جامعة وهران 2
محمد بن أحمد
Université d'Oran 2
Mohamed Ben Ahmed

جامـــــــــعة وهـــران 2

كلية الحقوق والعلوم السيـــاسية

التعاون الأمني الأمريكي الجزائري

أطروحـــــــة للحصول على شهـــادة دكتوراه علوم

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مقدمة من طرف الطالب: بوعلي حمزة

تحت إشراف: أ.د محوز عمر

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة في اللجنة
بغدادي باي نعيمة	أستاذة	جامعة وهران – 2 –	رئيسا
محوز عمر	أستاذ	جامعة وهران – 2 –	مقررا
بوسعادة خيرة	أستاذة	جامعة وهران – 2 –	عضوا
صاغور هشام	أستاذ	جامعة غليزان	عضوا
بتة الطيب	أستاذ محاضر أ	جامعة تيسمسيلت	عضوا
معمر خديجة	أستاذة محاضرة أ	جامعة وهران – 2 –	عضوا مدعوا

السنة: 2026/2025



جامـــــــــعة وهـــران 2

كلية الحقوق والعلوم السيـــاسية

التعاون الأمني الأمريكي الجزائري

أطروحـــــــة للحصول على شهـــــادة دكتوراه علوم

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مقدمة من طرف الطالب: بوعلي حمزة

تحت إشراف: أ.د محوز عمر

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة في اللجنة
بغدادي باي نعيمة	أستاذة	جامعة وهران – 2 –	رئيسا
محوز عمر	أستاذ	جامعة وهران – 2 –	مقررا
بوسعادة خيرة	أستاذة	جامعة وهران – 2 –	عضوا
صاغور هشام	أستاذ	جامعة غليزان	عضوا
بتة الطيب	أستاذ محاضر أ	جامعة تيسمسيلت	عضوا
معمر خديجة	أستاذة محاضرة أ	جامعة وهران – 2 –	عضوا مدعوا

السنة: 2026/2025


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما أملك في هذه الحياة والدي العزيزين،
أطال الله في عمرهما.
إلى رفيقة الدرب زوجتي وإلى إبني محسن وابنتي جوري واسمهان
إلى أخي وأخواتي الكريمات
إلى روح أخي عبد القادر وأستاذي الراحل محمد غالم
رحمهما الله

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله أولا الذي وفقني لإتمام هذا البحث، وثانيا أتقدم بالشكر الخالص إلى أستاذي ومؤطري المحترم البروفيسور: محوز عمر، على قبوله الإشراف على هذه الأطروحة وعلى صبره وحلمه معي وعلى تحفيزه لي لإتمام هذا العمل وعلى توجيهاته ونصائحه القيمة التي لم يبخل بها علي، فله مني كل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بشكري الخالص إلى كل من قدم لي يد العون والدعم في هذه الدراسة وعلى رأسهم أخي إلياس وإلى كل من ساندني معنويا

أخي بن براهيم

والشكر موصول إلى رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة وإثراء هذا البحث.

مُقـــــدمة

شكلت بدايات الألفية الثالثة منعطفا حاسما في تشكل الهندسة الأمنية العالمية، حيث بدأت معالم نظام دولي جديد في التبلور، إتسم بتعقيد غير مسبوق في طبيعة التهديدات وتشابكها، لقد تجاوزت هذه التهديدات النموذج الوستفالي (الدول) الكلاسيكي القائم على فكرة الصراع بين وحدات سياسية متماثلة ،لتحل محلها تهديدات شبكية، غير مركزية، وعابرة للحدود، تتحدى قدرات الدولة القطرية وتستغل ثغرات العولمة وتقنيات الإتصال الحديثة، ولم تعد الجيوش النظامية التهديد الوحيد أو حتى الرئيس للأمن القومي، بل برزت إلى الواجهة ظواهر مثل "الإرهاب العالمي" والجريمة المنظمة العابرة للقارات، وتهريب الأسلحة والمخدرات، والهجرة غير النظامية والقرصنة والتهديدات السيبرانية المتطورة، فضلا عن الإرتباط العضوي بين هذه الظواهر فيما يعرف بـ "التهديدات اللاتماثلية".

وقد شكلت **هجمات 11 سبتمبر 2001** الحدث الدولي الأكثر تأثيرا على بنية النظام الأمني العالمي بوصفها لحظة تأسيسية أو "لحظة أعادت صياغة الفلسفة الأمنية لأكبر قوة في العالم، حيث أعادت الولايات المتحدة صياغة مفاهيم الأمن القومي، ووسعت دائرة تدخلها الخارجي تحت مبرر مكافحة الإرهاب أينما وجد، وأطلقت سلسلة من المبادرات الأمنية والعسكرية والإستخباراتية في مناطق مختلفة من العالم وإعادة بناء عقيدة أمنية جديدة تقوم على مفاهيم مستحدثة كالحرب الإستباقية والضربات الوقائية من خلال إضفاء الطابع العالمي في محاربة الإرهاب وبناء شبكة عالمية من التحالفات والشراكات الأمنية غير التقليدية.

في هذا السياق الجيو–استراتيجي المضطرب، اكتسبت منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي أهمية حيوية غير اعتيادية، فهي لم تعد مجرد فضاء جغرافي هامشي في حسابات القوى الكبرى، بل تحولت إلى "ساحة مركزية" للتهديدات الجديدة و"مسرحا إستراتيجيا" للتنافس الدولي المتجدد، تعج بتنظيمات إرهابية متجذرة (كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وداعش في الصحراء الكبرى)، وتشهد أنشطة مكثفة للجريمة المنظمة بكل تفرعاتها، كما تتميز هذه المنطقة بمساحات شاسعة من "الأراضي غير المحكومة" أو "الفضاءات الرمادية" التي توفر ملاذا آمنا للنشاطات غير القانونية، يضاف إلى ذلك الموقع الجيو–إستراتيجي الحرج للمنطقة كحلقة وصل بين أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء، وبوابة بحرية نحو حوض المتوسط، ما يجعل أمنها واستقرارها قضية مصيرية للعديد من الأطراف الإقليمية والدولية. وبالتالي، فإن إدارة الأمن في هذه المنطقة تحولت إلى معادلة شديدة التعقيد، تتقاطع فيها مصالح قوى دولية (الولايات المتحدة، فرنسا، روسيا، الصين) مع سياسات دول إقليمية فاعلة، في سياق يتسم بهشاشة الدولة وضعف المؤسسات في العديد من دول الجوار الجزائري.

تعتبر الجزائر طرفا قويا في هذه المعادلة الإقليمية المعقدة، فهي ليست مجرد دولة جارة للمنطقة المضطربة، بل هي "قوة محورية (Pivotal State) "و"فاعل أمني إقليمي رئيس"، تستند هذه المكانة إلى عدة ركائز موضوعية: خبرة أمنية فريدة متولدة من مواجهة الإرهاب خلال ما يعرف بـ "العشرية السوداء" (1990–2000)، والتي أفرزت نموذجا أمنيا جزائريا متماسكا وقائما على مقاربة شاملة تجمع بين المواجهة العسكرية الصلبة، والإستخبارات الدقيقة، والمصالحة الوطنية، والإجراءات التشريعية، ومحاربة الفكر المتطرف، كما تمتلك الجزائر مؤسسة عسكرية قوية ومنظمة، تعد الأقوى في المنطقة مع بنية تحتية أمنية واستخباراتية متطورة، جيو–استراتيجيا، كما تمتلك الجزائر أطول حدود برية مع منطقة الساحل (مالي والنيجر).

وهو ما يجعلها الخط الأمامي المواجه للتهديدات القادمة من الجنوب، ويمنحها دور "الدولة الحاجز أو "الدولة الحاضنة للأمن الإقليمي، سياسيا تتبنى الجزائر فلسفة أمنية واضحة تقوم على ثنائية راسخة: التعاون الدولي في مواجهة التهديدات العابرة للحدود، والتمسك الصلب بمبادئ السيادة الوطنية الكاملة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ورفض الوجود العسكري الأجنبي على أراضيها.

من هذا المنظور المتشعب، يبرز التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية كظاهرة بالغة الأهمية والدلالة، فهو يمثل نموذجا لـ "الشراكة الأمنية الإنتقائية" أو "التعاون الوظيفي" بين قوة عظمى ذات نزعة تدخلية عالمية، ودولة إقليمية ذات سيادة تنتهج مقاربة أمنية مستقلة، إنه تعاون ينهض على "تلاقي المصالح الموضوعية" في مواجهة تهديدات محددة (أبرزها الإرهاب)، ولكن في نفس الوقت يحد من نموه وتحوله إلى تحالف إستراتيجي "التباين الجذري في الرؤى الفلسفية والسياسية" حول مفاهيم الأمن والنظام الدولي ومبادئ التدخل، إذن نحن أمام علاقة أمنية "جيو–استراتيجية "بامتياز، تحركها ضرورات المصلحة المشتركة، وتكبحها هواجس السيادة والإختلاف الإستراتيجي في مواجهة التهديدات الأمنية.

وعليه، تقدم هذه الأطروحة نفسها كمساهمة علمية تسعى لتشريح هذه العلاقة المعقدة خلال ربع قرن حاسم (2001–2025). فهي تهدف إلى تجاوز القراءة السطحية أو الإعلامية، للغوص في الأعماق الجيو–سياسية، والمحددات البنيوية، والتفاعلات التكتيكية والإستراتيجية التي شكلت مسار هذا التعاون. إن دراسة هذا الموضوع ليست مجرد تتبع للزيارات الرسمية أو توقيع الإتفاقيات، بل هي محاولة لفهم "منطق العلاقة" بين نموذجين أمنيين مختلفين في فضاء إقليمي متأزم، وكيف تدار هذه العلاقة على خيط رفيع بين التعاون والصراع، بين المصلحة والمبدأ، وبين الإحتياج والحذر.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من مستويين متكاملين: مستوى الإسهام النظري والمعرفي في حقول العلوم السياسية والعلاقات الدولية والدراسات الأمنية، ومستوى الفائدة التطبيقية أو العملية للمعنيين بصنع السياسة وتحليلها.

1-الأهمية العلمية:

– سد الفراغ في المكتبة العربية والأكاديمية: على الرغم من الأهمية الإستراتيجية للعلاقات الجزائرية–الأمريكية فإن الدراسات الأكاديمية العربية العميقة والمتخصصة التي تتناول الجانب الأمني منها تظل قليلة ومحدودة لذا، تحاول هذه الأطروحة تقديم دراسة مؤسسة على منهجية علمية، تعتمد على مصادر أولية وتحليل معمق، لتكون مرجعاً علمياً رصيناً في هذا الحقل المعرفي.

– الإثراء النظري لحقل الدراسات الأمنية والتعاون الأمني: تساهم الدراسة في تطوير الأدبيات المتعلقة بـ "الشراكات الأمنية المرنة"، فالنموذج الجزائري–الأمريكي لا ينطبق عليه تعريف التحالف الكلاسيكي (الحلف) القائم على إلتزام دفاعي متبادل وتماثل في التهديدات والرؤى، بل هو أقرب إلى نموذج "التعاون الأمني الإنتقائي" الذي يركز على أهداف محددة وضيقة، كما تقدم الدراسة إطارا تحليليا لفهم كيفية قيام وتطور واستمرار مثل هذه الشراكات في ظل بعض الإختلافات بين الأطراف.

– فهم ديناميكيات التعاون بين القوى الكبرى والدول الإقليمية: تقدم العلاقة بين واشنطن والجزائر نموذجاً ممتازا لدراسة كيف تتعامل القوى العظمى مع دول إقليمية تتمتع بإرادة سياسية قوية واستقلالية في القرار، أي الكشف عن أهمية التعاون الأمني كجزء من الأدبيات الحديثة في العلاقات الدولية، ولا سيما ضمن محوري :

- الشراكات الأمنية بين دول غير متقاربة ثقافيا وسياسيا.
- التعاون الأمني غير المتكافئ بين دول كبرى وقوى إقليمية.

وبالتالي تسهم الدراسة في تطوير فهم أفضل لعلاقات الولايات المتحدة مع القوى الإقليمية التي لا تقع ضمن تحالفات تقليدية (كما هو الحال مع الجزائر).

– تطوير مفهوم "النموذج الأمني الجزائري" وإسقاطاته الدولية: تتيح الدراسة تحليل تأثير النموذج الأمني الجزائري، المولود من رحم التجربة الداخلية، على السياسة الخارجية والتعاون الدولي وكيف

تتصدر الجزائر خبرتها؟ وكيف تتفاعل هذه الخبرة مع النماذج الأمنية الأخرى، خاصة النموذج الأمريكي التدخلي؟ هذا يساهم في فك الإشتباك بين "الأمن كسيادة" و"الأمن كتدخل".

– تحليل التفاعل بين الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية للأمن: تبرز الدراسة كيف أن التعاون الثنائي لا يمكن فهمه بمعزل عن الديناميكيات الإقليمية للساحل، والتنافسات الدولية في إفريقيا، والسياسات الداخلية لكل بلد، فهي تحاول ربط المستويات التحليلية المختلفة (المحلي، الوطني، الإقليمي، الدولي) في إطار متماسك.

-الأهمية العملية:

يكتسب موضوع التعاون الأمني الجزائري–الأمريكي أهمية خاصة في ظل التحولات التي عرفتها البيئة الأمنية الدولية والإقليمية، خاصة مع تنامي التهديدات غير التقليدية العابرة للحدود، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية، والتي فرضت على الدول تعزيز مستويات التنسيق والتعاون الأمني.

وتبرز القيمة العملية لهذا التعاون من خلال دوره في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة، باعتبار أن الجزائر والولايات المتحدة تتقاطع مصالحهما في العديد من الملفات المرتبطة بمكافحة الإرهاب وتعزيز الإستقرار في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي.

كما يرتبط هذا الموضوع بالمكانة الإستراتيجية التي تحتلها الجزائر كفاعل إقليمي يمتلك خبرة معتبرة في المجال الأمني، وهو ما جعلها طرفا مؤثرا في مقاربات الأمن الإقليمي والدولي، ودفع القوى الكبرى إلى تطوير علاقات تعاون معها.

كما يعكس التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة نموذجا لدراسة طبيعة الشراكات الأمنية بين الدول ذات السيادة وبين أكبر قوة عالمية عسكريا وإقتصاديا، خاصة من حيث تحقيق التوازن بين الإستفادة من الإمكانات والخبرات الدولية والمحافظة على إستقلالية القرار الوطني.

وتتزايد أهمية هذا الموضوع في ظل التحولات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، وتصاعد التنافس الدولي وتغير طبيعة التهديدات الأمنية، الأمر الذي يجعل تحليل مسار التعاون الأمني الجزائري–الأمريكي ضروريا لفهم توجهاته وانعكاساته المستقبلية.

دوافع إختيار الموضوع:

1-الدوافع الموضوعية:

- الطبيعة الجيو-استراتيجية المتصاعدة للموضوع: تزايد الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل كبؤرة للأزمات العالمية، والتصاعد الملحوظ في وتيرة وحجم النشاط الإرهابي والجريمة المنظمة فيها، مما يجعل دراسة آليات التعاون الدولي لمواجهتها مسألة ملحة.

- التحول في الإستراتيجية الأمريكية نحو إفريقيا: من "الحرب على الإرهاب" إلى التنافس الإستراتيجي مع الصين وروسيا، وتأثير هذا التحول على أولويات واشنطن الأمنية في المنطقة وعلاقتها بشركاء مثل الجزائر.

- تطور مفهوم الأمن وبروز مجالات جديدة: مثل الأمن السيبراني، ومكافحة التطرف عبر الأنترنت، والأمن البيئي، والتي تفرض أشكالا جديدة من التعاون وتختبر مرونة الأطر القائمة.

- الطابع النموذجي للعلاقة: تمثل العلاقات الجزائرية الأمريكية نموذجا يمكن من خلاله استخلاص قواعد وفهم طابع التعاون الأمني بين دول غير متحالفة تقليديا في ظل نظام دولي يتجه نحو تعدد الأقطاب.

2-الدوافع الذاتية:

- إهتمام الباحث بالتحولات الأمنية وأثرها على سياسات الدول.

-إهتمام الباحث بمسائل الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب والإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الأمنية بما فيها سياسة بناء الشركات الأمنية مع القوى الكبرى وبالأخص مع الولايات المتحدة وما تطرحه هذه الشراكة من تساؤلات.

- الرغبة في المساهمة العلمية في حقل الدراسات الإستراتيجية والأمنية في العالم العربي، والتركيز على الحالة الجزائرية، تهم الباحث كمواطن ومتخصص.

- السعي إلى تقديم تحليل متوازن يتجاوز الخطاب الإعلامي المبسط أو الأيديولوجي، ومحاولة الوصول إلى فهم معمق للمصالح والمحددات التي تحكم سلوك الدول.

– الإقتناع بأهمية المقاربة الأكاديمية المنهجية في فهم ظواهر معقدة مثل العلاقات الدولية والأمن، التعاون الأمني، والرغبة في تطبيق الأدوات النظرية والمنهجية المتقدمة على حالة دراسية غنية ومتعددة الأبعاد.

– الإستفادة من الإطار الزمني الطويل (ربع قرن) الذي يسمح برصد التطورات والتغيرات في العلاقات الجزائرية الأمريكية خاصة في شقها الأمني.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

1–الإطار الزماني (2001 – 2025):

يغطي البحث الفترة الممتدة من عام 2001 إلى عام 2025، ويرجع هذا الإختيار للأسباب التالية:

حدود البداية (2001): كما سبق الذكر، تشكل هجمات 11 سبتمبر 2001 حدثا مؤسسا غير مجرى السياسة الأمنية العالمية وأعطى دفعة نوعية وإهتماما خاصا للتعاون الأمني الأمريكي مع دول مثل الجزائر، كما شهدت السنة نفسها بدء حوار أمني ثنائي مكثف، إلا أننا لم نهمل الفترات التي سبقت هذا التاريخ (2001) وذلك بتتبعنا مسار العلاقات الجزائرية الأمريكية منذ نشأتها إلى غاية الفترة الراهنة (2025)، لفهم واقع العلاقة بين البلدين في فترة الدراسة وبالخصوص الجانب الأمني لهذه العلاقة.

نهاية سنة 2025، حيث يمثل عام 2025 أفقا زمنيا معقولا يسمح باستخلاص نتائج وتقييم مسار التعاون الأمني بين البلدين، كما أنه يسمح بمراقبة تطورات المرحلة الحالية كما تشمل هذه الفترة في مراحلها الأخيرة إنسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، واشتداد التنافس الدولي، وبالتالي هو إطار زمني طويل يكفي لرصد الإتجاهات العامة وتقييم إستمرارية أو تقلب أنماط التعاون.

2 –الإطار المكاني:

لا تقتصر الدراسة على الحدود الإقليمية للدولتين فحسب، بل تتسع لتشمل الفضاء الجيو–استراتيجي الذي تتفاعل فيه مصالحهما الأمنية:

1. **الجزائر**: باعتبارها الطرف الأول الأساسي وموقع صنع القرار السيادي.
2. **الولايات المتحدة الأمريكية:** باعتبارها الطرف الثاني والمصدر الرئيسي للمبادرات والموارد الأمنية في كثير من الأحيان.
3. **منطقة الساحل الإفريقي:** وهي الميدان العملياتي الرئيسي والمصدر الأساسي للتهديدات التي تبرر التعاون، تشمل بشكل أساسي مالي والنيجر، وتلامس موريتانيا وبوركينا فاسو وتشاد.

4. **الإطار الإقليمي الأوسع :** شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، حيث تتقاطع السياسات الأمنية مع أطراف أخرى مثل فرنسا والإتحاد الأوروبي بما فيها منظمة "حلف الشمال الأطلسي".

إشكالية البحث:

تنبثق الإشكالية المركزية للبحث من الطبيعة الملتبسة والمتناقضة ظاهريا للتعاون الأمني الجزائري–الأمريكي، فهو تعاون ضروري من الناحية الوظيفية، ولكنه مقيد ومحدود من الناحية الإستراتيجية، ومن هنا يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

هل إستطاع التعاون الأمني الجزائري الأمريكي، خلال الفترة الممتدة مابين 2001–2025، من تحقيق التوازن بين المصلحة الأمنية المشتركة وقيود الإختلاف في رسم المقاربة الأمنية لكل منهما؟

–التساؤلات الفرعية:

تتفرع عن هذه الإشكالية المركزية مجموعة من التساؤلات الفرعية البحثية التي ستوجه مسار التحليل في الأطروحة:

1– هل تمكنت التفسيرات النظرية من ضبط مفهومي الأمن والتعاون الأمني؟

2– فيما تتمثل التهديدات الأمنية التي تواجهها كلا من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية؟ وماهي الإستراتيجية التي رسمتها كلا منهما لمواجهتها؟

3– ما طبيعة العلاقات السياسية والإقتصادية بين البلدين؟ وهل شكل الأمن الطاقوي محور تعاون بينهما؟

4– فيما تتمثل أسباب ومظاهر التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب؟

5– ماهي السيناريوهات المتوقعة لمستقبل هذا التعاون؟

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية:

تفترض الدراسة أن التعاون الأمني الجزائري الأمريكي خلال الفترة الممتدة من (2001–2025)، لم يبلغ مستوى التوازن المأمول بين المصلحة الأمنية المشتركة وقيود الاختلاف في رسم المقاربة الأمنية لكل منهما.

الفرضيات الفرعية:

1- ليس هناك إجماع أكاديمي حول تحديد مفهوم الأمن وآليات تحقيق التعاون الدولي.

2- بالرغم من وجود إختلافات في مدركات صناع القرار البلدين حول التهديدات الأمنية ومعايير تحديدها واستراتيجيات مواجهتها، تبقى الظاهرة الإرهابية أهم محاور التعاون الأمني المشترك بين البلدين.

3- تتميز العلاقات السياسية الجزائرية الأمريكية بالثبات، بالرغم من إختلاف الرؤى حول الكثير من القضايا الدولية، كما يشكل التعاون في مجال الأمن الطاقوي أحد مظاهر العلاقات الإقتصادية بين البلدين.

4- يعتبر التهديد الإرهابي العامل المشترك بين البلدين والدافع الرئيس في تعاونهما أمنيا، حيث تظهر ملامح هذا التعاون من خلال القيام بالتدريبات المشتركة والتعاون الإستخباراتي وبيع المعدات العسكرية.

5- مستقبل التعاون الأمني بين البلدين سيبقى في مستوياته الحالية، نتيجة إستمرار نفس الأسباب والعوامل التي أوجدته.

الدراسات السابقة:

إعتمدت الدراسة على مجموعة من الأبحاث والدراسات السابقة سواء تلك المرتبطة بموضوع دراستنا مباشرة (التعاون الأمني الجزائري الأمريكي) أوتلك الدراسات لها علاقة مع أحد أهم محاور بحثنا، ومن أهم الدراسات التي إعتمدنا عليها نذكر:

1) أطروحة دكتوراه بعنوان: " الثابت والمتغير في العلاقات الجزائرية الأمريكية، بعد أحداث 11 ديسمبر"، من إعداد الباحث :" مكاوي نورالدين " ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2020 – 2021، ناقش في أطروحته أوجه الثبات وأوجه التغير في العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 11 ديسمبر 2001، إذ عالج الباحث في الفصل الرابع من دراسته البعدين الأمني والإقتصادي في العلاقات الجزائرية الأمريكية، وقد إستفدنا منها في الفصل الرابع من دراستنا، خاصة في تاريخ العلاقات بين البلدين، غير أن الدراسة رغم أهميتها، تبقى محدودة من حيث التركيز على البعد الأمني باعتباره أحد محركات العلاقة، دون التوسع الكافي في تحليل آليات التعاون الأمني ومؤسساته ومستوياته

العملية، كما أن معالجة إنعكاسات هذا التعاون على التوازنات الإقليمية وآفاقه المستقبلية كان يمكن تعميقها بصورة أكبر، وعليه تشكل الدراسة أرضية مهمة لفهم مسار العلاقات الجزائرية–الأمريكية، لكنها تحتاج إلى مقاربة أكثر تخصصا لدراسة التعاون الأمني كمسار مستقل

2) أطروحة دكتوراه موسومة بـ: " البعد الأمني في العلاقات الأمريكية – المغاربية"، في ظل التهديدات الأمنية الجديدة : دراسة حالة الجزائر (2009–2016) من إعداد الباحث : عاشور يوسف، كلية العلوم سياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، 2019 – 2020، تطرق في أطروحته إلى دور القضايا الأمنية في التأثير على طبيعة العلاقات الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغاربية، ومع الجزائر بالخصوص، إستفدت منها أثناء تطرقي لمظاهر التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في الفصل الأخير من دراستي، غير أن هذه الأطروحة لم تتوسع أكثر في تبسيط مظاهر التعاون الأمني بين الدولتين.

3) دراسة بعنوان :" السياسة الأمريكية تجاه دول المغرب العربي من مطلع الحادي والعشرين : الأبعاد الاستراتيجية الغائبة " وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه من إعداد الباحث : بلخيرة محمد، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2014–2015، حاول من خلالها الباحث أن يجيب عن إشكالية مفادها، هو التعرف عن الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الأمريكية إتجاه دول المغرب العربي، وتطرق في دراسته إلى مجالات التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، على كافة الصعد، إستفدنا من هذه الأطروحة في إعداد الفصول الثلاثة الأخيرة من دراستنا، غير أن هذه الدراسة لم تركز كثيرا على الجوانب الأمنية في العلاقات الجزائرية الأمريكية.

4)مذكرة ماجستير معنونة بـ: " التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب " من إعداد الباحث : بن عزيز نبيل –كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية العلاقات الدولية، 2013، حيث ناقش الباحث في هذه الدراسة أسباب التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب و حاول الإجابة عن ذلك بالرغم من ذكره في إشكالية المطروحة أن هناك تباعد سياسي تاريخي و تقليدي بين البلدين وإعتمدنا على هذه الدراسة في الفصلين الرابع والخامس، إذ أرجع أسباب التقارب الأمني في مجال مكافحة الإرهاب إلى الخبرة الجزائرية في هذا المجال وسعي الولايات المتحدة للاستفادة من هذه الخبرة، وأن دافع تعاون الجزائر مع الولايات المتحدة هو الإستفادة من التطور التكنولوجي لهذه الأخيرة وسعيا منها في الدعم الأمريكي مجال التكوين والجانب العسكري، غير أن الدراسة لم تتطرق بتعمق إلى التعاون الأمني بين البلدين.

5) مذكرة ماجستير موسومة بـ :" التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية " من إعداد الطالبة " مريم إبراهيمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، حيث أبرزت هذه الدراسة معالم ومظاهر التعاون الأمني الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب، وأهم آثاره على المنطقة المغاربية، ووصلت إلى نتيجة مفادها أنه كلما إرتفعت مستويات التهديدات الأمنية في منطقة الصحراء والساحل، إزداد مستوى التعاون بين البلدين إستفدنا من هذه الدراسة في الفصل الأخير من أطروحتنا، غير أن هذه الرسالة ركزت على مظهر واحد من مظاهر التعاون الأمني وهو مكافحة الإرهاب قبل عام 2013.

6) مذكرة ماجستير بعنوان:" العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-2004" من إعداد الطالب: "نور الدين حشود"، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، تطرق فيها إلى تاريخ العلاقة بين البلدين، وإعتمدنا على هذه الدراسة في الفصل الخاص بالعلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والولايات المتحدة، أثناء فترة دراسته.

غير أن الدراسة ركزت أساسا على الإطار العام للعلاقات الجزائرية–الأمريكية، مع إهتمام أكبر بالجوانب السياسية والدبلوماسية، دون التعمق بشكل كافٍ في البعد الأمني وآليات التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وهو الجانب الذي أصبح يمثل محورا أساسيا في العلاقة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، كما أن الفترة الزمنية المحددة للدراسة لا تسمح بتتبع التحولات اللاحقة التي عرفها التعاون الأمني بين البلدين.

7) مقال بعنوان :" التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وأثرها على العلاقات الجزائرية-الأمريكية " الصادر عام 2022، من إعداد الباحث مكاوي نورالدين، والذي ناقش فيها دور الجزائر في مكافحة الإرهاب في تفعيل التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، وإعتبر أن هذا الدور الذي لعبته الجزائر مكنها من الخروج عن عملتها الدولية نتيجة الأزمة الأمنية التي شهدتها في تسعينات القرن الماضي، غير أن المقال يركز بدرجة أكبر على عرض التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، في حين كان يحتاج إلى تحليل أعمق لطبيعة التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة وآلياته ومجالاته العملية، إضافة إلى محدودية تناوله لأبعاد هذا التعاون وانعكاساته الإستراتيجية المستقبلية.

8) كتاب بعنوان:" **الناتو والجزائر** " من تأليف "عز الدين قطوش" ، الصادر عن دار الكتاب الحديث بالجزائر عام 2015، والذي تناول فيه الكاتب العلاقات الجزائرية الأطلسية، وأوضح من خلاله

طبيعة العلاقة بين الجزائر وحلف الناتو، وأهم مظاهر التعاون بينهما، إستفدنا من هذا الكتاب كثيرا أثناء تطرقنا في الفصل الأخير من الأطروحة في المبحث الخاص بالتعاون الأمني الجزائري الأمريكي في ظل منظمة حلف الشمال الأطلسي، غير أن الكتاب ركز بدرجة كبيرة على الجانب العام للعلاقة بين الجزائر والحلف، دون التعمق بشكل كاف في آليات التعاون الأمني ومستوياته العملية، كما لم يعالج بشكل موسع انعكاسات هذا التعاون على العلاقات الجزائرية–الأمريكية.

الإطار النظري:

يرى الباحث أن المقاربة النظرية القادرة على معالجة إشـــكالية البحث، هي الواقعية الجديدة الدفاعية في فهمها وتفسيرها للظاهرة التعاونية، وذلك لكونها تصلح لتفسير طبيعة التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، كون هذا التعاون فرضـــته المتغيرات الدولية الجديدة، من أبرزها (ظاهرة الإرهاب الدولي) ،إذ أن هذا التعاون مرتبط بتحقيق مكاســـب نســـبية وهي مواجهة التهديد الإرهابي والقضاء عليه ، ولايسعى إلى تعظيم قوة الدولتين وتحقيق أكبر قدر من المصلحة، وقد يزول هذا التعاون–الأمني–بزوال الأســـباب والعوامل التي دفعت البلدين إلى التوجه نحو، والإقتراب النظري الأصـــلح لتفســـير هذا التعهاون هو مقترب الواقعية الجديدة الدفاعية التي تتوافق نســـبيا مســـلماتها وإفتراضاتها النظرية مع حالة التعاون الجزائري الأمريكي، وفي الأسطر التالية سنسرد خلاصة موجزة حول فهم الواقعيين الدفاعين للظاهرة التعاونية في العلاقات الدولية.

من منظور الواقعية الجديدة الدفاعية، يعد التعاون الأمني إستجابة عقلانية ومحسوبة لمواجهة التهديدات الخارجية، لا أداة لتوسيع النفوذ، فعلى عكس الواقعية الهجومية التي ترى الدول تسعى إلى تعظيم قوتها، تنطلق الدفاعية من أن الدول تهدف أولا إلى ضمان أمنها وبقائها، وتميل إلى الإكتفاء بتحقيق قدر نسبي من المكاسب.

وهي بذلك ترى أن "إحتمالات التعاون أعلى "كلما كان تحقيق الأمن أوفر، وكانت حوافز التوسع والعدوان أقل، غير أن هذا التعاون ليس انعكاسا لثقة متبادلة، بل تفرضه معضلة الفوضى التي تولدها بنية النظام الدولي، إذ يظل محكوما بهاجسين أساسيين: المكاسب النسبية خشية أن تترجم مكاسب الشريك الأمنية إلى قوة تهدد الدولة لاحقا، والخوف من الغدر أو "الترك" في اللحظات الحاسمة[1]

بن قطة مراد، إشكالية المكاسب النسبية في العلاقات الدولية عند الواقعية الجديدة، السياسة العالمية، العدد 2،2018، ص ص، 120-125.

وبناء على ذلك، تلجأ الدول إلى التعاون بصورة مؤقتة وأداتية لمواجهة قوة طاغية أو **تهديد مشترك** يخل بتوازن القوى القائم، في إطار ما يعرف بـ"توازن التهديد" لا "توازن القوة" فحسب، ويظل هذا التعاون أداة تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم، وكثيرا ما يتآكل أو يضمحل بزوال التهديد المشترك الذي أنشأه.

فالواقعيون الدفاعيون أكثر تفاؤلا بشأن التعاون الأمني، إذ يرون أن الدول قادرة على تحقيق الأمن من خلال التوازن والتعاون[1].

الإطار المنهجي:

تعتمد هذه الأطروحة على مجموعة من المناهج لتقديم تحليل شامل ومتعدد الأبعاد، وتتمثل هذه المناهج في:

- - **منهج دراسة الحالة:** حيث تمثل العلاقة الأمنية الجزائرية–الأمريكية "حالة دراسية" يتم تحليلها بعمق للإستفادة منها في الفهم النظري الأوسع، لذا كان هذا المنهج المتبع والرئيس في هذه الدراسة، بالإضافة إلى إعتمادنا على مناهج مساعدة ثانوية فرضتها علينا طبيعة البحث، وهي: .
- **المنهج التاريخي:** لرصد التطور الزمني للعلاقات الأمنية وتحديد المراحل والمنعطفات الرئيسية فيها، وفهم الإرث التاريخي المؤثر.
- **المقارنة:** وذلك على مستويين:

· **مقارنة داخلية:** لمقارنة مراحل مختلفة من التعاون تحت إدارات أمريكية مختلفة.

· **مقارنة خارجية:** مقارنة نموذج التعاون الجزائري–الأمريكي مع نماذج أخرى، كالمقارنة بين التعاون الأمريكي الأمني مع المغرب ومع دول الخليج العربي ومقارنة التعاون العسكري بين الجزائر وروسيا الاتحادية ،لتقييم مستوى التعاون.

- **تحليل المضمون:** قمنا بتحليل خطب المسؤولين، وبيانات الحكومتين، والتقارير الرسمية، والوثائق البرلمانية، والتغطيات الإعلامية الموجهة، لفهم الخطاب الرسمي ورصد التغيرات في اللهجة والأولويات.
- **المنهج الإستشرافي:** من خلال إستخدام أدوات مثل تحليل السيناريوهات، ستحاول الأطروحة استشراف المسارات المستقبلية المحتملة للتعاون بناءً على تحليل الاتجاهات والقوى الدافعة الحالية.

[1] لخداري جلول، محمد غربي، التعاون في السياسة الدولية من المنظور الواقعي، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، المجلد 8، العدد 2، جوان 2023، ص 434.

أدوات جمع البيانات:

البيانات: الوثائق الرسمية، التقارير الحكومية والأمنية المتاحة، التقارير البرلمانية (الأمريكية خاصة)، منشورات مراكز الفكر والبحوث، الكتب والمجلات العلمية المحكمة، التقارير الإعلامية الموثوقة.

صعوبات البحث:

·الطابع السري للحوار الأمني: تم الإعتماد على المصادر المتاحة والمفتوحة، وتحليل الأنماط العامة للتفاعل والبيانات الرسمية، وتصريحات المسؤولين أثناء الزيارات الدبلوماسية، والتي كانت في الغالب نفس التصريحات المتداولة في الزيارات السابقة.

·التحيز في المصادر : تم التعامل مع المصادر بشكل نقدي، ومقارنة الروايات من الجانبين، والإعتماد على المصادر الأكاديمية والمحايدة قدر الإمكان.

محاور الدراسة: يتكون هذا البحث من خمسة فصول.

تناولنا في الفصل الأول: الجانب النظري والإطار المفاهيمي للموضوع، وقسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول حاولنا من خلاله فهم الظاهرة التعاونية في حقل العلاقات الدولية، وذلك من خلال التعرف على مفهوم التعاون وأهم مجالاته كما ناقشنا المقاربات النظرية المختلفة المفسرة للتعاون الدولي، وفي المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى فهم الظاهرة الأمنية، وهاهي أهم المقاربات التفسيرية لمفهوم الأمن في حقل الدرسات الأمنية؟ بالتعرض إلى أبرز المدراس الفكرية التي ناقشت هذا المتغير، كما قدمنا إنتقادات لهذه التفسيرات إنطلاق من إستقراء الأحداث الدولية واوقع العلاقات الدولية، جاء هذا الفصل كضرورة منهجية لفهم متغيرات الدراسة والإطار النظري الذي يؤطرها.

أما في الفصلين الثاني والثالث ،فقد حاولنا التطرق إلى التهديدات الأمنية الأبرز التي يواجهها البلدين ، فقد قسمنا الفصلين إلى مبحثين، المبحث الأول من كل فصل يهتم بطبيعة التهديدات الأمنية وفق المدركات الإستراتيجية لكل جانب (الجزائري والأمريكي)، وفي المبحث الثاني من كلا الفصلين تطرقنا إلى إستراتيجية كل دولة في مواجهة هذه التهديدات وفق المقاربة التي تبناها كل طرف،وبينا أن هناك بعض الهديدات لايشترك فيها البلدين كالتهديد الروسي والصيني والإيراني بالنسبة للولايات المتحدة، إذ أن الجزائر لا تنظر إلى هذه الأطراف كمهددات لأمنها عكس الولايات المتحدة الأمريكية، كما أوضحنا من خلال هذين الفصلين أهم التهددات المشتركة بين الجزائر والولايات المتحدة وبالأخص التهديدات

الإرهابية بالرغم من إختلاف معايير البلدين التي تحكم تصنيف الجماعات والتنظيمات على أنها تندرج ضمن الإرهاب ،وبعض التهديدات التي تختص بكل طرف دون الآخر.

أما الفصل الرابع من الأطروحة، فقد ناقشنا فيه الإطار العام للعلاقات الجزائرية الأمريكية من خلال مبحثين ، تطرقنا في المبحث الأول إلى العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين الدولتين منذ نشأتها إلى غاية إنتهاء فترة الدراسة 2025، من خلال وصف طبيعة العلاقة بين الطرفين وتحليل خطاب مسؤولي البلدين في القضايا المشتركة، محاولين إبراز خصوصية كل مرحلة بمقارنتها مع المراحل التي سبقتها، وفي المبحث الثاني من هذا الفصل، تناولنا البعد الإقتصادي في العلاقات الجزائرية الأمريكية منذ الإستقلال إلى غاية عام 2025، محاولين إبراز مكانة الأمن الطاقوي في العلاقة بينهما.

وفي الفصل الأخير والمرتبط مباشرة بالإجابة عن الإشكالية الرئيسة للدراسة، فقد عالجنا في المبحث الأول التعاون الجزائري في مواجهة الإرهاب بإعتباره المهدد الأمني المشترك من خلال التطرق إلى مظاهر هذا التعاون والمتمثلة في التدريبات العسكرية المشتركة وتبادل المعلومات الإستخباراتية وبرامج التكوين العسكري والأمني بين البلدين وبيع المعدات العسكرية ،والأطر التي تحكم هذ التعاون (تعاون ثنائي/تعاون في إطار الجماعة) وفي المبحث الثاني من هذا الفصل حاولنا إستشراف العلاقات الأمنية الجزائرية الأمريكية والتنبوء بمصير التعاون الأمني من خلال سيناريوهين ،السيناريو التفاؤلي والآخر السيناريو التشاؤمي.

الفصل الأول: التـــأصيل المفاهيـــمي للـــدراســـة

تمثل دراسة التعاون الدولي والشراكات الأمنية إحدى الركائز الأساسية في تحليل ديناميات النظام الدولي وتفاعلاته، حيث تتصاعد أهميتها في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة وتشابك التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، في هذا الإطار تبرز العلاقة الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر كنموذج مثير للدراسة والتحليل، حيث تجسّد تفاعلاً معقداً بين قوة عظمى تسعى لحماية مصالحها الإستراتيجية في منطقة حيوية مثل الساحل الإفريقي وحوض المتوسط، ودولة إقليمية فاعلة تمتلك مقومات السيادة وتتبنى سياسة خارجية مستقلة، مع مواجهة تحديات أمنية مشتركة كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

ينطلق هذا الفصل من تساؤل مركزي مفاده كيف يمكن للإطار النظري لمفهومي الأمن والتعاون الدولي أن يقدم أدوات تحليلية فعالة لفهم طبيعة وتطور العلاقة الأمنية الأمريكية–الجزائرية؟ وللإجابة على هذا التساؤل، يسعى الفصل إلى بناء إطار نظري متكامل مؤهل لأن يكون أساسا منهجيا لتحليل هذا النموذج من التعاون الأمني الدولي.

لتحقيق هذا الهدف، ينقسم الفصل إلى مبحثين المبحث الأول، ينصب على تحليل مفهوم التعاون الدولي، مستعرضاً الأسس النظرية التي تفسر تشكيل الشراكات الأمنية، وسيناقش بشكل خاص، التقعيد النظري للتعاون الدولي من طرف المدرسة الواقعية واتجهاتها المختلفة بالإضافة إلى النظريات المؤسساتية الليبرالية التي تركز على دور المؤسسات والأطر المؤسسية في تسهيل التعاون الأمني طويل الأمد، كما سيتعمق الفصل أيضاً في مضمون المقاربة البنائية *(Constructivism)* التي تقدم رؤية مغايرة تركز على دور العوامل الهوياتية والثقافية والإدراك المشترك في تشكيل المصالح الأمنية، وهو ما ينطبق على دراسة تطور الصورة الإدراكية المتبادلة بين واشنطن والجزائر

يتناول المبحث الثاني تطور مفهوم الأمن الدولي من الناحية النظرية، متتبعا مساره من المفهوم الواقعي الكلاسيكي المرتكز على الدولة والقوة العسكرية والأمن الوطني، إلى المفهوم الليبرالي الموسع الذي يضم الأبعاد متعددة الأطراف، وصولا إلى مفهوم الأمن الشامل الذي يدمج الأبعاد البشرية والبيئية والاقتصادية، وبالتالي سنحاول قدر الإمكان إستعراض أهم النظريات السائدة في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية بشكل مختصر، مع محاولة تقديم رؤية لهذه التفسيرات إنطلاقا من الواقع الدولي، والتي تقدم إطاراً تفسيرياً لفهم دوافع الدول المتوسطة مثل الجزائر الإنخراط في عمليات تعاونية مع القوى الكبرى مع الحفاظ على إستقلاليتها السياسية.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم أدوات تحليلية متعددة المستويات تتيح فهم التعاون الأمني الأمريكي–الجزائري في سياقاته المختلفة: الجيوسياسية والإستراتيجية والمؤسسية والهوياتية، كما يضع الفصل الأسس المنهجية للانتقال إلى التحليل التطبيقي في الفصول اللاحقة، حيث سيتم إستخدام هذه الأطر النظرية لتحليل مراحل تطور العلاقة الأمنية بين البلدين، والعوامل المؤثرة فيها، والتحديات التي تواجهها، وآفاقها المستقبلية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

المبحث الأول: أبعاد ومجالات التعاون الدولي

يعد التعاون الدولي ضرورة ملحة في العلاقات الدولية، لتحقيق مصالح الفواعل الدولية، خاصة تلك المصالح المتعلقة بالوحدات السياسية المستقلة، ويأتي مفهوم التعاون الدولي مقابل مفهوم الصراع والنزاع، هذا الأخير الذي يعد كذلك أحد الوسائل المتاحة لتنفيذ إستراتيجية الدّول في سياستها الخارجية، غير أنه قد يكلفها جملة من الخسائر، فنتيجة زيادة مستوى الإعتماد المتبادل بين الدوّل وحاجة المجتمع الدولي إلى العمل المشترك ومواجهة التحديات الجديدة التي تواجه المنظومة الدولية، أصبح التعاون الدولي أحد أهم السياسات لمواجهة هذه التحديات والتهديدات المختلفة .

يعتبر التعاون الدولي أحد المفاهيم الأكثر شيوعا في حقل الدراسات الدولية، فقد تعددت تفسيراته، شأنه شأن المفاهيم الأخرى المتداولة في أدبيات العلاقات الدولية، إذ حاولت كل مدرسة أن تعطي تعريفا لهذه الظاهرة بما يتوافق مع مسلماتها ومنطلقاتها الفكرية، لذا سنحاول في هذا المبحث إستقصاء أهم التفسيرات التي حاولت فهم وتشريح الظاهرة التعاونية، وتقديم تعريف واضح للتعاون الدولي مبرزين أبعاده ومجالاته ومؤشراته.

المطلب الأول: مفهوم التعاون الدولي

الفرع الأوّل: تعريف التعاون

أولا: تعريف التعاون لغة: يعني العون والمساعدة، وجاء في لسان العرب، العو: الظهير على الأمر، وأعانه على الشيء: ساعده، واستعان فلان فلانا، وبه طلب العون، وتعاون القوم، أعان بعضهم بعضا[1]. فالتعاون هو التضامن، ومساعدة الناس بعضهم بعضا في السراء والضراء، فهو تقديم المساعدة لكل من يحتاجها، جاء في القرآن الكريم: " **وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان** "[2].

[1]– ابن منظور، **لسان العرب**، ج 13، ص 298

[2]– **القرآن الكريم**، سورة المائدة، الآية 2.

وتعاون هي مصدر الفعل " تعاون " واسم الفاعل منه " معاون" وتأتي كلمة التعاون بمعنى التضامن والمساندة[1].

أصل كلمة التعاون باللغة اللاتينية coopérate، فهي مشتقة من مقطعين، " cum أي: مع، أو معا. الإشتراك، التبادل، وكلمة " operate" معناها يعمل، وهي باللاتينية opeerarie أما العمل فهو opus[2].

والتعاون باللغة الإنجليزية يطلق عليه اسم " Cooperation" وهو مشتق أو مكون من كلمتين " co" وتعني معا وكلمة " operari" وتعني العمل، ويقصد به هنا العمل المشترك لتحقيق أهداف مشتركة فالتعاون يهدف إلى الوصول على مصلحة عن طريق جهد منظم[3]. تعريف التعاون إصلاحا: هو العمل بين طرفين أو أكثر في إطار مشترك، وقد يكون بين أشخاص ودول ومنظمات، بغية تحقيق أهداف ومصالح مشتركة[4]، أي هو تظافر الجهد بين شخصين أو أكثر لتحقيق منفعة مشتركة[5].

فالتعاون يعتمد على توحيد جهود الأفراد والدول والتنظيمات من أجل تحقيق مصلحة لكلّ منهم، حيث لا يمكن للفرد أو الدولة الحصول عليها بشكل منفرد، وهو ظاهرة تقوم على توحيد الطاقات والجهود والخبرات، بغية سد النقص الذي يعتري الأطراف المتعاونة، وقد يعني إتحاد قدرات الأفراد والدوّل من أجل تحسين الأوضاع [6]وتحقيق المصالح المشتركة.

ويعرف التعاون أيضا: "على أنه إشتراك عدد من الأطراف بهدف إنجاز مهمة أو تحقيق مجموعة من الأهداف، فهو إشتراك في التوجيهات والإهتمامات"[7]، وحتى في بعض الحالات توحيد السياسات واستغلال الموارد المشتركة لأجل تحقيق مصالح مختلفة، قد تكون إقتصادية وإجتماعية وأمنية أو ثقافية بدل اللجوء إلى تحقيقهاعن طريق التنافس والتصارع والتنازع.

---

[1]– تعريف ومعنى التعاون في قاموس اللغة العربية المعاصر www.almaany.comأطلع عليه بتاريخ 10\10\2023 . بتصرف.

[2]– عبد الحميد نصر، محمد كمال العتر، **التعاون : معالم رئيسية في قواعد وتنظيمات الإتجاه التعاوني**، مصر: دار المطبوعات الجديدة 1973 ، ص 3.

[3]– **Cooperation in sociology definition** , meeting and types with examples, www.studylecturenotes.com, retrieved 10.10.2023.edited.

[4]– What is Cooperation, **business dictionary**, retrived12.10.2023 Edited

[5]– محمد يعقوب السراج، **القاموس المحيط**، ج 3 ، ط 1 ، لبنان : المكتبة العصرية، 2009 ، ص 1100.

[6]– علي محمود فارس، **التعاون نشأته وفلسفته وأنواعه**، ليبيا: منشورات جامعة عمر المختار، 2022، ص 239.

[7]– What is Cooperation, ici, global,11/10/2023.https://www.igi_global.com

يعبّر عن التعاون على أنه " تلك الجهود المبذولة بين الدوّل من أجل تحقيق مصلحة الدوّل المتعاونة في المجالات المختلفة، سواء كان هذا العمل المشترك في القطاعات الأمنية والعسكرية أو لمواجهة التحديات الإقتصادية والثقافية والإجتماعية والبيئية"[1]، كما أن التعاون قد يتم بين الأفراد والدوّل مع بعضها أو مع الدوّل والمنظمات فيما بينها بمختلف أنواعها وأشكالها (عالمية أم اقليمية ، ام جوية) ، كما يتم التعاون عن طريق المعاهدات والإتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم ومن خلال الحوارات الإستراتيجية بين الفواعل الدولية الرسمية ، وتتجسد كذلك من خلال تقديم المساعدات وتبادل الخبرات .

فمفهوم التعاون يتحدد من خلال النقاط الثلاثة التالية: [2]

- وجود فاعلين أو أكثر، أي أنه فعل جماعي.
- وجود تفاعل بين الأطراف المتعاونة من خلال التشارك والعمل معا، أي تجسيد ما يسمى بالتبادلية.
- تحديد الهدف والغاية من العمل المشترك، فقد يكون مصلحة مادية أو معيارية تسعى الأطراف لتحقيقها.

كما حدث نقاش فلسفي حول مفهوم التعاون هل هو سلوك نابع من أنانية الإنسان " الأناني selfish" أو السلوك الإيثاري unselfish" [3]ومن هذا السؤال ظهر إتجاهين مختلفتين: العقلانية (الواقعية) و(المعيارية أو التفاؤلية) في محاولة فهمهما للظاهرة التعاونية.

يرى روسوا أن الناس قبل أن يتكتلوا في ظل الدولة كانوا يعيشون حالة من الفوضى، ولم يكن للتعاون أي قيمة أو معنى ولم تظهر الحاجة إليه، خاصة عندما كان عدد البشر قليلا، إذ أن تزايد

---

[1]– رتيبة يود، "الظاهرة التعاونية في العلاقات الدولية: نظرة على أبعادها الاقليمية والغير الاقليمية"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد السادس، العدد الأول، 2022، ص 724.

[2]– عبد الحميد مشري، "التعاون الدولي من منظور الحوار العقلاني – البنائي"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة 1، 2016، 2017)، ص 27.

[3]– William Zartman and Saadia tout-à-l'touval, « introduction return to the theories of cooperation, « on William zartman and Saadia touval, (eds) , international cooperation : the extent sand limits of multilateralism(new York : Cambridge university press,2010) p05

عدد السكان وندرة الموارد وكثرة التهديدات التي أصبحت تحيط بالإنسان جعلته مجبرا لكي يلجأ إلى التعاون[1]، إمّا التعاون أو الموت " إذ لولا التعاون لما تمكن من بناء دولة يعيش في ظلها.

وحاول " كارل دويش" Karl deutsh "أن يعرف التعاون الدولي من خلال مقاربة إجتماعية وأعطاه بعدا تكامليا، إذ اعتبره " مجموعة بشرية متكاملة ضمن نطاق معين، تولد لديها شعور جماعي بأن المشاكل الإجتماعية يجب حلها، ويمكن حلها عبر عمليات التغيير السلمي، وذلك عن طريق إنشاء مؤسسات تعاونية تتمتع بالقوة، يعوّل عليها في التغيير السلمي[2]. وقد ذكر الباحث، **عبد الحميد مشري**، نقلا عن " **وليام زرتمان** " "william zartman"، مجموعة العناصر التي تشكل مفهوم التعاون كرغبة وحاجة إنسانية: [3]

1. تحقيق أو جلب مصلحة أو منفعة acquisition، والتي تعني خلق قيمة حين لا يقدر طرف ما في تحقيق غاياته.

2. الفعالية: effectiveness ضرورة العمل مع الآخرين والحاجة إلى ذلك في سبيل تحقيق تلك الغايات.

3. الكفاءة: وذلك أن التعاون من شأنه أن يقلل التكاليف من خلال العمل مع الآخرين و إن كان مصطلح الكفاءة غير واضح عند **وليام زرتمان** غير أنه يقصد به الحصول على منفعة بأقل تكلفة وهذا لا يتحقق إلّا من خلال تقاسم الجهود في سبيل تحقيقها.

فالتعاون ليس في مجال واحد، كما ذكرنا سابقا، إذ أنه ينقسم إلى عدة أنواع ومستويات، غير أننا سنركز على البعد الأمني في ظاهرة الأمنية.

وعرف الأستاذ عبد الفتاح عبد الكافي التعاون على أنه: "**عملية من العمليات التفاعلية في صناعة القرار السياسي، لتحقيق هدف مشترك، ويقصد به أيضا وجود اتفاق عام في الأهداف، وأن**

[1]– كنيث والتمز، الإنسان **والدولة والحرب: تحليل نظري**، ترجمة: عمر سليم التل، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، كلمة، 2013، ص 352.

[2]– Deutsch K , **the analysis of international relations**, new Jersey, prentice hall collège,1986,p22.

[3]– عبد الحميد مشري، مرجع **سابق**، ص32.

تحقيقها لا يلحق أي خسائر بأحد الأطراف ويتطلب تنسيق الجهود والتشاور لصناعة الخطط الموحدة في سبيل تحقيق الغايات المشتركة"[1].

الفرع الثاني: مجالات وأبعاد التعاون الدولي

للتعاون الدولي عدة أبعاد ومستويات، ولا يقتصر على مجال أو مستوى واحد، فدرجة وطبيعة العلاقة بين الأطراف الدولية هي التي تحدد حجم ومستويات التعاون، فبعض الفواعل الدولية تتعاون في أطر ومستويات ضيقة إذا كانت العلاقة بينها لا ترقى الى مستوى عالي، وقد يزيد مستوى التعاون بزيادة التقارب الإيديولوجي والإشتراك في المصالح والرؤى والتوجهات حول القضايا الدولية، وكذلك قد يؤثر في مستواه وأبعاده طبيعة المشاكل والتهديدات التي تواجه أشخاص المجتمع الدولي، بمعنى المخاطر والتهديدات والمشاكل مشتركة بين،كلما كانت مستويات التعاون متعددة ومتنوعة، سواء كان هذا التعاون على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي وحتى العسكري والأمني، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا الفرع، غير أننا سنركز على المستوى المرتبط بموضوع دراستنا وهو المستوى الأمني ، أي التعاون الأمني.

أهم أبعاد ومستويات التعاون الدولي:

1-**التعاون السياسي:**

يقصد بالتعاون السياسي أنه "تعاون بين طرفين أو أكثر على المستوى الدولي في مجالات مختلفة مرتبطة بالمسائل والقضايا السياسية" [2]، وغالبا ما يكون هذا النوع من التعاون في ظل منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المهتمة بحقوق الإنسان، أو يكون التعاون في هذا المجال من أجل تعزيز الديمقراطية ودعم وتجسيد مبادئ وقيم سياسية كالحوكمة والحكم الراشد وتعزيز المشاركة السياسية، خاصة في ظل العولمة السياسية، كما أن الكثير من الدوّل قد تواجه ضغوطات دولية لانتهاج سياسات تتماشى وتتوافق مع مصالح الدوّل الكبرى وذلك بالضغط عليها إما عن طريق تكبيلها بالمديونية المديونية المشروطة أو فرض حصار أوعقوبات ،مما يجعلها مجبرة للدخول في صيغ تعاونية تجنبها هذه الضغوط.

[1]- بوسكين سالم، **مرجع سابق**، ص 36.

[2]- رتيبة برد، **مرجع سابق**، ص 724.

قد يكون التعاون السياسي في مجال توحيد السياسات الخارجية لمجموعة من الدول عن طريق توحيد الرؤى حول مختلف القضايا الدولية، كالتعاون بين دول الإتحاد الأوروبي الاوروبي في مواجهة الغزو الروسي لأوكرانيا، وكالتعاون بين دوّل مجلس التعاون الخليجي في مواجهة النفود الإيراني، او بين دول تدافع عن قضايا تتقاسم فيها المواقف نفسها، ومن بين نماذج التعاون الدولي السياسي برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية الذي تم تسجيله من خلال الإتفاقية المبرمة بين الجزائر وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومفوضيه الإتحاد الاوروبي في 29 جوان 2015، والتي تهدف إلى تكريس الديمقراطية التشاركية وتحسين الحكومة المحلية[1]، إذ أن هذا البرنامج يستهدف تحسين قدرات التنمية المحلية، وخلق بيئة تمكن المواطن من المشاركة في التنمية المحلية.[2]

غير أن التعاون الدولي السياسي قد يكون أحد الآليات السياسية التي تستعملها الدول الكبرى للضغط على الدول الضعيفة (دول المحيط) وفق مسلمات نظريه التبعية خدمة مصالحها، وأكدت كذلك على هذا الطرح النظرية الواقعية في تفسيرها للتعاون الدولي، وبالتالي قد يكون التعاون السياسي أسلوب من أساليب إبقاء الهيمنة، وهذا ما فسره الواقع السياسي لبعض الدول المتخلفة والضعيفة، إذ أنه في بعض الحالات تتدخل الدول القوية في شؤونها الداخلية بحجة التعاون الدولي.

2-التعاون الدولي الاقتصادي:

يعتبر التعاون الإقتصادي أحد أهم أشكال التعاون الدولي، ويهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية، والرفع من نسبة النمو الاقتصادي، ويشمل التعاون على المستوى التجاري أو المالي والمصرفي، وذلك عبر إتخاذ إجراءات مشتركه بين الاطراف المتعاونة، ويشمل أيضا التعاون الاقتصادي، توقيع الإتفاقيات لإنجاز المشاريع الاقتصادية، ورفع مستويات التبادل التجاري أو يتمثل أيضا في منح القروض وتقديم مساعدات مالية، بالإضافة إلى التخيفيض من الرسوم الجمركية وعقد الإتفاقيات لمواجهة التهريب ومحاربة الجرائم الإقتصادية.

ويندرج ضمن التعاون الدولي الإقتصادي التعاون النقدي والمالي الإقليمي، والذي يقصد به:" وضع ترتيبات نقديه تساعد وتدعم عمليه تسهيل حركة التبادل التجاري وإنتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بين مجموعة من الدول، ويشمل أيضا تنسيق أسعار الصرف وإنشاء آليات للإستقرار النقدي،

---

[1]- فراحي محمد، "برنامج كاب ديل كآلية لإرسال التعاون الدولي من أجل التسديد الديمقراطية التشاركية"، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية** العدد الأول، 2019، ص 141.

[2]- منير مباركيه، "مساهمة التعاون الدولي في ترقية مشاركة المواطن في التنمية المحلية في الجزائر برنامج كابدال نموذجا"، **مجلة الأبحاث**، المجلد السادس العدد 2، 2021، ص 20.

أما التعاون النقدي فهو مجموعة من الصيغ والترتيبات التي من شأنها القضاء أو التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل إنسياب السلع بين مجموعة من الدول"[1].

ومن نماذج التعاون الدولي الإقتصادي في شكل منظمات نجد "منظمة التجارة العالمية" و"صندوق النقد الدولي"و"منظمة شنغهاي" و"منظمة البريكس". كما تسهم إتفاقيات التعاون الإقتصادي والفني والتقني في بناء جسور التعاون الدولي المشترك في القطاعات الإستثمارية الحيوية مثل قطاع السياحة والزراعة وقطاعات الأعمال الطبية والتكنولوجية والمهن الرقمية، كما تتيح الإتفاقيات تنظيم الفعاليات الإقتصادية لتعزيز فرص الاستثمار بين الأطراف المتعاونة وتنسيق الجهود للمشاركة في المعارض بهدف الترويج التجاري وتبادل المعارف والخبرات حول الفرص الإستثمارية والشراكات التي يمكن أن تشكل أساسا للتعاون التجاري في مختلف القطاعات الإقتصادية[2]، ويشمل كذلك التعاون الإقتصادي التعاون في المجال الصناعي وفي مجال الطاقة وفي مجال قطاعات الإتصال ويكون كذلك عن طريق فتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الأجنبية وعن طريق مسح الديون للدول اكثر فقرا.[3]

غير أن التعاون الإقتصادي خاصة في مجال تقديم القروض من طرف المؤسسات النقدية الدولية قد تكون أحد الآليات المنتهجة من طرف الدول الكبرى لإبقاء تبعية الدول المتخلفة لها إقتصاديا، وذلك من خلال الشروط التي تفرضها لمنح القرض، كنسب الفائدة المرتفعة التي قد ترهن إقتصاديات الدول المستدينة لصالح الدول المانحة، وبالتالي قد يكون التعاون الإقتصادي الدولي مساعدا على تحقيق التنمية الإقتصادية أو قد يكون أحيانا مدمرا لاقتصاد أحد الأطراف، كبعض الإتفاقيات الجمركية المبرمة بين الدول فيما بينها وبين الدول والمنظمات التي تعطي مزايا لطرف على حساب الطرف الآخر، كاتفاقية التفكيك الجمركي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

3-التعاون الدولي العسكري:

يندرج مفهوم التعاون العسكري ضمن نطاق الدراسات الأمنية، إذ يعتبر أحد أهم الأدوات المعتمده في التحليل والتفسير الواقعي للسياسه الدولية، وأحد أهم المضامين الأساسيه مفهوم لأمن،

---

[1]- موالد سليم، "التعاون المالي والنقدي الاقليمي كآلية لمنع الازمات وتجنب تكرارها"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، المجلد الأول، العدد 12، 2015، ص 210.

[2]- إتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني على موقع وزارة الاقتصاد الإماراتية Moec.gov.ae.

[3]- بوكورو منال، **محاضرات في قياس قانون التعاون الدولي**، مطبوعة جامعية موجهة لطلبة الماستر، تخصص قانون دولي عام جامعة منتوري قسنطينة واحد 2022 2023، ص 37.

فالواقعيون بمختلف إتجاهاتهم يولون أهمية بالغة للمعطى العسكري والمفاهيم المرتبطة به كالتعاون العسكري في تحديد وفهم مضمون الأمن، وهو من أقرب المفاهيم إلى التعاون الأمني ويكاد يتقاطع معه في كثير من المؤشرات الدالة عليه[1].

يهدف التعاون العسكري إلى إشتراك طرفين أو أكثر، وذلك إما لتطوير وتقوية الترسانة العسكرية للدول المتعاونة أو لمجابهة التهديدات الأمنية المشتركة أو لردع قوى معتدية، أو للتدخل في حرب لمساعدة أحد الأطراف المتحاربة، مثل الدعم الغربي (الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية) لأوكرانيا في حربها مع روسيا ودعمها لإسرائيل في حروبها في الشرق الأوسط، وكذلك يشمل التعاون التقني العسكري وعقد صفقات التسليح بالإضافة إلى المشاورات العسكرية رفيعة المستوى وكذلك إجراء التمرينات العسكرية المشتركة و التكوين العسكري الأكاديمي[2].

وتعتبر المناورات العسكرية وتعزيز واردات السلاح من خلال عقد إتفاقيات شراء الأسلحة وتبادل المعلومات الإستخباراتية بشأن مكافحه الجريمة المنظمة وتعزيز التعاون والتنسيق العملياتي الأمني مع الشركاء الإقليميين والدوليين، من أهم مؤشرات التعاون العسكري[3].

ويندرج ضمن مفهوم التعاون العسكري الدولي مفهوم الشراكة العسكرية والتي تعني: "تبادل المعلومات حول أنشطه وجرائم الجماعات الإرهابية وقيادتها وعناصرها وأماكن تمركزها وتدريبها ووسائل ومصادر تمويلها وتسليحها وأنواع الأسلحة التي تستخدمها، ويشمل التعاون العسكري تبادل الخبرات، كما تلتزم الدول في إطار الشراكة الأمنية تقديم المساعدات الفنية والخبرات لتنمية القدرات العلمية والعملية المشتركة لمواجهه الأخطار الأمنية[4].

ومن النماذج المطبقة للتعاون العسكري الدولي بصوره المختلفة نجد، التحالفات العسكرية الدولية كحلف "وارسو" سابقا والذي ظم بعض دول أوروبا الشرقية والإتحاد السوفياتي لمواجهة المعسكر الغربي ومواجهة تمدده في ظل نظام الثنائي القطبية، زال هذا الحلف بزوال الحرب الباردة وحل بتاريخ 1 جويلية 1991، وكذلك "منظمة حلف الشمال الأطلسي" "الناتو" ومقره في العاصمة البلجيكية، تأسس

---

[1]– Jean. Yves Haine. » L'Eurocorps : processus de socialisation St construction d'une identité transnationale, paris : centre d'étude sur les conflits, 2001, p33.

[2]– سليم بركاني، "البعد العسكري في الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين: "جدلية التعاون والتنافس منذ نهاية الحرب الباردة"، **المجلة الجزائرية للآمن والتنمية**، المجلد 12، العدد 01، جانفي 2023، ص86.

[3]– بوكورو منال، **مرجع سابق**، ص 37.

[4]– اسامة سليخ، "التعاون العسكري في شمال افريقيا في مواجهه الظاهرة الإرهابية دراسة حالة التعاون العسكري الجزائري، **التونسي**، العدد:02، 2019، ص129.

كذلك في ظل الحرب الباردة ويضم الحلف 32 دولة مستقلة متبنية مبدأ "الأمن الجماعي" كآلية من آليات حماية أمنها ومصالحها، وبموجب الإتفاقية المنشأة يعتبر أن أي هجوم مسلح ضد أحد الأطراف في أوروبا وأمريكا الشمالية هو هجوم عليها جميعا، تطبيقا للحق الفردي والجماعي في الدفاع عن الذات وإعمالا للمادة الخامسة من ميثاق الامم المتحدة فإنها ستساعد الطرف أو الاطراف التي تتعرض للهجوم وفق مبدأ الواحد للكل والكل الواحد[1].

4-التعاون الأمني الدولي:

يعتبر التعاون الأمني الدولي ضمن المفاهيم المتقاربة والمتقاطعة مع مفهوم التعاون العسكري الدولي كما أشرنا إلى ذلك، باعتبار أن الأمن العسكري يمثل أحد مستويات الأمن بمفهومه الشامل فمفهوم الأمن كما تطرقنا إليه سابقا،هو مفهوم واسع واختلفت المدارس الفكرية في مجال العلاقات الدولية في تحديد دلالاته ومضمونه، ودراستنا هذه ستركز على التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية غير أننا في هذا العنصر سنعالج التعاون الأمني من الجانب العسكري والتقني أي بمفهومه الضيق إذ لو تم اعتماد المقاربة الموسعة للآمن فإننا سنظطر إلى دراسة جميع مجالات التعاون بين البلدين.

يقصد بالتعاون الأمني الدولي: "قيام دولتين أو منظمتين أو أكثر بتقديم المساعدة لبعضها البعض فيما يتعلق بإجراءات مواجهة التهديدات الأمنية، وقد تلجأ الأطراف المتعاونة إلى توحيد السياسات لمعالجة المشاكل الأمنية وصياغة إستراتيجيات مشتركة لمواجهتها إستنادا لإتفاقية مكتوبة أو شفهية أو عن طريق علاقات مباشرة بين المسؤولين عن الجهات الأمنية.[2]

وباعتبار أن القضايا الأمنية وطبيعة التهديدات المستجدة التي تواجهها الدول هي تهديدات في غالبها تهديدات عابرة للحدود، فإن التحرك الفردي لمنعها وتجنب آثارها قد لا يحقق نتائج إيجابيه على أرض الواقع بل يتطلب ذلك إجراءات تعاونية، تقوم على مبدأ تحقيق الأمن والإستقرار وإقامة منطقة

[1]– زهرة الشيخ الشيوخ، "العقيدة الاستراتيجية لحلف الشمال الاطلسي بعد الحرب الباردة 2008/1991"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر دالي ابراهيم 2011، 2012)، ص26.

[2]– شنين مصعب، "التعاون الامني الدولي والسيادة الوطنية في العراق بين المتطلبات الأمنية وتكريس الوصاية الأجنبية"، **مجلة الباحث الأكاديمية في العلوم القانونية والسياسية**، العدد:7، ص 331.

مشتركة للسلام [1]من خلال تفعيل أدوات الحوار السياسي والأمني واحترام قواعد القانون الدولي القائم على مبدأ حقوق الإنسان واللجوء إلى حل النزاعات بالطرق السلمية والدبلوماسية.

ويشمل التعاون الأمني الدولي مجموعة من المجالات، كمكافحه الإرهاب والجريمة المنظمة على المستوى المحلي والعالمي، وتعتبر إتفاقيه "فيينا" المتعلقة بقمع الإرهاب والمعاقبة عليه المبرمة سنة 1937[2]، أول إتفاقيه دولية تكرس التعاون الأمني الدولي بصفة رسمية.

يمكن تعريف التعاون الأمني الدولي بأنه: "مجموعة الإجراءات التي تتخذها سلطة أو جهاز منظمة دولية بناء على طلب دولة ما أو منظمة ما في المجال الأمني، للتصدي للتهديدات الأمنية العابرة للقارات، كما يهدف إلى تعزيز القدرات الأمنية في سبيل مواجهه والتصدي للجرائم الأمنية[3].

فلا تستطيع أي دوله القضاء على الجريمة العابرة للحدود بمفردها ولا يتم ذلك إلا في ظل تنسيق الجهود بين الأطراف المعنية بالتهديد عن طريق عقد إتفاقيات وشركات من شأنها أن تسهل تحقيق المنفعة المشتركة للجهات المتعاونة.

ومن المفاهيم المتشابهة والمتقاربة للتعاون الأمني الدولي في حقل الدراسات الدولية نجد مفهوم الأمن التعاوني، فبالصعوبة بمكان التمييز بين المفهومين لاشتراكهما في نفس الدلالة والأهداف المرجوة، من جراء إستعمال هذين للمفهومين كتعبير عن تنسيق الجهود بين الأطراف المتعاونة لأجل لقضاء على التهديدات الأمنية وإيجاد مخرج للمعظلة الأمنية التي تواجه الدولة، نتيجة حالة الفوضى التي يشهدها النظام الدولي وفق المنظور الواقعي.

فالأمن التعاوني هو عبارة عن: "تعاون مجموعة من الدول فيما بينها للتخفيض من احتمالية نشوب نزاع مسلح أو للتخفيف من أضرار الحروب في حالة وقوعها، كما أن الأمن التعاوني لا يهدف إلى إتخاذ إجراءات ضد دولة معينة، فهذا ينطبق على مفهوم الأمن الجماعي، بل يهدف مثلا إلى

---

[1]– حسام الدين زيوش ورشيد عنامنه، "التعاون الامني المغاربي في مواجهه تهديدات الآزمة الليبية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد21، العدد:2، 2021، ص 225.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 232.

[3]– جابر غنيمي، آليات التعاون الأمني الدولي، العربي الإفريقي.

على الرابط التالي:https://www.arabafricanews.com/2022/12/01/%D8%A2%D9%84%D/

أطلع عليه بتاريخ :30-07-2024 19:04

الحد من التسلح ومراقبته وبناء أرضية يمكن من خلالها تحقيق الأمن، ويتم ذلك عن طريق الثقة المتبادلة (المدرسة المثالية) وتفعيل آليات يمكن من خلالها الحفاظ على السلم، مثل التعاون: في مجال التنمية الإقتصادية وعمليات السلام لتحقيق الإستقرار الدولي".[1]

كما يعبر الأمن التعاوني عن إنتهاج المقاربات السلمية لتحقيق الأمن وذلك من خلال رفع مستوى الإنسجام والتعاون الدوليين، ويقوم الأمن التعاوني على المرتكزات التالية:[2]

1-**الأمن الفردي:** وذلك من خلال تمكينه من كل حقوقه التي ضمنتها له المواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الانسان.

2-**الأمن الجماعي:** إرساء الأمن على المستوى الدولي والعالمي بالرغم من أن مفهوم الأمن الجماعي قد يختلف في بعض جزئياته عن مفهوم الأمن التعاوني، إذ يعتمد الأمن الجماعي على القوة الرادعة للجماعة الدولية وفق ماقرره "ارنولد وولفر"، أي أن أحد مضامينه هو تشكيل قوة رادعة لأي هجوم ممكن أن تتعرض له أي دولة واعتباره على أنه هجوم على الجميع.

3-**الدفاع الجماعي:** المشاركة في صد أي عدوان تتعرض له أحد الأطراف المتعاونة.

4-**تعزيز الإستقرار:** بمعنى محاولة إيجاد حلول للمناطق التي تشهد نزاعات وتوترات أمنية من خلال تقديم المساعدات الإقتصادية والعسكرية لها.

كما يشير الأمن التعاوني إلى معاني غير عسكرية وفق نظرية "الأمن المركب" فهو يرتبط إلى حد كبير بالنزاعات الإثنية[3].

---

[1]- بول روبنسن، **قاموس الامن الدولي**، ت: مركز الامارات للدراسات والبحوث، الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009، ص 75.

[2]- فني كنزة، "الأمن التعاوني لحلف الشمال الأطلسي في الشرق الأوسط مقاربة للواقع ورسم الافاق"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية** المجلد 3،العدد 2، 2018.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 507.

يقترب مفهوم الجماعة الأمنية من مفهوم التعاون الأمني، إذ يعني ضمان مجموعة من الدول لبعضهم البعض بأنهم لن يتحاربوا وأن يقوموا بحل نزاعاتهم بطرق سلمية، كما يمكن دمج هذه الجماعة إما من خلال الاندماج السياسي أو بقائها منفردة غير أنها تنسق سياساتها الأمنية[1].

من المفاهيم التي يمكن أن تندرج ضمن نطاق التعاون الأمني الدولي، مفهوم (المركب الأمني) والذي يعني وجود إهتمامات أمنية رئيسية وثيقة الصلة بين مجموعة من الدول، بحيث لا يمكن إعتبار مصالحها الوطنية منفصلة عن بعضها البعض ولا يمكن إيجاد حلول لمشاكلها الأمنية بشكل فردي، فمفهوم المركب الأمني هو أقرب المفاهيم إلى مفهوم الجماعة الأمنية باعتبار أن أمن الدولة يعتمد على أمن الدول المجاورة لها[2].

ظهرت نظرية "المركب الأمني الإقليمي" من أجل إعطاء المستوى الإقليمي أهميته في فهم التعاون الأمني وتحليل الظواهر الأمنية في سياقها الإقليمي، ويرى "باري بوزان" أن التقارب الجغرافي هو العامل الأساسي وراء ظهور الإعتماد الأمني المتبادل لمواجهة التهديدات الأمنية[3].

فكلما زاد مستوى التعاون الأمني الدولي تزايدت إحتمالات تضاؤل المعضلة الأمنية فظاهرة التعاون الأمني مبنية على أساس الثقة بين الأطراف المتشاركة وكلما زادت الثقة بين الدول تناقص الشك ومستوى عدم الثقة والذي يعتبر أساس المعضلة الأمنية.

الفرع الثالث: آليات ووسائل التعاون الأمني:

لتجسيد التعاون الأمني بين الدول فيما بينها وبين الدول والمنظمات المتخصصة في هذا المجال حددت الباحثة" بن حواء أمينه" جملة من الوسائل يمكن من خلالها تحقيق التعاون الأمني وهي كالتالي:[4]

---

[1]– Amitav Achraya, **constructing à sécurité Community in South astasiatique**, UK : ROUTEDGE, 2009, P18.

[2]– Pierre berthelet, **chaos international et sécurité globale :la sécurité en débats**, paris :Édition publibook,2014,pp78,79.

[3]– بوكعومة مهدي، واقع الامن الاقليمي في غرب المتوسط بعد 2011 دراسة حاله 5 + 5 دفاع أطروحة دكتوراه، جامعة، الجزائر 3 كليه العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021–2022 ص 36.

[4]– بن حواء امينة،"**التعاون الامني بين المنظمات الدولية**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، 2016–2017)، ص 90.

1-تعزيز القيم الروحية والأخلاقية النابعة من مبادئ القانون الدولي العام لتحصين المجتمع الدولي ضد الجريمة المنظمة.

2-توسيع التعاون في جميع المجالات الأمنية عن طريق تبادل الخبرات.

3-تطوير أدوات ووسائل العقاب إتجاه المنظمات الإجرامية العالمية.

4-إستحداث مراكز البحوث والدراسات في المجال الأمني وإلزام الأجهزة الأمنية باعتماد نتائج الأبحاث المتوصل إليها في مواجهه التهديدات الأمنية، أي إعتماد التخطيط العلمي في صياغة الإستراتيجيات الأمنية المشتركة عن طريق تخزين وتوثيق البحوث والمعلومات والإحصاء حول الجريمة الدولية وسبل مكافحتها.

5-دعم برامج التدريب العسكري والإستخباراتي في مجال مكافحه الإرهاب، والمساعدات التقنية والمالية.

غير أن التعاون الأمني الذي تلجأ إليه بعض الأطراف الدولية (الدول القوية) قد يكون بدوافع ونوايا سيئة اتجاه الطرف الآخر (الدول الضعيفة) التي تشهد أزمات وتوترات أمنية، فقد يستخدم هذا التعاون كوسيله من وسائل إختراق سيادة الدول، كاشتراط بناء القواعد العسكرية للدخول في عمليه الشراكة ويمكن أن تستعمل هذه القواعد للتجسس على الطرف الآخر، وهنا بدل أن يؤدي التعاون إلى تحقيق الأمن يتحول إلى آلية من آليات الإختراق الخارجي، وكذلك التعاون المشروط كاشتراط الدمقرطة وتطبيق حقوق الإنسان وحتى الضغط على الطرف الآخر لتغيير مواقفه أو تعديل سياسته اتجاه قضايا دولية بما يخدم مصلحة الطرف الاخر، وهنا تكمن صعوبة تحقيق التعاون الأمني الدولي والأمن. فحسب الواقعيين هناك عاملين أساسيين يمنعان من تحقيق التعاون الأمني وهما:[1]

1)**الغش:** بالرغم من أن الواقعيين لا ينكرون وجود تعاون دولي وأن العلاقات الدولية في الوقت الراهن تتجه إلى التعاون أكثر من ذي قبل، غير أن الشك وعدم وجود الثقة يجعل الكثير من الدول تتنصل من الإتفاقيات التي أبرمتها خاصة تلك المرتبطة بالحد من الأسلحة النووية، فحسب "ستيفن والت" "Stephen Walt" و"جون ميرشايم" "Jone mirchaymar" أن الدولة تدرك مسؤوليتها للقيام بأعباء أمنها الوطني بسبب طبيعة المخاطر الكبيرة الناجمة عن تطور التكنولوجيا العسكرية والتي من شأنها

[1]- بحميسي شيبي، "الامن الدولي والعلاقة بين منظمه حلف الشمال الاطلسي والدول العربية فتره ما بعد الحرب الباردة 1991 2008"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية 2009)، ص32.

أن تحدث إختلالا في ميزان القوى بين الدول، هذا ما يدعو الدول النووية للحفاظ على قدراتها النووية وتطوير منظومتها العسكرية بالرغم من إبرام الكثير منها لاتفاقيات خفض الأسلحة الإستراتيجية.

2) **المصالح النسبية** في نقدهم للتعاون يعتقد الواقعيون أن التعاون يحقق مكاسب نسبية على حساب تحقيق المنفعة المطلقة للوحدة السياسية المستقلة[1]، والدولة تسعى في سياستها الخارجية إلى تحقيق المصلحة المطلقة وبالتالي فهي ترى أن التعاون قد يعيق الحصول على المكاسب المطلقة وهذا ما يجعل الدولة تتجه إلى وسائل أخرى غير التعاون لتحقيق مصالحها.

الفرع الرابع: أهداف التعاون الدولي:

يهدف التعاون الدولي إلى تحقيق التنمية في مختلف المجالات، تسعى الدول من خلاله لزيادة مصالحها وتوسيعها وزيادة قوتها والحفاظ على أمنها، فمن الناحية الإقتصادية يهدف إلى تعزيز التجارة والإستثمارات المربحة ورفع الكفاءة الإقتصادية للدولة من خلال تطور آليات النهوض بإقتصاديات الدول خاصه النامية منها ونقل التجارب التنموية الناجحة وتطبيقها، كما يهدف إلى محاربة أنواع الجرائم الإقتصادية والجريمة المنظمة، كالإتجار بالبشر والتجارة في الممنوعات كالمخدرات وتهريب الأسلحة[2].

ويهدف التعاون الدولي في المجال الإقتصادي كذلك، إلى رفع الحواجز والقيود التي تعترض إنتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج المختلفة بين الاطراف المتعاونة ويسهل التعاون الدولي بأنواعه المختلفة (عالمي، إقليمي) في صياغة الإستراتيجيات اللازمة للدول في تسيير علاقاتها فيما بينها عبر تجميع تجاربها وقدراتها لإقامة نظام إقتصادي فعلي يخدم مصالح فواعله، كما أن زيادة مستوى التعاون الدولي بمختلف اشكاله يساهم في إرساء معالم السلم والأمن الدوليين[3].

---

[1]– بحميسي شيبي، **المرجع السابق**، ص 32.

[2]– بن منصور عبد الله، جلطي عبد القادر، مداخلة بعنوان اشكاليه تطور مفهوم التعاون الدولي، الملتقى الوطني حول **الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية**، تلمسان جامعة ابو بكر بلقايد، ص8.

[3]– رتيبة برد، **مرجع سابق**، ص 742.

وفي المجال الأمني يتيح الفرصة للتعرف على التجارب الأمنية الدولية بشكل يسهل إمكانيه نقل كل ما ينتج عن تلك التجارب من خبرات أمنيه ونقدها، مما يساعد على بناء إستراتيجية مناسبة لمواجهتها[1].

كما يمكن التعاون الامني من تقريب وجهات النظر، وقد يؤدي الى توحيد الأساليب والممارسات الأمنية مما يسهم في بناء مقاربة موحدة في في السياسات الأمنية، عن طريق تبادل الخبرات والمعلومات ونتائج البحوث والدراسات بخصوص المشاريع الأمنية المتعاون فيها، مما يوسع النطاق المعرفة بالتنظيمات الإجرامية وقواها المحركة وحرمانها من الاموال التي حصلت عليها من الأنشطة غير المشروعة للحد من إمكانيه إعاده بناء قواعدها، ويساعد كذلك التعاون في المجال الأمني على اتخاذ التدابير الوقائية عن طريق تغيير الإتجاهات وتحديث الأفكار وتطوير أساليب مواجهة التهديدات وعدم التقوقع في الأساليب العسكرية، وإتباع سياسات تقوم على تطوير المشاريع التنموية ومعرفة الأسباب الإجتماعية والثقافية والإقتصادية التي أدت إلى ظهور التهديدات الأمنية، ومن ثم إستحداث إستراتيجية مشتركة وشاملة لمواجهة هذه التهديدات العابرة للحدود، ولا يمكن بناء هذه الإستراتيجيات المتكاملة إلا في ظل التعاون الدولي.

كما أن توسيع نطاق التعاون إلى مجال التعاون القضائي من خلال التعاون في مجال تسليم المطلوبين والمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية كإجراءات التحري والتحقيق والعمل على تحقيق[2]، يسهم ويسرع في مكافحة الظواهر المهددة للأمن القومي. فالتعاون القضائي والأمني يكمل كل منهما الآخر وكذا التنسيق بين القدرات البشرية والإمكانات المالية والخبرات التقنية والتجارب الواقعية، والقيام بالتدريبات العسكرية المشتركة والتعاون التقني مجالات المكافحة والوقاية من أشكال محددة من الأنشطة الإجرامية ونوعية الرأي العام بخطورة المنظمات الإرهابية وتعبئته ضدها عن طريق وسائل الإعلام مما يحول من إستفحال الظاهرة الإرهابية وانتشارها في بلدان آمنه[3].

المطلب الثاني: التفسيرات النظرية للتعاون الدولي

في هذا المطلب سنحاول عرض التفسيرات المختلفة للظاهرة التعاونية على المستوى الدولي وكيف نظرت أهم المدارس الفكرية في العلاقات الدولية للتعاون الدولي كظاهرة دولية من حيث أهدافها

---

[1]– اسمهان بوضياف، "دور الدول والمنظمات العالمية والإقليمية في مكافحه الارهاب الدولي"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، كلية الحقوق 2009)، ص ص 80–81.

[2]– بن حواء امينة، **مرجع سابق**، ص 88.

[3]– **المرجع نفسه**، ص 89.

وأهميتها وأبعادها وأسبابها، وهل هي ظاهره أصيله في السياسة الدولية وضرورية لتحقيق مصالح الفواعل الدولية؟ أم أنها أحد الوسائل الثانوية في تحقيق هذه المصالح باعتبار أن الظاهرة التصارعية هي الأصل الذي يحكم العلاقات الدولية، فبالرغم من إعتراف بعض المدارس على أن الصراع والقوه هما المحركان الأساسيان للسياسة الدولية، إلا أنها تعترف بوجود التعاون، خاصة في الوقت الراهن كظاهرة دولية لا يمكن نكرانها أو تجاهلها –فكيف فسرت أشهر المدارس الفكرية في حقل العلاقات الدولية التعاون الدولي؟

الفرع الأول: التفسير الواقعي للتعاون الدولي.

يرى الواقعيون أن التعاون الدولي صعب التحقيق كما يصعب الحفاظ عليه ويتوقف على قوة الدولة[1]، ويركز الواقعيون على الطبيعة البنيوية للنسق الدولي وتوزيع القوى كمتغير مفسر للتعاون[2]. وبالتالي يتبنون موقفا متشائما من التعاون الدولي، باعتبار أن النظام الدولي ميزته الأساسية هي الفوضى ومبررهم في ذلك هو كثرة الحروب والصراعات في العلاقات الدولية، فلا يكاد يخلو أي عصر من وجود حرب أو نزاع دولي، وأصل هذا الصراع هو تحقيق المصلحة والقوه، فلو كان التعاون مجديا لا ما حدثت الحروب، فالدول تتفاعل في جو من الشك وانعدام الثقة مما يجعل كل دولة تتمسك بقوتها[3]، ولا تثق في التعاون كآليه من آليات تحقيق المنفعة، باعتبار أن الفوضى تعمل على الحد من قابلية الدول في التعاون مع بعضها البعض.

ومع ذلك يرى "**جون ميرشايمر**" "**John Mearsheimer**" "أن التعاون ممكن بين الدول غير أنه محدود، فالتنافس الأمني بين الدول لا يمكن للتعاون الدولي أن يحجمه"[4]، كما أن الإعتماد على الذات الذي تقوم عليه الدول لا يعني عدم إنخراط الدول في صيغ تعاونية، كتشكيل الأحلاف العسكرية وإبرام إتفاقيات الدفاع المشترك لمجابهه خطر مشترك إذا كان هذا الخطر يهدد وجودها وبقائها[5]، ويرى الواقعيون أن التعاون بين الدول الكبرى الإتحاد الاوروبي مثلا، ناتج عن الظروف الدولية السائدة التي

---

[1]– David ABaldwin néo libéralisme and Politics in David A. Baldwin (ed). **Néoréalisme and néo-libéralisme : the contemporary Debate** (New York : Colombia University press, 1993). p10.

[2]– عبد الحميد مشري، **مرجع سابق**، ص 100

[3]– Sinthia weber,"**international relations theory :a critical introduction**",3rd ed .(New York: routtledge,2010). p16.

[4]– عبد الحميد مشري، **مرجع سابق**، ص 116.

[5]– Jennifer sterling–folker ;theories of international cooperation and the primacy of anarch: explainings international policy –making after Bretton woods(new york :state university of New York-2002).P68.

تفرض التكتل لمواجهة قوى مسيطرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو قوى صاعده مثل الصين، إذا فالتعاون ظهر في ظل الصراع على المكانة والقوة.

ويصنف الواقعيون الجدد التعاون الدولي في إطار المنظمات الدولية في مرتبة ثانية من حيث الأهمية بعد ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية، إذ تعتبر هذه الأخيرة وفق مقولتهم، ظاهرة أصيلة ويعتقد الواقعيون الجدد أن التعاون ممكن في السياسة الدولية إلا أنه ظاهرة مؤقتة لأنه يحقق مكاسب نسبية للدولة، أما إذا ظهر لصناع القرار في السياسة الخارجية أن هناك وسائل أخرى يمكن من خلالها تحقيق المكاسب المطلقة فقد لا يلجؤون إليها، أما إذا كان التعاون يحقق لها ذلك فلا يمكن لها أن تستغني عنه، لأن تبني البدائل غير التعاونية في هذه الحالة قد يضر بأمن الدولة[1].

وقد إختلف الواقعيون الجدد المتشائمون مع الواقعيين المتفائلين حول التعاون الدولي، حيث يرى المتشائمون أن هناك عوامل لدى الدولة قد تعوق التعاون، مثل مخاطر تعرض الدولة للخداع وكذلك حرصها على منافعها المطلقة، في حين يعتقد الواقعيون المتفائلون الجدد أن التعاون ليس ممكنا فحسب بل قد يكون عاملا أساسيا في تحقيق أمن الدولة والحفاظ عليها، وفي المقابل يعتقد نظرائهم المتشائمون أن التعاون في ظل المنظمات الدولية ليس له أي دور في القضاء على النزاعات، لأن هذه المنظمات تشكلت من إراة الدول، وهذه الأخيرة تحكمها النزعة الأنانية، في حين ينظر المتفائلون إلى المنظمات الدولية على أنها تسهم في تحقيق الأمن والسلام الدوليين[2].

ويقول "**جوزيف جريكو**" "**Joseph grico**" و"**ستيفن كراسنر**" "**Stephen Krasner**" :"أن الفوضى ستدفع الدول إلى القلق بشأن الحصول على المنفعة المطلقة الناتجة عن التعاون، والآلية التي سيتم توزيع بها هذه المصالح بين الأطراف المتعاونة، فإذا حصلت إحدى الأطراف المتعاونة (الطرف أو الشريك الآخر) على مصالح أكبر من الطرف الآخر مما يسمح لها بالتفوق عليها من ناحية القوه وقد تصبح منافسة لها ومعرضة للخطر من طرفها [3]وهذا ما أوضحته بعض نماذج التعاون الدولي.

---

[1]– احمد محمد وهبان، **النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من هانس مرجانتو إلى ميرشايمر في دراسة تقويمية**، ص 40. على الموقع الإلكتروني:

"https://esalexu.journals.ekb.eg/article_109452_8cfe963e9b42ef1bec88844eccc950ad.pdf

[2]– Lacan Nicolete.(décember 2012), international relations theories and security, the public administration and sociale policies, policies revieu TV, NO.2(9). pp.40.41.

[3]– Stephen, Walt, **international relations** :fronties of knowledge,1998,p35.

لذا تضطر بعض الأطراف أحيانا إلى الخروج من التكتل أو من المنظمة الإتحادية، لأن مكاسبها كانت أقل من الأطراف المتشاركة معها، وهذا ما حدث مع بريطانيا، إذ أظهرت بعض التحاليل أن من بين أسباب خروج "المملكة المتحدة" من الإتحاد الاوروبي هو زياده قوة بعض الدول المشكلة للإتحاد الأوروبي إذ أصبحت منافسة لبريطانيا و قد تتفوق عليها في بعض المجالات، كالزيادة في القوة الإقتصادية مثل: زياده نسبة النمو الإقتصادي لألمانيا الإتحادية إذ استطاعت أن تحقق مكاسب أعلى من بريطانيا، فكان هذا من أبرز مبررات هذه الأخيرة لانسحابها من هذا الإطار التعاوني، أن تحقيق المكاسب كان فيه نسبيا مقارنه بدول أخرى، كما أن هناك عده مؤشرات، خاصة الإقتصادية منها والإجتماعية كانت دافعا وراء إنسحابها من الإتحاد الأوروبي وإختيارها لبدائل أخرى في بناء علاقاتها مع دوله لأجل تحقيق مكاسب أكبر (لمصلحة المطلقة).

فالتعاون وفق هذا المنظور يتحدد بحضور أو غياب القواعد التي تسهل أو تقيد سلوكيات الدول وتساعدها على إدراك مصالحها[1].

وبالتالي فإن تعاون الدول ليس مطلقًا بل نسبي، تحكمه مصلحة كل دولة، فكلما كان التعاون يحقق منافع أكبر، أعتُمد كوسيلة لتحقيق تلك المكاسب، أما إذا كانت هناك وسائل أخرى أكثر ملاءمة لتحقيق هذه المصالح، فإنها تصبح الخيار المفضل.

فالواقعيون ينطلقون من مبدأ مادي في تفسيرهم للتعاون الدولي، ويعتقدون أن المعظلة الأمنية والتي سببها الفوضى العالمية وغياب الثقة تحجم من فرص العمل الجماعي (التعاون) وفي هذا الصدد يقول: "مير شايمر" "John Mearsheimer ":"أن الدولة توجد في نسق فوضوي حيث لا حارس ليل ليوقظها عندما تتعرض لهجوم، لذلك فان نوايا الآخرين تبقى محل تهديد للبقاء[2]، لهذا يصعب تحقيق التعاون الدولي والحفاظ عليه بسبب المصالح النسبية والغش كما ذكرنا سابقا الذي قد تتعرض له الدول، وهذه الأخيرة التي تسعى دائما للحفاظ على توازن القوى فحتى التجارب التعاونية المجسدة في المجتمع الدولي تراعي مبدأ توزيع المصالح، وبالتالي فان بعض أشكال التعاون كالأحلاف العسكرية لا يمكن تفسيرها إلا في إطار الحفاظ على نظام توازن القوى لمواجهة أي تهديدات أمنية، خاصه تلك التي تهدد بقاء ووجود الدولة[3].

---

[1]– مشري عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 173.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 184.

[3]– John Mearsheimer, anarchy and struggle for power » , in Robert Jervis and Robert d.art(eds),**international politics enduring concepts and contemporary** issues,8th,ed(new York :Pearson Longman,2007),p57.

فالتوازن يُعدّ إستراتيجية يتبعها الفاعل العقلاني، أي الدولة، عند إختيار أفضل البدائل بين التعاون وعدم التعاون؛ كإبرام الاتفاقيات والشراكات أو الامتناع عنها، ولا يرتبط هذا الإختيار فقط بحجم أو طبيعة المعلومات والمعطيات المتاحة للدولة، إذ قد تمتلك بعض الدول الراغبة في الإنخراط في عملية التعاون معلومات أكثر من غيرها. ووفقًا لآراء "روبرت كيوهن"، قد يُقدم طرف ما على عقد إتفاقية رغم امتلاكه معلومات أقل مقارنة بالطرف الآخر، مما قد يؤدي إلى إبرام إتفاقيات غير متكافئة. لذلك، فإن إدراك أحد الأطراف لتفوق الطرف الآخر في امتلاك المعلومات والبيانات حول موضوع التعاون قد يُعيق بناء عملية تعاونية متوازنة ويكون عائقا أمام عقد إتفاقيات الشراكة أو بناء تحالفات، مما يشكل حاجزا أمام تحقيق نسب النمو وتحسين مستوى الرفاه عن طريق التعاون الدولي[1].

فالنيوواقعيون يرتكزون في تحليلاتهم في تفسير الظواهر الدولية على النزعة الفردانية والتي تقوم على الأسس التالية:[2]

1-الجماعة تتشكل من الأفراد، إذا فالأفراد هم الذين يكونون الجماعة.

2-خصائص الجماعة (المنظمة) ما هي في الحقيقة إلا خصائص الأفراد الذين ينشؤونها.

3-وإذا كانت تنفرد الجماعة (المنظمة، الشراكة) ببعض الخصائص فان تأثيرها سيكون محدودا على سلوك الافراد.

وبالتالي فهم يعظمون المكاسب الفردية أكثر من المكاسب الجماعية ولا يميلون إلى التعاون إلا في الحالات التي ذكرناها سابقا، أي في حال إدراك الدولة بوجود خطر يهدد وجودها أو تهديد أمني مشترك يصعب معالجته بصفه فرديه، أو أن التعاون يحقق المنافع المطلقة في بعض الحالات وحتى في ظل وجود التعاون وفق المنهجية الفردانية التي يتبناها الواقعيون، فان سلوك المنظمة التعاونية لا يخرج عن سلوك الدول المشكلين لها، بمعنى أن الأنانية في تحقيق المصلحة والقوة والأمن هو الذي يهدد قيمة ووجود هذا التعاون، بتعبير آخر أن الدول لا تتخلى عن أنانيتها حتى في ظل تعاونها مع بعضها مما يؤثر سلبا على محدودية تحقيق الأهداف والمصالح المرجوة من جراء بناء هذا التعاون.

فبالرغم من إقرار الواقعيين خاصة الجدد، أن التعاون موجود وقائم فعلا وهذه حقيقة دولية لا يمكن نكرانها، غير أن هذا التعاون محدود فهو مقيد بالتنافس الأمني المسيطر والذي لا يلغيه التعاون

---

[1]- Robert Keohane, **after hegemony :cooperation and discord in the world politic a economy**(new York : Princeton University press,1984,p93.

[2]- مشري عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 185.

مهما كان حجمه[1]، ويعتبرون أن التعاون يبقى غير واضح، وبالتالي فهو بحاجه الى توضيح حقيقته وما هي الظروف إلتي تؤدي الى ظهوره، وهنا يظهر خلاف بين الواقعيين أنفسهم، بين الواقعيين الجدد المتشائمين (الواقعية المتشائمة) وبين الواقعين المتفائلين (الواقعية المتفائلة) إذ ترى هذه الأخيرة حسب "شارلز غلاسر" "Charles glaser" "أنه يوجد مساحات واسعة يمكن فيها للأطراف المتنافسة الخصوم أن يحققوا فيها مصالحهم المرتبطة بالأمن عن طريق عقد شراكات وحوارات فيما بينهم عوض سياسات الصراع والتنافس، أي ستختار الدول التعاون فيما بينها عوض التنافس[2]، كماأ الواقعين الجدد ذو النزعة التفاؤلية يقللون من شأن النزعة الأنانية للدولة ومسألة الغش التي إستندوا اليها للتقليل من أهميه التعاون الدولي وهذا ما يقول به أيضا إتجاه الواقعية الجديدة المتشائمة، إذ أن الكثير من التجارب التعاونية في المجال الأمني، أثبتت نجاعتها مثل "منظمة حلف الشمال الأطلسي" والتي استطاعت من خلالها الدول المنضوية في ظلها من تحقيق أمنها واستقرارها إذ منذ تأسيسها لهذا الحلف العسكري لم تشهد دوله عدوانا مسلحا على أراضيها، وكذلك نجاح تجربة الإتحاد الأوروبي في تحقيق أهداف الكثير من الدول وما تشهده العلاقات الدولية من حالات التعاون العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها، كالتحالف الأمريكي الإسرائيلي، الذي حقق الكثير من المكاسب لهذه الأخيرة، كل هذا يفند طرح الواقعيين خاصه المتشائمون منهم .

من خلال عرضنا لأهم مسلمات وتفسيرات الواقعيين للظاهرة التعاونية، نستنتج أن الواقعية ليست على رأي واحد ولم تتفق على فكرة تفسيرية موحدة حول التعاون، إذ تعددت الإفتراضات حول هذه الظاهرة الدولية، فمنهم من يشكك في قدره التعاون على تحقيق المصالح بطريقة عادلة بين الأطراف المتعاونة وأن الشك والتنافس وتعظيم مصلحه الدولة وأنانيتها هو الذي يؤدي إلى ذلك[3]، طرح الواقعيين التقليديين هذا، هو نفس إتجاه الواقعية الجديدة المتشائمة، وهناك أنصار الواقعية الجديدة ذو النزعة التفاؤلية الذين يقرون بأهمية التعاون وتحقيق المصلحة عن طريق التعاون بدل التنافس. ولكن في ظل التعاون قصير المدى، على عكس التعاون طويل المدى الذي يؤدي إلى إستغلال أحد الاطراف للطرف الاخر.

[1]– سمير جسام، "مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية"، على الموقع الالكتروني انظر رقم 17

[2]– جون بليس ستيف سميث الامن الدولي حقبه ما بعد الحرب الباردة، عولمة **السياسات العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 421.

[3]– سليم جسام، مرجع **سابق**، ص 5.

الفرع الثاني: التفسير الليبرالي للتعاون الدولي.

على عكس الواقعيين فإن التفسير الليبرالي يعظم من التعاون الدولي كظاهرة دولية في تحقيق مكاسب ومصالح الدول، كما أنهم يركزون على البعد المؤسساتي ويولونه الأهمية في تحليلاتهم للظاهرة التعاونية، فهم يقرون بضرورة التعاون وأن الدول يمكن أن تحقق مكاسب أكثر من خلال التعاون على عكس التنافس، وهنا يختلف الليبراليون مع الواقعيون خاصة المتشائمون منهم، وبالرغم كذلك من إقرارهم بفوضوية النظام الدولي أي (تعظيم المصالح) لكن هذا لا ينفي وجود مظاهر دولية تقلل من درجة فوضويته، ويمكن تحقيق ذلك من خلال المنظمات الدولية وعقد الشراكات بين فواعل النظام الدولي، الذي من شأنه أن يجسد "الإعتماد المتبادل" عن طريق تشجيع ظهور "المؤسسات الإقليمية" "الأمن الإقليمي المركب" وتشجيع سياسات التكامل والإندماج كتجربه الإتحاد الأوروبي.

حدد "مارتن وتيري أو كالاهان" أهم الإفتراضات التي تقوم عليها الليبرالية المؤسساتية في المجال التعاون وهي كالتالي:[1]

– يمكن التقليل من حاله فوضوية النظام الدولي عن طريق التعاون، فالتعاون الدولي ممكن حتى في ظل هذه الفوضى وتنشا هذه الأخيرة نتيجة إنعدام سلطة عالميه مركزيه حقيقيه لها القدرة على تحقيق الردع في تطبيق قواعد القانون الدولي.

– يقر الليبراليون بأن الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية ولكنها ليست الفاعل الوحيد، وتحركها الأنانية في سياستها الخارجية وتسعى إلى تعظيم مصالحها حتى ولو على حساب مصالح الفواعل الأخرى، وترى ضرورة إمكانيه تحقيق التعاون في المجالات الإقتصادية والتقنية، وترى كذلك بنجاحه ولكن ليس ضروري أن ينجح هذا التعاون خاصه إذا كان مرتبطا بالمسائل الأمنية.

– يتفق الليبراليون مع الواقعيون على أن الغش والخداع والإنشقاق وعدم الشفافية بين الأطراف المتعاونة في تداول المعلومة الأمنية تعيق العمل التعاوني، ولكن يمكن معالجة هذا الخلل من خلال فرض الإلتزام القانوني في المؤسسات والمنظمات الدولية.

تعتبر هذه الإفتراضيات أهم مرتكزات التحليل الليبرالي للتعاون الدولي، فهي تركز على التعاون في بعده الإقتصادي على حساب الأبعاد الأخرى، إلا أنها تعتمد على مدى إلتزام الدول ببنود الإتفاقيات

[1]– برد رتيبة، **مرجع سابق**، ص 227.

فيما بينها لنجاح المنظمة أو المؤسسة الدولية، وهذا ما يصعب تحقيقه إلا من خلال توفر آليات دولية تمكّن الدول من بناء الثقة في العملية التعاونية وتعزيز الإطمئنان إلى نتائجها.

كما تركز الليبرالية على مفهوم "الإعتماد المتبادل" والذي يعتبر أحد مظاهر التعاون الدولي و"نظريه السلام الديمقراطي"[1]، والقبول بالمكاسب النسبية على حساب المصالح المطلقة كما أنها تولي أهمية بالغه للمؤسسات الإقتصادية العالمية.

فالتعاون إذا ممكن بين الدول وهو سمة أساسية في كل العلاقات الإنسانية، بالإضافة إلى أنه ظاهرة أصيلة في العلاقات الدولية، وهذا عكس ما يقول به خصومهم التقليديون، ويمكن للتعاون أن يحدث تغييرات إيجابية في العلاقات الدولية وفق أنصار هذه النظرية، ومن هنا تتضح النظرة التفاؤلية لليبراليين حول الظاهرة التعاونية على المستوى الدولي[2].

وعلى عكس الواقعيين يعتقد الليبراليون بالرغم من إقرارهم بفوضوية العالم، إلا أنه يرون إمكانية تهذيب هذه الفوضى عن طريق مأسسة المجتمع الدولي، أي تشييد البناء المؤسساتي الدولي الذي من شأنه أن يحقق فرص التعاون، فالليبراليون خاصة الجدد منهم يولون أهمية بالغة للمؤسسات والمنظمات الدولية في بناء الثقة بين فواعل النظام الدولي، وعن طريقها يمكن أن تسود الثقة بين وحدات المجتمع ويمكن أن يحقق التعاون الدولي نتائجه وأهدافه.

يعتقد "روبرت كوهين" "Robert koehane" أن القوة المهيمنة (قوة عالمية مركزية رادعة) ليست وحدها كفيلة بنجاح التعاون الدولي كما يزعم البنيواقعيون، فهناك عوامل أخرى كعدد الفواعل المشاركة في المفاوضات وكذلك حجم المكاسب المطلقة طويلة الأمد التي تهدف الدول إلى تحقيقها على حساب المصالح قصيرة المدى[3].

---

[1]– محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية 2007، ص 404.

[2]– Jill speaks and others **, an introduction to international relations theory perspectives and themes**.3 rd.ed .(UK: Longman.2010). p.31.

[3]– عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 40.

ذكرنا سابقا أن من أهم المفاهيم التي يعتمد عليها الليبراليون وخاصة "النيوليبراليين" هو مفهوم "الإعتماد المتبادل" الذي يعتبرونه أحد أهم أشكال التعاون الدولي والذي يعني خسارة أي طرف هي خسارة للأطراف الأخرى وبنفس التكلفة.[1]

الباحث "مشري عبد الحميد" أن الإعتماد المتبادل يقوم على ثلاثة فرضيات أساسية:[2]

1-هناك فواعل إلى جانب الدول في العلاقات الدولية ولا تقل أهمية عنها، كالشركات متعددة الجنسيات والحركات السياسية والمنظمات الدولية غير الحكومية والتي يمكن أن تسهم في تطوير التعاون الدولي.

2. لا تعتبر القوة وخاصة العسكرية هي جوهر العلاقات الدولية، فهناك قضايا أخرى يمكن من خلالها تفسير الظواهر الدولية، كالأمن الدولي والتعاون الدولي في قضايا البيئة والتنمية والقضايا الإجتماعيه والإقتصادية، فمن خلالها يمكن فهم وتفسير وتبرير التعاون الدولي، بمعنى آخر أن المصلحة التي تسعى الدول لتحقيقها من خلال التعاون الدولي لا تشمل فقط تلك المتعلقة بالشؤون الإستراتيجية والعسكرية كما يعتقد الواقعيون بل تشمل ايضا مجالات أخرى.

3. لم يهمل الليبراليون القوة العسكرية في العلاقات الدولية، غير أنهم يعتقدون أنها عاليه التكلفة فاستخدامها في قضية معينة قد يسبب خسائر أخرى ويؤثر سلبيا على مصالح أخرى مهمة.

ويرى الليبراليون أن "الإعتماد المتبادل" قد يكون بين الدول الصديقة وبين الدول العدوة لأن المصلحة تفرض ذلك خاصة في المجالات الاقتصادية فهم يركزون على الاقتصاد السياسي الدولي والمسائل البيئية[3]

فالليبيراليون ينادون بضرورة تفعيل المؤسسات الدولية وتمكينها من ممارسه سلطتها عن طريق تفعيل قراراتها وهو الشيء الذي يجعلها تحقق أهدافها وتجسيد ما يسمى ب"مأسسة المجتمع الدولي" ما يسهل تحقيق أهداف التعاون الدولي والذي يمكن من خلاله على حسب زعمهم تحقيق المكاسب المطلقة ، وباعتبار ان الليبيراليين لا يؤمنون بوحدانية الدولة في فهم السياسة الدولية بالرغم من إيمانهم بأهميتها

---

[1]- Robert Keohane and Joseph Ney ,**power and interdependence 3rd ed**(new York :Longman press,2001)p,07.

[2]- مشري عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص ص 46-47.

[3] - نقلا عن مشري عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 50.

Jervis Robert, « realism neoliberalism and cooperation understanding the debate « .in Colin Elman and Miriam fendiu selman (eds).**progress in international relations theory** (Cambridge: MIT press2003) p.283.

في تحديد مسار العلاقات الدولية، فهم يعولون كذلك على دعم المنظمات والمؤسسات الدولية والجهوية، إذ يرون على أنها وسيلة فعالة في تحقيق التعاون والمصلحة المشتركة، ولكي ينجح هذا التعاون لابد من دمقرطة العلاقات الدولية وذلك عن طريق إشراك أكبر عدد من الفواعل في صناعه القرار الدولي، كتوسيع عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وتغيير نظام التصويت، هذا ما يضفي الشفافية والوضوح ويحقق العدالة الدولية، ويجعل الدولة تثق في المؤسسات الدولية وتطغى السياسات التعاونية على السياسات التصارعيه في العلاقات الدولية[1].

تعتقد الليبرالية المؤسساتية أن النظام الدولي يقوم على أساسين هما: وجود مصالح ومنافع متبادلة بين فواعل النظام الدولي، والوسيلة الأنجع لتحقيقها بأقل التكاليف هو التعاون الدولي، والشرط الثاني هو أن المؤسسات الدولية والقوانين الدولية يجب أن تلعب دورا كبيرا لمأسسة حقيقية وفعلية في السياسة الدولية وتمارس نفوذها على الدول، هذا من شأنه أن يقلل من العائقين الذين إحتجا بهما الواقعيون في عرقله تحقيق أهداف التعاون الدولي والتقليل من أهميته، وهما الغش والخداع وذلك عن طريق إتباع إجراءات رادعه لمنع الغش وتسهيل عقد الإتفاقيات بين الدول وتكثيف الإتصال بينها[2]، لتحقيق الشفافية في تداول المعطيات فيما، كل هذا يدعم من مصداقيه التعاون الدولي ويخلق الثقة لدى الدول بأهميته في تحقيق المصلحة، وقد تتخذ الدول إجراءات ضد السلوك الذي يعرقل ويهدد التعاون، كما أن الليبيراليون لا يؤمنون باللعبة الصفرية رابح أو خاسر، بل يمكن تحقيق المكاسب حتى في ظل الفوضى العالمية، وبالتالي فإن الثقة هي التي تخلق علاقات تعاونية مستديمة.

يقصد الليبراليون بالمؤسسة الدولية وفق "الكسندر وانت" على أنها:" مجموع القواعد والقوانين والمعايير الرسميه وغير الرسميه التي تحدد قواعد السلوك دوليا، فهي تساعد على تدفق المعلومات وتنمي الثقة وتشكل التوقعات وفي الأخير تسعى إلى تهذيب حالة الفوضى التي تشهدها العلاقات الدولية"[3] فالمؤسسات الدولية تلعب دور الوسيط بين الدول وتعتبر فضاءا مناسبا ومحايدا لطرح المشكلات المشتركة وحل النزاعات القائمة بين الدو، ومن خلالها يتم رسم وتحديد المصالح المشتركة وكيفية تحقيقها.

---

[1]– عبد النبي بور زيكي، "هل التعاون الدولي حقيقة ام مجرد يوتوبيا"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 28، 2010، ص 112.

[2]– نقلا عن سمير جسام، **مرجع سابق**، حسن عبد الله، "جوهر تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية"، مجله **السياسة الدولية**، العدد 124، 2013، ص 60.

[3]– محمد طاهر عادل، "تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، الدراسة في المنطلقات والأسس"، (أطروحة دكتوارة غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2014 2015)، ص 196.

فالمؤسسات الدولية يمكن أن تلعب دورا كبيرا في تفعيل التعاون الدولي وذلك من خلال:[1]

1.أن المؤسسات الدولية هي الضامن لاستمرار وديمومة التعاون الدولي.

2. تمثل الإطار الذي يمكن من خلاله تبادل الإمتيازات بين الدول.

3. تسهل حل النزاعات بالطرق السلمية عن طريق إيجاد حلول مشتركة لحل الأزمات الدولية.

4. تسهل تداول المعلومات.

غير أن التعاون في ظل المؤسسات تبقى تحقيق أهدافه مرهونة إلا اذا كانت الأطراف المشكلة للمنظمة مقيده بقواعدها وملتزمة بها، بالإضافة إلى درجة التقارب الثقافي والإجتماعي والسياسي بينها، فالدول الديمقراطية تكون أكثر تجانسا مع بعضها والعكس، إذا كانت طبيعة الأنظمة السياسية للدولة المنخرطة في المنظمة غير متجانسة فإنه قد يؤثر على مستوى التعاون، وكذلك عمق المصالح التي تجمع بين الأطراف المتعاونة، كل هذه العوامل المذكورة تؤثر على مستوى التعاون الدولي ودرجة تحقيق أهدافه، فكلما إرتفع حجم المصالح المشتركة وحجم التبادل التجاري كلما إرتفعت نسبة المكاسب المتأتية منه وبتكلفه أقل.

ما يلاحظ على التفسير الليبرالي للتعاون الدولي، أنه تفسير تطغى علية النزعة التفاؤلية أكثر من النزعة التشاؤمية إذا ما قورن بالتحليل الواقعي، فالليبراليون أولوا أهميه بالغه للتعاون الدولي في تحقيق مصالح الدول وتحقيق السلم والأمن الدوليين، كما يرى اليبيراليون أن التعاون ظاهرة لا يمكن الإستغناء عنها في سبيل تحقيق ذلك، إلا أن ثقتهم الكبيرة في دور المؤسسات الدولية في تحقيق المنفعة المطلقة بين الدول مبالغ فيها وهنا يصدق نقد الواقعيين لهم في هذه المسالة، كما أن الليبراليين ركزوا على مفهوم تبادل المعلومات الذي من شأنه أن يخلق الثقة بين الدول للتعاون فيما بينها، غير أنهم لم يوضحوا طبيعة هذه المعلومات وكيف يمكنها أن تخلق الثقة بين الدول.

في الأخير يمكن القول أن الليبرالية في العلاقات الدولية تمثل المقاربة النظرية التي تؤكد على إمكانيه التعاون الدولي أكثر من غيرها من المقاربات التفسيرية الأخرى وأن التعاون هو السبل لتحقيق السلم والأمن الدوليين وأن التعاون والتكامل الإقتصادي قد يؤديان إلى الإتفاق السياسي حسب الوظيفيين

[1]– محمد طاهر عدله، **مرجع نفسه**، ص ص،196 –197,

(الليبراليون الجدد) أي التعاون في مجال واحد يؤدي إلى التعاون في مجالات أخرى، وبالتالي يمكن تحقيق أعلى مستويات التعاون الدولي بالوصول إلى درجة التكامل والإندماج.

الفرع الثالث: التفسير البنائي للتعاون الدولي.

تنطلق المدرسة البنائية في تفسيرها للأمن على أن هناك مصالح وأهداف مشتركه بين الدول، بالإضافة إلى وجود تهديدات ومخاطر مشتركة يحتم عليها الدخول في علاقات تعاونية، ويشترك البنائيون مع الليبراليون في الفكرة التي مفادها إمكانيه تحقيق التعاون في ظل الفوضى العالمية، فالفوضى لا يمكن لها أن تلغي التعاون بين الدول، تعتمد هذه النظرية على أدوات تحليليه في فهم التعاون، فهي تركز على تأثير الأفكار والهويات ولا تضخم البعد من المادي في تفسيراتها النظرية وتهتم بأساس التغير والتحول[1].

وفق البنائيين فان النظام الدولي من إختراع الإنسان ومحصلة الفكر الإنساني، فهو بناء فكري ونظام للقيم والمعايير التي أنتجها البشر[2]، وبهذا فهم يختلفون عن الواقعيين وليبيراليين الذين يحصرون المنافع والمصالح في البعد المادي، فالبنائيون يركزون على الفكرة والقيمة في بناء العلاقات التعاونية في المجتمع الدولي.

حاول البنائيون تبني تصور تعاوني معياري غير صراعي واقعي للعلاقات الدولية، فالتعاون ينشأ وفقهم بين شتى فواعل النظام الدولي[3]، وتلعب الأفكار دورا أساسيا في فهم هذا التعاون، فالعالم المادي غير محدد ولا يمكن فهمه واستيعابه إلا في ظل سياقات المعن، فالفكرة هي التي تصيغ وتحدد القوة المادية والفكرة هي مجموع الإعتقادات والتصورات والمبادئ والقيام التي توجه السياسية[4].

وبهذا فهم لا يحصرون دوافع التعاون الدولي في المصلحة المادية، كما يرى الإتجاه العقلاني، بل تشمل المصالح غير المادية كالتقارب الايديولوجي والثقافي والتعاون في تجسيد قيم معينة، كحقوق الإنسان والحريات، كما يحظى مفهوم الإتصال بأهمية خاصة (الخطاب) للدور الذي يلعبه في خلق الإدراكات حول الهوية والمصالح وإعاده إنتاج المؤسسات والمعايير[5]، فالتعاون بين الدول، حتى في

---

[1]– رانا علي خلف، "البنيوية في العلاقات الدولية"، **أوراق الدولية**، العدد 186، 2010، ص 13.

[2]– عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر دار الخلدونية: 2007، ص 325.

[3]– **مرجع نفسه**، ص 328.

[4]– عبد الحميد مشري، **مرجع سابق**، ص 57.

[5]– Jill steaks and others ,**opcit**,p.187.

ظل هيمنة النزعة الأنانية على سلوكها، من شأنه أن يدرّبها على إعادة صياغة مصالحها ضمن إطار الإلتزامات المشتركة والمعايير الاجتماعية.

. حاول البنائيون تفسير التعاون من خلال فهم العلاقة بين (الفاعل والبنية)، الفاعل هو الدولة والبنية هي النظام الدولي أو الاخر أو المجتمع الدولي، إذا فالفاعل هو "الأنا" والبنية هي "الآخر"، من هذا المنطلق الفلسفي حاول "فاندت" أحد أشهر كتاب البنائية تبرير التعاون الدولي الذي يؤكد على وجود علاقات تفاعل وتأثير، اذ لا توجد الفواعل بمعزل عن البنى المحيطة بها وفي نفس الوقت لا توجد بنى بمعزل عن إنتاجها من قبل الفاعل[1]. فالعلاقة بين الأطراف المتعاونة وفق رؤيتهم ليست تفاعلا إستراتيجيا (ماديا) فحسب، بل علاقات تكوين متبادل فالمتعاونون سيشكلون هوية جديدة على المدى، البعيد بحيث تتولد لديهم أفكار ومعتقدات حول ذاتهم كمتعاونين، وهنا يبرز البعد الإجتماعي في تفسيراتهم النظرية، وأن المصالح يتم تشكيلها تبعا لهوية الأطراف، وهذا مايمكن ملاحظته في التجربة التعاونية الأوروبية المجسدة في "الإتحاد الأوروبي" حيث تظهر بوادر تشكل هوية جديدة بين حكومات وشعوب هذا الإتحاد، وذلك في ظل توسع مجالات التعاون وفتح باب المواصلات (تكثيف الإتصال) الشيء الذي يؤكد طرح البنائيين على أن التعاون في مجال واحد سيتوسع ليشمل مجالات أخرى، ولكن هذا التوسع مشروط بنجاح مجالات التعاون الأولى، وهذا لا يعني أن الأطراف المتعاونة قبل دخولها في العملية التعاونية كانت لديها مدركات وثقافات وهويات إجتماعية مشتركة، وهذا ما يفسر التجارب التعاونية الإقليمية التي غالبا ما تجمعها قواسم تاريخية وجغرافية ولغوية مشتركة، وبالتالي الطرح فإن مقولة البنائيين تتناقض مع رؤيه الواقعيين والليبراليين الذين يؤكدون على أن الدافع وراء التعاون هو المصلحة المادية لوحدها.

ويظهر هذا جليا من خلال تكتل ألمانيا مع الإتحاد الاوروبي أي شعورها ذاتيا على أنها أوروبية[2]، على عكس بريطانيا التي لم تستمر في تعاونها مع الدول الأوروبية في ظل الإتحاد الاوروبي بتعريفها لنفسها على أنها دوله اطلسيه.

كما يعتقد البنائيون على أنه هناك إمكانيه تعاون الدول بمختلف أنواعها (نامية، متقدمة، متخلفة) لأنها تشترك في قناعات عديدة حول قواعد اللعبة الدولية وفواعلها ومصالح هذه الفواعل، كما أنهم يرون بإمكانية إزالة الشك المتبادل بين الدول الذي يعيق التعاون الدولي باعتباره متغيرا وليس معطى

[1]– مارتن جريفيتش، **50 مفكرا في العلاقات الدولية**، ترجمة الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 349.

[2]– Jill steaks, **op cit**, p196.

ثابت، ويمكن تجاوزه عن طريق التفاهم وعن اعتقاد صناع القرار أن هناك قواعد دوليه تحكمهم ومثل عالميه مثل: العدالة والحقوق ... من شأنها كلها أن تزيل الشك في مصداقيه التعاون الدولي[1]، ومن هنا تبرز مثاليه هذا التفسير.

مما يمكن قوله حول فكره البنائية في أسلوب إزاله الشك بين الأطراف الدولية، والذي يتم عن طريق التفاهم و إحترام صناع القرار الدولي ليس مبررا مقنعا، لأن الكثير من قادة دول العالم الكبار لا يتقيدون بهذه القواعد وهذه المثل، بل يحكمهم الخيار العقلاني على حسب وصف الواقعيين والليبراليين، كما ان فرضيتهم حول إمكانيه توسع مجالات التعاون بين الأطراف والفواعل المتعاونة ليس صحيحا نسبيا بالرغم من التقارب الهوياتي بين هذه الأطراف، ما يؤكد هذا الطرح هو فشل بعض التجارب التعاونية مثل فشل تجربة "الإتحاد المغاربي" بين الدول المغاربية، إذ أن مجالات التعاون لم تتوسع و بقي محصورا فقط في الأطر الشكلية والفنية الإتفاقيات وفقط، كما أن التفسير البنائي يتميز بنوع من التعقيد النظري إذا ما قارناه بالتفسيرين الواقعي والليبرالي اللذان يتميزان بالوضوح، غير أن التفسير البنائي يصلح لفهم بعض التجارب التعاونية كالإتحاد الاوروبي ودول جنوب شرق آسيا.

جل التفسيرات المذكورة آنفا ركزت على التعاون المؤسساتي، أي في ظل منظمة أو هيئه أو مؤسسة دولية خاصة الليبرالية والبنائية، ولم تركز على التعاون الثنائي عكس التفسير الواقعي الذي تطرق إليه ولكن برؤيه إرتيابية، ويبقى التفسير الليبرالي أكثر موائمة لتفسير واقع التعاون الدولي في الإطار المؤسساتي، غير انه قد غالى في دور هذه المؤسسات في تحقيق المصلحة المطلقة واعتباره أن السلام الديمقراطي يمكن من تحقيق التعاون، وهذا ما يكذبه الواقع الدولي لأن جل النزاعات الدولية في نهاية القرن 20 وبداية القرن 21 كان محركها هو الدول الديمقراطية، فالديمقراطيات تتعاون مع بعضها في الغالب غير أنها تتصارع مع نظيرتها غير الديمقراطية لتحقيق مصالحها.

[1]– سمير حسام، **مرجع سابق**، ص 15.

المبحث الثاني: دراسة مفـــاهيمية حول مفهوم الأمـن

يعتبر الأمن من أولى أولويات صناع القرار ورجال الدولة، فهو مرتبط باستمرارية ووجود الدولة وبقائها وشرط أساسي في تقدمها وتطورها وتحقيق غايات إستراتيجيتها التنموية في كافة القطاعات والمجالات، و يمثل الأمن المصلحة الكبرى لأي دولة تسعى لتحقيقها من خلال سياستها الداخلية والخارجية، غير أن تحديد مفهوم الأمن تميز في صياغته بالتعقيد والإختلاف في تحديد مضمونه وتحديد دلالته، مما أدى الى تشعب المدارس والإتجاهات التي حاولت أن توصفه توصيفا علميا دقيقا يتناسب مع المستجدّات والوقائع الدولية الجديدة، لذا سنحاول في هذا الفصل أن نبرز أهم المراحل النظرية التي مرت بها الدراسات الأمنية عبر تسلسلها التاريخي من خلال التطرق إلى مرحلتين فاصلتين في تاريخ صياغة مفهوم الأمن هي المرحلة التقليدية والمرحلة الحديثة المعاصرة.

المطلب الأول: مفهوم الأمن من المنظور التقليدي: (الدراسات الأمنية التقليدية)

مرت الدراسات الأمنيّة المعاصرة حسب **ستيوارت كروفت** (***Stuart Croft***) ، والذي يعتبر من أبرز المنظرين في هذا الحقل– في تطورها بثلاثة خطوات:[1]

المرحلة الأولى: سميت "**بالدراسات الإستراتيجية** "، وكانت تتناول مفهوم الأمن من منظور ضيق، يركّز على الدول وطبيعة التهديدات العسكريّة، وهو ما دفع بالبعض أمثال " **تشارلز نورشي** " إلى القول بأن الأمن خلال الحرب الباردة كان يتميز بالبساطة، و**المرحلة الثانية:** كانت بعد نهاية الحرب الباردة، أين أصبح مفهوم الأمن المبسط للأمن أكثر تعقيدا، والذي قابله النقاش حول توسيع وتعميق حقل الدراسات الأمنية، لتشمل مواضيع مرجعية أخرى إلى جانب الدولة (كالمجتمع، الإنسانية والفرد)، فضلا عن تنويع القطاعات لتضم القطاع الإجتماعي والإقتصادي والبيئي إلى جانب القطاع العسكري، أما **المرحلة الثالثة:** وهي المرحلة الراهنة، فيؤرخ لها منذ هجمات 11 سبتمبر 2001 والتي تعتبر مرحلة جديدة في تاريخ التنظير في مجال العلاقات الدولية والأمن الدولي، إذ اعتبر أن هذا الحادث سيؤسس لأنماط جديدة في العلاقات الدولية. والتي أصبح فيها الإرهاب العالمي أحد أهم المتغيرات المؤثرة على أمن الدول وعلى الدراسات الأمنية. [2]

---

[1] قاسـي فوزيـة، "الإسـتراتيجية الأمريكيـة لمكافحـة الإرهـاب: منطـق الأمنيـة فـي السـاحل الافريقـي"، (مـذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة، 2014)، ص ص، 21– 22.

[2]– المرجع نفسه، ص22.

الفرع الأول:التعريف الإصطلاحي للأمن

يجدر بالباحث إبتداء التعرض لتعريف الأمن في اللغة قبل تعريفه إصطلاحا فالأمن في اللغة: مصدرها مشتق من آمن، يأمن، أمنا وأمانا وأمنة، اطمأن ولم يخف فهو آمن، وأمن البلد اذ اطمئن فيه أهله وأمن الشر اذا سلم منه، وائتمن فلان على الشيء جعله آمنا عليه، واستأمن إليه استجاره وطلب حمايته ، والأمانة ضدّ الخيانة .[1]

وفي القرآن الكريم ورد لفظ "الأمن "في صيغ شتى وفي آيات كثيرة : مثلا في قوله تعالى :"**وإذ جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا له** "[2]. وقال أيضا : " **وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا**"[3]، وقال أيضا:" **الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**"[4]. فالأمن في الأصل هو الإطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وبالغير، ومنه جاء الإيمان وهو التصديق والوثوق وما ينجز عنهما من راحة النفس [5].

تنطلق دراستنا في هذا المبحث من مقولة الأستاذ "**بول ويليمز *paul williams*** " حول حقل الدراسات الأمنية حيث يرى أن هذا الحقل المعرفي يؤسس من خلال مجموعة من الإشكاليات الأساسية التي تخضع مقارباتها لتطور ديناميكي تبعا للتحولات الزمنية والسياقات الدولية، وقد صاغ "ويليمز" هذه الإشكاليات في أربعة تساؤلات محورية :[6]

- **ما هو الأمن ؟**
- **من هو المعني بالأمن؟**
- **من يمكن تصنيفه كمصدر للتهديد الأمني ؟**
- **ما الآليات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأمن ؟**

---

[1]– العابد أحسين، "الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى1945–2006"، (رسالة دكتوراة غير منشورة في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، جانفي 2008) ص.13

[2]– **القرآن الكريم**، سورة النساء، الآية، 83.

[3] – **القرآن الكريم**، سورة النور، الآية 55.

[4]– **القرآن الكريم**، سورة قريش، الآية، .4

[5]–سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: –دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية:** الامارات: مركز الامارات للدراسات [5]والبحوث الإستراتيجية، بدون سنة نشر، ص 21.

[6]- Paul .D . Williams, « security studies: an introduction, « In Paul D. Williams (ED) **security studies: An introduction**, (London: routtledge, 2008), pp.2,5.

لقد شكل الأمن موضوعا مركزيا في برامج بحث الأطر النظرية التقليدية، فهو أحد المسائل المعقدة التي انكب دارسوا العلاقات الدولية على البحث في إمكانية تحقيقها وتطويرها، ففي فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية بدا أن عملية الوصول إلى إطار نظري يفسر قضية الأمن كميدان للسياسة الدولية مسألة في غاية الصعوبة [1].

يتسم مفهوم الأمن، بالتغيير والتطوير، حيث يشهد توسعا في أبعاده ليتجاوز التهديدات العسكرية إلى غير العسكرية، والتي قد تكون تهديدات سياسية وإقتصادية وإجتماعية، وانتقل في تركيزه على الدولة في التحليل إلى فواعل أخرى[2]، وبالتالي فهو غير جامد سمته المرونة والتكيف والتعقيد.

يندرج ضمن المقولات النظرية التقليدية في الدراسات الأمنية كل التفسيرات الواقعية سواء الكلاسيكية أو الجديدة، والمقاربات المعيارية والليبيرالية، لذا سنحاول التطرق إلى هذه التفسيرات باتباع المراحل والأحداث التاريخية التي مرت بها العلاقات الدولية والتي أفرزت لنا هذه المقاربات التي حاولت أن تعطي تفسيرا للأمن أكثر موائمة للأحداث السياسية الداخلية والدولية.

وننبه إلى أن هذا التطور قدم إجابات تتكيف مع التهديدات الأمنية في عالم الثنائية القطبية، وهو ماجعل الدول تصيغ تصوراتها للأمن حسب الظروف التي تفرزها كل مرحلة معينة من مراحل العلاقات الدولية، فمفهوم الأمن يتأثر بالبيئة الداخلية كما يتأثر بالبيئة الخارجية للنظام السياسي.[3]

الفرع الثاني: مفهوم الأمن عند الواقعيين

يقصد بالمنظور الواقعي في مفهوم الأمن، هو الإتجاه الذي يرى ضرورة الحفاظ على مفهوم الأمن بمدلولاته العسكرية، والذي يعتبر الدولة هي المتغير والمحور الأساسي للأمن، ظهر هذا الإتجاه عقب نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1945.

يعرف الأمن وفق المنظور الواقعي:" على أنّه أمن المجتمع من التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية التي تستهدف الإستقلال الوطني، وبقاء الدولة ووحدة الإقليم، وأمنه من تهديد المجاعة

---

[1]– خالد معمري حيدلي، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي"، (مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2007–2008)، ص06.

[2]– سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19(صيف 2008)، ص 10.

[3]– قريب بلال، "السياسة الأمنية للاتجاه الأوروبية من منظور أقطابه: التحديات والرهانات"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، 2011، ص 11.

والفقر والمرض والجهل، وأمنه من التهديدات غير الأخلاقية كانتشار المخدرات، وتجارة الجنس وتجارة الأطفال، وتجارة الأعضاء البشرية، وأمنه من التهديدات التي تستهدف دينه وثقافته وقيمه وهويته وفكره ."[1]

إرتكزت الواقعية الكلاسيكية في تصوراتها على الأمن العسكري الدولاتي ولجوء الدولة الى سياسة الردع والدفاع العسكري، باعتبار أن التهديد الأمني يكون خارجيا، فطورت أجهزتها الإستخباراتية الخارجية.

فالدراسات الأمنية وفق التصور الواقعي تعني: "دراسة التهديدات واستمرار القوة العسكرية التي تحاول الكشف عن الظروف التي تجعل من إستعمال القوة أكثر إحتمالا وكيفية تأثير ذلك على الأفراد والدول والمجتمعات، كما تكشف عن السياسات الخاصة التي تعتمدها الدول لإعداد أو منع الإنخراط في الحرب".[2]

إهتمت الدراسات الأمنية في هذه الفترة بأبحاث تتعلق بماهية الأمن وأهميته والوسائل والإستراتيجية التي يمكن أن تحافظ عليه وتعززه، لتنتقل في الخمسينيات وبداية الستينيات الى دراسة القضايا المتعلقة بالأسلحة النووية وكيفية إستخدامها كأداة سياسية بدل إستعمالها في المواجهات العسكرية[3]، فبناء مفهوم الأمن في هذه الفترة حسب التعريف الذي قدمه "**وولترليبمان**" « *walterlippmann* » "أن الدولة تكون آمنة عندما لا تتعرض قيمها الأساسية للخطر أو غير مهددة بالتضحية بهذه القيم، وبمقدورها إذا واجهت التحدي أن تصون قيمها عن طريق إنتصارها في الحرب"، وعلى حسب تعريف "آرلوندوولفر" *arlondwalfers*:" أن الأمن من وجهة نظر موضوعية يعني عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أمّا من وجهة النظر الذاتية، فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر"[4]

من خلال هذين التعريفين يتبين أن مفهوم الأمن يقوم على ثلاثة ؟إفتراضات أساسية :

---

[1]– عامر مصباح، **علم السياسة، الفواعل والقضايا في ظل تطورات العولمة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017، ص 193.

[2]– Stephen M.walt, " therenaisanceof security studies ", **international studies quarterly** , vol, 35, N°2(june,1991),p212.

[3]- Dvid A. BALDWIN, « secturity studies and the end of the cald war », "**world politics**, vol, 48, N°1(October, 1995), p123.

[4]–جون بيليس، "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، في: جون بيليس وآخرون، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث والشرطة، 2004)، ص 114.

1)–أن هناك قيم مكتسبة تسعى الدولة للحفاظ عليها، ومحاولة المساس بها يعتبر خرقا لأمنها الخارجي.

2)– طبيعة التهديد الأمني أي أن الخطر تشكله الفواعل الدولية .

3)– أن التهديد يحمل صفة عسكرية، وبالتالي تستخدم الدولة القوة العسكرية لمواجهة هذا التهديد والحفاظ على قيمها / سواء كانت تتعلق بالفرد أو المجتمع .

وقد نشب خلاف رئيسي حول: هل ينصب التفكير على أمن الأفراد أو الدول أو العالم ككلّ؟، غير أنّه سيطرت فكرة الأمن القومي على معظم المؤلفات ذات الصلة بالدراسات الأمنية، والتي إهتمت بالقدرات العسكرية التي يتعين على الدول تطويرها للتصدي للتهديدات التي تواجهها،[1] وكذلك هل نعير الأهمية للأمن القومي –الوطني–أم الأمن الدولي وما هي سبل تحقيق ذلك؟.

إنّ ما يمكن ملاحظته أن الدراسات الأمنية التقليدية التي تميزت بسيطرة وهيمنة الواقعية عليها، أنها اهتمت بالجانب العسكري واعتبرته أهم المتغيرات التي يمكن الإعتماد عليها في الخفاظ على أمن الدولة، وبالتالي سيادة ومحورية أمن الدولة وحصر مفهوم الأمن في "الأمن الدولاتي" ذو الصبغة العسكرية، نتيجة الظروف الدولية وتشكل النظام العالمي السائد في تلك المرحلة (نظام ثنائي القطبية)، الذي حتّم على الدول أن تتجه إلى القوة والتفكير في كيفية زيادتها وتطوير دفاعاتها لأجل إحتواء التهديدات التي أفرزها هذا النظام، وهذا ما اصطلح عليه بالمعظلة الأمنية، فصياغة مفهوم الأمن لدى الواقعيين التقليديين يرتكز على المبادئ والأسس التالية :[2]

1–الدولة هي الموضوع المرجعي والأساسي للأمن ومحور أي سياسة أمنية .[3]

2–فوضوية النظام الدولي وغياب القوة عبر القومية القادرة على ضبط وتنظيم التنافس بين وحداته مما يحتم إعتماد الدولة على ذاتها في مجال حماية أمنها .

3–الدول تطور قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها، أو للتأثير على الآخرين، والحرب لا يمكن تفاديها وهي إحدى وسائل السياسة الخارجية.

2–المرجع **نفسه**، ص 412.

[3]– توفيق بوستي، **مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية**، إسطنبول: معهد المصري للدراسات، 2019، ص 6.

[3]– سليم سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص21.

4-بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدوّل: أي الطريقة التي توزع بها القدرات العسكرية بين القوى العظمى والتوازن بين هذه القوى هي التي تحدد الإستقرار في النظام الدولي .

5-الشك وإنعدام الثقة بين الدول هو الذي يعزز من وجود الحرب، وهو ما يفسر نزوع الدولة الى الصراع من أجل البقاء، أي أولوية الأمن القومي الدولي والأمن العسكري هو المصلحة العليا للدولة، والقضايا الأخرى الإقتصادية والإجتماعية أقل أهمية من الأمن الدولي، وتزداد خطورة التهديدات الأمنية عند مجاورة الدولة دول لديها قوة أكبر منها و لديها عداء معها.

ما يلاحظ على منظري الواقعية في الدراسات الأمنية أنهم تحالفوا مع صانعي القرار في خضم الحرب الباردة، ما أفقد دراستهم الكثير من الموضوعية والنزوع إلى الذاتية تماشيا مع المصالح الأيديولوجية .

أنتجت هذه المبادئ والأسس عند الواقعيين ما يسمى ب "المعضلة الأمنية" أو كما يسميه " جون هارتز *John hertez* ب"المأزق الأمني"، والذي يعني:التفاعل المأساوي مع حالة الفوضى الدولية وحاجة الدول إلى البقاء وإستحالة التأكد من نوايا الآخرين ،ويندرج ضمن دلالة هذا المفهوم : وجود تهديدات أوتحديات لأمن الدولة و قيمها الأساسية مثل: البقاء والاستقلال الوطني والوحدة الترابية[1].

ويقصد كذلك بالمعضلة الأمنية هو "إعتماد الدولة على ذاتها في حماية نفسها من أي إعتداء أو تهديد خارجي وذلك عن طريق زيادة قدراتها العسكرية وتقويتها نتيجة فوضوية النظام الدولي، هذ ما يجعلها مصدر تهديد للدول الأخرى، مما يستدعي من هذه الأخيرة تقوية مدى قدراتها العسكرية ويؤدي إلى الإنقاص من أمن الدول السابقة" [2]، أي التنافس المستمر في امتلاك القوة يعني خسارة وتهديد للدول الأخرى، وعندما تصبح دولة ما أقوى تصبح الدولة الأخرى أضعف، وهذا ما يوضح الطبيعة الفوضوية للمجتمع الدولي، وهكذا تدخل الدول في سباق نحو التسلح أي الدخول في حلقة مفرغة تجعل تحقيق الأمن الدولي أمرا مستعصيا، يبقي دول العالم دائما في حالة توجس من بعضها البعض ومن إمكانية إندلاع الحروب في أي وقت ممكن.[3]

[1]– جلال جدادي، معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي، الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017، ص 19.

[2]– مرابط رابح، المأزق الأمني متعدد الأبعاد، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والخدمات التعليمية، ع، 8، 2009، ص 33.

[3] -منير العمري، عادل زيتوني،"المعضلة الأمنية بين المنظورين: الواقعي والليبيرالي"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 1، جوان 2025، ص 813.

ولا يمكن التخفيف من حدة المعضلة الأمنية في هذا النظام الفوضوي إلاّ عن طريق إحلال سياسة "توازن القوى"، وذلك بتوزيع القدرات والإمكانات بشكل يكون على الأقل متكافئا بين القوى العظمى.[1]

فيما يخص النقد، فقد وجهت إنتقادات لهذا التصوّر من طرف "جوهان كالتينغ" *Johan «kulting»* فقد ربط الأمن بالحرب، من خلال ترويجه للسلام الإيجابي، وكذلك " كينيث بولدينغ *kenneth boulding »* "الذي تميز بدعوته إلا السلام المستقر، وبالتالي فعند هؤلاء فإن الأمن لايقتصر على عدم دخول الحرب، بل أنه أوسع من ذلك كالأمن المتكامل الذي يتضمن كل أشكال التهديد والشراكة الأمنية والأمن التعاوني الذي تتقاسم فيه الدول إحتواء التهديدات الأمنية والأمن المتبادل، وفيه يتم تخفيض نسبة اهتمام الدولة بأمنها العسكري على حساب الدول الأخرى .[2]

ربط **روبرت مكنمارا** ***Robert mcnamara*** التنمية بالأمن، واعتبر أن هذا الأخير لا يمكن تحقيقه إلا بوجود التنمية، فهي شرط أساسي لتحقيق الأمن، والدّول التي لا تحقق تنمية لا يمكن أن توصف بأنها دول آمنة [3]، وبالتالي تأسيس مفهوم تنموي للأمن من وجهة نظر واقعية.

حاول الواقعيون البنيويون بقيادة "كنيث والتز" *«knnethwaltez »* التأسيس لمفهوم جديد للقوة من خلال كتابه:"نظرية السياسة الدولية" وذلك بعدم حصره فقط في القوّة العسكرية ، وعن طريق الفصل النسبي بين مفهومي القوة والقدرة ، حيث تشير القدرة إلى مجموع القوة بمختلف عواملها الطبيعية والإقتصادية والسياسية، والأيديولوجية وليس العسكرية فقط [4]. واعتمدت الواقعية الدفاعية على مصطلحات كالأمن والدفاع و المأزق الأمني في تحليلاتها للعلاقات الدولية من خلال روّادها " **ستيفن فان افيرا**" ***Van Everastephen »*** **وستيفن والتز** ***walthstephe*** " و"**جوزيف غريكو**" ، " ***joseph M. grieco***" و"**جاك سنايدر**" " ***jack snyder*** .

---

[1]– اليامين بن سعود، "الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5" ،(مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة ا لحاج لخضر باتنة، 2011، 2012) ، ص 16.

[2] Christian geiser, approches théoriques sur les conflits ethniques et les rifugies, rétrieved on: (www.paixabalkans.org)(htts://FR.scribd.com/document/76966811) 13/05/2020.

[3]– روبرت مكنمار، **جوهر الأمن**، ترجمة: يوسف شاهين، القاهرة الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1990، ص 125.

[4]– سمير قلاع الضروس، **مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية**، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، ص 98.

إذ يرون أن الدولة إذا ما زادت من قدراتها الدفاعية على حساب قدراتها الهجومية سيسود الأمن، وينظر الواقعيون الدفاعيون نظرة تفاؤلية نسبية للعلاقات الدولية، إذ يرون أن إستخدام القوة العسكرية للتوسع تعد إستراتيجية أمنية مرفوضة في عصر الإعتماد المتبادل، ويعتقد كل من "جاك سنايدر" و"روبرت جيرفس" أن قادة الدول يدركون أن تكاليف الحرب أكثر من المنافع التي تجنى منها [1] .

ويرى "الواقعيون الدفاعيون" أن القوى العظمى بإمكانها ضمان الأمن من خلال تحالفات متوازنة وإختيار أوضاع دفاعية، إذ يرى " ستيفن ايفرا" أنه: ليس للدولة مصلحة حقيقية في الغزو الخارجي ويؤكد" **هيدلي بول *Hedleybul*** " بأنه إذا كان الدفاع أسهل من الهجوم يكون الأمن حينئذ متوفر وموجود ومنه تضمن الدولة إستقرارها وبقائها، فاكتساب القوّة أكثر مما تقتضيه الحاجة للحفاظ على الوضع القائم، خاصة إمتلاك الأسلحة الهجومية قد يجعل الدولة أقل أمنا، أي أن زيادة قوّتها قد يهدد أمنها.[2]

ويرى **كينيث والتز** بأن الدول تسعى فقط للحفاظ على وجودها ، بينما تقدم الدول الكبرى ضمانات لحماية أمنها عن طريق تشكيل تحالفات متوازنة وإختيار أوضاع دفاعية[3]، وهذا ما يسمى بالواقعية التعاونية وتحقيق الأمن بالنسبة للدولة هو أولى من تحقيق القوة، والدولة تسعى دائما للحفاظ على الوضع السائد وتسعى دائما في ظل الفوضى الدولية إلى البحث عن أمنها [4].

أما "الواقعية الهجومية"، فهي تحمل نظرة تشاؤمية إتجاه التعاون الدولي، وتؤكد على انعدام الأمن :صعوبة تحقيقه في البيئة الدولية ، بخلاف الدفاعيين الذين يؤكّدون على وجوده وإمكانية تحقيقه بسهولة، وقد أكد **جون مير شايمر** ***Jhonmearschaimer**** الذي يعتبر من رواد الواقعية الهجومية [5] بأنه يتوجب على الدول أن تركز دائما على تحصيل القوة النسبية عوضا عن القوة المطلقة من أجل تحقيق أمنها[6]، ويؤكد أيضا أنه لكي تتمكن الدول من التحكم والتأثير على العلاقات الدولية يجب أن تهتم بتقوية قدراتها العسكرية، وأفضل وسيلة للدفاع عن أمن الدولة ووجودها هي الهجوم في ظل نظام

---

[1]– سمير قلاع الضروس، **مرجع سابق**، ص ص، 100، 101.

[2]– Charles philippe david et jean – jacques roche, **théories de la sécurité** , paris : montchrestien, 2002, p 93.

[3]– Stephen M.walth , « international relation one world , Many theories- **foreign policy**, spring1998.p 31.

[4]– سمير قلاع الضروس، **مرجع سابق**، ص ص،101– 102.

* من أبرز مفكري الواقعية الهجومية "فريد زكريا" " zakaria farid" راندلشولبير"، " randall chlier"و " "Eric labes "ايريك لابس" "Robert giblen "و"روبرت غيبلن"

[6]– Stephen M.walth ,''intrnational relations one world, many theories, « **foreign policy** , spring 1998,p 31.

عالمي تميزه الفوضى والتي تسمح ببناء قدرات ذاتية للدولة أكبر من قدرات الدول المهددة لأمنها والتفوق عليها في قوتها، لكي تتمكن من بسط هيمنتها، وبالتالي تتمكن من حفظ أمنها.[1]

وعليه، فمفهوم الأمن لدى الواقعيين الجدد مقترن بعنصر الخوف، وهذا باعتبار أن الخوف *fear* بخلاف أنصار الواقعية الكلاسيكية *Insecuruty of anarchy* متولد عن الفوضى العالمية التي تربط القوة بالغريزة العدوانية للإنسان، كما أن القوة هي هدف وغاية أساسية بالنسبة للدولة، إذ اعتبر الواقعون الجدد أن الأمن هو الغاية الكبرى للدول على عكس الكلاسيكيين .

كما يؤكد الواقعيون الهجوميون على مفهوم "العون الذاتي" أي الإعتماد على الذات في تحقيق أمن الدولة[2]، وذلك بزيادة قوتها في إطار عالم تسوده الفوضى لغياب السلطة المركزية العالمية، على عكس الواقعيين الدفاعيين الذين يؤكدون على الدور الكبير الذي يؤديه التعاون المتبادل بين الدول في تحقيق الأمن وحماية الدولة، غير أن الواقعيين الهجومين إختلفوا مع الواقعيين الدفاعيين في متغير القوة والأمن، إذ اعتبر الهجوميون أن القوة هي وسيلة لتعظيم المكاسب، معتبرين العلاقات الدولية لعبة صفرية، أما الدفاعيون فيعتبرون أن القوة وسيلة لتحقيق الأهداف الضرورية، *Zero sam game* ذلك أن العلاقات الدولية تشهد مأزقا أمنيا معقدا[3].

بالتالي فالواقعيون الجدد يركزون عللى المفهوم الصلب للأمن والذي يمكن أن نعرف من خلاله الأمن على أنه: "الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الدولية وتحديد الأسلوب للدفاع عن الكيان الذاتي، وهو مفهوم ينبع من أوضاع إستراتيجية وجغرافية [4].

مما يمكن قوله أن أغلب الاتجاهات التقليدية في تفسيرها لمفهوم الأمن إهتمت بالبحث عن إيجاد حلول للمشاكل الأمنية على المدى القريب والمتوسط ،وما هي تقنيات وأساليب إستخدام القوة

---

[1]– جهاد عودة، **المقارنة بين النظرية الواقعية والواقعية الجديدة ونظرية تحليل النظم**، مصر: دار الهدى للشكر والتوزيع، بدون سنة، ص 103.

[2]– قلاع الضروس، **مرجع سابق**، ص 103.

[3]– **المرجع نفسه**، ص 18.

[4]– عامر مصباح، **علم السياسة: الفواعل والقضايا في ظل تطورات العولمة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017، ص ص289.290.

؟أكثر من سعيها لبلورة مقاربة أكاديمية لتحليل الأمن، كما لا تولي الواقعية إهتماما بمسألة القيم والمعيارية والأخلاق [1].

وكما ذكرنا سابقا أن ما يعاب على الكثير من رواد الواقعية هو قربهم من دوائر صنع القرار أثناء الحرب الباردة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، مما أفقد هذا الحقل المعرفي الحياد الفكري والموضوعية المطلوبة[2].

الفرع الثالث: الأمن من المنظور الليبيرالي

تمثل الليبيرالية نسقا فكريا متعدد التيارات، وبالرغم من عدم قدرتها على صياغة بناء نظري موحد حول الأمن، غير أنها تمكنت من بلورة إطار تحليلي معياري، يمكننا من خلاله الخروج من الرؤية الضيقة المصاغة للأمن من طرف الواقعيين، وتعتبر الليبيرالية إمتدادا لأفكار "**جون لوك**"، "**ايمانويل كانط**"، "**وآدم سميث**"، "**جون ايستوارت ميل**" وغيرهم من المفكرين ذووا النزعة الفردية في التحليلات الإجتماعية والإقتصاية والسياسية [3].

لقد أعطى الليبيراليون للأمن مفهوما أكثر إتساعا وشمولية، فلم يصبح الأمن محصورا ومرتبطا بأمن الدولة وإعتمادها على ذاتها في حماية نفسها من تهديدات الدول الأخرى وإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين وأن كل المجتمع الدولي مهدد أمنيا، لهذا ركزوا على مفهوم الأمن الجماعي [4]، والتركيز على مفهوم "الإعتماد المتبادل" بدل "الإعتماد الذاتي"، وبالتالي فالليبيرالية ركزت على كيفية وآليات صنع السلام العالمي[5].

---

[1]–بن صايم بو نوار، المشكلة الأمنية في المغرب العربي، (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2015–2016)، ص 50.

[2]– زقاع عادل، "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة او صناعة السياسة العامة"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، (العدد01)، 2011، ص62.

[3]– للمزيد ومن االإطلاع والتعرف أكثر عن الليبيرالية وفرضياتها يمكن الرجوع الى:

–Jeff Pugh, democratic peace theory: Are view and evaluation; CEMPROC Occasional paper series: center for mediation of conflict international, April 2005.

- Robert Keohean, after **hegemony: cooperation and disorder in the world political economy**. New jerscy: Princeton university press,1984.

[4]– Kegley ,Charles w . and Eugene. With Kopf, **world politics: trend and transformation**. New York: Wadsworth pub co, 1999, p,25.

[5]– –تباني وهيبة، "الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة: ظاهرة الارهاب"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، بتيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014–2015)، ص32.

وكما أشرنا كذلك في الصفحات السابقة أن:*robert MCNamara* "روبرت مكنمارا "" قد تحدث في كتابه "جوهر الأمن""*The essence security* " عن الأبعاد العسكرية للأمن وربطه بالتنمية، والتي بدونها لا يمكن تحقيق الأمن لكن دون التخلي عن البعد العسكري لهذا المفهوم، وهذا ماتؤمن به الليبيرالية كذلك.

تندرج ضمن النظرية الليبيرالية عدة إتجاهات تفسيرية لمفهوم الأمن، يمكن أن نقول أنها تمتاز بالتضاد المعرفي والفكري أكثر من التوافق، والليبيرالية لا تؤمن بمركزية الدولة في تفسيرها للأمن وأن أمن الدول لا يقتصر على البعد العسكري وإنما يتعداه إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية [1].

تتميز الليبيرالية بالتنوع المفاهيمي الذي تزخر به كمفهوم ا"لأمن الجماعي" (الدولية الليبيرالية)، الليبيرالية البنيوية (فكرة السلام الديموقراطي)، وأنتجت مصطلح "التعاون المؤسساتي" والذي جسدته الليبيرالية المؤسساتية[2] . وقد سعت الليبيرالية إلى دمج كل المؤشرات الاقتصادية والثقافية والعملية الأمنية من خلال المقاربة المؤسساتية [3]. ويعتقد كل من" كيوهان *Keohane* و" مارتن *Martin* ""أن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي والأمن الوطني للدول، نتيجة الصلاحيات التي تتمتع بها والتي تمكنها من أداء أدوار هامة على المستوى الدولي والمشاركة في حل الكثير من المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي، وعلى رأسها المعضلة الأمنية.[4]

وبهذا يمكننا حصر الإفتراضات الأساسية التي تنطلق منها الليبيرالية في تفسيراتها للأمن في النقاط التالية[5]:

1-الأهمية الكبرى للدول بجانب فواعل أخرى غير دولاتية فاعلة في النظام الدولي .

---

[1]- جمال حواوسية، "الاتجاهات الكلاسيكية والمعاصرة في تفسير مفهوم الأمن الدولي، عرض وتقييم"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العد 16، ديسمبر 2018، ص310.

[2]- اليامين بن سعدون، "الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة"، (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012)، ص 22.

[3]- Daria Battistella**, les relations international pour science humaines « courant et disciplines** , publie dans sciences humaines , 183,2007,p54.

[4]- بوزيان عبد الرحمان، "التحولات المعرفية لمفهوم الأمن وفق المنظور النقدي"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 06، الجزائر، 2021، ص 322.

[5]-المرجع نفسه، ص322.

2-وجود السلطة المركزية في النظام الدولي، يؤدي إلى التعاون وليس إلى الصراع كما يزعم الواقعيون.

3-الإقرار بوجود المصالح الوطنية، لكن ليست مرتبطة دوما بالأمن القومي، بل متعددة الأشكال.

4-الدول تسعى لزيادة قوتها المطلقة وليست النسبية، لأن الدول تفترض أن التعاون وليس التنافس والصراع الذي تحقق من خلاله الدولة مصالحها.

عدد كل من "شارل فيليب دافيد" *(Charle philipe david)* و"جون جاك روش *(jean Jacque roche* "في كتابهما": نظريات الأمن: مقاربات ومفاهيم الأمن الدولي"، المسلمات التي تقوم عليها المقاربة الليبيرالية في فهمها للأمن[1] نذكر منها:

- الديمقراطية تسهم في التقليل من الصراعات والنزاعات الدولية المسلحة فالأنظمة الديموقراطية المفتوحة لا تميل الى حل خلافاتها عن طريق التصادم المسلح (نظرية السلام الديموقراطي: كلما إنتشرت القيم الديموقراطية في العالم، كلما أدى ذلك الى تحقيق المزيد من السلم والأمن الدوليين).
- الإعتماد على "نظرية الإعتماد المتبادل" حيث أن كل طرف بحاجة الى الطرف الآخر.
- إعطاء الأولوية للمؤسسات الدولية، إذ تتزايد مكاسب التعاون بالنسبة للدول بمأسسة الأمن (مجلس الأمن).
- مأسسة الأمن يقصد به لدى الليبيراليين، هو تكتل الجهود الدولية من أجل تحقيق "الأمن الجماعي" *Collective security* هذا المفهوم الذي يحل محل "الأمن القومي" عند الواقعيين، وتحقيق الأمن الجماعي يكون عبر إنشاء مؤسسات ومنظمات دولية وإقليمية وتعاونية تسهم في بناء السلم والأمن الدوليين عن طريق التعاون والإعتماد المتبادل فيما بينها[2].
- نظرية السلام الديمقراطي التي تقوم على فرضية مفادها أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، وتعد هذه الفرضية حجز الزاوية في الفكر الليبيرالي.[3].

كما ربط الليبيراليون مفهوم الأمن بالتنمية واعتبروا أن هذه الأخيرة شرط أساسي وعامل مهم في تحقيق الأمن والإستقرار، سواء على المستوى الوطني أم الدولي، وبهذا فهناك إرتباط وثيق بين

---

[1] -Charle Philipe David et jean Jacque roche , th**éories de la sécurité : définitions , approches et concepts de la sécurité internationale** 5eme éd , paris : Edition Montchrestien , 2004, p 97.

[2]- حمدوش رياض، " تطور الأمن والدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية"، قسنطينة: مداخلة ضمن الملتقى الدولي،" **الجزائر والأمن في المتوسط مواقع وآفاق**، جامعة منتوري، قسم العلوم السياسية، قسنطينة، 2008، ص271.

[3]- سمير قلاع الضروس، **مرجع سابق**، ص ص، 111،110.

الإقتصاد والأمن، فالعوامل الإقتصادية تلعب دورا هاما في تحديد توجهات السياسة الخارجية ومن أهم محدداتها، ، ويعتبر " روبرت ماكنمارا" أحد رواد هذا الطرح، محاولا إخراج الدراسات الأمنية من الدائرة العسكرية ليربطه بالبعد التنموي، إذ يقول "أن الأمن ليس هو ذلك النشاط العسكري وإن كان يشمله، إن الأمن يعني التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يكون أمن[1].

يرى الليبيراليون المؤسساتيون أن المؤسسات إذا كانت لا تمنع الحروب فإنه بإمكانها تحقيق التعاون بين الدول وحماية أمنها في إطار مبني على الثقة في حمايتها.

لقد أعطى الليبيراليون للأمن الجماعي دورا مهما في تحقيق الإستقرار والأمن الدوليين، فمن خلاله يمكن أن نحقق التوازن الدولي الذي بدوره يضمن الأمن والسلام، فالأمن الجماعي وفق الليبيراليين هو إرادة دولية جماعية لتأمين المصالح الوطنية المشتركة، الناتجة عن عجز كل طرف من الأطراف بمفرده أن يؤمن هذه المصالح لنفسه، فتصبح مسؤولية الأمن تحت غطاء الشرعية الدولية، عن طريق تفويض الأمم المتحدة باستخدام القوة العسكرية لرد الإعتداء ومعاقبة المنتهكين للقانون الدولي، أي أن السياسة الأمنية الوطنية تصنع وفق الصياغات المطروحة من قبل الهيئة الممثلة للأمن الجماعي.[2] ومن أشهر الليبيراليين الذي تحدث عن مفهوم "القوة الناعمة " كفكرة وسط بين الليبيرالية والواقعية، هو " **جوزيف ناي** ***Nye joseph***–الذي يوصف على أنه واقعي ليبيرالي، حيث يعرف "جوزيف ناي" القوة الناعمة : " بالقدرة على تحقيق النتائج المرجوة من خلال الجذب والإقناع، بدلا من اللجوء إلى الوسائل الإكراهية التقليدية والتي تعتبر باهضة ومكلفة، وبدلا منها تستعمل تكنولوجيا المعلومة والمعرفة والتي تتعتبر من ضمن أهم الإستراتيجيات لضمان الأمن"[3].

حاولت الليبيرالية أن توسع من مفهوم الأمن باعطاءه أبعادا غير البعد الدولاتي الذي يركز عليه الواقعيون، واعتمدت على النظرة التفاؤلية في تفسير العلاقات الدولية وكيفية تحقيق الأمن، غير أن ما يعاب على هذه المقاربة التفسيرية للأمن وسبيل تحقيقه هو النظرة التحليلية الذاتية، وتظهر هذه الذاتية من خلال نظرية "السلام الديمقراطي" التي يكذبها الواقع الدولي، إذ أن جل الحروب التي شهدها النظام الدولي الجديد ولا يزال يشهدها منذ سقوط جدار برلين، أشعلتها القوى الغربية ذات التوجه

---

[1]– روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن**، تر: يونس شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1990، ص 125.

[2] – عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص ص، 296– 297.

[3]– صليحة كبابي، " الدراسات الأمنية بين الإتجاهين التقليدي والحديث"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد.38، ديسمبر، 2012، ص 239.

الديمقراطي وبمبررات وحجج واهية مثل نشر الديموقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الإجتماعية، فأصبحت الحروب تعلن باسم الديموقراطية، فغزو العراق وزعزعة أمن وإستقرار الشرق الأوسط وإسقاط الأنظمة والدول كان باسم الديمقراطية، وهذه الأخيرة التي أصبحت سببا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ولتحقيق مصالح الدول الكبرى ذات التوجه الليبيرالي ومن الواضح أن الديمقراطيات في عصرنا الحالي تتعايش مع بعضها، وتحل خلافاتها بعيدا عن التصادم المسلح غير أن العالم ليس كله ديمقراطيا، وأنّ الدول التي تحكمها أنظمة لا تتبنى (الديمقراطية الغربية) ستكون في مواجهة مع الدول ذات التوجه الديمقراطي التي تسعى من خلال القوة فرض هذا النموذج إذا توافق مع مصالحها، وبالتالي هنا ستصبح الديمقراطية سببا في الحروب وعامل من عوامل تهديد السلم والأمن الدوليين.

ومما يعاب على هذا التفسير أن العمل الجماعي الدولي لم يستطع إيقاف الحروب والنزاعات المسلحة بل أحيانا يزيد من تأجيجها من خلال تدخلاته، كما فعل حلف الناتو ضد ليبيا ، والذي كان سببا في زعزعة الأمن الإقليمي في شمال إفريقيا، بالإضافة إلى فشل مجلس الأمن في القضاء على الحروب أوحتى التقليل منها، مما ينقص من مصداقية الطرح الليبيرالي في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

الفرع الرابع: المقاربة المعيارية في تفسير الأمن

تجسدت المقاربة المعيارية في الدراسات والأبحاث التي تتناول البعد الأخلاقي في العلاقات الدولية، وهي في جوهرها تهتم بالطبيعة الأخلاقية للعلاقات بين الدول، عالجت المدرسة المثالية إشكالية الأمن بالدعوة إلى إلغاء العنف بمختلف أشكاله وأنواعه في مختلف السياسات العامة للدّول وتفعيل الوسائل السلمية لفض النزاعات الدولية.

تعتمد هذه المقاربة على المسلمات التالية :[1]

- تشكل المنظمات الدولية غير الحكومية " مجتمعا مدنيا دوليا" يمكن أن تؤدي دورا موازيا للدول، ويمكنها أن تحقق السلم باعتبار أن هذه المنظمات تشجع على بروز ثقافة سلمية عالمية .
- التحكيم الدولي من شأنه أن يقلل من النزاعات الدولية .
- الحلول السلمية، الوساطة، المساعي الحميدة، لها دور كبير في منع الحروب .
- يحصل الأمن الشامل الجماعي عن طريق التخلي عن الحروب ونزع السلاح والحد من سباق التسلح، وبذلك يعتبر من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها التقليل من العنف المسلح .

[1] جلال حدادي، **مرجع سابق**، ص 24.

وضمن إسهامات التيار المثالي تكمن الإشارة إلى الدراسات التي ربطت في عمومها الأمن بالحرب من خلال أعمال **جون غالتون *jaune galtan*** بدعوته إلى السلام ويمكن تقليص حدة الصراع عن طريق تجسيد قيم مشتركة تنبذ إستخدام القوة والعنف في العلاقات الدولية وتعظم من دور المؤسسات الدولية وهكذا يمكن تحقيق السلام الدائم[1].

ويتطرق "**كريس براون**" إلى وضعين معياريين عن السياسة الدولية وهما "الكسموبوليتانية" التي ترتكز على الإنسانية ككلّ أو على الفرد، والمجتمعية التي تتمحور حول المجتمع السياسي (الدولة).[2] وبالتالي فهذه المقارنة تولي الأهمية للفرد على حساب الدولة وذلك بحماية حقوقه وحرياته ودعت إلى مبدأ سيادة القانون ومبدأ الحكومة العالمية والتي يمكنها أن تحقق السلم والأمن الدوليين من خلال الدول المشكلة لها، كما تدعوا إلى تفعيل دور المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لتكثف جهودها مع الدول للحيلولة دون زعزعة الاستقرار العالمي.

مما يمكن أن تنتقد به هذه النظرية، أن إعتمادها على النظرة التفاؤلية أفقدتها مصداقيتها على الواقع الدولي، فبالرغم من وجود الوساطات الدولية ومحاولة المجتمع الدولي حل خلافاته بالطرق السلمية ووجود منظمات دولية غير حكومية تسعى لتعزيز حقوق الإنسان ونشر القيم الإنسانية المشتركة ، غير أنها تقف عاجزة أمام مطامع الدول ونزعتها الأنانية في تحقيق مصالحها، ما سبب الكثير من الحروب والنزاعات الدولية بالرغم من وجود الكم الهائل من المنظمات الدولية بمختلف أشكالها وأنواعها، غير أنها لم تستطع القضاء على الحروب وتحقيق السلم العالمي.

ما يمكن قوله حول التفسير التقليدي للأمن أنه قد أعطى الأولوية للدولة كمحور أساسي ومركزي لفهم الأمن، بتعبير آخر هو حصر الأمن في "دولاتية الأمن" خاصة الطرح الواقعي والذي ركز كثيرا على البعد العسكري، مما جعل مفهوم الأمن مقرونا بمفهوم الدفاع، توازن القوى والتحالفات هذا بالنسبة للواقعيين، أما التصور الليبيرالي والمثالي للأمن بالرغم من محاولات توسيعهم لمفهوم الأمن من خلال إدخال مفاهيم أخرى كالسلام الديمقراطي والإعتماد المتبادل والإهتمام بالبعد التنموي في سبيل تحقيق الأمن، غير أنها أبقت الأمن محصورا في إطار ومجال ضيق ومحدود، فالأمن وفق الدراسات الحديثة يحمل أبعادا أكثر من الأبعاد التي تقيد بها التقليديون في تفسيراتهم لهذا المفهوم.

---

[1]– محمد مسعود بو نقطة، "البعد الأمني في السياسة الخارجية اتجاه المغرب العربي"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014)، ص70.

[2] جون بيليس وآخرون، **مرجع سابق**، ص 367.

إرتكزت كذلك المقاربات التقليدية للأمن حول تصوّر عقلاني تفسيري للواقع الدولي، أي كلها اعتبرت بأن واقع العلاقات الدولية هو معطى ثابت لا يمكن تغييره، وإنما يجب تفسيره وتطوير آليات التفاعل معه.[1]

المطلب الثاني: الإتجاهات المعاصرة المفسرة للأمن

تنطلق مرحلة جديدة من مراحل التنظير في الدراسات الأمنية، اتسمت هذه الفترة ببروز تيارات نقدية للتراث الكلاسيكي المفسر للأمن، الذي تميز بقصور منهجي واضح – وفق المنظور النقدي– في تفسيراته للأمن، وتعتبر فترة الثمانينات من القرن الماضي وبداية التسعينيات، أي بعد انهيار النظام العالمي ثنائي القطبية وبروز ملامح نظام دولي جديد، إنتعشت الدراسات النقدية الأمنية في هذه الفترة ، مما جعلت من أحداث 11ديسمبر 2001 منعطفا جديدا في الدراسات الأمنية.

فقد سعت هذه التيارات الجديدة بناء تصوّر جديد لمفهوم الأمن، إذ شهدت هذه الفترة بروز منظومة مفاهيمية مغايرة للتي كانت سائدة من قبل، وهو ما جاء إنعكاسا لتنامي النزعة ما بعد الوضعية في نظرية العلاقات الدولية، أي مما عرف بالإتجاه التأملي، الذي حاول هدم كل الأسس والمنطلقات الابستمولوجية للتيار العقلاني–التقليدي.[2]

هدفت هذه التيارات لتوسعة مفهوم الأمن وإعطائه بعدا أكثر شمولية، كما يطلق عليها كذلك إسم الدراسات التوسعية وذلك بتبنيها نظرة أكثر عمقا لظاهرة الأمن والتركيز على الإنسان أكثر مما تركز على الدولة، وتوسيعها لقطاعات الأمن متجاوزة القطاع العسكري، ليشمل القطاع السياسي والإقتصادي والطاقوي والمجتمعي والبيئي، وكل ما له تأثير على الإستقرار النفسي للإنسان، وهذا ما أكدت عليه مدرسة كوبنهاغن والتي سنبدأ بالتطرق إليها كأولى المدارس الأمنية التي أحدثت ثورة في الدراسات الأمنية .

الفرع الأول :مدرسة كوبنهاغن والمفهوم الواسع للأمن :

إعتمدت مدرسة كوبنهاغن في تحليلاتها لمفهوم الأمن، على التحليل الأمني الشامل من خلال طروحات "**باري بوزان** ونظريته الجديدة للأمن الدولي، كما أنتجت هذه المدرسة مصطلحين علميين

[1]– جلال جدادي، "الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة فالمتوسط، بعد أحداث 11ديسمبر"2001، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015)، ص 30.

[2]– سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بدون سنة نشر، ص 8.

أساسيين في حقل الدراسات الأمنية وتفردت بهما، وهما:"الأمن المجتمعي" و"الأمننة"، اللذان كان لهما بالغ الخطورة في التأثير على أجندات السياسة الخارجية للدول العظمى خاصة مفهوم الأمننة الذي كان له التأثير البارز على مجرى العلاقات الدولية بعد أحداث 11 ديسمبر 2001، وذلك من خلال تحليل دور الهوية وفعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنية .

كان ظهور هذه المدرسة مع تأسيس " معهد كوبنهاغن" لأبحاث السلام سنة 1985، الذي اهتم بدراسة شؤون الأمن والسلام وفق خلفية فكرية نقدية عميقة وواسعة لمفهوم الأمن ومن منظور أكثر دقة وواقعية ومن أشهر مفكريها "**باري بوزان** "***Barry buzan***"، الذي يعد من أقطاب هذه المدرسة، بعدما كان ينعت في البداية على أنه أحد المجددين بالواقعية الجديدة ويعتبر كتابه : " *People , state and fear : the national security problem in international relations ,1983*" من الكتب التي أحدثت ثورة نقدية في الدراسات الأمنية وبداية تأسيس لمدرسة جديدة في الدراسات الأمنية .

يتوجب التنويه أيضا إلى أن أوّل من أطلق عليها اسم "مدرسة كوبنهاغن" هو الباحث" بيل مكسويني *Bill mcsweeny* سنة 1996، أثناء تطرقه للإسهامات النظرية لكل من *ole weaver* " " أولي ويفير *Barry buzan* "باري بوزان" [1] واسهامات " *j. dewilde*" و" جاب دي وايد*p.lemaiter*"بيار ليميتر ممن يشتركون في الأفكار الرئيسية، الأمنية، الأمن الإقليمي المركب، الأمن المجتمعي، الأمن القطاعي .

قد أكد "**بوزان** "على أن الأمن يحمل عدة دلالات ومعاني أيديولوجية وأخلاقية ومعيارية، وبالتالي فهو مصطلح خلافي، هذا ما يجعل الأراء تختلف حوله ومنع من وجود توافق بشأنه، وقد تعامل "بوزان" مع جميع جوانب الظاهرة الأمنية من جزئياتها إلى كلياتها، بالإضافة إلى إدراجه العوامل الإجتماعية للأمن مع كيفية بناء الأفراد والمجتمعات للتهديدات الأمنية.[2]

قد تطرق الباحث سليم قسوم في كتابه "الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية" إلى المستويات الثلاثة للتحليل الأمني لدى أنصار مدرسة كوبنهاغن: وهي الفرد، الدولة والنظام الدولي، واعتبر على أن أمن الأفراد والنظام الدولي يبقى تابعا لأمن الدولة باعتبارها الوحدة المرجعية الأهم لفهم الأمن، ويرى سليم قسوم أن "بوزان" ميز بين الدول لفهم سلوكيات الدولة القوية والضعيفة، كشرط لفهم الظاهرة الأمنية فاذا كانت قوة الدولة وضعفها "كما يرى "والتز " تقاس بمدى قدرتها المادية، فإنه عند بوزان *Buzan* تقاس بمدى إستقرارها المؤسساتي ومدى إنسجامها السياسي والإجتماعي الداخلي، فالترابط

[1]– سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص 106.

[2]– **المرجع نفسه**، ص107.

المعقد للسياقات الداخلية والخارجية جعل من الصعب تحديد فيما إذا كان تهديد أمن حكومة ما نابع من الداخل أم من الخارج؟ ،مما زاد من تعقيد مشكلة التحليل الأمني [1]، أي أن التهديد الأمني قد يكون داخل إقليم الدولة وقد يكون خارج حدودها، فالتماسك الإجتماعي والتجانس الهوياتي ضروريان لتحقيق الأمن الداخلي.

وحسب "ميلر" أن التهديدات الأمنية للدولة تكون في المساس بسيادتها وقوتها، والتهديدات المجتمعية تتجسد بدرجة أولى في التماسك الهوياتي "أزمة الهوية " في المجتمع والتي قد تفكك النسيج المجتمعي ما يؤدي الى خلق النزاع والصراع في كيان الدولة وهذا ما تشهده الكثير من دول العالم وخاصة دول عالمنا العربي والإسلامي والدول الافريقية، وهي إحدى أهم أزمات التنمية السياسية التي تهدد الإستقرار الداخلي للدول والمسببة للنزاعات والحروب الأهلية ، ويعتقد " ميلر "*Muller* أن تهديد الأفراد يكون حول البقاء والرفاه [2]، وهنا نرى أن " **مدرسة كوبنهاغن**" قد أعطت أبعادا أخرى للأمن وأكثر عمقا وهو البعد الإنساني الذي أصبح هو محور العملية الأمنية، حتى أصبح الرفاه بالنسبة للأفراد مرتبط بأمنهم.

مما تفردت به هذه المدرسة في أدبياتها التحليلية هو مفهوم ا"لقطاعات الأمنية"، ولد هذا المفهوم في ظل المقاربة التوسعية للأمن وفي إطار المفهوم الجديد للأمن، وأن الأمن ليس مرتبطا بالقطاع العسكري بل يشمل القطاع السياسي، والذي نعني به إستقرار أنظمة الحكم وإستمرارها والحفاظ على مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى القطاع الإقتصادي والذي يقصد به مدى قدرة الدول على ضمان الموارد الأولية وتحقيق تقدم إقتصادي تضمن به رفاهية مواطنيها، وتحافظ على أسواقها في النظام الإقتصادي العالمي المعقد والأمن المجتمعي هو مفهوم معقد جدا لارتباطه بمسألة الهوية والثقافة والأمن البيئي[3]، والذي يهدف إلى حماية البيئة من الظواهر الخطيرة كالتلوث، الإحتباس الحراري، الجفاف، ندرة المياه والتصحر.

ركزت هذه المدرسة كثيرا على مفهوم "الأمن المجتمعي" مقارنة بغيره من المفاهيم التي أنتجتها ، نتيجة إندلاع الكثير من النزاعات الداخلية والإثنية والحروب الأهلية، كحرب كوسوفو، وحرب الشيشان والأزمة الأمنية الجزائرية في تسعينات القرن الماضي، والتصفيات العرقية في دول إفريقيا وجنوب شرق آسيا. فكلّ هذه السياسات جعلت هذا المفهوم ينتعش في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث أصبحت

[1]– سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص 109.

[2] –Renate Kenter**, the Art of possible the scenario method and the third debate International Relations theory** , H Master Thesis in IR . University of Amsterdam, November,1998, p9.

[3]– سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص ص، 113–114.

أدوات التحليل التقليدية المرتبطة بمفهوم الأمن، عاجزة أمام مفهوم وتفسير حالة عدم الإستقرار والإنفلات الأمني الذي شهدته الكثير من الدول على المستوى الإقليمي والداخلي، وفق "باري بوزان *Barry buzan* أنه : "**عندما تحس مجموعة ما باللاّأمن اتجاه السلطة الإقليمية، أو الجماعات التي تقطن معها في نفس النظام السياسي (الإقليم) فإن هذا يؤدّي الى المأزق المجتمعي**"[1]، وهذا الأخير الذي يعتبره بوزان محور المعضلة الأمنية .

كما إهتمت مدرسة كوبنهاغن بما يسمى "الأمن المركب" والذي يعني به "**باري بوزان**" بأنه "مجموعة من الدول تتشارك في نفس المخاوف و التهديدات الأمنية الواقعة في فضاء جيوسياسي واحد، ما يجعل أمن الدولة ليس بمعزل عن أمن الدول المجاورة لها إقليميا، أي أن الدول المتجاورة قد تتقاسم نفس التهديدات [2].

وهذا يؤدي إلى الإعتماد المتبادل بين الدول المتجاورة فيما يخص حماية أمنها القومي، فالتهديدات الأمنية المشتركة مثلا بين الدول المغاربية ودول الساحل تفرض عليها تنسيق جهودها وتوحيد سياستها الأمنية في التصدي للتهديدات المحيطة بها ومواجهة التحديات الأمنية التي تواجهها وتشترك فيها المنطقة، لذا نلاحظ أن طرح "باري بوزان" يميل الى الواقعية والعملية، ووجد تطبيقاته في السياسات الخارجية للدّول خاصة على المستوى الإقليمي والجهوي فيما يخص معالجة القضايا الأمنية المشتركة للدول المتجاورة، وهذا ما نرصده في التنسيق الأمني التونسي الجزائري بعد إنهيار الدولة في ليبيا وتوسع نشاط الجماعات المسلحة المهددة للأمن القومي للدّولتين، وبالتالي فأهم المحاور التي إهتمت بها مدرسة كوبنهاغن هي:

1-**القطاعات الأمنية.**

2-المناطق الإقليمية المتشابكة(الأمن الاقليمي).

3-**نظريةالأمننة.**

من المفاهيم التي إشتهرت بها كذلك مدرسة "كوبنهاغن" هو مفهوم الأمننة، أو نظرية " الأمننة *securitizationtheory* " والذي يقصد بها:" إضفاء الطابع الأمني على القضايا ونقلها من المستوى

[1]– سعيدي ياسين، "التحديات الأمنية الجديدة في المغرب"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران (2)، 2016)، ص 27.

[2]– Barry Buzan and ole weaver , **regions and power : the stricture of international relations** , UK : Cambridge university press, 2003.p 45.

العادي إلى مصاف الرهانات الأمنية، والتي تستدعي تدخلات إستعجالية ولكن يجب كسب دعم الجمهور وتعبئته عن طريق الخطاب السياسي الرسمي (الرئاسة، الحكومة، برلمان) مسائل)، وبهذا يصبح الهدف الأساسي للأمننة هو شرعنة إستعمال الإجراءات الإستعجالية. [1]

لجأ "**أولييفر**" " *Oleweaver* " إلى مفهوم الأمننة لتوسيع مفهوم الأمن، محاولا تجاوز النقص الذي أصاب تحديد وتعريف مفهوم الأمن لدى الإتجاهات الكلاسيكية، فاللجوء الى الأمننة يسمح بتكييف قضايا ومسائل وظواهر ما على أنها تهديدات ومشكلات أمنية تهدد الدولة والمجتمع، والأفراد ممّا يستدعي إجراءات إستعجالية وإستثنائية لمواجهتها.[2] ويعتمد مفهوم الأمننة على ثلاثة مفردات أساسية :

1)- الجمهور المخاطب أو المستهدف : ويشمل الشعب والنخبة والتكنوقراط والمراكز العلمية والبحثية .

2)- علاقات القوى : وتعني العلاقة التي تربط الفاعل المؤمنن (السياسي) مع المجتمع المخاطب (المستهدف). [3]

3)- المحتوى : طبيعة موضوع التهديدات وقدرة "المؤمنن" على إقناع الجماهير بخطورته وتهديده للقيم السائدة في المجتمع المخاطب .[4]

كما أشرنا سابقا على أن الأمننة تعني تحويل قضية عادية أو حتى وهمية مصطنعة إلى خطر كبير على وشك الحدوث، هذه العملية تحتاج الى مراحل وخطوات لنجاحها وتتمثل في : [5]

---

[1]- جمال حدادي، **مرجع سابق**، ص 35.

[2]- تباني وهيبة، "الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2014)، ص 37.

[3]- عادل عنتر علي، " نظريات الأمننة في مجال العلاقات الدولية: من مدرسة كوبنهاغن نحو نظير اتصالية مقترحة لدراسة الأمننة"، **مجلة السياسة والإقتصاد**، العدد: 14، أفريل 2022، ص 572.

[4]- **المرجع نفسه**، ص 576.

[5]- Qudsia akram and muhammed najm, Theoretical Conceptualization of Migration-Security Nexus in International Relations Theory , 105 Journal of Politics and International Studies Vol. 6, No. 1, January–June 2020, pp. 112-113.

1- تحويل القضية من مجرد خطر إلى تهديد كبير.

2- إقتناع الجماهير المخاطبة وإيمانها وإعترافها بوجود تهديد وجودي.

3- تحديد درجة خطورة القضية المؤمننة وتقديرها.

4- إيجاد أساليب جديدة وشرعنتها في المواجهة والتصدي لهذا التهديد من طرف الجهات الحكومية .

5- قدرة السلطة على تعبئة الجماهير لقبول حالة الطوارئ في الدولة، باعتبار أن الأوضاع إستثنائية (مكافحة الارهاب مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية بعد 11سبتمبر 2001).

6- التأقلم مع الوضع الأمني الجديد "المؤمنن".

أهم إنتقاد يمكن أن يوجه لمدرسة " كوبنهاغن " هو تركيزها على مفهوم" الأمننة " هذا الأخير الذي اشتهرت به، والذي كان من تأثيراته الواقعية هو نشوب الكثير من الحروب في العالم، وما كانت حروب إدارة " بوش الثاني" إلا انطلاقا وإعتمادا على هذا المفهوم، الذي بررت به الولايات المتحدة الأمريكية والغرب حروبه على الكثير من دول وبلدان العالم، خاصة منطقة الشرق الأوسط الكبير كما سمتها كاتبة الدولة للخارجة الأمريكية " كوندوليزا رايس" وأعلنت بموجبه الحرب على أفغانستان والحرب على العراق والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبالتالي كان مفهوم الأمننة أحد المفاهيم التي وظفت من طرف الدوّل الغربية (الأنجلوسكسونية) لتحقيق مصالحها وذلك بانخراطها وخلقها صراعات داخلية في الكثير من الدوّل، لذا يمكن أن نقول أن مدرسة "كوبنهاغن قامت بأدلجة مفهوم الأمن بما يخدم المصالح الغربية .

الفرع الثاني: الأمن من المنظور البنائي .

من أشهر روّادها : " ألكسندر واندت ""*Alexander wendt* " المشهور بكتابه *the culture of national security :norms and identity in world politics and security communities* ' ومكائيلبارنت *Imanueladler* وايمانويل ادلر *Michealbarnett* ""

تعتبر البنائية من أهم النظريات التفسيرية للأمن منطلقة من منظور أمني اجتماعي والتي أعطت تفسيرا أكثر تعقيدا أو عمقا لهذا المفهوم، كما أنها لم تعتبر الأمن على أنه مفهوم عادي وحسب بل ربطته بعدة متغيرات كالهوية والمعايير والأفكار التي تعتنقها الدّول، كما تركز على دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية ويعتبر "نيكولا اونيف *Nicholaonif*" أول من أطلق مصطلح البنائية على

هذه المقاربة التحليلية في كتابه الصادر سنة 1985 تحت عنوان عالم من صنعنا "*World of ourmaking*" .[1] "

وقد أعطى **كاتزنستاين** ***Katzenstein*** مفهوما تقليديا للأمن موليا الأهمية الأولى للبعد العسكري " وهذا في صدد حديثه عن الجماعة الأمنية البعدية *Communauté de securite pluraliste* "ويعني بهذا المصطلح أن الدول تصبح منتظمة ضمن مجموعة من العلاقات الإجتماعية السلمية مما يمكنها من تشكيل جماعة أمنية، وبالتالي فالأمن عند هؤلاء هو عسكري بالدرجة الأولى ويضم بدرجة ثانية مجموعة من القيم و المعايير.[2]

ووفق المنظور البنائي فإن هوية كل دولة مبنية إجتماعيا على معايير وقيّم وأفكار، ومن خلال هذه الهوية تحدد مصالحها ما يحتم على الدولة حماية هذه المصالح وهنا نتبنى فكرة الأمن، أي حماية مصالح الدولة التي ليست مادية وفقط بل تتمازج مع المعطى الهوياتي المجتمعي، فهوية الدولة متغيرة عند البنائيين من مرحلة تاريخية لأخرى، تحددها أطر تاريخية وإجتماعية، مما يجعلها تحدد سلوك " الدولة الخارجي الآني والمستقبلي، فالحرب الوقائية حسب "واندت *Wandt* ليست إلا نتيجة لطبيعة توازن القوى [3]، وهنا نلمس عدم تقيد البنائيين بالبعد العسكري للأمن بالرغم من تركيزهم على محورية الدولة في التحليل الأمني .

تنقسم البنائية الى إتجاهين : البنائية التقليدية " *Conventional constructivism* والبنائية النقدية « *Critical onstructivism* »فالبنائية التقليدية: تركز على الدولة باعتبارها بنية ادارية ومؤسسية ، ويعتبرون أن القوى العظمى هي التي تستخدم القوة ضد الآخرين لفرض هويتها، فالبنائية التقليدية كما أشرنا سالفا تركز في تحليلاتها على العوامل الفكرية والثقافية والدين والأعراق والهوية في تحليلها لسلوك الدولة وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي موطن منشأ هذه المقاربة [4].

أما البنائية النقدية :فإن نشأتها تعود إلى الولايات المتحدة الأمريكية كذلك، غير أنها انتعشت وتطورت في أوروبا أواخر نهاية القرن الماضي، تركز البنائية النقدية على الفواعل غير الدولاتية كالمنظمات الدولية غير الحكومية التي تستمد شرعيتها من الأعراف الدولية والتي تلعب دورا في تحديد

---

[1]– بلال حدادي، **مرجع سابق**، ص 30.

[2]– سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص 136.

[3]– عبد اللطيف بوروبي، "نحو صياغة نموذج معريفي جديد لمفهوم الأمن في علم العلاقات الدولية: مقاربة ما بعد بنائية"، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد 47، الجزائر :2007، ص ص، 223، 225.

[4]– فوزية قاسم، **مرجع سابق**، ص 46.

أسس النظام الدولي والتي جعلت الكثير من الدول تكيّف وتعدّل سياستها الأمنية، فعلى عكس الواقعيين ترى البنائية أن الدولة إذا انتهجت في سياستها الخارجية سياسة الثقة وقللت من تصرفاتها الدفاعية المتزايدة فإنها حتما ستدفع الدّول المجاورة أو أي دولة كانت تعتقد أنها تشكل تهديدا لأمنها، ستدفعها لانتهاج نفس السياسة، ممّا يجعل الدّول تسعى لتحقيق بقاءها وحماية وجودها بعيدا عن نظام العون الذاتي –الإعتماد على الذات– الذي يهدد الأمن الدولي[1] .

من أبرز روّاد البنائية النقدية " " ألدر" *Aldler* و" بارنيت *Barnit* اللّذان إعتمدا على نظرية " الجماعة الأمنية التي تفسر الأمن من " أسفل الى أعلى " أي أن كل فرد و مواطن في العالم يدرك أنه يواجه نفس التهديدات وأن قيمهم ومصائرهم مشتركة، وأفضل تجسيد لهذا الطرح هو "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا*OSCE* "." كجماعة أمنية إهتمت ب : الأفراد والمنظمات غير الحكومية والحركات الإجتماعية ، إذ تساهم هذه المنظمة في بناء هويات غير وطنية ترتكز على الليبيرالية في الفضاء الأوروبي الواسع (من غرب أوروبا إلى شرقها)[2] .

يشترك البنائيون سواء التقليديون أو النقديون في فكرة مفادها، أن الأمن بناء إجتماعي و الذي ينبني:

- **أوّلا القوة:** وهي بحسب هذا التصور، القدرة على تحديد المعاني المشتركة التي تقوم عليها هويات الدول ومصالحها وممارساتها.
- **ثانيا : على الهوية:** والتي تبني الجماعة ذاتها و تحدد من خلالها علاقتها مع الآخر.
- **ثالثا "التاذاتانية":** التي تنتج من خلال التفاعل الإجتماعي[3]، وهو مصطلح غامض، نقلته الكثير من الدراسات العربية غير أنها لم تستطع أن توضح دلالته العلمية المقصودة من طرف البنائيين، إذ يقصد به على أنه كيفية تعامل الدولة وفق هويتها المشكلة لها مع التهديدات الأمنية المحيطة بها في النظام الدولي، فمثلا لماذا لا تنظر الولايات المتحدة الأمريكية لدولة إسرائيل كعدو يهدد أمنها باعتبارها دولة نووية، وترى في كوريا الشمالية وروسيا الإتحادية اللتان تمتلكان الأسلحة النووية على أنهما دولتان مهددتان لأمنها القومي، وهذا التفسير الأكثر شيوعا لمفهوم "التذتانية" فهو مبني على الهوية أو الايديولوجية بمفهوم آخر.

---

[1]– خالد معمري، **مرجع سابق**، ص 142.

[2]– مصطفى دلة أمينة، "الدراسات الأمنية النقدية"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2013)، ص 37.

[3]– **المرجع نفسه**، ص 39.

كما أن البنائيون لا يرون على أن الدولة فاعل عقلاني في النظام الدولي و أنّ الدّول تلعب أدوارا " ضمن قواعد النظام الدولي.[1]*players Role*" .

يمكن تلخيص أهم المسلمات التي تقوم عليها البنائية من خلال مستويين :

1)- **أوّلا** : أن الأمن معطى إجتماعي وأن الدول تحقق أمنها من خلال تحقيق بناء ما يسمّى " المجتمعات الآمنة " وهي التي تتميز بتماسك مجتمعي ونسيج إجتماعي قويّ توحّده هويّة مشتركة، بالإضافة إلى القدرات الماديّة التي تتمتع بها الدولة، وهنا تستطيع الدّولة الحفاظ على أمنها واستقرارها حتّى ولو في ظلّ وجود تغيرات دولية قد تهدّد أمن دّول أخرى تعاني من الهشاشة الإجتماعية والهوياتية.

2)- **ثانيا:** التركيز على الأمن الثقافي، أي حفاظ المجتمع على مكتسباته الثقافية والقدرة على حمايتها، وهذه النقطة مرتبطة كذلك بمسألة الهوية والتي تشكل في هذا الاإطار مصالح مشتركة للجماعة وهي : [2]

1-**الأمن الفيزيقي:** أي تشكل جماعة هوياتية تختلف عن الآخرين "أي التذاتانية " لديها مصالحها التي تميزها عن بقية الفواعل الدولية الأخرى .

2-**الأمن الأنطولوجي:** أي التنبؤ في مسار العلاقات مع المحيط الخارجي، مما يستدعي ضرورة الإعتراف بهويّة الآخرين وقبولها، أي الإعتراف بالعامل الهوياتي وضرورته في تحقيق الأمن، وعدم محاولة إقصاء هوية لهوية أخرى عن طريق العنف والصراع –الصفري- الذي يهدد الإستقرار الدولي.[3]

هذا كلّه سيجنب العالم ما يسمّى بصراع الحضارات والذي في أصله هو صراع للهويات، هويات عالمية تتصارع فيما بينها لمحاولة إقصاء الهويات الأخرى ومنعها من إحتواء وإبتلاع الهويات الأخرى، ويدخل في إطار هذا الصراع الحرب الكونية التي شنها الغرب على الإيديولوجيات الإسلامية والدّول المشكلة للهويات المختلفة عن الغرب (الصين وروسيا).

---

[1]- Nilufer karacasulu and Elif uzgozen , « explaining social constructivist contributions to security studies ‘’, PERCEPTIONS, (summer , autumn2007) ,p 37.

[2]- بونقطة محمد مسعود، **مرجع سابق**، ص 78.

[3]- Amitav acharya , ‘security and security studies , after september11’paper presented to the 4th southeast Asian conflict studies network , (Singapore : institute of defense , 2002),p17.

كما أن الإعتماد على هذا النمط في التحليل البنائي من شأنه أن يفسر لنا الصراعات الداخلية والإثنية التي تهدد كيان وبقاء الدول واستقرارها، كالحروب الأهلية المنتشرة في افريقيا بين الاثنيات المختلفة، والنزاعات الدينية الموجودة مثلا في نيجيريا، والعنف الممارس ضد الروهينغا في بنما، والاقتتال الدائر في العراق .

لذا نجد أن الطرح البنائي أكثر واقعية وشمولية في فهم الأمن، فلم يحدد فقط في قوة و فواعل غير دولاتية قد يهدد أمنها وقد يكون أكثر خطورة من العوامل الخارجية، وهذا ما ركزت عليه البنائية وأهملته الدراسات الأمنية الكلاسيكية في معالجتها لمفهوم الأمن .

الفرع الثالث: المدرسة النقدية .

هناك من يدرج أعمال مفكري مدرسة كوبنهاغن النقدية وتحليلات البنائية ضمن المدرسة النقدية، باعتبارها تيارات ذات نزعة عملية اتسمت بنقد الموروث الكلاسيكي الذي *Y*هتم بدراسة مفهوم الأمن . غير أن الأدبيات الشائعة في الدراسات الأمنية النقدية أطلقت هذا الاسم، على ذلك التيار المنبثق من أفكار مدرسة فرنكفورت التي تتسم تحليلات روّادها بالنزعة والفلسفة النقدية ذات المشرب الماركسي، مجسدة في أعمال كل من "يورغن هابرماس" صاحب النظرية التواصلية، و"**ماكس هوركايمر** ***Max horkheimer*** و" **تيودور اودرنو** ***Theodoradorno*** " و" **ايريك فروم** ***Erich fromm*** **وهاربرت ماركوس** ***Herbert marcuse***، فأعمال هؤلاء شكلت ما يسمّى بالنظرية النقدية التي إهتمت بدراسة الحياة الإجتماعية والسياسة الحديثة وفق منهج جدلي ديناليكتيكي، محاولين من خلاله إيجاد حلول لتناقضات المجتمع الحديث والحد من صور الهيمنة الجديدة المسيطرة عليه.[1]

الذي قام بعملية الربط بين أفكار وتحليلات "مدرسة فرنكفورت" وبين مفهوم الأمن هو "ريتشارد واين جونز" في كتابه المعنون ب" الأمن، الإستراتيجية، النظرية النقدية "[2]، كما نلمس تأثر المدرسة النقدية بأفكار المفكر الاشتراكي "**أنطونيو غراميشي و**" **روبرت كوكس** اللذان درسا العلاقات الدولية بناء على فكرة الهيمنة وأدوار النخبة المثقفة في السياسة والمجتمع المدني، كما نجدها أيضا تستخدم في تحليلاتها، أدوات التحليل الماركسي، كالطبقة والإيديولوجية، متأثرة بالأعمال النقدية في العلاقات

[1]– Recgard devetak ,''critical theory'', in Scott Burchill et al , (eds) ; theories of international relations 3 rd. ed (New York: Palgrave Macmillan ,2005), p138.

[2]– Richard Wyn Jones , security , strategy and critical theory , (boulder , co : Lynne Reiner ;1999) p .ix .

الدولية المهتمة بالقوة والقانون والديموقراطية والجماعة [1]، وأن العمليات المعرفية تخضع للمصالح السياسية .

تسعى النقدية من خلال أعمال "**أندرو لينكلايتر**" محاولة بناء نظام عالمي يقوم على الأخلاق الكوسموبوليتانية " **الإنعتاق**" لتجاوز فكرة الظلم الذي تمارسه الدّول القومية أو الوطنية بصفتها شكل من أشكال التنظيم السياسي الإقتصادي واعتبارها من العوامل المسببة للحرب، ،كما نلمس قي تحليلات " **لينكلايتر** " من خلال كتابه " رجال ومواطنون " النزعة الأخلاقية" التي همشت كله عند الواقعيين ، وهنا نجد أن النظرية النقدية قد قامت بمساءلة الدولة القومية التي خلقت ما يسمّى" بالذات" و"الآخر" والذي تولّدت عنه علاقات تصارعية يمكن تجاوزها عن طريق الإعتراف بالآخر والإنفتاح والعدالة في العلاقة مع الآخرين، ووجوب التعامل مع الآخرين بمسافة واحدة مع المواطننين الأصليين [2].

كما تدعوا النظرية النقدية إلى حلّ المشكلات ومعالجة القضايا السياسية في إطار ما يسمّى "**كوسموبوليتانية**" واعتبارها كمقاربة تداولية وتوافقية –في الإطار الأخلاقي – لتأسيس حوار مفتوح وغير اقصائي على حسب تعبير "**يورغن هابرماس**" ، فكل الإنسانية حسب "**ليكلايتر**" تمتلك حقوقا متساوية للمشاركة في الخطاب الذي يقرر الترتيبات العالمية "[3].

عالجت "المدرسة النقدية "مفهوم الأمن من خلال ما يسمّى ب: الدراسات النقدية الأمنية *studies Critical security* الذي طوره كل من " **كين بوث**، "**واين جونز** اللذان ركزا على مفهوم **الإنعتاق** ، الذي عرفه " كين بوث " في كتابه "نظرية الأمن العالمي "، بقوله : " **أن الإنعتاق يهدف إلى حماية الأفراد من الظلم والتحرر من القيود التي تحوّل دون تحقيق إختياراتهم بكل حرية بالتوافق مع الآخرين** [4]"، وبالتالي فهو سياسة وفلسفة ونظرية لاكتشاف الإنسانية.

إهتمت المدرسة النقدية بالفرد على حساب الدولة في تفسيراتها للأمن، واعتبرت أن البحث عن التهديدات التي تواجه الأفراد أولى من التهديدات التي تواجه الدول، هذه الأخيرة التي إعتبروها شكلا من أشكال الهيمنة وممارسة القيود على الأفراد، الشيء الذي قد يتسبب مستقبلا في ظهور النزاعات والصراعات الداخلية في المجتمع وبين الدول، حيث تؤدي "ضرورة حماية الأفراد إلى التركيز على

---

[1]– مصطفى دلة أمينة، **مرجع سابق**، ص 03.

[2]– Richard Shapcott , justice, community and dialogue in international relations(Cambridge : Cambridge university press , 2001), pp, 49,50.

[3]– مصطفى دلة أمينة، **مرجع سابق**، ص 18.

[4] –Ken booth , **theory world security** (UK : Cambridge university press,2007) , p 41.

حماية حقوق الإنسان الفردية وترقية حكم القانون، حماية الأشخاص من بعضهم البعض ومن مؤسسات الدولة، وهكذا ينتقل التركيز إلى الأمن الشخصي للأفراد ضدّ دولهم الإستبدادية: محاربة التعذيب ، الإعتقال التعسفي[1] ومقاومة حتى وسائل العنف المشروع التي تستخدمه بعض الدول في مواجهة الأفراد الذين يعارضون النظام أو الذين يعبرون عن آرائهم التي لاتتماشى مع توجهات السلطة بحجة حماية النظام و زعزعة الأمن في الدولة ، وبالرغم من إقرار دساتير بعض الدول بهذه الحريات ".

وبحسب الأستاذ **روبرت كوكس** ***Robert cox*** فإن النظرية النقدية بهذه الحريات، جاءت كتحد وهجوم على الفرضيات الرئيسة للواقعية الجديدة، لما تحمله هذه النظريات من قيم معيارية وأخلاقية تتناقض مع طروحات الواقعية، ويحسب كوكس *cox* فإن النظريات تخضع لتأثيرات الأشخاص والدول فالواقعية في تفسيرها للأمن تتأثر بالزمان والمكان، إذا لا يمكننا الحكم عليها أنها تتصف بالإستقلالية والحيادية[2]، وبالتالي فالنقدية تسعى إلى تحرير الإنسان وتمكينه من ممارسة حقوقه وحريته .

فلسفة النقديين في فهم الأمن تختلف إن لم نقل بنسبة كبيرة مع فهم الواقعيين، فالواقعيون الذين جعلوا الدولة مركز وأداة فهم الأمن وهي الضامنة والمحققة له، فقد تكون هذه الأخيرة وفق " أنصار نظرية الإنعتاق" هي التي تهدد حرية الأفراد بالوصاية التي تمارسها عليهم عن طريق القوانين والإجراءات التعسفية بحقهم، بحجة أمن الدولة وحفظ النظام، كما أن الأسلحة المتطورة والكيميائية والنووية التي تقوم بتطويرها وصناعتها، بحجة تقوية دفاعات الدولة وبناء هيمنتها وتحقيق الردع ، قد يهدد أمن مواطنيها بدرجة أولى وأمن الآخرين، وبالتالي فزيادة التسلح للدول يزيد من مخاطر التهديدات الدولية نتيجة إنعدام الثقة بين أفراد المجتمع الدولي، والذي قد يؤدي إلى الحروب الإستباقية التي لا تجد مبرراتها، كما أن زيادة عدد المصانع وانتشارها خاصة في الدول الغربية والكبرى هو بدوره يسهم في زيادة التلوث ويشكل تهديدا للأمن البيئي للأفراد، فكل هذا تتسبب فيه الدول والتي هنا هي المهددة لأمن الأفراد وليست هي الحامية لهم، وبالتالي يجب حماية الأفراد من دولهم وهنا يكمن جوهر الأمن وفق النقدية .

بهذا الصدد يقول "هور كايمر " و" كين بوث *Ken booth* أن الإنعتاق هو الذي يحقق الأمن العالمي، فالإنعتاق مفهوم مركزي في فهم الأمن وتحقيقه، والذي يشمل معرفة الحقيقة والتمتع بالحرية

---

[1]– سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية، مقاربة جديدة لإعادة تعريف الأمن**، الامارات العربية المتحدة، السياسية، المركز العلمي للدراسات، 2013، ص 32.

[2]– سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص 144.

والتحررمن الجهل والخرافة والتحرر من الإستبداد والإستغلال الإقتصادي وتحقيق العدالة [1]، وبالتالي هي طروحات تتماهى مع الماركسية وتتقاطع مع الليبيرالية .

وقد تفرعت عن النظرية النقدية عدة مدارس ،أبرزها " مدرسة أبرستويت", كما يسميها البعض "بمدرسة ويلز "*Welsh school* "التي تقع في منطقة "ابرستويث" إذ يعتبر "*Ken Booth* من أبرز روادها إذ يعتقد هذا الأخير أن الأمن "هو ما نحدده نحن حسب رؤيتنا وحسب إيديولوجيتنا وبالتالي فالأمن هو ما نصنعه نحن، فقد ننظر إلى مسائل وظواهر على أنها تهديدات للأمن و نطفي عليها الطابع الأمني " الأمننة " وهي في مجتمعات ودول أخرى لا ينظر إليها على أنها تهديدات، وبهذا نجد أن مدرسة " ويلز" قد عارضت وانتقدت مفهوم الأمننة، الذي تحدث عنه " باري بوزان" أحد أهم رواد مدرسة شيكاغو،وقدمت القدية مفهوما بديلا للأمنة وأطلقت عليه مايسمى ب"اللاأمننة" *desecuritization*" والذي يعني القيام بإخراج مسائل معينة من الأجندة الأمنية وتصنيفها ضمن القضايا السياسية العادية[2].

" كما أعطت المدرسة مفهوما مقابلا ومناقضا للأمننة "أمننة القضايا" *Securitize Issues"* وأطلقت عليه ما يسمى ب"تسييس القضايا" "*Politize security* "أي أن الساسة هو من يحددون المواضيع التي يعتبرونها تهديدا أمنيا .

بهذا وسع النقديون مفهوم الأمن، واستحدثو مفهوما جديدا سموه "بالأمن الشامل" ، كالأمن الغذائي، الذي يعني الحماية من الفقر والجوع والتلوّث البيئي، وإحترام حقوق الإنسان وأمن الطاقة كلها تندرج ضمن الإهتمامات الأمنية، إذ يرى أنصار هذه المدرسة أن: الأمن والتحرر(ممارسة حقوق الإنسان والتمتع بها) وجهان لعملة واحدة، ولا يتحقق الأمن وفق رؤية " كين بوث" إلا حينما يؤمن الأفراد، فرادى وجماعات في حق الغير التمتع بالأمن، ويؤكّد على أن الأمن القومي للدولة لايجب أن يبقى محصورا فقط في بقاء الدولة، بل يجب أن يشمل أيضا الإهتمام برفاهية شعوبها وتقدمها، وبالتالي فالأمن العالمي أساسه الأمن الشخصي أو الفردي والذي لا يتحقق إلا في ظل الشعوب المتحضرة[3].

---

[1]– Ken booth **, theory of world security** , **op , cit** , p , 110.

[2]– Pinar Bilgin, critical theory ' in Paul D. Williams (ed), **security studies: An introduction**, New York: Routledge, 2008, p,98.

[3]– عادل عنتر علي، **مرجع سابق.**

يمكن توجيه أبرز نقد لمدرسة "أبرستويث" في أن مفهومها الموسّع للأمن، رغم نجاح العديد من الدول الغربية في تحقيقه، لم يُتح الفرصة نفسها لدول الجنوب أو الأطراف—وفقاً لمنظور مدرسة التبعية—للوصول إلى هذا المستوى من الأمن، مما يكشف عن طابعه غير المتكافئ في التطبيق على الصعيد العالمي، فبالرغم من إدعاء هذه المدرسة أنها تتبنى مفهوما واسعا للأمن، إلا أنها أهملت مجالات أخرى، كالأمن الأخلاقي، فانعدام هذا النوع من الأمن بات يهدد الأفراد والمجتمعات في الغرب من خلال التوسع وعدم ضبط الحريات والفهم الخاطئ الذي تقوم عليه فلسفة حقوق الانسان في الغرب، مثل: تشجيع المثلية وتقنينها وما تنطوي عليه من خطورة على الشعوب، خاصة تلك الت تعاني عجزا ديموغرافيا، ممّا يؤدي إلى قلة السكان في الدولة، باعتبار أن العامل السكاني يعتبر من أهم عوامل قوة الدولة، وبالتالي ضعف الدولة في هذا العامل المهم يعتبر تهديدا لأمنها، كما أن الميزات النفسية والشخصية التي تتمتع بها هذه الفئة المثلية في المجتمع، كضعف الإحساس بالوطنية بالإضافة إلى ما سيصيب الأسرة من أثار سلبية سيؤثر حتما على التلاحم المجتمعي، مما يهدد بنية وتماسك المجتمع، الشيء الذي يجعله عرضة لأي تهديد أمني.

الفرع الرابع: مدرسة باريس.

ظهرت مدرسة باريس مع بداية تسعينات القرن الماضي، إذ حاولت هذه المدرسة نقل مفهوم الأمن من المفهوم الذي يركز على خارج حدود الدولة إلى مفهوم ينحصر داخل حدودها ويهتم بالمشاكل الأمنية الداخلية والطرق التقنية لمعالجتها أكثر من التهديدات الأمنية التي مصدرها خارج حدود الدولة، كما أنها تضفي الصيغة البيروقراطية في مناقشة مسألة الأمن، وبالتالي فمدرسة باريس ركزت على ما يسمّى بمفهوم "**الأمن الشامل**" والذي يهتم بمحاربة الجريمة والعنف والإختطاف و التعذيب ومشاكل المهاجرين، وزعزعة الإستقرار داخل المجتمع، فالأمن لا يتحقق داخل الدولة إلا بواسطة ما يسمّى ب"الضبط الإجتماعي" وذلك بالإعتمادعلى أدوات المراقبة، واستعمال الأساليب التكنولوجية كالكاميرات والرقابة البعدية وأجهزة التجسس والتنصت التي تمتلكها الأجهزة الأمنية بمختلف تخصصاتها، "كالشرطة، الاستخبارات، الدرك، الجمارك، الخبراء الأمنيين والقانونيين والعلماء وعلماء النفس والمتخصصين في البرمجيات الآلية [1] .

[1]– محمد حمشى، "مدخل الى المدارس الأوروبية في حقل الدراسات الأمنية النقدية "، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني** ، العدد:6، جويلية 2018، ص337.

إشتهرت مدرسة باريس بعدة مفاهيم أمنية أبرزها :

" **1-الحقل الأمني** : هذا المصطلح الذي استخدمه "ديدي بيجو *Didier bigo* والذي يعني : تشابك الأمن الداخلي (محاربة الجريمة في المجتمع، العنف، الإغتصاب، الإعتداء على الأموال والممتلكات ...) مع الأمن الخارجي (الإرهاب الدولي، تهديدات الدول الخارجية، الجريمة العابرة للقارات) ،هذا الإندماج بين الأمنين، الداخلي/الخارجي، مرده إلى تأثيرات العولمة وتأثير التهديدات الأمنية غير تقليدية .[1] بمعنى آخر هو تفاعل الأجهزة الأمنية الداخلية للدولة (شرطة ، درك ...)مع الأجهزة الأخرى فيها ، كالإستخبارات ووكالات الأمن الخارجي والجيش لمعالجة القضايا الأمنية عددا من الخصائص الأساسية للحقل الأمني[2].

حدد" ديدي بيجو" " *Didie Bigo*" عددا من الخصائص الأساسية للحقل الأمني، وهي كالتالي:

-الحقل الأمني: هو حقل قوى أمنية (أجهزة بيوقراطية) أي يتكون من مهنيي الأمن، الذين يشتغلون على محاربة عدو محتمل يشتركون نسبيا في تعريفه وتحديده.

-الحقل الأمني: يتميز بالصراعات بين القوى والمؤسسات الأمنية الدولية (الشرطة، الجيش ، الوكالات الاستثمارية) داخل حدود الدولة خاصة في ضبط مفهوم الأمن وتحديده، هل الأولوية للتهديدات الأمنية الداخلية وفيما تتمثل هذه التهديدات؟ إذا لكل رؤيتة التي تختلف عن رؤية الآخر فيتحديد هذه التهديدات وضبطها، أم للتهديدات الخارجية، لكن حسب بيجو *bigo* أن هجمات 11ديسمبر إستطاعت أن توحد الرؤى والإدراكات حول ضبط التهديدات والمشاكل الأمنية التي يجب معالجتها.

- الحقل الأمني: يشهد صراعا بين الفاعلين في فرض مفهوم و تعريف الأمن وماهو الشيء الذي يمكن أن نعتبره مصدرا للخوف وتهديدا للأمن؟، إذ أن السياسيين ورجال الأمن والأكاديميين في صراع حول من الذي يمكن وصفه على أنه يهدد السكينة والطمأنينة في المجتمع، فكل طرف يسعى إلى فرض إدراكاته وتصوراته على الآخر، والأقدر هو الذي يمكنه إقناع الجماهير بالمفهوم الذي يتبناه.

[1]- محمد حمشي، "مدرسة باريس للدراسات الأمنية وإشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 212، أفريل 2018، ص 117.

[2]- Didier bigo , éwhentwo one : internal and externalsecuritisation in Europe « .in M.kelstrup and M.williams (eds) , international relation theory and the politicseuropeanintedration , london : routledge,2000, p 319.

2-الحقيقة الأمنية عبر الوطنية: ويقصد بها أن للدولة مختلف الأجهزة في المجالات المتعددة لتوفير الحماية الأمنية، كالشرطة، والجمارك والإستخبارات الداخلية و الخارجية، هذه الأجهزة تعمل في جو تنافسي وكل جهاز من هذه الأجهزة يعطي الأولوية للوظيفة الأمنية التي يقوم بها، باعتبارها الأهم مقارنة مع وظائف بقية الأجهزة المضطلعة بالحماية الأمنية، فهناك من يعيرر الأهمية للأمن الخارجي كمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للقارات، والهجرة غير الشرعية، وتعتبرها تهديدات أمنية بالغة الخطورة أكثر من التهديدات التي تراها أقل من منظورها هي كالمخدرات، أي أن هناك تنافس في التأسيس لأسباب الخوف والقلق والشك واللاّيقين، لهذا تنتهج هذه الأجهزة سياسة تشكيل تحالفات وشراكات عبر وطنية، أي خارج حدود الدولة، لتعزيز مقولتهم في تحديدهم لمكمن التهديدات الامنية.[1]

3-الأجهزة البوليسية : وهو إعطاء الدور الأهم لأجهزة الشرطة، وإعطاء هذه الأخيرة وظائف أكثر لمواجهة التهديدات الأمنية، وتتفرع منها عدة أجهزة تمتاز بالتخصص سواء من ناحية مراقبة النشاطات التي تعتبر تهديدا داخليا أو النشاطات التي تعتبر تهديدا خارجيا، ما يحعل هذه الأجهزة الأمنية تتعدى حدود الدولة وتمزج بين ما هو تهديد داخلي وبين ماهو تهديد خارجي، فنجدها تنسج شبكة بيانات متعلقة بأشخاص من الخارج (عن طريق االإستخبارات الخارجية) لتوظيفها من أجل الحفاظ على الأمن الداخلي[2].

يعتبر الأستاذ "أرمان ماتلار" من أبرز روّاد مدرسة "باريس" إذ أعطى للأمن مفهوما أكثر شمولية واتساعا، غير أنه أصبغ عليه النظرة التقنية والقانونية وعالج الأمن من مقاربة واقعية، والواقعية التي نقصدها هنا ليست النظرية الواقعية المفسرة للأمن، وإنما نقصد بها واقع الممارسة الأمنية والإجراءات والتقنيات والمنظومات القانونية المتبعة في سبيل تحقيق الأمن، ففي كتابه:"المراقبة الشاملة: أصل النظام الأمني"، يركز على مفاهيم مثل: المراقبة بما فيها الكشف البيومتري المبكر، الشرطة، المجال البوليسي ، التقنيات الأمنية، التنصت[3].

يرى كذلك "ماتلار" أن السلطة السياسة تستخدم حفظ الأمن كذريعة للنفاذ إلى كل المعلومات الخاصة والعامة، وأن لها الحق في استجواب أي شخص وتوقيفه والحق في إعتقاله في مكان سري وإخفائه [4]، وهذا وفقا للنموذج البرازيلي في فترة حكم العسكر، وبالتالي توطّد السلطة حكمها بحجج

---

[1]- Didier bigo ,"globalized (in) security", in Didier bigo and Anastassia tssukala **(eds), terrir ,** in **security and liberty** , new York , koutledge,2008,p13.

[2]- **Ibid**,p17.

[3]- أرمان ماتلار، **المراقبة الشاملة: أصل النظام الأمني**، لبنان: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2013، ص 86.

[4]- المرجع نفسه، ص99.

أمنية وتبرر تسلطها واستبدادها بحجة المراقبة الأمنية، وبهذا تصبح الإجراءات الأمنية خطرا وتهديدا للديمقراطية، هذه الأخيرة التي تعتبر أساسا من أسس قيام وتحقيق الأمن في الفترة المعاصرة .

من خلال عرضنا لمفهوم الأمن ، وفق مقاربة باريس يتضح لنا أن الذي يضطلع بالعملية الأمنية هي الأجهزة الحكومية، وبالتالي فالأمن وظيفة حكومية، يغلب عليها الطابع التقني والعملياتي.

يمكن تقديم نقد مختصر لمدرسة باريس في الدراسات الأمنية في كونها تركّز بشكل كبير على تحليل الممارسات البيروقراطية والأمنية اليومية (مثل عمل الشرطة وأجهزة المراقبة)، لكن مايعاب عليها، أنها أهملت العوامل البنيوية الكبرى كالقوة الدولية والصراعات الجيوسياسية، كما أن تركيزها على تفكيك الخطابات والممارسات قد يجعلها أقل قدرة على تقديم حلول عملية أو سياسات واضحة لمواجهة التهديدات الأمنية، إضافة إلى ذلك، يُؤخذ عليها أن مقاربتها قد تبقى محصورة في السياق الأوروبي، مما يحدّ من قابليتها للتعميم على مناطق أخرى تختلف في ظروفها السياسية والأمنية.

الفرع الخامس:مدرسة بيروت.

ظهرت هذه المدرسة في البيئة العلمية العربية، وحاولت أن تستفيد من الإنتاجات المعرفية الغربية المتنوعة والمختلفة في دراسة الظاهرة الأمنية، وأن تؤسس لدراسات أمنية عربية، إذ ظهرت هذه المدرسة في سنة 2016، وركزت في دراستها على الدّول بدل الأفراد والمجتمعات، إذ تعمل هذه المدرسة على تأسيس مقاربة أمنية تنطلق من خصوصية العالم العربي، تختلف عما قدمته الإسهامات الغربية، من أبرز روّادها "**عمر ضاحي**" و"**سامر عبود**" أستاذ من جامعة فيلانوفيا[1].

إذ تنطلق هذه المدرسة من خصوصية المنطقة العربية والشرق الاوسط، وما تتميز به من إختلافات في البيئة الإقتصادية والثقافية والدينية والاجتماعية مقارنة مع الدول الغربية، وترى هذه المدرسة أن المقاربات والدراسات الأمنية ظهرت في سياقات وبيئيات تختلف نوعا ما عن المنطقة العربية، وبالتالي توظيفها في هذه المنطقة قد يحدث خللا في التطبيق، خاصة في ظل التهديدات الأمنية التي تتعرض لها الدول العربية، ومن أبرز هذه التهديدات التهديد الإسرائيلي، الذي يختلف بطبيعته عن التهديدات التي تواجه الدول الغربية، باستثناء ظاهرة الإرهاب الدولي، بما تنطوي عليه من إشكاليات وتباينات في تحديد مفهومها وتوظيفه بين الشرق والغرب. وكذلك الهجرة غير الشرعية. كما تحاول هذه المدرسة أن توظف الدراسات الإعلامية والدراسات الثقافية والإقتصاد السياسي النقدي،

[1]– هشام دراجي، "المدارس النقدية للأمن في العلاقات الدولية: المفاهيم والمقاربات"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد الخامس، العدد:2، 2022، ص 111.

والأنثربولوجية ودراسات النوع الإجتماعي[1]، بهدف بلورة نظرية أمنية تفسيرية تُعنى بتحليل وفهم التهديدات الأمنية التي يواجهها العالم العربي.

–تركز مدرسة بيروت على خمسة محاور، يهتم بكل محور مجموعة من الباحثين، كل مجموعة مستقلة عن الاخرى وتتمثل هذه المحاور في :[2]

–1الإقتصاد السياسي للأمن وانعدام الأمن: يركّز هذا المحور على دراسة التفاعلات بين العوامل السياسية والإقتصادية، وكيف تسهم هذه العلاقات في إنتاج مظاهر إنعدام الأمن.

2–الأمن وإنعدامه في الحياة اليومية : أي البحث عن الأسباب التي تشعر الفرد بالخوف وانعدام الأمان في المجتمع.

3–تقنيات الأمن : ويعالج هذا المحور علاقة التكنولوجيا بالأمن في المنطقة، وكيف تهدد التكنولوجيا الأمن العربي،كما تركز على الأمن السيبيراني .

4–إعادة إنتاج حقل معرفي خاص بالأمن، حسب الخصوصية العربية .

5–الحدود والهجرة والتنقل، يهدف هذا المحور إلى تفكيك عملية رسم الحدود بناءا على النزاعات التي تشهدها المنطقة ومعالجة ما يسمى بأزمة النازحين واللّاجئين[3].

وعليه تعد مدرسة بيروت محاولة تنظيرية تهدف إلى إيجاد حلول وسياسات لمواجهة التهديدات الآنية المحيطة بالمنطقة العربية والشرق الأوسط، غير أننا يمكن أن نصنفها ضمن المحاولات البحثية الجادة التي تهدف إلى بناء نظري حول الأمن مستقل ومتميز عما أنتجته المدارس الغربية في هذا المجال، غير أنها لم ترتقي إلى مستوى النظرية لتفرض نفسها في الحقل الأكاديمي الغربي وحتى العربي، إذ لم تستطع حتى الآن بناء مقاربة متكاملة وواضحة المعالم، تفرض وجودها في الجامعات والمدارس العربية ويسترشد بها صانع القرار العربي في التعامل مع المخاطر والتهديدات الأمنية التي تحيط بالمنطقة العربية، وبالتالي لا زالت هذه المدرسة في مرحلة التبلور والنشأة.

---

[1]– هشام درارجي، **المرجع السابق**، ص 118.

[2] – "الدراسات النقدية حول الامن في المنطقة العربية، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية"، على الموقع css: Theacss.org/pages/ergpتاريخ 2024/07/24.الساعة 16:12 .

[3]– **المرجع نفسه.**

خلاصة الفصل الأول

هدف هذا الفصل إلى تأسيس الإطار المفاهيمي والنظري الذي يمكن من فهم الأسس التي يقوم عليها التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والجزائر، وذلك من خلال تفكيك دلالات **التعاون الدولي** كما تقدمها المدارس الفكرية في العلاقات الدولية هذا من جهة، ومن جهة ثانية قمنا بتحليل مفهوم **الأمن** وتطوراته المفاهيمية، يتيح هذا الأساس النظري إدراك الخلفية الفكرية التي تؤطّر السياسات الأمنية وتفسّر دوافع الدول نحو التعاون أو عدمه، خصوصاً في بيئة جيوسياسية معقّدة كتلك التي تحيط بالعلاقات الأمريكية–الجزائرية.

إستعرض المبحث الأول مفهوم التعاون الدولي باعتباره أحد أهم آليات إدارة العلاقات بين الدول في العصر الراهن، خصوصا في المجالات الأمنية المتشابكة، ففي الفكر الواقعي، ينظر إلى التعاون باعتباره عملية مشروطة بتوازن القوى وبمخاوف "الربح النسبي"، مما يفسر محدودية التعاون الأمني بين قوى كبرى وبلدان نامية إلا عندما تتقاطع المصالح الإستراتيجية، ويمكن تطبيق ذلك على الحالة الأمريكية–الجزائرية حيث يدفع تقاطع الحسابات الأمنية–مثل مكافحة الإرهاب في الساحل—إلى تعاون محسوب دون الوصول إلى شراكة كاملة.

أما المنظور الليبرالي، فيرى أن التعاون الدولي ممكن ومستدام عندما توجد **مؤسسات وقواعد مشتركة** تقلص عدم اليقين وتوفر آليات إتصال وتبادل معلومات، يساعد هذا الإطار في تفسير توسع التعاون الأمني الأمريكي–الجزائري بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ضمن برامج تدريبية وتنسيقية رسمية مثل الحوار الأمني ومبادرات مكافحة التهديدات العابرة للحدود.

وتقدم البنائية فهما إضافيا للقيمة الرمزية والمعيارية للتعاون؛ فهي ترى أن التعاون يتطور بقدر ما تتقارب تصوّرات الدول حول التهديدات المشتركة، وفي هذا السياق، فإن تلاقي الرؤى الأمريكية والجزائرية حول خطورة الإرهاب الإقليمي وانتشار الجماعات المتطرفة في الصحراء الكبرى خلق أرضية معرفية مشتركة سهّلت تعزيز التنسيق الأمني.

ومن خلال هذا العرض، يتضح أن دراسة التعاون الأمني الأمريكي–الجزائري لا يمكن فهمها إلا عبر الجمع بين هذه المقاربات النظرية الثلاث، فالواقعية تشرح حسابات القوة والمصلحة التي تؤثر في توجه الطرفين نحو التعاون، والليبرالية تكشف دور الآليات المؤسسية التي تنظم هذا التعاون، بينما تبرز البنائية أهمية الإدراك المشترك للتهديدات في دفع الطرفين نحو تنسيق أكبر.

وتأسيسا على ما سبق، يقدم هذا الفصل مرجعية نظرية لفهم طبيعة وشروط وحدود التعاون الأمني بين البلدين، ويسمح ببلورة إطار تحليلي يربط بين التحولات المفهومية للأمن، وتعدد مقاربات التعاون الدولي، والسياق الجيوسياسي الذي يوجه العلاقات الأمنية الأمريكية–الجزائرية، ويمهد هذا الإطار للفصول اللاحقة التي ستنتقل من المستوى النظري إلى المستوى التطبيقي عبر دراسة مسارات التعاون الأمني وأبعاده العملية.

أبرز المبحث الثاني أن مفهوم الأمن لم يعد مفهوما ثابتا أو مقتصرا على البعد العسكري التقليدي، بل أصبح مفهوما ديناميكيا يتسع ليشمل أبعادا سياسية وإقتصادية ومجتمعية وبيئية، ففي التصورات الواقعية، يعد الأمن أحد أهم محددات سلوك الدولة، حيث تعطى الأولوية لبقاء الدولة وقدرتها العسكرية وتوازن القوى. ويكتسب هذا الطرح أهميته في فهم كيف تبني الدول الكبرى–ومنها الولايات المتحدة– سياساتها تجاه مناطق حساسة مثل شمال إفريقيا والساحل.

أما المقاربة الليبرالية، فترى أن تحقيق الأمن يتم عبر **مأسسة العلاقات الدولية** وبناء ترتيبات للتعاون الجماعي، مما يقلل من منطق الصراع ويخلق بيئة ملائمة للشراكات الأمنية، وهذا يتقاطع مع تطور العلاقة الأمريكية–الجزائرية عبر قنوات تعاون مؤسساتية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

في حين تؤكد البنائية أن الأمن ليس معطى ماديا فقط، بل هو نتاج تفاعلات إجتماعية وهوياتية، ما يفسّر حساسية الجزائر تجاه إستقلالية قرارها الأمني ورفضها للتحالفات الصلبة، مقابل إنفتاحها على التعاون البراغماتي مع الولايات المتحدة ضمن حدود تحافظ على سيادتها وهويتها الأمنية الخاصة.

الفصـــل الثاني: المقاربة الأمنية للجزائر: قراءة تحليلية في التهديدات والإستراتيجيات.

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى أهم التهديدات والتحديات الأمنية التي تواجه الجزائر وذلك من خلال مبحثين المبحث الاول يهتم بالتحديات والتهديدات الأمنية التي تواجه الجزائر، إذ سنتعرف من خلاله على التهديدات التقليدية والتهديدات غير تقليدية (اللاتماثلية) التي تواجه الجزائر، كما سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز أهم تهديد تواجهه الجزائر، ألا وهو التهديد الإرهابي بالإضافة إلى التهديدات الأخرى التي لا تقل خطورة عن الجماعات الإرهابية متمثلة في الجريمة المنظمة بأنواعها المختلفة (تجارة المخدرات ،تبييض الأموال ،التجارة غير شرعية للأسلحة ،الهجرة غير الشرعية)، بالإضافة إلى مشكلات أمن الحدود، وفي المبحث الثاني سنتعرف من خلاله عن المقاربة التي إعتمدتها الجزائر لمعالجه المشكلات والأزمات الأمنية التي تواجهها ،وذلك من خلال الإسترتيجة المحكمة التي تتداخل فيها الإجراءات الأمنية والعسكرية مع إنتهاج الآليات القانونية بالإضافة إلى إنخراطها في سياسات تعاونية إقليمية ودولية للقضاء على هذه التهديدات .

المبحث الأول: تهديدات وتحديات الأمن القومي الجزائري

كما أشرنا في توطئة الفصل الثاني سنسعى من خلال هذا المبحث التعرف على التهديدات والتحديات الأمنية التي واجهتها الجزائر والتي لا زالت تواجهها، ومعرفة مصادر هذا التهديدت وأبعادها الجيوبوليتيكية.

المطلب الأول: التهديدات الإرهابية.

الفرع الأول: الفضاء الجيوسياسي للجزائر

لمعرفه أهم التهديدات التي تواجهها الجزائر وطبيعتها، يجب الإشارة إلى الفضاء الجيوبولينيكي الذي تنتمي إليه والذي يحكمه الموقع الجغرافي (قارة إفريقيا، البحر المتوسط) والإمتداد الحضاري في الفضاء العربي الإسلامي بإعتبارها عضو في الجامعة العربية ومنظمه التعاون الإسلامي ومن هنا يمكن تحديد الفضاءات الجيوبوليتيكيه للجزائر وهي:[1]

1) **الفضاء المتوسطي:** تعتبر الجزائر دولة متوسطية بحكم حدودها الشمالية، باعتبار أن إقليمها البحري يندرج كله ضمن الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط والمقدر مساحته 2966000 كلم²

[1]منصور الاخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، التحديات**، قطر: المركز العربي للابحاث ودراسات سياسية ،2015، ص ص 44 – 48.

وتشمل شواطئه عشرون 20 دولة، الضفة الشمالية كلها دول أوروبية وهي كالتالي: إسبانيا وفرنسا موناكو إيطاليا سلوفينيا و كرواتيا البوسنه والجبل الأسود والبانيا واليونان، بالإضافة إلى مالطا وقبرص وتركيا وتشمل أراضيها جزء صغير من أوروبا والجزء الآخر في آسيا، وعلى ضفته الشرقية والجنوبية يتاخم حدود الدول العربيه (سوريا لبنان وفلسطين ومصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب).

بالإضافة إلى الكيان الصهيوني الذي يسيطر على جزء من شواطئه الشرقية المحتلة، وهناك من يضيف الأردن بالرغم من أنه ليس لها أي سواحل متوسطية وذلك باعتبارها أحد الدول المخاطبة في المشروع الفرنسي الذي جاء به الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" والمسمى" بالإتحاد المتوسطي" أو "مشروع الوحدة المتوسطية" والذي يهدف إلى تشجيع التعاون بين الدول المتوسطية، غير أنه يحمل أهدافا سياسية غير معلنه كالإعتراف بدولة إسرائيل من طرف الدول العربية المتوسطية، هذا ما جعل الجزائر تتحفظ على هذا المشروع المشبوه!!!

بحكم إنتماء الجزائر إلى هذا الفضاء أصبحت مهددة بمخاطر أمنيه مثل الهجرة غير الشرعية والتي يعتبر المتوسط أحد فضاءاتها والجريمة المنظمة (عبور المخدرات من المغرب عبر المتوسط) وتبييض الأموال، كلها تحديات أمنيه تشترك فيها الجزائر مع الدول المتوسطية.

2) **الفضاء المغاربي** : ويقصد به في الأدبيات السياسية بالدول الواقعة شمال غرب القاره الإفريقية أو ما يصطلح عليه بدول شمال إفريقيا أو دول المغرب العربي الكبير (ليبيا ،تونس ،الجزائر ،المغرب الصحراء الغربية، موريتانيا) وحاولت هذه الدول أن تتكتل فيما بينها من خلال مشروع "الإتحاد المغاربي" نظرا لما تتوفر عليه من خصائص وتجارب تاريخيه مشتركة، إذ كانت معظم أراضيه تاريخيا تحت حكم إمبراطوريتين كبيرتين(الدولة المرابطية والدولة الموحدية)، بالإضافة إلى إشتراك جل دوله في مكوناتها الهوياتيه :اللغة العربية والأمازيغية والدين الاسلامي ،غير أن هذا الإتحاد لم يجسد على أرض الواقع وبقيت الإتفاقيات المبرمة بشأنه مرهونه التطبيق بسبب الخلافات البينيه بين دوله، كالقضية الصحراوية والمشاكل الأمنيه التي تواجه بعض بلدانه، كالأزمة الليبيه وما ترتب عنها في فشل بناء الدولة، وضمن هذا الفضاء ظهرت تهديدات أمنية خطيرة تهدد دوله في أمنها وإستقرارها ووحدة أراضيها، مثل الإرهاب والحركات الإنفصاليه في جنوبه والهجره غير الشرعية بالإضافة إلى كثافه التدخل الأجنبي.

3) **فضاء الساحل الإفريقي:** يمتد الساحل الإفريقي وفق التصنيفات المختلفة من البحر الاحمر شرقا الى المحيط الأطلسي غربا ويشمل دول مالي النيجر السنغال بوركينا فاسو نيجيريا السودان إرتيريا وإثيوبيا والجزائر وليبيا وموريتانيا[1].

وهناك من يحدده في الأراضي الواقعة ما بين جنوب دول شمال إفريقيا ودول إفريقيا الوسطى، وما يميز فضائه الإجتماعي هو النسيج القبلي وكثرة القبائل المتنقلة العابرة للحدود كالتوارق مثلا، وهذا

[1] **المرجع نفسه**، ص 46.

ما جعل دوله تعاني من مشكله الإنسجام الإجتماعي بين سكانها، خاصة وأن هذه القبائل ولائها وعصبيتها لقبيلتها أكثر من ولائها للدولة التي تتمتع بجنسيتها، فانتمائهم القبلي يأتي قبل إنتمائهم لدولهم، وهذا من أكبر العوامل التي تهدد تماسك ووحدة دول الساحل، وهو الدافع الذي أدى إلى ظهور النزاعات الإنفصاليه والتمرديه وحتى كثرة الإنقلابات العسكرية التي كانت سببا في ظهور الأزمات الأمنية، وأصبح هذا الفضاء يشكل مصدرا للكثير من التهديدات الأمنية كالجريمة المنظمة ومرتعا للجماعات الإرهابيه التي توسع نشاطها بسبب فشل وهشاشة منظومته الأمنية، خاصه بعد سقوط نظام معمر القذافي وهو الوضع الذي سمح بانتشار الأسلحة ووقوعها في يد الجماعات الإجرامية، لهذا سنتطرق في جوانب هذه الدراسة إلى الساحل الإفريقي وما يفرزه من مخاطر أمنيه على الجزائر ودول الشمال الإفريقي وحتى الدول الواقعة شمال المتوسط.

الفرع الثاني: مفهوم التهديد الأمني والتحدي الأمني.

أولًا: مفهوم التهديد الأمني

قبل التطرق إلى طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجهها الجزائر، يجدر بنا تعريف مفهوم التهديد الأمني وماذا يقصد به؟

التهديد لغة: إلحاق الأذى بالآخر[1]، أي كل شيء يمكنه أن يخل بالأمن والإستقرار لدى الفرد أو الجماعة ويزرع الخوف وعدم السكينة لدى الآخر.

و يمكن تعريف التهديد إصطلاحا بأنه: "بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والإقتصادي والإجتماعي والعسكري مقابل عدم قدرتها لمواجهه هذه الضغوط، مما يجعل الأطراف المتصارعة تلجأ إلى إستخدام القوه العسكريه معرضة الأطراف الأخرى إلى التهديد[2]"

يمتاز هذا التعريف ببعض الغموض والقصور إذ ليس كل تهديد أمني يمكن أن تعجز الدولة عن مواجهته، كما أن استخدام القوة العسكريه ليس شرطا ضروريا لمواجهته، بل قد توجد سياسات أخرى يمكن أن تحتوي بها الدولة هذا التهديد بدون اللجوء إلى القوه.

كما أن التهديد قد يكون مصدره الأفراد أو الجماعات أو الدول، أو حتى المنظومة العالمية وقد يكون داخليا وخارجيا، مما يستوجب إنتهاج سياسات وإجراءات أمنيه تكون مناسبة ومتوافقة مع طبيعة التهديد الأمني، إذ يمكن للدولة أن تتبنى الخيار الأحادي لمعالجة الأزمات الأمنية إذا كانت على المستوى الداخلي، وقد تتبنى سياسات تعاونية وتعقد شراكات أمنية، أي الإنخراط في عملية الأمن

[1] Smmouto .M.V، **Dictionnaire des relations international** paris : Dalloz ,2003, p9.

[2] تقي الدين بهلول، "التهديدات الامنية اللاتماثلية من الفواعل المسلحه من غير الدول الى حال, الدول الفاشل;"، **المجلة الجزائريه للامن الانساني**، المجلد :9، العدد:1، 2024 ، ص 322.

الإقليمي المركب، أو العمل ضمن صيغ الأمن الجماعي، وقد يتطلب التهديد معالجة عسكرية، وفي بعض الأحيان تستعمل الأدوات الناعمة لمعالجة جذوره، وقد تتبلور هذه الصيغ ضمن إستراتيجيه أمنية شاملة، تواجه بها الدولة المخاطر الأمنية المحيطة بها.

وقد تختلف الدولة في تقديرها للتهديدات الأمنيه ودرجة خطورتها وذلك وفق إدراكاتها للمتغيرات وتصنيفها للظواهر، هل هي تهديد أم لا؟ فقد تصنف الدولة ظاهرة معينة أو جماعة معينة على أنها مصدر خطر لأمنها، غير أن دولا أخرى لا تعتبرها ضمن التهديدات الخطيرة التي يتوجب عليها إستنفار أجهزتها الحكوميه لمواجهتها، "فكل دولة تنظر لبعض الظواهر على أنها تهديدات وفق أولوياتها الخاصه ومنطلقات عقيدتها الأمنية الذاتيه ووفقا لذلك تصوغ سياسات مع الرؤيه الذاتيه للتهديد"[1].

تنقسم هذه التهديدات الأمنيه إلى قسمين، تهديدات أمنيه تقليديه وهي التهديدات التي تشمل تهديد الدول (تهديدات تماثلية) والتهديدات اللاتماثلية.

أما التهديدات اللاتماثلية: يقصد بها تلك التهديدات الصادرة من عند غير الدول والفواعل الدولية الرسمية كالأحلاف والمنظمات الأمنيه الدولية الحكومية، لتصدر من فواعل غير رسميه و الناتجة على عدم قدرة بعض الدول على مواجهة مشاكلها وأزماتها الأمنية والإقتصاديه والسياسيه والإجتماعية، ما ينتج عنه بروز تهديدات مثل الجريمة المنظمة والهجرة السرية يطلق على مثل هذه التهديدات: بالتهديدات اللاتماثلية من الجيل الأول ليظهر جيل ثاني أخطر من الجيل الأول[2]، والذي يبرز وينتعش في ظل ي الدول الفاشله كالحركات الإنفصاليه والجماعات الإرهابية والمنظمات السرية ذات الأفكار الهدامة.

فالتهديدات اللاتماثلية هي تلك المرتبطة بمشاكل الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي والنزاعات الداخلية وما يصاحبها من إنتهاكات لحقوق الإنسان وتنشط بشكل واسع في الدول الفاشلة، التي تشكل بيئة مناسبة لها، وهناك من يصطلح عليها باسم "التهديدات اللا تناظرية" و"اللامتكافئة" بحيث تكون بين طرفين غير متكافئين ومتساويين من ناحية البنية ومن ناحية السلوك.

وقد عدد الأستاذ"عامر مصباح" مجموعة من التهديدات التي يكن إعتبارها على أنها تهديدات لاتماثلية:[3]

-التهديدات المرتبطة بالأمن البيئي

-تهديدات الهجرة ، خاصة غير الشرعية.

-تشكل القوميات الجديدة داخل الدولة الواحدة وتبلورها في شكل تنظيمات.

---

[1] **مرجع نفسه**، ص 323

[2] **المرجع نفسه**، ص 324.

[3] مصباح عامر، نظريات التحليل الإستراتيجي والعلاقات الدولية،القاهرة :دار الكتاب العربي،2001،ص83.

-تهديدات مرتبطة بحقوق الإنسان، كالصراعات العرقية والإثنية، وما ينجر عنها من خروقات للقانون الدولي الإنساني وإنتهاكات الإبادة الجماعية، مثلما يقوم به الكيان الصهيوني في قطاع غزة، ، ضمن ما يُعرف في الأدبيات السياسية بمفهوم «إرهاب الدولة»، والذي يُستخدم لوصف أشكال العنف الممنهج الذي تمارسه بعض الدول ضد مناطق أو جماعات خاضعة لسيطرتها.

التهديد اللاتماثلي يصاغ وفق الرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، بمعنى أن أي تهديد يشمل المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإيكولوجية، يندرج ضمن التهديدات غير التقليدية[1].

تم إستخدام مصطلح التهديدات اللا تماثليه في الولايات المتحدة الأمريكيه لتشمل كل التهديدات التي تتميز بالحركيه غير المألوفه وعنصر المفاجآة، والتي تستعمل فيها الأساليب والتكتيكات الجديدة ويصعب من خلالها تحديد هوية الأشخاص والجماعات المهدده وطبيعتهم.[2]

كما ظهر مفهوم آخر وهو مفهوم التهديدات الهجينة، والتي تعني حسب فرانك هوفمان: "بأنها مجموعة كاملة من الوسائط المختلفه من الحرب، بما في ذلك القدرات النظاميه والتكتيكات والتشكيلات غير النظاميه والأعمال الإرهابيه مجسدة في العنف العشوائي والإكراه والإجرام"[3]، وتبرز هذه التهديدات في البلدان التي تشهد نزاعات أمنيه وعدم إستقرار أوضاعها السياسية والتي تكثر فيها الحروب الأهليه ما يجعلها مصدرا للجماعات المهددة لأمن الدول كما يحدث الآن في العراق وسوريا وليبيا ومالي.

وفي ظل هذه البلدان ظهرت تنظيمات إرهابية عديدة، أصبحت تشكل مصدر تهديد عالمي، كداعش التي أضحت من أكثر الجماعات الارهابيه المهدده لسلامه وأمن الدول، خاصة الدول العربية والإسلاميه بالإضافه إلى ظهور وإنتعاش التنظيمات التي تهتم بالمتاجره بالبشر، وكل هذا يندرج ضمن التهديدات اللا تماثليه ويمكن حتى تصنيفها كذلك ضمن التهديدات الهجينه لأنها تستعمل وسائل مختلفة كالحرب السبيرانيه لاختراق المنظومات المعلوماتيه للدول، وكذلك يمكن تصنيف بعض الشركات الدولية المختصة في مجال الإتصال والإعلام كمنظمات إجرامية، تستعملها الدول ضد بعضها البعض للجوسسة، ما يهدد خصوصية الحكومات والأفراد وهناك من يعتبرها من أخطر التهديدات السبيرانية التي تهدد سرية المنظومة الإستخباراتيه للدول.

من خلال ما ذكرنا يمكننا تمييز أهم خصائص التهديدات الأمنيه وهي:[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص83.

[2] مصطفى موسى محمد علي، "اثر بناء الدولة على التهديدات الأمنيه اللا تماثلية في منطقه الساحل والصحراء"، **دفاتر السياسه والقانون**، المجلد 12 العدد:1، 2020، ص5.

[3] **المرجع نفسه**، ص6.

[4] غزالي اسحاق، "المقاربة الامنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي والتحديات التي تواجهها"، **مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، العدد: 5، 2018، ص210

1. التهديد مرتبط بطبيعة إدراكات صانع القرار للظواهر التي يراها على أنها تشكل خطرا على أمن دولته.

2. لا يخلو أي تهديد من وجود أسباب عوامل توجده وتجعل منه تهديدا أمنيا.

3. قد يتولد من تهديد واحد عدة تهديدات، نظرا للآثار السلبيه التي يحدثها في المجتمعات والدول.

4. التهديد يجب القضاء عليه ولا يمكن مسايرته والتعامل والتعايش معه فهو يحل ولا يدار مثل بعض النزاعات والدوليه.

5. التهديد يمكن أن تزداد تعقيداته وفي نفس الوقت يمكن أن يتلاشى.

ثانيًا: التحدي الأمني

لغة: أصله من كلمه تحدي ويقال يتحدى فلان حول شيء معين أي طلب مباراته في هذا الشيء ، ويقابل التحدي في اللغه العربيه رد الفعل[1]. ويقصد به مجموعة العلائق والعوائق التي تقف امام تحقيق اهداف معينة.

إصطلاحا: هو عبارة عن تهديد محتمل مستقبلا ،تتكون حوله رؤية لمعالجته أو لتجنبه وعدم الوقوع فيه ،بحيث يكون هذا التوقع السلبي مصدر تهديد لأمن الشعوب وإستقرارها،وقد يشمل المجال البيئي والصحي والسياسي والإقتصادي ،مثل: تحدي إنتشار الأوبئة الفتاكه أو الأمن الغذائي، أو تحدي نقص أو نبوض الموارد الطبيعية التي يقوم عليها الاقتصاد الحالي الذي تعتمد عليه الدولة في مواردها المالية، وبالتالي فالتحدي الأمني قد يكون تهديدا حقيقيا لبعض المناطق والدول وتستشعر الدولة خطره قبل وصوله، فتتخذ الإجراءات والسياسات المناسبة لمنع حدوثه أو الوقوع فيه.[2]

فالفرق بين التهديد الأمني والتحدي الأمني هو أن التهديد واقع الحدوث وتواجهه الدولة حقيقية، أما التحدي الأمني متوقع الحدوث، أي يحتمل أن يكون تهديدا مستقبليا[3].

الفرع الثالث: التهديدات الإرهابية

قبل التطرق إلى التهديد الذي يكون مصدره الإرهاب ،يتوجب علينا تحديد مفهوم الإرهاب، هذا المفهوم المتداول في الخطابات السياسية والأمنيه لدى زعماء الدول ورؤساء المنظمات الدولية ولدى الكتاب والمفكرين، يبدو وكأنه واضح الدلاله غير أن المفهوم يحمل دلالات مختلفه، إذ يعرف وفق البيئة الثقافية والإيديولوجية للنظام السياسي الذي يستخدمه في خطابه الرسمي، خاصة مع ظهور مفهوم

[1] نور الدين مختار الخادمي، "القواعد الفقهيه المتعلقه بالامن الشامل"، **المجلة العربية للدراسات الامنية**، العدد 42، 2009، ص 19.

[2] غزالي إسحاق، مرجع سابق، ص12.

[3] المرجع نفسه، ص 210.

الأمننه في المدارس النقديه، إذ أصبحت الكثير من المنظمات الوطنيه والشعبيه تصنف على أنها إرهابيه نتيجةالخطاب الأمني المعتمد لدى الحكومات الغربيه، غير أنه في بلدان أخرى كبلدان الشرق والجنوب أو التي تنتمي إلى الفضاء العربي الإسلامي لا يمكن إطلاق عليها وصف الإرهاب، إذن تعريف الإرهاب يخضع للسياقات الإيديولوجيه وتقدير الدول لمصالحها، وبالتالي فهو مفهوم مؤدلج، كما أن عدم الإتفاق حول تحديد مفهوم الإرهاب وإعطائه دلالات مختلفة قد يعيق أحيانا عمليات التعاون ويعرقلها بين الدول الساعية لمكافحة الظاهرة الإرهابية.

أولا–المدلول اللغوي والاصطلاحي للظاهرة الإرهابية:

في اللغة: الإرهاب من فعل أرهب يرهب وأصله رهب ويرهب ويقال رهبت الشيء رهبا أي خفته قال الله تعالى:" يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون"[1]وقال تعالى:"ترهبون به عدو الله وعدوكم"[2]، أي تخيفونهم حسب تفسير الطبري.

وجاء في لسان العرب: رهب يرهب، رهبة ورهبا، أي خاف ورهب الشيء رهبا أي خافه، وأرهبه وإسترهبه أي أفزعه ...[3]

إصطلاحا: هو إستعمال العنف غير القانوني أو التهديد به وبأشكاله المختلفة كالإغتيال والتشويه والتفجير والتخريب لتحقيق أهداف قد تكون في الغالب سياسية.[4]

كما أشرنا في مقدمه هذا العنصر هناك عده تعريفات للإرهاب نظرا للإختلافات الأيديولوجية والثقافية لدى المفكرين والباحثين وكذا إدراكات القاده السياسيين لمصالح دولهم والتوجه السياسي للمنظمة الدوليه.

فقد عرفته بعض المنظمات والإتفاقيات الدوليه، كاتفاقيات واشنطن المتعلقه بمعاقبة ومقاومة الغرهاب المبرمه سنه 1974:" بأنه كل فعل ينتج رعبا أو فزعا بين السكان ويخلق تهديدا عاما للحياه أو الصحه أو السلامة البدنيه أو يمس حريات الأشخاص عن طريق إستخدام وسائل يمكنها إلحاق الضرر بالآخرين"[5].

من خلال هذا التعريف نستنتج أن الإرهاب مرتبط بالعنف والقوة وإن كان للدول حق إستعمال العنف، أي إمتلاكها لوسائل الإكراه المادي المشروع وفق قول "ماكس فيبر"، وذلك لقيام بوظائفها، غير

---

[1] **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية 40.

[2] **القرآن الكريم**، سورة الآنفال، الآية 60.

[3] أبو الفضل بن منظور، **لسان العرب**، المجلد الأول ، ط3، مادة(رهب)، لبنان:بيروت، ب ت، ص436.

[4]ياخويةادريس، "جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي، تونس والجزائر والمغرب أنموذجا"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد:11، 2014 ، ص100.

[5]**المرجع نفسه**، ص 101.

أنه إذا أستعمل هذا العنف خارج الأطر القانونية ومن جهات خارجه عن إطار المؤسسات المحليه(الوطنيه) أو المؤسسات الدوليه في هذه الحاله يمكن أن نصنف العنف بأنه ممارسة إرهابيه.

ويرى "**نعوم تشومسكي**": "أن الإرهاب يسعى عبر الإستعمال المخطط للعنف أو التهديد باستعمال العنف لتحقيق أهداف سياسية أو دينيه أو إيديولوجيه من حيث طبيعتها، وذلك باستخدام التهديد أو الإبتزاز أو زرع الخوف"[1]، ويصنف "**جوناثان واتب**" في كتابه "مدخل إلى الإرهاب " الإرهاب على النحو التالي:[2]

1.**الإرهاب البسيط:** ويتسم بالعنف أو التهديد بقصد إشاعة حالة من الخوف أو التنفير.

2.**الإرهاب التحليلي:** العوامل السياسية والإجتماعية التي أدت إلى ظهور الظاهرة الإرهابية في الدول والمجتمعات .

3.**الإرهاب المدعوم من الدول:** أي تلك التنظيمات الإرهابية المستغلة من قبل الدول.

4.**الإرهاب القانوني:** وهو ذلك العنف الإجرامي الذي يخالف القوانين.

5.**إرهاب الدّولةُ:** إستخدام القوّة الحُكوميّة لإرهاب الشعب وإخضاعه بالقوّة كالدّول الدكتاتوريّة والشيوعية في شرق أوروبا.

وانطلق "جيمس فريزر" JIMS FRISER»و "لان فلتون" LANE FALTON في تحديدهما لمفهوم الارهاب من خلال بنية الجماعة" groupe structure" ويرى الباحثان أن شكل الجماعة الإرهابيه يتكون من التالي:[3]

- **القيادة**.Command : وهي التي تضع السياسة وتخطط أثناء تقديمها للتوجيهات العامة.
- **الكادر النشط** Active cadre: هم الإرهابيون الذين يقومون بالعمليات التي تكلفهم بها قيادة المنظمة.

[1] نعوم تشومسكي واخرون، **العولمة والإرهاب: حرب امريكا على العالم**، ترجمة: حمزة المذيلي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003، ص 121.

[2] ياسر عبد الحسين، **الحرب العالمية الثالثه داعش والعراق واداره التوحش**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2015، ص120.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 123 124.

- **المؤيدون النشطون** Active supporters: هم أكبر المجموعات التابعة للمنظمة الإرهابية والأكثر أهمية، ويقومون بمد الإرهابيين بالسكن والمعلومات وتمويلهم، وذلك من خلال القنوات السلبية.
- **المؤيدون السلبيون** Passive supporters: يصعب التعرف عليهم، ولكنهم يمثلون عنصرا ميدانيا في المجال السياسي.

كما يرى الباحثان أن الإرهاب ينقسم الى خمسة إتّجاهات:

1-**تكتيكي:** يستخدم العقاب ويكافئ معاونيه ويهدف إلى تدمير الحكومات.

2-**عشوائي:** ويتجسد في تنظيمات مختلفة لا تمتلك إستراتيجية محدّدة في عملها.

3-**عشوائي مركّز:** جماعات وأفراد يخضعون لقيادة موحّدة.

4-**جماعي:** أي عدة تنظيمات تعمل تحت لواء واحد، وهذا ما سنتطرق اليه في أنواع الجماعات التابعة للتنظيمات الإرهابية في شمال إفريقيا.

5-**إغتيال** من لهم علاقة بالسلطة الحاكمة.

عرفته **منظمة المؤتمر الاسلامي** في مؤتمرها المنعقد على مستوى وزراء خارجية المنظمة بأنه: "**رسالة عنف عشوائية من مجهول لتحقيق هدف غير مشروع أو قضية ليست عادلة، وهو بهذا مخالف للشرائع السماوية والأعراف الدولية، كما لا يجوز الخلط الذريع بين الكفاح المسلح الذي يُراد به خدمه القضايا العادلة ومجابهة الظلم والاحتلال كما يحدث في فلسطين ولبنان**".[1] وعرفته الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها المنعقدة عام 2004 والتي كان موضوعها محاربة الإرهاب الدولي وسبل القضاء عليه: " **بأنه أي عمل يراد به التسبب في قتل المدنيين والأطراف غير المتحاربه أو إلحاق ضرر جسماني بهم أو ترويع السكان وتخويفهم وإجبار دول أو منظمات على انتهاج سياسات أو الضغط عليها للامتناع عن القيام باي عمل**[2]".

وهنا جاء تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة للإرهاب ليشمل إرهاب الدولة وإرهاب الجماعات والأفراد، وبالتالي فالإرهاب ليس محصورا فقط في الأفراد والجماعات والتنظيمات، بل يشمل حتى الدول

[1] ياسر عبد الحسين، **مرجع سابق**، ص 136.

[2] باسط سميرة، "اشكالية تطبيق استراتيجية الأمم المتحدة"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد: 3، 2018، ص70.

وقد يكون إرهاب الدول أكثر وحشيه، ولكن بغطاء قانوني أو مبرر ضمن المدركات الأمنيه للدولة، فالمجازر التي يرتكبها الإحتلال الإسرائيلي في حق المدنيين الفلسطينيين والتي ترقى إلى جرائم حرب تصنف ضمن الأعمال الإرهابيه الوحشية، ولكن الكثير من الدول العظمى تتغاضى عن هذا النوع من الإرهاب المدمر والذي يعتبر أكثر وحشيه من إرهاب الجماعات والمنظمات.

وعرفته **الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب** المنعقدة بالقاهره بتاريخ: 1998/4/22 المادة1، فقرة2بأنه:" كل مشروع إجرامي فردي أو جماعي يستخدم في تنفيذه العنف أو التهديد به، بقصد إرعاب الناس وتهديد حياتهم أو إنتهاك حقوقهم وإلحاق الأضرار بالبيئه والمرافق العامه والخاصه بالسيطره عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنيه للخطر"[1] بتصرف.

شمل التعريف الذي قدمته الدول العربيه كل أشكال الترويع والتخويف المرتبطه بالجانب النفسي والجسدي للأفراد، وكذلك كل الأضرار التي تلحق بالممتلكات العامة والخاصه وحتى المساس بموارد الدولة، سواء كانت السلوكيات صادرة من الأفراد أو الجماعات أو الحكومات، ويعتبر هذا التعريف أكثر شموليه من تعريف الجمعية العامة للأمم المتحده سنه 2004.

ووفقا" **لأودي كورثكورنين**"، فإن للإرهاب أربعه خصائص أساسية:[2]

1.أن الإرهاب سياسي بطبيعته وغايته.

2.القوى الفاعلة فيه ليست رسمية.

3. أهدافه ليست حربية.

4.هجمات الإرهاب ليست تقليدية ولا يمكن توقعها.

غير أن الخاصية الثالثة التي ذكرها "كورنين" ليست واضحة ولا ندري ما المقصود بأن أهدافه ليست حربية، خاصه وأن هذه الخاصيه تتنافى مع غايات الجماعات الإرهابيه التي تميل إلى العنف المسلح كثيرا، يبقى تفسير هذه الخاصيه أن الارهاب لا يميل الى الحروب التقليديه والكلاسيكيه المتعارف عليها بين الدول وإنما يستعمل أسلوب العصابات في عملياته المسلحة.

[1]عبد الوهاب غربي، "التهديد الارهابي في منطقه الساحل الافريقي وانعكاساته الامنيه على الجزائر في فتره 2011 2020»، (اطروحة دكتوارة غير منشورة، جامعة الجزائر3، كلية الحقوق، 2021)، ص 43.

[2]ياسر عبد الحسين، **مرجع سابق**، ص 136.

ويذهب "**محمد خليل موسى**" إلى أبعد من ذلك، إذ يعتبر أن سياسة محاربة الإرهاب آلية من آليات الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لبسط الهيمنة على العالم غير الغربي، حيث إعتبر الآخر (العالم الإسلامي) في نهايه القرن 20 وبعد احداث 11 ديسمبر 2001 مصدرا لتهديد أمن الولايات المتحدة الأمريكية واتخذت من ذلك ذريعة لشن حرب عالمية بحجة حمايه أمنها القومي وأصبحت تتصرف بشكل منفرد غير عابئه بنظام الأمن الجماعي[1] ، وهنا يؤكد الباحث أن المعطى الإيديولوجي والإقتصادي يلعب دورا مهما في تحديد مفهوم الإرهاب، وهذا ما خلق بيئة تصارعية حول تحديد مدلول الإرهاب والخطورة التي تنطوي على فهم هذه الظاهرة وما ينتج عنها من صراعات أمنية، وبالتالي بحجة حماية أمن الدوله والحفاظ على الإستقرار العالمي تثار حروب ونزاعات وتحتل دول بذريعة محاربة الإرهاب، وهكذا تتحول سياسة محاربة الإرهاب من وسيلة لتحقيق الأمن، إلى عامل من عوامل تعميق الفوضى العالمية وزيادة مستوى الصراع بين فواعل النظام الدولي، أي اللجوء الى مناهج الإرهاب في التصدي للإرهاب على حسب وصف "نعوم تشوموسكي".

والإرهاب مرتبط بكل أنواع العنف المادي والعنف الفكري والعنف المرتبط بالسلوك، أي محاولة فرض الواقع على الآخرين حتى ولو كان هذا الواقع يهدد وجودهم ومصالحهم ومرتبط حتى بالعنف الرمزي وفق تعبير "**بيار بورديو**" هذا العنف الذي يتأسس "كردة فعل إتجاه مأزق نظام أو فساد ثقافه أو إنهيار رمزيات أو هشاشه شرعية"،[2] وهناك من يربط الإرهاب بالتطرف الديني الذي يميل إلى العنف في السلوك ولا يقبل الأفكار المعتدلة ولا يتعايش مع الآخرين المختلف معهم فكريا ودينيا، فيميل إلى الصراع معهم[3]، وهذا يندرج ضمن الإرهاب الفكري والذي قد يترجم إلى إرهاب مادي مدمر يهدد النسيج الإجتماعي للدول ويحدث الدمار للأفراد، وهذا أكثر أنواع الإرهاب شيوعا في العرف السياسي المعاصر، إذ أصبحت الظاهرة الإرهابية مرتبطه بالفكره الدينية أكثر من غيرها من الأبعاد والأشكال الأخرى كالإيدولوجية العلمانية المتطرفة (الشيوعية سابقا) وكذلك إرهاب الدول فيما بينها، وإرهابها ضد الآخر المتصارعة معه ، وفي هذ الإطار، عرّف الدكتور خليل حسين الإرهاب: "على أنه عنف منظم ومتصل

[1] محمد خليل الموسى، **الاخر والحرب على الارهاب نحو نموذج تفسيري لنظام القانون الدولي المعاصر**، دمشق: دار الفكر، 2010، ص 14.

[2] محمد الطيبي، **من أجل نظرية معرفية للارهاب**، الجزائر: دار ابن القديم للنشر والتوزيع،2008، ص52.

[3] عبد الوهاب غربي، **مرجع سابق**، ص 61

بقصد إيجاد حالة من التهديد العام الموجه إلى دوله أو جماعه سياسيه، والذي ترتكبه جماعة منظمه بقصد تحقيق أهداف سياسيه[1].

كما أشار الاستاذ "**حسنين توفيق**" إلى ثلاثه إتجاهات يمكن من خلالها فهم الظاهرة الإرهابية والعنف السياسي المرتبط بها[2]:

الإتجاه الأول: هو إلحاق الضرر بالأشخاص والممتلكات عن طريق إستخدام القوة المادية.

الإتجاه الثاني: وهو الإستخدام غير الشرعي للقوه والتهديد بها لإلحاق الضرر بالأبرياء ويقول دينستين **Dinisten**: "**ان العنف المرتبط بالارهاب هو إستخدام وسائل القوة والقهر لإلحاق الضرر بالأشخاص والممتلكات وذلك من أجل تحقيق هدف غير قانوني أومرفوض اجتماعيا**"[3].

الإتجاه الثالث: يشير إلى أن الإرهاب يتولد عند غياب التفاعل الوطني داخل المجتمع، وسعي بعض الجماعات للإنفصال عن الدوله وغياب العداله وحرمان قوى معينة داخل المجتمع من بعض الحقوق السياسيه وعدم إشباع الحاجات الأساسيه للمواطنين.

ومن خلال الإتجاهات الثلاثة المذكورة يمكننا فهم أسباب بروز الظاهرة الارهابيه على المستوى المحلي، وما هي المؤشرات يمكن من خلالها أن نحكم على أي عمل أو سلوك بأنه إرهابي، وما هي الأساليب المستخدمه لدى التنظيمات الارهابيه في تحقيق أهدافها؟

وقد لخصت **ناديه بن ورقلة** ثلاثة خصائص لفهم الظاهرة الإرهابيه وفهم مدلولها:[4]

1. الظاهرة الإرهابيه: هي ظاهره عالميه ليست مرتبطه بدين أو وطن أو مذهب وقد تتغير أشكالها بتغير الزمان والمكان وهو مرتبط بالإنسان في جميع الحالات.

---

[1] خليل حسين، **النظام الدولي، المفاهيم والأسس. الثوابت والمتغيرات**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ،2013، ص ص 385،386.

[2] **مرجع نفسه**، ص 386.

[3] المرجع نفسه، ص 386.

[4] نادية بن ورقلة، "قراءة تحليلية نقدية في آليات إنتاج التطرف في الوطن العربي"مجلة حقائق للدراسات النفسية والإجتماعية، العدد 8، ص ص 64،65.

2. قد تستغل بعض الحكومات والأنظمه عدم وجود تعريف دقيق وموحد للإرهاب لتفتح المجال في سياستها لقمع الحريات وإنتهاك الحقوق عن طريق توسيع دائره الإتهام بالإرهاب والتخريب.

3 إشكال آخر يواجه تحديد مفهوم الإرهاب وهو الخلط بين الأهداف المشروعة دوليا وفقا للمواثيق الدولية كالحريه وتجريم الإستعمار وحق الشعوب في تقرير مصيرها، التي تنشدها الحركات والمنظمات التحرريه متبنية في ذلك الكفاح المسلح، وبين الجماعات الإرهابية التي لا تستند إلى أي شرعية دولية في أعمالها، ويعتبر هذا عائقا في حد ذاته لتحديد وفهم مفهوم الإرهاب والذي يعتبر أكبر تحدي للباحثين ورجال الساسيه العالميين في الفهم السليم لهذه الظاهرة.

إذن، المعيار الذي نميز به ما هو إرهابي وما هو غير إرهابي، هو مدى تقيد الجماعات والأفراد والدول بالمبادئ الأخلاقية والقانونيه في سلوكياتها المتبعه لتنفيذ الإستراتيجيات التي رسمتها لتحقيق أهدافها، فكل إستراتيجيه تتخللها خروقات للمبادئ العامة للقانون وتمس الحقوق والحريات الانسانيه المنصوص عليها في المواثيق والمعاهدات الدوليه وفي التشريعات الوطنيه (دساتير الدول) التي يكاد يتفق عليها أشخاص المجتمع الدولي، تصنف ضمن طائلة العمل الارهابي.

ثانيا-الجماعات والتنظيمات الإرهابية المهددة للأمن القومي الجزائري

يشكل الإرهاب أكبر تهديد للأمن القومي الجزائري، وقد شهدت الجزائر بشكل واضح وملموس في تسعينات القرن الماضي أثاره المدمرة، حيث كثفت الجماعات الإرهابيه من عملياتها الإجراميه ضد مؤسسات الدولة ومرافقها العموميه، حتى أن الأفراد لم يسلموا من جرائمه من خلال المجازر المروعة التي إقترفتها في حق الشعب الجزائري، ولا زالت أثاره ممتده إلى غاية كتابة سطور هذا البحث ولا زالت أيضا تشكل هذه الجماعات الإرهابيه تحديدا حقيقيا وخطيرا للأمن القومي الجزائري.

فبالرغم من تمكن الجزائر من إحتواء هذه الأزمة، بانتهاج مقاربه متكاملة في التصدي لهذه الظاهرة ومحاربتها، متبنية في ذلك ضغطا عسكريا أتبعته بحوار وطني ومشروع سلمي في إطار مبادره الوئام المدني ثم مشروع المصالحة الوطنيه، وبانتهاج هذه السياسة قلت وبدرجة كبيرة العمليات الإرهابية، غير أن الظاهرة الإرهابيه في الجزائر عرفت تطورا من ناحية الشكل والإستراتيجية والمنبع الذي تتولد منه وحتى في الأسباب التي تؤدي الى خلقها والبيئة التي تنشأ فيها، فبعدما كان التهديد الإرهابي يتولد داخل إقليم الدولة في فترة تسعينيات القرن الماضي، أصبحت البيئة الدولية والإقليمية هي مبعث وإنتشار التنظيمات والجماعات الإرهابية، وذلك بسبب التحولات الكبيرة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط كإحتلال العراق والحرب السورية، وتغير الأوضاع السياسية في شمال افريقيا خاصة بعد إنهيار نظام

"معمر قذافي"وسقوط الدولة الليبية، والذي كان العامل الأبرز في ظهور وبروز وتطور نشاط الجماعات الإجرامية في منطقة الساحل، بالإضافة إلى تزايد حجم الحركات الإنفصالية في مالي، والذي كان له نتائج سلبية على أمن الجزائر، وأصبحت الأزمة المالية من أهم المآزق الإقليمية والبؤر الأمنيه التي تؤرق صانع القرار الجزائري.

أشار الباحث "**منصور لخضاري**" في كتابه: "**السياسة الامنية الجزائرية**"، على أنه يصعب رسم صوره دقيقه للخريطه البشريه لظاهرة الإرهاب في الجزائر، لغياب البيانات والمعلومات الدقيقة حول عدد أفراد هذه الجماعات لتمركزها في مناطق نائية، وذلك لإنتشارها إما في جبال معزولة أو صحاري شاسعة، وحتى المعطيات الإجتماعية المرتبطة بأفراد هذه التنظيمات كالمنحدر الاجتماعي (الريف او المدينة) ومستوياتهم الثقافية والتعليمية والمستوى المعيشي لأسرهم[1]، خاصة تلك الجماعات المشكلة من أفراد يحملون جنسيات مختلفة، التي ظهرت مع الأزمات الأمنية في البيئة الإقليميه والمحيط الجيوسياسي للجزائر، هذا ما يصعب كيفيه التعامل معها والتنبؤ بطبيعة أعمالها وكيفية ووقت هجماتها، مما يتطلب جهدا إستخباراتيا كبيرا للوصول إلى المعطيات المرتبطة بأفراد هذه التنظيمات.

يمكن ذكر أهم الجماعات الإرهابيه التي ظهرت في داخل إقليم الدولة الجزائرية، أي (الجماعات الإرهابيه التي تصنف على أنها جزائرية النشأه)[2]:

1-الحركة الإسلامية المسلحة: قامت بأعمال عدائية أهمها الهجوم على المركز الحدودي بقمار واد سوف في 1991/11/28 وكانت تسعى هذه الجماعة للوصول الى السلطه عن طريق العمل المسلح وتم القضاء عليها.

2-الجماعة الاسلامية المسلحةGIA : تعتبر أخطر الجماعات المسلحه وكانت ترفع شعار لا حوار لا هدنة ولا مصالحة مع النظام المرتد، وكانت أكثر التنظيمات الإجرامية دموية، إذ أنها لم تفرق بين المدنيين والعسكريين، وعملت هذه الجماعة على عزل الجزائر دوليا من خلال تشويه صورة النظام.

3-الجيش **الإسلامي للإنقاذ:** يعتبر أيضا الجناح المسلح لجبهه الإنقاذ الإسلامي، ولكن بعد حل هذه الأخيرة، عمل هذا الجناح على تخريب البنية التحتية للإقتصاد الجزائري وضرب مؤسسات الدوله

[1] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص 272

[2] سامي، حميدي، "اسباب ظاهره الارهاب في الجزائر"، (مذكرة غير منشورة ماجستير، جامعه بسكرة، 2004)، ص ص 92، 98،

والمرافق العمومية، كما قام هذا التنظيم الإرهابي بعمليات دموية مروعة كمجازر الأربعاء بسيدي موسى ومجزره بن طلحة[1] وسيدي العنتري بولاية تيسمسيلت والرمكة بولاية غليزان ...

تعتبر هذه الجماعات الثلاثة المذكوره آنفا أهم الجماعات الإرهابيه المعروفة، التي كادت أن تهدد كيان الدولة الجزائرية، غير أنه تم القضاء عليها وعلىأ قياديها، ولكن بقيت بعض العناصر التابعه لها التي لم تنخرط في مشروع الوئام المدني والمصالحة الوطنيه ولم تتمكن قوات الأمن من القضاء عليها، فإما أنها بقيت منعزلة مشتته وتقوم بأعمال إجراميه إنفراديه ومتقطعة، غير أنها لاترقى إلى مستوى الجرائم السابقة، والعناصر الأخرى إنخرطت في جماعات إرهابيه ذات إمتداد عالمي، ولا تقل هذه الفئة عن التنظيمات الإرهابية خطورة مقارنة بسابقاتها، بل قد تكون أكثر تهديدا، نظرا لصعوبه معرفه قياداتها وضربها لدول عديدة وتشتتها في عده أقاليم، وفي هذا السياق سنحاول ذكر التنظيمات الإرهابيه التي لا زالت تشكل تهديدا للأمن القومي الجزائري، وهي التنظيمات التي إستدعت من الجزائر أن تنخرط في مسارات تعاونية مع عدة بلدان تشترك معها في نفس التهديد، باعتبار أن الخطر الارهابي لا يهدد دولا بعينها وإنما هو تهديد عالمي.

– ويمكن التطرق إلى أهم التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود المهددة للأمن القومي الجزائري والمتمثلة في:

1-تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

يعتبر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي أشهر وأبرز تنظيم إرهابي في منطقه الساحل الإفريقي، وتعود أصوله الأولى إلى الجماعه السلفيه للدعوه والقتال والتي أعلنت إنضمامها وولائها لتنظيم القاعدة العالمي في جانفي 2007، وعينت على رأسها الإرهابي الملقب ب "يحيى أبو الهمام"، إذ استطاع هذا التنظيم أن يجند عددا معتبرا من العناصر الإرهابية المشتة الآتية من (موريتانيا، الجزائر، ليبيا، تونس، مالي، نيجر، المغرب، وأفراد من منطقه الصحراء الكبرى) بحكم أن المجال الحيوي الذي تنشط فيه هذه الجماعات هو منطقه الساحل الإفريقي بسبب غياب الدولة والفراغ الأمني الذي تشهده هذه المنطقة والتي تعتبر عمقا جيوبوليتيكيا مهما للجزائر، واستطاع هذا التنظيم أن ينسج كذلك علاقات مع عصابات التهريب وكسب ودها، وبالتالي تحالف ظاهرتين مهددتين للأمن القومي الجزائري، وهما "تنظيم

[1] سليم بوسكين، **العقيدة الامنية الجزائرية والتهديدات الإقليمية الجديدة**، الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2020، ص ص 123، 124.

القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وجماعات التهريب التي تمتلك خبرة في المسالك الجغرافية الصعبة جنوب الصحراء[1].

ويهدف هذا التنظيم إقامة دولة إسلاميه في الصحراء الكبرى تحارب الوجود الفرنسي والأمريكي وكل الدول المتعاونه معها، حيث يتمتع هذا التنظيم بخبرات في العمليات الإرهابيه بحكم أن معظم مقاتليه من الذين فروا من أفغانستان والشيشان، وهناك من يقدر أن عدد الوافدين من الشرق الأوسط وأفغانستان أكثر من 680 عنصر، وبعض الإحصائيات النسبيه تشير الى غايه 2011 وجود 1000 عنصر مقاتل في منطقه شمال افريقيا والساحل، وانقسمت قيادته على حسب الأقاليم الجغرافية، ففي الشمال "عبد المالك درودكال" الذي أعلنت القيادة الجزائريه القضاء عليه في3 جوان 2020 ويسمى "أبو عمار" وهناك من يشكك في مقتله[2]، و"عبد الحميد أبو زيد" قائد كتيبه طارق بن زياد أو الفاتحين وعبد القادر مختار بلمختار الملقب ب"بالأعور" وهو أمير كتيبه المنثمين المسماة أيضا ب "المواقعون بالدماء" والذي أعلنت السلطات التشاديه مقتله في الخامس من شهر مارس 2013، غير أن تنظيم القاعده نفى خبر القضاء عليه[3].

وأشهر الكتائب المقاتلة التابعة لهذا التنظيم الإرهابي:[4]

1)**.كتيبة الملثمين:** سميت بالملثمين لأنها تضم في صفوفها عدد كبير من التوارق بالإضافة إلى أفراد من قبائل الأزواد و بعض المقاتلين الموريتانيين والنيجيريين، إذ قامت بأعمال إرهابية كإغتيال عدد من أفراد تابعين لجماعة الدعوة والتبليغ الدعوية، والتي تصنف ضمن الجماعات الاسلامية الناشطة في المجال الدعوي، وتصنف ضمن الجماعات المسالمة وبالتالي هذا التنظيم لا يفرق بين من يغتالهم ممن يختلفون معهم في الفكر والمنهج ،حتى لو كانوا من الملتزمين دينيا.

واستطاعت هذه الكتيبة أن تندمج في أواسط المجتمع الأزوادي عن طريق المصاهرة، خاصة في شمال مالي، وحدثت خلافات بين " عبد المالك درودكال " وبين " بلمختار" ما جعل هذا التنظيم يعلن إنفصاله عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب ويعلن ولائه لتنظيم القاعدة مباشرة، وغير إسم كتيبته ب"الموقعون

---

[1] عبد الوهاب غربي، **مرجع سابق**، ص ص، 122 123.

[2] سيدي أحمد ولد الأمير،"تداعيات مقتل عبد المالك درودكال على منطقة الساحل"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي:https://studies.aljazeera.net/ar/article/4717 أطلع عليه بتاريخ:2024/11/16 على الساعة: 18:05

[3] إسماعيل، هل تم القضاء على الإرهابي بلعور؟ المشوار السياسي، على الرابط التالي:
https://elmichouaralseyassi.dz/ara/sejut.php?ID=99742
أطلع عليه بتاريخ:2024/11/17 على الساعة: 19:38

[4] عبد الوهاب غربي، **مرجع سابق**، ص 123.

بالدماء" وتحالفت كتيبته مع كتيبة "حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا" بقيادة "أحمد التلمسي" و"عدنان أبو الوليد الصحراوي"، والتي تتشكل في أغلبها من عناصر عربية، تحالفت مع عصابات التهريب والمخدرات، وتتكون هذه الكتيبه من أربعه سرايا عسكرية، وهي "سريه عبد الله عزام" وسريه"أبو مصعب الزرقاوي" وسريه "أبو الليث الليبي" وسرية "الإستشهاديين"، و توجد سرية أخرى تابعة لها تسمى "كتيبة أسامة بن لادن" إذ تمكنت هذه السرية من الإستيلاء على مدينة "غاو" و"تمبكتو" و "كيدال" ، وقام هذا التنظيم الإرهابي بإغتيال سبعة دبلوماسين جزائريين.

وكما اعلنت الكتيبة وفاة "غيلبير تورودريغيز"، وفي5 ديسمبر 2012 فرض مجلس الأمن عقوبات على حركه التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وبعد سنتين من إصدار العقوبات أعلنت الجماعة ولائها لتنظيم الدولة "داعش" وبايعت قائدها "أبو بكر البغدادي" سنه 2014[1]، وهو الأمر الذي أجج الخلاف بينها وبين كتيبة "الموقعون بالدماء"، وأدى إلى إحداث إنقسام بين مؤيد للإنضمام إلى تنظيم داعش، وبين معارض، الشيء جعل قائدها بلمختار ينشق عن "حركة التوحيد" وينظم مجددا إلى تنظيم القاعده ببلاد المغرب الإسلامي باسم جديد لكتيبته، وسماها بكتيبة "المرابطون"، في إطار ما يسمى بإمارة الصحراء.

1)2-سرية الفرقان:أسست في 2007، بقيادة "جمال عكاشة "دامت مدة قيادته 5 خمسة سنوات ليخلفه الإرهابي أبو "يحيى الهمام"سنة 2012 ، واستهدفت عملياتها الإجرامية الأراضي الموريتانية، بحكم إنتماء الكثير من الإرهابيين فيها لهذا البلد ، وتشابكت مع الجيش الموريتاني مرات عديدة مثل معركة "حاسي سيدي " و"عدل البكر " و" غابة وغادو"،و تعتبر من أهم سرايا تنظيم القاعدة بالمغرب، وتحالفت هذه السرية مع ميليشيات من قبائل "البرايش" العربية هذه الأخيرة، قامت بهجوم مشترك ضد وحدات من الجيش المالي ، كما نفذت سرية الفرقان في 10 جوان 2009 عملية إغتيال إستهدفت الضابط في الجيش المالي العقيد"لمانة ولد أبو".

قامت هذه الجماعة بعمليات إختطاف وإحتجاز على الأراضي النيجيرية والمالية لسياح غربيين وعمال أجانب في شركات التنقيب عن النفط بموريتانيا[2]، وأهم المصادر التمويلية لهذه الجماعة فصائل

---

[1] بلمختار ..من إمارة الملثمين" إلى المرابطين"، على الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/12/1/%D9%85%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D8%B1-
أطلع عليه بتاريخ:2024/11/17 على الساعة: 19:47

[2] محمد محمود أبو المعالي، **التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة في الساحل**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2017، ص ص،188،177.

هي: الضرائب او ما يسمى الجزية التي يفرضها زعماء التنظيم على تنقل السلع والبضائع والسلع المهربه والمورد الثاني هو الفدية التي تقدمها الدول للإفراج عن مواطنيها المختطفين من طرف االإرهابيين[1].

1)3-كتيبة طارق بن زياد : تأسست سنه 2007 بقيادة "عبد الحميد أبو زيد" جزائري الأصل وكان من أشد القادة راديكالية و كان نشطا في عملية التهريب ورعايه المواشي قبل إلتحاقه بصفوف جبهة"الإنقاذ الإسلامي" المنحلة، إصطدم بالجيش الجزائري عام 2006 في معركة "الشبانة "، وعلى إثرها قتل أحد قيادي جماعته وهو "محمد الأمين ولد لولاد" ، وقامت هذه الكتيبة بقتل الرهينة البريطاني "أدون داير" في بداية شهر جوان 2009 ، بعد أن رفضت بريطانيا تلبية مطالب الخاطفين، المتمثلة في الإفراج عن منظر الجماعات السلفية القتالية " ابو محمد المقدسي".

كما قامت باختطاف رجل المخابرات الفرنسي "بيركامات" وأفرج عنه بصفقة تبادل أربعة أسرى كانوا محتجزين لدى القوات المالية، وقام كذلك هذا التنظيم باختطاف سبعة رهائن فرنسيين من مصنع تابع لشركة "آريفا "الفرنسية في أحد مناجم اليورانيوم في شهر سبتمبر 2010، بالإضافة إلى عده عمليات إختطاف قامت بها هذه الكتيبة، كما تصادمت عسكريا مع قوات الجيش التونسي الذي تمكن من تصفية عدد منهم، أغلبهم من الطوارق.[2]

1)4- سرية الأنصار: أغلب أفراد هذا التنظيم هم من الطوارق، أنشأت هذه السرية لإعادة تنظيم العمل الإرهابي ، في ظل ما يسمى ب"إمارة الصحراء" سنة 2007 ، أغلبهم كان من تنظيم " تحالف مايوا " المعارض للحكومة المالية، وكانت تنشط هذه الجماعة خصوصا في شمال كيدال، تساليت...وكذلك في منطقة تينزواتين أقصى الجنوب الجزائري [3]، مما يعتبر تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري، وكان الهدف من تأسيس هذه السرية ذات الأغلبية الصحراوية، هو جلب سكان التوارق إلى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب ، وذلك بكسب تعاطفهم وكسب تأييدهم، خاصة إذا علمنا أن الكثير من عصابات التهريب التي تعمل في مجال التجارة الممنوعة هي طارقية الأصل ، وبذلك ستكسب القاعدة موردا ماديا وماليا مهما لدعم نشاطاتها ضد مصالح دول الساحل والجزائر.

تعتبر هذه السرايا والكتائب الأربعة أهم الجماعات المشكلة لتنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي غير أن هذه الألوية، وبالرغم من تصنيف هذه الكتائب ضمن الجماعات المقاتلة التي تعمل تحت قيادة تنظيم القاعدة ،إلا أن ولائها يتأرجح أحيانا بين القاعدة وأحيانا تنفصل عنه و تعمل في إستقلالية وفي فترات تتحالف مع تنظيمات أخرى، ك"جماعة بوكو حرام"، وبعد ظهور داعش وتمدده في شمال إفريقيا

---

[1] عبد الوهاب عميروش، "نشاة القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وعلاقته المركبة بشبكات الجريمة المنظمة2007-2011 "، **مجلة السياسة العالمية**، العدد2، 2021، ص 63.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 170،168.

[3] عبد الوهاب غربي، **مرجع سابق**، ص ص 126،125.

حوّل الكثير من أفراد هذه الكتائب والسرايا ولائه الى تنظيم الدولة، الذي بدأ ينتشر بكثرة بعد تلقيه ضربات موجعة في الشرق الأوسط خاصة في العراق وسوريا من طرف قوات التحالف التي ترأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ويبقى هذا التنظيم من أخطر التنظيمات الإرهابية نتيجة للفظائع والمجازر التي قام بها حتى أصبحت ترعب كل سكان العالم.

ولا زال تهديد هذه الجماعة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة الساحل يشكل هاجسا لأمنها القومي، بالإضافة إلى الجماعات،ظهر تنظيم آخر سمى نفسه ب "جماعه أنصار الدين" الذي جاء في بيان تاسيسه" نحن جماعة أنصار الدين نسعى الى تطبيق الشريعة الاسلامية في ارضنا –يعني الازواد –وتحكيم الاسلام في كل امورنا، كما ان اول عمل عسكري قامت به حركة أنصار الدين هو السيطرة على مدينة اجلهوك وقاعدتها العسكرية ازواد في جانفي 2012 بالتعاون مع تنظيم القاعده بالمغرب الاسلامي، وجماعة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا، قتل فيها قرابة ستون عسكريا ،ثم سيطرت على مناطق أخرى في مالي ومن أكبر قاداتها " إياد أغ غالي "[1]، وتحالفت معه جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين" التي كثفت من تعونها مع جماعه انصار الدين لاحتواء تمدد تنظيم داعش في المنطقة.

ومن بين الجماعات الإرهابية المهددة للأمن الجزائري حركه أبناء الصحراء للعدالة الاسلامية وهي حركه متكونه من بعض سكان جنوب الجزائر حيث قامت بالهجوم على الشركة النفطية بالجزائر عين امياس في 8 نوفمبر 2007 من أبرز قادتها محمد امين بن شنب وكانت تهدف الى تطبيق الشريعه على حسب زعمها في كل انحائي الجزائر[2].

بالإضافة إلى جماعة بوكو حرام التي ظهرت في بدايتها باسم "جماعة أهل الدعوة والجهاد" وبعد 11 سبتمبر 2001 غيرت إسمها ليصبح "جماعه بوكو حرام" بقيادة "محمد يوسف "والتي كفرت كل من يخالفها ويعتقد بالديمقراطية كآلية ونظام حكم، وهاجمت التعليم النظامي وحاربت الطرق الصوفيه بنيجيريا وانتهجت سياسة العنف في نشر دعوتها بعدما كانت سلمية وكفرت الحكومات ومن يواليها، بحجة أنها لاتحكم وفق الشريعة الإسلامية، وكانت أراء زعيمها يتوافق مع منهج "أبو مصعب الزرقاوي" التكفيري وظلت هذه الجماعه تشكل تهديدا أمنيا خطيرا في الساحل، لأن نشاطاتها تمددت إلى بوركينافاسو[3].

وشهدت سنه 2006 وبداية 2007 تحالفات بين الجماعات الإرهابية في المنطقة المغاربية، بين كل من "الجماعة السلفية للدعوة والقتالGSP بالمغرب و الجماعة الإسلامية التونسية وبين الجماعة

[1]عبد الوهاب غربي، ص ص 130–131.

[2]أبو المعالي، **مرجع سابق**، ص146.

[3]**مرجع نفسه**، ص ص 51، 66.

الاسلامية للمقاتلين المغاربةGICM و كذلك الجماعة الموريتانية للوعظ والجهاد، بهدف ضرب المصالح الوطنية لدول المغرب ومصالح الدول الأجنبية.[1]

ومع تنسيق هذه الجماعات لعملياتها الإجرامية تزايد خطرها على شعوب المنطقه واصبحت عمليه ملاحقتها تتسم بالتعقيد مما تتطلب تنسيق الجهود الامنيه بين دول المغرب خاصه التعاون الامني بين الجزائر وتونس وتوسيع التعاون مع دول أجنبيهة كالولايات المتحدة الأمريكية لما تملكه من وسائل وتقنيات إستخباراتية في مواجهة التهديد الإرهابي العابر للقارات.

2-تنظيم داعش في الساحل وجنوب دول المغرب:

عرفه مركز راند rand المتخصص في دراسات وأبحاث السلام، داعش بأنه: "الدولة الإسلامية في العراق وسوريياISis، وهي مجموعة جهادية تنتسب للطائفة السنية، تتبنى إديولوجية عنيفة تسمي نفسها " دولة الخلافة " وتدعي السلطة الدينية على كل المسلمين [2]*.

تفرع هذا التنظيم من تنظيم القاعدة الذي كان يتزعمه "أبو مصعب الزرقاوي" الذي ظهر بحجة مقاومة الإحتلال الأمريكي للعراق والحكومة الشيعية المواليه له، قتل عام 2006، وقام الزعيم الجديد "أبو بكر البغدادي" بالتمرد على قيادة القاعدة وأسس تنظيمات جديده بسوريا "تنظيم الدولة" عام 2014، حيث تمكن هذا تنظيم الإرهابي في بداية تأسيسه من السيطره على 100,000 كلم² يقطنها أكثر من 11 مليون نسمة وجل هذه الأراضي تقع في العراق، وانضم تحت رايته عدة جماعات جديده في مناطق مختلفه من العالم العربي، ويضم ولايات جديدة على حسب زعمه في كل من ليبيا، مصر، نيجيريا، وأفغانستان، ثم بعد ذلك السعوديه والجزائر، ليليها إعلان إنضمام بعض الكتائب الإرهابيه في بقيه دول العالم الإسلامي مثل: الفلبين، تركيا، بنغلاديش، أندونيسي، مالي وتونس.

ومما ساعد على إنتشارها طبيعه تركيبتها البشرية إذ تضم منخرطين من مختلف جنسيات العالم ، كل هذا ساعد على تقوية صفوف داعش في أنحاء متفرقة من العالم الإسلامي بعد عام من

---

[1] جلال حدادي، **مرجع سابق**، ص 77.

[2] مؤسسة راند rand ،أبحاثنا عن داعش،على الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.rand.org/ar/publications/isis.html
أطلع عليه بتاريخ:2025/04/14 على الساعة: 16:25

*معهد الأبحاث rand للأمن القومي وهو مركز يقوم بالابحاث والتحليلات في مواضيع الدفاع والامن القومي للمؤسسات والمنظمات غير الحكومية المعنية بالدفاع والسياسة الخارجية والامن القومي للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها ويتفرع عنهم مركز سياسات الدفاع والامن الدولي وللمزيد للتعرف على هذا المركز يرجى الاطلاع على موقعه الالكتروني:
www.rand.org/nsrd/ndri/centers/is-ds

تأسيسها،[1]بدأت تفقد الأراضي التي سيطرت عليها، خاصة في عام 2016– 2017، بسبب الضربات الموجعة التي تلقتها من الولايات المتحدة الأمريكية والحشد الشعبي العراقي .

أول إعلان رسمي عن وجود داعش في غرب إفريقيا، كان بإعلان تنظيم "جماعه بوكو حرام" بقياده زعيمها "أبي بكر شيكا"ومبايعة «أبو بكر البغدادي" سنة 2015، إنقسم هذا التنظيم إلى شطرين فصيل تابع "لأبي بكر شيكاو" والآخر بقيادة البرناوي" الذي قضي عليه في ماي عام ،2021 وبالتالي أصبحت منطقه غرب افريقيا تحت تهديد تنظيم داعش[2].

وفي الصحراء الكبرى لم يعلن داعش عن تأسيس ولايته في الصحراء حتى عام 2019 وأصبح ينشط في الأراضي المالية والنيجيريه وفي بوركينافاسو، وقد سيطر على مدينة "تيديروميني" في شرق مالي وأصبح تنظيم داعش هو المسيطر على جنوب مالي ولاية "ميناكا" حتى إنه اقترب من العاصمة "وغاداغو" وأصبح يشكل تهديدا حقيقيا لها.

أما من ناحيه التمويل فإنه يختلف بعض الشيء عن التمويل الذي كان يعتمد عليه تنظيم الدولة في الشرق الأوسط، إذ كان هذا الأخير يعتمد على تهريب النفط عن طريق إستحداث مآخذ في خطوط الأنابيب وإختطاف شاحنات الصهاريج وتحويل مسارها والسيطرة على بعض مصافي النفط في العراق وسوريا كمصفاة "بيجي" ومن مصادر تمويل داعش في سوريا والعراق بيع البضائع المسروقه من العراق وكذلك الإبتزاز وذلك بأخذ 20% من عائدات الشركات الموجوده في الأراضي التي تسيطر عليها داعش بالإضافه الى الأنشطة الإجراميه الأخرى كتهريب السجائر والخطف من أجل الفديه[3].

وبالتالي فالشيء الذي يميز تنظيم داعش في سوريا والعراق في مصادر التمويل عن تنظيم داعش في الساحل هو النفط، هذا ما يجعل الجماعات الإرهابية النشطه في جنوب صحراء الجزائر ودول الساحل هو عدم مقدرتها السيطرة على خطوط ومنابع النفط بمناطق تواجدها، بسبب السيطرة الأمنية

[1]سيث جونر، جيمس دوبينز وآخرون، **دحر تنظيم الدولة الإسلامية، كاليفورنيا**، منشورات مؤسسة راند ،2017، ص11.

[2] مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية، ما دلالات زيادة الأنشطة الدعوية لداعش في موزنبيق؟، 2024/05/20، على الربط التالي:-https://dimensionscenter.net/ar/%D9%85%D8%A7 أطلع عليه بتاريخ:2025/02/21 على الساعة:10:26

[3]هازارد جيه شاتز (Howard.j-shatzا) وايرين إليزابيث جونسون Erin Elizabeth jonshonالدولة الإسلامية التي عرفتها، كاليفورنيا: مؤسسة راند،2006، ص ص،9،8، على الموقع الالكتروني https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1200/RR1267/RAND_RR1267z1 arabic.pdf.أطلع عليه بتاريخ:2025/02/21 على الساعة: 10:55.

والعمليات العسكرية المشتركة التي تقوم بها الجزائر مع دول الساحل والتي حالت دون وصول هذا التنظيم الى منابع وخطوط الإمداد النفطية.

تعد حادثة تيقنتورين من أهم الضربات التي وجهتها الجماعات الإرهابية لأمن وإقتصاد الجزائر، وذلك بتاريخ 16 جانفي 2013 بعد يومين من تدخل القوات الفرنسيه في مالي وسماح الجزائر بعبور الطائرات الحربية الفرنسية للأجواء الجزائرية، بحيث تمكنت جماعة إرهابيه متكونة من جنسيات مختلفه من الوصول الى معمل تيقنتورين أحد أهم الحقول الغازيه بالجزائر الذي يمثل 12% من صادراتها الغازية وقامت بتحطيم بعض المنشآت الحيويه بهذا المعمل، ما جعل القوات الخاصه للجيش الجزائري تتدخل لحماية هذا المجمع وحماية العمال الأجانب الذين كانوا محاصرين فيه، وتمكنت من خلال هذه العمليه القضاء على 32 إرهابيا[1]، غير أن هذا الهجوم الإرهابي تسبب في نقص الواردات الجزائرية من الغاز الطبيعي، ما يبين درجة خطورة التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي على الاقتصاد الجزائري.

هذه أهم وأبرز التنظيمات الإرهابيه التي كانت تنشط في الجزائر والتي لا زالت بعد خلاياها منتشره في المناطق الشمالية منها، بيد أنها فقد تماسكها وقوتها نتيجة السياسة الأمنية المحكمه التي إنتهجتها الجزائر في التصدي لهذا المهدد الأمني، وهناك تنظيمات أشرنا إليها تنشيط في المحيط الإقليمي للجزائر وفي جوارها الإستراتيجي وأحيانا تتمدد لتصل إلى الأراضي الجنوبية منها، إما كمناطق عبور أو محاولة القيام بعملية إجرامية داخل التراب الجزائري، وتعتبر هذه الجماعات إلى غاية الفترة الراهنة أهم تهديد أمني تواجهه الجزائر، خاصه أن هذه التنظيمات لها القدرة على التكيف وتجديد خلاياها بعد أن تتلقى ضربات من دول المنطقه في إطار تعاونها مع الدول الأجنبيه كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية .

إذ لا زالت بعض التنظيمات تنشط وبقوه في الساحل في ظل غياب الدولة في بلدان الجوار مثل ليبيا والهشاشة الأمنيه التي تتميز بها الدول الفاشلة مثل مالي والنيجر وتشاد، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية المتردية التي يعيشها، وغياب تقاليد حكم مستقره تضمن الممارسة السلمية لممارسة السياسة والسلطة وعدم إتباعها إستراتيجية وسياسات تعليميه من شانها أن تحقق الأمن الفكري لسكان بلدان الساحل، هذا ما جعل هذه المنطقه من العالم أرض خصبه تتفرخ فيها الجماعات المسلحة بأشكالها المتعددة، كالارهاب وجماعات التهريب والإتجار بالبشر وحتى الجماعات التي تشرف على الهجرات السريه و التي بدورها تمثل كذلك تهديدا أمنيا للجزائر.

[1]إسحاق غزالي، "المقاربة الامنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي والتحديات التي تواجهها"، **مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، العدد:5، 2018، ص2019.

المطلب الثاني: التهديدات غير الإرهابية (الجريمة المنظمة-تهديدات الحدود)

الفرع الأول : الجريمة المنظمة

يرتبط ظهور الجريمة المنظمة بالإرهاب وبتهريب المخدرات والاسلحة وهشاشة الحدود بين الدول التي يصعب التحكم فيها[1]، خاصه إذا كانت هذه الدول تتمتع بشريط حدودي كبير ومنكشف، وبالأخص تلك التي تتميز بمساحه جغرافيه واسعة كالجزائر، وتعتبر الجريمة المنظمه منأبرز التهديدات اللاتماثلية التي تهدد الأمن الإقتصادي للجزائر، إذ تهدف إلى ضرب إقتصاديات الدول من خلال تهريب السلع والتعامل بالتجارة المحرمة دوليا إذ تؤثر سلبيا على الإقتصاد الوطني والموارد المادية للدولة.

تنتهج هذه الجماعات نهجا براغماتيا لتحقيق أهدافها عن طريق إستخدام كل الوسائل المتاحة لتحقيق اهدافها وغاياتها[2]، ومعظم هذه الجماعات تنشط في إطار مسلح حماية لنشاطها، كما أنها تعقد تحالفات أحيانا مع الجماعات الإرهابيه حفاظا على مصالحها.

تعريف الجريمة المنظمة:

عرفت الأنتربول "المنظمه الدوليه للشرطه الجنائية"، الجريمة المنظمه" :"بأنها جماعه من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة، بصفة مستمرة وتهدف أساسا إلى تحقيق الربح . دون التقيد بالحدود الوطنيه.[3]

وتعرف الجريمة المنظمة على: "أنها مؤسسه إجرامية ذات تنظيم هيكلي متدرج ومحكم تمارس أانشطه غير مشروعة من أجل الحصول على هدف مادي غير قانوني، أوالمساس بالمصالح الإستراتيجيه والأمن العام لدولة ما، مستخدمة، العنف والفساد والقوه في سبيل تحقيق أهدافها"[4].

نقلا عن جمال حداد، **مرجع سابق**، ص81.

[1]Mare hessine, **les nouvelles menaces : relations nord-Sud des Années 1980 à nos jours**. Paris : éd karthala ,2001, p44.

[2]سلام بوسكين، **مرجع سابق**، ص 129.

[3]حسام الدين زيوش، "استراتيجيات الدول المغاربيهة في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد6، العدد 2. 2021، ص 115.

[4]نقلا عن مسعود بنقطة، ص 109:

من خلال هذا التعريف نستشف أن الجريمة المنظمة تقوم بها جماعة غير قانونية وغير معترف بها وطنيا ودوليا، تمارس أنشطة إقتصادية غير مشروعة، متحديه في ذلك التشريعات الدولية والوطنية الناظمة والمحددة للأنشطه التجارية المشروعة، وأن مجالها الوظيفي يتعدى حدود الدول وأنشطتها ليست محصوره في إقليم دولة واحدة، مما يعطيها صفة التهديد اللاتماثلي، بالإضافة إلى إستخدامها لوسائل غير مشروعة في أنشطتها كالتهريب والمتاجرة في الممنوعات.

وعرفت الأمم المتحدة سنة 1975 الجريمة المنظمة على أنها: "تتضمن نشاطا إجراميا على نطاق واسع، تقوم به جماعة منظمة يهدف أفرادها تحقيق مصالحهم وزيادة ثرواتهم على حساب المجتمع والأفراد ولا تتقيد في الغالب بالقوانين، وقد تقوم أحيانا بجرائم تهدد أمن الأشخاص، وتكون أحيانا مظهرا من مظاهر الفساد السياسي بالدول"[1].

يعتبر هذا التعريف غير دقيق وفضفاضا إذ أن الجريمة المنظمة لا يمكن أن تحقق المصالح لكل أفرادها، بل قد تحقق مصالحا لقياديها والآخرون قد يكونون أعوانا أو موظفين، بالإضافه إلى أن هذا التعريف لم يحدد أهم الأنشطه التي تندرج ضمن نطاق الجريمة المنظمة، ولم يشر إلى خصائص هذه الجماعة؟ أهي تعمل بصفه مؤقتة؟ أو مستمرة، بمعنى آخر، هل هي تنظيمات مؤقته أو جماعات دائمة.

حاول الباحث "**محمد بنقطة**" أن يبرز القواسم المشتركة بين الجريمة المنظمة والإرهاب في النقاط التالية:

1.أن كلاهما يستخدم العنف والقوة المادية لتحقيق أهدافه.
2.كلا التهديدين عابرين للحدود والقارات.
3.التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة تستهدف مؤسسات ورجالات الدولة.
كما أن لديها القدرة على التغلغل في داخل أقاليم الدّول.
4.السرية في القيام بالعمليات الإجرامية كما أنها تتّسم يالتخطيط الدقيق[2].

Thomas weighed, 'les System essieux a l'épreuve du crime organisé' revue internationales de droits Pinder,(toulouse :n^0 3et 4 volt 67,1996) p548.

[1]محمد مسعود بنقطة، "البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية"، (أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر 3-، كلية الحقوق ،2014)، ص 190.

[2]**المرجع نفسه**، ص191.

هذا ما جعل جماعات الجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابيه تتعاون في الكثير من الأحيان، لأنهما يتفقان في الأهداف المخططه في إستراتيجيتهما، من خلال ضرب الإستقرار السياسي للدول. وذلك بالنسبة للإرهاب، والإضرار بإقتصاد البلدان والشعوب بالنسبة للجريمة المنظمه.

ويمكن تصنيف الجريمة المنظمة ضمن التهديدات اللاتماثلية من الجيل الثاني، ويصطلح عليها باسم "الفواعل العنيفة" من غير الدول، وهي عبارة عن جماعات وأفراد يتمتعون بإستقلال تام أو جزئيا عن الحكومات، تمتلك هذه الجماعات إمكانيه إستخدام أو التهديد بانتهاج العنف من أجل الوصول إلى غاياتها وتحقيق مكاسبها، وقد تكون هذه الفواعل منظمة بشكل غير رسمي وتستخدم التفخيخ وإختراق أنظمه الكمبيوتر، وهكذا تعتبر أحد عوامل تهديدات الأمن السيبراني، كما أنها تلعب دورا كبيرا في زيادة تفاقم الأزمات الإنسانية، وبالتالي هي مهددة لسياده الدول[1]، وذلك من خلال تحديها للدولة في إحتكارها لوسائل الإكراه المادي المشروع، وقد تعتبر منافسا وبديلا للحكومة في بعض المناطق، خاصه تلك الحكومات التي تعاني من أزمات التخلف السياسي، كأزمه التغلغل والإندماج، بمعنى أن هذه التنظيمات تستفيد من ضعف الدول وهشاشة أجهزتها المركزيه في إعمال سلطتها على كافه أرجاء إقليمها.

فالجزائر تعاني من هذا التهديد الأمني كغيرها من الدول، خاصة الدول المغاربية ودول الساحل نظرا لتعقد التضاريس والمساحة الجغرافية الهائلة وقلة الكثافة السكانية، مما يسهل من نمو وانتعاش مثل هذه الجماعات والعصابات الإجرامية مما يصعب التعامل معها والقضاء عليها.

فنشاط وتحركات الجريمة المنظمة وفق بعض التحليلات والتقارير الإستخباراتية، تبدأ من مالي منطقه (كيدال) نحو الجنوب الجزائري وتحديدا بمنطقه التاسلي عبر ليبيا الجزائر لتصل إلى إيطاليا ثم أوروبا ومن خليج غينيا نحو الجزائر[2]، خاصه المخدرات بما فيها القنب الهندي والذي تعتبر من المملكة المغربية أحد أهم مورديه عبر الحدود الغربيه للجزائر، وبالتالي لمقاومه هذا النشاط يجب خلق أطر تعاونيه بين دول المنطقه والبلدان البعيده التي تتضرر بتجارة الممنوعات.

ومن أهم النشاطات الممارسة المندرجة ضمن نطاق الجريمة المنظمة، نذكر التالي:

أولا: تجارة المخدرات.

تعتبر من أخطر الممارسات الإجرامية التي تقوم بها تنظيمات الجريمة المنظمة، نظرا لما تشكله من تهديد للأمن الصحي والمجتمعي بالجزائر، إذ تتعدد أبعاد خطر التجارة بالمخدرات، وذلك بتفشي الكسب غير المشروع الذي تحرمه وتمنعه قوانين الدولة، بالإضافة إلى الأضرار الصحيه الناتجة عن

[1] تقي الدين بهلول، «التهديدات الامنيه اللا تماثلية من الفواعل المسلحه من الدول الى حاله الدوله الفاشله"، المجلد9.العدد1، 2024 ص136، 139.

[2] رياض بوزرب، "استراتيجيه الامن القومي الجزائري إدراك تهديد استجابه"، (اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنه 2018 2019)، ص .136

تعاطي المخدرات، وكذلك الآليات المستخدمه في تجاره المخدرات والتي تتسم بالعنف، خاصة إذا تصادفت عصابات التهريب مع رجال الأمن أو الجيش، فإنها تلجأ في الغالب إلى مقاومتها بالسلاح، وبالتالي تتحول إلى تهديد عسكري غير تقليدي يؤثر على إستقرار الدولة.

وقد ساعدت عده عوامل في تفشي هذه الظاهرة نذكر منها:[1]

1-إنعدام الأمن القانوني وفساد الأنظمة الجنائيه في إفريقيا وفي شمال افريقيا خاصة بالمملكة المغربية، فمنظومتها القانونية الجنائيه لا تتعامل بحزم مع ظاهرةالمخدرات، مما شجع من إنتشارها ورواجها في المنطقة المغاربية وفي أنحاء مختلفه من العالم.

2-الحروب والنزاعات والحركات الإنفصاليه وعدم الإستقرار السياسي وكثرة الانقلابات العسكرية، خاصه في إفريقيا جنوب الصحراء، إذ أن أغلبية الأنظمة الإنقلابية يتحالف بعض مسؤوليها مع الجماعات الإجرامي، مما يوفر لها غطاءا سياسيا يجعلها تنتعش وتتقوى أكثر.

3-ضعف السلطة المركزية لدول الساحل وعدم القدرة على إحتواء التنظيمات الإرهابية.

4-إنكشاف الجزائر من الجنوب لصعوبه التحقيق وتفعيل تغطية أمنيه شاملة على كامل الشريط الحدودي الذي يتطلب قدرات تكنولوجية فائقة، فحتى البلدان الأكثر تطورا لم تتمكن من حماية حدودها من هذه العصابات، كالولايات المتحدة الأمريكية، التي لم تتمكن من السيطرة على كافة حدودها حدودها مع المكسيك، فانكشاف الحدود فاقم من تجاره الممنوعات بأقصى الجنوب الجزائري، وهذا ما أكدته الإحصائيات، التي أظهرت ضبط كميات كبيرة من الكوكايين والهيروين والاقراص المهلوسه من طرف الأجهزة الأمنية[2].

أصبحت منطقه الساحل مركز عبور عالمي لمرور المخدرات المتأتية من دول أمريكا اللاتينيه والمتجهة إلى أوروبا، خاصة بعد القبضة الأمنية المحكمه التي قامت بها دول أمريكا اللاتينية في التضييق على طريق تجارة المخدرات، فتحولت منطقه الساحل إلى الممر الأكثر أمنا والأقل خسائر بالنسبة لتجار المخدرات،وهذا في ظل الفراغ الأمني لبلدان الساحل وهشاشة الدولة، بالإضافة إلى تواطؤ بعض القيادات الإفريقية في ممارسة هذا العمل الإجرامي، فقد بلغت قيمه الكوكايين المهربة من غرب افريقيا غينيا بيساو "2 مليار دولار" وهو رقم رهيب وتعتبر غينيا بيساو من أكبر البلدان التي تشتهر فيها تجاره المخدرات، ويضاف عامل آخر أسهم في إنتعاش ونمو تجارة المخدرات بالغرب الإفريقي وهو تشبع السوق الإستهلاكية بأمريكا الجنوبية،ما جعل العديد من تجار الكوكايين يستقرون في بلدان غرب إفريقيا لإدارة أعمالهم المحرمه واقترابهم من طرق التهريب والإشراف على شبكاتهم، كما أن هناك تخوف من

[1] المرجع نفسه، ص ص،137،136.

[2] قوي بوحنية، "الإستراتيجية الامنية اتجاهها التطورات الامنية في الساحل الافريقي"، **مركز الجزائر للدراسات**، ص 8. على الموقع الالكتروني: https://studies.aljazeera.net

ظهور تحدي جديد وهو تحول دول هذه المنطقه الى دول منتجة للمخدرات الشيء الذي سيضاعف حجم التهديد الأمني للجزائر من طرف هذه الجماعات الإجراميه.[1]

ويعتبر المغرب الأقصى من أكبر البلدان تهديدا للجزائر في هذا المجال، فحسب تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات سنه 2009 أن منتجات المغرب من القنب الهندي توجه إلى دول شمال إفريقيا و أوروبا إذ بلغ إنتاجها من هذه المادة: 877 ألف قنطار عام 2008، وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإن عائدات المخدرات تصل إلى 500 مليار دولار، اي قد تفوق مداخيل أكثر من 10 دول متخلفة مجتمعة، كما تعتبر الجزائر من بين مناطق عبور الكوكايين التي تسوق في أوروبا، إذ تشكل تجارة المخدرات ثالث أهم تجارة بعد النفط والسلاح، ومن أهم العوامل المساعدة على إنتشار ظاهرة تبييض الأموال، والتي تعتبر كذلك من أبرز الجرائم الإقتصادية التي تهدد قوة ومكانة الإقتصاد الوطني وحسب الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، فإن هناك أكثر من ثلاثمائة ألف مدمن على المخدرات بالجزائر[2] وتشير الإحصائيات أن عدد المدمنين في تزايد، إذ قدرت إحصائيات نفس الديوان في السداسي الأول من سنه 2023 أن قضايا التهريب المعالجه من طرف المصالح المكافحه قدرت ب 67,957 قضية منها 15,588 مرتبطة بالتهريب غير المشروع والمخدرات و52,327 قضيه متعلقة بحيازه وإستهلاك المخدرات و42 قضيه متعلقة بزراعة الأفيون، كما تم توقيف 78,604 شخص متورطين في قضايا المخدرات المعالجة من بين هؤلاء المتورطين 156 متورط أجنبي[3]، وهذا رقم لا يستهان به ويدل على جماعات الجريمة المنظمه مشكلة من جنسيات مختلفه، وهنا تشترك أيضا هذه التنظيمات في طبيعه تركيبتها البشرية مع المنظمات الإرهابية.

ويفيد تقرير الديوان الوطني لمكافحه المخدرات وإدمانها أنه عالج عددا كبيرا من قضايا المخدرات الخطيره جدا والتي تعتبر تهديدا حقيقيا لصحة المواطن كالهيروين، إذ تمكنت مصالح الديوان من توقيف 166 شخص في السداسي الأول من سنه 2023 منهم 16 أجنبيا في إطار معالجة 120 قضيه متعلقة بالإتجار في هذا المخدر الخطير، كما عالجت 27,460 قضيه متعلقة بالمتاجرة بالمؤثرات العقلية وتم توقيف خلالها 32,936 شخص و1084 في حاله فرار، كما بلغ عدد الأشخاص المدمنين الذين يخضعون للعلاج في مراكز إزالة التسمم والمراكز الوسيطة لمعالجة المدمنين خلال الثلاثي الأول من

[1] رياض بوزرب، **مرجع سابق**، ص ص ،142،141.

[2] سليم بوسكين، **مرجع سابق**، صص 133 136

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزاره العدل الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها، تقرير نشاطات مكافحة المخدرات والادمان عليها، الحصيلة الاقتصادية للسداسي الاول من سنه 2023، https://onlcdt.mjustice.dz

سنه 2023 إلى 8658 شخص منهم 19.99%اناث 74.39% ذكور تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 35 سنه.[1]

من خلال الإحصائيات المذكوره يتبين لنا مدى خطورة الإتجار بالمخدرات ومدى إنتشارها في الجزائر، مما يعتبر تهديدا فعليا، يجب إتباع سياسات أمنيه مبنيه على أسس إستراتيجية متينة للقضاء على هذه الظاهرة.

ثانيا: تبييض الأموال.

تعتبر عملية تبييض الأموال من الجرائم التي تشهدها الجزائر، إذ عرّفته الإتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بأنه:"أي فعل أو الشروع فيه، يقصد به إخفاء او تمويه أصل حقيقة أموال مكتسبة، خلافا لما تنص عليه القوانين والنظم الداخلية لكل دولة وجعلها تبدو كأنها مشروعة المصدر".[2] وعرفتها لجنة بازل:"بأنه تحويل أو نقل الممتلكات مع علم المصدر الإجرامي لهذه الأموال من أجل إخفاء المصدر القانوني ومساعدة الاشخاص الذين يرتكبون هذه الافعال"[3].

ومن خلال هذين التعريفين يتضح لنا أن تبييض الأموال هو: تحويل الأموال المحصل عليها بطرق غير شرعية وغير قانونية إلى البنوك بإخفاء مصادرها الأصلية وإستثمارها في مشاريع قانونية، وقد يكون منشأ هذه الأموال من تجارة المخدرات والتهريب وتجارة الأسلحة غير المشروعة.

ومع تزايد تجارة المخدرات في الجزائر وتعاظم نشاطات الجماعات الإرهابية وتحالفها مع عصابات مافيا التهريب والمخدرات، أصبح تبييض الأموال يشكل تهديدا واضحا على الإقتصاد الجزائري، حيث أن حركة الأموال المغسولة تؤثر سلبا على الأسواق وعلى مستويات أسعار الصرف".[4]

وعلى المستوى العالمي يقدر كم الأموال التي يتم غسلها سنويا ب: 844,6 مليار دولار موزعة كالتالي:[5]

-الأمريكيتين:325,5 مليار دولار

-دول الباسفيك:527 مليار دولار

---

[1] الديوان الوطني لمكافحه المخدرات وادمانها على الموقع: http://onlcdt.mjustiee.dz

[2] الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال، وتمويل الارهاب،2010على الموقع الالكتروني لصندوق النقد العربي: https://www.amf.org.ae

[3] لجنة بازل للرقابة المصرفية ديسمبر1988، المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة، حول الاتجار غير المشروع بالبشر والمؤثرات العقلية، على موقع صندوق النقد العربي: https://www.amf.org.ae

[4] محمد قنحي عيد، **الأساليب والوسائل التقنية التي يستخدمها الإرهابيون وطرق التصدي لها ومكافحتها**، السعودية: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ،2001، ص37.

[5] عبد الله عزت بركات، "ظاهرة غسيل الأموال واثارها الاقتصادية والإجتماعية على المستوى العالمي"، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد:4، بدون ت، ص220.

-أوروبا:231,8 مليار دولار

-الشرق الأوسط:42,8مليار دولار

وتتوزع عمليات غسيل الأموال حسب نوع الجريمة كما يلي:

-تجارة المخدرات 291 مليار دولار

-التهريب162,64 مليار دولار

-أخرى400مليار دولار

-الجماعات الإرهابية 1,72مليار دولار

من خلال الإحصائيات الواردة يتبين لنا حجم الكتلة المالية المتداولة في النطاق غير المشروع العالمي، ومصادر هذه الأموال، وبالتالي فمحاربة هذه الظاهرة في الجزائر هو محاربة لمصادر تمويل الجماعات المهددة للأمن الوطني، خاصة التنظيمات الإرهابية، وتجفيف المنافع والموارد المالية لهذه التنظيمات، من أبرز الآليات الفعالة للتقليل من أثار الظواهر المهددة للأمن.

ثالثا: التجارة غير الشرعية بالأسلحة.

وتعرف التجارة غير الشرعية للسلاح بأنها:"تجارة غير شرعية وغير قانونية تعتمد على سرقة أو شراء أو تهريب الأسلحة على إختلافها من مصادر حكومية مختلفة، كالأسلحة القديمة أو المتروك أو من جماعات غير حكومية إلى مجموعات مختلفة تستخدم هذا السلاح في صراعات داخلية أو للتهريب أو للقيام بعمليات اجرامية منظمة، ويتم بيعها بطرق سرية".[1]

وعرفت الجزائر هذا النوع من الجرائم المنظمة منذ الأزمة الأمنية التي شهدتها في تسعينات القرن الماضي، حيث مرّ هذا النشاط في مرحلتين هما:[2]

مرحلة الأزمة الأمنية: وذلك بإزدياد نشاط الجماعات الإرهابية وتكثيف هجماتها الإرهابية على المصالح الجزائرية، ممّا جعلها تنخرط في عملية شراء وتهريب الأسلحة من خارج إقليم الدولة، إذ لا يوجد تفسير لحصول هذه الجماعات على عتادها العسكري إلّا من خلال التهريب والتجارة غير المشروعة للسلاح عن طريق الحدود المفتوحة للجزائر، والجزء الأصغر ممن يسيطرون عليه من قوات الأمن خلال عملياتهم الإرهابية.

المرحة الثانية: وهي مرتبطة بأزمات خارجية كأزمة سقوط نظام معمر القذافي، والصراع العسكري في مالي وإستعمال ظاهرة الدولة الفاشلة، كله شجع من رواج تجارة السلاح بالطرق غير الشرعية.

---

[1] حاتم بن عزوز، "التجارة غير الشرعية بالسلاح في الجزائر بين عوامل انتشارها وتدابير مكافحتها"، العدد1، 2017، ص238.

[2] **المرجع نفسه**، ص 240.

وسقوط مخازن الأسلحة للنظام الليبي السابق كان العامل الأكبر لانتصار هذا النوع من الإجرام المنظم.

وقد ذكر الباحث **حاتم بن عزوز** مجموعة من الإحصائيات المتعلقة بهذا النشاط[1]، حيث ذكر أن قوات الأمن الجزائري عالجت أكثر من 100 قضية متعلقة بالتجارة غير الشرعية للسلاح وتهريبه، وإسترجاع 239 قطعة سلاح في سنة 2013، وفي سنة 2014 قدرت الأسلحة المسترجعة حسب القيادة الجهوية للدرك الوطني بالحدود الجنوبية الغربية ب:406 قطعة سلاح ناري، بالإضافة إلى إحباط تهريب مجموعة من الصواريخ (صواريخ –أرض جو) كانت موجهة لشمال مالي، فيما تم توقيف 2750 شخص متورط بقضايا التهريب والمتاجرة بالأسلحة من نفس العام.

وأعلن القضاء الجزائري ضبط كمية من الأسلحة والذخيرة الحية قادمة من فرنسا عبر ميناء بجاية، متكونة من 21 قطعة سلاح إضافة الى 2000 طلقة حية من مختلف العيارات، وتم القاء القبض على 20 متهمامتابعا في هذه القضية.[2]

تؤكد البيانات الواردة الإنتعاش الكبير الذي يعرفه سوق الأسلحة بالجزائر خاصة في المناطق الجنوبية، رغم اليقظة الأمنية للقوات الأمنية ممّا يوحي بأن تجار الأسلحة إستفادوا كثيرا من الأوضاع غير المستقرة في دول الساحل خاصة مالي والنيجر وليبيا.[3]

رابعا: الهجرة غير الشرعية.

تصنف الهجرة غير الشرعية من أبرز التهديدات التي تواجهها الجزائر وتشترك تقريبا أسباب الهجرة غير الشرعية مع أسباب بقية التهديدات الأخرى، ومن أبرزها تفشي نموذج الدولة الفاشلة في إفريقيا، والصراعات الداخلية والحروب الأهلية التي تشهدها هذه القارة، بالإضافة إلى إرتفاع مستويات التخلف، كالهشاشة الإقتصادية وعدم الإستقرار السياسي والأمني، كلها عوامل شجعت على تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ويقصد بالهجرة غير الشرعية بأنها: "إجتياز للحدود بدون موافقة السلطات الأجنبية، وبدون أن تتوفر في الشخص المهاجر الشروط القانونية للعبور عبر الحدود، حيث ينتقل الأشخاص من دولهم إلى دول أخرى بدون المرور على الإجراءات القانونية الناظمة للهجرة عبر الأوطان.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص ،40،41.

[2] على الموقع الإلكتروني:https://www.alaraby.co.uk

[3] أمينة تازير، "واقع المتاجرة بالأسلحة في الجزائر"، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، المجلد 5، العدد:1 ، 2020، ص98.

وبالتالي يعتبر كل شخص مهاجرا غير شرعي دخل أو يقيم أو يقوم بنشاط مأجور في إقليم غير دولته، ولا تكون بحوزته الوثائق اللازمة للدخول إلى تلك الدولة والإقامة فيها ولا يتوفر على الوثائق اللازمة للعمل.[1] ويكمن تأثير الهجرة غير الشرعية[2]:

في البناء الديمغرافي للدولة: إذ أن تزايد عدد المهاجرين في الجزائر يؤثر في بنية التركيبة الديمغرافية، بحيث سيصبح المهاجرون مع مرور الوقت أقلية ويمكن أن تهدد الأمن القومي للدولة، وتطالب بحقوقها كأقلية، ممّا يخلف أزمة سياسية على المنظور البعيد، ويعتبر هذا أكبر تهديد يمكن أن تواجهه الدولة إتجاه المهاجرين الأفارقة، خاصة بتزايد الضغوط الدولية لحماية حقوق الأقليات، فيصبح المهاجرون آلية ضغط على الدولة، تهدد مقومات سيادتها.

الإخلال بالنظام الأمني: إذ أن أغلب المهاجرين المتواجدين بالجزائر وبالرغم من أن أغلبهم يعتبرونها نقطة عبور إلى أوروبا، إلّا أنهم يمارسون في الغالب أنشطة غير قانونية، كتزوير العملات والتهريب، وقد يمكن إستعمالهم في بعض العمليات الإجرامية، خاصة في حالة عدم إمتلاكهم لأي وثائق تثبت هويتهم مما يصعب ضبطهم وملاحقتهم.

الإخلال بالوضع الاقتصادي: من خلال توفير اليد العاملة وقد يكون هذا إيجابيا، غير أن عملهم بأجور منخفضة يهدد اليد العاملة المحلية، مما يساهم في إرتفاع نسبة البطالة في المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى إخلالهم بالوضع الصحي، فأغلب الأمراض المتنقلة من إفريقيا، كالملاريا مصدرها المهاجرون غير الشرعيون، بالإضافة الى أمراض أخرى كالسيدا"ads" والإيدز مما يجعلهم يشكلون تهديدا صحيا للبلاد.

وكشفت الشرطة القضائية بقيادة الدرك الوطني أن الجزائر أحصت أكثر من 10 آلاف مهاجر غير شرعي تم توقيفهم خلال سنه 2021، كما تمكنت المصالح الأمنية من تفكيك 445 شبكة للمتاجرة بالمهاجرين من جنسيات مختلفة تتكون من 1285 مجرم وذلك عن طريق البر والبحر وأكدت على أن بعض المتورطين لديهم علاقة بالمنظمات الإرهابية، لاسيما من حيث التمويل وأكدت على أن كل شبكة تعتمد على نظام تمويل خاص بها.[3]

كما تعاني الجزائر من هجرة عدد معتبر من شبابها إلى الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط بطرق غير شرعية، وما يحمله هذا النوع من مخاطر عن الأمن السكاني ومن تبعات سلبية

---

[1] بهية هواتف، تودي هريرة، "الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها "، **مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية**، العدد 6، 2021، ص 135.

[2] خديجة بن سعيد، "رهانات وتداعيات أزمة الساحل الافريقي على الأمن القومي الجزائري"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2023، 2024)، ص ص 126،127.

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، على الموقع الإلكتروني:https://www.aps.dz

كنقص المورد البشري المؤهل، خاصة فئة الشباب التي تلعب دورا كبيرا في أي عملية تنموية، علما أن نسبة لا يستهان بها يلقون حتفهم في البحر، مما يعتبر إهدارا كبيرا لعامل مهم من عوامل قوة الدولة والمتمثل في القوة السكانية، والتي صنفها علماء العلاقات الدولية من بين أهم عوامل بناء قوة الدولة في النظام العالمي إذا ما أحسنت إدارتها والإستثمار في هذا العامل إيجابيا.

تعتبر التهديدات الأمنية المذكورة سابقا من أهم التهديدات التي تواجهها الجزائر فمن خلال تعرفنا على طبيعتها والبيئة التي تنشط فيها، نستنتج أن الفضاء الجيوبوليتيكي للجزائر هو مصدر أغلب هذه التهديدات خاصة منطقة الساحل الإفريقي والجوار المغاربي، وهذا ما يجعل من طبيعة هذه التهديدات من حيث البنية وآلية النشاط، أكثر تعقيدا من التهديدات التي واجهتها في فتره التسعينات وبداية الألفية الثالثة.

الفرع الثاني: تهديدات الحدود

1: الأزمة الليبية:

تكاد تتفق الدراسات المتعلقة بأمن الساحل، أن لسقوط نظام معمر القذافي سنة 2011 كان عاملا أساسيا في تعميق أزمات الجوار الجزائري، وتأثيرا سلبيا على أمن وتماسك الدولة لدى دول الساحل خاصة مالي والنيجر وبوركينا فاسو، وتشير بعض الأبحاث أن إسقاط نظام معمر القذافي يدخل ضمن إستراتيجية الفوضى الخلاقة التي إرتسمت معالمها الأولى في عهد جورج بوش الثاني، وهناك من يعتبرها من أخطر النظريات التي أنتجتها مراكز الأبحاث الأمريكية من حيث جذورها الفكرية وبديهياتها وأهدافها، وأن الديمقراطية الأمريكية أحد أهم أخطر أدوات هذه النظرية[1].

تسعى نظرة الفوضى الخلاقة إلى تجسيد مشروع الشرق الأوسط، أي بناء عالم إسلامي وفق المنظور الأمريكي لإحلال السلام وفق زعم الولايات المتحدة الأمريكية ، لتسهيل تحقيق مصالحها في المنطقة، ومن بين آليات تحقيق الفوضى الخلاقة، هو التقسيم أي: ضرب وحدة الدولة الوطنية في العالم العربي، على أسس طائفيةأو جغرافية أو هوياتية، يكون فيها الولاء للأجهزة الإستخباراتية الأجنبية، التي تدعم هذه الانقسامات، وهذا ما تحقق من خلال تفكيك الدولة في ليبيا، إذ ظهرت وبقوة بعض الحركات الإنفصالية في شمال مالي "حركة الأزواد " وذلك بعد عودة الآلاف المقاتلين من التوارق إلى مالي مدججين بالسلاح والعتاد العسكري الثقيل، مما مكنهم في ظرف وجيز من السيطرة على مناطق مهمة بمالي.

[1] رمزي المنياوي، **الفوضى الخلاقة، السيناريو الأمريكي لفتيت الشرق الأوسط**، القاهرة: دار الكتاب العربي، 2012، ص 17.

وهنا يظهر التهديد المباشر للجزائر، إذ ان عدوى الحركات الانفصالية تنتشر في المحيط الجغرافي الملامس للدول المجاورة، وخاصة أن التوارق لهم إمتداد في الجنوب الجزائري، مما قد يؤدي إلى تهديد وحدة الدولة الجزائرية ويعتبر هذا أكبر تهديد أمني للجزائر تولد عن الحرب في ليبيا.

وبهذا تعد الأزمة الليبية المصدر الرئيسي للإنفلاب الأمني في منطقة الساحل الإفريقي، وسببا في تعميق الأزمة المالية في حدود الجنوب الجزائري، مع تدفق كم هائل من الأسلحة الى المنطقة وتعاون الجماعات الإرهابية مع الحركات الانفصالية،(تحالف القاعدة مع حركة الازواد) في مرحلة من مراحل سيطرة الازواديين على شمال مالي، مما أعطى مبررا وغطاءا سياسيا للتدخل الأجنبي على الحدود الجزائرية[1]، خاصة التدخل الفرنسي الذي كان قويا، وذلك عن طريق إرسال قوّات فرنسية بالساحل وإنشاء قاعدة عسكرية جوية في منطقة "مداما" في أقصى شمال شرق النيجر بالقرب من الحدود الليبية [2].

ويهدف هذا التواجد العسكري إلى حماية المصالح الفرنسية بالمنطقة، علما أن فرنسا تسيطر على مناجم اليورانيوم في النيجر وعلى العديد من الموارد الأولية في التشاد ومالي، وحتى على بعض مناجم الذهب، وبالتالي فوجود الجماعات المسلحة، خاصة الارهابية التي تسعى لمقاومة الوجود الغربي (الصليبي) في المنطقة ، وبالتالي تهديد المصالح الغربية في أغنى المناطق من ناحية الثروات في إفريقيا ، كما يهدف هذا التواجد إلى تحجيم دور الجزائر في المنطقة ومنافستها فيها ،من خلال تبني مقاربات لمواجهة الأزمات الأمنية في هذه المنطقة تختلف عن المقاربة الجزائرية التي تسعى إلى تغليب لغة الحوار على السلاح الذي تنتهجه فرنسا في مالي والنيجر، علما أن فرنسا كانت من بين أهم الدول بقيادة "ساركوزي" المحرضة للقضاء على النظام الليبي السابق بحجة وقف إنتهاكات حقوق الإنسان التي يقترفها معمر القذافي ضد الثوار.

وبالتالي نستنتج أن فرنسا تعتبر من أهم الأطراف التي تحاول زعزعة الأمن والإستقرار في شمال إفريقيا والساحل، لتجد مسوغا للتدخل ولحماية وزيادة مصالحها، وهذا ما أثر بالسلب أحيانا على العلاقات الجزائرية الفرنسية.

كان لانتشار الأسلحة الليبية التي كانت بحوزة الدولة اللّيبية المنهارة، وتزايد وانتشار كذلك المقاتلين المرتزقة والتابعين لكتائبه المقاومة للعدوان الأطلسي، بالإضافة إلى الهشاشة الأمنية على الحدود الليبية الجزائرية، دورا مهما في إنتعاش سوق التجارة المحرمة كالمخدرات بيع الأسلحة بالطرق غير الشرعية

[1] غربي عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص 152.

[2] خالد عبد العظيم، **سياسة فرنسا في افريقيا: المصالح العليا والتحركات العسكرية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016، ص 57.

وإرتفاع عمليات التهريب[1]، وحصول التنظيمات الإرهابية على السلاح المتطور والخطير، كل هذه العوامل أسهمت في مضاعفة التهديدات الأمنية للجزائر.

الجزائر كانت من الدول المعارضة في المنطقة لتدخل الحلف الأطلسي في ليبيا وإسقاطه "لنظام الجماهيرية"، فقد كان لهذا السقوط تداعيات أمنية خطيرة، إذا كانت من أكثر الدول تأثرا نتيجة هذا التدخل، وذلك برفعها نفقات التسليح على حساب البرامج التنموية الإقتصادية، بالإضافة الى مخاطر إمكانية ظهور حركات إنفصالية متأثرة بالتي سبقتها في منطقة الساحل.

2: التوتر الحدودي الجزائري المغربي.

يعود تاريخ التوتر الحدودي بين البلدين عقب الاستقلال سنة 1962، إستند الطرح المغربي على سردية تاريخية، يؤكد تبعية بعض الأراضي الجزائرية للعرش العلوي وللدولة التي سبقته (الدولة السعدية). إذ يزعم من خلالها المغرب أن القبائل كانت تقطن بالأراضي الصحراوية والموريتانية والسنغالية والجنوب الغربي الجزائري قدمت البيعة للملك المغربي[2]. ممّا جعل المغرب يتورّط في إحتلال منطقتين جزائريتين في شمال تندوف، لتحاصر بعدها القوات الجزائرية منطقة فجيج "فيقيق"لتتطور الأحداث إلى حرب بين الدولتين، خلفت 150 قتيلا، حتى نهايتها سنة 1963[3].

هذا ما يجعل الجزائر تشهد تحديا أمنيا على حدودها الغربية، فالمغرب لازال يحتل الصحراء الغربية، ويعتبرها أراضي تندرج ضمن الإقليم المغربي، ما يؤكد على إستمرار أطماع المغرب التوسعية، ومحاولة إستيلائه وإعتدائه على بعض الأراضي الجزائرية، كلما سوغت له الأوضاع الإقليمية لذلك، خاصة في ظل تعاونه مع الكيان الصهيوني الذي يعتبر من أشد الكيانات السياسية المعادية للجزائر، إذ تقدم إسرائيل دعما عسكريا ولوجيستيكيا ومخابراتيا للمملكة المغربية، مما يجعل من هذه الأخيرة تتحرش بالجزائر، كما أن للأوضاع الإجتماعية والسياسية والإقتصادية المتأزمة التي يعاني منها المغرب وتزايد الضغوط الشعبية على النظام المخزني، قد تجعله يحول إهتمامات الجبهة الداخلية المعارضة إلى خطر خارجي بإشعال نزاع مسلح مع الجزائر.

---

[1] سليم بوسكين، **مرجع سابق**، ص173.

[2] رياض بوزرب، "النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008)، ص 54.

[3] منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص 232.

3: الأزمة المالية.

تعتبر مالي من أكثر البلدان الإفريقية التي تشهد عدم الإستقرار السياسي منذ تسعينيات القرن الماضي، غير أنه مع سقوط النظام الليبي السابق، وتفكك الدولة بليبيا إزدادت حدة الصراعات في هذا البلد، فأصبحت مرتعا للجماعات الإرهابية، وإرتفعت تهديدات الجماعات الإنفصالية خاصة في منطقة الشمال، التي تشهد ركودا تنمويا مقاربة بالمناطق المالية الأخرى، كما يتميز هذا البلد بكثرة الإنقلابات العسكرية وشدة الإقتتال على السلطة، في ظل غياب أعراف سياسية تسمح بالتداول على السلطة سلميا.

ومن أهم التنظيمات الإنفصالية بمالي نذكر:[1]

1-الحركة الشعبية لتحرير أزواد.

2-الجبهة العربية لتحرير أزواد.

3-الجبهة الشعبية لتحرير أزواد.

4-الحركات والجبهات الموحدة للأزواد.

5-المؤتمر الوطني لتحرير أزواد.

6-حركة 23 مايو، أو التحالف الوطني من أجل التغيير.

هذا التنوع الهائل لهذه المجموعات الإنفصالية، وتحالف بعضها مع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وإعلان بعضها الولاء لداعش والإشتراك مع جماعات الجريمة المنظمة، كله زاد من تعقيد من الأزمة المالية وأصبحت من أكثر بؤر التوتر التي تهدد أمن وإستقرار الجنوب الجزائري، وأصبحت تصنف من أكثر المناطق تهديدا للأمن القومي الجزائري.

[1] نبادل بوبية، "مسألة التوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية، دراسة في طرق التوظيف": مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول **اشكالية الأمنية في المغرب العربي**، المحور الثاني: المخاطر والتهديدات والأزمات التي يواجهه المغرب العربي، جامعة جيجل، كلية العلوم السياسية، على الرابط: www.fostwar.602.com 2021/07/11 ، ص 34.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية

كما هو متعارف عليه في الأدبيات التي إهتمت بالسياسة الأمنية الجزائرية والإستراتيجية التي تقوم عليها فلسفة معالجة المشاكل الأمنية التي تواجه الجزائر سواء على المستوى الداخلي أم على المستوى الخارجي، أن العقيدة الأمنية للجزائر مبنية على مجموعة من المبادئ، وهي التعامل بحسم مع التهديدات الأمنية المباشرة والخطيرة التي تهدد كيان الدولة وهذا ما جسدته في معالجة التهديد الإرهابي التي شهدته في فترة التسعينيات وبداية الألفية الثانية، تلته سياسة الحوار القائمة على المبادئ السلمية لتلافي الخسائر المترتبة على الحل العسكري ،وفيما يخص معالجة التهديدات الأمنية الخارجية ، التزمت الجزائر في مقاربتها الأمنية بالمبادئ التي تقوم عليها سياستها الخارجية والتي ترتكز على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإحترام سيادة الدول ومبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الإستعمار وضبط التحرك الدبلوماسي ضمن الدائرة الافريقية والعربية ، وتغليب الحلول السلمية على الحلول العسكرية مع الإستعانة بهذه الاخيرة كأداة ضغط للتحاور مع الجماعات والتنظيمات المشكلة للتهديدات المختلفة، وعن طريق دعم آليات التعاون الدولي خاصة في مواجهة التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود والقارات.

المطلب الأول: الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الإرهابية:

الفرع الأول: الإستراتيجية الأمنية في مواجهة التهديد الإرهابي

تنطلق المقاربة الجزائرية في معالجة الظاهرة الإرهابية في الساحل الافريقي من مقاربة تعاونية، أي ضرورة ايجاد وتكثيف التعاون الإقليمي بين البلدان التي تهددها هذه الظاهرة ، بعيدا عن التدخلات الخارجية والتي تتسم بالحلول العسكرية الإنفرادية ، إذ قامت الجزائر بعدة مبادرات أمنية، من أبرزها الإتفاق المبرم في 2011 بين دول لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة لتشكيل قوة مشتركة مكونة من 75 ألف جندي لمحاربة الإرهاب في منطقة الساحل، غير هذا الإتفاق أجهض ولم يطبق على أرض الواقع إلّا في خطواته الأولى وهي القيام بتدريبات مشتركة، غير أن الجزائر واصلت جهودها الإقليمية في إطار مسعى محاربة الإرهاب وذلك من خلال مبادرتها في إتشاء "لجنة القيادات العملية المشتركة" بين الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا وبركينافاسو، لضمان أمن الحدود الجنوبية، وكذلك كثفت من القواعد العسكرية بالمناطق المحاذية وقامت بإنشاء"وحدة دمج الإتصالات" UFC[1] ،وخلق مناطق عسكرية

[1]عبد الوهاب غربي، **مرجع سابق**، ص 237.

جديدة وبناء قواعد جوية، مثل قاعدة " رقان " للقيام بالعمليات الاستخباراتية وملاحقة جماعات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية.

والمراقبة الدائمة والشاملة لكامل الحدود الجنوبية والتركيز خاصة على المناطق المحاذية للمالية والنيجر للتصدي للنشاطات الإرهابية والجريمة المنظمة والتهريب، وذلك بنشر وحدات فرعية ونقاط رقابة للتحكم في المناطق ومنع عبور الجماعات الإجرامية، إذ تقدر عدد الوحدات الأمنية المنتشرة على الساحل الحدودي مع جمهورية مالي ب: 480 وحدة عسكرية، وانتشار أكثر من 25 ألف من العناصر الأمنية على الحدود الشرقية والجنوبية والغربية[1]، وذلك للقيام بعمليات تكتيكية من خلال إعداد الكمائن للإيقاع بالإرهابيين، بالإضافة إلى تشييد جسور أمنية مشتركة بين الجيش والدرك الوطني لمراقبة التحركات في الحدود مع منطقة الساحل.

كما تم إستحداث مخطط أمني جديد يتضمن إنشاء هيئات تنسيق العمليات الميدانية و الأمنية في الشمال والجنوب، تكون تابعة لقيادة أركان الجيش، تسند قيادتها لأحد الإطارات الكفؤة من الضباط السامين الذين يتمتعون بالخبرة في هذا المجال، وتعمل على مضاعفة العمل الإستخباراتيي وتقويتة لما يتمتع به من أهمية في جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالجماعة الإرهابية وعناصرها وقياديها، وتعمل أيضا على زيادة درجة التنسيق الأمني بين كافة الأسلاك والوحدات الأمنية التابعة للدولة [2]،من أجل التضييق على نشاطات تنظيم القاعدة في الجزائر والمغرب.

كما قامت هيئة الأركان العامة للجيش الوطني بإعادة هيكلة قيادة العمليات الخاصة GiS المختصة في مكافحة الإرهاب، التي أصبحت تتمتع بخبرة كبيرة في مجال مكافحة الإرهاب، إكتسبتها تكونت لها من خلال القضاء على عناصر وقيادات GIA، ووفرت لها كل الإمكانات، وأسندت لها قوات التدخل الخاصة للقيام بعمليات نوعية ضد زعامات المنظمات الجهادية في منطقة الجنوب[3]، وأثبتت هذه الوحدات فعاليتها الميدانية في القضاء على عناصر مهمة من تنظيم القاعدة بالجزائر .

تضمنت إستراتيجية الجزائر الأمنية اتجاه الظاهرة الإرهابية، ملاحقة جميع الإرهابيين وعدم السماح لهم باستعمال أراضي أي دولة لتكوين قاعدة خلفية أو القيام بنشاطات إجرامية ، وهذا يتطلب تنسيقا إستخباراتيا مع دول الجوار، ويتضمن أيضا إنشاء غرفة عمليات تعني بجمع المعلومات وربطها بجميع البنوك لمكافحة التمويل المالي للمنظمات الإرهابية أو فتح حسابات وهمية ، وكذا متابعة أنشطة

[1] رياض بوزرب، **مرجع سابق**، ص 215.

[2] **مجلة الجيش**، العدد 539، جوان 2008، ص 42.

[3] **مرجع نفسه**، ص ص 219.

الأشخاص المشتبه فيهم والتنسيق بين المؤسسات الأمنية للدولة وإشراك العنصر الشعبي (اي اشراك المدنيين للوقاية من وقوع عمليات إرهابية وذلك عن طريق الحملات التوعوية عبر الوسائل الإعلامية ووسائل التواصل الإجتماعي، للتعريف بخطورة الجماعات الإرهابية وممارستها غير المشروعة، أي تبني سياسة عزل المواطنين عن التأثيرات الفكرية والإيديولوجية للجماعات المتطرفة .[1]

كل هذا يندرج ضمن عملية إصلاح القطاع الأمني الذي يشمل:[2]

-تلبية الإحتياجات الأمنية داخل المجتمع بطريقة تتوافق مع معايير الحكم الراشد.

-إنشاء إدارة فعالة، من حيث الإشراف والمساءلة في النظام الأمني.

-تحسين خدمات الأمن في إطار العدالة المستديمة.

ومن أبرز الآليات التي تعتمدها الجماعات الإرهابية إستخدام الوسائط الالكترونية، لهذا إنتهجت الجزائر سياسة تقوم على ملاحقة الأفراد النشطين في قنوات التواصل الاجتماعي خاصة " تويتر "x و تشير الاحصائيات أن حوالي 30 عضو يقومون بالدعايه للعمل الارهابي والترويج لسياسة تنظيم الدولة داعش ووضع علامات الإعجاب على مناشرها الترويجية للعنف بكل أشكاله، لذا تتوجس المصالح الأمنية من هذه العناصر خوفا من تحولها الى خلايا نائمة ، فقد حرمت التشريعات القانونية الإشادة أو الترويج لأي نشاط مرتبط بهذه الجماعات، سدا لذريعة تشكل خلايا نائمة تدعم هذا التنظيم المجرم، فقامت الأجهزة الأمنية بتحديث منظومتها الإلكترونية في اطار تفعيل سياسة الأمن السيبراني وذلك عن طريق تتبع كل العناصر المشبوه، خاصة تلك التي تتوعد السلطة بالانتقام أو التهديد بشن هجمات بعد الضربات الموجهة التي وجهتها قوات الجيش الجزائري ضد تنظيم جند الخلافة سنة 2015 بمنطقة البويرة [3].

كما كثفت السلطات الجزائرية من المناورات الخاصة بمكافحة الارهاب، وحماية الحدود، وذلك باتباع سياسة الإنتشار الواسع لقوات الجيش، وهذا ما أشرنا إليه سابقا وعن طريق تشديد الرقابة على

[1] جمال بوازدية، "الاستراتيجيات المغاربية لمكافحة الارهاب"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر 3، 2012، 2013)، ص 135.

[2] صفية إدري، "آليات صيانة الأمن الإنساني بين مسؤولية الدولة وتمكين الفواعل غير الدولتين، منطقة الساحل الافريقي نموذجا"، جامعة باتنة 1، 2018-2019، ص 262.

[3] رباب عمراني، "مستقبل الاستراتيجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الافريقي: دراسة في الخيارات المستقبلية"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2022، 2023)، ص344.

حركة الأفراد، خاصة من الدول التي تشهد نشاطا متزايدا ومكثفا لتنظيم داعش (العراق، سوريا، اليمن ،...)[1]، وحتى مع المغرب مؤخرا، وذلك خوفا من تجنيد الجزائريين في هذه التنظيمات، وكذلك القيام بنشر القوائم الإسمية للأشخاص المبحوث عنهم والمشتبه فيهم عن طريق إتباع إجراءات أمنية في المطارات والموانئ وتجهيزها بإمكانيات متطورة.

كل هذه السياسات تندرج ضمن الإجراءات التقنية والفنية للحد من توسع قواعد إنتشار الإرهاب، وتقويض عدد المنخرطين، أي إنتهاج سياسة تجفيف منابع المورد البشري للتنظيمات الإرهابية، حتى يمكن حصره في أعداد قليلة يسهل القضاء عليها. وقد عرف الباحث **ساحل مخلوف** مبادئ المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب في النقاط التالية:[2]

1.مبدأ عدم التفاوض مع التنظيمات الإرهابية، خاصة في مجال دفع الفدية، الذي إستغلته الجماعات الإرهابية في تمويل عتادها العسكري ونشاطاتها الإجرامية.

2.مقاومة الفكر والإيديولوجية التي تبنى على مسلمات إقصائية، تنتج التطرق وتنفي التحاور مع الفكر الآخر، وذلك عن طريق تشجيع الفكر الوسطي القائم على المرجعيات الدينية لبلدان شمال إفريقيا والساحل الإفريقي والتشهير والترويج للرموز الدينية الوطنية سواءٌالمعاصرة أو التاريخية.

3.إعتماد سياسة المقاربة الشاملة لمعالجة الظاهرة الإرهابية وتفعيل عملية التنمية باعتبارها عامل من العوامل المحافظة على إقامة السلم والإستقرار، وذلك أن شظف العيش والحرمان الإقتصادي والإجتماعي يولدان التطرف والحقد علىآخر (الحقد الطبقي) وفق التحليل الماركسي لظاهرة العنف السياسي والإجتماعي.

4،مبدأ التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا المبدأ يعتبر من أهم المبادئ التي تقوم عليهاالسياسة الخارجية الجزائرية، غير أن الدستور الجزائري المعدل في سنة 2020 ، أجاز للجيش الجزائري التدخل خارج حدود الدولة للضرورة، خاصة وكما أشرنا في ظل تفشي ظاهرة الدولة الفاشلة في المحيط الجيواستراتيجي للجزائر وعدم قدرة بعض دول الجوار التعامل بحزم مع التنظيمات الإرهابية التي تتخذ من أراضيها قاعدة خلفية لمهاجمة المصالح الجزائرية،

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 345 ،347.

[2] ساحل مخلوف، "المقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب: الأسس والآليات"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، العدد 3 2013، ص ص 33،32.

سواء في هذه الدول أو عبر الحدود الجزائرية ،ما يحتم على الجيش ملاحقة هذه التنظيمات أحيانا في قواعدها الخلفية.

5. مبدا عقد شركات أمنية خارج الدائرة الإفريقية، سواء مع الدول الأوروبية من خلال ما يسمى حوار(5+5) أو مع المنظمات الدولية العسكرية، في إطار ما يسمى الحوار الاطلسي المتوسطي ومع الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الحوار الامني الاستراتيجي الأمريكي الجزائري.

الفرع الثاني–الآليات القانونية في مكافحة الظاهرة الإرهابية:

سنت الجزائر منظومة تشريعية من خلال إستحداث نصوص تشريعية توضح فيها كل عمل يوصف على أنه إرهابي وتجريمه عن طريق تعديل قانون العقوبات، أي تطوير المنظومة القانونية، بما يتلائم مع المستجدات المرتبطة بالظاهرة الإرهابية.[1]

ويعتبر المرسوم التشريعي 03.92. المؤرخ في 20مارس 1992 أوّل تشريع متعلق بمكافحة الجريمة الإرهابية، مكوّن من 12 مادّة قانونية، بحيث حدد صنف من الأفعال تدرج ضمن الجرائم الإرهابية وهي كالتالي:

–بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو إنعدام الأمن من خلال الإعتداء على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم أو الإعتداء على ممتلكاتهم.

– عرقلة حركة المرور أو التنقل في الساحات العمومية.

–– الإعتداء على المحيط ووسائل المواصلات والنقل والملكية العمومية والخاصة، والإستحواذ عليها أو إحتلالها دون مسوّغ قانوني، وتدنيس القبور أو الإعتداء على رموز الجمهورية.

–عرقلة عمل السلطات العمومية والإعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتها أو عرقلة تطبيق القوانين والتنظيمات.

–وحدد المشرع الجزائري جملة من العقوبات حول الجرائم المذكورة تتراوح بين الإعدام والمؤبد والسجن، وألغي هذا المرسوم باصدار الأمر 11/15 المؤرخ في 1995/2/25 وأضاف أعمالا تصنف تحت طائلة العمل الارهابي: "كالإعتداء على المحيط او إدخال مادة أو تسريبها في الجو أو باطن

[1] مراد ماموش، بن ساحة يعقوب، "المقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 14، العدد 1، ص 325.

الأرض أو القائها عليها أو في المياه فيما فيها المياه الإقليمية من شأنها جعل صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة في خطر".[1]

الفرع الثالث: التنسيق والتعاون الأمني في مكافحة الظاهرة الإرهابية:

كما انخرطت الجزائر في العمل الجماعي الإفريقي في سبيل مواجهة التهديدات الإرهابية من خلال إنضمامها إلى مبادرة " النيباد NEPAD"مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا" والذي يهدف إلى:[2]

-إقامة شروط التنمية المستدامة، من خلال السعي وراء تحقيق إندماج إقليمي بين دول القارة الإفريقية وكذا تعزيز الممارسة الديمقراطية والحكم الراشد.

-تطوير اقتصاد القارة الإفريقية عن طريق زيادة نسب النمو ورفع الإنتاجية وتنويع الصادرات.

-تطوير العلاقات التجارية بين البلدان الإفريقية وتشجيع المبادلات البينية لدول الإتحاد الإفريقي.

-إدماج الإقتصاد الإفريقي في عجلة التنمية الاقتصادية العالمية وتحويله من إقتصاد مستهلك إلى إقتصاد منتج يحقق شروط المنافسة العالمية.

-وتهدف هذه المبادرة في حقيقتها إلى معالجة كافة التهديدات الأمنية التي تشترك فيها القارة الإفريقية.

-وفي إطار سياسة التنسيق الأمني التي تنتهجها الجزائر بادرت مع دول عديدة في الإتحاد الإفريقي، إلى إنشاء "المركز الإفريقي للدراسات وبحوث الإرهاب " ASPT، تم إختيار العاصمة الجزائرية مقرا لهذا المركز، إنظم إلى هذا الأخير مجموعة من الخبراء العسكريين، يهتمون بدراسة المناطق والجماعات الإرهابية التي تنشط فيها وطرق معالجتها ، وقد حددت مهام ووظائف هذا المركز وتحديد هيكله التنظيمي باعتباره أحد المراكز التابعة للإتحاد الإفريقي بموجب الإجتماع الحكومي الثاني عالي المستوى المنعقد بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 14 أكتوبر 2004، حيث يتم في إطار هذا المركز تبادل الخبرات والمعلومات لمواجهة الظاهرة الإرهابية ويسعر هذا المركز إلى تحقيق تعاون إقليمي دولي يدعم قدرات الدول، كما يقوم بعقد ملتقيات وتنظيم ندوات بين الدول الإفريقية فيما بينها، وبين الدول الإفريقية ودوّل الإتحاد الأوروبي : [3]

---

[1]عبد اللطيف دحية، "التجربة الجزائرية في مواجهة الجريمة الإرهابية"، **حوليات جامعة الجزائر 1**، العدد 31، ص ص 146، 147.

[2،8]سعاد قاسمي، "المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية وإشكالية التدخل الأجنبي"، **مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية**، المجلد 6، العدد 3، 2021، ص 285.

[3]**المرجع نفسه**، ص 286.

-كما كثفت الجزائر في هذا الإطار تعاونها مع منظمة " الأفريبول" والتي سعت الجزائر إلى تفعيلها نظرا لدور هذه الهيئة الأمنية الفكرية في مكافحة الظاهرة الإرهابية وملاحقة العناصر المتورطة في العمل الإرهابي والجريمة كالمنظمة، وتحتضن الجزائر مقر "الأفريبول" والذي بدأ نشاطه في بداية عام 2016، وتعتبر المهام الإستخباراتية من صميم مهامه، ممّا يسهل على السلطات الأمنية الجزائرية القبض على العناصر الإرهابية والتخريبية.[1]

-كما انتهجت الجزائر سياسة الشراكات الأمنية والعسكرية خارج الدائرة الافريقية، عن طريق بناء شركات متوسطة في إطار الحوار الأمني المتوسطي (5+5) مسار برشلونة ، ونتيجة للنجاح الذي حققته الجزائر في القضاء بنسبة كبيرة على التنظيمات الإرهابية المتولدة عن الأزمة السياسة في فترة التسعينيات، دخلت الجزائر في شراكات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، بفضل المكانة الخاصة التي احتلتها في هذا المجال، إذ تلقت الجزائر في إطار تدعيم الشراكة والتعاون العسكري بتاريخ 14 مارس 2000 دعوة إلى الإنضمام لمجموعة الست (6) لجنوب المتوسط ،إذ تهدف الجزائر من خلال الإنضمام إلى هذه المبادرة، تحقيق الأهداف التالية :[2]

-تحسين مستوى أداء القوات المسلحة الجزائرية على المدى البعيد بغرض بلوغ الانسجام تدريجيا مع القوات المسلحة الأمريكية وقوات حلف الشمال الأطلسي، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الخامس من الدراسة.

-إستغلال وسائل الإستعلام ومصادر المعلومات التي تتوفر لدى دول منظمة حلف الشمال الأطلسي ورصد وتتبع الشبكات الأجنبية الداعمة للتنظيمات الإرهابية بداخل الجزائر.

-الحصول على التكنولوجيا العسكرية الجديدة والمتطورة في مجال مكافحة الارهاب.

-إقتناء أجهزة وأنظمة تسليح متطورة.

-كما تنسق الجزائر أمنيا وعسكريا مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار برنامج الدعم العسكري " بان الساحل " بداية جانفي2004 الذي يجمع هيئه أركان دول المغرب العربي ودول الساحل.

كرست الجزائر دبلوماسيتها وكثفت الإتصالات السياسية مع محيطها الإقليمي والقاري وعلى المستوى العالمي، خاصه بعد احداث 11 ديسمبر 2001 التي شكلت منعطفا أساسيا في السياسة العالمية، حيث شكل موضوع محاربة الإرهاب أحد أهم القضايا الدولية بعد هذه الاحداث، فعلى الصعيد الأوروبي دخلت الجزائر مع بعض الدول الأوروبية المهمة في علاقات تعاونية، تمثلت في عقد لقاءات

---

[1]محمد جواد بمراح، "الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية**، المجلد 2، العدد 2، ص84.

[2]رضا خروج، سعاد حكوط، "المقاربة الجزائرية لمواجهة التهديدات الإرهابية دراسة في المعايير التشريعية والمضامين الأمنية"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، 2024، ص 80.

وجلسات حوار مع فرنسا ، من أبرزها "اللجنة الحكومية رفيعة المستوى الفرنسية الجزائرية" المنعقدة بتاريخ 4 ديسمبر 2004 وكان من بين نقاط جدول أعمالها هو تعميق التعاون بين البلدين في مجال مكافحه الإرهاب، وذلك من خلال تفعيل التعاون العملياتي وتبادل المعلومات الاستخباراتيه وتبادل الخبرات بين الطرفين، كما اتفق الطرفان على تجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية، غير أن نقطة الخلاف بينهما كانت في تجريم دفع الفدية التي تنافح من أجله الجزائر، إذ لم فرنسا في البداية الطرح الجزائري بخصوص هذه المسألة[1]، كما كثف الطرفان تعاونهما عن طريق اللجان البرلمانية المشتركة" ، إذا أكد رئيس" الجمعية الوطنية الفرنسية " " كلود بارتولون"على أهمية التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وضرورة إستلهام فرنسا من هذه التجربة.

كما عقدت الجزائر إجتماعين مهمين مع المملكة المتحدة في إطار مكافحة الإرهاب، الأوّل عقد بلندن في 17 أفريل 2013، والآخر بالجزائر في 25 نوفمبر 2013، لتعزيز الشراكة الأمنية الاستراتيجية، بين البلدين، ويعبر هذين اللقاءين عن تراجع بريطانيا في دعمها للحركات الإرهابية خلال فترة التسعينات، ونظرا لإتساع نشاط الجماعات الإرهابية وتوسيع عملياته داخل الأراضي الإنجليزية، غيرت هذه الأخيرة مواقفها من الجزائر إتجاه الأزمة الأمنية.

كما تطرقت الزيارة التي قام بها وزير الدولة البريطاني المكلف بشؤون الشرق الأوسط بتاريخ 02 أوت 2017 وأفريقيا " إليستاربوت" إلى التعاون بين البلدين في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وعلى رأسها الإرهاب، وركزت الزيارة علىرورةتجفيف منابع تمويل الإرهاب[2].

كما قام وزير الدولة البريطاني المكلف بالقوات المسلحة البريطانية في26 فيفري 2023 بزيارة مقر قيادة أركان الجيش الشعبي الوطني، وتطرق من خلالها مع قائد الأركان الجزائري " السعيد شنقريحة" إذ أكد الطرفان خلال هذه الزيارة على ضرورة توحيد الجهود في مواجهة التحديات الأمنية التي يشهدها البلدين من خلال تبادل الخبرات في مجال مكافحة الإرهاب ومجال التكوين[3].

كما أنشأت الجزائر مع إسبانيا مجموعة إتصال ثنائية للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب ومعالجة القضايا الأمنية المختلفة، عقب زيارة مستشار رئيس الجمهورية "عبد الرزاق بارة" لإسبانيا، كما عقدت إجتماعها الأول بالجزائر في نهاية 2011، والتي ناقشت فيه قضايا الإرهاب وملاحقة الإرهابيين[4].

---

[1] علي بلعربي، "دور الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي بعد سنة "2001، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران، 2018،2017)، ص211.

[2] تعاون بين الجزائر وبريطانيا لمكافحة الإرهاب، على الموقع الإلكتروني: https://www.france.24 -02Aoute2017

[3] زيارة وزير القوات المسلحة البريطانية للجزائر، على الموقع الإلكتروني: .https://www.mdn.dz 26 fevrier2023

[4] الجزائر وإسبانيا تنشئان مجموعة إتصال في مجال مكافحة الإرهاب، على الموقع الإلكتروني: https://www.ennahar.com23 mai 2011,12:53.

كما إتفقت الجزائر وإسبانيا في إطار إنعقاد الاجتماع السادس رفيع المستوى المنعقد في 22 جويلية 2015 بمدريد الإسبانية، على توسيع التعاون لتجفيف مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية والمتاجرة بالأسلحة وتبادل المعلومات الإستخباراتية والمساعدات القضائية[1].

يتضح لنا من خلال ما ذكرناه أن التعاون الأمني بين الجزائر ودوّل الإتحاد الأوروبي يرتكز أساسا على تبادل المعلومات الإستخباراتية بدرجة كبيرة، وكذا الإتفاق على تجفيف مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة، ولم يرق إلى مستويات عليا كبيع الأسلحة المتطورة ذات التكنولوجيا العالية في مكافحة الإرهاب.

الفرع الرابع: تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية:

وفي إطار محاربتها وتجفيف الموارد المالية للجماعات الإجرامية والإرهابية بادرت الجزائر إلى إنتهاج سياسة كانت السباقة إليها على مستوى مكافحة الإرهاب الدولي وهو "تجريم دفع الفدية " للإرهابيين، وذلك في إطار مساومتهم للدول والحكومات لإطلاق رعاياهم أو مواطنيهم والذين احتجرزوا كرهائن عن طريق الخطف، علما أن التنظيمات الإرهابية تستخدم الفدية كآلية من الآليات المهمة في تدعيم الموارد المالية لها والتي تتيح لها شراء الأسلحة والمعدات الحربية.

وغالبا ما يكون الأشخاص المختطفون هم من السياح أو العمال الأجانب الذين يعملون في الشركات الاقتصادية التي تنشط في مجال المحروقات أو المناجم الموجودة بالجنوب الجزائري ودوّل الساحل الإفريقي، ويستخدمونهم كرهائن يطالبون مقابل الإفراج عنهم ملايين الدولارات، مما يشكّل لهم موردا هاما يستخدمونه بالإضافة إلى تجهيز كتابهم القتالية بالمعدات الحربية، يعتمدون كذلك على الفدية في إغراء الأفراد للإلتحاق والانتساب إلى جماعتهم.

تمكنت الجزائر من خلال إستعمال الحلول الحازمة و العسكرية في تحرير الكثير من الرهائن و المحجوزين، إذ قامت قوات الأمن الجزائري في عام 2003 من إطلاق سراح سبعة عشر رهينة من أصل إثنين وثلاثين من دوّل أوروبيّة، كانت قد اختطفتهم "الجماعة السلفية للدعوة والجهاد" إذ قامت الوحدات الأمنية الجزائرية بملاحقة الإرهابيين وتمكنت من قتل وأسر عدد من عناصر هذه الجماعة .[2]وكذلك العملية العسكرية التي قامت بها قوات االنخبة "القوات الخاصة " التابعة للجيش الشعبي الوطني ، بتحرير الرهائن الذين المختطفين من طرف مجموعة إرهابية تسمّي نفسها " الموقعون بالدماء" المذكورة سابقا بتاريخ 16 يناير 2013 ، وذلك إثر الهجوم على قاعدة الحياة "بتيقنتورين"، النشطة في مجال بإستخراج و إستغلال الغاز في إطار الشراكة بين "مجمع سوناطراك" وشركة "بي بي شتات أويل" و

[1] بلعربي علي، **مرجع سابق**، ص 218.

1 عبد القادر جلابي، قاسم حاج أمحمد" تجريم دفع الفدية كآلية آليات لمكافحة الإرهاب"، المجلد 13، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد1، 2020، ص 620.

قامت هذه الجماعة بإحتجاز 650 شخصا كرهائن بينهم 573 جزائري و132 من جنسيات نرويجية و أمريكية وبريطانية، وتمكنت خلا هذه العملية من قتل 32 مسلح، بينتما قتل خلالها 23 رهينة ما بين جزائري وأجنبي، وحرّر بقية المختطفين.

هذه العملية أعطت للجزائر سمعة دولية في مكافحة الإرهاب وأكدت من خلالها على عدم جدوى إعطاء الفدية في تحرير الرهائن، بالرغم من الردود الدولية المنددة بالأسلوب الذي تعاملت به الجزائر مع هذه الحادثة، إلاّ أنها تفهمت بعد ذلك الموقف الجزائري، وإتفق الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" مع رئيس وزراء بريطانيا "دافيد كاميرون" في تحميل الإرهابيين مسؤولية مقتل الرهائن الأجانب في الجزائر. حادثة تيقنتورين بالجزائر.[1]

أكدت ودافعت الجزائر على تصوّرها من خلال حرمان الإرهابيّين من أموال الفدية و برهنت على مدى عقلانية هذا الطرح ، وبفضل الجهود التي بذلتها في سبيل هذا المسعى ، تم إصدار القرار رقم 1904 بتاريخ 17 ديسمبر 2009، الصادر من طرف مجلس الأمن، القاضي بتجريم دفع الفدية للتنظيمات و الكيانات الإرهابية مقابل الإفراج عن المختطفين، وذلك بعد جهود الدبلوماسية التي بذلتها الجزائر على المستوى العربي والإفريقي لأجل إقناع المجتمع الدولي بخطر دفع الفدية للمنظمات الإجرامية، وقد صرّح وزير الشؤون الخارجية الراحل " مراد مدلسي" على هامش انعقاد الدورة العادية للجمعية العامة في الأمم المتحدة في سبتمبر 2010 على أن العمل الذي تقوم به الجزائر على مستوى المنظمات الدولية سواء الإقليمية أو القارة الإفريقية في مجال مكافحة آفة إحتجاز الرهائن ودفع الفدية، يساهم بشكل كبير في محاربة التطرف والتحريض على التنظيمات الإرهابية، كما أفادت الجزائر من خلال تصريح مستشار رئيس الجمهورية "كمال رزاق بارة" :"على أن القاعدة في المغرب الإسلامي تمكنت من تحصيل 50 مليون أوروبا عن طريق الفديات التي تحصل عليها من طرف الدّول الذين اختطفت رعاياهم، بالإضافة إلى 100 مليون إضافية إستطاعت إمتلاكها عبر هبات وخدمات غير مباشرة".[2]

إنتهجت الكثير من دوّل العالم سياسة عدم دفع الفدية للإرهابيين إذ رفضت فرنسا في عام 2010 عدم دفع الفدية للإرهابيين مقابل الإفراج عن الرهينة "بيير كرماتي" وإتخذت نفس القرار المملكة المتحدة في عام 2014 للافراجعن أحد رعاياها في سوريا المعتقلين لدى داعش وفي العام الموالي كذلك رفضت النرويج تسليم أموال الفدية لداعش في سوريا للإفراج عن أحد مواطنيها، وفي نفس الشيء بالنسبة لكندا وألمانيا اللتان رفضتا تسليم الفدية لجماعة داعش في الفلبين[3].

---

[1] موقع الجزيرة: https://www.aljazeera.net/encyclopedia. 2016/2/2

[2] عبد القادر جلابي، قاسم حاج امحمد، **مرجع سابق**، ص621.

[3] **المرجع نفسه**، ص 622.

وبالتالي أصبحت سياسة تجريم الفدية أحد أهم الآليات العملية المتبعة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، إذ اقتنعت الكثير من الدّول التي تعاني من تهديدات الجماعات المتطرفة بالطرح الجزائري والذي أثبتت فعالية وجدواه في تجفيف مصادر تمويل التنظيمات الإجرامية بالرغم من بعض الخسائر في الأرواح التي تلقاها بعض المحتجزين، ولكن على المدى الطويل ستظهر عدم جدوى سياسة مقايضة الرهائن بالأموال في تحقيق أهداف الإرهابيين مما يجعلهم يتخلون هذه الآلية الإجرامية.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة (الجريمة المنظمة-تهديدات الحدود)

إتخذت الجزائر عدة إجراءات وتدابير سياسية وقانونية لمواجهة تهديد الجريمة المنظمة، فالإستراتيجية الجزائرية تندرج ضمن مقاربة شاملة ،فمعالجة أحد التهديدات سيؤدي حتما دوره في معالجة بقية التهديدات الأمنية ،مع إنتهاج سياسات تتناسب مع خصوصية كل تهديد ومعالجة الأسباب التي أدت إلى ظهوره غير أن جل الأبحاث والدراسات التي إهتمت بالتهديدات الأمنية التي تواجه الجزائر والدول المجاورة لها في محيطها الإقليمي، تكاد تجمع على أنّ هذه التهديدات قد يشترك بعضها في الأسباب والعوامل التي أوجدتها، وأن التنظيمات والجماعات التي تشكل هذا التهديد تلجأ أحيانا إلى التعاون والتنسيق فيما بينها لتحقيق أهدافها، وتعتمد أحيانا كذلك حتى نفس الأساليب في إستراتيجيتها الإجرامية والتخريبية.

الفرع الأول: الإستراتيجية الجزائرية في مجال مكافحة جريمة تبييض الأموال:

ركزت الجزائر على المقاربة القانونية في التصدي لظاهرة تبييض الأموال أو ما يسمّى "غسيل الأموال"، وذلك بإستحداث نصوص قانونية المدرجة ضمن العقوبات، وذلك باتخاذ إجراءات وقائية، من خلال القانون الصادر بتاريخ 2005/02/06 بالجريدة الرسمية في عدد 2005/11، وهو قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحته.

كذلك القانون الذي سبقه وهو القانون 04.15، المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، بالإضافة إلى القانون رقم 23.06 المؤرخ في ديسمبر 2006، والذي شدد على عقوبة تبييض الأموال والتي قد تصل من 10 إلى 20 سنة بالإضافة إلى غرامة مالية من 4000,00 دج إلى 8000,00دج.[1]

[1]محمد الحاج عيسى بن صالح، محمد سي ناصر، "مكافحة الجريمة المنظمة في التشريع الجزائري"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص 1851.

ومن بين الإجراءات الوقائية، الإلتزام بتوقي اليقظة والحذر إتجاه الزبائن في المؤسسات المالية والمصرفية وهذا ما أكدت عليه المادة 7 من القانون 01/05، المعدلة بمقتضى المادة 04 من الأمر 12-02، وذلك بتقديم العميل كل وثائقه الثبوتية للتحقيق من هويته، سواء أكان شخصا طبيعيا أو معنويا، وكذلك التعرف على:

-النشاط الذي يمارسه الزبون ومدى مشروعيته.

-التحقق من الأموال ذات المبالغ الكبيرة المودعة بحساب الزبون.

-ماهي الأسباب التي جعلت الزبون يحول أمواله من بنك إلى بنك آخر، في حالة ما تم تغيير حسابه البنكي في مؤسسة مصرفية أخرى بالإضافة إلى حفظ السجلات والمستندات والتي يمكن من خلالها التعرف على مصدر الأموال، وتتضمن هذه السجلات هوية العميل وجميع العمليات البنكية والمصرفية التي قام بها لمدة خمس (05) سنوات، ووضعها تحت سلطة المكافحة كاما اقتضت الحاجة في ذلك.

وقد أشارت الباحثة "قيشاح نبيلة"، إلى إجراءات أخرى والمتمثلة في:[1]

-إستحداث آليات لتطبيق أحكام قانون مكافحة تبييض الأموال، والإهتمام بالمورد البشري الكفؤ في تسيير وإدارة البنوك.

-إعداد برامج تدريبية للموظفين والعاملين في مجال الصيرفة وتلقينهم الثقافة القانونية اللّأزمة في مواجهة الجرائم الماية، وكيفية معالجة القضايا المالية المشبوهة.

-تداول المعلومات بين البنوك لتسهيل عملية مراقبة حركة الأموال، وذلك من خلال فرض رقابة على التحويلات النقدية، مع وجوب تسقيف قيمة النقود المتنقلة، وفي حالة تجاوز القيمة المحددة يجب أن تنقل عبر المؤسسات المصرفية والمالية.

-الإستفسار عن مصدر الأموال ومحل العملية وهوية المتعاملين الإقتصاديين في ظل البنوك، وكل عملية لا تستند إلى مبررات قانونية أو إقتصادية يجب أن تخضع إلى تدقيق وتحقيق معمقين.

- كذلك يجب التصريح لدى مصالح الجمارك عن المعادن الثمينة، ولكل المنتجات التجارية.

[1] نبيلة قيشاح، "آلية مكافحة جريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 2، العدد2، 2015، ص 249.

–ومن بين الإجراءات المتبعة في هذا الخصوص هو تشديد الرقابه على البنوك والمؤسسات المالية وذلك باستحداث رقابة اللجنةالمصرفيه التي تسهر على التأكد من المعلومات والبيانات المتوفرة لدى البنوك حول المتعاملين وأنشطتهم المالية، ومراقبه مدى توفر البنوك على برامج عملية من أجل الكشف عن عمليات الإرهاب وتبييض الأموال وكذلك التكثيف من عمليات الرقابه التي يقوم بها البنك المركزي الجزائري، الذي يعطي التوجيهات والتوصيات للمؤسسات المالية لكسب ثقة الزبائن كما يقوم بمراقبة الائتمان عن طريق أدوات السياسة النقديه.[1]

كما ألزم المشرع الجزائري الإبلاغ عن العمليات المشبوهه وهذا بمقتضى المرسوم 06.05 المؤرخ في 9 جانفي 2006 "والذي أوجب أن يكون محضر التبليغ مصاغ بأسلوب وخط واضحين دون أي زيادة وصفة وتوقيع مراسل المؤسسة البنكية والتطرق إلى كل المعلومات الخاصه بالمشتبه به وإرسالها إلى "خليه معالجة الاستعلام المالي"[2]التابعة لوزارة المالية والتي باشرت مهامها سنه 2004 وتتكون الخليه من أربعه 4 مصالح[3]:

1. مصلحة التحقيقات والتحريات: تهتم بالتدقيق في صحة المعلومات والقيام بالتحريات.
2. المصلحة القانونية: تمثل أداة إتصال بين الخلية والنيابة العامة.
3. مصلحة الوثائق وقاعده البيانات: تكلف بجمع المعلومات والمعطيات حول القضايا المشبوهة.
4. مصلحة التعاون: تهتم بالتنسيق مع المؤسسات الأجنبية الماليه لتسهيل القيام بعملية التحري والتحقيق.

تقوم اللجنة بإعداد تقارير مفصلة، ترسلها إلى وكيل الجمهوريه لمباشرة إختصاصاته في معالجة القضية.

وفي هذا السياق صادقت الجزائر على الإتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال، من أهمها إتفاقيه الأمم المتحدة لعام 2000 لمكافحة الجريمة المنظمه عبر الوطنية، وإتفاقية "باليرمو"في

---

[1] نبيلة قيشح، **مرجع سابق**، ص 250.

[2] المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 02.127 المؤرخ في 7 أفريل2002، المتضمن إنشاء خلية معالجة الإستعلام المالي، وتنظيمها وعملها.

[3] عياد عبد العزيز، **تبييض الأموال والإجراءات المتعلقة بالوقاية منها ومكافحتها في الجزائر**، الجزائر: دارالخلدونية،2007، ص54.

2002/10/07، وصادقت على إتفاقيه الأمم المتحده لقمع تمويل الإرهاب لعام 1999، كما صادقت أيضا على إتفاقيه الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003 في 2004/8/28[1].

وكثفت الجزائر تعاونها الدولي في مجال مكافحه جريمه تبييض الأموال وذلك من خلال إعداد دورات تدريبيه للقضاة بالإشتراك مع دول أجنبية، إذ قامت وزاره العدل بإرسال مجموعة من القضاة ورؤساء المجالس النيابيه في إطار دورة تكوينية إلى روسيا الإتحاديه حول مكافحه الجريمة عبر الوطنية كتبييض الاموال وتمويل الإرهاب في سنه 2024، وذلك من أجل التعرف على إمكانيات وفرص تبادل الخبرات والتجارب في كل ما يتعلق بالجريمة المنظمة وخصوصا جريمة تبييض الأموال[2].

وفي إطار السياسة التعاونية المنتهجة من طرف الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة جريمة تبييض الأموال، جرى عقد دورة تكوينية في شهر فيفري 2024، ضمت أكثر من (25) خمسة وعشرون مسؤولا في وزارة العدل الجزائرية وخمسة (05) مسؤولين من وزارة العدل الأمريكية وذلك من خلال عقد ورشة عمل دامت "15" يوما، إهتم من خلالها المتربصون بدراسة إتجاهات الجرائم المالية وأساليب التحقيق، وهذا في إطار الشراكة بين وزارتي العدل الأمريكية والجزائرية، إذ عبرت السفارة الأمريكية بالجزائر على أن هذا اللقاء جاء تعزيزا للشراكة الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر وتبادل الخبرات والتعاون الثنائي من أجل إيجاد مقاربات متكاملة لمكافحة تمويل الإرهاب وتبادل تقنيات الكشف عن تبييض الأموال .

وصرحت في ذلك السفيرة الأمريكية بالجزائر السيدة "أوين":"لقد أحرز بلدنا تقدما كبيرا في مكافحة تمويل الإرهاب، ونظرا للتهديدات التي أصبحت أكثر تعقيدا وأكثر ترابطا وأكثر تقدمًا من الناحية التقنية، فإن تعاوننا ومساعدتنا القانونية المتبادلة، أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى[3].

وحسب التقرير الصادر عن مكتب الأمين العام للأمم المتحدة سنة 2024، حول السياسة التي إنتهجتها الجزائر في إطار مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، أكّد على أنّ: الجزائر إنضمت في سنة 2023 كأوّل دولة شريكة إلى مشروع خدمة الوقاية من الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المختص في مكافحة المخدرات والجريمة (UNODC) بالشراكة مع معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة

[1] سليم بوسكين، **مرجع سابق**، ص201.

[2] العمليات التكوينية المبرمجة للفائدة القضاة والموظفين، على الموقع الإلكتروني: https://www.mjustice.dz. Novembre2024.

[33] Les États-Unis et l'Algérie organisent atelier sur la lutte contre le financement du terrorisme et le blanchiment d'argent, s.u.s.Embassy in Algeria. (gov) .sur le site :https://dz.usembassy.gov. 12/04/2024.

والعدالة (UNICRI) المهتم بمكافحة التعاون بين الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية في إفريقيا، وفي هذا السياق نظمت الأنشطة التالية :[1]

- ورشة عمل وطنية حول تعزيز القدرات للكشف ومعالجة الروابط بين الإرهاب ة الجريمة المنظمة بتاريخ 03 إلى 05 أكتوبر 2023.
- ورشة عمل وطنية متخصصة في التحقيقات الإلكترونية والأدلة الإلكترونية من 06 إلى 07 ماي 2023.
- إجتماع حول تعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة في شمال غرب إفريقيا من 17 إلى 19 أكتوبر 2023.

وعلى المستوى الثنائي: تم تنظيم عدة أنشطة بالعاصمة الجزائرية منها:

-اللقاء التشاوري الجزائري الياباني لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الجزائر إنتهجت مقاربة متكاملة في مكافحة جريمة تبييض الأموال والتي تعتبر من أهم وأبرز جرائم الجريمة المنظمة، فقد إستحدثت منظومة تشريعية تتضمن إجراءات وأحكام صارمة ضد من يمتهن هذا الجرم.

كما قامت بتكوين الإطارات في الوزارات المعينة بمكافحة ومعالجة هذه الظاهرة، سواء كان ذلك على مستوى وزارة المالية والبنوك والمؤسسات المالية التي تحت إشرافها، أو على مستوى وزارة العدل من خلال دورات تكوينية للقضاة ،وتوسيع مجال إختصاصاتهم لمتابعة نشاطات تبييض الأموال، وكذا تأهيل الموظفين العاملين في السلك القضائي وتكوين أفراد الأسلاك الأمنية، وخلق وحدات خاصة من بين مهامها مراقبة حركة مرور الأموال عبر المؤسسات البنكية والمصرفية، وبالرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال لازالت الجزائر تعاني من آثار هذه الجريمة، إذ لا زالت التنظيمات الإجرامية الناشطة في هذا المجال تمارس أنشطتها نتيجة التقنيات والأساليب التمويهية التي تستخدمها، ونقص التكوين والخبرة للأسلاك المستخدمة في قطاع المالية التي تؤهلهم للتفطن لآيات التبييض المستعملة من طرف زبائن وعملاء البنوك الذين يقومون بعمليات غسيل الأموال.

الفرع الثاني: الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية:

تعاني الجزائر كغيرها من بلدان شمال إفريقيا ودوّل شمال المتوسط، من الهجرة غير الشرعية سواء من تلك الهجرات المتدفقة من جنوب الصحراء ومنطقة الساحل أو من الهجرات غير الشرعية من طرف الشباب الجزائري إلى عالم الشمال، غير أن التحدي الأخطر والذي تتفرع منه عدة تهديدات أمنية

[1]United Nation:Algeria.Measures to eliminate international terrorism. On the website. https://www.UN.org.

أشد خطورة، هو الهجرة غير الشرعية للأفارقة، سواء باتخاذهم الجزائر كمعبر إلى أوروبا ، أو الذين يحاولون الإستقرار في الجزائر، لكن أغلبية المهاجرين غير الشرعيين تكون وجهتهم المفضلة هي القارة الأوروبية، و في حالة عدم تمكنهم من الوصول إليها ، تصبح الجزائر ملاذهم الآخر.

لذلك سعت الجزائر إلى إنتهاج وانينها الردعية وإجراءاتها الأمنية وتعاملت بحزم مع الهجرة الوافدة (المستقرة) أو المغادرة (العابرة للأراضي الجزائرية)، إذ تقوم بعمليات ترحيل جماعية للمقيمين بطرق غير الشرعية على أراضيها، إلى بلدانهم الأصلية.

1-الإجراءات القانونية:

فيما يخص الإجراءات القانونية: كان أوّل تشريع جزائري يجرم الهجرة غير الشرعية بتاريخ 31 أوت 2008، بما فيها الهجرة غير النظامية، والذي يجعل المهاجر غير الشرعي عرضة للسجن لمدة ستة أشهر، حيث تتمّ محاكمه وفقا للمادة 175 من القانون 10/90 المؤرخ في 25 فيفري 2009، المعد والمتمم للأمر 66/651 المؤرخ في 08 ماي 1996 المتضمن قانون العقوبات الجزائري[1]،كما تضمن القانون تسليط عقوبة السجن لمدة 10 سنوات لمنظمي الهجرة غير الشرعية، خاصة إذا كانو من القصر أو في حالة تعرض المهاجرين للخطر أو سوء المعاملة [2].

كما ألزم المشرع الجزائري بوجود التصريح في حالة إيواء الأجنبي، وذلك بموجب المادة 29 من القانون رقم 01.09 المعدل لقانون العقوبات،"كل مؤجر يؤوي أجنبيا يجب أن يصرح به لدى محافظة الشرطة أو فرقة الدرك الوطني سواء كان المصرّح فندقا، أو صاحب المسكن أو مؤجر عادي، وفي حالة عدم التصريح يعرض إلى دفع غرامة مالية تتراوح ما بين 5000دج إلى 20000دج، في قانون العقوبات 01.09 في مادته 303 مكرر 32، إذ ذكرت 04 حالات ترتفع فيها العقوبة إلى السجن من 10 سنوات إلى 20 سنة وغرامة من مليون إلى مليونين دينار"[3].

---

[1]رباب عمراني، "مستقبل الاستراتيجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الخيارات المستقبلية" ، (أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2022-2023)، ص356.

[2]نقلا عن سليم بوسكين، **مرجع سابق**، ص 204.

محمد رضا التميمي، "الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية"، **دفاتر السياسة والقانون** (، العدد 04، جانفي 2001.

[3]عيد المالك صايش، "مكافحة الهجرة غير الشرعية، نظرة على القانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات"، **المجلة الأكاديمية للأبحاث القانونية**، المجلد 2 ، العدد 1، 2007 ، ص18.

- إذا سهلت وظيفة الفاعل في إرتكاب الجريمة، كأن يكون الفاعل يعمل في سلك حرس الحدود أو الجمارك أو ربان طائرة أو باخرة، وكل من يسهل من الأسلاك العاملة في النقل أو حرس الحدود.
- إذا أرتكبت الجريمة من طرف أكثر من شخص دون أن يكون بينهم إتفاق مسبق حول إرتكاب الجريمة.
- إذا أرتكبت الجريمة بحمل السلاح أو التهديد باستعمال.
- إذا أرتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة، أي يكون الفعل مبرمج من طرف شخصين أو أكثر مع وجود إتفاق مسبق للقيام بتنظيم الهجرة السرية، يسمح بتوزيع المهام بين أعضاء المنظمة.

2-الإجراءات الأمنية:

بجانب الإجراءات القانونية والتشريعية التي قامت الجزائر للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية والسرية والتي خضعت لعدة تعديلات وتكييفات حسب الآليات المستجدة التي تستخدمها المنظمات الإجرامية التي تنشط في مجال التهريب والإشراف على عمليات الهجرة السرية، و نتيجة الخبرات التي إكتسبتها في هذا المجال في التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين، وبالإعتماد على الخبرات التي إستفادت منها عن طريق التعاون مع البلدان المتوسطية والبلدان الإفريقية التي تشهد نفس الظاهرة، تمكنت الجزائر من إستلهام بعض التجارب الدولية وأضافت بعض التشريعات التي أثرت القوانين المكافحة للهجرة، كما شددت كذلك من الإجراءات الأمنية الصارمة في مجابهة هذا التهديد، سواء بإستحداث وحدات أمنية مختصة في هذا المجال، أو زيادة عدد نقاط المراقبة في المناطق الحدودية التي تشهد تدفقا للجماعات المهاجرة .

وقد عدّد **كريوش أحمد**، الإجراءات الأمنية التي اتخذتها الجزائر لمجابهة الهجرة غير السرية وهي كالتالي:[1]

1. القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 02:تسهر هذه القيادة على حراسة الحدود في المناطق الغربية و التي تشهد عبور أعداد كبيرة من المهاجرين السريين نحو إسبانيا، أحيانا عن طريق القوارب البحرية و أحيانا عن طريق محاولة العبور عبر المناطق الحدودية الغربية مع الحدود المغربية ، وأهم

[1]أحمد كريوش، "الهجرة غير الشرعية في الجزائر: دراسة في تداعيات الظاهرة وآليات المكافحة "، **مجلة المفكر**، المجلد 18، العدد1، 2023، ص ص 25،50

نقاط العبور في المنطقة الغربية هي شواطئ وهران، عين تموشنت " بوزجار"، "الغزوات" بتلمسان ، لهذا إستحدثت السلطات الجزائرية، قيادة خاصة بهذه المنطقة نتيجة لخطورتها ، بالإضافة إلى محاولة العديد من عصابات المهربين وتجار المخدرات العبور عبر هذه المحاور لتمرير كميات كبيرة من المخدرات القادمة من المغرب .

2. القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 03: يوجد مقرها بولاية بشار تتكلف بحراسة الحدود الجنوبية الغربية (المغرب، الصحراء الغربية، موريتانيا، مالي) تتكون من ثلاث وحدات، تختص في التصدي للتهريب ومحاربة جماعات الجريمة المنظمة.

3. القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 04: تضطلع بحراسة وتأمين الحدود الجنوبية الشرقية، وتضاعف مهامها مع توتر الأوضاع الأمنية في ليبيا وزيادة نشاط الجماعات الإرهابية التي تتحالف مع تنظيمات الجريمة المنظمة الأخرى الناشطة في مجال التهريب والإتجار في الممنوعات وحتى الإشراف على الهجرات السرية، خاصة وأن الكثير من المهاجرين لديهم علاقات بالإرهابيين ويعملون كخلايا داعمة أو جواسيس لبعض القيادات الإرهابية، ممّا يزيد من تعقيد مهام هذه الوحدات.

4. القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 05: تتواجد بقسنطينة تضمن تأمين الحدودية الشرقية مع تونس، وتعرف هذه الحدود عبور المهاجرين الأفارقة القادمين من تونس، وتعرف

5. القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 06: وهي متواجدة بتمنراسنت تسند لها مهمة مراقبة الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية مع كل من النيجر والمالي.

حراس السواحل: –مصلحة حراسة السواحل تابعة لوزارة الدفاع الوطني تعمل على حماية السفن الأجنبية، وملاحقة المهربين وإحباط كل عمليات تهريب الأشخاص والسلع، كما تمكن حراس السواحل من خلال التدخلات المختلفة من إنقاذ العديد من المهاجرين غير الشرعيين الغارقين في عرض البحر وإنتشال الكثير من الذين ماتوا غرقا.[1]

–مصالح شرطة الحدود: تلعب مصالح شرطة الحدود دورا مهما في مراقبة الحدود البرية والجوية والبحرية من خلال القيام بالإجراءات القانونية والإدارية لمراقبة الأشخاص المسافرين والبضائع التي يحوزون عليها، إذ تقوم ب:

- مكافحة الهجرة غير الشرعية والتجارة الممنوعة وتهريب البضائع.
- التأكد من وثائق السفر ومدى تطابقها مع النظم والشروط المعمول بها لعبور الأشخاص، وملاحقة المتابعين قضائيا والمبحوث عنهم.

[1] **المرجع نفسه**، ص 51.

•كما تتكفل بالقيام بإجراءات نقل الأجانب غير المرغوب فيهم أو المرسلين وتقوم بتعقب الأشخاص الذين يؤطرون الهجرات السرية وإلقاء القبض عليهم، كما إستحدثت المديرية العامة للأمن الوطني " الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية OCLIC وهو جهاز للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري ومن بين أهم الوظائف :[1]

-مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، وتعتبر هذه الجريمة من أهم العوامل المساعدة والمحفزة على الهجرة السرية، إذ تعتبر هذه الظاهرة بمثابة تضليل للمصالح الأمنية والإدارية لعبور المهاجرين غير الشرعيين كتزوير جوازات السفر والتأشيرات، ولكن باستعمال التكنولوجية الحديثة من طرف هذا الجهاز تتمكن العناصر الأمنية من كشف هذه العملية والقبض على المجرمين.

-مكافحة خلايا وشبكات الدعم للتنقل غير الشرعي للأجانب داخل إقليم الدولة، وذلك من خلال تكثيف العمل الإستخباراتي للحصول على المعلومات الدقيقة للأفراد الذين ينشطون في هذه الشبكات وتتبعهم وإلقاء القبض عليهم.

-مكافحة خلايا وشبكات الدعم، التي تؤوي المهاجرين غير الشرعيين باعتبارها أهم الآليات التي تشجع على الهجرة غير الشرعية.

-مكافحة توظيف العمال الأجانب غير الشرعيين ووضع إستراتيجية ردعية لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

• *وأنشأت فرقة أخرى "الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية BRIC" وتهتم كذلك بمتابعة الشبكات والخلايا التي تنشط في مجال الهجرة غير الشرعية وذلك عن طريق:

- تحديد نقاط عبور الجماعات المهاجرة بطرق غير شرعية.
- تتبع المعلومات المتعلقة بظلهرة الهجرة غير الشرعية.
- البحث والتعرف كذلك على شبكات تهريب المهاجرين.

كما نسقت الجزائر بين مصالحها الحكومية للقيام بإحصائيات دقيقة حول تدفقات وعدد المهاجرين الأجانب بالجزائر، وفي هذا الإطار أنشأ " معهد البحث والدراسات حول الهجرة " تلاه إنشاء " مركز للوثائق والإحصائيات حول تدفقات الهجرة " لمساعدة وزارة الخارجية والجالية الوطنية بالخارج ووزارة العمل والتضامن الإجتماعي ووزارة الداخلية وحدات الجيش والشرطة والجمارك

لتقديم معلومات دقيقة حول المهاجرين ونشاطاتهم وتحركاتهم حتى يتسنى للسلطات إختيار أحسن البدائل للتعامل معهم، وإتبعت الجزائر سياسات مختلفة في هذا المجال، وهو إما التوقيف أو السجن أو الطرد، وأحيانا التعامل برفق وتسامح مع المهاجرين المؤقتين وذلك لدافع إنسانية، وإنضمام الجزائر إلى

[1]سليم بوسكين، **مرجع سابق**، ص 206.

الإتفاقيات والمعاهدات الراعية لحقوق الإنسان والمهاجرين، لذا قامت بإنشاء تجمعات للمهاجرين غير الشرعيينو إبقائهم تحت الرقابة، ريثما يتم إيجاد حلول مناسبة لهم.[1]

3-سياسة التعاون الدولي في مكافحة الهجرة غير شرعية:

كثفت الجزائر تعاونها مع الدّول الأوروبية للحدّ من الهجرة السرية سواءٌ مع الإتّحاد الأوروبي، أم على المستوى الثنائي (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا) ، بهدف تقديم تسهيلات لترحيل المهاجرين السريّين وتدعيم إمكانيات الدول للتحّكم في هذه الظاهرة.

أمّا على المستوى الإفريقي، دخلت الجزائر في شراكة مع بعض دول الساحل لمحاولة إيقاف تدفق المهاجرين ومحاولة منعهم من الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال دعم السياسات التنموية للدّول الإفريقية وتقديم الدعم المالي لها، إذ قامت الجزائر بمسح ديون 10 دول إفريقية، تشجيعا منها للقيام بإستثمارات محلية من شأنها التقليل من البطالة وتحسين أوضاع السكان في البلدان الإفريقية ممّا يسهم في تقليل نسبة الهجرة.[2]

الفرع الثالث: الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة المخدرات:

كغيرها من التهديدات تعاملت الجزائر مع جريمة الإتجار بالمخدرات والتي تعتبر من أهم التهديدات التي تندرج ضمن تهديدات الجريمة المنظمة، فسنت مجموعة من التشريعات الرادعة للقضاء على هذه الظاهرة التي تعتبر أهم مصدر من مصادر تكوين الثروة غير المشروعة وأحد الأسباب الدافعة إلى جريمة تبييض الأموال، فإنتهجت الجزائر سياسة متكاملة للقضاء على العصابات التي تنشط في مجال الإتجار بالمخدرات وذلك باتخاذ كذلك تدابير أمنية جد مشددة من طرف قوات الدرك الوطني وأجهزة الشرطة المتخصصة في محاربة المخدرات والاتجار بها .

1-التشريعات القانونية: أصدرت الجزائر الأمر رقم 75-09 المتعلق بقمع الإتجار والإستهلاك المحظورين للمواد السامة، وذلك سلّط في أحكامه عقوبات تصل إلى حد الإعدام، إذ تأكد أن جريمة المخدرات والإتجار بها تؤدي إلى أضرار بالصحة والأمن الأخلاقي للمجتمع الجزائري.[3]

---

[1] حمزة برابح، "الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية والإستراتيجية**، العدد 6، 2017، ص 275.

[2] **المرجع نفسه**، ص 276.

[3] **الجريدة الرسمية**، 1975، الأمر رقم 75٠9، المادة 01 إلى 08.

كما صادقت الجزائر على عدة إتفاقيات دولية في إطار مكافحة الجريمة المنظمة ب:[1]

•المصادقة على إتفاقية محاربة المخدرات.

. المصادقة على الإتفاقية المتعلقة بالمواد العقاقيريةالنفسية عام 1951.

. وبانضمام الجزائر إلى إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية سنة 1981، شرعت في سن تشريعات لمكافحة المخدرات وأصدرت القوانين التالية:

قانون الرقم 05.85 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، هذا القانون جرّم الأفعال التي تدخل في إطار المتاجرة بالمخدرات وتهريبها وحدد عقوبة الحبس من 10 إلى 20 سنة وغرامة مالية تتراوح ما بين 5000 إلى 10000 للأشخاص الذين يقومون بإنتاج المخدرات أو يستوردونها أو بالسمسرة فيها.[2]والهدف من هذه العقوبة هو إنتهاج سياسة ردعية لمنع إستهلاك والمتاجرة بالمخدرات، كما أنه سمح الإتجار بالمواد المخدرة الصيدلانية من أجل التداوي أو أي لأغراض طبية مشروعة.

كما أصدرت الجزائر المرسوم التنفيذي رقم 229.27 المحدد لكيفيات تطبيق المادة 6 من القانون 18.04 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية لأغراض طبية أو علمية، والمرسوم التنفيذي رقم 230.07 المحدد لكيفية التصرف في النباتات والمواد المحجوزة أو المصادرة في إطار الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والإتجار غير المشروعين بها.[3]

كما أنشأت الجزائر "الديوان الوطني لمكافحة جريمة المخدرات وإدمانه "[4]، والذي يهدف إلى :

–جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاط الجماعات الناشطة في مجال التجارة بالمخدرات وإستهلاكها.

–ينسق بين العمليات الإجرائية الساعية إلى مكافحة المخدرات والإتجار بها.

---

[1]محمد كربوش، **مرجع سابق**، ص 53.

[2]القانون 18.04 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الإتجار والاستعمال غير المشروعين بها، المادة 04.01.

[3] إبتسام بولقواس، "جهود المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في مكافحة ظاهرة المخدرات في الجزائر"، على الموقع الإلكتروني: https://dspace.uni.guelma.dz

[4]مرسوم تنفيذي رقم 212.97 مؤرخ في 04 صفر 1418 الموافق ل 09 جوان يونيو سنة 1997، يتضمن إنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإيمانهم.

-يحلل المؤشرات والإتجاهات ويقدم النتائج قصد السماح للسلطات العمومية بإختيار أحسن البدائل لإتخاذ القرارات الملائمة لمكافحة الإتجار بالمخدرات.

-يقوم بإعداد المخططات التوجيهية ويصادق عليها ضمن سياسات مكافحة المخدرات.

- إتخاد التدابير اللاّزمة للوقاية من إستهلاك المخدرات والمتاجرة بها وتحسين الرعاية الطبية والإجتماعية.

-تطوير وترقية التعاون الدولي في مكافحة المخدرات وإدمانها، في هذا السياق قام الديوان الوطني لمكافحة المخدرات " بعقد نشاطات دولية.

ففي الفترة الممتدة ما بين 14 مارس 2023 إلى غاية 22 مارس 2023 شارك الديوان ممثلا بمديره في الدورة 67 للجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة "CND" وتم خلالها عرض التجربة الجزائرية في التفتل الصحي والنفسي بالمحبوسين المدمنين على المخدرات والمؤثرات، نظمت هذه الندوة من طرف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (ONUDC) بفيينا.[1]

كما شارك الديوان في إجتماع اللجنة الإستشارية لمشروعي IPA8 و Eu 4 Monitoring Drugs I والذي عقد بالبرتغال في صيف 2024 والذي يهدف إلى تكثيف الجهود الدولية والتنسيق بين الدول لمحاربة المخدرات وإدمانها والإتجار بها.

-وقد سبق الديوان الوطني للمخدرات عدة هيئات وطنية لمكافحة المخدرات.

-وهي اللجنة الوطنية للمخدرات أنشأت بموجب المرسوم رقم 198/71 .

- اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والإدمان عليها بموجب المرسوم رقم 151.92.

-وفي سنة 2004، أنشأت اللجنة الوطنية لمكافحة الإدمان التابعة لوزارة الصحة.

وبالتالي فإن الجزائر إنتهجت في هذا المجال سياسة شاملة، تجسدت في تكثيف العمليات الأمنية من طرف الأجهزة الأمنية المختلفة التابعة لوزاره الدفاع الوطني ووزارة الداخلية ووزارة المالية، إذ شددت الخناق على مناطق عبور هذه التجارة وذلك بغلق الحدود مع دولة المغرب وحفر خنادق يصعب تجاوزها، بالإضافه إلى العقوبات المشدده التي تضمنها القانون الجزائي و الجنائي في سبيل القضاء على هذه

[1] الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها على الموقع الإلكتروني: https://onlcdt.mjustice.dz.onlcdt.ar09/09/2024

الظاهرة التي باتت تشكل تهديدا خطيرا على الأمن الصحي بالجزائر، والذي يعتبر من أهم مستويات الأمن وفق المقاربة الشاملة في فهم الظاهرة الأمنية.

1-المكافحة الأمنية لظاهرة تهريب المخدرات:

تنسيق الأجهزة الأمنية فيما بينها ممثلة في الشرطة وقوات الجيش والدرك الوطني والجمارك لمتابعة مروجي المخدرات ومستهلكيها، وذلك من خلال تطوير أدائها وإستخدام التقنيات الحديثة في التفتيش والمراقبة الخاصة لكافة أنواع المخدرات وفي إطار التعاون الدولي تسعى الجزائر مع الدول التي تشهد نفس التهديد إلى تبادل الخبرات والمهارات الأمنية مع الأجهزة الأمنية الأجنبية.[1]لتنسيق الجهود الدولية لإستئصال هذه الظاهرة باعتبارها جريمة دولية عابرة للأوطان.

كما قامت قوات الأمن بإلقاء القبض على الكثير من العصابات المتاجرة بالمخدرات والمهلوسات وتفكيك شبكات إجرامية دولية تمارس هذا النشاط .وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لمواجهة هذه الجريمة، لا تزال جريمة الإتجار بالمخدرات أحد أهم المهددات الأمنية المرتبطة بالأمن الصحي ، ويظهر ذلك من خلال الكميات الهائلة المضبوطة بصفة مستمرة من طرف الأجهزة الأمنية وهذا يظهر عدم نجاعة الإستراتيجية المتبعة في هذا المجال، خاصة وأن الإحصائيات تشير إلى تزايد عدد مستهلكي المخدرات خاصة " المهلوسات والمؤثرات العقلية " بطرق غير شرعية وقانونية لدى فئة الشباب، بل وتوسعت لتصل إلى شريحة الأطفال وهذا ما أشارت إليه تقارير صحفية، وبالتالي يجب أن تطعم الإستراتيجية المنتهجة لمكافحة لإتجار بالمخدرات وبآليات وخطط إضافية مبنية على دراسات علماء الإجتماع والنفس والإقتصاد والقانون، نظرا للمستجدات التي تظهر في هذا المجال، حتى يمكن إحتواء هذه الظاهرة الخطيرة .

الفرع الرابع: الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل

نظرا للتهديدات الأمنية المتعددة والمتنوعة التي ذكرناها سابقا ، والتي في جلها منبعها الساحل الإفريقي، اتبعت الجزائر مقاربة أمنية متعددة الأبعاد لمعالجة المشاكل الأمنية المنبثقة في هذه المنطقة ، فبحكم الفضاء الجيوسياسي، وبحكم موقعها الجيوستراتيجي وقربها من الدّول التي تشهد أزمات سياسية وأمنية، قدمت الجزائر مقاربتها المبنية على الأسس السلمية، ومعالجة الأزمة من جذورها واجتثاث أسبابها وعواملها، فمن خلال تجربتها في مكافحة الإرهاب في التسعينات إكتسبت خبرة في التعامل مع هذه الظاهرة ،والتي تقوم على أنه لا يمكن تحقيق الأمن دون وجود تنمية في كافة المجالات :إقتصادية

[1]**المرجع نفسه.**

وإجتماعية وثقافية، كما أن شرط تحقيق هذه التنمية هو توفير الأمن والاستقرار، أي الإستثمار في الإنسان، والاعتناء به ثم تفعيل عملية التنمية الشاملة ممّا يسهم في القضاء على الهجرة غير الشرعية والتقليل من الجريمة المنظمة وإحتواء الظاهرة الإرهابية. [1]

وتسعى المقاربة الجزائرية الى تفعيل المقاربة الاقتصادية الشاملة في دول الساحل وجنوب الصحراء، لتحقيق بناء الدولة والخروج من نموذج الدولة الفاشلة واستقرار شعوب المنطقة.

كما فعّلت الجزائر من سياسة الحوار مع دول الجنوب أي انتهاج سياسة التعاون والإبتعاد عن الحلول الإنفرادية في معالجة الأزمات الأمنية، فقد شكلت اجتماعات ، تمنراست بالجزائر ،نواكشط بمالي، والتي ضمت رؤساء أركان جيوش وزراء خارجية دول شمال افريقيا والساحل الافريقي وجنوب الصحراء وهم: الجزائر، موريتانيا، مالي، النيجر، التشاد، بركينافاسو أرضية عمل تقوم على التعاون بين هذه البلدان في المجال السياسي والاقتصادي والتنسيق الأمني وذلك لأجل بناء إستراتيجيةموحدة بين هذه الدوليمكن من خلالها إحتواء الظاهرة الإرهابية والتصدي للجريمة المنظمة التي تعاني منها دول الساحل.[2]

أولًا: معالجة الأزمة المالية واثارها الامنية:

قامت الجزائر من ابتهاج سياسة الوساطة لتسوية النزاعات المستفحلة في مالي بداية من سنة 1990 و2006، 2012، 2013 الى غاية الانقلاب العسكري الذي قاده "كايتا"سنة 2023. فالجزائر بحكم حدودها الشاسعة مع مالي وإشتراكها معها في قبائل متنقلة بين حدودها، وبالتالي فللأزمة المالية تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على أمنها القومي، إذ تشترك مع الجزائر في حدود طولها 1400 كلم، ويقيم على اراضيها حوالي 50,000 تارقي. كما كانت تحظى الجزائر بإحترام الأطراف السياسية الفاعلة في مالي، إذ قدمت نفسها كوسيط لحل النزاع بين الفرقاء الماليين والجماعات الانفصالية من خلال عقد جولات تفاوضية من أجل تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع خاصة بين "حركة الأزواد" وحكومة مالي.[3]

[1] عبد الوهاب بن خليف، "دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد 12، العدد17، 2021، ص45.

[2] **المرجع نفسه**، ص 47.

[3] سليم بوسكين، **مرجع سابق**، ص191.

ومن أهم الواسطات التي قامت بها الجزائر لحلحلة الأزمة المالية:[1]

1) إتفاقية الجزائر سنة 2006، لتسوية مشكلة التوارق، إذ تدخلت الجزائر بموجب طلب من الحكومة المالية، بعد الهجوم الذي شنته " حركة التحالف من أجل الديمقراطية والتغيير" وقد نص الإتفاق على تحقيق التنمية في إقليم أزواد، ودمج مقاتلي التحالف في الجيش المالي، والمساهمة في الحرب على الإرهاب، غير أن الإتفاق لم يحترم بسبب هجوم قوات أزوادية بقيادة " الباهنغا عمر إبراهيم " على قاعدة تينزواتين ما جعل الجزائر تتدخل مرة ثانية لمعالجة الموقف، وذلك بتوقيع إتفاقية تقضي بتفعيل إتفاق جوان 2006، وكان ذلك عام 2007.

2) وتلاه كذلك إتفاق جوان 2008، ليؤكد على وقف القتال وإطلاق سراح المساجين المحسوبين على الأطراف المتصارعة وإيجاد حل للنازحين في الحدود الجزائرية، عن طريق تشكيل لجنة مشتركة بين البلدين لتجسيد الإتفاق.

كما أشرقت الجزائر على جولات من المفاوضات خلال سنة 2014، توجت بتوقيع بإتفاق السلم والمصالحة بالجزائر في 1مارس 2015، وتمثلت هذه الجولات في:

الجولة الأولى: من 16 الى 24 جويرية وضعت من خلالها أسس عملية بناء السلم عن طريق المفاوضات الأولية التي نصت على تعزيز الثقة بين الأطراف والتسريع في وقف إطلاق النار، ومحاولة توحيد موقف الجماعات الترقية.

الجولة الثانية: من 10 الى 20 سبتمبر 2014، تم من خلالها الإتفاق على الوحدة الترابية لمالي، وإدماج التوارق في المؤسسات السياسية والإدارية بدولة مالي، وتحريك عجلة التنمية بشمال مالي الذي يعاني من التهميش، وكذلك التأكيد علىمكافحة الإرهاب، وكان ذلك بحضور مجموعة من المنظمات الدولية.

الجولة الثالثة: 19 أكتوبر 2014، وتضمنت مناقشة وثيقة التفاوض التي قدمها فريق الوساطة الدولية، ومقارنتها بما سبق عرضه في الجولات السابقة في قضايا المصالحة والعدالة ومشاريع التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

[1]عائشة بن عاشور، "دولة الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة بدولة مالي"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية**، المجلد 2، العدد 1، 2023، ص ص،197،195.

الجولة الرابعة: من 23 اكتوبر،20نوفمبر 2014، تم الموافقة على الوثيقة المقدمة من طرف فريق الوساطة الدولية.

الجولة الخامسة: من 7فيفري الى 19 فيفري 2015: وتمت بالجزائر العاصمة إذ وقع من خلالها وزير الخارجية الجزائري "رمضان عمامرة " والوزير الأول مالي "موديبو كاتيا " في 16 فيفري من نفس السنة، وتم خلالها التوقيع على إتفاقية وقف إطلاق النار، وفي 15ماي2015 وقعت رسميا الحكومة المالية وحركة الأزواد على إتفاق السلم والمصالحة الذي رحبت به الدول العظمى "الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا"[1].

غير أنه بوصول العسكري " باسمي غوتيا " الى سدة الحكم عن طريق إنقلاب عسكري، مما جعل الجزائر تتحفظ عليه، وبوصوله الى السلطة بدأت العلاقات الجزائرية المالية تتوتر، يسبب إستدعاء السفير الجزائري من طرف السلطات المالية، كما أعلن " غويتا " تنصله من إتفاق الجزائر " إتفاق السلم والمصالحة " 2015، باعتبار أن ميزان القوة الذي أستند عليه في إتفاق الجزائر قد تغير، وأن القوات الحكومية المالية في وضع أقوى مما كانت عليه ولابد من إتفاق جديد يعبر عن هذا التحول وفق ما صرح به غويتا:[2]

وبإعلان الحكومة المالية خروجها من إتفاق الجزائر، ستزداد الأوضاع الأمنية تعقيدا وقد يتجدد الإقتتال بينها وبين حركة الأزواد، ومرد هذا الإرتداد من طرف الحكومة المالية هو زيادة التدخل الأجنبي في مالي خاصة دخول قوات فاغنر ثم الفيلق الروسي ودعمها للإنقلابين فيها، بالإضافة إلى التدخل الإماراتي والمغربي بتحريضه للجانب المالي (الحكومة) للتملص من إتفاق الجزائر وهذا ما سيجدد القلق الأمني في الحدود المالية ويزيد من عمر التهديدات الأمنية في المنطقة.

[1] **المرجع نفسه**، ص 198.

[2] **الجزيرة نت** ، الموقع الالكتروني :https://www.aljazeera.net

خلاصة الفصل الثاني

يؤكد هذا الفصل أن المقاربة الأمنية الجزائرية تقوم على رؤية مركبة تعكس خصوصية السياق الجيوسياسي الذي تتحرك ضمنه الدولة الجزائرية، فمن خلال تحليل مهددات الأمن القومي، تبين أن الجزائر تواجه بيئة أمنية متعددة المستويات؛ حيث تتقاطع التهديدات الداخلية مع الأزمات الإقليمية والتحولات الدولية، بما يجعل الأمن الوطني نتاج تفاعل معقد بين عوامل محلية وخارجية، هذا التشابك يفرض على الدولة بناء إستراتيجية أمنية شاملة تتجاوز التركيز التقليدي على القوة العسكرية لتشمل أبعاداً سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ودبلوماسية.

وفي هذا السياق، يبرز المبحث الأول أن مهددات الأمن القومي الجزائري لا تختزل في التهديدات العسكرية التقليدية، بل تشمل تحديات داخلية كالتطرف العنيف، وجرائم التهريب التي تتطور باستمرار. إقليميا، أثرت الأزمات المتلاحقة في ليبيا ومالي ومنطقة الساحل في إعادة تعريف أولويات الأمن الوطني، خاصة في ظل انتشار الجماعات الإرهابية وتنامي الشبكات الإجرامية العابرة للحدود، التي تشكل تهديدا مباشرا لاستقرار الجنوب الجزائري، أما على المستوى الدولي، فإن التنافس المتزايد بين القوى الكبرى في إفريقيا والمتوسط خلق بيئة إستراتيجية حساسة لها انعكاساتها على الأمن السيبراني، الأمن الطاقوي، والتوازنات العسكرية في المنطقة.

أما المبحث الثاني، فقد أبرز أن الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة هذه التحديات تقوم على مقاربة متدرجة وشاملة تتأسس على جملة من الثوابت.

أولا: الحفاظ على استقلالية القرار الأمني والعسكري باعتبارها مقوّما رئيسيا للسيادة الوطنية. ثانيا:تعزيز القدرات الدفاعية وتحديث الجيش الوطني الشعبي بما يتيح التعامل مع التهديدات التقليدية وغير التقليدية، ثالثا: تبني سياسة داخلية قائمة على منطق الوقاية، ومعالجة جذور التطرف، وترسيخ المصالحة الوطنية باعتبارها آلية طويلة المدى لبناء الاستقرار. رابعا: إعتماد دبلوماسية نشطة تهدف إلى إحتواء أزمات الجوار عبر الوساطة والحوار السياسي، إدراكا بأن أمن الجزائر يبدأ من استقرار محيطها وخامسا: تعزيز أمن الحدود باستخدام منظومات مراقبة متطورة وانتشار أمني مكثف، لمواجهة الإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة.

وتظهر هذه الإستراتيجية، في ارتباطها بموضوع الدراسة، أن الجزائر تتعامل مع التعاون الأمني الدولي—خاصة مع الولايات المتحدة–من منظور براغماتي يوازن بين الحاجة لمواجهة التهديدات المشتركة وحماية إستقلالية قرارها الأمني،فالتقاطع بين المصالح الأمنية للطرفين، مثل مكافحة الإرهاب في الساحل ومنع تمدد الفوضى الإقليمية، يوفر قاعدة موضوعية للتعاون، إلا أن هذا التعاون يبقى مؤطرا بضوابط تتعلق برفض الجزائر لأي ترتيبات تحالفية أو انتشار عسكري أجنبي، ما يجعل الشراكة الأمنية مع واشنطن تختصر في مجالات تكتيكية وتقنية مثل التكوين، تبادل الخبرات، والدعم اللوجستي.

وعليه، يخلص الفصل إلى أن فهم المقاربة الأمنية الجزائرية يعد مدخلا ضروريا لتحليل مسار التعاون الأمني الجزائري–الأمريكي. فهذه المقاربة، بما تتضمنه من مزيج بين الواقعية الإستراتيجية والانفتاح المحسوب، تحدد الإطار الذي تتحرك ضمنه الشراكات الأمنية، وتفسر طبيعتها وحدودها وإمكانات تطويرها ويمهد هذا الأساس النظري لتحليل الفصول اللاحقة التي ستتناول الأبعاد التطبيقية لهذا التعاون، والتحديات التي تعرقل تعميقه، وآفاقه المستقبلية في ضوء التحولات الإقليمية والدولية.

الفصـــل الثالث: نحو فهم الأمن القومي الأمريكي والمقـاربة الأمنـية الأمريكـية

التهديدات الأمنية التي تواجه الولايات المتحدة الامريكية تفصح عنها تقارير أجهزة الاستخبارات التابعة لها، فهو مجمع الاستخبارات الأمريكية " الذي أسس بموجب أمر تنفيذي وقعه الرئيس الأمريكي في ديسمبر 1981، ويتكون من مجموعة من الوكالات والمؤسسات التنفيذية التي تمارس أنشطة أمنية واستخباراتية، وتتبادل المعلومات لمواجهة لما تعتبره تهديدا للأمن القومي الأمريكي، ويبلغ عدد هذه المؤسسة ثمانية عشرة "18" وكالة استخباراتية؛ تسع وكالات عسكرية تحت وصاية وزارة الدفاع، ووكالتان تحت إشراف الرئاسة الأمريكية، و سبع وكالات تحت وصاية بعض الوزارات الحساسة والسيادية، إذ تقوم بمهام استخباراتية خارج الولايات المتحدة الأمريكية وبعضها يمارس مهامه داخل الولايات المتحدة الأمريكية مهمته الأساسية مكافحة التجسس، ومن أشهر الوكالات الاستخباراتية " التابعة للرئيس الأمريكي، "مكتب مدير الاستخبارات الوطنية"، "مكتب الاستطلاع الوطني" "وكالة الاستخبارات الدفاعية" " الاستخبارات العسكرية" .[1]

ويهدف هذا المجمّع إلى حماية وضمان الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال القيام بالوظائف التالية: [2]

1. جمع كل المعلومات والمعطيات للرئيس ومجلس الأمن القومي ووزير الخارجية ومسؤولي الوزارات للقيام بمهامهم ومسؤولياتهم.
2. التنسيق فيما بين الوكالات لتبادل وجمع المعلومات فيما بينها.
3. القيام بكل الوسائل والإجراءات للتعامل حول أي جهة تهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية.
4. تنفيذ المهام الاستخباراتية التي يأمر بها الرئيس.
5. رصد وجمع المعلومات والمعطيات المتعلقة بالأنظمة الاستخباراتية الموجهة ضد الولايات المتحدة الأمريكية وأنشطة الجريمة المنظمة ونشاطات الجماعات الإرهابية.

[1] مجمع الإستخبارات الأمريكية، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع الإلكتروني:
https://www.aljazeera.net 14 /04/2024.

[2] Explore thé journal of the Intelligence community on the website: https://www.dni.gov

المبحث الأول: مهددات الأمن القومي الأمريكي

كثيرا ما يرتبط مفهوم الأمن القومي ويتداول بكثرة في الخطابات السياسية وكتابات المفكرين الأمريكيين وصناع القرار الأمريكي، وقبل التطرق إلى مهددات الأمن القومي الأمريكي ، يجدر بنا الإشارة إلى مفهوم الأمن القومي الأمريكي، فحسب " **نورمان بادر فورد** " و" **جورج لينكولن**" فيعرفان الأمن القومي الأمريكي بأنه " **مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة فيه على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان أو التهديد الخارجي، أي أنها تمتلك القدرة المادية والبشرية التي يجعل شعبها يشعر بالتحرر من الخوف ، بما يضمن مركزها الدولي**".[1]

ويقصد به: الحفاظ على الكيان الوجودي للدولة أرضا وشعبا ونظاما، وأن الأمن حقيقة نسبية وليست مطلقة، بمعنى أنه لا يوجد أمن مطلق وشامل بكل جوانبه، مهما بلغت الدولة من قوة وتطور صناعي وعسكري، فقد يمكن أن توجد نقاط ضعف تعتريه، أي وجود مصادر تهديد تواجه الدولة بين حقبة وأخرى، تهددها وتفوض أمنها.[2]

فمفهوم **الأمن القومي الأمريكي**، يشمل ضمان المصالح الأمريكية باعتبارها تمثل جوهر الأمن القومي الأمريكي، لذا وجب حمايتها عن طريق السلوكيات التي تسعى الدولة من خلالها التأكيد على حقها في البقاء كمصلحة أساسية وأولوية استراتيجية، ولتربع الولايات المتحدة الأمريكية على رأس النظام الدولي واعتبارها أكبر قوة عالمية ونزوعها إلى الهيمنة، أصبح الأمن القومي الأمريكي لا يختصر في حدود إقليم الدولة، بل بات ذا طابع عالمي، وفقا لهذا عرف مجلس الأمن القومي الأمريكي في عام 1998 الأمن القومي الأمريكي:" ...من بين هذه المصالح الأمن الطبيعي لأراضينا، وأراضي حلفائنا، وسلامة المواطنين والرفاه الاقتصادي، وحماية البنى التحتية الحيوية، وسنفعل ما يجب علينا لحماية هذه المصالح عند الضرورة، وبناء عليه يتحدد الأمن القومي الأمريكي في الأبعاد التالية:[3]

أولا: البعد السياسي

يتمثل في معرفة وتحديد التحديات والأخطار قبل وصولها حدود الولايات المتحدة الأمريكية، والسعي لمواجهتها واحتوائها، ويندرج هذا ضمن الأهداف الرئيسية للأمن القومي للولايات المتحدة

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009، ص81، https://www.neelwafurat.com

[2] المرجع نفسه، ص81.

[3] ثائر خليل حمد، **الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص 40.

الأمريكية، تهدف هذه الأخيرة إلى تحقيق الاستقرار والطمأنينة والحفاظ على المصالح المهمة والحيوية، بالإضافة إلى السعي للحفاظ على شكل النظام الدولي القائم السائد بعد الحرب الباردة، أي إبقاء الهيمنة الأمريكية على العالم وتوجيه السياسة الأمريكية بما يخدم استمرار هذه الهيمنة، وهذا ما أكده "زيبنغو بريجنسكي" بقوله "لا يوجد منافس لأمريكا وأن نفوذها العالمي لا نظير له وهي الموجه للسياسة الدولية"[1]

ثانيا: البعد العسكري: وهو الحفاظ على القدرة العسكرية الأمريكية، لتبقى الدولة الوحيدة على مستوى العالم القادرة على خوض حروب في أوسع نطاق وخارج حدودها وزيادة قدرات القوات الأمريكية على الانتشار وتأمين تمركزها عبر البحار بالقرب من مصالحها الحيوية.

ثالثا: البعد الإقتصادي: الحفاظ على ازدهار الاقتصاد الأمريكي وتأمين مصادر الطاقة وفي مقدمتها " النفط" باعتباره يمثل الأساس والعامل الرئيسي في زيادة القدرات والإمكانيات التجارية والاقتصادية وهو الحجر الأساس الذي يقوم عليه نمو الاقتصاد الأمريكي.

لذا تسعى الولايات المتحدة للسيطرة بأكبر قدر ممكن على منابع النفط العالمية، والمساس بها أو المنافسة عليها من قبل قوى عالمية أخرى (روسيا، الصين، الإتحاد الأوروبي) تعتبره تهديدا لأمنها الطاقوي، كما تهدف إلى تعزيز هيمنتها على المؤسسات الاقتصادية العالمية وتوظيفها كأداة في ضمان وتحقيق مصالحها.[2]

المطلب الأول: التهديدات الإرهابية

الفرع الأول: أحداث 11 سبتمبر 2001 وتحولات الظاهرة الإرهابية

بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 ، أخذ تهديد الإرهاب الدولي يأخذ بعدا آخر في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، فقبل هذه الأحداث كانت تعتبر الولايات المتحدة أن التهديد الإرهابي للمصالح الأمريكية أحد التهديدات العادية مثل التهديدات الأخرى كالجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وضمان الأمن الطاقوي، لكن بعد هذه الفترة أخذت الظاهرة الإرهابية حيزا كبيرا من إهتمامات صناع القرار الأمريكي، وصنفت مراكز البحث الأمريكية ودوائر صنع القرار الأمريكية الإرهاب كأكبر خطر أمني يهدد المصالح الأمريكية، خاصة بعد الضربة التي تلقتها في عمق أراضيها والخسائر البشرية والمادية التي تعرضت لها، وجعلت مكافحة الإرهاب من أولى أولويات الاستراتيجية الأمريكية.

[1] زيبنغو بريجنسكي،"الإختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم"، تر: عمر الأيوبي، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 2004، ص4.

[2] ثائر خليل أحمد، مرجع سابق، ص ص، 41-46.

فقسمت الولايات المتحدة الأمريكية الإرهاب إلى صنفين إرهاب الدّول وإرهاب الجماعات، فإرهاب الدول هي تلك الدّول التي تعارض سياسة الولايات المتحدة وتجاهر بعدائها كالجمهورية الإسلامية الإيرانية وكوريا الشمالية، والعراق سابقا، وأطلقت عليه مصطلح "محور الشر"، وإرهاب الجماعات والتنظيمات ويقصد به التنظيمات الإرهابية، من أهمها " تنظيم القاعدة" بقيادة أسامة بن لادن، الذي اعتبر تنظيما إرهابيا خطيرا يهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية، والمتهم بالقيام بأحداث 11 ديسمبر 2001، ثم لاحقا تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الذي ظهر بعد الغزو الأمريكي للعراق، والذي يعتبر أحد الجماعات المتطرفة التي فرخها تنظيم القاعدة بالعراق و سوريا.

ما يلاحظ على هذا التصنيف أن جل الدّول والتنظيمات الإرهابية تندرج ضمن الفضاء العربي والإسلامي أو ما يطلق عليه بالشرق الأوسط الكبير والذي حدده صامويل هنتغتون في كتابه " صدام الحضارات " أي أن المهدد الحقيقي للمصالح الأمريكية هو العالم الشرقي الحضارة الصينية والحضارة الإسلامية، ولكن تبقى الأخيرة الأكثر تهديدا[1]، لذا نجد أن حروب الولايات المتحدة قد اتجهت نحو العالم الإسلامي " أفغانستان " و" العراق "، وبالتالي يمكن القول أن الإرهاب في العالم الإسلامي هو الإسلام السياسي الراديكالي، وهذا ما أكدته مقولة الرئيس الجمهوري "جورج بوش" في إطار حرب الولايات المتحدة على الإرهاب بأن "حربه على الإرهاب ستكون "حربا صليبية" [2]. وهو نفس اعتقاد المحافظين الجدد الذين يؤمنون "بنظرية الفوضى الخلاقة" لتبرير حربهم الوقائية ضد الإرهاب العالمي.

كما تعاني الولايات المتحدة من الإرهابيين الذين يقطنون داخل أراضيها أو الأشخاص الذين يمكن أن تستقطبهم الجماعات الإرهابية وتجندهم داخل الأراضي الأمريكية خاصة تنظيمي " القاعدة " و" داعش "، وقد اهتمت وزارة الدفاع الأمريكية بهذا الموضوع وأجرت عدة دراسات وبحوث من طرف " مركز سياسات الدفاع و الأمن الدولي " التابع لمعهد أبحاث " راند RAND " للدفاع الوطني وهو مركز للأبحاث والتطوير مموّل فيديراليا تحت رعاية مكتب وزير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة والقيادات القتالية الموحدة والبحرية الأمريكية ومشاة البحرية الأمريكية ووكالات الدفاع وهيئة الاستخبارات الدفاعية، إذ قام هذا المركز بدراسة حول " إستقطاب الأمريكيين نحو المنظمات الإرهابية الأجنبية بداية من 11 سبتمبر 2001 إلى غاية 2018 .

[1] آسيا فضيل شريف، "البعد العسكري في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في ظل الوضع الدولي الجديد"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص110.

[2] محمود علي محمد، **الإستراتيجية الأمريكية لتفتيت وتقسيم العالم**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2018، ص13.

غير أن هذه الدراسة صنفت بعض التنظيمات ضمن الجماعات الإرهابية[1]، ولكنها تعتبر حركات مقاومة مشروعة لدى الكثير من دوّل العالم، ك"حزب اللّه اللبنان"ي المقاوم للإحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان وجماعة "جيش رجال الطريقة النقشدنية" بالعراق، الذي كان ضمن التنظيمات المقاومة للإحتلال الأمريكي في العراق.

فقد قامت هذه الخلايا المصنفة ضمن قائمة الجماعات الإرهابية بعدة عمليات إرهابية ضد المواطنين الأمريكيين والمصالح الأمريكية داخل التراب الأمريكي، وكانت غالبية هذه العمليات بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001. [2]

الجدول رقم:01: يوضح الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية

منفذ الهجوم	**اسم الهجوم**	**العام**	**الموقع**	**الوفيات**
ريتشارد ريد	هجوم مفجر الحذاء	2001	رحلة طيران متجهة من باريس إلى ميامي فلوريدا	0
هشام هدايا Hichem Hadayat	حادثة إطلاق النار بمطار لوس أنجلوس الدولي	2002	لوس أنجلوس كاليفورنيا	2
محمد طاهر عازار Mohamed Taheri-azar	الهجوم على جامعة نورث كارسليها	2006	تشابل هيل كارولينا الشمالية	0
كارلوس بليدسو Carlos Bledsoe	حادثة آطلاق نار ليتل روك	2009	ليتل روك ، أركنساس	1
نضال حسن	حادثة إطلاق النار فورت هود	2009	فورت هود ، تكساس	13
عمر عبد المطلب	هجوم " مفجر الملابس الداخلية "	2009	رحلة طيران متجهة من أمستردام إلى ديترويت ميشيغان	0
فيصل شهرزاد	تفجير ميدان التايمز	2010	مدينة نيويورك	0
يوناثانميلاكو younathanMelaku	حادثة إطلاق النار على منشأة عسكرية في شمال فرجينيا	2011	أرلنغثون ، و شانتيلي ، ووودبريدج ، بولاية فرجينيا	0

[1] هينر. ج. ويليام ،،ناثان تشاندلرr،،إيديك روبنسون إتجاهات في إستقطاب الأمريكيين نحو المنظمات الإرهابية الأجنبية من أحداث 11سبتمبر حتى اليوم، الولايات المتحدة الأمريكية، كاليفورنيا : مؤسسة RAND 2018، ص 17 .

[2] مؤسسة Rand. اتجاهات في إستقطاب الأمريكيين نحو المنظمات الإرهابية الأجنبية من أحداث 11 سبتمبر حتى اليوم. المجموعة الشاملة للهجمات الإرهابية الجهادية الإسلامية التي نفذت على أراضي الولايات المتحدة بعد أحداث 11سبتمبر.

جوهر تسارنايف ، تامرلانتسارنابيف Tamerlan Tsarnaev	تفجيرات ماراثون بوسطن	2010	بوسطن و كامبريدج ، ماسانشوستن	5
زايل طومسون zalethampson	الهجوم على قسم شرطة مدينة نيويورك بالفأس	2014	كوينز ، نيويورك	0
علي محمد براون ali Muhammad Brown	سلسلة جرائم القتل في نيوجرسي ،واشنطن	2014	سياتل واشنطن ، ويستأورنج ، نيجيريا	4
إلتون سيمبسون Elton Simpson نادر صوفي nadrsoofi	إطلاق نار غارلاند	2015	غارلاند ، تكساس	0
أسامة رحيم usaamahrahim	مؤامرة قطع الرأس في بوسطن	2015	بوسطن ماساتشوستس	0
محمد عبد العزيز Muhammad abdulazeez	إطلاق نار تشاتانوغا	2015	تشاتانوغا، نينيسي	5
فيصل محمد faisait mohammed	هجمات طعن في حرم جامعة كاليفورنيا ، ميرسيد، كاليفورنيا	2015	ميرسيد،كاليفورنيا	0
سيد فاروق sayedfarook تاشفين مالك tashfeenmalik	هجوم سان برناردينو	2015	سان برناردينو ، كاليفورنيا	14
منذر صالح montrer saleh	هجمات طعن على قسم شرطة نيويورك	2015	مدينة نيويورك	0
إدوارد آرشر Edwards archer	هجوم على قسم شرطة فيلادلفيا	2016	فيلادلفيا، بنسليفانيا	0
عمر متين omarmateen	هجوم نادي " بالس " الليلي	2016	أورلاندو ، فلوريدا	49
ضاهر أدان'dahir adan	هجمات طعن في مجمع تجاري في سانت كلاود	2016	سانت كلاود ، مينيسونا	0
أحمد رحيمي ahmadrahimi	هجمات تفجيرية في كوينز/ شمال نيوجيرسي	2016	كوينز ، نيويورك ، سيساید ، و إليزابيث نيوجيرسي	0
عبدول أرتانabdulartan	هجوم بسكين / سيارة في جامعة أوهايو	2016	كولومبس، أوهايو	0
جوشوا كامينغز joshuacummings	هجوم على حارس أمن مقاطعة النقل الإقليمية	2017	دنفر،كولورادو	1
سيف الله سيبوفsayfullahsaipov	هجوم على شاحنة في نيويورك	2017	مدينة نيويورك	8

عقائد الله akayedullah	تفجير مترو أنفاق التايمز سكوير	2017	مدينة نيويورك	0

المصدر: مؤسسة راند 2018

تتفق معظم النماذج المفاهيمية على أن المسار المتعدد الخطوات نحو العنف ناتج عن " مزيج معقد من الدوافع الشخصية والسياسية والإجتماعية " يتضمن " عوامل دفع / جذب متعددة «، ولسوء الحظ [يعرف] القليل جدا حول الترتيب الزمني لعامل الخطر ...بين الإرهابيين "[1] تفرض بعض الأطر أن التقدم خطي، ولا يفترض البعض الأخر ذلك، وكما يلخّص مايكل كينغ Michael King ودونالد تايلور Donald Taylor في تحليلهما المقارن للعديد من الأطراف النظرية الرئيسية.

ففي عام 2015 وهو الفترة التي يسيطر فيها تنظيم داعش على جزء كبير من الأراضي العراقية والسورية، وهي الفترة الأكثر دموية وعنفا لهذا التنظيم، اعتقلت الولايات المتحدة 71 واحد وسبعون فردا متهما بقضايا الإرهاب وهي أعلى نسبة منذ 11 سبتمبر 2001، إذ بلغ عدد المعتقلين منذ هذا التاريخ إلى غاية 2018– 420 عنصرا، وأدين قرابة 3/2 ثلثي المعتقلين بتهمة تمويل الجماعات الإرهابية او تقديم العون لها .

كما أن أغلبية هؤلاء المعتقلين هم مولودون بالولايات المتحدة ويدينون بالإسلام (44%)،كما يشكل الأفراد المتحدون من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو من جنوب وسط آسيا أكبر نسبة 206 أفراد، وبالنسبة لمستواهم التعليمي فأثبتت هذه الدراسة أن ثلاثة أرباع المعتقلين لم يكملوا دراستهم العليا و28% منهم ينتمون الى تنظيم القاعدة و32% مجندون في صفوف الدولة الإسلامية في العراق والشام و40% ينتمون إلى تنظيمات أخرى ، ويظهر من خلال هذه النسب أن " داعش" إستطاعت أن تستقطب أكبر عدد من المجنسين الشباب مقارنة بغيرها من التنظيمات الإرهابية .[2]

وتشير الباحثة Mia blom **ميا بلوم** إلى أن الكثير من المجنسين الجددالمستقطبين إلى فكرة الجهاد العالمي ولا يفقهون أبسط مبادئ عقيدتهم الأساسية، كما أن أغلبية الأمريكيين الذين جندتهم الجماعات الإرهابية وسافروا خارج الولايات المتحدة ليلتحقوا بتنظيماتهم لم يعودوا لوطنهم لإرتكاب أعمال إرهابية ، هذا ما يؤكد أن خطر هؤلاء ليس كبيرا في الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما قارنا الجرائم

[1]Emily Corner and Paul Gill, « is There a Nexus Between Terrorist Involvement and Mental Health in the Age of the Islamic state « CTC sentinel, Vol .10. No.1, January 2017, p.6: Paul Gill and Emily Corner, « There and Back Again: the study of mental disorder and terrorist involvement》 , American psychologist, vol .72. No.3,2017, pp.232,239

[2]هينر وآخرون، مرجع سابق، ص ص18، 30.

الفظيعة التي إرتكبتها هذه التنظيمات في البلدان الإسلامية، وبالرغم من ذلك تتعامل الولايات الأمريكية باهتمام بالغ الأهمية في مواجهة الخطر الإرهابي.

الفرع الثاني :الجماعات والأفراد المصنفون إرهابيا ومعايير تصنيفهم.

تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بشكل دوري بتصنيف الجماعات والتنظيمات الأجنبية على أنها كيانات إرهابية، وتقوم أحيانا بشطب أحد هذه التنظيمات حسب التحقيقات ومدركات صناع القرار في تقديم مصلحة الدولة، وتعهد مهمة تصنيف الجماعات الإرهابية في الولايات المتحدة إلى وزارتي الخارجية وبمساعدة وزارة الخزانة الأمريكية.

وذلك بموجب الأمر التنفيذي رقم 13224 لتصنيف الإرهابيين العالميين المصنفين بشكل خاص والأشخاص الذين إقترفوا أعمالا خطيرة أو شكلوا تهديدا لأمن مواطني الولايات المتحدة والأمن القومي والإقتصاد الأمريكي، وبمجرد تصنيف الفرد والجماعة ضمن سجل إداري خاص بالإرهابيين العالمين المصنفين بشكل خاص في وزارة الخارجية، يتم تجميد أرصدةهم، وتقوم هيئة" أوفاك" التابعة لوزارة المالية بإخطار المؤسسات المالية بقرار الخطر وحجب أرصدتهم، ويصنف وزير الخارجية المنظمات الإرهابية الأجنبية وفق المادة 119 لقانون الهجرة والجنسية وفق المعايير التالية: [1]

1.يجب أن تكون المنظمة منظمة أجنبية.

2.أن تنخرط المنظمة في أنشطة إرهابية أو تكون لديها القابلية للإنخراط في الأعمال الإرهابية.

3. أن تهدد المنظمة أمن مواطني الولايات المتحدة أو القومي لها.

وكما يحظر أي تعامل مع هذه المنظمة أو الأشخاص الذين يصنفون بأنهم إرهابيون أو القيام معهم بأي نشاط تجاري أو مالي.

تعتبر هذه أهم المعايير المعتمدة لدى وزارة الخارجية في تصنيف التنظيمات الأجنبية ضمن قائمة الإرهاب، ولكن من خلال ملاحظتنا للمعيار الثاني، أنه يعتريه بعض الغموض وعدم الوضوح ويحمل عدة تأويلات خاصة في عبارة " أوتكون لديها القابلية للإنخراط " إذ كيف يمكن لفرد أو جماعة أن نتأكد على أنهم قابلان للإنضمام إلى التنظيمات الإرهابية بالرغم من أنه لم يرتكب أي عمل إجرامي، هذا ما يجعل تصنيف الجماعات الإرهابية يخضع لتوجيهات ومصالح صانع القرار الأمريكي، بالإضافة

[1]Fact Sheet, office of the spokes person, « terrorism divination FAQS, Washington, DC, on the website: mr.usembasy.gov. 27/02/2018

إلى أن هذه المعايير ليست معايير منصفة ، وممّا يدل على ذلك عُدول الولايات المتحدة في تصنيفها لبعض الجماعات على أنها إرهابية بعدما كانت ضمن قائمة الإرهاب، والمثال على ذلك هو إلغائها ل خمس (05) منظمات إرهابية أجنبية، وبعض الأفراد بموجب قانون الهجرة والجنسية، وهي: [1]

- منظمة إيتا الباسكية Basque fatherland and leberty
- أوم شينريكو " اليابانية" aumshinrikyo
- مجلس شورى المجاهدين في محيط القدس Mujahidin shura coucil in the environs of Jérusalem
- حركة ك هاناشيkahane chai
- والجماعة الإسلامية بمصر gma' a al -islamia

كما قامت بشطب مجموعة من الأفراد من قائمة الإرهاب وهم: أبو الوردة، ومهاد معلم، فرح محمد شيردون وموسى أبو داوود وإبراهيم الربيش.

باعتبار أن وزارة الخارجية تراجع كل (05) خمسة سنوات إعادة تصنيف الجماعات وذلك بناءا على الظروف التي كانت سببا في التصنيف والتي قد تتغير بشكل يستدعي الإلغاء، مبررة في ذلك وزارة الخارجية أن هذه التنظيمات لم تعد منخرطة في العمل الإرهابي ولا تحتفظ بالقدر والبنية للقيام بذلك.

يشير الباحث في الحركات المتطرفة "**هارون زيلبن**" على أن عملية شطب التنظيمات الإرهابية في الولايات المتحدة تستغرق مدة زمنية طويلة، وهناك جماعات لازالت مصنفة على أنها إرهابية بالرغم من أنها ليست موجودة في الواقع، وذلك إما لأنها أوقفت عملياتها أو إنخرطت في جماعات أخرى. وبالتالي فالتصنيف أصبح أداة في يد وزارة الخارجية والوكالات الإستخباراتية التي تتعامل معها ، ويغلب عليه الطابع الإيديولوجي والتوجه السياسي السائد، ممّا يقلل من صدقية هذه التصنيفات[2]، وبالتالي يمكن القول أن تصنيف الجماعات يخضع لمنطق الأمنة، الذي يلعب فيه الخطاب السياسي دورا بارزا في إضاء الطابع الأمني على بعض الظواهر وإخراجها من إطارها العادي إلى إطار أمني، وفق إيديولوجية وتوجه وإدراكات صانع القرار ، مثلا " **حزب الله اللبناني**" يصنف كجماعة إرهابية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية غير أنه يعتبر منظمة تحريرية مشروعة بالنسبة لروسيا الاتحادية .

[1]Office the spooks person, Revocation of five foreign terrorist organization designations and the delisting of six deceased individuals as specially designated global terrorism ». On the site web : https://www.state.govmay20.2022

[2]"قوائم الإرهاب ...معايير منطقية أم حسابات سياسية ؟"، على الموقع الإلكتروني: https://www.independentatabia.com 02/10/2023

ما يؤكد هذا هو التخبط في التصنيف عندما صنفت وزارة الخارجية الأمريكية منظمة " **أنصار الله الحوثية** " على أنها إرهابية ليلغى هذا التصنيف من خلال البيان الذي نشره **أنتوني .ج.بلينكن** في 12 فبراير 2021، بحجة ضمان وصول المساعدات لليمنيين للأراضي التي تسيطر عليها جماعة الحوثي [1]، وفي السابع عشر من شهر جانفي سنة 2024 أعادت الولايات المتحدة تصنيف هذه الجماعة على أنها جماعة إرهابية بموجب الأمر التنفيذي رقم 13224[2]، وذلك بعد دخول أنصار الله الحرب في غزة بتوجيه ضربات صاروخية إتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإستهدافهم للسفن والبواخر التي تعبر البحر الأحمر المتوهة إلى إسرائيل، بالإضافة إلى إستهدافها للوجود العسكري الأمريكي والبريطاني في البحر الأحمر عن طريق الهجوم على المدمرات وحاملات الطائرات الأمريكية بالصواريخ والمسيرات، كل هذا يدل على أن معايير التصنيف تخضع وفق إدراك المصالح الأمريكية ، وأنه تصنيف مؤقت وليس ثابت .

ومن أبرز التنظيمات التي صنفتها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية:

- "**حركة حماس**" الفلسطينية وتعاملت معها وفق حسابات وضغوطات اللوبي الصهيوني بأمريكا وكذلك "**حزب الله اللبناني**" و"**حزب العمال الكردستاني**" وهو عبارة عن جماعة كردية مسلحة في جنوب شرق تركيا تسعى للإنفصال عن الجمهورية التركية ذات توجه فكري قومي ممزوج بالقيّم الإشتراكية"اللينينية.

-وحركة "المجاهدين الباكستانية" تتبع لأسامة بن لادن، دعت لمهاجمة المصالح الأمريكية.

-بالإضافة إلى: "جيش التحرير الوطني"، "جبهة التحرير الفلسطينية"، و"الجهاد الإسلامي الفلسطينية" و"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" و"حزب التحرير الشعبي الثوري"، وا"لحركة الإسلامية "لأوزباكستان، و"الجيش الجهوري الإيرلندي"، "لواء شهداء الأقصى" و"الحزب الشيوعي الفليبيني"، "إتحاد جهاد الإسلام"، و"حركة طالبان" الباكستانية و"المجاهدين الهنو"د.

-وصنفت كذلك الخارجية الأمريكية ضمن القائمة السوداء،"كتيبة الملثمون" التي تنشط بأراضي الساحل الإفريقي، و"أنصار الشريعة في ليبيا، و"أنصار الشريعة" في تونس، و"جيش رجال الطريقة التقشبندية" و "دولة العراق الإسلامية"، و" تنظيم قاعدة في شبه القارة الهندية" و"حزب المجاهدين".

-وصنفت كذلك " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي " وهو التنظيم الذي تصنفه الجزائر من بين أخطر التنظيمات الإرهابية كما أشرنا في إلى ذلك في الفصل السابق.

---

[1] Antony, j. Blinken, secretary of state, Revocation of the terrorist designation of Ansarullah. https://www.state.gov february12,2021

[2] محمد فوزي، "هل إستعادت الولايات المتحدة الردع المفقود تجاه الحوثيين"، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**. على الموقع الإلكتروني https://acpss.ahram.org.eg 1/01/2024.16 :28

-وكذلك تنظيم "أنصار الإسلام " التي تنشط في الشمال الشرقي للعراق

-وكذلك "تنظيم القاعدة في "شبه الجزيرة العربية"، وهو تنظيم إرهابي مقره جنوب اليمن، يهدف للقضاء على الوجود الغربي في شبه الجزيرة العربية، إذ حاول إغتيال" الأمير محمد نايف" مساعد وزير خارجية السعودية عام 2009 في جدة، كذلك حاول تفجير طائرة أمريكية في 25 ديسمبر 2009.

- " **جماعة جند الله**" وهي منظمة متطرفة تنشط في إقليم سستان بلوشتان في جنوب شرق إيران المطالبة بإستقلال إقليم بلوشستان عن إيران، وكذلك منظمة "خلق" الإيرانية، و" الحرس الثوري الإيراني" وكذلك " جيش الإسلام" بفلسطين، وهو تنظيم جهادي سلفي أسس عام 2004 يوالي تنظيم القاعدة، وأعلن دعمه عام 2015لداعش، ويزعمون أن جهادهم في فلسطين فقط.

-"كتائب عبد الله عزام «بدأت هذه الكتائب عملياتها العسكرية سنة 2004 بثلاثة تفجيرات بمنتجع طابا وشاطئ " نوييع" المصريين.

- " جماعة أنصار الدين " والتي صنفتها أيضا الجزائر ضمن المجموعات الإرهابية الخطيرة التي تهدد المصالح الجزائرية والأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي.

-"جماعة بوكو حرام " النيجيرية وقد أشرنا إليها سابقا.

- " جبهة النصرة " صنفتها الإدارة الأمريكية عام2012 كمنظمة إرهابية، تتبنى هذه الجماعة العداء للنظام السوري وأعلنت الجهاد ضده.

-تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وذلك سنة 2014.[1]

ومن خلال عرضنا لأهم التنظيمات التي تصنفها الولايات المتحدة كتنظيمات إرهابية، يتضح لن أنها تخلط بين المنظمات والحركات المشروعة، كحركة المقاومة في فلسطين ولبنان ذات الفكر المعتدل والحق المشروع الذي نصت عليه النصوص والعهود والمواثيق الدولية، وهو الحرية وتجريم الاستعمار وبين التنظيمات المتطرفة الإقصائية التي لا تفرق في قتل كل من يخالفها سواء من الذين يدينون بنفس الديانة التي تؤمن بها أو غيرهم من شعوب العالم.

بالتالي، فالولايات المتحدة لا تتقيد بضوابط موضوعية وقانونية في تصنيف الجماعات وحتّى الدول فقد صنّفت دولاً على أنها دولٌ مطرقة أو ما يسمّى بدول " محور الشر " مثل إيران ، وكوريا الشمالية وكل الدّول التي تعارض سياسات الولايات المتحدة المبنية على الهيمنة، بهذا تستند الولايات المتحدة في تصنيفاتها ونظمها القانونية إلى أسس براغماتية نفعية بحتة ، ولا ترتكز على قواعد ومبادئ

[1] **المرجع نفسه.**

العدالة القانونية،فهي تصنف كل فاعل في العلاقات الدولية يعارض توجهاتها ويتبنى خطابا راديكاليا ضدها،على أنه يمارس الإرهاب،وبالتالي إدراجه في قائمة الإرهاب .

وهذا لا يعني بالضرورة أن الكثير من التنظيمات المصنفة على أنها إرهابية ليست كذلك، بل تصنيفها منصف فيها وفق ما اتفقت عليه الدوّل التي تؤمن بالشرعية الدولية وأجمعت تجاهها على أن الحركات التي تنتهج سياسة العداء والعنف ضد الإنسانية ككل ولا يختلف إثنان على أنها منظمات إرهابية والتي تستهدف مصالح كل من يخالفها ولا يوفقها في سياستها والتي تنتهج العنف كإستراتيجية لتحقيق أهدافها وغايتها.

ومن خلال ملاحظتنا على طبيعة هذه الجماعات والتي يغلب إنتماء أكثرها إلى الإسلام السياسي، أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أخلطت بين التظيمات السياسية ذات التوجه الإسلامي المعتدل والتي تطالب بحقوق مشروعة " كحركة حماس" في فلسطين وبين تنظيمات تعتنق الفكر المتطرف ولاتستند إلى أي شرعية قانونية.

ويمكن القول إن فكرة شيطنة بعض الحركات التحررية ذات البعد الإسلامي مرتبطة أساسا بعقيدة لدى المحافظين الجدد، والتي مفادها أن الإرهاب مرتبط بالإسلام، و الترويج ل فكرة "الإرهاب الإسلامي " كوسيلة ومبر لهيمنة الولايات المتحدة على العالم الإسلامي والتدخل في الشؤون الداخلية لبعض بلدانه، ومحاولة إقامة الشرق الأوسط الكبير عن طريق إضعاف الدول الإسلامية وتفكيكها إلى دويلات صغيرة، وهذا ما أقدم عليه المحافظين الجدد بغزو أفغانستان والعراق بحجة هذا الأخير أنه داعم للإرهاب الدولي ومتحالف مع تنظيم القاعدة[1].

صنفت الولايات المتحدة " تنظيم القاعدة "كأكبر تنظيم إرهابي عالمي يهدد أمنها وأمن مصالحها في العالم، إتخذ هذا التنظيم من أفغانستان مقرا له لإدارة و تنظيم أنشطة " العرب الأفغان " الذين صنف أغلبهم من طرف دولهم في قائمة الإرهاب وأنهم متابعون قضائيا أو ملاحقون أمنيا من قبل بلدانهم، ما شجع إنضمامهم إلى تنظيم القاعدة الذي كان يتزعمه "أسامة بن لادن" وخلفه من بعد مقتله "أيمن الظواهر المصري"، وهناك من يرجع أول مواجهة بين القاعدة والولايات المتحدة الأمريكية إلى تاريخ 3 أكتوبر 1993 بالعاصمة الصومالية مقديشو حينما قتل 18 عسكريا أمريكيا إثر هجوم من طرف " "الجهاديين " وإتهمت الولايات المتحدة " أسامة بن لادن " بإرتكاب هذه العملية بالرغم من أنه لم يدلي بأي تصريح يعترف فيه بذلك ،إذ إتهمت القاعدة بتفجير القاعدة العسكرية " بالخبر" في الظهران بالمملكة

[1]علي يونسي، الإرهاب الإسلامي كبديل عن الإرهاب الشيوعي في منظور الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة معارف، المجلد5، العدد9، ديسمبر 2010، ص ص، 61-65.

العربية السعودية عام 1996، والتي قتل إرهابية 19 عنصرا من عناصر القوى الجوية و أصيب قرابة 300 أمريكي ونسب هجوم آخر لتنظيم القاعدة على إثر الهجوم على المدمرة البحرية " يوأس أس كول" في أكتوبر عام2000 و التي راح ضحيتها 17 عنصرا من القوات البحرية الأمريكية، واتهم فيها أبوزيد أحد قادة تنظيم القاعدة [1].

وقام هذا التنظيم بتفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في العاصمة الكينية نيروبي والعاصمة التنزانية دار السلام في أوت 1998 والتي أسفرت عن 200 قتيل ومئات جريح، ويعتبر هذين الحادثين أول إصطدام مباشر بين تنظيم القاعدة والولايات المتحدة وكان الحدث الأبرز هو توجيه التنظيم ضربة قوية داخل العمق الأمريكي، من خلال قيام 19 عنصر من أفراد القاعدة بتفجير برج التجارة العالمي في نيويورك ومبنى البنتاغون في واشنطن بتاريخ 11سبتمبر 2001 [2]، والذي خلف 2974 قتيل، طرح هذا الحادث عدة تساؤلات أثارتها بعض وسائل الإعلام الأمريكية من أبرزها موقف الرئاسة الأمريكية من أحداث 11سبتمبر وعدم تحركها، على الرغم من حصولها على مؤشرات ومعلومات وتحذيرات قامت بها أجهزة الإستخبارات في الوقت المناسب من وجود نوايا إرهابية من القيام بإعتداء كبير على الولايات المتحدة [3].

هذه الأحداث جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تغير من سياستها الأمنية وتعلن عن إستراتيجية جديدة في إطار حربها الشاملة على الإرهاب سواء على التنظيمات المشكلة له أو الدوّل الراعية له وهو ما أعطى للإرهاب بعدا عالمية أو ما يعرف «بالعولمة الأمنية للإرهاب ".

وتحوّل الإرهاب من تهديد يواجه دولاً محددة إلى تهديد عالمي، وفق رؤية الإستراتيجيين الأمريكيين، وكان هذا إيذانا بتحوّل جديد في السياسة الدولية، إذ فرضت الولايات المتحدة على معظم دوّل العالم الإنخراط في سياستها لمكافحة الإرهاب، خاصة دوّل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول جنوب شرق آسيا، وذلك بفتح دوّل هذه المناطق قواعد البيانات التي تتوفر عليها وأنظمة الأرشيف الذي بحوزتها حول الجماعات الاسلامية المسلّحة أمام الإستخبارات الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيديرالية [4].

---

[1] مصطفى صالح، **السياسة الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية**، الجزائر، دار قرطبة، 2010، ص 319.

[2] مصباح عامر، **علم السياسة، الفواعل والقضايا في ظل تطورات العولمة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017، ص 361.

[3] أليهاندروكاسترو أسبين، **إمبراطورية الإرهاب: السياسة الأمريكية العابره للقارات في الأمن والإقتصاد ومكافحة الإرهاب**، ترجمة: وفيقة إبراهيم، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012، ص 271.

[4] **المرجع نفسه**، ص 363.

يرى الأستاذين "علي حسين حميد" و"علي زياد العلي"، أن صعود واشتداد نبرة الإرهاب الدولي هو نتيجة صراع عقائدي في الفكر الإستراتيجي الدولي، حيث خلق إنهيار الإتحاد السوفياتي فراغا عقائديا ساد المنظومة الغربية، ما جعل الولايات المتحدة تتبنى فكرة نهاية التاريخ ومنطق صراع الحضارة الذي أسس له صموائيل هنتغتون وإعتنقه الكثير من صناع القرار بالولايات المتحدة،الشيء الذي أدى إلى خلق صراع حضاري بين الغرب وبعض المكونات الثقافية في العالم الإسلامي على رأسها التيارات الأصولية المتشددة حيث تطور هذا الصراع (الديني الحضاري) ليفرز ظهور تنظيمات راديكالية إرهابية والتي أكثرها خطورة في إستعمال أساليب العنف والدمار هو "تنظيم الدولة الإسلامية بالعراق والشام[1].

يرى الباحثان أن ظهور هذه التنظيمات الإرهابية العالمية جاء نتيجة الصراع الحضاري بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية، فظاهرة الإرهاب الدولي هي بنية تركيبية تجمع بين الظواهر الفكرية الشاذة من بعض التنظيرات الدينية والتخطيط الإستخباراتي الموجه، حيث وظف الإرهاب في كثير من الحالات لتنفيذ مشاريع إستراتيجية دولية خاصة المخططة من طرف الولايات المتحدة وتبريرا لتدخلها عسكري في بعض مناطق العالم.[2]

يقول **ريتشارد بوليت (Richard bulliet)** الأستاذ بالجامعة الكولومبية، إن الأمريكيين تقبلوا على الفور الملاحظة القائلة: بأن أعمال العنف التي قام بها تنظيم القاعدة هي: " **نماذج لأعمال إرهابية متعصبة لا يمكن تحملها أو التعامل معها بشكل عقلاني** ". ويقصد هنا الحضارة الإسلامية وشعوب دول العالم الإسلامي، وحذر عدد من المحللين السياسيين الأمريكيين من وجود شبكة دولية لتنشيط الجماعات الإسلامية الإرهابية في الولايات المتحدة تهدف إلى ضرب مصالحها، بالرغم من عدم وجود أي دليل يثبت وجود هذه الجماعة[3].

وهذا الشأن صرّح المسؤول في مكتب مكافحة الإرهاب "**لورنس بوب**" **Laurence pope** قائلا: "منذ عشرين سنة كانت القومية العلمانية بمثابة الإيديولوجية المفضلة في العالم الغربي، واليوم أصبح الفكر الإسلامي المتطرف، هو الإيديولوجية التي توفر الغطاء للإرهابيين" [4].

---

[1] علي حسين حميد، علي زياد العلي، **ثيواستراتيجية الصراع في الشرق الأوسط نحو بعد جديد لدراسة العلاقات الدولية**، مصر: المكتب العربي للمعارف، 2020، ص ص 135،136.

[2] المرجع نفسه، ص136.

[3] فواز جرجس، **الأمريكيون والإسلام السياسي، تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية**، بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية، 204، ص 178.

[4] **المرجع نفسه**، ص 283.

وكان لوسائل الإعلام دور بارز في شيطنة العالم الإسلامي وإتهامه بالإرهاب، خاصة المؤسسات الإعلامية التابعة للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، إذ إستطاعت أن تكون صورة نمطية سلبية حول المسلمين وربطهم بالإرهاب، خاصة التظيما و الأحزاب السياسية والأفراد الذين يعتقدون أفكار دينية، وهذا أكبر إشكال يعتري تحديد مفهوم الإرهاب سواءٌ لدى الرأي العام، أو لدى الساسة الأمريكيون، إذ يخلط الكثير منهم بين الإرهاب والتدين الإسلامي وهذا مبني على التصورات الفكرية والذهنية التي رسمتها الكتابات المتطرفة سواء الصهيونية أو المسيحية أو حتى العلمانية المتوحشة التي تهاجم كل ما هو إسلامي، وأصبحت لا تميز بين الإرهاب الحقيقي والإرهاب الوهمي الذي اصطنعته في خطاباتها الموجهة للجماهير الأمريكية، " ومن أبرز هذه التنظيمات "منظمة السفارة المسيحية في القدس" "منظمة التحالف الوحدتين القومي من أجل إسرائيل" "منظمة الأغلبية الأخلاقية" "التحالف المسيحي الأمريكي" "الجمعية الدولية للدفاع عن إسرائيل" و"منظمة الأيباك" اللوبي الصهيوني الأكبر في الولايات المتحدة الأمريكية .

فبعد الأحداث المذكورة آنفا تحولت الجماعات الإسلامية التي كانت تدعمها الولايات المتحدة في حربها ضد روسيا في أفغانستان وانتقلت من تمويلها ودعمها إلى مطاردتها ووصفها بالإرهاب ، فطبقا للوثائق الأمريكية ومذكرات المحلل والمستشار الأمني والإستراتيجي "**زبينغو برجنسكي**" فإن: "إجتماع مجلس الأمن القومي الأمريكي، بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان كان قد قرر تشجيع المقاومة في أفغانستان وزيادة تكثيف نشاطها، بهدف استنزاف الجيش السوفيتي وتعزيز التواجد الأمريكي بالخليج الفارسي كرادع لأي تغلغل سوفياتي في المنطقة، الرؤية الأمريكية في الجهاد الافغاني :كانت مبنية أساسا على " **محاربة السوفيات** " في ظل حقبة الحرب الباردة بأقل التكاليف، علما أن موارد الدعم كانت مصدرها بعض دوّل العالم العربي والإسلامي [1].

يقول الكاتب الفرنسي " جيل كبيلGilles kepel" في كتابة الإرهاب الإسلامي: " إن انتقال الحركات الإسلامية الراديكالية من الجهاد ضد الإتحاد السوفياتي إلى الجهاد ضد الولايات المتحدة الأمريكية، تعد عملية مركبة ومعقدة ما بين البعدين العقائد والإستراتيجي، ولا يمكن أن نفصل بين الحركات الإسلامية الراديكالية والدوائر الأمنية الإستخباراتية، وعليه فإن الباحث سيجد نفسه أمام معلومات مقضية وإجابات قليلة[2].

[1] مصطفى صايج، **مرجع سابق**، 521.

[2] **المرجع نفسه**، ص 522.

فتقدير وإدراك المصالح وتحقيقها لدى صناع القرار الأمريكي تجعلهم يغيرون مواقفهم وسياستهم اتجاه الفواعل الدولية الرسمية وغير الرسمية، وهذا ما يفسر التحول الجذري في السياسة الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية الجهادية في أفغانستان " طالبان" ثم تنظيم القاعدة ما بين مرحلة إدارة " جيمي كارتر " والرئيس " ريغان " اللتان أيدتا ودعمتا مقاتلي الحرية freedom،fighters وفق الخطاب الرسمي الأمريكي الذي كان يخاطب به هذه الجماعات، لتأتي مرحلة " بوش ولكريوش" التي تبنت الخط العدائي لها مصنفة إياها في خانة الأعداء الإرهابيين خاصة بعد رفض بن لادن التواجد الأمريكي في الأراضي السعودية واستعانة هذه الأخيرة بالولايات المتحدة للتصدي للتوسع العراقي في الخليج العربي بعد غزوه للكويت .

بالنسبة لتصنيف الولايات المتحدة الأمريكية للكثير من حركات التحرر الشرعية ضمن قائمة المنظمات الإرهابية " كحركة حماس" و"الجهاد الإسلامي " والكثير من منظمات التحرير الفلسطينية و"حزب الله اللبناني" ، هو نتيجة تغلغل اللوبي الصهيوني وتأثيره الكبير في السياسة الأمريكية، مثلا في تلك المنظمات التي ذكرناها سابقا ففي عام 2004، نجم عن الميل الفاضح للصهيونية في الكونغرس، إقرار قرار معالجة شاملة لمعاداة السامية، تلتزم وزارة الخارجية بموجبه، مراقبة ومكافحة معاداة السامية في كافة أنحاء العالم، وبدعم واضح وكبير من اللوبي الصهيوني والجماعات ذات الاهتمامات الخاصة، أقر هذا القانون بسهولة من قبل الكونغرس دون أن يحدد ماهية معاداة السامية [1]، وبموجب هذا القرار صنفت بعض الدول الداعمة للقضية الفلسطينية والمجاهرة بالعداء للصهيونية والإمبريالية الأمريكية كدوّل متطرفة أو داعمة للإرهاب، كالجمهورية الإسلامية الإيرانية، وفنزويلا وكوبا وكوريا الشمالية .

الفرع الثالث: جدلية إستمرار التهديد الإرهابي للأمن القومي الأمريكي

بالنسبة لتنظيم القاعدة ، فقد ذكرت تقارير الإستخبارات الأمريكية أنها قد تفككت وفقدت قدراتها في القيادة وعلى السيطرة وأن أغلب قادتها مختبئون في المخارات والكهوف مفضلين سلامتهم الشخصية على فاعلية وإعادة قدرات التنظيم بعد الضربات التي تلقتها، ويبقى خيار القاعدة الوحيد هو تبني العمليات الإنتحارية، وأن قدراتها على تنفيذ هجمات مثل هجمات 11 سبتمبر قد تناقصت كثيرا، كما أن أعمال القتل العشوائية ضد المسلمين في اليمن والسعودية والجزائر والعراق، ألحقت أضرارا بصورة التنظيم خاصة من الذين كانوا يتعاطفون معها وأصبحت متهمة لدى الكثير من المسلمين بسبب الدمار والأضرار التي لحقت بهم ، وتقدر كذلك الإستخبارات الأمريكية سنة 2014 أن عدد أفراد القاعدة أصبح لا يتجاوز

[1] جانيس.ج.تيري، **السياسة الخارجية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة:** ترجمة: حسن البستاني، بيروت : الدار العربية للعلوم، ناشرون، 2006، ص 212 .

300 عنصر، وهناك من يعتقد أن هذا التنظيم هو صنيعة مخابراتية أمريكية [1]، شأنه شأن تنظيم داعش، أي إختراع أمريكي وُجد ليكون ذريعة للتدخل في أراضي العالم الإسلامي لتحقيق مصالحه وتحقيق الأمن الطاقوي الأمريكي لضمان موارد نفطية جديدة، وذلك بالسيطرة والتحكم في منابع النفط العالمية، وما حجة محاربة الإرهاب إلا آلية من آليات التغلغل الأمريكي في المناطق التي تراها ضمن نفوذها الحيوي الذي يحقق لها المزيد من التفوق والإستمرار في السيطرة وقيادة العالم، فهذه التنظيمات تنشأها في الظروف المواتية لتحقيق استراتيجيتها وتفككها بمقتضى ذلك .

كما فقدت القاعدة ثاني أكبر معاقلها بعد أفغانستان وهو العراق ، الذي إستطاعت أن تجند فيه عددا كبيرا من المسلمين، بحجة مقاومة مقاومة الاحتلال الأمريكي وإستطاعت أن تجند الكثيرين في صفوفها، و هذا ما ذكره الكاتب " جرجس فواز" في كتابه " أوباما والشرق الأوسط " والذي ذكر فيه أن إلتقى بعدد كبير من الشباب الذين يخططون للذهاب إلى العراق للانضمام إلى القاعدة في قتالها ضد الاحتلال الأمريكي، وسبب إنهيار القاعدة في العراق وتحول بعض عناصرها إلى داعش هو سياسات أبو مصعب الزرقاوي التي أشعلت حربا طائفية بين العراقيين، وقيامه بأعمال إجرامية حتى في بلده الأم "عمّان " بالأردن وذلك بالهجوم على حفل زفاف وقتل من فيه ، فبالرغم من اعتذار بن لادن عن هذا العمل الإجرامي غير أن السنة العراقيون تحولوا ضده [2]، وبالرغم من تصدع القاعدة تصر الولايات المتحدة على التشبث بالقاعدة للتدخل في شؤون الدوّل بحجة محاربة الإرهاب .

وعند تحليلنا للخطاب الرسمي الأمريكي نجده قد أعلن نهاية حربه الكونية ضد الإرهاب بشكلها السابق والمدمّر والتي كانت تتميز بالتفرد الأمريكي في إستعمال القوة وإحتلال الدوّل بدون أي مبرر شرعي وقانوني دولي، ففي خطابه الذي تناول فيه الحرب على الإرهاب، ذكر " أوباما " في شهر ماي 2013 في فترته الرئاسية :" أن الولايات المتحدة الأمريكية ربما تكون على وشك أن تبدأ إنهاء الحرب على الإرهاب" [3]وتأكد ذلك بإعلان الرئيس بايدن خروج القوات الأمريكية من أفغانستان و انسحابها تماما وتقليل القواعد العسكرية بالعراق كخطة أولية للانسحاب النهائي، غير أن الحرب الأخيرة في غزة قد تغير إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق، وتعيد النظر في إعادة توسع وانتشارها العسكري في الشرق الأوسط ، خاصة بعد المواجهة المباشرة بين إيران وإسرائيل .

---

[1] فواز جرجس، **أوباما والشرق الأوسط، نهاية العصر الأمريكي**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص ص 308، 309.

[2] **المرجع نفسه**، ص 314.

[3] نقلا عن فؤاد جرجس، **مرجع سابق:**

Newsweek poll: "Obama/ Muslims, Princeton survey research associates international (27august2013).on website: https://nw_asset.s3.amazonaws.com/pdf/1004-flot.pdf , and Kristof "is this America?"

وحول زوال هذه التهديدات التي مصدرها التنظيمات الإرهابية، أجرى معهد راند "RAND " الأمريكي عام 2008 دراسة حول " كيفية إندثار وتفكك التنظيمات الإرهابية ، من خلال تسليط الدراسة على 648 جماعة مصنفة لديه كجماعة إرهابية ما بين 1998 إلى 2006، 244 جماعة كانت لا تزل موجودة أثناء فترة الدراسة و268 تنظيم عدّل من سياسات العنف التي كان ينتهجها وتخلى عنها، 136 جماعة إمّا إنهارت وتفكّكت أو اندمجت وانصهرت مع تنظيمات أخرى تتقاسم معها نفس الأفكار.

ووصلت الدراسة إلى أن الجماعات الإرهابية تنهار وتسقط من خلال الحالات التالية: [1]

1. مطاردتها من طرف القوات الأمنية للدول سواء غن طريق أجهزة الإستعلامات والإستخبارات وقوات الجيش المختلفة.
2. تغيير أسلوب الجماعات المتطرفة في إستعمال العنف إلى إنتهاج الممارسة السياسية السلمية، عن طريق المراجعات الفكرية لأقطاب ومنظري هذه الحركات والتنظيمات بالنسبة للجماعات الإسلامية التي كانت تنتهج العنف والتطرف وتراه الأسلوب الأفضل والمشروع لديها لتحقيق أهدافها.
3. تمكن التنظيمات من تحقيق أهدافها وغاياتها خاصة تلك التنظيمات التي تندرج ضمن الحركات الإنفصالية، بمجرد إعلان إستقلال الإقليم المراد إستقلالهعن إقليم الدولة الأم، تتوقف عن سياسيتها الإرهابية.
4. القضاء على القيادات المؤثرة في التظيم الإرهابي والزعامات الملهمة لعناصره، إما بموتها أو إلقاء القبض عليها، يؤدي أحيانا إلى ضعف التنظيم ثم تأتي في الأخير مرحلة إنهياره.

وبينت الدراسة أن النسبة الأكبر التي أدت إلى انتهاء وزوال التنظيم الإرهابي، هي تخليه عن السياسات العنيفة من خلال مراجعة أسلوب عمله.

وكان لموت القائد وزعيم الجماعة أو إلقاء القبض عليه، دور بارز في تفككها وإنهيارها كالقضاء على زعيم القاعدة " أسامة بن لادن " فقد أثر على قوة التنظيم وجعله يتفكك بالرغم من تعيين خليفة له " أيمن الظواهري" وبالتالي فالشخصيات المؤسسة للجماعة والقيادات الكاريزمية تؤثر بالسلب على التنظيمات الإرهابية في حالة فقدانها، وكان هذا السبب في القضاء على 40% من مجتمع البحث المدروس، وكانت نسبة 10% لتحقيق الأهداف، السبب في زوال الجماعة الإرهابية، أي أقل من السببين الدوليين.

[1] مراد حجاج، مداخلة بعنوان "مستقبل الأمن الإقليمي العربي في بيئة دولية مضطربة: التحديات والفرص، الملتقى الوطني المرسوم بـ" **بروز التهديدات الجديدة والتحوّل في مفهوم الأمن** "، ب.ت. على الموقع الإلكتروني: https://dspace.univ.dzjspuis bitstream.doc

أمّا الحلول الأمنية والعسكرية وفق دراسة مركز راند جاءت هي المتدنية والتي قدرت ب 7% ، ممّا يفيد أن الحلول العسكرية وفقهم ليست ناجحة في القضاء على الظاهرة الإرهابية، وبالرغم من ذلك نتعرف في المبحث الموالي على أن الولايات المتحدة الأمريكية إعتمدت في إستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب على البعد العسكري بدرجة أكبر مقارنة بالأبعاد الأخرى.

وقد أشارت **فوزية قاسي** أنه لا يستبعد إحتمالية القيام بعض الدول بأعمال إفتزازية لتقوية التهديد الإرهابي إذا ما ضعف، في إطار مواصلتها لسياسة " أمننة الحرب على الإرهاب، خاصة الدوّل الكبرى كروسيا والهند والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

فقد تستعمل بعض الدول في خطاباتها السياسية الرسمية خطورة التهديد الإرهابي وإستمراره لتبرير سياستها على المستوى الدولي وحتى الداخلي إذا ما كانت مخالفة للقانون الدولي والمبادئ الدستورية التي تحكمها بحجة الحفاظ على وجودها وبقائها، غير أن الحقيقة هي زيادة قوتها ونفوذها وحماية مصالحها ومصالح حلفائها، وهذا ما دأبت عليه الولايات المتحدة في إستمرارها تصنيف حركات المقاومة الفلسطينية المسلحة وكذلك اللبنانية ضمن خانة الإرهاب دعمها المطلق و اللاّمحدود للإحتلال الإسرائيلي في مواجهه المقاومة ، وحتى تنجح الولايات المتحدة الأمريكية في كسب تأييد الرأي العام الأمريكي والغربي حول توجهات السياسة الخارجية الأمريكية الداعمة لممارسات الإحتلال الاسرائيلي الصهيوني الإجرامية والإرهابية، التي خلفت دمارا كبيرا ورهيبا في قطاع غزة، وتبريرا للمجازر الفضيعة التي ترقى إلى جرائم حرب .

وذكرت الباحثة خمسة أنواع من الحالات التي يمكن من خلالها، إبقاء التهديد الإرهابي وأمننة محاربته وهي: [2]

1) القيام بهجمات إرهابية متواصلة أو التخطيط لها : وذلك إمّا بإستمرار القاعدة في القيام بأعمالها العدوانية، وكنا قد ذكرنا أن هناك دراسات أثبتت أن القاعدة قد تلاشت ، وبالرغم من ذلك يصر بعض الباحثين أمثال : " بول ولكنسونPaul wilkinson"" أن محاربة القاعدة قد يدوم عدة عقود حسب زعمه، بحجة أن هذا التنظيم ينتشر ضمن ستون "60 " دولة في العالم و في هذا السياق ذكرت الكثير من التقارير الإستخباراتية أن عناصر القاعدة الذين تمكنوا من النجاة من الضربات الموجهة لها قد اندمجوا في تنظيمات جديدة كتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو مجموعات إرهابية إقليمية

[1] فوزية قاسي، "الحرب على الإرهاب ومنطق الأمننة: قراءة في السياسة الأمريكية العالمية الجديدة من منظور مدرسة كوبنهاغن"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 03، 2011، ص 85.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 86،87.

كتلك المنتشرة في الساحل الإفريقي ووسط آسيا .غير أنه في الفترة الأخيرة خاصة بعد القضاء على تنظيم داعش و إضعافه في مناطق إنتشاره، قلت الهجمات الإرهابية بشكل ملحوظ، ممّا يدحض فرضية مواصلة أمننة الحرب العالمية على الإرهاب، غير أنها تبقى كأداة فعالة ومجدية للولايات المتحدة والقوى الغربية المتحالفة معها للتدخل والضغط على حكومات العالم الثالث التي تعتبر موردا هاما للطاقة، الشيء الذي يضمن الأمن الطاقوي لحكومات الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

التزام الولايات المتحدة الأمريكية بأمننة الحرب على الإرهاب: كان على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية إستمرار قيادة الحرب على الإرهاب ، وإستمرت إدارة " جورج دبليو بوش " [1]في ذلك من خلال حملة دولية لغزو العراق، غير أنه لم يستطع كسب إجماع دولي خاصة من طرف فرنسا التي عارضت في عهد الرئيس " **جاك شيراك**" دعوة الإدارة الأمريكية في إحتلال العراق ، و يعد دليلا على عدم قدرة أمننة الولايات المتحدة الأمريكية إستمراريتها في أمننة الحرب على الإرهاب بالشكل الذي كانت عليه في المراحل الأولى بعد أحداث 11سبتمبر، علما أن فرنسا كانت من المؤيدين والمتحالفين مع إدارة " بوش " في غزوه لأفغانستان ، وكما ذكرنا سابقا من إعتراف أوباما في أوت عام 2013،بداية نهاية الحرب العالمية على الإرهاب وخروج القوات الأمريكية سنة 2023 من الأراضي الأفغانية . بالرغم من ذلك بقيت الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر حليف دولي في هذا المجال لدى الكثير من الدوّل التي لازالت تعاني من أضرار الجماعات الإرهابية كدول شمال إفريقيا ودوّل الساحل، وبالتالي إستمرار قيادة الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب العالمي يخدم مصالحها بدرجة كبيرة، بإعتبار أن القارة الإفريقية تحوز على إحتياطات ضخمة من النفط والمعادن النفيسة.

2) شرعية الولايات المتحدة الأمريكية كزعيمة للأمننة داخل المجتمع الدولي : تمكنت الولايات المتحدة من بناء توافق أوروبي (دول الحلف الأطلسي) حول أمننة الخطر السوفياتي في ظل الحرب الباردة وفي بداية حربها على الإرهاب لكن نتيجة السياسات الإنفرادية التي انتهجتها في محاربة الإرهاب الدولي وتجاوزها الشرعية الدولية، جعلها مهددة في قيادتها للحرب، فقد قامت بإنتهاك سيادة الدوّل باعتبار أن محاربة الإرهاب تسمو على مبدأ السيادة وإنتهاكها لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدوّل أو خرق مبدأ حظر إستخدام القوة في العلاقات الدولية وكذلك إنتهاكها لمبدأ الحل السلمي للنزاعات الدولية وهو خلق أزمة شرعية دولية [2]نتيجة تزعزع مكانة الولايات المتحدة بسبب الإنفرادية،

[1]نقلا عن فوزية قاسي، مرجع سابق :

Barry buzan, « thewar on terrorism as the new macrose- curitization? » Paper presentedfor Olsoworshop .february2-4, 2006.p.12.

[2]سمير حمياز، "تداعيات التدخلات الانفرادية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب "، **السياسة العالمية**، المجلد 4، العدد 3، 2021، ص ص27،28.

بدأت تتراجع عن ذلك، وذلك بعدم إنخراطها في بداية الأمر من توجيه ضربة عسكرية لليبيا 2011، وعدم موافقة الكونغرس الأمريكي على مشروع قرار تبناه الرئيس " أوباما " في ضرب العاصمة السورية، باعتبار الدولة السورية دولة مارقة وإرهابية، ماجعلها تستعيد مكانتها، إلّا أن دعمها لأوكرانيا في مواجهة الغزو الروسي أفقدها التأييد الروسي والصيني في سياستها العالمية ضد الإرهاب.

3) معارضة السياسات الداخلية والخارجية في إطار أمننة الحرب على الإرهاب: أثرت السياسات التي إنتهجتها الإدارة الأمريكية ضمن أمننة محاربة الإرهاب إلى تفويض بعض الحريات والقيم السائدة في المجتمع الأمريكي كالتجسس وتقييد حرية التنقل بفرض إجراءات أمنية ورقابة مشددة ما هدّد الحريات العامة والديمقراطية في نظر الحقوقيين الأمريكيين، كما أن النفقات العسكرية الكبيرة أدت إلى إستهلاك ميزانية ضخمة [1].

كما استفادت شركات خاصة من هذا الإنفاق مثل شركة (Lockheed Martin) لوكيد مارتن، وبووينغ (Boeing) ونورثروب(Northrop grumman) المختصة في المجال العسكري والأمني، على حساب رفاه الشعب الأمريكي [2].كما تنكرت الولايات المتحدة لإتفاقية حنيف التي تضمن حقوق السجناء وما قامت به من إنتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان في سجن " أبو غريب " ومعتقل غواتانامو الرهيب، حيث نقلت تقارير حقوقية، إستخدام الولايات المتحدة أساليب وحشية في تعذيب السجناء وإذلالهم لإستنطاقهم، جعل الكثيرين سواء من الأمريكيين أو الدول التي كانت منخرطة في السياسة الأمريكية لمحاربة الإرهابية تتراجع عن دعمها المطلق لها، الشيء الذي أسهم في إضعاف قوة أمننة الحرب العالمية على الإرهاب.

5) تنافس قوى دولية على أمننة الإرهاب : تسعى الولايات المتحدة من خلال الأمننة في مكافحة الإرهاب الدولي إلى الإبقاء على تفوقها العسكري والإقتصادي العالمي، غير أنه ظهرت قوى عالمية كبرى أخرى تنافسها في هذه الريادة، كجمهورية الصين الشعبية، التي أظهرت تفوقا إقتصاديا يكاد يهدد مكانة الولايات المتحدة الاقتصادية، بالإضافة إلى تطور قدراتها العسكرية الذي أصبح يقلق الولايات المتحدة، خاصة وأن نمو الصين ترحب به كثيرا من الدوّل كروسيا وإيران وفرنسا وماليزيا، الذي تسعى إلى تغيير النظام الدولي من أحادي إلى تعددي[3]،علما أن الصين إنتهجت سياسة تعاونية مع الدول التي تصنفها الولايات المتحدة على أنها دولٌ مارقة أو تدخل ضمن محور الشر كإيران وكوريا الشمالية وأخير

[1] أحمد بيقون وآخرون، **العرب والعالم بعد أحداث 11 سبتمبر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 232.

[2] أليها ندرو كاستراواسيين، **مرجع سابق**، ص 201.

[3] فوزية قاسي، **مرجع سابق**، ص 89.

*أنظر إلى : هيلاري كلينتون، **خيارات صعبة** ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، 2015.

إنفتاح الصين على أفغانستان وفتح هذه الأخيرة أبوابها الإقتصادية للشركات والمنتوجات الصينية وحتى في المجال العسكري، ما يقوض فكرة الأمننة العالمية لمكافحة الإرهاب، أي دخول دوّل عظمى في علاقات تعاونية مع من تصنفهم الولايات المتحدة إمّا على أنهم إرهابيون أو داعمون للإرهاب .

حاولنا ذكر هذه الحالات التي تؤدي إلى زيادة ونقصان الأمننة الأمريكية لمحاربة الإرهاب الدولي، مبرزين إمكانية التقليل من الإجراءات التعسفية سواءٌ في الداخل الأمريكي أو خارجه وذلك بالتعامل مع الظاهرة الإرهابية كظاهرة خطيرة ولا يستدعي الأمر إعطائها أكبر من حجمها والنظر إليها كبقية التهديدات الأخرى كالجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية ، لأن أمننة الظاهرة الإرهابية بالشكل المطلق الذي تنتهجه الولايات المتحدة قد يؤدي إلى تصادمها مع الكثير من دوّل العالم، ما يعزز من الفوضى الدولية ويزيد من الحروب والنزاعات، وأثبت التاريخ المعاصر أنّ جلّ الحروب التي حدثت في العالم بداية القرن العشرين كان أغلبها بسبب أمننة مكافحة الإرهاب الدولي مثل الحرب الأفغانية الأمريكية وإحتلال العراق، كل هذا ساهم في تعقد المعضلة الأمنية، فالخسائر المادية والبشرية التي ترتبت عن الحرب على الإرهاب أعلى بدرجات كبيرة جدا عن الخسائر التي أحدثتها التنظيمات الإرهابية في أعمالها الإجرامية، فعدد قتلى المدنيين العراقيين والأفغان بسبب هذه الحروب يفوق بأضعاف ما خلفته جرائم الإرهابيين بالإضافة إلى تدمير إقتصاديات هذه الدول و تدمير بناها التحتية وبروز الدولة الفاشلة في العراق، كله من مخرجات الحرب العالمية على الإرهاب وهذا ما سنعالجه في المبحث الثاني من هذا الفصل حول تداعيات الإستراتيجية الأمريكية على العالم في حربها على الإرهاب.

وهناك من يعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية إنتهجت سياسة العنف البديل أي الهاء دوّل وشعوب العالم العربي بهذه التنظيمات الإرهابية والتي يعتبر بعضها صنيعة أمريكية وهذا وفق ما لمحت به وزيرة الخارجية الأمريكية " هيلاري كلينتون" في كتابها المعنون ب:" خيارات صعبة "* وفي إطار الحرب اللاّتماثلية من خلال السماح لداعش بالتمدد لتحقيق مشروع الفوضى الخلاقة الذي يجعل إسرائيل تتمتع بحالة من الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط ، أي توظيف إستراتيجية البديل ممّا يفسح المجال واسعا أمام الهيمنة الأمريكية المطلقة وفقا لإدارة الحرب على الإرهاب وتوظيف القوة الأمريكية. [1]

وفيما يخص استمرار التهديدات الإرهابية على الولايات المتحدة، أصدر مكتب الإستخبارات والتحليل بوزارة الأمن الداخلي الأمريكية، في 14 سبتمبر 2023 التقسيم السنوي للتهديدات المحتملة في

[1] حميد ياسين عمار، "مكانة القوة في المدرك الإستراتيجي الأمريكي، دراسة في التأصيل النظري والتوظيف الإستراتيجي"، **المجلة السياسية** العدد 35 .36، 2017، ص 410.

الداخل الأمريكي، إذ أكد هذا التقرير على إستمرار التهديدات الإرهابية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي[1].

فعلى المستوى الداخلي: هو استمرارية انتشار الفكر المتطرف، سواء لدى الجماعات أو الأفراد، غير أن طبيعة التطرف توسعت من التطرف الديني إلى التطرف الإثني والعنصري نتيجة عوامل إيديولوجية ودينية وزيادة ظاهرة الهجرة التي زادت من أعداد المسلمين والذين لا يدينون بالمسيحية وكذلك نتيجة الأوضاع الإجتماعية، بسبب زيادة نسية الضرائب وكذلك الدور الذي يلعبه الفضاء الإلكتروني في توسيع دائرة معتنقي التطرف بالإضافة إلى الأحداث السياسية سواء على المستوى الدولي كالدعم المطلق الأمريكي للسياسات الإسرائيلية في الشرق الأوسط، والصراع في الانتخابات الرئاسية، وذكر التقرير أن الهجمات في مجملها ترتكز على أهداف حكومية، وتستهدف الأقليات العرقية والدينية، وستشمل البنى التحتية وقطاعات الطاقة والصحة والنقل، إذ شهدت الولايات المتحدة أعمال عنف في شهر ماي 2023 خلف قتل ثمانية أشخاص برصاص، وأثبتت التقارير الأمنية أن الدوافع العنصرية والعرقية كانت وراء في هذه العملية التي قام بها شخص مسلح .

كما حدث اعتداء مسلح في نفس السنة نفذه شخص مسلح، أصيب من خلاله ثلاثة ضباط من شرطة نيويورك، وزعمت صحيفة" نيويورك تايمز"أن التطرف الإسلامي هو الذي دفع الشخص لإرتكاب هذه الجريمة.

وعلى المستوى الخارجي: ذكر التقرير أن تنظيمي القاعدة وداعش يخططان لإستجماع قوتهما من جديد ويعملان على إستعادة إنتشارهم وتموضعهم في عدة مناطق من العالم بما فيها الولايات المتحدة، وأفاد التقرير أنهما لازالا يحتفظان بعدد لابأس به من المؤيدين والأنصار الذين يمكنهم ضرب المصالح الأمريكية.

ويعتقد الكثير من المهتمين بالجماعات الإرهابية أن تنظيم " داعش " ورقة تستخدمها الولايات المتحدة لإبقاء وجودها في العراق وسوريا، وقد تعود مجددا بقوة وأنه لازال يشكل تهديدا حقيقيا في الشرق الأوسط، إذ لا يزال التنظيم يحتفظ بتشكيلات من المسلحين والخلايا الناشطة والدائمة، التي قد تعود إلى الساحة بمجرد أن تعطي لهم الولايات المتحدة الضوء الأخضر حسب إعتقادهم، بإعتبار أن تنظيم داعش يحاول تجميع قواته وإعادة تنظيم صفوفه، وأحيانا يقوم بعمليات متفرقة لإثبات وجوده على الأرض، كما تم تسجيل هروب العديد من إرهابيي التنظيم المحتجزين في سجن الهول بالحسكة السورية، الذين كانوا تحت قبضة قوات سوريا الديمقراطية، هناك من يتهم واشنطن بالتحالف مع أنقرة قد ساهمتا

[1] مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، " التحديات الأمنية التي ينتظرها الداخل الأمريكي خلال عام 2024، على الموقع الإلكتروني : Future.com/ar/Mainpage/Item/8625. 25/09/2023

في تسهيل هروب المساجين وكل هذا يؤكد على أن التنظيم لازال يشكل فاعلا أساسيا في العراق وسوريا وسيسهم في تحقيق المزيد من المكاسب للولايات المتحدة في المنطقة .[1]

واعتبر التقرير أن إيران مصدر تهديد خطير من خلال دعمها للحركات والتنظيمات الإرهابية واعتبارها دولة راعية للإرهاب وتخططيها للقيام بعمليات إنتقامية ضد المصالح الأمريكية إنتقاما لإغتيال قائد فيلق القدس "قاسم سليماني"، واتهمت وزارة العدل الأمريكية الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالتخطيط لإغتيال أحد مستشاري الأمن القومي الأمريكي، ووجهت لها أيضا تهمة إغتيال المرشح للرئاسيات الأمريكية "دونالد ترامب" الذي نجا من محاولة اغتيال أثناء قيامه بحملته الإنتخابية [2]، إذ أفاد التقرير على أن إيران تعتمد على أفراد من ذوي الجنسية المزدوجة الذين لديهم القدرة للوصول إلى الولايات المتحدة .

المطلب الثاني: الدول المارقة كتهديد قومي

الفرع الأول: مفهوم الدول المارقة

أشارت وثيقة الأمن القومي الأمريكي مارس سنة 2024، شارك في إعدادها رؤساء أجهزة الإستخبارات الأمريكية من بينهم " آفريل هاينز" مديرة مكتب الإستخبارات الوطني، و**وليام بيريز** مدير وكالة الإستخبارات المركزية CIA و**جيفري كيروس** مديرة وكالة الإستخبارات العسكرية DIA . **وكريستوفر واري** مدير مكتب التحقيقات الفيديرالية FBI وغيرهم إلى:" أن الولايات المتحدة لازالت تتعرض للتهديدات الأمنية التقليدية القادمة من الدوّل وعلى رأسها الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية وكذلك التهديدات المتأتية من الدوّل الهشة خاصة دول الساحل الإفريقي وتخوفها من إنتشار عدوى الانقلاب العسكري"[3].

فمن خلال هذا التقرير نرى أن الولايات المتحدة لازالت تصنف دولا على أنها تمثل خطرا وتهديدا لأمنها القومي، الموسومة ب " **الدوّل المارقة** «، وأحيانا يطلق عليها في الخطاب السياسي الأمريكي

---

[1] أمجد إسماعيل الآغا، " داعش ورقة استراتيجية أمريكية قد تظهر مجددا «، **مركز دراسات كاتيخون**، على الرابط الإلكتروني : 20-09-2020. https://katehon.com/ar/article/dsh.urq.sstrtyjy.mryky.qd.tzhr.mujddan.

[2] The new York times, " Iranian agents plotted to Kill Trump, us , says in unsealed charges », in the website: https://www.nytimes.com>nyregion .9nov2024

[3] أحمد الهاشمي، "كيف تفكر الولايات المتحدة في مهددات أمنها القومي"، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، على الموقع الإلكتروني: Futureuae.com/ar_AE/Mainpage/Item/9099.

أطلع عليه بتاريخ؟18/11/2025 على الساعة: 18:15

بدوّل محور الشر المتحالفة مع تصنفهم تنظيمات إرهابية. فمامفهوم الدوّل المارقة من المنظور الأمريكي؟ وماهي المعايير التي يتم تصنيف الدوّل على أنها مارقة ؟

ظهر هذا المفهوم وأصبح أكثر تداولا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لدى السياسيين الأمريكيين، وهو يشير الى تلك الدول التي لا تتجاوب مع السياسة الأمريكية في العلاقات الدولية، بمعنى آخر كل من يعارض سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ويجاهر لها بالعداء يصنف ضمن الدوّل المنبوذة أو ضمن محور الشر او المثيرة للقلق، ولكن البدايات الأولى لظهور هذا المفهوم كان مع صدور مقال للمستشار الأمن القومي في عهد الرئيس " كلينتون" ، في مجلة " forgien affaires " ، ذكر فيه مفهوم الدولة المارقة، وحدّد فيه الدوّل التي تعارض نشر الديمقراطية الليبيرالية في العالم ووصفها بالخارجة عن القانون وهي كوبا وإيران، العراق في عهد صدام حسين و ليبيا في عهد معمر القذافي أي جل هذه الدوّل هي دوّل إسلامية، ليضاف إليها الصين وروسيا .[1]

وعرفها من خلال هذا المقال على أنّها الدوّل التي:" تظهر عجز مزمنا في التفاعل البناء مع العالم الخارجي. وعرفها الفيلسوف **جاك دريدا** من خلال تفكيك كلمة "مروق" حيث إستهدف لفظ المارق voyou أولا ووصله فيلولوجيا بلفظ le roué بالفرنسية، مستخلصات روابط دلالية متعددة بينهما، ويمكن ترجمة le roué إلى اللغة العربية ب: السفيه/ السافل، وفق دريدا يمكننا أن نقول المارق على أنه السافل وهو الشخص المتمرد على القوانين والأعراف الإجتماعية والأخلاقية والسياسية، وهو الذي يسخر منها ولا يتقيد بها، وفي المجال السياسي يعني " المقصي" أو " المغضوب عليه" أو الذي لم ينل رضا الحاكم أو صاحب السلطة[2].

وعرفها الدكتور **خليل حسين** كنظرية أمريكية على أن الدولة المارقة وفق المنظور الأمريكي: "هي الدوّل التي تخالف بانتظام الأعراف والأنظمة الدولية و يشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تصنف هذه الدوّل على أنها عدائية وتمثل تهديدا للسلام العالمي، وأن أنظمتها السياسية هي أنظمة رجعية ولا تحترم قواعد المجتمع الدولي " [3].

---

[1] إلهام ناصر، "الدولة المارقة rouge state »، **الموسوعة السياسية**، على الرابط الإلكتروني https ://political.encyclopedia.org/dictionaryالدولة المارقة 26/11/2023 ،14:27

[2] جاك ديريدا ،ماهي الدولة المارقة؟شبكة النأ المعلوماتية،على الرابط التالي:
https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/3787
أطلع عليه بتاريخ:16/04/2025 17:20

[3] خليل حسين، **العلاقات الدولية النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا**، بيروت، منشورات دار الحلبي، 2011، ص98.

وإذا أسقطنا هذا التعريف على الدوّل العالم نجد أن الدوّل الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تندرج ضمن الدوّل المارقة، وذلك لأنها لا تعير للقواعد الدولية أي إعتبار لتحقيق مصالحها وما الحرب على أفغنستان و غزو العراق إلا دليلا على إنتهاكها للشرعية الدولية، وبالتالي فتعريف "خليل حسين " تعرف يميل إلى المثالية أكثر منه إلى الواقعية ، بل يمكن القول أنّ الدولة المارقة هي دولة تشكل تهديدا للمصالح الأمريكية ولا توافق على سياستها الدولية .

وهذا ما أكّد عليه نعوم تشومسكي في نقده لهذا المفهوم، واعتبره مفهوم دعائي يطبق على أعداء مصنفين من طرف الدوّل الغربية العظمى، ويرى أنها تقوم بأعمال عدوانية تنطبق عليها معايير الدولة المارقة .[1] وذكرت الباحثة " إلهام ناصر " نقلا عن " أنتوني ليك " أربعة معايير تصنف من خلالها الولايات المتحدة الدول على أنها مارقة هي: [2]

1. كل دولة تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل، وإعتبر الرئيس الأمريكي " جورج بوش " على أنّ امتلاك الدوّل الضعيفة والحكومات الهشة سيهدد الأمن العالمي وذلك بعد أحداث 11 سبتمبر، وإعتبر على أن الدول الديكتاتورية التي تمتلك الأسلحة الكيماوية والجرثومية والتي تمتلك أسلحة متطورة وصواريخ باليستية تهدد الأمن الدولي والمصالح الأمريكية، لهذا تسعى الولايات المتحدة للحد من تطوير الأنشطة النووية للدوّل التي تعتبرها عدوة للديموقراطية كإيران.
2. الدوّل التي تساعد التنظيمات الإرهابية سواء بتوفير مقرات لها أو دعمها بالسلاح والتكنولوجيا والدفاع عنها، وتدريب عناصرها وإيوائها لهذا تعمل الولايات المتحدة على حرمان هذه الدول والإرهابيين من الحصول على الموارد والتكنولوجيا لضمان عدم إستخدامها ضد المصالح الأمريكية وحلفائها.
3. غياب الديمقراطية في الدولة قد تجعلها دولة مارقة وفق الرؤية الأمريكية وذلك أن كل دولة تسمع شعبها وتحرمهم من التمتع بحقوقهم وحرياتهم، وتتعسف في إستخدام القوة ضد أفراد دورتها تعتبر عدوة للقيم الأمريكية.
4. كل دولة تجاهر أو تظهر العداء للولايات المتحدة الامريكية وتتدد بسياستها المهيمنة في العالم ويقف في وجه مخططاتها وعرقلة تنفيذ إستراتيجيتها العالمية تعتبر خارجة عن القانون، ووجب وضع حدود لها وتصنف على أنها ضمن الدول المهددة للأمن القومي الأمريكي.

---

[1] للمزيد من الإطلاع حول مفهوم الدولة المارقة أنظر إلى: نعوم تشومسكي، **الدول المارقة إستخدام القوة في الشؤون العالمية**، ترجمة: أسامة إستراتيجية، السعودية: مكتبة العبيكان، 2004.

[2] إلهام ناصر، "الدولة المارقة"، **الموسوعة السياسية**، على الرابط الإلكتروني التالي : https://political.encyclopedia.org/dictionary/الدولة المارقة

من خلال هذه المعايير المذكورة آنفا ، يتبيّن لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية لازات تستخدم سلاح الديمقراطية في مواجهة كل دولة لا تتماشى وفق سياستها العالمية، وبالرغم من عدم تقيدها في كثير من الممارسات الدولية بقواعد القوانين الدولية، إذا ما كانت عقبة في تحقيق مصالحها وتنفيذ إستراتيجيتها، بيد أنه تجعله معيارا في الحكم بالموروق على كلّ دولة ترى أنها مهددة لمصالحها، كما أن هناك الكثير من الدول التي تتنافى مارستها السياسية مع المبادئ الديمقراطية وحكومتها تقوم بقمع شعوبها وتنتهك حقوقها غير أنها لم تصنف على أنها دول مارقة، تفسير ذلك هو أن هذه الدوّل لا تعارض التوجهات الأمريكية في السياسة الدولية، أو تكون ضمن الدوّل التي تخدم المصالح الأمريكية، لهذا لا يهمها أكانت ديمقراطية أم دكتاتورية أو حتى أنها تستخدم الديمقراطية كواجهة تخفي بها سياستها القمعية.

بالإضافة إلى ذلك لماذا لم تصنف الولايات المتحدة إسرائيل على أنها دولة مارقة؟ بالرغم من إنتهاكها لكل الأعراف والقوانين الدولية في حربها على غزة ولبنان وعدم إحترامها لحقوق المساجين وقتلها للمدنيين بل وحتى إرتكابها لما ثبت على أنه إبادة جماعية في حق الشعب الفلسطيني بغزة، ولماذا لم تشر تقاريرها الأمنية والحقوقية إلى المجازر التي إرتكبتها حكومة ميانمار في حق الأقلية المسلمة الروهينغا؟ وقمع نظامها السياسي جميع المعارضين السياسيين، وإرتكاب مجازر كذلك في حق أقلية الكاريني وأقلية الكاشين المسيحية وأقلية الراخين وغيرها من الأقليات [1]وأشار تقرير منظمة " هيومن رايتس واتش " human rights watch « " على أن بعثة تقصي الحقائق أن الإنتهاكات العسكرية التي ارتكبت في ولاية كاستين وراضين وشان منذ 2011 ترقى بلا شك إلى أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي وقامت حكومة ميانمار بتدمير 34 قرية يقطعها أولية الروهينغا [2].

بالرغم من هذه المجازر المرتبطة بالتطهير العرقي لم تصنف الولايات المتحدة دولة " بورما" ضمن الدول المارقة، ولماذا لم تصنف المملكة المغربية نتيجة الممارسات التي يرتكبها المخزن في حق الشعب الصحراوي من إعتقالات وإعتداءات، كل هذا يجعلنا نحكم على أن تصنيف الدوّل المارقة لا يخضع إلى شروط الإنصاف وإنما تحكمه المصالح الأمريكية وتوجهات صانعي القرار، وللعامل الإيديولوجي دور في صياغة هذه التصنيفات.

[1] تقرير منظمة أمنيستي أنترناشيونال amnesty international، حقوق الإنسان في ميامار. على الموقع الإلكتروني: https://www.amnesty.org 21/02/2021.

[2] التقرير العالمي 2019، ميانمار، Human rights watch، على الرابط الإلكتروني: https://www.hrw.org>mayanmar

فحسب التقرير السنوي لسنة 2024 الذي ذكرناه سابقا صنفت مجموعة من الدول على أنها دول مارقة وهي إيران وكوريا الشمالية، وذكر التقرير على أن الصين وروسيا تشكلان تهديدا للأمن القومي غير أنه لم يذكر صراحة على أنهما دولتان مارقتان.

الفرع الثاني إيران كدولة مارقة:

إعتبر التقرير السنوي للأمن القومي الأمريكي على أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية دولة تسعى إلى زعزعة والتأثير على المصالح الأمريكية، وأنها تسعى إلى ترسيخ مكانتها كقوة إقليمية وأنها تشكل تهديدا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ونفوذها في الشرق الأوسط، وتستثمر في تطورها العسكري، وتدعم وكلائها في المنطقة الذين يعتبرون تهديدا للإحتلال الإسرائيلي، وتقوم بتنشيط دبلوماسيتها لتحقيق أهدافها، وإتهم التقرير إيران بتوسيع برنامجها النووي ممّا قد يمكنها من إنتاج السلاح النووي[1].

إتهم التقرير أن إيران تنتهج حربا هجينة ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية تجمع بين القدرات التقليدية وغير التقليدية، بما ذلك أذرعها المسلحة، الذين تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا مباشرا وحقيقيا ومن بين هؤلاء جماعة " أنصار اللّه " اليمنية إذ تمكنت في الفترة الأخيرة من توجيه ضربات عسكرية للسفن الحربية الأمريكية وحتى حاملة الطائرات الأمريكية في إطار إعلان الجماعة مساندة المقاومة في قطاع غزة، كما ذكرت وزارة الدفاع الأمريكية أن الحوثيين شنوا حوالي 190 هجوما منذ نوفمبر 2023 إلى غاية شهر سبتمبر 2024 من بينها العديد من الضربات وجهت إلى السفن والمدمرات الأمريكية، وأشارت توقعاتها على هجمات الحوثيين سيستمر ضد الولايات المتحدة وحلفائها، مما يعني أن التهديد الإيراني سيزداد قوة.

ذكر التقرير السابق أن إيران تمتلك أكبر مخزون من الصواريخ الباليستية في المنطقة ممّا يجعلها قوة إقليمية معتبرة في الشرق الأوسط يزداد تهديدها للحليف الأكبر في الشرق الأوسط " إسرائيل "، كما تعمل إيران على تطوير وتحديث درجة دقة وفتك وموثوقية هذه الصواريخ، وأضاف التقرير على أنّ قدرات إيران من الطائرات المسيّرة ومنظومة دفاعاتها الجوية وأسطولها البحري يشكل تهديدا للأصول التجارية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية[2].

لهذا وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على الضربات العسكرية التي وجهها الإحتلال الإسرائيلي لإيران ، ولكن بدون ضرب وإستهداف المنشآت البترولية والبنى التحتية الإيرانية لأنها ستؤثر على أسعار البترول دوليا ممّا قد يسبب زيادة الإنفاق الحكومي الأمريكي على واردات النفط ويقلل من نسبة النمو

[1] Noam Raydan, « Houthi ship attacks pose a longer-term challenge to regional security and trad plans, **the Washington Institute**, for near east policy, in the website: https:// Washingtoninstitute.org

[2] U.S. Department of defense, (gov), 2024 annual estimate of the strategic security environment, p 18 on the website: https://media.defense.gov 2024

الإقتصادي الأمريكي، كما أن الولايات المتحدة قامت بضرب المنشآت النووية الإيرانية نتيجة الضغوط الإسرائيلية، كما دعمت الولايات المتحدة إسرائيل أثناء ضربها لإيران وذلك بتوفير الغطاء والحماية الجوية للمقاتلات الإسرائيلية و هذا ما صرّح به أكثر من مسؤول أمريكي .

كما ذكر" مايكل إيزشتات micheal eisenstadt في مقال له أن المصالح الأمريكية تلقت أكثر من 170 هجوما من وكلاء إيران بالشرق الأوسط منذ إندلاع الحرب على غزة عن طريق الطائرات المسيرة والصواريخ ضد القوات الأمريكية في العراق وسوريا[1].

وقال وزير الخارجية الأمريكي " مايكل بومبيو" في عهد الرئيس " دونالد ترامب" في عهدته الأولى في مقال له معنون ب :" مواجهة إيران : إستراتيجية إدارة ترامب " :"أن النظام الإيراني نشر منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية قدرا كبيرا من الدمار والسلوك السيء وأن العقوبات الدولية المفروضة عليه لم تثنه من مواصلة برنامجه النووي وأن هدف إيران من هذا البرنامج هو إمتلاك السلاح النووي، وأعتبر أن إيران هي المزود لجماعة "أنصار الله "الحوثية بالصواريخ التي كانت تهاجم بها السعودية وتدعم هجمات حماس على إسرائيل وتجند شبابا أفغان وعراقيين وباكستانيين وتدربهم على القتال في سوريا ، وذكر على أن إيران هي من تدفع رواتب عناصر "حزب الله اللبناني" وأن أجورهم تفوق أجور موظفي الدفاع المدني في إيران ، كما أعتبر أن "فيلق القدس" التابع للحرس الإيراني الثوري من أخطر التنظيمات المهددة لمصالح الولايات المتحدة وحلفاؤها في منطقة الشرق الأوسط، وذكر أن الشعارات التي يهتف بها مجندوا الحرس الثوري الإيراني " الموت لأمريكا " " الموت لإسرائيل "[2] ، يعتبر عداءا معلنا من إيران اتجاه الولايات المتحدة وحليفاتها. إسرائيل، ممّا يجعل صناع القرار الأمريكي يصنفون إيران على أنها من أخطر الدول المهددة للأمن القومي الأمريكي.

وبناء على ما ذكرناه من تقارير أمنية وتصريحات للمسؤولين الأمريكيين، تعتبر إيران دولة مارقة في جل التقارير الأمنية الدورية الصادرة عن الهيئات الإستخباراتية الأمريكية، وتتفق كل الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ قيام الجمهورية الإسلامية وإسقاط نظام الشاه الملكي، على أن إيران تعادي المصالح الأمريكية، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية تستفيد من سياسات إيران وتوظفها لتبرير تدخلها في منطقة الشرق الأوسط، فهي حقيقة تعتبر تهديدا مباشرا لأمن إسرائيل، ولكن الولايات المتحدة لا تريد القضاء على إيران، إذ أن قوة الولايات المتحدة تكفي لتدمير إيران، كما دمرت وغزت دولتي أفغانستان والعراق يمكن انتهاج السياسة نفسها مع إيران، غير أن تحطيمها لإيران والقضاء على نظامها السياسي الثوري، قد يسبب خسائر إقتصادية للولايات المتحدة ويعرقل ويصعب من تجسيد

[1] Micheal Eisenstadt, » denial or punishment? The us Israel debates about how best to determine Iran. **The Washington institute**, for near east policy. https://www.washingtoninstitute.org>/ar/policy

[2] Michael R Pompeo, « confronting Iran : the Trump administration's strategy, us , department of state, global public affairs, on the website : https:// 2017.2018-translations.states.gov> october15 ,2018

إستراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط، إذ أن التخويف بالخطر الإيراني وعقيدته التوسعية تجعل دوّل الخليج في حالة إستنفار أمني دائمة ممّا يجعلها تزيد من تسلحها و تتسابق مع إيران في مجال التسلح وأبرز مورد للسلاح لدول الخليج هو الولايات المتحدة، فالمستفيد هو المجمع العسكري الأمريكي الذي يحقق أرباحا مالية ضخمة مقابل بيع الأسلحة لدول الشرق الأوسط خاصة لدول الخليج.

كما أن تبرير التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي من خلال القواعد العسكرية المنتشرة في شبه الجزيرة العربية كقاعدة الدوحة والتي تعتبر أكبر القواعد العسكرية الموجودة في العالم. هو الخطر الإيراني ، لهذا نجد أن الولايات المتحدة توظف سياسات إيران الخارجية لتحقيق مصالحها وتثبيت نفوذها وتوسعها وهيمنتها في الشرق الأوسط ويمكن إعتبار أن التهديد الإيراني هو ذريعة تستخدمها الولايات المتحدة لإبقاء هيمنتها في الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت تعتبرها تهديدا حقيقيا لحلفائها خاصة إسرائيل التي تعتبر من أكبر وأهم الحلفاء الإستراتيجيين لها، وهناك من يعتقد أن الولايات المتحدة تستخدم إسرائيل كيان وظيفي لحماية وزيادة مصالحها في الشرق الأوسط.

وذكر التقرير الذي أعده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أن التمدد الإيراني في الإقليم أصبح عاملا ومؤثرا في الشراكة الأمريكية الخليجية وأسهم في تقوية الوجود الأمريكي بالخليج العربي، ويرى أن تزويد دوّل الخليج بالأسلحة يؤدي دورا أساسيا في خلق حالة التوازن العسكري مع إيران ويورد التقرير، تقريرا أمريكيا متعلقا بالمبيعات العسكرية الأمريكية إلى دول الخليج للفترة الممتدة ما بين 2009–2013 إلى دوّل الخليج، وكانت إحصاءاته كالتالي:[1]

–وقعت البحرين إتفاقية جديدة بقيمة 372.341 مليون دولا، وإستلمت شحنات أسلحة بقيمة 42.118 مليون دولار.

– الكويت إستلمت أسلحة بقيمة 1503.455 مليار دولار ووقعت إتفاقية جديدة بقيمة 3386192مليار دولار.

– وقعت سلطنة عمان إتفاقيات جديدة بقيمة 3355850مليار دولار وإستلمت أسلحة ما قيمته 220779مليون دولار.

– قطر وقعت إتفاقية بقيمة 250222 مليون دولار، وإستلمت أسلحة بقيمة 103163 مليون دولار

[1] النور حمد، "الشراكة الإستراتيجية العربية الأمريكية والتوازن الامني المتغير في الخليج"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 17، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، 2015، ص 171.

– إستلمت المملكة العربية السعودية أسلحة أمريكي بقيمة 10265488 مليار دولار ووقعت اتفاقية جديدة ب: 47319826 مليار دولار بالإضافة إلى توقيع إتفاقية مع دونالد ترامب وتعتبر أكبر صفقة أسلحة تجاوزت 400 مليار دولار من بينها بيع الأسلحة في فترات متتالية، وتعتبر المملكة السعودية أكبر مستورد للسلاح الأمريكي خاصة في فترة العهدة الأولى للرئيس ترامي.

–كما أمضت دولة الإمارات العربية المتحدة إتفاقيات مع الولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته 15261826مليار دولار واستلمت أسلحة أمريكية بقيمته 3469495 مليار دولار.

– وبالتالي إشترت دول الخليج لوحدها ما قيمته 68,9 مليار دولار واستعملت ما يقارب 16 مليار دولار فقط في الفترة الممتدة ما بين 2009–2013[1].

من خلال هذه الإحصائيات الواردة يتبين حجم الصادرات الأمريكية من الأسلحة لدوّل الخليج، والسبب الأول في زيادة هذا التسلح الرهيب هو الخوف من التمدّد الإيراني في المنطقة وليس الإسرائيلي لأن أغلبية دوّل الخليج دخلت مرحلة التطبيع مع الكيان الصهيوني وأن علاقتها معه لا تتسم بالعداء، ويتضح لنا أن المستفيد الأوّل من سياسات إيران هو الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من أنها تصنفها ضمن دول الشر، فلو فرضنا جدلا أن الولايات المتحدة ستقدم على مهاجمة إيران وتحطيم قدراتها العسكرية والصاروخية والجوية فإنها حتما تستعرض لخسائر مالية جراء زوال التهديد الإيراني لدول الخليج.

وهنا تظهر العبقرية الأمريكية في السياسة الخارجية ومقدرتها على إستخدام ظاهرة الأمننة في تحقيق المكاسب الإقتصادية وزيادة مصالحها والحفاظ عليها.

الفرع الثالث: كوريا الشمالية

بمجرد" إعلان كوريا الشمالية" إمتلاكها للأسلحة النووية بدأت المخاوف الأمريكيّة تتزايد، جراء سلوكيات هذه الدولة إذ شرعت كوريا الشمالية في تشييد مفاعلاتها النووية، في فترة الستينيات من القرن الماضي، وإنسحبت من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سنة 2003 بعدما كانت موقعة عليها.

كما أعلنت كوريا الشمالية عن ثلاثة تجارب نووية في 2006 و2009 و2013 وفرضت عليها إثر هذه التجارب عقوبات دولية، وبالرغم من هذه العقوبات أجرت تجربة نووية رابعة سنة 2015، تلتها أخرى عام 2017 والتي أظهرت فيها قدرتها على صنع قنبلة هيدروجينية يمكن إرسالها عبر صواريخ باليستية

[1] **المرجع نفسه**، ص 172.

عابرة للقارات، كما تمتلك كوريا الشمالية ترسانة عسكرية كيماوية وبيولوجية، بقصد الدّفاع عن نفسها وتحقيق الردع النووي بردع كلّ من يهدّد أمنها القومي وإستقرارها.[1]

كما أشار تقرير الأمن القومي الأمريكي لسنة 2024 أنّ الزعيم الكوري الشمالي " كيم جونغ أون" أنه لازال مستمرا تطوير القدرات العسكرية النووية والتقليدية التّي تهدّد الولايات المتحدّة وحلفائها ، ويحاول إعادة صياغة البيئة الأمنية بما يخدم مصالح وتوجّهات كوريا الشمالية ، وأشار التقرير إلى أن كوريا تدعم علاقاتها مع الصين وروسيا أكبر منافسي الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على دعم دولي ودبلوماسي وتحقيق تعاون دفاعي، ولزيادة مكاسبها الإقتصادية والمالية، وأشار التقرير على أن كوريا الشمالية مازالت تواصل في مناوراتها العسكرية وتجاربها النووية، خاصة بعد قيام التعاون الثلاثي القائم بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان، العدوان التقليديان "ليبونغ يونغ" .

ويشكّل البرنامج السيبراني لكوريا الشمالية حسب التقرير تهديداً متطوراً نشطا لإجراء عمليات التجسّس والقيام بالجرائم السيبيرانيّة والهجمات النوعية، إذ طوّرت قوّتها السيبيرانية وأصبحت قادرة على القيام بهجمات إلكترونية متنوعة يمكنها إستهداف الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، كما تقوم كوريا حسب التقرير بسرقة العملات المشفرة، وغسيل الأموال والحفاظ على عملاء بالخارج في مجال التكنولوجيا للحصول على موارد مالية بطرق مشبوهة.[2]

إعتبرت كوريا الشمالية المناورات العسكرية المشتركة بين القوّات الأمريكية والكورية الجنوبية في مارس 2024 إستفزازاً لأمنها القومي، ممّا قد يدفعها إلى التصعيد العسكري، وهذا السيناريو قد يكون مستبعدا للتفوّق الأمريكي الكبير على كوريا الشمالية، أو يدفعها للقيام بمناورات عسكرية، مثلما قامت به في عام 2023، حينما أطلقت " ليبونغ يونغ " صاروخين بالستيين ردًّا على مناورات عسكرية كانت قد قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية مع كوريا الجنوبية، وقامت مجموعات القراصنة الإلكترونية الكورية الشمالية بإختراقها لشركتين كوريتين جنوبيتين لتصنيع معدّات الرقائق، ممّا يعتبر إعتداءاً على مصالح حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

---

[1] سماح سهايلية، حنان إدريسي، "الدوّل المارقة من منظور الإستراتيجية الأمنية الأمريكية: دراسة تحليلية"، **المجلّة الجزائرية للسياسات العامّة**، العدد11، أكتوبر 2016، ص ص 232.233.

[2] Us department of DEFENSE (gov), « Annual threat ASSESSMENT of the U.S intelligence community », Op.cit.P.21.

[3] مركز المستقبل للدراسات، "ماذا تحمل المناورات العسكرية بين واشنطن وسول؟ "، على الرابط الإلكتروني:

.https://Futureuae.com/ar/Mainpage/Item/9107. 21/03/2024

يرجع تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية لدولة كوريا الشمالية ضمن الدوّل المارقة لمعارضتها لسياساتها وتحالفها مع أكبر منافسي الولايات المتحدة الأمريكية وهما روسيا والصين، إذ تشير التقارير الأمنية، خاصة وثيقة الأمن القومي الأمريكي لسنة 2024 أن روسيا والصين من الدوّل المعادية للولايات المتحدة ككوريا الشمالية وإيران وكوبا وفنزويلا، وتقوم بهجمات سيبيرانية متكرّرة على الكثير من المواقع الإلكترونية الأمريكية[1].

كما أشرنا سابقاً لازالت الولايات المتحدة تصنّف الصّين وروسيا أنهما دولتان تسعيان لتهديد المصالح الأمريكية على المستوى العالمي، وتعملان على إختراق أمن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الهجمات السيبيرانيّة وشبكات التجسّس التابعة لهما، غير أن التقارير الأمنية والخطاب السياسي الرسمي الأمريكي لم يدرجا روسيا والصّين كدولتين مارقتين، ولكن تعتبرهما مصدر تهديد للمصالح الأمريكية، وهذا ما ذكرته وثيقة الأمن القومي الأمريكي لسنة 2024.

الفرع الثالث: روسيا (إستمرارية للعداء الشرقي)

ذكرت وثيقة الأمن القومي الأمريكي لسنة 2024 أن روسيا تندرج ضمن التهديدات التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وأشار أن الحرب الروسية الأوكرانية تسبّبت في إلحاق أضرار على الصعيد المحلّي والدوّلي، وأدت إلى تراجع مكانة روسيا وتدهور سمعتها الدولية، كما ألحق الغزو الروسي لأوكرانيا خسائر عسكريّة كبيرة حسب التقرير، وبالرغم من هذا التهديد إستمرّت روسيا الإتّحادية كتهديد للغرب والولايات المتحدة.

تسعى روسيا إلى حماية مصالحها والدفاع عنها عالميًا محاولة في ذلك تفويض مصالح الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، من خلال تبني إستراتيجية تعاونية مع الصّين و تكثيف علاقاتها معها ، وعقد صفقات عسكرية وإقتصادية في مجال المحروقات أطلق عليها إسم "قوة سيبيريا 2" ، إذ قامت روسيا بعقد صفقة إقتصادية مع الصّين لبيع الغاز الروسي مع هذه الأخيرة بسعر تفاضلي وبكميات كبيرة نتيجة القيود الغربية المفروضة على الغاز الروسي وتسقيف أسعاره، غير أنه تشير التقارير على صعوبة تطبيق هذه الصفقة ، بسبب إلحاح الصّين على شرائها النفط الروسي بسعر أقل، ما إعتبرته روسيا مطلبا غير معقول، وكذلك خروج منغوليا من المشروع بعدما كانت طرفاً فيه، وبالرغم من ذلك بلغت صادرات روسيا للصين من النفط الخام 60,64مليار دولار عام 2023، بما يشكل حوالي 47% من

[1] يوسف ورداني، خارطة التهديدات والتوقعات من منظور الإستخبارات الأمريكية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9101/%D9%87%D8%B4%D8%A7%D8%B4%D8%A9
أطلع عليه بتاريخ: 17/04/2025 18:36

إجمالي الصادرات الروسية و19% من إجمالي واردات النفط الخام من الصينية لعام 2023 ، ممّا يجعل روسيا أكبر مموّل للنفط، عن طريق المشروع الضغط " قوة سيبريا" .[1]

وذكر التقرير أنه رغم الخسائر الضخمة التي منيت بها روسيا ، فإن الوضع الدولي الراهن يخدم المصالح الروسية خاصة مع إستمرارها في تطوير قدراتها وذخيرتها العسكرية ما يسمح باستمرارها في القتال ضد أوكرانيا ، كما أن روسيا تعتمد على قدراتها النووية والفضائية المضادة للردع الإستراتيجي كما أنها تواصل جهودها في تطوير وتقوية قواتها البرية، وكذلك بالنسبة لقواتها البحرية و الجوية لازالت تحتفظ بقدراتها القتالية العالية، التي تستخدمها روسيا كقوة إستعراضية عالمية رادعة، وأضاف التقرير على أنّ روسيا تشكّل كذلك تهديدا للأمن السيبيراني الأمريكي ، إذ تستخدم الهجمات السيبيرانية كأداة من أدوات السياسة الخارجية للتأثير على قرارات بعض الدول وتعمل بصفة مستمرة على تطوير قدراتها التجسيسة وإستخدام عملائها في المهام الإستخباراتية داخل الولايات المتحدة الأمريكية. [2]

وأشار التقرير إلى أن تعافي الجيش بعد الحرب الأوكرانية التي يخوضها يستغرق عدة سنوات بعد تكبّده خسائر في المعدّات والأفراد، وأن أنّ روسيا نجحت في تجنيد عدد مهم ومعتبر من المجندين في صفوف الجيش الروسي، كما أنها تعتمد على الشركات الأمنية والعسكرية خاصة والمجموعات شبه العسكرية لتحقيق أهدافها في ساحة المعركة بأوكرانيا، وتنفيذ مخططاتها في الشرق الأوسط وزيادة نفوذها في إفريقيا وإختراق مناطق جديدة في هذه القارة بعد أن كان تأثيرها فيها قبل الحرب الأوكرانية ضعيفا.

كما اتهم التقرير بمحاولة روسيا تفكيك التحالفات التي تعقدها الولايات المتحدة الأمريكية مع شركائها ومحاولة إثارة الخلاف، ومحاولة تقويض المكانة العالمية للولايات المتحدة.

أكدت الولايات المتحدة على أن روسيا تتدخل عن طريق شبكاتها الإستخباراتية والإعلامية في توجيه الرأي العام الأمريكي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية بما يخدم مصالحها ، وقد أدرجت وزارة الخزانة الأمريكية "10" أفراد وكيانين على قائمة التصنيف بموجب الأمر التنفيذي رقم 14024 لكونهم مملوكين أو خاضعين لسيطرة حكومة الإتحاد الروسي ويعملون لصالحها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومن بين هذه الكيانات مؤسسات إعلامية روسية تعمل على التضليل الإعلامي بالولايات المتحدة مثل قناة " روسيا سيغوديا"، " آرآي إيه نوفوستي" ، " آرتي تي في نوغوستي" ،"رابلتي" ، "سيوتنيك" وإجبار

[1] المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، " معوقات توصل روسيا والصين لإتفاق نهائي بشأن مشروع قوة سيبريا2 «، على الموقع الإلكتروني: https://Futureuae.com/ar

[2] U.S. DEPARTMENT of DEFENSE (gov), annual threat ASSESSMENT of U.S intelligence community OP, Citroën.p p 14-16.

هذه المؤسسات بإخطار وزارة الخارجية جميع الموظفين العاملين بالولايات المتحدة الأمريكية، كما فرض على هذه الكيانات الكشف والإفصاح عن جميع الممتلكات العقارية التي تملكها داخل الولايات المتحدة [1]، حتى تبقى حتى تبقى تحت مراقبة أجهزة الأمنية والإستخباراتية الأمريكية وتقوم بأعمال إعلامية دعائية تهدد الأمن الإنتخابي بالولايات المتحدة .

كما ازدادت المخاوف الأمريكية من إستعمال روسيا للأسلحة النووية، نتيجة عجزها عن تحقيق إنتصارات سريعة وحاسمة في حربها ضد أوكرانيا، إلى جانب تلقيها ضربات أوكرانية داخل التراب الروسي، خاصة وأن الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " قد أعلن في عام 2023 علنا عن إستعداده لنقل الأسلحة النووية إلى بيلاروسيا إستجابة لطلبها.

وقد أكد رئيس لجنة الدفاع في البرلمان الروسي أن روسيا أكبر قوة نووية في العالم، وأشار الرئيس الروسي في شهر ماي 2024 أن روسيا قد تغير عقيدتها النووية الرسمية التي تحدد الشروط التي يمكن بموجبها إستخدام الأسلحة النووية إذا ما تزايدت التهديدات الغربية نحو روسيا، وبذلك تواجه الولايات المتحدة الأمريكية لأوّل مرة في تاريخها، قوتين نوويتين رئيسيتين كمنافسين إستراتيجين وأعداء محتملين هما روسياو الصين، وقال مساعد في البيت الأبيض إن الولايات المتحدة قد تضطر إلى نشر المزيد من الأسلحة النووية الإستراتيجية في السنوات القادمة في الفضاء الجيوسياسي الروسي والصيني لردع التهديدات المتزايدة من الدولتين [2].

ويرى وزيد الدفاع الأمريكي الأسبق " وليام بيري" أن " بوتين " عقلاني وليس مجنونا، ويمكنه إستخدام الأسلحة النووية في أوكرانيا لتحقيق النصر، ليضمن ديمومة وإستمرار بقاء نظامه السياسي وذلك أن روسيا تمتلك أسلحة نووية تكتيكية يمكن أن تستخدمها، وأشار أن إحتمالية إستخدام روسيا الأسلحة النووية في حربها ضد أوكرانيا يبقى أعلى مقارنة بفترة أزمة الصواريخ في كوبا.

وفي ظل تصنيف الولايات المتحدة روسيا والصين كدولتين مهددتين للأمن القومي الأمريكي ، صرّح الرئيس الروسي أن روسيا لا تنشئ تحالفا عسكريا مع الصين ، وبالرغم من أنه لا ينفي وجود تعاون عسكري بين البلدين ولكنه بصفة شفافة، ونتيجة للتهديدات الروسية بإمكانية إستخدام السلاح النووي قامت منظمة " حلف الشمال الأطلسي " بمناورات عسكرية نووية في بلجيكا، شاركت فيها

[1] Office of the spokesperson, us department of state Takes actions to counter Russian influence and interference in U.S elections, us département of stat. On the website :https://www.state.gov/ U.S departemen-of state-takes-actions-to-

[2] تقرير، " ما احتمالية المواجهة النووية بين روسيا والناتو 8 "، **المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات**، على الرابط الإلكتروني: : https://www.europarabct.com/?p=94800 25/06/2024

الولايات المتحدة سميت بعملية "stead fast noon " أي "الظهيرة الثابتة"هدفت من خلالها الولايات المتحدة مع دول حلف الناتو لاختبار مدى جاهزية الدول الأعضاء لأي ضربة نووية محتملة، وبالتالي يمكن أن تكون الولايات المتحدة الدولة المركزية في أي إشتباك نووي بين الحلف الأطلسي " وروسيا نظرا للترسانة النووية الأوروبية الصغيرة مقارنة بالتي تمتلكها روسيا الاتحادية. [1]

واتهم تقرير الأمن القومي الأمريكي روسيا، بتطوير برنامج غير معلن للأسلحة الكيماوية، وأكد أن روسيا إستخدمت هذا السلاح مرتين على الأقل خلال السنوات الأخيرة، في قيامها بعمليات الاغتيال بإستخدام غازات الأعصاب " نوفيتشوك «، المعروفة بإسم عوامل الجيل الرابع، ضد زعيم المعارضة الروسية " ألكسي نافالين " في عام 2020 وضد المواطن البريطاني " سيرجي سكريبال" وإبنته " يوليا سكريبال" في بريطانيا عام 2018.

وفي مجال التهديد الفضائي : ذكر تقرير الأمن القومي لعام 2024 أن روسيا ستبقى منافسا رئيسيا في مجال الفضاء بالرغم من وجود الصعوبات الإقتصادية بسبب آثار العقوبات الدولية الإضافية المفروضة عليها، وتستخدم روسيا الصناعات الفضائية مثل الإتصالات وتحديد المواقع والملاحة والتوقيت والإستخبارات والمراقبة والإستطلاع، وحذرت الولايات المتحدة من خلال هذا التقرير أن روسيا تواصل تدريب عناصرها الفضائية العسكرية ونشر أسلحة جديدة مضادة للأقمار الصناعية ، وتعمل روسيا على تعطيل وإضعاف القدرات الفضائية للولايات المتحدة وحلفائها، وتقوم بتطوير أنظمة التشويش وأسلحة الطاقة الموجهة، والصواريخ المضادة للأقمار الصناعية التي يتم إطلاقها من الأرض والمصممة لإستهداف الأقمار الصناعية للولايات المتحدة.[2]

من خلال ما سبق ذكره من تصريحات لكبار المسؤولين الأمريكيين و تقارير أمنية و إستخباراتية أمريكية، يظهر لنا أن الولايات المتحدة تصنف في عقيدتها الأمنية " روسيا الإتحادية " كدولة مهددة للمصالح الأمريكية باعتبارها ثاني منافس لها بعد الصين، وغالبا ما تربط التقارير الأمنية خطر التهديد الروسي بالتوافق والتعاون الصيني الروسي، إذ تعتقد الولايات المتحدة أن تعاون الدولتين قائم من أجل مجابهة النفوذ والتفوق الأمريكي العالمي ، وترى في روسيا أحد القوى العالمية التي تسعى لتغيير شكل النظام الدولي الحالي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، ما يجعلها تنتهج سياسات ضد روسيا

[1] إكرام زياد، "سيناريوهات إستخدام روسيا والناتو للأسلحة النووية"، **المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والإستخبارات**، على الرابط الإلكتروني: https://www.europarabct.com/%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8 26/03/2023

[2] U.S.Department of defense (gov), annual threat ASSESSMENT of the U.S intelligence community Op.cit.P.17.

لإيقاق مشروعها خاصة مع القفزة التي شهدتها في فترة حكم " فلاديمير بوتين " الذي يسعى لإحياء الإتحاد السوفياتي ويعيد لروسيا مكانتها الدولية التي فقدتها في عهد سابقيه" غورباتشوف " " بورتس ياتسن" .

الفرع الرابع:الصين (القوة الأكثر تهديدا) :

أكبر دولة في العالم تتخوف منها الولايات المتحدة وتثير قلقها في المجتمع الدولي هي " الصين الشعبية " نتيجة نسبة النمو الذي يشهده هذا البلد، خاصة في المجال الإقتصادي، إذ أصبحت الصين أكبر منافس إقتصادي للولايات المتحدة، وواصلت الصين على نسب نموها الإقتصادي بالمستويات العالية التي تشهدها الآن، فإن الكثير من الخبراء الدوليين يعتقدون أن مرحلة ثلاثينيات القرن الحالي قد تكون مرحلة التفوق الصيني في المجال الإقتصادي.

إذ تمكنت الصين من غزو جل الأسواق العالمية، ولا يمكن تصوّر عدم وجود سلعة صينية في أسواق دوّل العالم، سواء كانت دول الجنوب أو دول الشمال ، وحتى الولايات المتحدة تشهد غزو المنتجات الصينية لأراضيها، لهذا تتخذ الإدارات الأمريكية المتتابعة خاصة إدارة " ترامب " إتجاهها إجراءات إقتصادية وتجارية للحد من التدفق الواسع للسلع الصينية، بالإضافة إلى التطور الملحوظ للقدرات العسكرية والفضائية التي يشهدها هذا البلد، مما يجعل الولايات المتحدة تسخر جهودها الدولية وتبني إستراتيجيتها الأمنية لإحتواء التمدد العالمي للصين، خاصة وأن الصين تعتمد على القوة الناعمة والدبلوماسية الإقتصادية لزيادة نفوذها في العالم ، ممّا يصعّب على الولايات المتحدة مواجهه وخلق ذرائع أمنية للدخول في مواجهة معها .

وبالإعتماد دائما على " وثيقة الأمن القومي الأمريكي " لسنة 2024 ، والتي نعتبرها المصدر الأساسي في معرفة أهم التهديدات والتحديات الأمنية التي تواجهها الولايات المتحدة، نجد هذه الأخيرة تبدي مخاوف ظاهرة و حقيقية من الصين، إذ تذكر الوثيقة أن نظام " بيكين" كما تصنفه بالإستبدادي يسعى مثله مثل " روسيا " إلى تفويض نفوذ الولايات المتحدة العالمي، وكذلك يحاول خلق الشك والريبة بينها وبين حلفائها، وأن الصين تسعى إلى ضم جمهورية تايوان إلى أراضيها وأن هذه المسألة هي التي تؤرق الولايات المتحدة لما تتوفر عليه تايوان من قدرات في مجال التكنولوجيا، وبضم الصين " تايوان " إلى أراضيها ستزداد قوة ومكانة هذه الدولة، لذا نرى التدخل الأمريكي في القضية التايوانية يبدو واضحا، إذ تعمل الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة لمنع الصين من ضم " تايوان" إلى أراضيها، غير أن التقرير

ينظر نظرة تشاؤمية حول إمكانية مواصلة النمو الإقتصادي للصين بشكل إيجابي، معللاً ذلك بالتحديات الديمغرافية وإنهيار معنويات المستهلكين والمستثمرين بسبب سياسات بكين المتشددة إلى حد كبير.[1]

وربط التقرير الأمن الإقتصادي الأمريكي بالتهديد الصيني لهذا الأخير، إذ أشار على أن الصين ستستمر في توظيف أدوات ووسائل مختلفة للتأثير في الإقتصاد الأمريكي، من خلال منح الشركات الصينية مزايا تنافسية على حساب المؤسسات والشركات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية وتشمل هذه الأدوات تقديم الإعانات للشركات المملوكة للدولة والشركات المحلية، كما تعمل الصين على عرقلة عمل الشركات الأمريكية الناشطة في الصين، بوضع عقبات وحواجز ممثلة في فرض قيود تجارية وإجراءات إدارية تعسفية لمنع شركات ومستثمرين أمريكيين من الوصول إلى الأسواق الصينية، وفي إطار عملية التجسس الإقتصادي ، أشار التقرير إلى الصين من بين الخصوم الإقتصاديين للولايات المتحدة إذ تسعى لتكريس جهودها لسرقة المعلومات والأبحاث والتكنولوجيا الأمريكية الحساسة، وعليه يتوقع التقرير أن تستخدم الصين المراكز البحثية والتعاون العلمي وبرامج المواهب لتسهيل النقل غير المشروع للتكنولوجيا الأمريكية لإستخدامها في الصناعات المدنية والعسكرية الصينية وهذا ما تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا لأمنها الإقتصادي .[2]

كما أشار التقرير الأمريكي على أن الصين تسعى إلى توسيع نفوذها العالمي والظهور كقوة عالمية مهيمنة وذلك من خلال تبنيها مبادرات دولية في إطار الشراكة مع دول العالم، مثل مبادرة الحزام والطريق ومبادرة التنمية العالمية ومبادرة الأمن العالمي، وكذلك تسعى الصين إلى دعم التنمية والأمن لدى دول الجنوب وتوسيع حضورها الإقتصادي والدبلوماسي والعسكري لتكرس نفوذها العالمي.

كما اتهمت الولايات المتحدة الصين بتقديم مساعدات أمنية وإقتصادية لروسيا في حربها ضد أوكرانيا من خلال دعم القاعدة الصناعية الدفاعية لروسيا، بما في ذلك توفير المواد والمكونات ذات الإستخدام المزدوج للأسلحة، وأشار التقرير إلى إرتفاع مستويات التجارة بين روسيا والصين منذ بدء الحرب في أوكرانيا بارتفاع صادرات الصين من السلع ذات الإستخدام العسكري بأكثر من ثلاثة أضعاف مند عام 2022. ويعتبر هذا تحدي لسياسات الغرب والولايات المتحدة الهادفة إلى فرض عقوبات إقتصادية على روسيا لكي تتراجع عن حربها ضد أوكرانيا[3].

---

[1] U.S.Department of defense (gov), **op, cit.**

[2] تقديرات المستقبل، " التهديدات العشر: التحديات الأمنية التي يننظرها الداخلي الأمريكي خلال عام 2024 "، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، على الرابط الإلكتروني: Futureuae.com/ar.AE/Mainpage/Item/9099.

أطلع عليه بتاريخ:18/12/2024 على الساعة: 18:45

[3] Annual threat Assessment of the us intelligence community Effice of the Director of national intelligen February 5, 202 7. **Op. cit**

أكد التقرير على أن الصين تسعى إلى تطوير جيشها وبناء قوة عسكرية جد متطورة بحلول سنة 2035. لها القدرة على تنفيذ عمليات من شأنها أن تهدد القوات الأمريكية وقوات الحلفاء في غرب المحيط الهادي نتيجة امتلاكها صواريخ باليستية متطورة جدا وطائرات حربية فرط صوتية من الجيل الخامس، وتسعى الصين كذلك إلى توسيع وزيادة قواعدها العسكرية في العالم لحماية مصالحها بما فى ذلك بورما وكوبا، وغينيا الإستوائية وباكستان والسشيل وسيريلانكا وطاجيكستان وتنزانيا والإمارات العربية المتحدة[1]

ومن المؤشرات الدالة على أن الصين تعتبر تهديدا حقيقيا لأمن ومصالح الولايات المتحدة هو الخطابات السياسية المتداولة للمرشحين في الإنتخابات الرئاسية، سواءا كانوا جمهورين أم ديمقراطيين فخطاباتهم في ظل الحملات الانتخابية تقديم وعود تتضمن إتخاذ إجراءات وتدابير لمواجهة التهديد الصيني، إذ تستحضر الصين بشكل متكرر باعتبارها تشكل تهديدا جوسياسيا وإقتصاديا، ويعتبرها الجمهوريون المتآمر الأول أو الأكثر أهمية في كل المخاطر التي تحيط بالولايات المتحدة الأمريكية.[2]

ويرى كيفن، الرئيس الوزراء الأسترالي السابق في كتابه "حرب غير محتومة*" أن إحتمال وقوع نزاع مسلح بين الصين والولايات المتحدة هو إحتمال وارد وذلك نتيجة إنسداد وإزدياد حدة التنافس بين الدولتين وإتساع فجوة إنعدام الثقة بينهما وسط مخاوف أمريكية من توسع نفود الصين وإعتقاد هذه الأخيرة أن شعور الولايات المتحدة بالتهديد من صعودها يجعلها تسعى إلى عرقلة تقدمها، فالولايات المتحدة تشك في النهضة السلمية للصين خاصة مع توسع نفوذها العالمي وتعاظم قوتها العسكرية كما أشرنا إلى ذلك من خلال التقرير الأمني الأمريكي لسنة 2024، غير أن – الصين ترفض الإتهامات والإدعاءات الأمريكية بل تتهمها بمحاولة إحتوائها، وذلك من خلال محاولة الولايات المتحدة بسط نفوذها في بحر الصين الجنوبي.

ومما يزيد من خطورة التهديد الصيني هو توطيد العلاقات الصينية الروسية الذي أشرنا إليه سابقا، هو قيام الصين بتمتين علاقتها الإقتصادية والتجارية مع روسيا الإتحادية للحد من النفوذ الأمريكي على الإقتصاد العالمي، باعتبار الولايات المتحدة الطرف الفاعل والمؤثر في التجارة والتمويل العالميين، إذ قامت روسيا والصين بعقد إتفاقية عام 2019 تضمن تحديد المبادلات التجارية الثنائية بينهما بعملتها الوطنية بدلاً من الدولار الأمريكي، كمحاولة منهما لتقليص هيمنة الدولار الأمريكي على المعاملات

---

[1] **Ibid**, p10.

[2] "كيف يفكر مرشحا سياسيا الرئاسة الامريكية فى التهديد الصيني"، **مركز المستقبل للأمل والدراسات المتقدمة**، على الرابط الإلكترونى. https://futurevac.com/ar - AE/Main/sage

أطلع عليه بتاريخ:19/07/2025 على الساعة: 18:04.

*أنظر إلى:

Kevin Rudd, "The Avoidable war The Dangers of a Catasrophic Conflit between between the US and Xi jiping's China. Australia= publicaffairs, 2022.

المالية والتجارية الدولية، كما أعلن بوتين عن قيام بلاده بمساعدة الصين لتطوير نظام الإنذار المبكر ضد الهجمات الصاروخية[1]، مما يؤكد جدية الدولتين في تعميق تعاونهما في المجال الدفاعي باعتبار أن كل منهما يشتركان في منظورهما الإستراتيجي أن الولايات المتحدة تشكل لهما تهديدا أمنيا.

كما تشير الكثير من الدراسات أن "منظمة شنغهاي" تعتبر آلية من آليات مواجهة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية من طرف الصين وروسيا، في ظل وجود إدراكات مشتركة بين البلدين بشأن التهديدات الأمريكية على مصالحها، وتعتبر هذه المنظمة مظهرا من مظاهر معارضتهما للتغلغل الأطلسي-الأمريكي في آسيا الوسطى بحجة محاربة الإرهاب في ظل السياسية الإنفرادية للولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة هذا التهديد العالمي[2]

المطلب الثالث: (التهديدات السيبرانية –المخدرات) تهديدات مستمرة

الفرع الأول: التهديد السيبيراني

يعتبر التهديد السيبراني من التهديدات الحديثة التي تواجه الدول، ويعتبر مفهوم الأمن السيبراني من المفاهيم الأكثر شيوعا في الدراسات الأمنية المعاصرة وأحد مستويات الأمن المختلفة من المنظور النقدي ويقصد به:" سعى الدولة لحماية شبكاتها وأنظمتها المعلوماتية والبيانات والأجهزة المتصلة بالأنترنيت من مخاطر الإختراقات الخارجية، وحماية البرمجيات وكشف الفيروسات من أجل قرصنة المعلومات المتدفقة والمخزنة في الفضاء الافتراضي"[3].

ويعرف التهديد السيبراني: "على أنه إستغلال الحسابات وتكنولوجيات المعلومات في تخريب وتدمير البنية المعلوماتية للخصوم، ويشمل تعطيل شبكات الدفاع الجوي واختراق أنظمة المعلومات للبريد الإلكتروني، مكاتب رؤساء الدول والتجسس عليهم وفق خطة ممنهجة"[4]، وتهدف الهجمات السيبرانية إلى حرمان المستهدفين من الخدمة وتستهدف البنوك والمؤسسات مثلا، من أجل التأثير عليها أو لدفع فدية مالية، وتهدف كذلك إلى إتلاف المعلومات أو تحريفها لإفساد مثلا الخطط العسكرية أو خرائط سرية أو معلومات إستخباراتية، وتسعى كذلك الهجمات السيبرانية إلى التجسس على الشبكات لأجل الحصول على المعلومات وكشف برامج الخصم واختراق الملفات السرية المتعلقة به كالبرامج التكنولوجية

---

[1] شريفة كلاع، "التخالف الاستراتيجي الروسي كقوى موزانة في مواجهة نظام أحادي القطبية وتوطين نظام عالمي متعدد الأقطاب"، **مجلة افاق**، العدد 3، 2021، ص ص، 302-303.

[2] سمير حمياز، "التعاون الروسي الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية" منظمة شنغهاي أنموذجا"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 9، العدد 2، 2020، ص 162

[3] Michard. A. Kemmerer, **Cyber security**, University if California Santa Barbaro. Département of Computer E Kience, 2003. P3.

[4] عطية ادريس، "مكانة الأمن السيبراني في منظومة الأمن الوطني الجزائري"، **مجلة مصداقية**، المجلد1، العدد1، 2019، ص 108.

الحديثة في مجال الصناعات الحربية والإبتكارات، إذ يمكن من خلال القرصنة السطو على الملكية الفكرية للأشخاص وتبنيها والإستفادة منها، وكثيرا ما تهدف الهجمات السيبرانية إلى تدمير البيانات والمعلومات المخزنة في شبكات الأنترنيت سواء عن طريق محوها وإتلافها أو عن طريق تحريفها من قبل الخصم.

شهدت الولايات المتحدة هجمات سيبرانية متعددة، من طرف خصومها خاصة من الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية وهذا ما أشار إليه التقرير الإستخباراتي لعام 2024، وقد عرضت الباحثة "سارة عبد العزيز" أهم التهديدات السيبرانية التي تتعرض لها الولايات المتحدة من خلال التقرير الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي لعام 2023، والذي صنف فيه أهم المخاطر العالمية التي تواجهها الدول من بينها الولايات المتحدة[1]

1–تعقد التهديدات السيبرانية :– شهدت الولايات المتحدة حوادث سيبرانيه ضخمة – صنفها التقرير إلى خمسة تهديدات وهي: الهجمات الموزعة لحجب الخدمات DDOS والتي استهدفت البنية الوطنية التحتية للولايات المتحدة والهجمات برامج الفدية " Ransomware اختراق سلاسل التوريد " supply chain tear has – هجمات يوم الصفر Zero day attacks وحملات التجسس عبر الأنترنت ، وذكر التقرير أن هناك نقاط ضعف الخوادم الأمريكية ومنظومة الدفاع السيبراني الأمريكية – مكنت المهاجمين من إختراق الشبكات للمعلوماتية للعديد من القطاعات، وتحدث التقرير عن تعرض الولايات المتحدة إلى 39 هجمة الكترونية ماين سنتي 2021–2023 .

2 –تعدد الهجمات الفاعلة: وأشار التقرير الصادر عن مكتب مدير الإستخبارات الوطنية الأمريكي المتعلق بالتهديدات السنوية لعام 2023 إلى تعدد الفواعل المهددة للأمن السيبراني للولايات المتحدة بما فيها الدول ومنظمات الجرائم السيبرانية ونشطاء القرصنة، غير أن العدد الأكبر من الهجمات كان من قبل الصين ثم روسيا في خضم حربها ضد أوكرانيا.

3–ضعف السياسات والإجراءات الأمنية التقليدية: تعترف الولايات المتحدة بقصور تدابيرها الأمنية اتجاه تطور التهديدات السيبرانية والتي شهدت تطورا كبيرا والتي تعمل بموارد ومهارات كبيرة كما شهدت تعقيدات كبيرة عجزت المنظومة الأمنية السيبرانية الأمريكية على مواجهتها.

4–الخسائر الإقتصادية والمالية المترتبة على برامج الفدية من جراء التهديدات السيبرانية: إذ يمكن أن تؤدى الهجمات السيبرانية إلى شل البنية التحتية الحيوية وتعطيل سلاسل التوريد المعلوماتية

[1] عبد العزيز سارة، "نهج الثقة المعدومة، كيف تتعامل إدارة بايدن مع تهديدات الأمن السيراني؟ «، المستقبل **الأبحاث والدراسات المتقدمة**.على الرابط الإلكتروني:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9104/%D9%86%D9%87%D8%AC
أطلع عليه بتاريخ:12/08/2024 على الساعة: 15:20

وتدمير السمعة وتقويض ثقة الجمهور في الحملات الإنتخابية مثلاً، كما أدى الحافز المادي من جراء القرصنة وطلب الأموال عن طريق الابتزاز إلى تشجيع وتحفيز القراصنة على مواصلة أنشطهم والإستمرار في التهديد الإلكتروني لمواطني ومؤسسات الولايات المتحدة الأمريكية[1]

في عام 2023 نشرت إدارة بايدن إستراتيجيتها الوطنية الأمن السيبراني، ذكرت فيه أن أكثر من 900 ألف شخص تعرضوا لهجمات سيبيرانية، وتسجيل خسارة ما يقرب 7 مليارات دولار من جراء الهجمات السيبرانية[2]

– وقدرت بعض الدراسات أن الهجمات السيبرانية التي تعرضت لها الولايات المتحدة ما بين 2021 –2023، حوالي 41 هجوم سيبراني خطير[3].

– تمثلت في هجمات متعددة على الوكالات الفيدرالية الأمريكية من طرف مجموعة تجسس فيتنامية، كما تمكن قراصنة صينيون من الوصول إلى شبكات الإتصال بموقع عسكري في جزيرة قوام، وقام كذلك قراصنة روسيون بهجوم إلكتروني عالمي عن طريق إستغلال ثغرة أمنية في البرامج التي تستخدمها الوكالات الفيدرالية الأمريكية خاصة الوكالات التجارية، بالإضافة إلى قيام هؤلاء باختراق رسائل البريد الإلكتروني والبيانات الحساسية المتعلقة بمنتجات الشركات الخاضعة لرقابة التصديرات و معلومات الملكية، وفي مجال الدفاع تمكنت روسيا من معرفة جداول تطوير ونشر منصات الأسلحة الأمريكية وحفظ البنية التحتية للإتصالات، كما تمكنت الهجمات الالكترونية من تعطيل المواقع الحكومية الإلكترونية الحكومية في ولايات "كولورادو" "كنتاكي" و"الميسيسيبي "

وقد عدد الباحث العراقي "إسراء شريف الكعو"د أهم مهددات الأمن السيبراني والولايات المتحدة وتداعياته على أمنها القومي وهي كالتالي:[4]

1–التجسس الإلكتروني السيبراني: وفي هذا الشأن أصدرت لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية تقريرا مفاده تعرض قرابة تسعة ملايين وتسعمائة ألف 99000,00 أمريكي تعرضوا لهجمات القرصنة والتجسس وما يقارب 120 مليار دولار خسائر سنة 2003 نتيجة السطو على البنوك ومن بين البنوك التي تعرضت للسطو عن طريق القرصنة الإلكترونية بنك أوق بكاليفورنيا، وبناء على تقرير شركة "لوكيد مارتن" أن شنت الصين هجوما سيبرانيا إستهدف النموذج الجديد الطائرة الشبح الأمريكية التي تصنعها هذه الشركة.

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] محمد المنشاوي، 900 ألف متضرر وخسارة قرابة 7 مليارات دولار من الهجمات الالكترونية الرابط الالكتروني رقم 39.

[3] تقي عثمان مصطفى كامل، "التهديدات السيبرانية والعلاقات الأمريكية الروسية"، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية**، على الرابط الالكتروني: https://democraticac.de/?p=99583
بتاريخ:14/08/2025 على الساعة 14:25

[4] إسراء شريف الكعود، "التأثير السيبراني في الأمن القومي للدول الفاعلة الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا،" **مجلة العلوم السياسية**، العدد (64) بغداد، 2022، ص ص، 10–11.

2-الإرهاب السيبراني: وذلك عن طريق إستخدام الأنترنيت لترويج الأفكار الإرهابية والمتطرفة أو نشر برامج تدريبية على الأنترنيت لصنع المتفجرات أو لتجنيد الأشخاص لصالح التنظيمات الإرهابية.

3 -الحروب الإلكترونية السيبرانية: والذي يقوم بهذا النوع من التهديدات هي الدول التي ذكرناها سابقاً والتي تصنف في خانة الدول المارقة، كسرقة المعلومات السرية واختراق برامج وتطوير التكنولوجيات الحربية والتشويش على الردارات[1].

4-الحث على الكراهية والعنصرية: وذلك من خلال سعي الجماعات والأفراد والكيانات المعادية للولايات المتحدة لتشوية صورة وسمعة الولايات المتحدة لدى الرأي العام الأمريكي والعالمي.

5-الإستخبارات الروسية والصينية: وهذا ما ذكرناه سابقا، إذ تعتبر روسيا والصين من أكثر الدول التي تقوم بالهجومات السيبرانية على الولايات المتحدة من خلال أجهزة إستخباراتها.

6-الفضاء والفضاء المضاد: هو تهديد موجه لأنظمة الفضاء الأمريكي من خلال تتبع الأقمار الصناعية الأمريكية ومحاولة تدميرها أو التشويش عليها[2].

من خلال ذكرنا لطبيعة التهديدات السيبرانية التي تواجهها الولايات المتحدة وتأثيرها على المصالح الأمريكية يتضح لنا مدى خطورة هذا التهديد على الأمن القوم الأمريكي، وأن الولايات المتحدة تعتبر حماية أنظمتها المعلوماتية من أولويات الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي الذي سنتعرف فيه كيف تواجه الولايات المتحدة مهددات وتحديات أمنها القومي؟ وذلك من خلال إكتشاف معالم الإستراتيجية الأمنية التي انتهجتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة من جمهوريين وديمقراطيين.

الفرع الثاني: المخدرات كتهديد متنامي.

تعاظم تهديد المخدرات : وفق التقرير المعد من طرف الإدارة الأمريكية، إذ صنفت بموجبه المخدرات كأكبر تهديد للأمن القومي للبلاد سنة 2023 حيث فاق عدد ضحايا المخدرات أكثر من 100000 ألف شخص فارقوا الحياة عام 2022، بسبب تعاطي مخدر " الفنتانيل" الذي يرشح كأخطر مخدر يودي بحياة مستهلكيه في حالات الجرعات الزائدة، إذ أكدت وزارة الأمن الداخلي الأمريكية أن مهربي المخدرات أسهموا في زيادة إنتاج مادة " الفنتانيل" ، وتعتبر المنظمات المكسيكية أكبر مروج لهذا النوع من المخدرات في الولايات المتحدة، كما صنفت عقار " الزيلازين"، المعروف إعلاميا بمخدر " الزومبي " تهديدا للأمن القومي الصحي، بسبب إرتفاع المدمنين على " الزيلازين" في الولايات المتحدة

[1] المرجع نفسه، ص11.

[2] المرجع نفسه، ص 12.

من 10 آلاف مدمن إلى 28 ألف مدمن في سنة 2011 ، وإرتفعت النسبة إلى 200% ما بين 2020 و 2021.

وأشار تقرير آخر للبيت الأبيض أن الوفيات الناتجة عن الجرعات الزائدة من " الزيلازين" إرتفعت بنسبة 1127% في جنوب البلاد و750% في الغرب وأكثر من 500% في الغرب الأوسط وأكثر من 100% في الشمال الشرقي، وصرّح المسؤول عن سياسة مكافحة المخدرات في البيت الأبيض الدكتور " براهول جوبتا" قائلا: " بصفتي طبيبا، أشعر بقلق عميق بشأن التأثير المدمر لتركيب الفنتانيل – زيلازين، وبصفتي مستشار الرئيس بايدن لسياسة الأدوية، فإنني قلق للغاية بشأن ما يعنيه هذا التهديد للأمة ".[1]

كما ذكرت منظمة " هيومن ريتس وتش " "human rights watch " والإتحاد الأمريكي للحركات المدنية amirican civil liberties union home " في تقرير مشترك ، مكوّن من " 196 " صفحة والمعنون ب:" كل 25 ثانية : الحصيلة البشرية لتجريم تعاطي المخدرات في الولايات المتحدة " ، وانتقد القوانين الأمريكية الناظمة لإستهلاك المخدرات، واعتبرها قوانين مدمرة للصحة العمومية، إذ تسببت في تدمير حياة الأفراد والعائلات، ما يفيدنا في هذا التقرير ليس تبنى الأفكار التي جاء بها والتي تدعوا إلى التحقيق من الإجراءات القانونية والقضائية في إطار مكافحة المخدرات، وإنما عدد المتورطين في جرائم المخدرات، إذ أكد التقرير أن " في كل 25 ثانية يتم إعتقال وملاحقة شخص متهم بتجارة أو تعاطي المخدرات وهذا يدلّ على خطورة هذا التهديد على الأمن الصحي للأمريكيين، وذكر التقرير أن وكالات إنفاذ القانون في الولايات المتحدة تعتقل أكثر من 1,25 مليون شخص يتعاطون المخدرات، أي 1 من كل 9 إعتقالات على الصعيد الوطني هذا عام 2016، ويوجد 137 ألف شخص في السجون يوميا من الرجال والنساء، بتهمة حيازة المخدرات، بالإضافة إلى عشرات الآلاف من المدنيين الذين ينقلون بين مراكز الإحتجاز والسجون، ويقضون فترات تحت المراقبة والإفراج المشروط، بالإضافة إلى فرض غرامات مالية.[2]

وإن كان هذا التقرير الصادر من منظمتين حقوقيتين تدعوان فيه إلى التعديل من التشريعات والقوانين الردعية لمكافحة المخدرات، فإنه يبين إحصائيات جد مهمة حول إنتشار المخدرات في المجتمع الأمريكي، والتي بلغت أرقاما قياسية، إذ أن ضحايا هذا التهديد الأمني الأخير يتجاوز وبنسب مرتفعة جدا ضحايا الإرهاب الذي ضرب الولايات المتحدة، لهذا اعتبره تقرير وزارة الأمن الداخلي من أبرز وأخطر التهديدات الأمنية التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] TRT عربي، صنف تهديدا قوميا ...ما مخدر الزومبي " الذي يجتاح الولايات المتحدة؟ على الموقع الإلكتروني: https://www.trtarabi.com/article/12904285،أطلع عليه بتاريخ:18/05/2024 على الساعة:11:25.

[2] Human Rights watch, us : Disastrous folle of criminalising drug u s e , Enfoncement destroyes farwilies,undermines Health. On the website : https:/www.hrw.org 12 october2016

هذا وأعتبر وزير الخارجية الأمريكي " أنتوني بلنكين "، في خطابه الذي ألقاه في إجتماع " قمة التحالف الدولي لمعالجة تهديدات المخدرات الإصطناعية " في 24 سبتمبر 2024 ، أن تزايد تهديد المخدرات الإصطناعية في مختلف دوّل العالم منذ سنوات، مع "الميتافيتامين" في الشرق ، في جنوب شرق آسيا و"الكبتاجون" في الشرق الأوسط و "الترامادول" في إفريقيا ، و الفينتانيل في الولايات المتحدة الأمريكية وهو القاتل الأوّل للأمريكيين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و49 عام، حيث أصبح هذا المخدر يحصد أرواح الأمريكيين أكثر من الأمراض الفتاكة الأخرى كالسرطان، أو حوادث المرور أو الأسلحة، وأعتبر أن هذا التهديد يمثل تحديا دوليا، إذ يقوم البعض بشحن المواد الأولية الكيماوية الأولية، أي المكونات التي تستخدم في صناعة الفينتانيل"، من بلد إلى بلد آخر، ثم يحولها المجرمون إلى مواد مخدرة خطيرة، وأكد على وجوب تعاون الدوّل فيما بينها وتشكيل تحالف دولي لمواجهة هذا التحدي، بإعتبار أن كل حكومة بمفردها لا يمكنها القضاء على هذا التهديد المدمر لصحة الأفراد [1] .

كما إحتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى في إستيراد المخدرات، ووصل عدد المدمنين على المخدرات إلى 32 مليون شخص خلال عام 2021، ووفق إحصائيات المركز الوطني لإحصاءات تعاطي المخدرات NCDAC ، تعد كذلك "الماريغوانا" و"الميثامفيتامين" من أكثر المخدرات شعبية المنتشرة في الأواسط الشعبية بالولايات المتحدة، ووفقا لأحد الإحصائيات التي أصدرها " مركز إدارة أزمة المخدرات " ،لعام 2019 أن 13% من المدمنين الأمريكيين تبلغ أعمارهم 12 عاما، وهذا مؤشر خطير، إذ أن تناول المخدرات كان ضمن فئة الشباب أو الكهول وبالتالي تعاطي الأطفال للمخدرات يعتبر تحديا صحيا آخر، وأن هذه الظاهرة تنتشر بكثرة، علما أن الإحصائيات التي ذكرناها سابقا أن نسبة تزايد إستهلاك وتعاطي المخدرات بين سنتي وثلاثة تتجاوز أحيانا 200% ، وأفاد تقرير الأمم المتحدة أن أكثر من 106000حالة وفاة عام 2021 بسبب الإستهلاك المفرط للمخدرات وأشار التقرير إلى أن الرئيس الأمريكي " جو بايدن " مدد حالة الطوارئ الوطنية فيما يتعلق بالإتجار العالمي بالمخدرات، حيث بدأت الحالة الأولى بموجب أمر تنفيذي صدر في 15 ديسمبر 021 إلى ما بعد ديسمبر 2022، وبالرغم من ذلك لا زال الإتجار بالمخدرات في حالة إرتفاع [2].

وأشارت الباحثة "مريم السبلاني"، أن تعاطي المخدرات بالولايات المتحدة قد شمل كل فئات المراحل العمرية، وأن المخدرات يروج له في الأفلام ومقاطع الفيديو الموسيقية ووسائل التواصل الإجتماعي، بالإضافة إلى تأسي الشباب الأمريكي بالمشاهير والمؤثرين الإجتماعيين الذين ينظر إليهم كنماذج يقتدي

[1] US, DEPARTMENT of STATE, « secreatary Antony J.Blinkin introductory remarks for President Biden at the summit of global coalition to address synthetic drug threats ». on the website : https://www.state.gov/secreatary_Antony j. linken.14septeber2024

[2] الأمم المتحدة: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، لعام 2023، ص 79، على الموقع الإلكتروني:
https://www.google.com/search?client=firefox-b-، أطلع علية بتاريخ 14/06/2025 على الساعة:14:02.

بها، إذ يروجون تعاطيهم للمخدرات وبالأخص عقار "الماريغوانا"، علماً أن الإنفاق الفيديرالي لمكافحة المخدرات بالولايات المتحدة بلغ 41 مليار دولار سنة 2024، وأدى تعاطي المخدرات إلى خسائر حجمها 740 مليار دولار سنويا[1].

وأشارت منظمة "global recovery network " في دراسة لها ، حول تعاطي المخدرات على جانبي الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك سنة 2018 ، "أن نسبة إستهلاك المخدرات في المناطق الحدودية مع المكسيك هي النسبة الأكثر إرتفاعا مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث تكثر أنشطة العصابات المتاجرة بالمخدرات، وكشفت الدراسات أن مدينة " لاريدو " الأمريكية معرضة بشكل خاص لارتفاع نسبة إستهلاك المخدرات"[2]، ممّا يؤكّد على أن المصدر الأوّل الذي تعبر منه المخدرات هو الحدود المكسيكية إذ تعتبر المكسيك منطقة عبور العصابات التي تتاجر بالمخدرات الخطيرة المنتجة بكثرة في أمريكا الجنوبية، لذا كانت سياسة الرئيس ترامب هي غلق الحدود البرية مع المكسيك، وذلك ببناء سياج عازل بين الدولتين للقضاء على الهجرة غير الشرعية وما تحمله من مخاطر مثل الإتجار بالمخدرات .

بناءا على ما تقدم، يمكن تصنيف خطر المخدرات من أكبر التهديدات الأمنية التي تواجه الولايات المتحدة في المجال الصحي، إذ أن الأمن الصحي حسب الدراسات النقدية الأمنية يصنف من أهم مستويات الأمن وأكثرها خطورة، فقد أثبتت الأحداث الدولية في السنوات الخمسة السابقة مع إنتشار وباء كورونا أن الأمن الصحي من أهم التحديات التي تواجه الدول مستقبلا، ومن خلال الإحصائيات التي ذكرناها من إزدياد عدد الأفراد الذين يتعاطون المخدرات (أكثر من 36 مليون) أمريكي وإرتفاع عدد الوفيات إلى الأضعاف أكثر من 100000 سنة 2023 بسبب الإستهلاك المفرط، أصبحت المخدرات أكبر تهديد داخلي تواجهه الولايات المتحدة مما استدعى منها تصنيفه في أعلى سلم التهديدات القومية من طرف مكتب الإستخبارات والتحليل بوزارة الأمن الداخلي الأمريكية في 14سبتمبر2023، بعد التهديدات الإرهابية و الذي ذكر فيه أن السبب الأول لوفيات الأمريكيين هو مخدر " الفنتانيل" ، وأكّد على أن المنظمات الإجرامية العابره للحدود في المكسيك تعد المورد الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية لهذا النوع من المخدرات.

[1] مريم السبلاني، إنقسام حول خطر المخدرات في الولايات المتحدة: 90 حالة وفاة بالجرعات الزائدة.على الموقع الإلكتروني: https://alkhanadeq.com/post/5550 أطلع علية بتاريخ 14/06/2025 على الساعة: 14:30.

[2] Guilherme Borges, Sarah E Zamor, Ricardo Orozco, drug use on both sides of the US. Mexico border salud priblicade Mexico / vol.co.no.4.jolio-agosto , 2018, p356.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية

لقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية متعددة الأبعاد نتيجة تنوع التهديدات والتحديات الأمنية التي تواجهها ودرجة تعقدها، كما أن هذه الإستراتيجية تخضع للتعديل والتوجيه وفق مدركات صانع القرار الأمريكي لطبيعة هذه التهديدات، فطبيعة النظام الرئاسي السائد في الولايات المتحدة الأمريكية والدور الذي يلعبه رئيس الدولة يؤثر في صياغة السياسات، الأمنية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، ويظهر هذا جليا من خلال النصوص والوثائق المرجعية في العقيدة الإستراتيجية الأمريكية للإدارة المتعاقبة لكل رئيس يحكم الولايات المتحدة والتي تشكل في مجملها الإستراتيجية الشاملة"، غير أن هذه الإستراتيجية قد تتأثر كما ذكرنا سابقا بمدركات إدارة كل رئيس لطبيعة التهديدات الأمنية والتوجه الإيديولوجي الذي يتبناه.

تشكل بعض النصوص والوثائق الصادرة عن مجمع الإستخبارات الأمريكي مرجعية فكرية لبناء الإستراتيجيات، كمشروع القرن الأمريكي لسنة 1997 ومشروع الإمبراطورية الأمريكية العام 2000، يهدف المشروع الأول إلى تثبيت الزعامة العالمية للولايات المتحدة من خلال زيادة الإنفاق الدفاعي وتقوية التحالفات مع الدول الصديقة لمواجهة الدول والأنظمة المعادية بالإضافة إلى تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وإقتصاد السوق على المستوى العالمي[1].

ويهدف الثاني وهو مشروع الإمبراطورية الأمريكية 2000 كذلك إلى تقوية مكانة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال التعامل بقوة وحسم مع الدول المارقة التي تدعم الجماعات الإرهابية والتى تسعى لامتلاك أسلحة نووية وتطوير الدفاعات الصاروخية والعمل على نشرها على المستوى العالمي، كما يهدف المشروع الأمريكي إلى بتطوير القدرات التكنولوجية والعسكرية للولايات المتحدة، ويهدف أيضا إلى بناء علاقات معقولة وناجحة مع روسيا والصين للحفاظ على التوازن الدولي[2].

غير أنه بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 وتنامي تهديد القوى العظمى الصاعدة كالصين وروسيا جعلتها تغير من إستراتيجيها وتنظر نظرة واقعية عدائية للصين وروسيا، وتعلن حربا عالمية على ما أسمته في وثائقها الأمنية وخطابات رؤسائها بالإرهاب الدولي.

[1] الموش سفيان، "الأمن القومي الأمريكي، بعد أحداث 11 سبتمبر"، (أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر كلية الحقوق، 2019–2020)، ص 13.

[2] **المرجع نفسه**، ص 10.

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في مواجهة التهديد الإرهابي

الفرع الأول: المحافظون الجدد والحرب على الإرهاب

– ما يلاحظ على الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هو التأثير البارز للمحافظين الجدد في صياغتها وبنائها، وبتشكيل تيار المحافظين الجدد من السياسيين الأمريكيين ومجموعة من الكتاب والمفكرين الإستراتيجيين ومن محاربين قدامى ومن مسؤولين سابقين ومن صحفيين وباحثين في خزانات الفكر المعروفة بـ"Think thanks"، الذين يتميزون بميولاتهم اليمينية المسيحية المتطرفة، إذ يعتقد المحافظون الجدد بالهيمنة العالمية للولايات المتحدة نتيجة القوة التي تتمتع بها، وهذا ما أكد عليه الباحثان: "وليام كريستول و" روبرت كانمان " في دراستهما المعنونة ب:" نحو سياسة ريغيانية جديدة"، وينقسم المحافظون الجدد حسب الباحثان إلى تيارين وهما "اليمين المحافظ الجديد " neo – conservatives" يمثل هذا التيار الشق السياسي للمحافظين، والإتجاه الثاني ذو النزعة الدينية المعروف باسم اليمين المسيحي الجديد "New Christian Right right" وتمكن هذا التيار من الوصول إلى السلطة مع فوز الرئيس الجمهوري " جورج بوش الإن[1] .

تميل سياسية المحافظين الجدد إلى النظرة العدائية في السياسة الخارجية ويدعون إلى تعزيز القدرة العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتقدون أن الحفاظ على الأمن ومواجهة التهديدات يقوم على الإستعداد للحرب، وهذا ما أدى إلى بلورة إستراتيجية الضربة الإستباقية في مواجهة الدول المارقة والإعتماد على السياسة الإنفرادية في مواجهة الخطر الإرهابي عن طريق شرعنة الحرب الذاتية من خلال الأمم المتحدة.[2]

وبالتالي يمكن القول إن الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001 تقوم على مبدأين وهما:[3]

01–إستراتيجية القوة العسكرية: وهذا ما جسدته من خلال تبني سياسية الحرب الإستباقية أو الوقائية.

02–إستراتيجية تغيير الأنظمة: وهذا ما حدث مع نظام "صدام حسين" في العراق والدول التي تصنفها الولايات المتحدة على أنها أنظمة ترعى الإرهاب وتموله ولهذا تسعى إما لإ ضعافها من خلال فرض العقوبات الاقتصادية أو تدميرها كلية.

---

[1] ثائر خليل محمد **الأمن القومي الأمريكي والتغيير المنطقة العربية**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016، ص 186–188.

[2] **المرجع نفسه**، ص 191.

[3] برد رتيبة، "السياسة الأمنية الأمريكية في المتوسط" ، **دفاتر السياسية والقانون**، العدد 15، 2016، ص 541

الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة التهديدات الإرهابية:

يؤسس لهذه الإستراتيجية مقولة الرئيس الأمريكي جورج بوش الثاني بعد أحداث سبتمبر 2001 في إطار مشروعة العالمي لمكافحة الإرهاب القائلة: " إن حربنا ضد الإرهاب تبدأ من القاعدة ولكنها لا تنتهي عندها، لن تنتهي هذه الحرب إلا عندما يتم القبض على كل مجموعة إرهابية دولية بإيقافها وتحطميها ... ومنذ اليوم فإن كل أمة تستمر في إحتضان أو دعم الإرهاب ستعتبرها الولايات المتحدة نظاماً معاديًا لها [1]

– فالحرب على الإرهاب والدول الداعمة له (الدول المارقة) تتطلب عولمة السياسة الخارجية الأمريكية وفرض الهيمنة على كل مكان في العالم[2]، ومن بين أساليب فرض الهيمنة الأمريكية ومقتضياتها هو ضرورة محاربة الإرهاب الدولي من خلال إستراتيجية تعتمد على[3] :

– ضرب كل معسكرات تدريب الإرهابيين والمناطق والقواعد الخلفية التي يعتمدون عليها في إطلاق هجماتهم.

– 2 القضاء على كل الموارد المالية للجماعات الإرهابية وتجفيف منابعها.

3–القبض على كل مشتبه به في انتمائه إلى التنظيمات الإرهابية.

4–الإعتماد على الجوسسة والمراقبة والتفتيش والتنصت والإستجواب للحصول على البيانات والمعلومات المساعدة في مطاردة ومحاربة الإرهابيين.

5–تطوير أداء وفاعلية أجهزة المخابرات الأمريكية الداخلية والخارجية.

6–تحسين المستوي المعيشي للأفراد عن طريق توفير فرص العمل للتقليل أو القضاء على دعم المواطنين المتعاطفين مع التنظيمات الإرهابية.

7–تقوية التعاون مع الدول والحكومات المنخرطة في الحرب على الإرهاب والمعادية للتنظيمات الإرهابية على المستوى العالمي.

ولتحقيق هذه الأهداف التي تضمنتها الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن تشكيل تحالف دولي لمحاربة الإرهاب الدولي والدول والأنظمة الراعية له كأفغستان والعراق وإيران وكوريا الشمالية، والسعي إلى نشر أكبر عدد من القواعد العسكرية الأمريكية على المستوى العالمي

---

[1] Torn landford and Robertp, Watson and Other, Amircant and war on terrory second edition, ashgate publishing limited, USA, p. 2016, p 37.

[2] أناتولي أوتكين، **الاستراتحية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين**، تر: أنور محمد إبراهيم ومحمد ناصر الدين الجبالي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص 30

[3] مؤيد حمزة عباس، "الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، بعد 11 أيلول 2001"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، العراق: جامعة النهرين 2012)، ص 7

في أقاليم الدول الحليفة، بهدف في تسهيل تنقل القوات الأمريكية في إطار مهاجمة التنظيمات الإرهابية والدول الحاضنة والراعية له[1].

وبالتالي كانت هجمات 11 سبتمبر النقطة المفصلية والحاسمة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، لما كانت لها من آثار في تغيير الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، وذلك من خلال قدرة الولايات الأمريكية على أمننة الحرب على الإرهاب وعولمة هذه السياسية، وهذا يظهر جليا من خلال ما ذكرنا في الفقرة السابقة ببناء تحالفات دولية في إطار مسعى محاربة الإرهاب، كما تضمنت الإستراتيجية الجديدة تصنيف الدول التي لم تنخرط في تنفيذ هذه الإستراتيجية في خانة الدول المعادية والمهددة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وتوظيف هذه الحرب من أجل تحقيق مصالحها والحصول على مكاسب ومنافع جديدة للحفاظ على مكانتها العالمية، بحجة تجفيق منابع الموارد المالية للتنظيمات الإرهابية، وهذا ما ترجم على أرض الواقع بغزو أفغانستان بحجة أنها دولة إرهابية وغزو العراق لاحقا بتهمة دعم الإرهاب وتطوير الأسلحة الكيمياوية المهددة للسلم والأمن الدولي، معتمدة في ذلك على القوة العسكرية في سياق سياستها الجديدة، كما إنتهجت إستراتيجية الضربات الوقائية والتي تعني ضرورة القيام بعمل عسكري ضد كل دولة تشكل تهديداً لأمنها، واستغلت الولايات المتحدة الامريكية في حربها على الإرهاب السيطرة على آسيا الوسطى وإيجاد موطأ قدم فيها، عن طريق عزو أفغانستان ومحاصرة النفوذ الإيراني والروسي في المنطقة والتقرب من القوى النووية في المنطقة (الهند وباكستان (لمنع أي حرب قد تغير موازين القوى في منطقة آسيا الوسطى، مما يهدد المصالح الأمريكية بها[2] .

الفرع الثاني: الحرب الوقائية والضربات الإستباقية.

إنتهاج الولايات المتحدة إستراتيجية الحرب الإستباقية والإستخدام الوقائي للقوة ضد الأخطار المحتملة وغير المؤكدة التي تهدد الأمن القومي الأمريكي، يعتبر تحولاً إستراتيجيا وإعترافاً أمريكيا بفشل العقيدة الأمريكية السابقة القائمة على الردع والإحتواء، وتحولها إلى حرب عدوانية ضد كل من تعتقد الولايات المتحدة أنه يدعم ويساند الإرهاب وضد كل من يرفض ويعارض الإستراتيجية الجديدة في مكافحة الإرهاب ، وفي مارس 2006، أصدرت الولايات المتحدة وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي والتي أعلنت بموجبها أنها في حالة حرب للقضاء على إرهاب الدول والجماعات والأفراد.[3] وذلك بتبني سياسية متكاملة تقوم على إعمال القوة في العلاقات الدولية لنشر الديمقراطية ودعمها في كل الشعوب والبلدان التي تنتقدها باعتبارها الوسيلة الفعالة للقضاء على التطرف الديني الذي يعد من أهم عوامل

[1] **المرجع نفسه**، ص 78.

[2] جليل حسن، النظام الدولي: المفاهيم والأسس.... الثوابت والمتغيرات، **مرجع سابق**، ص ص، 367-368.

[3] **المرجح نفسه**، ص ص 397 401

تطور وانتشار الإرهاب، وتشجيع ونشر العلمانية ومحاربة كل إيديولوجية شمولية أساسها تحريف الإسلام على حسب رؤيتهم.

محاربة الولايات المتحدة الأمريكية للجماعات الإسلامية المتشددة في العالمين العربي والإسلامي جعل الكثير من الدارسين يصدرون أحكامًا على أنها حرب حضارية بين الإسلام والغرب الديمقراطي، وأنها تجسيد لمقولات وأطروحات" صمويل هنتغنون"، التي صاغها في كتابة " صدام الحضارات" وأن حقيقة الحرب على الإرهاب الدولي هي حرب على الإسلام، غير أن الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس "جورج بوش" أكدت غير ذلك ونفت هذه التهمة وأن هذه الحرب ليست حربا إيديولوجية على الجماعات الإسلامية، إذ صرح الرئيس الأمريكي في سنة 2005، وهذا بعد غروه للعراق وأفغانستان وتأكد المجتمع الدولي والرأي العام الأمريكي من عدم وجود أي أسلحة دمار شامل، ونفي الكثير من التقارير تورط صدام حسين في دعم القاعدة، إذ صرح قائلاً" أصدقاؤنا المسلمين الكثيرون ليسوا أعداء أمريكا، بل إن عدونا هو الشبكة الراديكالية المؤلفة من الإرهابيين وكل حكومة تساندهم" [1] .

تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن الإرهاب الدولي المعاصر يختلف عن بقية التهديدات السابقة التي شهدتها قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 وأثناء الحرب الباردة التي انتهجت فيها إستراتيجية الردع والإحتواء والتي لم تعد مجدية للقضاء على التهديدات الجديدة، إذ تعمد التنظيمات الإرهابية إلى استخدام التكنولوجيات العسكرية المتطورة وتسعى لامتلاكها لتنفيذ هجمات مدمرة للمصالح الأمريكية والدول الحليفة لها بعدما كانت تعتمد سابقا على خطف الطائرات واستعمال المتفجرات العادية وأخذ الرهائن والوصول إلى مصادر الطاقة المتواجدة) في دول العالم الثالث، تسعي الآن هذه التنظيمات لاستعمال الأسلحة التدميرية كالأسلحة النووية والبيولوجية والإلكترونية حيث أطلقت الولايات المتحدة مصطلح الإرهاب المدمر على هذا النوع الجديد من الإرهاب لذا وجب مواجهته بصياغة هيكل أمني جديد ، وهو الحرب الوقائية[2] .

إذ أن الجماعات الإرهابية لا يمكنها إمتلاك هذا النوع من الأسلحة إلا بالتنسيق والتعاون مع الحكومات والدول التي تعادي الولايات المتحدة، وكانت هذه الحجج بمثابة تبرير حروب الولايات المتحدة الإستباقية ضد أفغانستان والعراق، وفرض عقوبات إقتصادية عسكرية على إيران باعتبارها من الدول الأكثر خطورة على الأمن القومي الأمريكي وحلفاء الولايات المتحدة على رأسهم إسرائيل والدول الغربية، لذا وفق المنظور الأمريكي تعتبر إيران من أبرز الدول الحامية والراعية للإرهاب لانتهاجها سياسات معادية لإسرائيل ومعارضتها سياسة الهيمنة الأمريكية ودعمها للمقاومة في فلسطين ولبنان، علماً كما

[1] ايان شاپيرو، **نظرية الاحتواء ما وراء الحرب على الإرهاب**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،2012، ص 33

[2] محمود شرقي، "المقاربة الأمنية الأمريكية في الحرب على الإرهاب"، **مجلة المفكر**، العدد 9، جامعة محمد خيضر، 2013، ص 398.

أشرنا سابقاً أن الولايات المتحدة تصنف حركات المقاومة المسلحة والراديكالية في فلسطين كحركة حماس والجهاد الإسلامي و سرايا القدس وكل التنظيمات التي ذكرناها في المبحث السابق وحزب الله اللبناني: على أنها أن تنظيمات و حركات إرهابية وكل من يدعمها بقوة، يعتبر راعيا للإرهاب، لذا كانت إيران في قائمة الدول المارقة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ باركت ودعمت هذه الأخيرة الضربات العسكرية التي وجهتها إسرائيل لإيران،وذلك من خلال توفير غطاء وحماية صاروخية وجوية للطائرات الإسرائيلية المهاجمة للأراضي الإيرانية[1]، بالرغم من تردد الولايات المتحدة من قبل إدارة بايدن في قبول توجيه ضربة عسكرية ضد إيران خوفا من إندلاع حرب شاملة بين إيران واسرائيل قد تهدد لكل أمن الشرق الأوسط والمصالح الأمريكية، المنطقة.

ويعتقد البعض أن إستراتيجية الحرب الوقائية أو الضربات الاستباقية بحجة القضاء على الإرهاب من جذوره، ماهي إلا سياسية أمريكية لزيادة مصالحها في الشرق الأوسط وأن أبعادها سياسية أكثر منها أبعاد عسكرية، فإسقاط نظام صدام حسين وإحتلال العراق والقضاء على قدراته العسكرية والدفاعية، والإدعاء تدمير أسلحته البيولوجية والكيماوية وحتى النووية التي لم يتأكد وجودها لدى النظام العراقي، يؤكد أن خيار واستخدام الحرب الوقائية ضد العراق هو من أجل إستغلال الموارد النفطية التي يزخر بها[2] والسيطرة عليها في إطار تدعيم الأمن الطاقوي الأمريكي.

ومن خلال تعريف وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "كوندوليزا" رايس للحرب الحرب الإستباقية بأنها: "إستباق فعل التدمير الذي يمكن أن يقوم به عدو ضدك من خصم لك وأن هناك أوقاتاً لا تستطيع فيها الإنتصار حتى يقع عليك الهجوم ثم رد"[3] هذه المقولة توضح أن الولايات المتحدة إستعملت – مكافحة الإرهاب لضرب سيادة الدول وإحتلالها بدون وجود دلائل وقرائن تثبت تورطها في دعم الإرهاب، وبالتالي تشرعن الحرب على الآخر بحجة أمننة الحرب على الإرهاب، ترتب عن إنتهاج هذه السياسة انتهاك سيادة الكثير منالدول، وزيادة حالة عدم الإستقرار في النظام الدولي، وبذلك تسعى الولايات المتحدة إلى الإنفراد بالتحكم في السياسة الدولية، في ظل عجز القوى الكبرى الأخرى عن منافستها، نتيجة إحتكارها لمقومات القوة الثلاثة: الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية[4].

---

[1] " قراء في موقف إدارة بايدن من الهجوم الإسرائيلي المحتمل على إيران"، **المركز الحربي للأبحاث ودراسة السياسات**، على الرابط الإلكتروني. https://www.dohainstitute.org> bi

[2] محمود شرق **مرجع سابق**، ص 400

[3] زهرة تيغرة، الضربات الوقائية والإستراتيجية الأمنية الأمريكية، **مجلة دراسات استراتيجية** العدد 17 ,2012، ص 71.

[4] سوسن العساف، **إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمنية الجديدة والاستقرار الدولي**، بيروت الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص ص، 253.

إذن الإستراتيجية الأمريكية المنتهجة من طرف المحافظين الجدد تقوم على سياسة الهجوم بدل الدفاع لاحتواء أي عدوان إرهابي محتمل ولضرب العدو قبل أن يوجه ضرباته للولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها والتي تقوم على المباغتة بمجرد شك صانع القرار الأمريكي بوجود خطر إرهابي دون التأكد أو التثبت من ذلك.

إذ تقوم إستراتيجية – الحرب الوقائية على فلسفة سياسية مبنية على الظن والشك باحتمال وجود تهديد أو خطر وشيك من عدو قد يكون مجهولاً يهدد الأمن والمصالح الأمريكية داخل أو خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ويكفي لتوجيه الضربة الاستباقية بمجرد تحديد الخطر من طرف مراكز البحث والتخطيط الإستراتيجي التابعة للإدارة الأمريكية، ولا يشترط في هذا التهديد المحدد من طرف هذه الأجهزة أن يكون من دولة أو منظمة أو جماعة سياسية [1]، وهذا ما يجعلنا نسلك في الأهداف المعلنة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية أن الضربات الاستباقية تهدف إلى تحييد التهديدات الإرهابية.

إذ اعتبرت الكثير من الدراسات المهتمة بالسلام والأمن العالمي أن الهدف من غزو العراق لم يكن بدافع دعم النظام العراقي للتنظيمات الإرهابية كما زعم الوزير خارجية الولايات الأمريكية في عهد بوش الثانى، **كولن باول** في تبريره لهذا الغزو وكان هذا ضمن ثمانية ذرائع قدمها لتوجيه ضربة عسكرية للعراق واحتلالها، وإنما الهدف من هذه الحرب هو السيطرة على المصادر النفطية، كآلية للنفوذ وليس كمصدر للطاقة وبالتالي تفويض النفوذ الياباني والصيني والأوربي[2]، وتقوية مركز الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم وزيادة قيمتها.

تمكنت الولايات المتحدة من تحقيق الكثير من المكاسب على المستوى العالمي بحجة مكافحة الإرهاب في إطار سياسة الحرب الوقائية، كما أكد الواقع الدولي أن استعمال القوة لوحده ليس كفيلاً للقضاء على الإرهاب، إذ لا زالت التنظيمات الإرهابية مستمرة في نشاطاتها وأعمالها التدميرية على مستوى الكثير من دول العالم، كما أن إنسحاب الولايات المتحدة في عهد بايدن من أفغانستان وتسليمها السلطة لحركة طالبان وتركها لسلاحها في أيدي حركة طالبان بالرغم من تصنيف هذه الأخيرة على أنها حركة إرهابية وسماحها لتنظيم "تحرير الشام" المصنفة كذلك على أنها منظمة إرهابية، بالإستيلاء على السلطة في سوريا، يثير الكثير من التساؤلات حول جدية الولايات المتحدة في مكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي.

الفرع الثالث: الإستراتيجية الأمنية الامريكية في مواجهة الإرهاب بالساحل الافريقي

بحكم موضوع دراستنا التعاون الأمني الأمريكي الجزائري إرتأينا أن نشير في هذ المطلب إلى السياسة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي، باعتبار أن هذ المنطقة تشكل محور إهتمام مشترك بين

[1] زهرة تيغرة، **مرجع سابق**، ص 76.

[2] رويش سفيان، **مرجع سابق**، ص162.

الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، وباعتبار أن الإستراتيجية الأمريكية تشمل محاربة الإرهاب الدولي في كل أرجاء العالم، وذلك من خلال الإهتمام بكل بؤر إنتشاره وتعتبر منطقة الساحل من أكثر المناطق التي تنتعش فيها الجماعات والتنظيمات الإرهابية وحتى الجريمة المنظمة كما أشرنا – إليه سابقا المبحث الأول من هذا الفصل الثاني، كذلك أخذت هذه المنطقة حيزاً مهما ضمن الإستراتيجية الأمريكية وأصبحت ضمن سلم أولويات السياسة الأمنية العالمية للولايات المتحدة في مجال القضاء على الإرهاب.

كما أن منطقة الساحل وما تشكله من أهمية إستراتيجية من خلال الموارد الإقتصادية التي تزخر بها جعلت الولايات المتحدة تنخرط في شركات مع دول المنطقة من بينها الجزائر، وهذا ما سنشير إليه في الفصل الخامس من الدراسة، إذ أن من أهم دوافع إنشاء الشراكة الأمنية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية هو موضوع الإرهاب، الذي يعتبر أكبر تهديد لدول الساحل والدول المجاورة لها.

يمكن تحديد الآليات التي اعتمدتها الولايات المتحدة ضمن إستراتيجيتها في التصدي ومواجهة الظاهرة الإرهابية في الساحل الإفريقي إلى أربعة آليات حسب الكاتب –توماس "لبسي" Thomas Dempsy " وهي كالتالي[1]:

1–إستخدام القوة العسكرية لضرب معاقل الإرهاب وتدمير مراكزهم، أي تكثيف العمل العسكري في منطقة الساحل لنشر الذعر بين التنظيمات الإرهابية وتفكيكها.

2–الإعتماد على الحرب بالوكالة في محاربة الإرهاب من خلال دعم أنظمة الدول ومساعدتها أمنيا وتقنيا وفي مجال تدريب جيوش المنطقة على مواجهة التنظيمات الإرهابية، أي تأهيل دول الساحل الإعتماد على قدراتها الذاتية، وبالتالي خلق شراكة أمنية تعفي الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل المباشر في المنطقة

3–التعاون القضائي في مجال تسليم الإرهابيين وإحالتهم للعدالة وتتبع المشتبه بهم في قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة، وذلك عن طريق عقد إتفاقيات تعاون في هذا المجال.

4–التعاون مع المنظمات الإفريقية لتجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية، وكذلك من خلال دعم الدول الإفريقية للتعاون مع المنظمات الدولية في مواجهة الإرهاب.

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على دعم وتعزيز قدرات قوات حفظ السلام الإفريقية من خلال مجموعة من البرامج التدريبية المتخصصة، وقد زادت من إنفاقها العسكري في المنطقة بنحو الثلث عقب هجمات 11 سبتمبر 2001، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، ويعد التعاون في إطار برامج التكوين

[1] hemco peupsey ;" counterterrorism in African Failed states: Challenges and potential solutions, US Army War College, April 2006. Pp , 18-19

العسكري والتنسيق الأمني من أبرز الآليات التي تعتمدها الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل والدول المجاورة.[1]

غير أنه لم تهمل المقاربة الإنمائية لدول الساحل وهذا ما جسد في مبادرة مكافحة الإرهاب العابرة للصحراء Sahara Counterterrorism Initiative TSCTI tans-Sahara وجاءت هذه المبادرة إمتدادا لمبادرة بان الساحل (Pan sahal initiativ)الممولة من طرف البنتاغون، والتي تعتبر الجزائر شريكا فيها؟؟

وتسعى الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل إلى تأمين الثروات النفطية بالمنطقة وكذلك مواجهة منافسة التوسع الصيني والروسي وبعض الدول الصاعدة مثل تركيا، وإذا ما تمكنت الولايات المتحدة من بسط نفوذها على إفريقيا ومنطقة الساحل ستحافظ على ريادتها العالمية الإقتصادية وذلك من خلال توسيع وتنويع مصادر الطاقة اللازمة لزيادة تفوقها في النمو الصناعي وتحقيق أمنها الطاقوي

إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المبادرات الأمنية المذكورة آنفا إلى تعزيزات القدرات الدفاعية لدول الساحل وتحسين أداء جيوشها وذلك من خلال تدريبهم وتحسين مستوى القيادات العسكرية في مواجهة التنظيمات الإرهابية تنفيذ تدريبات عسكرية مشتركة تهدف إلى تعزيز الجاهزية لتنفيذ عمليات ميدانية، من خلال الإستفادة من الخبرات العسكرية الأمريكية في مواجهة الجماعات الإرهابية المسلحة، كما خصصت الولايات المتحدة الأمريكية ميزانية خاصة في سبيل تحقيق أهدافها في منطقة الساحل، إذ قدرت المساعدات الموجهة لدوله عام 2010 ، بـ 80,3 مليون دولار [2] .

علما أن خريطة توزيع الثروة النفطية في دول الساحل تؤكد على تمركز هذه الثروة في كتلة جغرافية متقاربة، حيث يمكن أن تشكل دول الساحل منطقة إمداد مهمة للبترول للولايات المتحدة الأمريكية وسهولة توصيله من السواحل الغربية لإفريقيا إلى السواحل الشرقية للولايات المتحدة الأمريكية[3]

كما اعتمدت الولايات المتحدة على سياسة المساعدات الإنسانية في مجال الغذاء والمجال الصحي وذلك إنطلاقا من المرتكزات الأربعة التي تقوم عليها الإستراتيجية الأمريكية في الساحل:

نشر الديمقراطية وذلك من خلال دعم بناء الصرح المؤسساتي لدول الساحل وتعزيز الممارسة الديمقراطية التي تعتبر من أهم الدعائم للقضاء على ظاهرة الانقلابات العسكرية التي تتميز بها جل الأنظمة السياسية في إفريقيا جنوب الصحراء.

---

[1] عبد الحليم غزالي، "الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الصحراوي"، على الرابط الالكتروني: file:///C:/Users/PC/Downloads/46815621.pdf

[2] بلعمري سليمة، "البعد الأمني للسياسة الخارجية الأمريكية، اتجاه الساحل"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزاء 3–2012–2013)، ص ص، 147–148.

[3] خيري عبد الرزاق جاسم، "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا، فرصة أمريكية ومضة إفريقية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 25، 2009، ص 97.

2 –تشجيع الإستثمار والمساهمة في رفع نسبة النمو الاقتصادي، وتندرج هذه السياسية ضمن المقاربة التنموية التي تتشارك فيها الولايات المتحدة مع الجزائر كآلية من آليات القضاء على الظاهرة الإرهابية وهذا ما تطرقنا اليه في المبحث الأول من الفصل الثاني من الدراسة، وجسد هذا المرتكز من خلال قانون النمو والفرص في إفريقيا (أغوا) وهو قانون تجاري تسعى من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية زيادة المبادلات التجارية بينها وبين الدول الإفريقية، وذلك من خلال إعفاء السلع الإفريقية من الرسوم الجمركية[1].

3–تحقيق التنمية وذلك عن طريق تقديم مساعدات مالية وتعزيز التعاون بين دول المنطقة والولايات المتحدة.

–4 تعزيز السلم والأمن : إذ يمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق تجسيد المرتكزات الثلاثة المذكورة آنفاً ، بالإضافة إلى دعم التعاون العسكري الذي يشكل دعامة أساسية للقضاء على الإرهاب، وتأمين مصادر الطاقة وتحسين مناخ الإستثمار[2].

ومن خلال ما ذكرناه نستنتج أن الولايات المتحدة الأمريكية إنتهجت سياسة متعددة الأبعاد اتجاه القضايا الساحل، وذلك بالتأسيس لمقاربة شاملة تعددت فيها آليات احتواء الأزمة وذلك عبر مراحل زمنية متتالية، إذ اعتمدت في البداية على الحلول العسكرية من خلال تطوير أدوات الدفاع العسكري لدول الساحل وصيانة أمنها[3]، لتنتقل إلى دعم برامج مكافحة الفساد الإداري والمالي وتقوية الشراكة الإقتصادية، خاصة بعد ازدياد مخاطر المنافسة الصينية والروسية واختراقهما للعمق الإفريقي، وانتشار الشركات الأمنية الروسية كشركة (فاغنر) التي أصبحت أهم مهدد بعد الجماعات الإرهابية للمصالح الأمريكية بإفريقيا عامة ومنطقة الساحل بصفة خاصة.

زيادة حدة التنافس الروسي والصيني جعل الولايات المتحدة تكثف من مساعداتها المالية والغذائية وتقوية التجارة مع القارة الإفريقية، بالإضافة إلى ذلك تمكنت روسيا من تشكيل قوة عسكرية جديدة لدول الساحل سميت ب(الفيلق الإفريقي) إذ استطاعت روسيا أن تقيم علاقات جيدة مع القيادات الإنقلابية في دول الساحل الثلاثة:)مالي، النيجر، بوركينافاسو) كما تنتشر قوات هذا الفيلق في كل من ليبيا

[1] امينة رباحي، "قانون النمو والعرض، أغوا الأمريكي الإفريقي"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسة والعلاقات الدولية**، العدد 15، 2020، ص 212

[2] بلعمري سلمية، **مرجع سابق**، ص 160

[3] همام خضير مطلك، "المكانة الاستراتيجية لدول الساحل الافريقي في المدرك الاستراتيجي الأمريكي"، **مجلة المعهد**، العدد 12، 2023، ص 583.

وإفريقيا الوسطى، وكانت بداية إنتشار هذا الفيلق في نهاية عام 2023 كقوة بديلة وموازنة لقوات فاغنر وانتشار هذا الفيلق، جاء تأكيدا الحماية المصالح الروسية ومنافسة الوجود الغربي بإفريقيا[1] .

وبالتالي تعتبر روسيا طرفا مهددا لمصالح دول حلف الناتو في المنطقة، خاصة وأن القاعدة التي يقيم بها الفيلق الروسي الموجودة فى النيجر تتواجد بمقربة من القوات الأمريكية التابعة للأفريكوم بالقاعدة الجوية "101"ما يشكل تحد روسي جديدا للولايات المتحدة بالساحل ويدل على اشتداد المنافسة بين روسيا والولايات المتحدة، الشيء الذي يجعل هذه الأخيرة تصمم على حضورها العسكري وتواجده بالمنطقة لتقويض الانتشار الروسي في افريقيا عامة ودول الساحل خاصة.

وقد يتحالف هذا الفيلق مع بعض الجماعات الإرهابية والتنظيمات الإنفصالية المهددة للمصالح الأمريكية والأمن القومي الجزائري، مما قد يؤدى إلى تقارب الرؤى الأمنية بين الولايات المتحدة والجزائر في جنوب الصحراء خاصة إذا علمنا أن روسيا تدعم حكومات الدول الثلاثة المشار اليها سابقا والتي أعلنت عدائها للجزائر وتجلى ذلك من خلال الخطابات المعادية من القادة الانقلابين ضدها وإعلان حكومة مالي الانقلابية التنصل من إتفاق المصالحة المالية لعام 2015 الذي عقد برعاية جزائرية.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة تهديدات الدول الكبرى والدول المارقة

تنتهج الولايات المتحدة الأمريكية سياسة متعددة الأبعاد والوسائل في مواجهة التهديدات، التي تعتبر (الصين وروسيا والدول المارقة) من المنظور الأمريكي مصدرًا لها، وذلك ضمن إستراتيجية تمكنها من إحتواء المخاطر المتأتية من هذه الدول، لكن تبقى الصين أبرز مهدد للهيمنة الأمريكية على العالم وأكبر منافس للتفوق الإقتصادي للولايات المتحدة على المستوى العالمي، وذلك وفقا لتقارير الوكالات الاستخباراتية الأمريكية المختلفة، خاصة تقرير الأمن القومي لعام 2024 الذي أشرنا إليه سابقا ، إذ أولى الأهمية البالغة للصين نتيجة النمو المتسارع لهذا البلد ومنافسة للولايات المتحدة في مناطق نفوذها الإقتصادي.

وكما أشرنا سابقاً تمكنت الصين من إختراق المنظومة الإلكترونية للولايات المتحدة، مما استدعى بهذه الأخيرة إلى انتهاج سياسية أمنية تواجه بها هذا الإختراق حماية لأمنها السيبيراني من الدول المنافسة كالصين روسيا والمصنفة في خانة العدو كإيران وكوريا الشمالية، خاصة في مجال تطوير الأسلحة ومنظومات الهجوم والدفاع الجوي .

[1] كيف يعزز الفيلق الإفريقي نفوذ روسيا في القارة السمراء ،الرابط الالكتروني :
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9307/%D8%AF%D8%B1%D8%B3-

تاريخ الزيارة: 15/06/2025

الفرع الأول: الإستراتيجية الأمريكية اتجاه الصين.

انتهجت الولايات المتحدة سياسات مختلفة اتجاه الصين، إختلفت من إدارة رئيس إلى رئيس آخر، فأحيانا تتجه نحو التصعيد والصراع كزيادة الرسوم والضرائب على الصادرات الصينية الموجهة للولايات المتحدة، وصياغة تقارير تدين فيها الصين ممارساتها الديكتاتورية ضد شعبها كانتهاك الحريات وحقوق الإنسان وأحيانا تنتهج سياسة الإحتواء وتطوير الشراكة.

ومن الناحية الأمنية تعتبر الصين أكبر داعم لنظام كوريا الشمالية وبرنامجها النووي بالرغم من العقوبات المفروضة عليها من طرف الولايات المتحدة، لهذا تحاول هذه الأخيرة الحد من قوة التأثير الصيني في الأزمة الكورية، كما تعمل الولايات الأمريكية على تعويض النفود الصيني في بحر الصين الجنوبي، خاصة بعد نشرها لمنظومات دفاعية وجوية في هذه المنطقة المهمة جيوإستراتيجيا، علما أن الصين تقوم بعمليات التنقيب على النفط في هذه المنطقة، مما زاد من المخاوف الأمريكية اتجاه هذا التوسع الصيني.

كما أن الصين تمثل داعما قويا لإيران في برنامجها النووي باعتبارها من أكبر ممولي الصين بالنفط[1]. ويرى الباحث **حيدر علي حسين** على أن الإستجابة لهذه التهديدات تتحدد وفق مدركات صانع القرار الأمريكي اتجاه الخطر الصيني، إذ يرى أن السياسية الأمريكية اتجاه الصين تتأرجح بين التصعيد والتنافس والتوجه نحو الصراع وبين التعاون، أي هناك تغير و عدم استقرار في هذه السياسة، غير أن التوجه الأبرز للولايات المتحدة الأمريكية هو المواجهة واستعادة النفود الأمريكي وذلك بسن تشريعات تندرج ضمن إستراتيجية أمنية صارمة للحد من الإستثمار الصيني بالولايات المتحدة ورفع نسبة الرسوم الجمركية على السلع الصينية، كما أعلنت عن القيام بحزمة عقوبات على معدات الإتصال والأجهزة المرتبطة بالجيل الخامس لشبكة الأنترنيت، كما إمتدت العقوبات على نظم المعلومات العابرة للقارات أي الكابلات البحرية لمنع تحول الصين إلى قوة تقنية وتكنولوجية عظمى[2]

ويرى بعض الخبراء في العلاقات الدولية من أمثال: " **بن سيمغنورد ووفر** أنه إذا استمرت الصين في نموها بهذه الدرجة العالية قد يؤدي هذا إلى تصادم عسكري بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية[3]

---

[1] حيدر علي حسين، "مسار العلاقات الأمريكية الصينية في ضوء إستراتيجيات التحدي والاحتواء والشراكة"، **مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 6، العد 01، 2022، ص ص، 52 –53.

[2] **المرجع نفسه**، ص 60

[3] هنري كيسنجر، أمريكا والصين على أعتاب، باردة، على الموقع:
https://aawsat.com/home/article/2002826/%D9%83%D9%8A%D8%B3%D9%86%D8%AC%D8%B1-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%C2%AB%D8%A3%D8%B9%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D8%A9%C2%BB تاريخ – 12/12/204

وهذا ما يعتقده كذلك المفكر الاستراتيجي "**جون ميرشايم**"، في حين يرى **بريجسكي** أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تحتوي الخطر الصيني عن طريق تكثيف آليات التعاون بين البلدين للمحافظة على المكاسب الاقتصادية بينهما، وهذا من خلال التقارب أكثر مع الصين خاصة في مواجهة التحديات العالمية التي تهددهما كالإرهاب الدولي وبالأخص مواجهة تحديات التغير المناخي الذي يعتبر أحد أهم العوامل المهددة للأمن البيئي، وقد تجلى ذلك عمليا في استمرار الحوار البناء في واشنطن خلال مارس 2019، بهدف تقليص العجز التجاري الأمريكي في السلع مع الصين، إلى جانب سعي هذه الأخيرة إلى زيادة وارداتها من الولايات المتحدة[1].

في حين تؤكد بعض الدراسات أن هناك ثلاث إتجاهات محتملة في التعامل الأمريكي مع التهديد الصيني[2]:

الإتجاه الأول: يرسم المواجهة في إطار الحرب الباردة، بمعنى يجب الفوز ووكبح النمو الصيني وليس إدارة المخاطر مع الصين.

الاتجاه الثاني: يتبنى هذا الاتجاه عكس مقولة الاتجاه الأول إذ يرى أنه يجب إدارة المنافسة بين البلدين، ولا يمكن حسم المنافسة في إطار اللعبة الصفرية، بل يجب إدارة الوضع القائم.

الاتجاه الثالث: إذ يتبنى مجموعة من الإستراتيجيين الأمريكين رؤية مفادها ضرورة التكيف الواقعي مع الوضع الذي فرضتة الصين دوليا لمواجهة التحدي المتزايد من قبلها.

وفي فترة حكم الرئيس "**ترامب** في عهدته الثانية، يرى بعض المحللين أن يواصل دولند ترامب " سياسته العدائية اتجاه الصين، بالرغم من وجود بوادر تدل على عكس ذلك، وذلك من خلال توجيه دعوة من طرف هذا الأخير إلى الرئيسي لحضور مراسيم تنصيبه للعهدة الثانية، وعدم توقيعه أي عقوبات على الصين في اليوم الثاني من توليه منصب الرئاسة أثناء توقيعه على مراسيم رئاسية حاسمة في السياسة الأمريكية اتجاه قضايا داخليه وخارجية، وبحكم انتماء الرئيس الحالي إلى الحزب الجمهوري الذي يرى ضرورة احتواء صعود الصين كقوة عالمية بكل الوسائل التجارية وحتى العسكرية، وهذا ما توعد به الرئيس ترامب حينما هدد برفع الرسوم الجمركية على المبلغ الصيني بنسبة 60% " زيادة الدعم العسكري ليتوان، كما تنوي الإدارة الأمريكية تكثيف التعاون في إطار الشراكات الأمنية مثل Aukus أوكوس" والرباعية" – quad كواد" والإتفاقيات المبرمة مع اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وتوسيع اتفاقية كواد لتشمل كل من سنغافورة والهند وأستراليا، كل هذه الاتفاقيات تندرج ضمن إستراتيجية إعادة التوازن

[1] **المرجع نفسه**، ص 62.

[2] العلاقات الأمريكية العملة، "تصعيد أم منافسة أم تكيف المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، على الموقع الالكتروني ttps://futureuae.com/arAE/Mainpage/Item/9682/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A%D8%AA %D9%83%D9%8A%D9%81 08/03/2025، على الساعة 14:00

(Rebalance Strategy) والتي تعتبر أحد الإستراتيجيات الثلاثة المتبعة من طرف الإدارات الأمريكية المتتالية[1].

إذ تذكر بعض الدراسات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية انتهجت خمس سياسات مختلفة ضمن استراتيجيتها في مواجهة الخطر الصيني وتتمثل في[2]:

أولاً: **استراتيجية التفاعل الانتقائي:** وتقوم هذه السياسية على دمج الصين في النظام الدولي، وفتح أفاق التعاون وتعزيز الشراكة وتجنب النقاط الخلافية كالديمقراطية وقضايا حقوق الإنسان غير أن هذه الإستراتيجية جعلت الصين في رأي بعض الخبراء الأمريكيين تتطور إقتصاديا أكثر يسبب زيادة نموها الاقتصادي.

ثانيا: **إستراتيجية الإحتواء:** وتقوم هذه السياسة على عزل الصين إقتصاديا وتطويقها عسكريا، وذلك بنشر القواعد العسكرية في المجال الحيوي للصين وفي مناطق عبور تجارتها[3]، وقد نجحت الولايات المتحدة في التضبيق على الصين عسكريا بفضل هذه السياسية غير أنها لم تنجح في تقويض نموها الإقتصادي.

ثالثا: **إستراتيجية إعادة التوازن:** تقوم هذه الإستراتيجية على تركيز إهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأدنى، ودول جنوب شرق آسيا وسميت pivot To Asia وذلك ببناء تحالفات في الفضاء الجيوبوليكي الصيني، وتوسيع التواجد العسكري في نطاقه وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في دول المحيط الصيني وهذا ما أشرنا سابقا مثل القافية Quad و AUKUS واتفاقية الشراكة مع المحيط الهادي (TPP)[4].

تعتبر إدارة أوباما " المنفذ الرئيس لهذه السياسية، إذ نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز تواجدها العسكري في الجوار الصينى غير أنها فشلت في منع الصين في تقوية علاقاتها التجارية والاقتصادية مع دول المنطقة.

رابعا: **إستراتيجية المنافسة الإستراتيجية:** وتعتبر هذه الإستراتيجية ضمن السياسات المعتمدة من طرف إدارة دولند ترامب سواء في عهدته الأولى، أو في عهدته الرئاسية الثانية، إذ تقوم هذه الإستراتيجية

---

[1] أحمد قنديل، "الترامبية الجديدة ومستقبل العلاقات الأمريكية الصينية""، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الرابط الإلكترونى
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/9959/%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D8%B4
بتاريخ: 2024/03/08، الساعة: 15:11

[2] تامر محمد سامي عبد اللطيف " الاستراتيجية الأمريكية اتجاه طموحات الصعود الصيني"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، المجلد9، العدد18، 2024، ص ص، 271 – 326.

[3] Hal Brands, the lessons of Containment to Asia, Institute of European Harvad university Press, Massachusetts, 2020, p 91

[4] تامر محمد سامي عبد اللطيف، **مرجع سابق**، ص 296

بالحفاظ على مكتسبات إستراتيجية إعادة التوازن وإستراتيجية التفاعل الانتقائي، وتتضمن هذه الإستراتيجية عدة آليات لتطبيقها مثل حرب العملات، حرب الملكية الفكرية، وحرب الرقائق المعدنية وبالأخص حرب الرسوم الجمركية[1].

كما قام الرئيس دونالد ترامب في شهر أفريل 2025 بفرض زيادة جمركية كبيرة جدا على الصين، وذلك ضمن استراتيجيتة في حماية الاقتصاد الأمريكي، إذ أنه لم تسلم أي دولة في العالم من هذه الرسوم، غير أن الحظ الأكبر من هذه الزيادات كان للصين وذلك بزيادة قاربت الضعف من السنة السابقة، أي زيادة نسبتها 145% مستثنية وردات الحديد والألمنيوم والسيارات بنسبة 25%، وكذلك أنتسب الأدوية والنحاس والخشب ومنتجات الطاقة[2] يعتبر هذا بمثابة إعلان حرب تجارية جديدة على الصين.

خامسا: **إستراتيجية الغموض الإستراتيجي:** الهدف من هذه الإستراتيجية هو منع الصين من غزو تالوان، وخلق حالة من عدم اليقين لدى الصين إذا ما كانت الولايات المتحدة ستدخل في حرب معها بسبب الأزمة التيواتية، تعد هذه الإستراتيجية أحد أشكال الردع الموجهة اتجاه الصين، إذ تندرج ضمنها زيادة الدعم الأمريكي لتايوان، وتسعى الولايات المتحدة، من خلال هذه المقاربة، إلى الحيلولة دون ضمّ الصين لتايوان، بما يمنع تعزيز قدراتها ونفوذها الاستراتيجي[3].

الفرع الثاني: الإستراتيجية الأمريكية إتجاه روسيا:

يشير تقرير الأمن القومي الأمريكي 2024 أن روسيا الإتحادية تعتبر من الدول المهددة للمصالح الأمريكية باعتبارها الدولة الورثية للاتحاد السوفياتي الذي كان العدو الأبرز للولايات المتحدة في ظل نظام ثنائي القطبية، لذا اتجهت الولايات المتحدة إلى تبنى عدة خيارات في مواجهة الخطر الروسي وازدادت حدة الصراع بين الدولتين بالغزو الروسي لأوكرانيا ما جعل الولايات المتحدة تنتهج سياسية عدائية اتجاه روسيا، فقد فرضت إدارة بالدن عقوبات إقتصادية صارمة عايها، كما دعمت أوكرانيا عسكريا وماليا لمواجهة الغزو الروسي واعتبرته تهديدا لمصالحها في أوروبا، إذا انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من بعض الإتفاقيات الموقعة مع روسيا، مثل معاهدة تخفيض الأسلحة (ستارت) والتي

[1] Stephanie Winkler, the MS- Chinese strategic Competition and the Ukraine War: Implications for Asian Pacifice security: University of Stockholm Press, Sweden, fine kill fall 2022 PR144-60.

[2] ترامب يرفع الرسوم جمركية على الصين الى 145 إلى % على الرابط الإلكتروني. https://www.aljazeera.net. أنظر إلى موقع الالكتروني:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/4/10/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A
بتاريخ /2020/04/22 على الساعة 17:21

[3] تامر محمد سامي عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 309

تقضي بخفض الأسلحة الإستراتيجية الهجومية بين البلدين وهذا نتيجة السياسية الروسية كغزو جورجيا وجزيرة القرم وضمها إلى أراضيها [1].

كما سعت الولايات المتحدة لطرد روسيا من مجموعة الدول الثمانية وفرض عقوبات على النظام الروسي، وذلك بدفع المحكمة الجنائية الدولية إلى إصدار مذكرة توقيف ضد الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" وفرض عقوبات إقتصادية من المستوى الثالث، مستهدفة بذلك الإقتصاد الروسي في كافة مجالاته ومستوياته وتجميد الأرصدة المالية الروسية في البنوك الأمريكية والأوروبية وفرض عقوبات على قيادات الدولة الروسية ورجال الأعمال البارزين وعلى أهم الشركات الروسية كشركة "غرونوف" و "فولفا" و"نوفاتيك"[2] وكذلك فرض قيود على قطاع المحروقات وتقييد وتحديد سعر بيع الغاز الروسي لأوروبا، وتم هذا باتفاق الولايات المتحدة مع الدول الأوروبية مما ألحق أضرارا معتبرة بالإقتصاد الروسي واستنزافا له من خلال تطبيق قانون "ما غنيستكي" وهو القانون المفروض على القادة السياسيين الروس المتورطين في قضايا إنتهاك حقوق الإنسان.

كما تدعم الولايات المتحدة أوكرانيا ضد روسيا، إقتصاديا وعسكريا وإنسانيا من خلال جمع المساعدات من الدول الصديقة الأوروبية لإفشال المخطط الروسي بأوكرانيا، ودعوة دول أوروبية للانضمام الى حلف الناتو مثل: فلندا وبولونيا في عهد الرئيس بوتين [3]

غير أنه بوصول دونالد ترامب إلى السلطة سنة 2025 أخذت العلاقات الأمريكية تتجه نوعا ما نحو الانفراج وذلك بمحاولة إيجاد تسويات وتقديم بعض التنازلات في المسألة الأوكرانية من أجل تعزيز المصالح الأمريكية وتحقيقا لأكبر قدر من المكاسب لصالح الولايات المتحدة الأمريكية[4]

لهذا نجد إختلافا في تعامل إدارة "ترامب" مع روسيا بالمقارنة مع إستراتيجية "بايدن" حيالها، إذ تسعى الولايات المتحدة في بداية عهد الرئيس ترامب انتهاج الحل الدبلوماسي والتفاوضي مع روسيا، خاصة وأن الخطر الأكبر تمثله الصين، فالولايات المتحدة تحاول قدر الإمكان عرقلة أي تطور إيجابي في العلاقات الروسية والصينية، وأبدت بعض التنازلات لصالح روسيا بخصوص القضية الأوكرانية،

---

[1] بلكوشة أمير بوشناقة شمسية، "الصراع الأمريكي الروسي في ظل الأزمة الأوكرانية"، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 13، العدد 03، 2021، ص 496.

[2] **المرجع نفسه**، ص 497

[3] الردع المتكامل، "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لمواجهة صراعات القومي الكبرى"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الموقع الإلكتروني التالي:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7704
أطلع عليه بتاريخ:12/11/2024 على الساعة: 19:08

[4] مصطفى صلاح، أجندة ترامب: نحو سياسة جديدة اتجاه روسية **المركز العربي للبحوث والدراسات** على الرابط الإلكتروني: http://www.acrseg.com/44402، تاريخ الاطلاع: 22/04/2025: على الساعة: 18:20

وذلك في إطار عزل روسيا عن الصين وعرقلة أي تقارب والحيلولة دون عقد تحالف بينهما، وذلك بإمحاولة إفساد الصفقات الإقتصادية التي يسعى البلدين لعقدها كمشروع خط أنبوب الغاز الروسي الموجه إلى الصين، المسمى بسيبريا(2).

هذا التحول في التعامل مع روسيا واجه إنتقادا شديدا من قبل بعض الساسة الأمريكيين والخبراء الإستراتيجيين، إذ اعتبرت كورى شاك " مديرة دراسات السياسة الخارجية والدفاع معهد امريكان انتربرايز American Enterprise Institute for policy Research " "على أن سياسة الرئيس ترامب اتجاه روسيا تعتبر Yانقلابا غير مقبول في السياسة الخارجية الأمريكية لمدة ثمانين عاماً، ويبرر ترامب هذا التحول بأنه سيسمح للولايات المتحدة الأمريكية بعودة المزيد من القوات إلى الولايات المتحدة وتحويل موارد الأمن القومي في مواجهة التحدي الصيني الذي يعتبر الخطر الأكبر حسب تصريح وزير الخارجية الأمريكي "ماركو روبيو" بدل دعم الدول الأوروبية في مواجهة التمدد الروسي[1].

الفرع الثالث: الإستراتيجية الأمريكية اتجاه الدول المارقة من المنظور الأمريكي

سنحاول أن نقتصر على دولتين مصنفتان ضمن الدول المارقة من طرف الولايات المتحدة، والتعرف على السياسية التي انتهجتها هذه الأخيرة إتجاه إيران وكوريا الشمالية، والإقتصار على هذين البلدين لا يعني أن الولايات المتحدة تصنفها الدولتان الوحيدتان باعتبارهما أحد محاور الشر، بل هناك دول أخرى، إذ ذكرنا سابقا أن كل دولة تعارض سياسية الولايات المتحدة في السياسة الدولية قد تصنف على أنها مارقة مثل دولة كوبا وفنزويلا إذ تصنفها على أنهما دولتان مارقتان، غير أن إيران وكوريا الشمالية تعتبران الأكثر تهديدا للمصالح الأمريكية في المدرك الإستراتيجي لدى صناع القرار الأمريكيين.

خاصة وأن إيران تصنف على أنها أكبر مهدد للوجود الصهيوني في الشرق الأوسط (دولة إسرائيل) والعلاقة القوية التي تربطها مع المقاومة خاصة حزب الله وحركة حماس المصنفتان على أنهما من أكبر الجماعات الإرهابية المهددة لأمن إسرائيل، وبالتالي أي تهديد لإسرائيل يعتبر مساسا بالمصالح الأمريكية، وكذلك للدور الكبير الذي يلعبه اللوبي الإسرائيلي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية لخدمة مصالح الصهيونية في الشرق الأوسط.

[1] نيويورك تامر تقارب ترامب مع بوتين يعكس أجيالاً من السياسية الأمريكية وينهى عزلة روسيا، على الرابط الإلكتروني: https://www.youm7.com/story/2025/2/19/%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%8A%D9%88%D8 اطلع يوم: 2025/07/24، الزيارة 18:20

أولا–إيران: ذكرنا في المبحث الأول من هذا الفصل أن إيران تعتبر من أكبر الدول خطرا على الولايات المتحدة وحليفاتها إسرائيل، هذه الأخيرة التي تجاهرها إيران بالعداء وتدعو إلى القضاء عليها كلية.

تنتهج الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في ظل الإدارات الأمريكية المتتابعة سياسة تتمحور حول العقوبات الاقتصادية، وذلك عن طريق التضييق على صادرات إيران من النفط والغاز وكذلك فرض عقوبات على قطاعات الحديد والصلب والنحاس بالإضافة إلى المنتوجات الفلاحية ومعاقبة الدول التي تتعامل معها تجاريا في بعض القطاعات، ومنع التصدير لها المواد التي تدخل في صناعتها الإستراتيجية وقطاعاتها الحيوية[1].

تسعى الولايات المتحدة إلى تعطيل المشروع النووي الإيراني لحرمان إيران من امتلاك أسلحة نووية، كما ترأست المفاوضات التي عقدتها مع إيران والشريك الأوربي من خلال مجموعة 5+1 وتوصلت من خلاله إلى إتفاق نووي والذي أضفى نوعا من الشفافية على البرنامج النووي، غير أنه لم يتمكن من تحجيم قدرات إيران الدفاعية[2] وتطوير برنامج أسلحتها الإستراتيجية، إذ تمكنت من تحديث منظومتها الصاروخية البالستية ومن صناعة الطائرات بدون طيار، هذا ما جعل من إدارة ترامب في عهدته الأولى ، يتنصل من الإتفاق النووي ويفرض المزيد من العقوبات على عليها، إذ أعلن الرئيس ترامب تاريخ: 08/05/ 2018 إنسحاب الولايات المتحدة من الإتفاق النووي ووصفه بالأسوأ و الأكثر كارثية في تاريخ بلاده[3]، إذ بفضل هذا الإتفاق توسع التمدد الإيراني في الشرق الأوسط من خلال حلفائه في المنطقة دولا وجماعات مثل سوريا قبل سقوط نظام بشار الأسد والحكومة العراقية وحزب الله اللبناني ،وأنصار الله اليمنية مما ضاعف من مخاطر الولايات المتحدة وتصاعد التهديدات المباشرة لحليفتها إسرائيل.

ولرفع هذه العقوبات فرضت الولايات المتحدة جملة من الشروط على إيران أبرزها، إيقاف كل المشاريع المتعلقة بمعالجة البلوتونيوم وإغلاق مفاعل الماء الثقيل والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية الوصول إلى كافة المفاعلات النووية وتوقف إيران عن دعم الجماعات المصنفة على أنها إرهابية في

---

[1] "السياسة الامريكية الجامعة تجاه الصين وروسيا والحذرة اتجاه إيران"، على الرابط الالكتروني: https://arabaffairsonline.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A27/04/2021 14:34،5

[2] حنان سهايلية، حتان ادريسي، "الدول المارقة من منظور الاستراتيجية الأمنية الأمريكية"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 11، 2016، ص 232.

[3] عتيقة بن يحيى، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة دونالد ترامب"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد4، العدد 01، 2018، ص 252.

الإدارة الأمريكية وعدم التدخل في الشؤون العراقية والحد من برنامجها الصاروخي وأن تضمن أمن جيرانها الخليجين وإسرائيل[1].

غير أنه مع تولي الرئيس "**جو بايدن**" رئاسة الولايات المتحدة، انتهج سياسة تختلف عن سياسة ترامب، إذ توصف بأنه الأكثر انفتاحا من سابقتها وتتجه إلى التفاوض وفق المصالح الأمريكية المستقبلية ،وذلك بالتركيز على الحوار الدبلوماسي المشترك – عن طريق اشتراك الصين وروسيا بحكم العلاقة القوية بينهما وبين إيران واستغلال نفوذهما في الضغط على إيران، وكذلك اتجهت إدارة بايدن نحو محاولة تأسيس لنظام توازن قوى إقليمي من خلال تشكيل قوى سنية (الخليج وإيران ومصر) لمواجهة المحور الإيراني الشيعي لمنع إيران من التمدد وتحافظ الولايات المتحدة على علاقاتها بطرفى توازن القوى ، وبالتالي نحو إحتواء إيران بدل عزلها، والتوسيع من نطاق التطبيع ومحاولة ثني إيران عن دعم الجماعات المسلحة في الخليج وفلسطين وسوريا أي إيقاف الحروب بالوكالة[2].

غير أن سياسة بايدن فشلت في تشكيل ميزان قوى بالشرق الأوسط خاصة من الطرف السني إذ الخلاف بارز بين دول الخليج خاصة بين دولة قطر ودول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى الصراع القطري المصري والعلاقات المتوترة بين مصر و تركيا، إذ ليس بالسهولة بمكان تشكيل تحالف عن طريق هذه الدول نتيجة الصراعات والخلافات المستمرة بينها، كما أن إيران لا يمكن أن تتخلى عن أذرعها والجماعات الموالية لها، فالنظام الإيراني يقوم على عقيدة توسعية وذو إيديولوجية معادية لإسرائيل والتخلي عن هذه الحركات يعني التخلي عن مشروعه في الشرق الأوسط، بما ذلك تهديد وجود إسرائيل وهذا لا يمكن توقعه في ظل النظام الإسلامي الثوري وبقيادة المرشد الأعلى الحالي.

كما أن توسيع نطاق التطبيع، لم ينجح في المرحلة الراهنة. نتيجة حرب السابع من أكتوبر 2023 (طوفان الأقصى) والتي لازالت مستمرة إلى غاية كتابة هذه الأسطر، ما جعل بعض الدول العربية تراجع سياستها مع إسرائيل وتتريث في عقد إتفاقيات التطبيع خوفا من ردة فعل شعوبها وزعزعة إستقرار أنظمتها.

كما كان للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة الدور الكبير في تغيير سياسية بايدن اتجاه وإيران وعدوله عن مشاريعه السابقة، إذ وافقت الولايات المتحدة على قرار توجيه إسرائيل ضربة عسكرية لإيران بعد ترددها في ذلك، وساندتها لوجيستيكيا في تحطيم جزء من المنظومة الدفاعية الإيرانية، ما جعل إيران تلين من موقفها بشأن تطوير برنامجها النووي العسكري.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 253.

[2] حمرة سالم، بو عمارة سمير، "ملامح السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران في ظل إدارة الرئيس جو بايدن": قراءة في الثوابت والمتغيرات"، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 14، العدد 01، 202، ص 510.

إذ بعد تولي ترمب لعهدة ثانية في رئاسة الولايات المتحدة، حافظ على لهجته الشديدة إتجاه إيران، وهدد بضربها والقضاء عليها إن لم تخضع للشروط الأمريكية التي ذكرناها سابقا، إذ عين الرئيس الأمريكي "ويتكوف" مبعوثا أمريكيا خاصا بالشرق الأوسط والملف الإيراني بمعية فريق يساعدة في مهمته، وذلك إكتشاف آليات جديدة للتعامل وحلحلة المعضلة الإيرانية، من خلال إختيار الحلول الدبلوماسية مع استمرار سياسة الضغوط القصوى ا،لتي أثبت نجاعتها في بعض المستويات كالتأثير على قيمة العملة الإيرانية وتباطؤ نسب نمو الاقتصاد الإيراني وإزدياد الاحتقان الشعبي ضد النظام الايراني[1] .

سعت إيران التوجه إلى الحل التفاوضي مع إدارة ترامب إيران عن طريق التفاوض غير المباشر عبر الوسيط العماني في العاصمة مسقط، ويعتمد نجاح هذه المفاوضات على حجم وطبيعة المطالب الأمريكية والتنازلات الإيرانية المحتملة، مما يجعل جميع الإحتمالات مفتوحة بشأن النتيجة النهائية لهذه الجهود الدبلوماسية[2].

ثانيا: الإستراتيجية الأمريكية إتجاه كوريا الشمالية

تحتفظ الولاية المتحدة الأمريكية بالخيار السلمي إتجاه الأزمة الكورية الشمالية، بالرغم من تصنيفها ضمن الدول المارقة، فتطوير كوريا لقدراتها النووية ولصواريخها البالتسية جعل الولايات للمتحدة تتعامل بحذر وباستراتيجية عقلانية خاصة وأن حلفائها اليابانيين والكوريين مع مرمى صواريخ كوريا الشمالية.

إذ تستعبد الإدارة الأمريكية الخيار العسكري في مواجهة الخطر الكوري وتكتفي بالوسائل العقابية السياسية والإقتصادية وأحيانًا التهديد باستعمال القوة كما فعل ترامب في عهدته الأولى غير أنه لم تتحرك أي إدارة أمريكية في توجيه ضربة عسكرية ليونغ يونغ.

[1] حسين معلوم، "حدود فاعلية نهج الدبلوماسية والعقوبات الأمريكية على إيران، "**المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة** "على الرابط الالكتروني:

https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9978/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D9%81%D8%A7%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%A9-

[2] Sher of Haridy Does the Muscat Round the way for a potential Deal betten between wha Washington and Tehran, future for advanced Research and studies. Does the Muscat Round Pave the Way for a Potential Deal Between Washington and Tehran?

https://futureuae.com/en-US/Mainpage/Item/10109/the-diplomatic-gamble-does-the-muscat-round-pave-the-way-for-a-potential-deal-between-washington-and

قدم الباحث "ساندي إدوارد" مجموعة من النقاط تتمحور حول سياسية الولايات المتحدة اتجاه كوريا الشمالية[1]:

-أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاملت مع الخطر الكوري من خلال المؤسسات والمنظمات الدولية، وبالأخص الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغلبت الحل الدبلوماسي وكان هذا ضمن استراتيجية الرئيس " بيل كلنتون"

-أن الولايات المتحدة تأخذ بعين الإعتبار مصالحها في شمال شرق آسيا وذلك بالإهتمام بأمن وإستقرار شركائها(كوريا الجنوبية واليابان) هذا ما يجعلها تستبعد الحلول العسكرية وكذلك الخوف من استخدام كوريا الشمالية رؤوسا نووية يمكن أن تسبب دمارا شاملا بالمنطقة.

-كما أن الولايات المتحدة لم تنتهج سياسة واحدة لمواجهة الخطر النووي الكوري الشمالي إذ تغيرت من مرحلة لأخرى ومن إدارة الأخرى شانها شأن السياسة المتبعة مع إيران لكن بلهجة أقل.

ومع تزايد المخاوف الأمريكية من ارتفاع مخزون كوريا الشمالية من الرؤوس النووية، إذ قدرته بعض التقارير الإستخباراتية سنة عام 2018 من 20 إلى 60 رأساوقنبلة نووية، ويعتبر هذا العدد كاف لتدمير دول بأكملها[2].

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتخوف من انتهاج كوريا الشمالية إستراتيجية الردع بالإنتقام" Deterrence by punishment "أي القيام بالضربة الثانية إذا ما تلقت ضربة أولى من الخصم، وهذا ما صرح به الرئيس الكوري أن الهدف من امتلاك بلده السلاح النوري هو تحقيق سياسة الردع ولمنع أي هجوم إستباقي أمريكي، وكذلك يمكن لكوريا الشمالية أن تستخدم "إستراتيجية الحد الأدنى من الردع" Minimal Deterrece" أي إستخدام السلاح النووي في نطاق محدود عن طريق تدمير مدن محددة، أو بانتهاج سياسة الردع على المستوى الإقليمي ، وذلك عن طريق ضرب كوريا الجنوبية واليابان والقواعد العسكرية الأمريكية المحاذية لكوريا الجنوبية وضرب السواحل الغربية للولايات المتحدة[3].

كل هذا يجعل من الولايات المتحدة تتخوف من توجيه ضربة عسكرية "لبيونغ يونغ" وذلك لأن الخسائر ستكون أكبر من المكاسب وفق الخيارات المطروحة لدى صانع القرار الأمريكي، غير أنه يمكن

---

[1] ساندي إدوارد، "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه البرنامج النووي لكوريا الشمالية من 1993 – 2016"، **المركز الديمقراطي العربي**، على الموقع الإلكتروني: https://ecssr.ae/ar/topics/technology-and-advanced-science/1/196883 ، تاريخ الاطلاع 29/04/2025، على الساعة 18:57

[2] Hans M, Kristensen and korda, North Korean nuclear weapons. USA, Bulletin of the Atomic scientists, 07 sep 2022, vol 18, NOS, September 2022, P276.

[3] محمد حمزة حامد ابو الفضل، "استراتيجية الردع النووي لكوريا الشمالية في الولايات المتحدة الأمريكية (2006 2010"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، جامعة الاسكندرية، المجلد9، العدد 18 جوان 2024، ص 685.

إستخدام القوة العسكرية ضد إيران لأن ايران لم تصرح بامتلاكها لسلاح نووى ولم تجري أي تجارب نووية، هذا ما يجعل الخيار العسكري مطروحا من طرف الولايات المتحدة إتجاه إيران ومستبعداً إتجاه روسيا وكوريا الشمالية.

الفرع الرابع: الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة التهديدات السيبرانية

تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية سياسة بناء القوة السيبرانية، والتي يعرفها جوريف ناي:"أنها القدرة على تحقيق الأهداف عن طريق توظيف مصادر المعطيات المرتبطة بالفضاء السيبيرانى، أي قدرة الدولة على تحقيق مصالحها وتحقيق سياستها والقدرة على التأثير باستخدام تقنيات سيبرانية"[1]

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء هيئة تابعة لوزارة الدفاع تسمى " وحدة القيادة الإلكترونية US CYBERCOM" United states Cyber Command"، إذ تهدف هذه القيادة إلى توحيد عمليات الفضاء الرقمي وتعزيز قدرات الأمن المعلوماتي وتسعى هذه القيادة إلى تحقيق أهداف التالية[2]:

التعاون مع القطاع الخاص لمواجهة التهديدات الرقمية واكتساب الخبرة والمهارات اللازمة التي تمكن الجيش للقيام بمهامه والتصدي لعمليات الجوسسة الإلكترونية ومحاربة الدعايات، واعتبار مجال القضاء الرقمي مجال عملياتي مثل الجيش والمجالات الجوية والبرية ووضعه في نفس درجة الأهمية مع هذه المجالات.

– تقوية العلاقات مع الشركاء الدوليين في مجال الأمن السيبراني: أي ضرورة بناء فضاء سيبراني مفتوح وشامل، عبر رفع مستويات التنسيق الدولي في هذا المجال، لمكافحة الجرائم السيبرانية وبناء تفاهمات مشتركة لحماية البيانات الرقمية التي تهدد الإقتصاد الرقمي للدول، وهذا ما صرح وزيرة خارجية إدارة بايدن "انطولي بلنكين" في مؤتمر "RSA " للأمن السيبرانى بسان فرانسكو المنعقد بتاريخ 06 ماي 2024[3]

كما تشمل وحدة القيادة الإلكترونية وحدات عسكرية مدربة على صد هجمات القرصنة الإلكترونية وإطلاقها أيضاً.

---

[1] Ney, Joseph, **Cyber power**, USA: Harvard Aley Kemomedy Kennedy School, 2010, p, 04.

[2] ميهوب وسام، "نموذج الولايات المتحدة الأمن السيبراني بين ضرورة الهجوم وإمكانات الدفاع"، المجلد 8، العدد 02 ديسمبر 2023، ص 131.

[3] "واشنطن تقرر الدبلوماسية السيبرانية"، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، على الرابط الإلكتروني: https://www.state.gov/u-s-department-of-state-takes-actions-to-counter-russian-influence-and-interference-in-u-s-elections

تاريخ 13/05/2025 على الساعة 12:15

وتوصلت الباحثة "**ميهوب وسام**" إلى جملة من الإستنتاجات حول سياسة الولايات المتحدة لتعزيز أمنها السيبرانى[1]:

–تطوير قواعد القانون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب السيبرانى وجرائم الأنترنت وتقوية وزيادة التدابر الدولية من أجل مواءمة قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية على المستوى الدولي.

– بناء تحالفات عسكرية لمواجهة التهديدات السيبرانية، وتطوير جاهزية الجيش الأمريكي للتصدي للهجمات التي تسعى إلى تعطيل وتدمير البنية التحتية للدفاعات الوطنية.

تعزيز مجال الإبتكار في فضاءات الأنترنيت والعمل على إختراع وإبداع منظومة معلوماتية يصعب اختراقها وفق برامج حماية قوية تضمن توزيع المعلومة بكفاءة من الوكالات المختلفة، والعمل على حماية الملكية الفكرية وذلك بسن تشريعات ردعية من شأنها الوقاية من الجرائم الإلكترونية.

وضمن هذه الإجراءات المذكورة أصدر الرئيس السابق "جو بايدن أمراً تنفيذيا، والذي يقضى بوجوب تبادل المعلومات حول التهديدات السيبرانية وتحديث الأمن السيبراني عبر وكالات الحكومة الفيدرالية، ووقع كذلك على قانون الإبلاغ عن الحوادث السيبرانية للبنية التحتية الحرجة CIRCIA.

ومن أهم الإجراءات التي انتهجتها إدارة بايدن لتعزيز الأمن السيبرانى: [2]

*الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (مارس 2023) وتعتمد هذه الإستراتيجية على الركائز التالية:

– الدفاع عن البنية التحتية الحيوية.

– تعطيل وتدمير مصادر التهديدات الرقمية

– الإستثمار في مجال تطوير تقنيات الأمن السيبراني

– إعتماد الشك وعدم الثقة Zero frust Approach أي عدم الثقة في أي شريك ومتعامل في الفضاء السيبراني وكل شخص ينشط ضمن الشبكة المعلوماتية لا يمكن الوثوق به واستعمال ضده كل أنظمة الحماية الإلكترونية.

–التنسيق بين الوكالات وتقوية العلاقات المؤسساتية وذلك من خلال وكالة الأمن السيبراني (CISA) والتي يقع على عاتقها تنسيق الأنشطة المتعلقة بحماية الفضاء السيبرانى.

–جولات محاكاة الأمن السيبراني أي إختيار المرونة السيبرانية في فترات معينة لمواجهة الهجومات السيبرانية مثل إختراق الحملات الإنتخابية وإفساح المجال لإطلاق أدوات جديدة عند الحاجة.

وتعتبر إدارة بايدن من أكثر الإدارات التي تعاملت بحزم وأولت الأهمية القصوى للأمن السيبراني، وذلك نتيجة الهجمات المثالية التي تعرضت لها الولايات المتحدة من طرف خصومها، سواء في فترة

[1] ميهوب وسام، **مرجع سابق**، ص132

[2] Vivek Mishra and Sameer Patil, Decoding the bi Biden Administrations Cyber security Policy, ORF issue Brief. Af626 Observer Research

حكمه أو في العهدة الأولى للرئيس ترامب، كما تبنت الولايات المتحدة عام 2018 إستراتيجية الدفاع للأمامDefense Forward ، والتي تسعى من خلالها للحفاظ على تفوقها العالمي من خلال حضورها الدائم في الشبكات الخارجة المعادية، حيث يمكنها تعطيل أو صد أي هجوم الكتروني من مصدره[1]. ومن المكان الذي تنطلق منه، غير أن هذه الإستراتيجية فشلت في التعرض للهجمات الروسية الإلكترونية أثناء الإنتخابات الرئاسية الأمريكية، إذ تمكنت روسيا من اختراق الحملة الانتخابية لدونالد ترامب. في عهدته الأولى وساهمت في الدعاية له ودعمه لصالحها، كما استهدفت المنظومة الإلكترونية الأمريكية بهجوم "Colonial Pipeli والذي تسبب في إحداث أزمة إمدادات الوقود في الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية[2]

يمكن القول إن الإستراتيجية المنتهجة من طرف الولايات المتحدة والتي اعتمدت نهجا شاملا يتجاوز الدفاع التقليدي ليصل إلى درجة الردع وزيادة الإبداع والإبتكار في مجال تكنولوجيا المعلومة وتقوية تعاونها الدولي في هذا المجال، مكنتها من تحقيق أمنها السيبراني بشكل نسبي، إذ لا زالت الولايات المتحدة الأمريكية تشهد المزيد من الهجمات السيبرانية، نتيجة اتساع دائرة خصوصها الدوليين وتحكمهم في مجال البرمجيات، خاصة الصين التي استطاعت أن تطور منظومتها الإلكترونية باختراع برمجيات متطورة جدا تنافس المستوى الأمريكي.

وكذلك حتى بالنسبة للدول الناشئة كإيران وكوريا الشمالية والتنظيمات المصنفة على أنها إرهابية، فأنها تمتلك من التكنولوجيا ما يمكنها من الوصول إلى قاعدة البيانات للنية التحتية الأمريكية. وبالتالي، يبقى هاجس الأمن السيبرانى أكبر تحدى تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية وأحد أهم نقاط الضعف في منظومتها الأمنية، وبالرغم من الجهود المبذولة في سبيل سد هذه الثغرات الأمنية إلا إنها لازالت تعاني من إختراقات في أحد أهم المجالات حساسية وهي مجال تطوير الصناعة الحربية، خاصة الأنظمة الصاروخية والدفاع الجوي هذا ما جعلها تعطى أهمية قصوى لضرورة والتعاون الدولي في هذا المجال.

[1] محمد المنشاوي، "كيف فشلت استراتيجية " الدفاع للأمام في حماية أمريكا من الهجمات السيبرائية؟"، **الجزيرة نت**، على الرابط الالكتروني: https://www.aljazeera.net/politics/2020/12/19/%D9%83%D9%8A%D9%81- تاريخ 13/05/2025 على الساعة 14:15

[2] منال محمود، "الولايات المتحدة واليابان تطوير استراتيجيات الأمن السيبراني في ظل التهديدات"، **مركز نور للدراسات**. على الرابط الإلكتروني: https://truestudies.org/1134 تاريخ 03/05/2025 على الساعة 15:20

خلاصة الفصل الثالث:

يظهر تحليل المقاربة الأمنية الأمريكية أن الولايات المتحدة تعالج مسألة الأمن القومي من منظور شامل وتفاعلي يستند إلى مزيج من القوة الصلبة والناعمة، مع حضور قوي للبعد الإستباقي والهيمنة البنيوية في النظام الدولي، فقد شكلت نهاية الحرب الباردة، ثم هجمات 11 سبتمبر 2001، نقطة تحول محورية أعادت صياغة فهم الولايات المتحدة لطبيعة التهديدات وترتيب أولوياتها الإستراتيجية، وبرز من خلال ذلك إنتقالها من التركيز على الخصوم التقليديين إلى نمط جديد من التهديدات المعقدة التي تجمع بين الإرهاب الدولي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وعدم الإستقرار الإقليمي، والتهديدات السيبرانية.

في **المبحث الأول**، المتعلق بتهديدات الأمن القومي الأمريكي، تبين أن المقاربة الأمريكية ترتكز على إدراك واسع لطبيعة التهديدات التي تواجه مصالحها العالمية، فقد أضحى الإرهاب العابر للحدود، خصوصا شبكات التنظيمات المتطرفة، تهديدا مركزيا يبرر تبني سياسات أمنية صلبة وشراكات دولية موسعة، كما تشكل أسلحة الدمار الشامل وتنامي قدرات الخصوم الإستراتيجيين—مثل الصين وروسيا— محورا أساسيا في التهديدات التي تتعامل معها الولايات المتحدة عبر الردع العسكري والتفوق التكنولوجي. وإلى جانب ذلك، تتزايد أهمية التهديدات غير التقليدية، وعلى رأسها الأمن السيبراني، وجرائم الفضاء الرقمي، وتهديدات تعاطي اتلمخدرات واستفحالها في المجتمع الأمريكي، باعتبارها عناصر تؤثر في استقرار البنى الحيوية الأمريكي، كل هذا يكشف ذلك عن رؤية أمريكية تتصف بالديناميكية والتوسع المستمر في مفهوم الأمن.

أما **المبحث الثاني**، الذي يتناول إستراتيجية الولايات المتحدة في مواجهة هذه التهديدات، فقد أظهر أن نهجها الأمني يقوم على مبدأ "القيادة العالمية" القائمة على التفوق العسكري، وتوسيع شبكة التحالفات، وتوظيف الأدوات الدبلوماسية والإستخباراتية بشكل متكامل، وتمثل الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية مزيجا من العمل الوقائي والضربات الإستباقية، إضافة إلى الإستثمار المكثف في القدرات التكنولوجية المتقدمة، بما في ذلك الذكاء الإصطناعي والأقمار الصناعية وأنظمة المراقبة، كما تعتمد الولايات المتحدة على شراكات أمنية ثنائية ومتعددة الأطراف لتعزيز قدرتها على مواجهة التهديدات العابرة للحدود، وتحتل منطقة شمال إفريقيا والساحل أهمية متزايدة ضمن حساباتها الأمنية، نظرا لارتباطها بمصالحها في مكافحة الإرهاب وحماية استقرار الشركاء.

وتبرز أهمية هذا الفصل ضمن الإطار العام للدراسة المتعلقة بـ **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري**، إذ يسمح بفهم خلفيات السلوك الأمني الأمريكي ومحدداته الإستراتيجية، وهو ما يُسهم في تفسير دوافع

واشنطن للإنخراط مع الجزائر باعتبارها فاعلا محوريا في محيط إستراتيجي بالغ الحساسية، كما أن إدراك طبيعة التهديدات التي تعطيها الولايات المتحدة الأولوية، يكشف عن نقاط الإلتقاء المحتملة في التعاون مع الجزائر، خصوصا في مجالات مكافحة الإرهاب، أمن الحدود، محاربة الجريمة المنظمة، والتنسيق الإستخباراتي. وبذلك يشكل هذا الفصل قاعدة معرفية لفهم الإطار البنيوي الذي تتشكل ضمنه علاقات التعاون الأمني بين البلدين.

الفصل الرابع: أطر ومجالات التعاون الأمريكي الجزائري

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مجالات التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، إذ يعتبر هذا الفصل من أهم فصول الدراسة لارتباطه المباشر بعنوان الموضوع وهو التعاون الأمني الأمريكي الجزائري إذ حاولت في الفصول الثلاثة السابقة التعرض إلى الإطار النظري الذي يحكم هذه الدراسة، وهو الجانب المتعلق بالدراسات الأمنية والتعرض لأهم النقاشات الفكرية التي اهتمت بمفهومي الأمن والتعاون الأمني كمدخل نظري ليسهل علينا فهم طبيعة الموضوع، والفصلين الثاني والثالث عالجا أهم التحديات الأمنية التي تواجه البلدين وكيف تعاملا معها، أي التطرق إلى استراتيجية البلدين في معالجة المعضلات الأمنية التي تواجههما ومعرفة نقاط التقاطع بين البلدين في القضايا الأمنية المشتركة بينهما، وكشف الغطاء عن استراتيجية كل دولة على حدى في مواجهة التحديات والتهديدات الأمنية التي تتعرض لها، حتى يسنى لنا فهم أسباب وخلفيات التعاون بين البلدين والأرضية المشتركة التي مهدت لهذا التعاون وتحديد طبيعته ومستواه والأسس التي تحدده.

وعليه، سنعالج هذا الفصل من خلال مبحثين، الأول نتطرق فيه إلى محددات ومجالات تفعيل العلاقات الأمريكية الجزائرية كإطار عام وقسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول نتعرف من خلاله على طبيعة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، والمبحث الثاني نعالج فيها العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

المبحث الأول: التعاون السياسي بين الجزائر والولايات المتحدة

المطلب الأول: العلاقات التاريخية بين الجزائر والولايات المتحدة

الفرع الأول: العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل الاستقلال الجزائر 1962

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الحديثة التي شهدها العالم في نهاية القرن الثامن عشر (18م) لهذا لا يمكن الحديث عن وجود علاقات دبلوماسية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، إلا بعد إعلان بيان الاستقلال من طرف جورج واشطن لعام 1776 والذي تلاه الإعلان عن أول دستور أمريكي اتحادي عام 1787 بموجبه أعلن عن تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية كدولة فيديرالية مكونة من (13) ثلاثة عشر ولاية، وذلك بعد حرب ضد التواجد الإنجليزي دامت 07 أعوام وكانت الجزائر من أوائل الدول التي اعترفت بالولايات المتحدة الأمريكية،[1] باعتبار أن الجزائر كان معترفا بها كدولة من طرف الكثير من الدول الأوربية بالرغم من ولائها للخلافة العثمانية، غير أنها كانت تتمتع باستقلالية في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدبلوماسية.

[1] رابح لونيس، "العلاقات الجزائرية الأمريكية عبر التاريخ،" **مجلة عصور**، المجلد 9، العدد، 2010 ص20.

وتأرجحت العلاقة بين البلدين بين التوتر والصداقة، إذ حدث صدام بين الدولتين في مراحل تاريخية منقطعة، بحكم أن الجزائر كانت لها سيادة على غرب المتوسط وتحكمها الملاحة البحرية في محيطها الاستراتيجي إلى غاية المنفذ العربي للبحر المتوسط، جعل البحرية الجزائرية في مواجهة مع السفن الأمريكية، خاصة وأن الولايات المتحدة كانت تسعى للملاحة في المتوسط بدون قيود تفرضها عليها الجزائر وبدون دفع إتاوات، هذا ما أدى بالبحارة الجزائريين الاستيلاء على سفنتيين أمريكيتين، بالسواحل الغربية للبرتغال وذلك بتاريخ 12 و 14 أوت عام 1875 وأسر طاقمها سفنية" Maria ماريا" وسفينة " دوفان .ليصل عدد السفن الأمريكية التي استولت عليها الجزائر احدى عشر سفينة[1]، وهذا يعد بمثابة إعلان حرب من الجزائر على الولايات المتحدة، خاصة وأن المبدأ السائد في تلك الفترة أن أي دولتين يعتبران في حالة حرب مالم توقعا على معاهدة بينهما، وبالتالي أي إغارة على سفينة بحرية يعد مناورة بحرية قانونية[2].

نتيجة لهذا الإعتداء، دخل صناع القرار الأمريكي في جدال حول كيفية التعامل مع الخطر الجزائري، هل تستمر الولايات المتحدة في حربها ضد الجزائر؟ أم تدخل في علاقات سلام معها؟، فاستقر الرأي على أن تدخل الولايات المتحدة في مفاوضات مع الجزائر بالوساطة الأروبية، غير أن هذه الوساطة عرقلت وجود أرضية تفاهم بين الجزائر والولايات المتحدة.

وبدخول الدولتين في مفاوضات مباشرة، عقدت الجزائر مع الولايات المتحدة معاهدة سلام وصداقة بعد عشرة سنوات من المفاوضات، إذ تمت بدون وساطة أوروبية، هذه الأخيرة التى كانت سببا في عرقلة التقارب الجزائري الأمريكي، خوفا منها من بروز الولايات المتحدة. كمنافس لها في حوض البحر المتوسط، كما لقى عقد هذه المعاهدة تأييدا كبيرا من طرف الساسة الأمريكيين وكبار التجار، خاصة وأن بدائل استمرارية الحرب كانت مطروحة أثناء المفاوضات، وتعتبر هذه المعاهدة أول اتفاقية تبرم بين الدولتين، وتم التوقيع عليها يوم السبت 05 سبتمبر 1795 وكلفت هذه المعاهدة الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ 99246325 دولار أمريكي حسب تقديرات كتابة الدولة للخزينة الأمريكية [3] وتدفع بموجبها الولايات المتحدة ضريبة سنوية للجزائر قدرها 21,600 دولار (جزية)، وإعطائها سفينة مدجنة بـ 34 مدفعا سمي الهلال) ، بالإضافة إلى صناعه أربعة (4) سفن أخرى تدفع الجزائر تكاليف إنجازهم بعد تسلمهم إياها، وبالتالي كانت هذه المعاهدة لصالح الجزائر غير أنها مكنت من ازدهار التجارة الأمريكية في حوض المتوسط، وبفضلها كذلك نالت الولايات المتحدة الاعتراف

[1] Belabdeloughaḍ linda, "the Diplomatic Relations of the United States of AMERICA with Algeria 1788-1797, PhD thesis, Univer sity of Algiers II at Bou Zariah, 2012– 2013, p50.

[2] Ibid, p. 54

[3]على تايليت، "معاهدة الصداقة والسلام، بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية"، **حوليات جامعة الجزائر**، المجلد 4، العدد 1، 1989، ص 99

باستقلالها من طرف كل من تونس وليبيا وبفضل وساطة الجزائر بينهما وحرصا منها على سلامة وأمن السفن الأمريكية، غير أن هذه الصداقة لم تدم لأكثر من عشرين سنة، إذا انضمت الولايات المتحدة إلى جانب بريطانيا في حربها ضد الجزائر وزودتها بسفينتين وكان ذلك عام 1814 [1]، وبموجب معاهدة 1815 اعترفت الجزائر رسميا باستقلال الولايات المتحدة وسيادتها على أراضيها، كما أن عام 1807 شهد توتراً بين البلدين عندما احتجزت الجزائر سفينتين أمريكيتين نتيجة تأخر الولايات المتحدة دفع سنتين من الضريبة. غير أن القنصل الأمريكي اقترض أموال الجزية من التاجر اليهودي "بكري" وحررت السفينتين، غير أن هذه الحادثة لم تؤد إلى نفاذ وإنهاء معاهدة الصداقة بصفة نهائية إلى غاية عام 1814[2].

كما شهدت العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل هذا التاريخ قطع العلاقات القنصلية، وذلك عندما طرد داي الجزائر قنصل الولايات المتحدة الأمريكية طوبياس لير Tobian lan وكان ذلك شهر جويلية 1812[3]

في عام 1815 قامت الولايات المتحدة بحملة ضد الجزائر بقيادة ستيفان ديكاتور تتكون من سفينة حربية وثلاثه بوارج، وتصدى الرايس حميدو لهذه الحملة واستشهد خلال الاشتباك في معركة بحرية بالقرب من السواحل الإسبانية (الميريا)، وانتصرت الولايات المتحدة فى هذه المعركة وكان ذلك في شهر جوان سنة 1815. ووقعت المعاهدة في 30 جوان من نفس العام، وأعلنت عنها الولايات المتحدة في 26 دسمبر 1815 بعد موافقة مجلس الشيوخ عليها، ووقعت من طرف داي الجزائر عمر باشا[4]، وبموجب هذه المعاهدة ألغيت الجزية (الضريبية المفروضة) على الولايات المتحدة من طرف الجزائر. وهذا يدل على تغير ميزان القوة لصالح الولايات المتحدة، التي خلصتها هذه المعاهدة من الكثير من القيود التي فرضتها معاهدة الصداقة لعام 1795، وكانت هذه الاتفاقية أول مظهر من مظاهر تراجع وانحسار نفوذ البحرية الجزائرية على الحوض الغربي للمتوسط. وتتكون هذه المعاهدة من اثنان وعشرين 22 مادة أعادت من خلالها الولايات المتحدة إعادة ترتيب علاقاتها مع الجزائر وفق مصالحها، غير أنها أسست لمرحلة صداقة جديدة بين البلدين، وبعد عام من عقد هذه الاتفاقية تم إبرام معاهدة جديدة مع نفس الداي عمر باشا الذي ابرم معاهدة 1815، وتم عقد هذه الإتفاقية بتاريخ : 23

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 101

[2] أسامة كنعان، "العلاقات الجزائرية الأمريكية على قرنين ونصف القرن"، على الربط الإلكتروني: http://www.odabasham.net/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A9/112474- اطلع عليه بتاريخ 2025/05/06 على الساعة 15:59

[3] علي تابليت، "العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776-180"، (أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006 – 2007)، ص 381

[4] علي تابليت، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776-1830**، الجزائر منشورات ثالة، 2013، ص 106

ديسمبر 1816 أي بعد عام من إعلان الولايات المتحدة لمعاهدة 1815 ، وكانت هذه المعاهدة امتدادا وتجديدا للمعاهدة السابقة، غير أنها أضافت إليها مادة واحدة فحواها تمتين العلاقات بين البلدين، غير أن الأمريكيين لم يوافقوا على هذه المعاهدة إلا بعد ثمان سنوات، باعتبارها أنها تخدم الجزائر وأن الولايات المتحدة في مركز قوة أفضل مما كانت عليه سابقا، يمكنها من فرض قيود على الجزائر و تحقيق مكاسب أكثر، ما هو متفق عليه في المعاهدة، هذا ما جعل الكثير من الساسة الأمريكيين يسخطون على بنودها واعتبروها تكريساً لقوة الجزائر واستمراراً لمكانتها السابقة. ولم يصادق عليها الرئيس الأمريكي جيمس حتى تاريخ 11 فيفري 1822 [1]اي قبل سقوط الجزائر بثمانية سنوات.

وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر لم يسجل لنا التاريخ. ولم تصل الأبحاث التاريخية إلى موقف واضح من الولايات المتحدة اتجاه هذا الاستعمار بحكم أن الولايات المتحدة كانت تنتهج سياسية العزلة في هذه المرحلة التاريخية، ويذكر أستاذ التاريخ بجامعة وهران –الدكتور "رابح لونسي" أنه لا يوجد موقف رسمي إلا ما تطرقت إليه الموسوعة الأمريكية لعام 1857[2] في مقال لها كتبه الفيلسوف، فريديريك انجلز Friedrich Eagles تحدث فيه عن الغزو الفرنسي للجزائر ومقاومة الأمير عبد القادر، واعتبر أن فرنسا تقوم بمهمة حضارية في الجزائر. لأن شعبها يفتقد التمدن[3]، غير أن نشر الموسوعة لموقف كاتب ماركسي.

غير أن هناك من يعتقد أن موقف الرئيس الأمريكي، جورج واشطن eternal washington لا يعكس بالضرورة الموقف الرسمي الأمريكي، حيث أن ملك فرنسا حث على احتلال الجزائر ونشر الصليبية فيها. خاصة وأنها أرض خصبة تصلح للاستيطان[4]، غير أن الإدعاء التاريخي لا يصح باعتبار أنه لا توجد وثيقة تاريخية تؤكد هذا الزعم، كما أن الحقيقة التاريخية تثبت غير ذلك، إذ أن الرئيس الأمريكي جورج واشنطن حكم الولايات المتحدة الأمريكية لعهدتين متتالتين أفريل 1789 إلى غاية شهر مارس 1797، بمعنى آخر أن جورج واشنطن هو من وقع معاهدة الصداقة عام 1795 بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، وبالتالي يتضح عدم صواب هذا الطرح، ويمكن تبرير تصريحات واشنطن إن صحت تاريخيا أنها تندرج ضمن التوتر الذي كان حادثا بين الجزائر والولايات المتحدة قبل عقد اتفاقية الصداقة.

وللإشارة فإن ما دون تاريخياً من مواقف لرؤساء الولايات المتحدة كان بعد الغزو بعشرات الأعوام، إذ ذكر المؤرخ أبو القاسم سعد الله أن الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت أشاد بالمهمة الحضارية

---

[1]مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيمنتها العالمية قبل سنة** 1830، الجزائر، دار البحث للنشر 1985، ص 240.

[2]رابح لونيس، **مرجع سابق**، ص 21

[3] Kane Gallissot, **Marxisme et Algerie**, Alger , E. N.A G. 1991, 85,

[4]مولود قاسم نايت بلقاسم، **مرجع سابق**، ص ص 247–248

التي تقوم بها فرنسا بالجزائر، وأنها خلصت المتوسط من القرصنة الجزائرية والضرائب التي كانت تفرضها الجزائر على الولايات المتحدة ودول أوروبا[1].

كما ذكر كذلك المؤرخ أبو القاسم سعد الله، أن رؤية الأمريكيين للجزائر وطبيعة علاقاتهم معها منذ نشأة الولايات المتحدة إلى غاية الاحتلال الفرنسي للجزائر تميزت بطابع تمجيد المواقف الأمريكية من رفض دفع الضريبة ورفض المعاهدة وقوة الأسطول، ووصف دايات الجزائر بالقرصنة والرشوة وضعف الضمير والتعصب الديني والتخلف الحضاري[2].

ويمكن أن نقول أن علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر في النصف الأخير من القرن التاسع (19) كانت من خلال اتصال الأمير عبد القادر بالولايات المتحدة بواسطة قنصلها بطنجة المغربية من أجل توفير الدعم والمساندة الدولية ومقاومته للاحتلال الفرنسي، كما أنه وبعد اتفاقية التافنة قام الأمير بتعيين القنصل الأمريكي بالجزائر العاصمة" شارل جارفينى" كممثل له. اذ قام هذا الأخير بعقد صفقة مع الأمير عبد القادر تتضمن شراء البارود والنحاس وأسلحة وذخيرة وألبسة. وكان ذلك عام 1837، لكن السؤال المطروح هو: هل كانت الولايات المتحدة الأمريكية على علم بعلاقة قنصلها مع الأمير باعتباره ممثلا له ولدولته؟ [3] كما أن الحاكم العام توجس من هذه العلاقة واعتبرها دعما أمريكيا للأمير عبد القادر، إذ أن الولايات المتحدة كانت في نزاع مع فرنسا حول الديون المترتبة عليها، لهذا يمكن أن نعتبر أن الولايات المتحدة إستعملت الأمير عبد القادر كأداة ضغط على فرنسا لتسوية وضعية ديونها، غير أنه بمجرد حل الخلاف بين فرنسا والولايات المتحدة انقطعت اتصالات الأمير مع الولايات المتحدة.

-ومع بدايات القرن العشرين وظهور الحركة الوطنية الجزائرية التي كانت تتبنى الطرح السياسي في معالجة العلاقة بين الشعب الجزائري وفرنسا المحتلة، فقد كان أول اتصال مع الولايات المتحدة من طرف الأمير خالد – أحد أهم رواد حركة التحرر آنذاك– عن طريق رسالة أرسلها إلى الرئيس الأمريكي ويلسون صاحب المبادئ الأربعة عشر، والتي من ضمنها حق الشعوب في تقرير مصيرها، هذا الحق الذي طالب الأمير خالد به الرئيس الأمريكي، شارحا له أن هذا المبدأ ينطبق على حالة الجزائر وأنها تعيش تحت حالة الاحتلال، وبالتالي استغلت الحركة الوطنية انعقاد مؤتمر فرساي عام 1919 لطرح القضية الجزائرية، غير أنها لم تلق أي استجابة، فالرئيس الأمريكي لم يقم بأي رد على هذا الطلب

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، "نظرة الأمريكيين للتاريخ الجزائري"، **مجلة الدراسات التاريخية** المجلد 3، العدد 2، 1988، ص 142

[2]**المرجع نفسه**، ص 147.

[3]معمر العايب، "علاقة الأمير عبد القادر بالأمريكان 1836–1837. الأسباب والخلفيات"، **مجلة القرطاس**، العدد 4، جانفي 2017، ص ص 106–107

نتيجة الضغوط البريطانية والفرنسية، وإقناعه أن حق تقرير المصير من نصيب الشعوب الأوروبية، أما الشعوب الإفريقية والأسيوية فلا يمكن أن ينطبق عليها هذا المبدأ، لأنها عاجزة عن تحقيق أي منجز حضاري، والأصل فيها التخلف والتوحش[1] .

وأثناء الحرب العالمية الثانية وبمناسبة إنزال الحلفاء بالجزائر، صاغت مختلف قيادات الحركة الوطنية باستثناء الحزب الشيوعي، بيانا سمي بالبيان الجزائري وكان ذلك في شهر فيفري عام 1943، دعي فيه هؤلاء إلى حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وسلمت وثيقة البيان إلى الأمريكيين من طرف فرحات عباس، أملاً منهم أن تضغط الولايات المتحدة على فرنسا لقبول مطالب الوثيقة، غير أن الأمريكيين رفضوا التدخل واعتبروه شأنا فرنسا لا يمكن التدخل فيه2 وأن وظيفة الجيش الأمريكي هو تحرير فرنسا من الإحتلال النازي.

وباندلاع الثورة التحريرية وقفت الولايات المتحدة إلى جانب فرنسا، باعتبار فرنسا أحد أهم دول الكتلة العربية، شعر الولايات المتحدة لإبقائها في صفها لمواجهة العدو الشرقي، واعتبرت أن الجزائر مقاطعة فرنسية وجزء لا يتجزأ من أراضي الحلف الأطلسي، وبالتالي خسارة الجزائر تعنى مكسب للشيوعية، خاصة وأن النظام العالمي السائد في تلك المرحلة هو نظام الثنائية القطبية، وكل طرف من أطراف الصراع يسعى إلى احتواء الطرف الآخر، والهيمنة على مناطق نفوذه، إذ وافقت الولايات المتحدة على إرسال قوات أطلسية لمساندة فرنسا في حربها على جيش التحرير الوطني، كما اعتبرت الثورة بداياتها الولايات المتحدة عدواً لها بحكم دعمها وإسنادها المطلق لفرنسا من خلال تزويدها بالأسلحة والذخيرة، وأن فرنسا حسب تصريح وزير الدفاع الفرنسي فإن فرنسا توظف 10% من أسلحة الناتو في حربها على الجزائر[3]، وتعتبر الولايات المتحدة الداعية الأساسية والممول الأكبر لحلف الناتو.

ونقل الباحث عبد الحق كركب عن صحيفة صدى الجزائر تصريح مدير مصالح الإعلام الأمريكية بالجزائر بقوله أن الولايات المتحدة الأمريكية، ترى أن الوجود الفرنسي في الجزائر ضرورة لحماية الغرب كما أن الإدارة الأمريكية تسترت على الانتهاكات الفظيعة التي قام بها الاحتلال الفرنسي حق الجزائريين لقمع الثورة التحريرية، إذ قام وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية "جون فسترد لاس" بتبرير هذه الممارسات الوحشية المخالفة لقواعد القانون الدولي الإنساني واعتبرها ممارسات شرعية.[4]

---

[1] D- Mahfoud Kaddache, I Emir Khaled (décréments et témoignages pour servir à l'étude du : Nationalisme Algérien, ed. O.P.U: Alger, 1987), p. 146.

[2] رابع لونسى، **مرجع سابق**، ص 22.

[3] th machat Sanya, **las états Unis et la guerre Algérie, de la méconnaissance à la reconnaissance**, (1954-1962), paris ; e Harmattan 1996, p 35.

[4] عبد الحق كركب، "جون كينيدي ومواقفه اتجاه القضية الجزائرية 1954-1962"، **مجلة العصور الجديدة**، المجلد 11، العدد 3، نوفمبر 2021، ص 373.

كما أن سفير الولايات المتحدة الأمريكية بفرنسا ، دوغلاس دايلون (1909–2003)، قد صرح لجريدة لوموند أن الولايات المتحدة تؤيد السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا[1] ، وساعدت فرنسا حتى بالأخصائيين ، العسكريين وبالطائرات العمودية، كما حظيت بتأييدها الدبلوماسي في هيئة الأمم المتحدة، إذ كانت تعمل بالضغط على الدول المناصرة للقضية الجزائرية لتعديل مواقفها لصالح فرنسا وسمحت لفرنسا بتوجيه مساهمتها في الحلف الأطلسي إلى الجزائر، كما عمل وزير الخارجية فوستر دالاس " كذلك على تجنيد الموقف العربي الرسمي بما يخدم الاستعمار الفرنسي، وعملت على معارضة تسجيل القضية الجزائرية في أروقة الأمم المتحدة[2]، ومن خلال هذا تبين أن الولايات المتحدة كانت صريحة في دعمها للسياسة الاستعمارية اتجاه الثورة الجزائرية، دعما سياسيا ودبلوماسيا، خاصة في السنوات الأولى للثورة الجزائرية.

أما فيما يخص الشخصيات السياسية الأمريكية خاصة تلك التي كانت تصطف في صف المعارضة، كجون كينيدي، فقبل وصوله إلى رئاسة الولايات المتحدة كان مساندا للثورة الجزائرية، حيث عبر قائلاً: أن الولايات المتحدة نالت استقلالها بالعمل الثوريي لذا وجب على الولايات المتحدة ان تؤيد استقلال الجزائر، حتى لو أدى ذلك إلى فقدان صداقة فرنسا غير أنه بوصوله للحكم واصل دعم بلاده لفرنسا من خلال إمدادها بالأسلحة لقرب الثورة وتنكر لخطاباته السابقة عندما كان نائبا في الكونغرس، غير أنه فتح قنوات الإتصال مع جبهة التحرير الوطني[3].

كما سمح الرئيس جون كينيدى السفيره ينوس ولنزو ولمسلي Walter walmsly استقبال أعضاء الحكومة المؤقتة بشكل رسمي، وجرى لقاء بين ويليامز وسعد دحلب وأمحمد يزيد، إذ تعرف السفير الأمريكي من خلال هذا اللقاء على التوجه السياسي للدولة الجزائرية المستقلة. كما رحبت الولايات المتحدة بانخراط الحكومة المؤقتة في حركة عدم الإنحياز بإعلانهما في مؤتمر بلغراد والدار البيضاء توجهها الدولي، كما قررت الحكومة الأمريكية استقبال قادة الحكومة المؤقتة عندما عندما يريدون ذلك، ومع استقلال الجزائر أعلن الرئيس الأمريكي جون كينيدي عن إعترافه باستقلال الجزائر. وعين قائما بالأعمال وهو القنصل العام الأمريكي بالجزائر، ريثما يعين سفيرا بدلا عنه له وافتتحت كذلك قبل إعلانها[4] الإعتراف باستقلال الجزائر قنصليتين في قسنطينة بتاريخ 07 جوان 1962 والأخرى بوهران

---

[1]مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح**، الجزائر: دار الأمة، 2007، ص 177.

[2]**المرجع نفسه**، ص ص، 176–178.

[3]عبد الحق مكركب، **مرجع سابق**، ص ص، 379–384.

[4]محمد العايب، "العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية، –1942–1962–"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد – 2008 – 2009) ، ص 269

في 11 جوان 1962 ، وبنفس المدينتين كذلك تم افتتاح مركزين ثقافين تابعين للولايات المتحدة وعين أول سفير أمريكي بالجزائر ويليام جيد بورترن والذي اقرت إعتماده في 29 سبتمبر 1962، وشغل المنصب حتى عام 1965.[1]

الفرع الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الإستقلال

بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية اعترافها بالسيادة للجزائر، قام أول رئيس جزائري بعد الاستقلال أحمد بن بلة بزيارة للولايات المتحدة وذلك بعد 03 ثلاثة أشهر من الاستقلال بتاريخ 15 أكتوبر 1962، ومن خلالها تم عقد اتفاقيات كانت تشكل مساعدات أمريكية اقتصادية وعسكرية وإنسانيه أمريكية، غير أن قيمة الإعانات المالية الممنوحة للجزائر وكانت قيمتها02 مليون دولار نقدا جد ضئيلة مقارنة بالمساعدات الأمريكية لتونس والمغرب والتي كانت بقيمة (40 مليون دولار سنويا).[2]

وأتت هذه المساعدة في ظل سعى الولايات المتحدة الأمريكية لمجابهة الشيوعي وتعزيز النفوذ الأمريكي وتقوية العلاقة مع الجزائر، خاصة وأن الولايات المتحدة كانت لها مواقف سلبية اتجاه الثورة، وقام الرئيس الجزائري أحمد بن بلة " بأول زيارة رسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ: 14اكتوبر 1962، وذلك في إطار زيارته للأمم المتحدة لترشيح الجزائر رسميا لعضوية الأمم المتحدة، وبمناسبة هذه الزيارة تلقى دعوة من الرئيس الأمريكي جون كينيدي واستمر اللقاء بين الرئيسين مدة ساعة واحدة[3].

وفي 28 جوان 1963 ثم توقيع أول اتفاقية تعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في إطار سعي الرئيس بن بلة بناء علاقات دولية تدعم قدرات الاقتصاد الجزائري[4]، ومن أبرز بنود الاتفاق، هو تقديم مساعدات أمريكية لإعادة الإعمار في مجالات الزراعة والصحة والبنية التحتية وإنشاء برامج تدريبية لبناء الكفاءات الجزائرية هذا بالنسبة للمساعدات الاقتصادية والفنية[5] بالإضافة إلى تبادل طلابي ومنح دراسية في إطار برنامج فولبرايت ودعم مؤسسات التعليم العالي في الجزائر[6].

وتعتبر هذه الإتفاقية خطوة تأسيسية في العلاقات الجزائرية الأمريكية، حيث مثلت النواة الأولى للتعاون الإقتصادي والثقافي بين البلدين.

---

[1] عبد الرحمان حر مارة، "جمال منصر، العلاقات الأمريكية الجزائرية 1354 –1962 بين سياقات الثورة ومتطلبات الاستقلال"، **مجلة الفكر المتوسط**، المجلد 11، العدد 2، ص 471.

[2] المرجع نفسه ص 742.

[3] عمر واحد عمرو، عبد الرؤوف أحمد عمرو، "أحمد بن بلة، ابن شمالي إفريقيا"، مصر: الدار القومية للطباعة والنشر، (د. س . ن) ، ص 126.

[4] Alistair Home, A Savage war of pea & Algeria 1958-1962, New York: New york Review Books, 2006, P538

[5] Mahfoud Bennoune, **the Making of Contemporary Algeria, 1880-1987**, Cambridge: Cambridge Miniversity Press, 1988, p 112.

[6] Abomed Mahion, **l'Algérie et les Etats-itmas**, Alger, ENAL, 1985, p. 67. Aloeize:

وفي إطار هذه الإتفاقية استفادت الجزائر من مساعدات أمريكية أغلبها أدوية ومواد غذائية:

الجدول رقم 02: المساعدات الغذائية الامريكية للجزائر

العام	1962	1963	1964	1965
المساعدات الغذائية بالدولار الأمريكي	100 ألف دولار	47177721 دولار	39800365 دولار	17946164 دولار

المصدر: عبد الكريم بلجيري العلاقات الأمريكية الجزائرية 1954-1980، سمير حشاني - الجزائر: دار الكرامة للطباعة، ص ص، 170-178.

وفيما يخص العلاقات الاقتصادية فقد ترجمت من خلال التبادل التجاري بين البلدين وذلك في الفترة الممتدة ما ين 1962 1965، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 03: قيمة المبادلات التجارية بين الجزائر والولايات المتحدة.

العام	1962	1963	1964	1965
قيمة الصادرات	5300.000	8000.00	53000.000	5300.000
الواردات الامريكية مليون دولار أمريكي	58.2	50.2	59.1	22.5

المصدر: المرجع نفسه، ص ص 433 434

مما لاحظ من خلال قيمة المبادلات التجارية بين البلدين أنها كانت في متدنية، وأن طبيعة العلاقات الاقتصادية بينهما متواضعة بحكم أن الجزائر كانت بدايات تشكيل وبناء اقتصادها الوطني. وأن طبيعة السلاح المتبادلة كانت عبارة عن مزيح بين مساعدات غذائية وتمويلية وبعض المعدات الصناعية وبعض مواد البناء وبعض المنتجات الكيمائية والأدوية كما أن الجزائر كانت تصدر المحروقات ولكن بنسب قليلة[1]. غير ان التوجه الذي تبنته الجزائر منذ استقلالها القائم على دعم الحركات التحررية وموالاة الأنظمة الثورية التي كان أغلبها ضمن الكتلة الشيوعية والاشتراكية، أثار ردود فعل أمريكية اتجاه الجزائر وعدم الوثوق بها كشريك اقتصادي مستقبلي، خاصة بعد زيارة الرئيس الجزائري "أحمد ين بلة" لدولة كوبا بعد مغادرته الأراضي الأمريكية والاستقبال الكبير الذي حظي به

[1] OPEC Annuel Report, 1966, p. 78

من طرف زعيمها، وتعتبر كوبا من أهم دول المعسكر الشيوعي وامتدادا حيويا للاتحاد السوفياتي في تلك الفترة[1].

كل هذا جعل الولايات المتحدة تتريث في تطوير علاقاتها مع الجزائر وتزعزعت ثقتها باحتمال بناء علاقة استراتيجية معها – لذا كان لهذه الزيارة تأثير بالغ في إضعاف وتوتر العلاقة بين البلدين، بالرغم من مواصلة الولايات المتحدة تقديم مساعداتها الإنشائية والغذائية للجزائر: أملا في احتوائها في إطار المنافسة مع المعسكر الشرقي، الذي كانت علاقاته أوثق مع الجزائر: بحكم أن الكثير من الدول الاشتراكية والشيوعية ساندت الثورة الجزائرية لجمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي. خاصة الأعوام الأخيرة للثورة الجزائرية وإذا ما قارنا موقف دول الكتلة الشرقية من الثورة التحريرية والمتناغم مع مبدأ مناهضة الامبريالية الرأسمالية وموقف الولايات المتحدة الذي ذكرناه سابقا والذي كان سلبيا، بحكم انتماء فرنسا للكتلة الغربية الرأسمالية وعضويتها فى حلف الشمال الأطلسي إلى جانب الولايات المتحدة ، جعل الجزائر تمثل في سياستها الخارجية إلى الاتحاد السوفياتي وحلفائه، غير أنها لم تقطع الصلة مع الولايات المتحدة التزاماً منها بمبادئ حركة عدم الانحياز التي هي من أكبر الدول الفاعلة والمؤثرة فيها، وبالتالي فإن الجزائر تكون قد انتهجت في هذه الفترة نهجا براغماتيا في علاقاتها مع الولايات المتحدة بالرغم من أن الولايات المتحدة كانت تنظر إلى الجزائر طرفا مؤيداً للسياسات السوفياتية. ومدعما للقضايا التحررية المناهضة للمبادئ الاستعمارية والإمبريالية.

وبعد الإطاحة بحكم الرئيس الأول للجزائر" أحمد بن بلة" من طرف العقيد الهواري بومدين " 15 جوان 1962 في إطار ما يسمى بالتصحيح الثوري مثلما اصطلح عليه إعلاميا وسياسيا بتلك الفترة، وهناك من يعتبره انقلابا عسكريا، فإن الموقف الأمريكي كان متحفظا ظاهريا لكنه واقعيا إذ كان مؤيدا ومتفهما.

لأن الولايات المتحدة لم تندد بهذا الإنقلاب، وأعلنت رسميا عدم تدخلها في الشؤون الداخلية للجزائر[2] إذ لم تعلن رسميا دعمها المباشر للإنقلاب غير أن سرعة تعاملها مع السلطة الجديدة بين رضاها عن تنحية الرئيس أحمد بن بلة من الحكم، الذي كانت تعتبره رجلاً متطرفاً وميالاً للاتحاد السوفياتي أكثر من ميله للغرب.

غير أن الرئيس الجديد للجزائر هواري بومدين، لم يقطع علاقاته مع الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية خاصة يوغسلافيا، وبقي محافظا على نفس الخط الثوري الذي انتهجته الدولة الوطنية منذ تأسيسها. لكنه كان أكثر انفتاحا على الغرب مقارنة بسلفه، بن بلة، وهذا بفضل شخصيتين بارزتين

[1] كبدانى فؤاد،" براغماتية العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الاستقلال"، **مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، المجلد 14، العدد 1، جوان 2023، ص 501.

[2] William B. Quandt, **Revolution and political leadership = Algeria, 1954-1968**, Mit press, 1906.pp, 89-92.

كانتا تميلان إلى الفكر الرأسمالي أكثر من ميلها إلى الفكر الإشتراكي وهما وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة ورجل المخابرات مسعود زكار أو كما تسميه بعض الأدبيات برجل الظل الذي استطاع أن يبني شبكة علاقات قوية مع صناع القرار الامريكي وعلى رأسهم الرئيس نيكسون" وحتى مع المخابرات الأمريكية، فبفضل خبرته الدبلوماسية استطاع أن يرمم العلاقات بين البلدين، وان يفتح قنوات اتصال بين النظام السياسي الجزائري الجديد والولايات المتحدة الأمريكية، وكان المهندس الفعلي للقاء التاريخي الذي جمع الرئيس بومدين مع الرئيس الأمريكي نيكسون " بتاريخ 11أفريل 1979 والتي بموجبها استأنفت العلاقات الجزائرية الامريكية بعد انقطاعها منذ عام 1967[1]، غير أن العلاقة كان يسودها الكثير من التوتر في بعض الفترات وحتى أنها وصلت إلى درجة قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وذلك على إثر الحرب العربية الإسرائيلية 1967، والتي دعمت فيها الولايات الأمريكية الكيان الصهيوني بالسلاح والعتاد والذخيرة الحربين، مما تسبب في هزيمة العرب ، خاصة وأن الجزائر قد شاركت في هذه الحرب إلى جانب مصر والتي أدت إلى احتلال الكثير من الاراضي العربية في فسلطين، والجولان السوري وسيناء المصرية[2] واعتبر الرئيس هواري بومدين أن إسرائيل تشكل عائقا أمام تمتين وتطوير العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة، بالإضافة إلى اعترافها بالحكومة المؤقتة للفيتنام الجنوبي في جوان 1696[3].

إلى أن الجزائر كانت تساند الشعب الفيتنامي في كفاحه ضد الإمبيريالية والأمريكية، إذ دعت الجزائر الحكومة الاشتراكية في حربها ضد الولايات المتحدة، ما اعتبرته الولايات المتحدة سياسة عدائية للجزائر، وعارض الرئيس هواري بومدين تواجد الاسطول الأمريكي السادس عام 1967، بالبحر المتوسط، ودعم وجود اسطول الاتحاد السوفياتي حوض المتوسط لخلق حالة التوازن، إذ دعى إلى انسحاب الأسطول السادس، غير أن الولايات المتحدة لم تستجب لمطالبه[4] فأصبح تواجد هذا الأسطول بالمتوسط أحد نقاط الخلاف بين الدولتين.

ساهمت الولايات المتحدة مع حليفاتها إسرائيل والدول المؤيدة لها إلى عزل الجزائر في المحافل والمؤسسات الدولية، عقاباً لها على معارضتها للسياسة الصهيونية بالشرق الأوسط. إذ عملت على منعها من الوصول إلى مجلس الأمن. فقد صوتت ضد انتخابها كعضو دائم، غير أن الجزائر تمكنت

---

[1] كبداني فؤاد، **مرجع سابق**، ص ص 588-512

[2] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج 2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 62.

[3] Nicole grimant, **La politique extérieure de I Algérie 1962-1978**, alger: Edition Kahma, 1994.p 143.

[4] عبد الكريم بلخيري، **العلاقات الأمريكية الجزائرية 1954-1980** ، تر سمير حساني، الجزائر M دار الكرامة للطباعة والنشر، 2007، ص 261.

من الفوز والحصول على مقعد بفضل دعم الدول الأسيوية والإفريقية وكان ذلك عام 1968[1]، وازدادت حدة التوتر بعد حرب أكتوبر 1973 التي شاركت فيها الجزائر بقواتها ضد إسرائيل، واستمرت الولايات المتحدة دعمها لها في هذه الحرب، كما انخرطت الجزائر مع الدول العربية في فرض حظر بيع البترول للولايات المتحدة وطالبت بتمديده للضغط أكثر إلى أن تنسحب إسرائيل من الأراضي المصرية التي احتلتها عام 1967.[2]

غير أنه بعد عودة العلاقات بين البلدين وزيارة وزير الخارجية الأمريكي هنرى كيسنجو مرتين للجزائر 1973-1974، باعتبار أن الجزائر لها دور مهم في حل قضية الشرق الأوسط، وعلاقاتها الطيبة مع حركات التحرر يمكن أن تكون وسيطا في حلحلة الأزمات مع الدول ذات التوجه الثوري ومع الحركات التحررية مثل الفيتنام إذ طلب الرئيس الأمريكي "نيكسون" -وبرغم قطع العلاقات بين البلدين- من الجزائر التوسط مع الفيتنام لحل قضية المساجين الأمريكيين المحتجزين لدى قوات الفيتنام الجنوبية[3] وتم استئناف العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة بتاريخ 12 نوفمبر 1974 [4]. وبعودة العلاقات بين البلدين تطورت العلاقة الإقتصادية أكثر مما كانت عليه قبل قطعها عام 1967 إذ أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات اقتصادية من أبرزها في المجال الطاقوي، إذ كانت الجزائر قد وقعت صفقة اقتصادية مع الشركة الأمريكية الناشطة في مجال المحروقات البازوح بتاريخ 10 أكتوبر 1969 تمثلت في إمداد الولايات المتحدة الأمريكية بـ 10 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي لمدة 25 سنة، غير أن تطبيق هذه الاتفاقية لقي الكثير من الصعوبات والعراقيل بسبب توتر العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. بالإضافة إلى تأخر الشركة الأمريكية في إنشاء مصنع تمييع الغاز بالغرب الجزائري، مما أدى إلى تفعيل الصفقة الى غاية عام 1978 وتم إلغاء الصفقة في عام 1983[5].

كما تمكنت الولايات المتحدة من إزاحة فرنسا من تصدرها كأول شريك للجزائر في التبادلات التجارية، إذ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1967، الشريك التجاري الأول مع الجزائر،

---

[1] حمود إبرير، "العلاقات الجزائرية وموقع القطبية الفلسطينية فيها 1962/ 1989"، **مجلة العلم القانونية والاجتماعية**، المجلد 6، العدد 3، سبتمبر 2021، ص 722.

[2] **المرجع نفسه**، ص 722.

[3] Nicole Grimaud, **la politique étrangère Algérienne 1962-1978**, Paris : Edition Karthala, 1984, p 144.

[4] نورالدين حشود، "العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-2004"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينه 2005)، ص 25.

[5] بلعيد عبد السلام، **الغاز الجزائري بن الحكمة أو الضلال**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعة 1990، ص ص 17، 129.

ووصلت نسبة تبادلها التجاري مع الجزائر 24.4 % من التجارة الخارجية للجزائر، وذلك بعد عامين من عودة العلاقات بين البلدين.[1]

الجدول رقم 04 تطور المبادلات التجارية بالمليون دولا 1970 – 1979

السنة	الصادرات الجزائر نحو الولايات المتحدة	الواردات الجزائرية من الولايات المتحدة	العجز / الفائض
1970	30	60	30–
1973	45	85	40–
1975	50	100	50–
1979	120	150	30–

jMF DOTS (1980 Edition

مما يلاحظ من خلال هذا الجدول أن العجز التجاري بالنسبة للجزائر كان بسبب اعتماد الجزائر في صادراتها على المحروقات واستيرادها من الولايات المتحدة معدات صناعية وتكنولوجية، غير أنه بعد عام 1973 بعد تأميم المحروقات، ارتفعت قيمة الصادرات الجزائرية، غير أن الميزان التجاري كان دائما لصالح الولايات المتحدة.

وبالتالي فإن الغاز الطبيعي كان العمود الفقري للتبادل التجاري بين البلدين، وبالرغم من تطور العلاقات الاقتصادية بينها، غير أنه كان تطوراً محدودا، نظرا للسياق السياسي والإقتصادي السائد آنذاك حيث تبنت الجزائر سياسة اقتصادية اشتراكية وتوجهت نحو تأميم المحروقات وتعزيز وتطوير تعاونها مع دول المعسكر الشرقي، وبالتالي فقد كان للعامل الإيديولوجى دورا كبيرا في تحجيم العلاقات الاقتصادية، وكذلك المواقف السياسية المختلفة بينهما وعدم التوافق في الكثير من القضايا الدولية والسياسية العالمية آنذاك، مثل طبيعة النظام الدولي ومعارضة الجزائر لأسسه السائدة في تلك المرحلة، ودعمها للقضايا التحررية كفلسطين والفيتنام، بالإضافة إلى أن فترة التسعينات شهدت ازدياد حدة الأزمة السياسية بين الجزائر والمغرب بشأن قضية الصحراء الغربية، إذ كانت الولايات المتحدة من الدول الداعمة للمغرب الأقصى، وذلك من خلال صفقات السلاح المبرمة بينها وبين المغرب، مما أثار حفيظة الجزائر واعتبرته سياسة معادية لها من طرف الولايات المتحدة[2]، فالبرغم من إدعائها الحيادية في الصراع والحفاظ على سياسة التوازن بين الجزائر والمغرب غير أن السياسة الأمريكية في معالجة

[1] نوردين حشود، **مرجع سابق**، ص 26.

[2] عليلى مولى، "السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة"، (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2002)، ص 51.

القضية الصحراوية[1] تميل إلى الطرح المغربي أكثر من ميلها إلى الرؤية الجزائرية للصراع بين الشعب الصحراوي والمغرب، إذ تعتقد الجزائر أنها قضية تصفية استعمار وتنظر إليه المغرب على أنه شأن داخلي مغربي.

وكتقييم لطبيعة العلاقة بين الجزائر والولايات المتحدة في عهد الرئيس بومدين يمكن أن نلاحظ أنها عرفت تطوراً ملحوظا بين البلدين مقارنة بفترة حكم سلفه" أحمد بن بلة"، نظراً لقصر مدة حكمه مقارنة بفترة الرئيس هواري بومدين وحداثة استقلال الجزائر والمراحل الأولى لبناء الدولة الوطنية – بالإضافة إلى التوجه الراديكالي والثوري وميول الرئيس بن بلة إلى النزعة الاشتراكية وعلاقاته القوية مع رموز التيار الشيوعي ومع الإتحاد السوفياتي في تلك الفترة ودول أمريكا اللاتينية المعادية لتوجهات الولايات المتحدة، فالبرغم من وجود تطور في العلاقات غير أن هذه العلاقات كانت في كثير من الفترات يسودها التوتر الذي وصل إلى درجة قطع العلاقات الدبلوماسية، غير أن العلاقات الإقتصادية لم تنقطع بالرغم من وجود قطيعة دبلوماسية بين البلدين دامت قرابة خمسة أعوام، كما أن مؤشرات التبادل التجاري كانت في ارتفاع مستمر وفق الجدول رقم 3 المذكور سابقا.

وبالتالي فيمكن القول على أن العلاقات لم ترق إلى درجة من التعقيد والتشابك بسبب الخلافات السياسية بشأن القضايا الدولية كالقضية الفلسطينية والصحراوية وطبيعة النظام الدولي، وبالتالي فالعلاقات في فترة نهاية الستينات والسبعينات من القرن الماضي لم ترقى إلى مستويات عليا.

ومع وصول الرئيس الشاذلي بن جديد والذي عرف بشخصيته الإنفتاحية وغياب التأثير الإيديولوجي على سياسته الخارجية مقارنة بالرئيس " هواري بومدين" شهدت العلاقات الجزائرية نوعا من الانفراج والانفتاح أكثر مما كانت عليه من قبل، خاصة بعد تدخل الجزائر وتوسطها في حل أزمة الرهائن الأمريكيين المحتجزين لدى إيران البالغ عددهم 56 رهينة الذين احتجزهم الثوار بزعامة الخميني بتاريخ 23 أكتوبر ، ودامت مدة احتجازهم قرابة عام وثلاثة أشهر، وكانوا من الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين الأمريكيين[2] من أجل تسليم الشاه ومحاكمته ورفع التجميد عن الأموال الإيرانية المجمدة في البنوك والمصارف الأمريكية، وتم التوصل بتاريخ 19 جانفي 1981 بالجزائر إلى عقد اتفاق نهائي بين إيران والولايات المتحدة، وتم إعلان طهران قبول الإفراج عن الرهائن الأمريكيين مقابل الافراج عن 70% من الأموال الإيرانية المحتجزة في البنوك الأمريكية وعدم تدخل الولايات المتحدة في السياسة الداخلية لإيران وإلغاء كل العقوبات المفروضة عليها والشكوى المرفوعة ضد إيران في المحاكم الأمريكية، كما أعرب وزير الخارجية الأمريكية عن شكره وامتنانه للدور الجزائري في إطلاق سراح

[1] محمد بلخيرة، "حالة اللاسلم واللاّحرب في الصحراء الغربية إلى أين"، **مجلة أكاديمية**، العدد 5، جوان 2016، ص ص 5-20.

[2] Pierre Saliger, **Otages, Les Négociation secretes de Teheran**, paris. Buchet/Chastel 1981. p 108.

المحتجزين [1] وبالتالي ساهمت الجزائر في إيجاد حل سلمي لهذه القضية وحالت دون تطور الصراع بين البلدين إلى درجة النزاع المسلح.

واتفق البلدان على تقوية العلاقات بينهما إذ قام وفد أمريكي برئاسة جورج بوش الأب بزيارة إلى الجزائر [2] دامت يومين، وذلك بتاريخ 6-7 أكتوبر عام 1983، جاءت هذه الزيارة في سياق سعي الولايات المتحدة تعزيز نفوذها في شمال إفريقيا واكتشاف فرص التعاون مع الجزائر، خاصة في مجال الطاقة، إذ تم من خلال هذه الزيارة الاتفاق على توسيع استثمارات الشركات الأمريكية في قطاع المحروقات[3] وناقشا الطرفان القضايا الأكثر حساسية بين البلدين وهما القضية الفلسطينية والقضية الصحراوية، وتلت هذه الزيارة زيارة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد وذلك بعد تلقيه دعوة من طرف وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 18 جانفي 1983[4].

وهذه الدعوة تفند ما ذكره الباحث نور الدين حشود[5] نقلا عن وليان كونتwilliam Quandt في مقال له المعنون contraire entre washingston et Algerانتقد فيه العلاقات الهشة بين الجزائر والولايات المتحدة، والتي أكد فيها أن الولايات المتحدة لم توجه دعوة للرئيس الجزائري لزيارتها عرفانا لما قدمته من وساطة لحل أزمة الرهائن.

وبناءا على هذه الدعوة قام الرئيس الجزائري بزيارة إلى الولايات المتحدة عام 1985 إذ مثلت هذه الزيارة نقطة تحول في العلاقات الثنائية في المجالات الاقتصادية والسياسية، إذ وقع الطرفان من خلالها مذكرات تفاهم في مجالات الطاقة والبحث العلمي وتعزيز التبادل التجاري. خاصة الاستمرار في تصدير الغاز الجزائري، كما مكنت هذه الزيارة من تحسين صورة الجزائر كشريك معتدل في المنطقة وتأكيدا على فتح المزيد من فنوات الإتصال.

بعد الوساطة الجزائرية في الإفراج عن الرهائن* وفي عام 1980 اشترت الجزائر من الولايات المتحدة طائرات شحن أمريكية وقام الأسطول الأمريكي بزيارة لميناء مرسى الكبير بوهران في شهر

---

[1] شعا شيعية لحضر، "دور الدبلوماسية الجزائرية في أزمة الرهائن الأمريكيين فى إيران"، **مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، العدد 2 جوان 2017، ص 23.

[2] بلخير محمد، "السياسة الأمريكية تجاه دول المغرب العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين: الأبعاد الإستراتيجية الغائية"، (أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015)، ص 105.

[3] عناصر أحمد، **العلاقات الجزائرية الأمريكية، من الثورة إلى الحرب الباردة**، الجزائر: دار القصية للنشر، 2010، ص 89.

[4] US. Department of state (.gov), Foreign Relations of the United States, 1981 1980 - Volume XXIV, worth of Africa, 122 Telegram from the department of state to the Embassy in Algeria. in the webset: https://www.archives.gov

[5] نوردين حشود، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-2004، مرجع سابق**، ص 27.

سبتمبر من نفس العام. وشاركت فرق إنقاذ أمريكية في إنقاذ ضحايا زلزال شلف، عام 1980 [1]هذا الزخم في العلاقات يترجم رغبة البلدين في توسع مجالات التعاون بينهما وفتح آفاق الشراكة أكثر مما كانت عليه في السبعينات.

-غير أن العلاقة بين البلدين كانت تشهد بعض التوترات كذلك ، خاصة مع استمرار الجزائر في تأييدها لجبهة الصمود والتصدي المعارضة لاتفاقية كامب دايفيد ، ومناهضتها للتطبيع، واستمرار في دعمها القوي للقضية الفلسطينية بتاريخ 15 نوفمبر 1988 على أساس قرار الأمم المتحدة رقم 181 القاضي بتقسيم فلسطين عام 1947 واختيار القدس عاصمة لها[2] شكل هذا الإعلان استفزازا للولايات المتحدة ، باعتبار أن الإعلان عن دولة فلسطينية وعاصمتها القدس لا يتوافق مع الحل الأمريكي للقضية الفلسطينية ، خاصة وأن إسرائيل تسعى لتحويل عاصمتها من تل أبيب إلى القدس.

وفي فترة التسعينات ومع الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر، حيث انتهجت الولايات المتحدة الحياد الحذر متخذة بذلك موقعا متحفظا من الأزمة بالجزائر تجنبا للانحياز العلني للسلطة أو التيار الإسلامي المتشدد، الذي مال إلى العنف، إذ دعمت الولايات المتحدة المسار الديمقراطي بالجزائر. غير أنها تبدى لم تبد أي معارضة لقرار إيقاف المسار الانتخابي، خاصة وأن هذه الأحداث تزامنت مع حكم الجمهوريين للولايات المتحدة بقيادة جورج بوش الأب الذي كان يتوجس من الحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي، ومواقفها المعارضة والمنددة بالضربات العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق[3]، كما يعتقد البعض أن الولايات المتحدة استفادت من الأزمة الجزائرية، وذلك من خلال ضرب الجماعات الإرهابية للمصالح الروسية بالجزائر، وهذا ما ذكره السفير الروسي السابق بالجزائر، فاليرى يغوشگن من أن الإستخبارات الأمريكية " سي آي إيه . CIA وراء استهداف المصالح الروسية بالجزائر، خلال فترة التسعينات لإزاحتهم من مشاريع الطاقة، وتعبيد الطريق أمام الشركات الأمريكية [4]

وهناك من يشكك في مساندتها للسلطة في مواجهة التهديدات الأمنية، وذلك بالسماح لبعض قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الخارج بالإقامة على أراضيها مثل القيادي أنور هدام المحكوم

---

[1] نور الدين حشود، **مرجع سابق**، ص 27

* المزيد للتوسع حول هذه الزيارة يرجى الاطلاع على المراجع التالية:

of Entelis, then P. Algeria = the Revolation Institutionalized, west view Press, 1986 2) Punand, william. B. the United states and Algeria: A Brief History boo Brooking institution, 2007

[2]"فلسطين. مواقف الجزاء الثانية تجاه القطبية الفلسطينية"، على الموقع الإلكتروني https://embrussels.mfa.gov. dz.

[3]نوردين حشود، **مرجع سابق**، ص 32.

[4]الشروق أونلان ، "الأمريكيون استفادو من الجيا واستهدفوا المصالح الروسية"، 16/04/2016 . على الرابط الإلكترويىhttps://www.echouroutonline.com : تاريخ 2025/05/22 على الساعة 16:46

عليه بالإعدام في الجزائر، غير أن الولايات المتحدة ضايقت هذه الشخصية ولم توفر لها الحماية، إذ قامت بإلقاء القبض عليه واعتقاله من عام 1996 إلى غاية 2000 بتهمة الدخول إلى التراب الأمريكي بدون تأشيرة وبطريقة غير شرعية، في الوقت الذي نفت فيه هذه الشخصية أي صلة لها بالأعمال الارهابية التي حدثت في الجزائر[1] وبالتالي لا توجد أدلة قاطعة عن تورط الولايات المتحدة في الأزمة الأمنية بالجزائر، وإنما احتمالات أوردها بعض السياسيين من الدول المعادية للولايات المتحدة وبعض المحللين العسكريين، بحسب ما نقلته جريدة الشروق أونلاين عن السفير الروسي.

وبهذا تكون الولايات المتحدة قد اتخذت موقفا وسطا، إذ لم تعاد الطرفين خاصة بعد وصول الديمقراطي "بيل كليتون" إلى السلطة الذي لم يكن يحمل العداء للإسلامين مثل "جورج بوش الأب" وانتهج سياسة عدم الإنحياز لأي طرف من أطراف الصراع، واقترحت حلولا لإنهاء الأزمة من خلال تحرير الاقتصاد وترسيخ التعددية السياسية والانفتاح السياسي، وتقوية المؤسسات النيابية وتعزيز حكم القانون وترسيخ حقوق الإنسان، كل هذه النقاط عددها السفير الأمريكي السابق بالجزائر رونالد ليومان واعتبرها مفاتيح القضاء على العنف في الجزائر[2].

الموقف الأمريكي شكل نقطة خلاف بين الجزائر والولايات المتحدة، إذ اعتبرته الجزائر تدخلا في شؤونها الداخلية والولايات المتحدة حاولت استمالة الحركات الإسلامية المعتدلة في العالمين العربي والإسلامي من خلال اتخاذ موقف مرن اتجاه الإسلاميين في الجزائر[3].

غير أنه مع عام 1988 أعلنت الخارجية الأمريكية أن الجماعات الارهابية تتحمل مسؤولية المجازر المرتكبة في حق المدنيين كما أشارت أيضا إلى أن بعض الأجهزة الأمنية قد تكون تورطت في بعض المجازر ويعتبر هذا التقرير في غاية الخطورة وإتهام خطير للدولة، لهذا دعت إلى إرسال بعثات لتقصي الحقائق للوقوف على حقيقة الأزمة في الجزائر.

وفضلت الولايات المتحدة أن تحل المشكل الأمني في الجزائر عن طريق الأمم المتحدة وضرورة إرسال مقررين أمميين حول أعمال العنف والتعذيب، وهذا ما أكده سفير واشطن بالأمم المتحدة "ريتشارد

---

[1] الولايات المتحدة تفرج عن أنور هدام، على الرابط الإلكتروني: www https:// www.algarcera.net
تاريخ 2025/05/20 على الساعة 17:33

[2] شريف عبد الرحمن، "الأزمة الجزائرية: متابعة لتطور مواقف الأطراف المختلفة في حلقة العنف المفرغة"، **مركز الحضارة للدراسات والبحوث**، 11 سبتمبر 2016 ، على الرابط الإلكتروني:
https://hadaracenter.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A
بتاريخ: 2025/05/13 على الساعة 20:11

[3] بلعربى علي، عباسة الطاهر، "التعاون الأمني الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، **مجلة القانون الدولي والتنمية**، المجلد5، العدد2، 2017 ، ص180

سون" بقوله: " إننا نشجع الحكومة الجزائرية على القبول بهؤلاء المقررين إذ يجب إجراء تحقيق دولي في القضية الجزائرية، وأنها المسؤولية التي يجب أن تضطلح بها الأمم المتحدة.

وبتغير الموقف الأمريكي، وبالرغم من تصريحه بالوقوف إلى جانب الحكومة الجزائرية في مواجهتها للجماعات الإرهابية، يظهر التناقض والازدواجية في مواقفها، غير أن الجزائر وافقت على هذا المطلب واستقبلت يوم 22 جوان 1988 وفدا دوليا برئاسة ماريو ساواريش رئيس البرتغال سابقا ورئيس الوزراء الأردني السابق عبد الكريم الكبارني بالإضافة إلى شخصيات سياسية عالمية، وكانت وظيفة هذه اللجنة الاستعلام وليس التحقيق، ووصلت في تقريرها إلى أن الأجهزة الأمنية بريئة مما نسب إليها من أعمال إجرامية[1]

وبعد النتائج التي توصلت إلى اللجنة الأممية، حدث تغير جوهري في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر وتجلى ذلك من خلال ما ذكره الأستاذ بلخيرة محمد من نقاط التحول وهي كالتالي:[2]

عدول الولايات المتحدة عن الموقف الوسطى اتجاه الأزمة في الجزائر، وتأكيدها على محاربة الإرهاب ودعمها للجزائر في سبيل تحقيق ذلك.

مواصلة تشجيعها على الإصلاح السياسي

– الإهتمام بالجزائر باعتبارها دولة مهمة لتحقيق الاستقرار في شمال إفريقيا

تكثيف النشاط الدبلوماسي مع الجزائر من خلال الزيارات المتتالية للمسؤولين الأمريكيين ووزارة الخارجية كزيارة مساعد كانت الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام 1998، وحضور وزير الخارجية السابقة مادلين أولبرات . Madeline Allring لزيارة وزراء خارجية الولايات المتحدة بعد قليلاً مقارنة بدول الشرق الأوسط.

وفي العموم يمكن القول أن العلاقات الجزائرية الأمريكية في فترة التسعينات، تميزت بالحذر الأمريكي وعدم الثبات في المواقف اتجاه ما شهدته الجزائر من اضطرابات أمنية شديدة، وأن مواقفها تميزت بالتناقض وعدم الوضوح ، خاصة وأنها لم تكن تعطى الأهمية البالغة ولم تعي الأهمية الإستراتيجية للجزائر وأن الاهتمامات الأمريكية بإفريقيا والجزائر عموما لم تكن بالمسئول الذي ستشهده مستقبلاً، خاصة وأن الولايات المتحدة كانت تعتبر ان افريقيا بما فيها الجزائر على أنه امتداد للمصالح الأوروبية ولم يظهر في تنافس حقيقي الا بعد تنامي نفوذ الصين في إفريقيا وأحداث 11 سبتمبر 2001 الذي غير العقيدة الأمنية للولايات المتحدة وأسس سياستها الخارجية، بعد هذه الأحداث أدركت الولايات المتحدة خطورة الإرهاب الدولي ورأت فى الجزائر شريك مهم للتعاون في مواجهة الظاهرة الإرهابية، وتزامنت هذه الأحداث مع حكم الرئيس بوتفليقة للجزائر، الذي كان دو توجه رأسمالي وعزز

[1] المرجع نفسه.

[2] محمد بلخيرة، "السياسة الأمريكية اتجاه دول المغرب العربي"، مرجع سابق، ص 106.

سبل التعاون بين البلدين[1] . إذ قام بزيارة إلى واشطن بتاريخ 12/07/2001، إلى أنه منذ 1995 لم يقم أي رئيس جزائري بزيارة إلى الولايات المتحدة.

المطلب الثاني: العلاقات الدبلوماسية من 1999 إلى 2025

الفرع الأول:العلاقات الدبلوماسية بين البلدين من:1999 إلى غاية 2019

بوصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم سنة 1999. رحبت إدارة بيل كلنتون ومن بعده إدارة جورج بوش الثاني، بالتغييرات التي أجراها الرئيس بوتفليقة في الجزائر وكذا القضاء على الأزمة الأمنية ووضع حد للعشرية الدموية التي شهدتها الجزائر في بداية منتصف التسعينات إذ التقى الرئيس بيل كلنتون بالرئيس الجزائري في جنازة الملك المغربي الثاني الحسن الثاني، كما قام الرئيس بوتفليقة بزيارة إلى الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001[2]، وبهذا تكون الجزائر قد دخلت مرحلة جديدة في علاقاتها مع الولايات المتحدة، إذ سعى الرئيس بوتفليقة إلى إعادة هندسة السياسة الخارجية الجزائرية واسترجاع المكانة الدبلوماسية التي كانت في أوجهها في مرحلة الثمانينات بغية إخراج الدولة من عزلتها الدولية وتقوية علاقاتها مع القوى الكبرى، ومن أبرزها الولايات المتحدة وأصبح المحور الأمني من أهم القضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين[3]

لذا سنحاول في هذا العنصر إبراز أهم الزيارات المتبادلة بين البلدين في هذه الفترة باعتبار أن الزيارات بين المسؤولين / الدوليين يعتبر أحد أهم مظاهر التعاون والعلاقات الدبلوماسية بين الدول وتعبر العلاقات الدبلوماسية عن وجود رغبة وإرادة سياسية لبناء وتمتين العلاقات بين الوحدات السياسية.

على اعتبار أن الدبلوماسية تعد الأداة الوحيدة والفعالة لتبادل الآراء وطرح وجهات النظر وحتى بناء التوافقات بشأن الكثير من القضايا وفي المجالات المختلفة.

ففى بدايات حكم الرئيس بوتفليقة جرى لقاءين بينه وبين الرئيس الأمريكي في الفترة الممتدة ما بين 14 جويلية 2001 إلى نوفمبر 2001، ويعتبر هذين اللقاءين حدثين مميزين في العلاقات بين البلدين وفي أعلى المستويات، وبالرغم من أن اللقاء الذي جمع بين الرئيس بوتفليقة وجورج بوش، لم يكن لقاءاً هاما وحدثا سياسيا كبيرا لدى الساسة الأمريكيين، حيث عبر عنه أحدهم قائلا إن اللقاء كان

---

[1] بوتفليقة في واشطن لتعزيز العلاقات الامريكية الجزائرية، على الرابط الالكتروني :
https://www.lawfaremedia.org/article/algeria-and-america-complicated-past-uncertain-future

[2] Bruce Riedel, Algeria and America = # complica ted past, an uncertain future, April 28, 2019, in websit https://www.lawfaremedia.org/article/algeria-and-america-complicated-past-uncertain-future14/08/2024 16:30.

[3] William Zertman, Is enjeux de la relation avec les Etats Unis, dans : le Maghreb dans les relations internationales, sous la direction Khadija mohsen_ finan, institut francais des relations internationales (IFRI), paris, 2011,p, 227.

روتينيا. وكانت تبدو ملامح عدم الاهتمام ظاهرة لدى الرئيس الأمريكى جورج يوش. وقد سبق هذه الزيارة اللقاء محادثات أجراها الرئيس الجزائري من عضو مجلس الشيوخ "گيندى" ودفيد ليسار، الشيك هاليبرتون Halliburton ، رئيس الشركة الأمريكية للدراسات الهندسية، وگولن باول ،Colin panel وزير الخارجية الأمريكي[1].

كما اعترفت الولايات المتحدة بالدور الجزائري في حلحلة الكثير من الأزمات مثل دورها البارز في إنهاء النزاع الإثيوبي الإرتيري في الجزائر عام 2000، كما عرضت عليها التوسط في إقناع الطرف الليبي في تسوية قضية لوكربي والمساهمة في تقريب وجهات النظر بين الأطراف السودانية المتصارعة بغية توقيع اتفاق سلام في السودان[2]، كما ساهمت الجزائر في بداية حكم بوتفليقة محاولة خلق نوع التقارب بين إيران والولايات المتحدة فيما يخص الملف النووي الذي لا زال عالقا الى غاية الآن.

وكان المجال الأمني هو موضوع الإهتمام بين البلدين، والمفتاح الذي سيعمق العلاقات بين البلدين والمجالات والقطاعات، فقد اعتبر الكاتب الأمريكي روبرت يرتس أن بداية الشراكة الحقيقية بين البلدين تجسدت بصفة جدية مع أحداث 11 سبتمبر 2001، غير أن تظرته للعلاقة بينها و ردها إلى الجانب الأمني كانت موضع شك بالنسبة إليه، فحسب رؤيته فإن البلدين إغتنما الحدث المهم في 11 سبتمبر لبناء صفحة جديدة من العلاقات ، لتتعدى المجال الأمنى وتتعمق اقتصاديا خاصة فى مجال المحروقات، وهذا ما ترجم بالفعل بالزيارة التي قام بها ديك تشيني Dick chenarg باعتباره رئيسا لشركة هاليبرتون Halliburton Enerary services وفيما بعد أصبح نائبا للرئيس الأمريكي[3] إذ ذكرت بعض التقارير الصحفية أن الزيارة التي قام من هذا الأخير في شهر ماي 2006 كانت تهدف إلى توسيع مجالات الاستثمارات الأمريكية خارج قطاع المحروقات لمجال البناء والأشغال العمومية، وأشارت إلى أن الولايات المتحدة تهدف إلى الحصول على ثلث الإنتاج الجزائري من البترول وبالتالي تسعى لأن تصبح أول شريك للجزائر في مجال الاستثمار الطاقوى[4] .

وباعتبار الرئيس بوتفليقة وزير خارجية سابق، ونظرا لما يتمتع به من قدرات وخبرات في المجال الديبلوماسي، كانت تهدف سياسته إلى تحسين صورة الجزائر في الخارج وجلب الاستثمارات الأجنبية، كما تهدف إلى جعل الولايات المتحدة الأمريكية شريكا إستراتيجيا للجزائر، وهذا يندرج ضمن مسعاه

---

[1] نور الدين حشود، **مرجع سابق**، ص 225

[2] **المرجع نفسه**، ص 225.

[3] Lobe Prince, US - Algeria counterterrorism = partnership A mariage of convenience, April,2011. in the website.https://fpif.org/us-_algeria_counterterrorism_partnership_a_marriage_of_convenience/2021/05/29 16/00

[4] ديك تشيني يتوجه إلى الجزائي أيار المقبل على الرابط الإلكتروني:-https://www.addustour.com/articles/363162 %D8%AF%D9%8A%D9%83- تاريخ الإطلاع: 2025/06/01، على الساعة 17:50

فى إعادة هندسة العلاقات الخارجية للجزائر مع الدول العظمى، وكذلك من خلال إيمانه بالمكانة الجيواستراتيجية للجزائر وإمكانية الدور الكبير الذي يمكن تقوم به في إعادة التوازنات.

في شمال إفريقيا وفي محاربة الإرهاب، وأنها منفذ مهم لتحقيق المصالح المشتركة بين البلدين[1] كما أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تهدف إلى إدماج الجزائر في المنظومة الإقتصادية العالمية في إطار سياسة العولمة التي تنتهجها في ظل النظام العالمي الأحادي القطبية خاصة وأن الجزائر كانت من الدول المنتقدة لطبيعة النظام الاقتصادي العالمي والذي تعد الولايات المتحدة أحد أهم دعائمه وأركانه.

كما شهدت هذه الفترة تطورا في العلاقات بين البلدين في الشق السياسي خاصة بعد الوساطة الجزائرية ودورها الفعال في إنهاء النزاع بين إثيوبيا إريتريا، وسعى الجزائر لإحداث تقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية بخصوص الملف النووي الإيرانى، وكذلك طلب الولايات المتحدة من الجزائر التوسط لتوقيع اتفاقية السلام في السودان. كما ثمنت الدور الذي قامت به الجزائر تسوية قضية لوكربي مع ليبيا ودفع التعويضات، وبذلك حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تقوية علاقاتها مع الجزائر وترجم هذا عن طريق تكثيف الزيارات بين مسؤولي البلدين ومعالجة العديد من المسائل المتعلقة بالتنسيق السياسي والأمني فى مجال مكافحة الإرهاب، وترقية حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية [2]

كما شهدت بداية فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة زيادة مهمة لمساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى، وليام بيرتز للجزائر تاريخ 12/09/ 2001، دامت ليومين وصرح أن زيارته جاءت استكمالاً للزيارة الناجحة التي قام بها رئيس الجمهورية لواشنطن واجتمع المبعوث الأمريكي مع كبار مسؤولي الدولة على رأسهم الرئيس بوتفليقة ورئيس ديوان الرئاسة: العربي بلخير ووزير الخارجية عبد العزيز بلخادم وجاءت هذه الزيارة لتبادل وجهات النظر حول قضايا الشرق الأوسط والمنطقة، وتعزيزا للتعاون الأمني والاستخباراتي بين البلدين[3] وتمهيدا لزيارة وزير الخارجية الأمريكي كولن باول " .

---

[1]محمد محبوب، "تأثير المتغير الغياب فى السياسة الخارجية، صياغة عبد العزيز بوتفليقة السياسة الجزائر الخارجية خلال الفترة 1999-2009"، (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام 2001)، ص 138

[2]صفراوي فاطمة، "السياسة الخارجية الامريكية اتجاه الجزائر بعد أحداث سبتمبر 2001"، **المعيار**، العدد 16 2016، 166

[3]الرئيس الجزائري يستقبل مبعوث وزارة الخارجية الأمريكي إلى الشرق الاوسط، على الرابط الإلكتروني : https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1212954&language=ar
بتاريخ 2025/06/04 على الساعة 16:30

وتلت هذه الزيارة زيارة وزير الخارجية الأمريكي كولن باول " إلى الجزائر في إطار زيارة مغاربية، وكانت من بين القضايا التي تناقش فيها الطرفان، قضية الصحراء الغربية. والتى صرح حولها وزير الخارجية الأمريكي أن الولايات المتحدة ليست لديها أي نوايا في فرض حل على الأطراف المتنازعة.

وفي عام 2006 في شهر فبراير قام وزير خارجية الولايات المتحدة" دونالد رامسفيلد" بزيارة إلى الجزائر وقام بمحادثات مع الرئيس بوتفليقة، وتعتبر هذه الزيارة أول زيارة لوزير دفاع أمريكي للجزائر[1] مما يدل على تحول العلاقات بين الجزائر وامريكا وبداية تجسيد التعاون الأمني بينها، إذ سنتطرق في المطلب القادم إلى أهم النتائج التي أسفرت عن هذه الزيارة في مجال التعاون الأمني.

فضلا على تأكيدها بضرورة حل القضية بطرق سلمية، كما تطرقت الزيارة الى ملف مكافحة الإرهاب والتعاون الأمني بين البلدين[2]، باعتباره الملف الأكثر أهمية وحضورا في العلاقات بين البلدين. وفي السابع من شهر ديسمبر عام 2009 قام وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي بزيارة رسمية إلى واشنطن استمرت ليومين وذلك بدعوة من كاتبة وزارة الخارجة " هيلاري كلينتون" وجاءت هذه الزيارة لتعزيز الشراكة المتينة القائمة بين الجزائر والولايات المتحدة ".

في بيان صادر عن وزارة الخارجية الجزائرية جاء فيه أن العلاقات تشهد مرحلة نوعية جديدة نحو التكثيف المتعدد الأشكال للعلاقات القائمة بين البلدين في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والعلمية " ولتعزيز التشاور والحوار المنتظم منوها إلى أن الزيارات التي تشهدها الجزائر من مسؤولين أمريكيين على رأسهم نائب كاتب الدولة المكلف بشؤون الشرق الأوسط "جيفري فيلتمان " ومساعده نائب الدولة المكلف بالدفاع "فيكي هود" ليستون وقائد القوات الأمريكية في إفريقيا "أفريكوم" الفريق أول "ويليام وورد"، كما التقى "مراد مدلسي" كل من "جيفري فيلتمان" نائب وزير الخارجية المكلف بشؤون الشرق الأوسط ومسؤولين لمجلس الأمن القومي ومسؤولين في ديوان نائب الرئيس "باراك أوباما" "جو بايدن"، كما عقد لقاء مع أعضاء مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي[3].

---

[1] رامستقبلد أول وزير دفاع أمريكي يزور الجزائر، القدس العربي، على الرابط الإلكتروني : https://www.aloud:
تاريخ 2008/06/15 على الساعة 10:05

[2] وزير الخارجية الأمريكي يصل إلى الجزائر، على الرابط الإلكتروني :
https://elaph.com/Web/Archive/107047201053007510O.htm#google_vignette
بتاريخ 2026/04/12 على الساعة 18:14

[3] وزير خارجية الجزائري يبدأ زيارة رسمية إلى واشطن، على الرابط الإلكتروني :
https://www.alquds.co.uk/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-
بتاريخ 2025/05/16 على الساعة 19:09

كما قام بزيارة أخرى في شهر جانفي 2012 دامت أربعة أيام، أجرى فيها محادثات مع هيلاري كلينتون، ومساعد لشؤون الشرق الأوسط "جيفري فيلتمان" ناقش فيها ملف الإصلاحات السياسية بالجزائر والتحولات السياسية بالمغرب العربي وقضايا الإرهاب[1].

وبعد هذه الزيارات جاءت عدة زيارات رسمية بين مسؤولي البلدين. وكللت هذه الزيارات بإقامة الحوار الاستراتيجي، بين البلدين لتحقيق المصالح المشتركة، وترجم هذا الحوار بإجراء مشاورات حول القضايا الإقليمية وإقامة المشاريع المشتركة في قطاعات كالصناعة والتجارة والصحة، إذ قامت وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كليتون" إلى الجزائر بهدف تحقيق التقارب في القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك. وتعزيز المشاورات الدبلوماسية حول قضايا الساحل وخاصة المسألة المالية[2].

إذ جاءت هذه الزيارة بتاريخ 2012 فى إطار الأوضاع الحرجة التي كانت تشهدها مالى آنذاك وسيطرة التنظيمات والحركات الارهابية وسعيها لإعلان دولة أصولية في جزء منها، إذ كانت المبادرة الأمريكية تقوم على الحلول العسكرية غير أن الجزائر كانت دائما تنتهج في سياستها الحلول السلمية وتغليبها على الحلول التي ترتكز على القوة، مما تشكل نقطة خلافات بين البلدين في التعامل مع هذه الأزمة تلك المرحلة[3] وبالرغم من ذلك فقد أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية أنها تتضمن المواقف والرؤية الجزائرية حول الأحداث المختلفة بالمنطقة وأن الدولتان تقيمان حواراً دائما في جميع المجالات وفى ظل علاقات معمقة، وجاءت زيارة "هيلارى كلينتون" في إطار جولة مغاربية تطرقت فيها كذلك من خلال لقائها مع وزيز الخارجية الجزائري مراد مدلسي إلى ملفات:

– الإصلاحات السياسية في الجزائر والانتخابات التشريعية ودورها في تعزيز العملية الديمقراطية، والعلاقات ومكافحة الإرهاب والوضع الأمني بالساحل، وكذلك تناقش الوزيران حول طبيعة العلاقات بين الجزائر والمملكة المغربية وملف الثورات العربية والملف الليبي والأوضاع المستجدة آنداك في سوريا ومصر ونتائج إجتماع وزراء خارجية الإتحاد المغاربي بالرباط عام 2012، ودام اللقاء أربعة

[1] مدلسي يبدأ اليوم زيارة إلى الولايات المتحدة، على الرابط الإلكتروني:
-https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2214095&Language=ar

[2] نخي فاطمة الزهراء، "العلاقات الأمريكية الجزائرية بعد احداث 11 سبتمبر 2001"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013–2014)، ص 115.

[3] أميرة محمد عبد الحليم، "زيارة كليتون للجزائر واحتمالات التدخل العسكري في مالى مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية" ، على الرابط الالكتروني: https://acpss.ahram.org.eg/News/5327.aspx# بتاريخ 2025/06/15 على الساعة 17:30

ساعات[1]، ومن خلال القضايا المتطرق إليها في هذه الزيارة تبين أن العلاقات بين البلدين تتجه نحو التشاور في الكثير من القضايا مما يؤكد على أهمية الرؤية الجزائرية بالنسبة للولايات المتحدة حول القضايا الإقليمية ويؤكد الأهمية التي توليها الولايات المتحدة للجزائر من الناحية الدبلوماسية في معالجة قضايا المنطقة العربية والإفريقية، وهذا ما يوضح أيضا بداية تغير العلاقات بين البلدين واتجاهها نحو التعميق.

وعقب زيارة هيلاري كلينتون جاءت زيارات متتالية من طرف مسؤولين امريكيين في مجالات مختلفة، تجسدت في زيارة مساعد كاتب الدولة السيد "ويليام يورس" ومساعد كاتب الدولة للشؤون الاقتصادية والتجارية "خوسي فيرناندیز" ومسؤولة رفيعة المستوى هي السيدة "ستيفاس كائلين " كاتبة الدولة المساعدة للدبلوماسية المكلفة بالشؤون العمومية والسيد "كارتر هام" القائد الأعلى للقوات الأمريكية في أفريقيا "أفريكوم" والسيد مايكل جي فيكرس " مساعد وزير الدفاع الأمريكي[2].

وفي هذه الفترة أعلن البلدين عن قيام الحوار الاستراتيجي* بينهما لتقوية الشراكة والتعاون بين البلدين واخراج العلاقات من طابعها العادي إلى علاقات أكثر فعالية وتوسيع مجالاتها لتتعدى الطابع الأمني، إذ يمثل الحوار الإستراتيجي الأمريكي الجزائري الإطار التعاوني نظرا للفرص المتاحة على المستوى الإقتصادي، ويهدف إلى إضفاء طابع التنظيم المؤسسي من أجل تنظيم وتوضيح أفضل للتقارير بين البلدين[3].

---

[1] 4 ساعات لدراسة 4 ملفات في زيادة كلينتون للجزائر، الشروق اونلاين ، العدد 18366، 24/02/2012، على الرابط الإلكتروني : https://www.echoroukonline.com/4-%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA- تاريخ : 11/05/2025 على الساعة 14:30

[2] تخي فاطمة الزهراء، **مرجع سابق**، ص 116.

* الحوار الإستراتيجي مفهوم مركب لمضمون التفاعل المؤسساتي للدول مما قد يساهم في استمرار العلاقات التكيف مع مستجدات البيئة الدولية والإقليمية – لتجاوز العلاقات بعدتها الآلي وعدم تأثرها بالأزمات والمتغيرات الجديدة واستشراف تطويرها في المستقبل، وذلك في ظل بيئة دولية تتسم بالتقلب والتوجس. والتعقيد والغموض، ويتميز الحوار الإستراتيجي بدرجة عالية من الانتظام، ويتطور وفقا لتطور احتياجات وتبدل مصالح الدول فى البيئة الدولية إذن الحوار الإستراتيجي يجعل العلاقات بين الدول بالثبات والديمومة ويشمل التشاور والتفاهم والتعاون في كافة المجالات، وقد يرتقي الى درجة التحالف بين الدولتين، إذا كانت نتائج الحوار الإستراتيجي حققت درجة كبيرة للتقارب بين البلدين.

[3] قوادري أحمد الحوار الاستراتيجي في العلاقات الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية، الجزائر أنموذجا، المجلة الجزائرية للدراسات لسياسية، العدد 08، 2017، ص 108.

كما قام وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" عام 2014 بزيارة، بعد أن ألغيت زيارة كانت مبرمجة في نوفمبر 2013، وذلك بسبب توجهه إلى جنيف في إطار المفاوضات التي أجريت بشأن الملف النووي الإيرانى، وكان ذلك بطلب من الرئيس باراك أوباما[1].

دامت زيارة وزير الخارجية يومين وكانت بشهر أفريل 2014 وأتت هذه الزيارة ضمن الحوار الاستراتيجي المشترك بين البلدين ونوقشت بها القضايا الاستراتيجية، وأكد كيري أن زيارته ركزت على موضوع تعزيز التنسيق الأمريكي مع الجزائر بخصوص القضايا الإقليمية والثنائية المرتبطة بالتطورات السياسية والأمنية وتعزيز العلاقات الإقتصادية وموضوع المجتمع المدني بالجزائر، إذ التقى الوزير الأمريكي بالرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والوزير الاول بالنيابة يوسف يوسفي ووزير الخارجية رمضان لعمامرة ، غير أن هذه الزيارة أحدثت ضجة إعلامية بسبب توقيتها، إذ تزامنت مع الحملة الانتخابية للانتخابات الرئاسية عام 2014 ، وشكلت ردود فعل من الطبقة السياسية بالجزائر خاصة الأحزاب والشخصيات السياسية المعارضة، إذ اعتبرتها بمثابة تزكية للمرشح عبد العزيز بوتفليقة [2] .

المزاعم لا ترتكز على أي حقائق واقعية، خاصة وأن الزيارة جاءت في إطار جولة مغاربية من طرف وزير الخارجية الأمريكي زار من خلالها كل من تونس والجزائر والمغرب، ولو كانت هذه الزيارة دعما للمترشح بوتفليقة انتخابيا لخصصت لها وزارة الخارجية الأمريكية زيارة خاصة للجزائر وحدها، كما نوقش في هذه الزيارة ملف الصحراء الغربية إذ يعتبر من بين الملفات الثقيلة فى السياسة الخارجية الجزائرية، إذ تسعى الجزائر إلى كسب المواقف الأمريكية لصالح الطرح الجزائري الرامي إلى حلحلة النزاع الصحراوي.

وشكلت هذه الزيارة الدورة الثانية للحوار الإستراتيجي في أفريل 2014 والتي عقدت بالجزائر، إذ ذكر البلدان في البيان المشترك المتوج للحوار الثاني الاستراتيجي على التزام الولايات المتحدة والجزائر بتوسيع وتعميق الحوار السياسى وتقوية تعاونها الإقتصادي والأمني والتجاري، واتفق الطرفان على تبادل الخبرات والمهارات في مجال التربية والتعليم العالي والعلوم والتكنولوجيات، وتشجيع الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيز التعاون الطاقوي، سواء في الطاقات الأحفورية أوالطاقات المتجددة، لتحقيق الأمن الطاقوي للبلدين، والتركيز كذلك على مجال التعاون الأمني، الذي يعتبر من القضايا التي تؤكد عليها الجزائر والولايات المتحدة وذلك عن طريق التبادل المعلوماتي والتعاون الإستخباراتي.[3]

---

[1] أوباما يؤجل زيارة كبرى إلى الجزائر بسبب النووي الإيراني الشروق أونلاين، 2013/11/18 على الرابط الالكتروني:
https://www.echoroukonline.com/%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7-

[2] جون كيري الجزائر عن حملة الرئاسية، الشروق أونلاين 26/03/2014 على الرابط الالكتروني:
https://www.echoroukonline.com/%D8%AC%D9%88%D9%86-

[3] قويدري أحمد، **مرجع سابق**، ص 108

وفي الفترة الممتدة ما بين 2010 – 2014، تم عقد إتفاقيات عديدة وفي مجالات مختلفة، إذ تم الإتفاق على إعادة بعث المجلس الجزائري الأمريكي حول التجارة والإستثمار، والذي تم تنصيبه بعد الاتفاق الموقع عام 2013 بالعاصمة، والذي يعقد دوراته في فترات مختلفة إلى غاية الفترة الراهنة، وتم عقد اتفاقات شراكة عام 2012 في مجال الصحة لتعزيز دور القطب البيوتكنولوجى لسيدي عبد الله بالجزائر وذلك في إطار في مشروع نطز 2020، وتم كذلك ضمن نطاق هذا المشروع إنشاء قطب امتياز اقليمي في مجال البيوتكنولوجي بالشراكة مع المخابر الصيدلية الأمريكية[1]، ومن خلال تقييمنا للعلاقات السياسية والدبلوماسية فى فترة الرئيس جورج بوش الابن أن هذا الأخير كان ينظر الى الجزائر كشريك أمني بالدرجة الأولى وشريك إقتصادي بالدرجة الثانية، أما في فترة الرئيس أوباما فنجد أن العلاقات قد تعدت الجانب الأمني لتشمل الجانب الإقتصادي وذلك من خلال إبرام الاتفاقيات الاقتصادية في مجال المحروقات والتعاون التكنولوجي، كما باركت إدارة اوباما عمليات الإصلاح السياسي في الجزائر، كتعديل قانوني الأحزاب والإنتخابات، وارتقت العلاقات من العلاقات العادية إلى مستوى الحوار الإستراتيجي [2].

وفي شهر أفريل عام 2017 إنعقدت جلسات الحوار الثنائي المشترك بين البلدين بالعاصمة الأمريكية واشنطن والذي خصص لمناقشة قضايا مكافحة الإرهاب، وتوج هذا اللقاء بتوقيع مذكرات تفاهم حول تبادل المعلومات لمواجهة تهديدات تنظيمي داعش والقاعدة في ليبيا ، وتلى هذا اللقاء زيارة وزير الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة لواشنطن بدعوة من وزير الخارجية الأمريكي، "ريكس تيلرسون" بتاريخ 16 ماي 2017 لمعالجة ومناقشة بعض القضايا السياسية والأمنية وبالخصوص القضية الليبية، كما تناولت هذه الزيارة آفاق التعاون بين البلدين فى مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، ودور الولايات المتحدة الأمريكية في معالجة قضايا السلم والأمن والتنمية في إفريقيا، كما التقى رمضان لعمامرة وأجرى مشاورات مع مسئولين كبار في الكونغرس الأمريكي، ناقش من خلالها الشراكة الجزائرية الأمريكية وقضايا دولية وإقليمية[3]، وتندرج هذه المحادثات في إطار الحوار الإستراتيجي بين البلدين.

---

[1] تخى فاطمة الزهراء، **مرجع سابق**، ص118.

[2] تمزور فتيحة، قاسم حجاج، "صورة الجزائر في الوثائق الاستراتيجية الأمريكية وفرنسا في حقبة الحرب الباردة إلى اليوم"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 7، العدد 2016، ص 899.

[3] مسائل بحث الأزمة الليبية خلال زيارته الى واشطن، على الرابط الالكتروني:

https://www.alquds.co.uk/%EF%BB%BF%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%84-/،

تاريخ الاطلاع: 05/07/2020.

وعقدت بتاريخ 29 جانفي 2019 الجولة الرابعة للحوار الإستراتيجي بين الجزائر والولايات المتحدة بواشطن، حيث جرت المباحثات بين وزير الخارجية الجزائري "عبد القادر مساهل" و"مايك بومبيو" تناول فيها الطرفان سبل تطوير التعاون بينهما، خاصة في المجال الأمني بما فيها مكافحة الإرهاب وتحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة فى تحقيق الإستقرار الإقليمي ومواجهة خطر الجماعات الإرهابية بالساحل ودعم التعاون التجاري وتعزيز الشراكة الإقتصادية، بالإضافة إلى إبرام مذكرات تفاهم في مجال التبادل العلمي وتعزيز الموروث الثقافي للبلدين، كما كانت القضية الصحراوية من أهم القضايا المعالجة في هذا اللقاء[1].

ما يلاحظ على طبيعة الزيارات ومستواها بين البلدين، خاصة في العهدة الأولى للرئيس دونالد ترمب Donald Trump نجد أنه لا يوجد أي زيارة رسمية لوزيرى خارجة الولايات المتحدة ريكس. تيلرسون "أو حتى مايك بومبيو "Mike mom peo للجزائر. في حين أنه قام وزيري خارجية الجزائر في هذه الفترة عبد القادر مساهل ورمضان لعمامرة " بزيارتين إلى الولايات المتحدة الأمريكية غير ان هاتين الزيارتين جاءتا في سياق انعقاد دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة والثانية لمناقشة الأزمة الليبية في مجلس الأمن، ممّا يجعلنا نستقرأ أن العلاقات بين البلدين في عهدة الرئيس ترامب الأولى شهدت بعض الفتور والركون ولم ترق إلى مستوى الزخم الذي كانت عليه في عهدة بوش الابن الثانية والعهدة الرئاسية الثانية لباراك أوباما، وهذا ما يوضح أن إدارة ترامب لم تولي الأهمية الكبيرة للجزائر باعتبارها شريك استراتيجي في منطقة شمال إفريقيا.

بالرغم من البراغماتية المتطرفة التي يتميز بها ترامب، فهو لم يرى في الجزائر كشريك اقتصادي قوي بالمقارنة مع دول الشرق الأوسط، وبالأخص دول مجلس التعاون الخليجي فبالرغم من انعقاد دورتين للحوار الإستراتيجي فى هذه الفترة والزيارات الدبلوماسية البلدين، غير أنه من خلال قياس حجم الزيارات الدبلوماسية وطبيعة ودرجة الموظفين في الإدارة الأمريكية، نجد أن العلاقات الدبلوماسية والسياسية لم ترق إلى مستوى عالي، خاصة في ظل دعم الرئيس ترامب للطرح المغربي في قضية الصحراء الغربية وإعلان النظام المغربي دخوله مرحلة التطبيع العلني مع الكيان الصهيوني، جعل ترامب يميل فى اختياراته الدبلوماسية للتعاون مع المغرب خاصة في المجال السياسي أكثر منه إلى الجزائر، كما أن قرار ترامب بنقل السفارة الأمريكية في الأراضي المحتلة الفلسطينية من تل أبيب إلى القدس قد أثر في العلاقة بين البلدين، ما اعتبرته الجزائر تأييداً مطلقا لتثبيت إحتلال القدس ودعما قويا ومفرطا للسياسة الاستعمارية الصهيونية.

[1] Messahel a Washington, la 4 eme session du dialogue algero-américains Sur le lien électronique Suivant :https://lexpressiondz.com/index.php/info-en-continu/messahel-a-washington-la-4e-session-du-dialogue-algero-americain-30857515/07/2025 / 17 :07

وهذا ما يتعارض مطلقا مع سياسة الجزائر وتوجهاتها وعقيدتها اتجاه القضية الفلسطينية، خاصة وأن الجزائر مصنفة ضمن محور الممانعة، إذ تعتبر من الدول العربية القليلة التي تعلن مجاهرتها وتنديدها للممارسات الصهيونية في الأراضي المحتلة والشرق الأوسط، سواء على المستوى الاقليمي أوضمن هيئات الأمم المتحدة، خاصة في مجلس الأمن، وهذا كله يساهم في تقويض العلاقة بين الجزائر والولايات المتحدة.

الفرع الثاني: العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والولايات المتحدة في عهد الرئيس عبد المجيد تبون 2020-2025

حافظت الجزائر في سياستها الخارجية اتجاه الولايات المتحدة على نفس النهج الذي كانت عليه قبل وصول الرئيس عبد المجيد تبون إلى رئاسة الجمهورية، إذ عمقت الجزائر علاقاتها مع الولايات المتحدة منذ العهدة الأولى للرئيس تبون، إذ واصلا الطرفان عقد دورات الحوار الإستراتيجي بينهما، خاصة في مجال التعاون في مكافحة الإرهاب، غير أنه حسب الباحثتان في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنىWashington Institu for Near East Policy Saving hybry سابينا هينرج أن التدخل الروسي في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والذي له دور سلبي على الجزائر والمنطقة، بحسب وجهة نظر الباحثتان ومشكل الانفتاح السياسي والاقتصادي بالنسبة للجزائر أهم عائق في تطوير العلاقات بين البلدين [1].

كما تعترف الباحثة سابينا "هامنبر ج" Sabina Hamneberg في مقال جديد صدر لها في 15 جويلية 2025 عن معهد واشنطن المعنون ب: "الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر: مسار في ظل دنياميكيات عالمية متغيرة "، أن الجزائر تتمتع بمزايا وفرص تعاون كبيرة، ولديها العديد من نقاط القوة وأنها ملتزمة بالوساطة والحوار في حل الأزمات الإقليمية والدولية، كما أنها تتمتع بموارد طبيعية هائلة، لذا يجب على الولايات المتحدة أن تستثمر في هذه النقاط لتمتين علاقاتها مع الجزائر، كما أشارت الباحثة إلى حدث مهم في العلاقات بين البلدين شهده حكم الرئيس تبون وهو توقيع مذكرة تفاهم حول قضايا دفاعية " مذكرة دفاع تفاهمية Defense memoranduem ofumeleste وتوقيع هذه الاتفاقية يندرج ضمن تقوية وتفعيل التعاون الأمني في ظل الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، غير أن الباحثة ترى أن توافق الجزائر مع توجهات الدول الكبرى كالصين وروسيا وخاصة تماهي الموقف الجزائري مع روسيا بخصوص الحرب الأوكرانية، قد يشكل أحد أهم

[1] Sabiing Hanneberg, Souhire Medini, what would Another Tebboune Victory Mean for M.S. Algeria Relations Sept, the Washington. Inshtu for Wear East policy, do 2025/07/15 17 :51

ماذا يعني فوز آخر لتبون بالنسبة للعلاقات الأمريكية الجزائرية؟

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/madha-yny-fwz-akhr-ltbwn-balnsbt-lllaqat-alamrykyt-aljzayryt

المعيقات التي تحول دون تعميق العلاقات بين البلدين، وترى أن موقفي المغرب وتونس – اتجاه روسيا والصين أقل إنحياز لهاتين الأخيرتين وأقرب إلى السياسة الأمريكية إذا ما قورنت بمواقف وسياسات الجزائر اتجاههما واتجاه الولايات المتحدة التي لا زالت تنظر إليها الجزائر بموثوقية أقل من روسيا والصين[1].

ومن خلال تتبعنا للزيارات التي قام بها مسؤولون وقياديون أمريكيون سواء في القطاع العسكري أو السياسي أو الاقتصادي منذ عام 2019 إلى غاية سنة 2025، تجد ان هذه الزيارات لم تنقطع طوال هذه الفترة، إذ شهد كل عام زيارات متواصلة ومتنوعة لدبلوماسيين وقياديين عسكريين طيلة سبع اعوام متتالية وكذلك الزيارات التي يقوم بها المسئولون الجزائريون للولايات المتحدة الأمريكية، كل هذا يترجم حجم التقارب بين البلدين في هذه الفترة، ودرجة وعي كل منهما للأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها كل طرف، فبالنسبة للجزائر الأهمية الإقليمية التي تتمتع بها وبالنسبة للولايات المتحدة الأهمية الأمنية العالمية، ومكانتها الاستراتيجية في النظام العالمي ، فالولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تحقق مكاسب أكبر بتطوير تعاونها مع الجزائر من منظور واقعي بالمقارنة مع دول شمال إفريقيا، نظراً لما تتمتع به من ثروات و مؤهلات تجعلها من أغنى الدول الإفريقية من ناحية الثروات المعدنية والمنجمية والطاقوية.

ففي الفترة الممتدة ما بين 26 إلى 28 جوان من عام 2019 قام السيد كارل كرس " Carl B. cess المدير الاقليمي لقطاع الطاقة كالوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية ، بزيارة عمل إلى الجزائر وتندرج هذه الزيارة فى إطار مساعي الولايات المتحدة الأمريكية الهادفة إلى إقامة شراكة اقتصادية مع الجزائر، عن طريق تشجيع الاتصالات بين مسؤولي الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات: سوناطراك ، إذ وقع الطرفان على إتفاقية تضمن تمويل المسؤولين والإطارات المسيرة للمؤسسات الطاقوية بما فيها الاطارات العليا لمجمع سوناطراك، وكانت قد سبقتها عملية تكوين قامت بها شركة جينيرال الكتريت المتعددة الجنسيات ومقرها بواشنطن لإطارات سونلغاز في عام 2017.[2] كما تهدف الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية إلى تطوير المنشآت القاعدية وتوفير مناصب شغل وتحويل التكنولوجيات ودعم الإصلاحات المنتجة في إطار اقتصاد السوق، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمارات، بما فيها الطاقوية بالجزائر، إذ أن الولايات المتحدة تهدف حسب تصريح السيد كارل مع هذه الزيارة إلى تحقيق أهداف

[1] Sabina Henneberg, Strategic U.S. Engagement with Algeria: A Pathway amid Shifting Global Dynamics , Jul 14, 2025?P5https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/strategic-us-engagement-algeria-pathway-amid-shifting-global-dynamics

[2] الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية تشجع الشراكات الجزائرية الأمريكية في مجال التنمية الاقتصادية، https://www.aps.dz/ar/algerie/73639
بتاريخ 2025/07/15 على الساعة 17:30

اقتصادية في الجزائر على المدى الطويل من خلال تطوير الشراكات الاقتصادية[1] وتوفير المزيد من الفرص للشركات الأمريكية عن طريق تهيئة مناخ مناسب للاستثمار الأجنبي، وهذا ما تنتقده الكثير من الأبحاث والدراسات الأمريكية، أذ أن أهم الصعوبات التي تواجه الشركات الإقتصادية الأجنبية بما فيها الأمريكية بالجزائر هو مناخ الأعمال غير المناسب للاستثمار الأجنبي[2] .

كما قام وفد أمريكي من الكونغرس الأمريكي، ترأسه النائب الديمقراطي ستيفن كيش Stephens - Syncci عضو عن ولاية ماساتشوستس وعضو لجنة الرقابة والإصلاح ولجنة الخدمات المالية مع الكونغرس، وذلك بتاريخ 08/07 أكتوبر 2019 إذ تم من خلال هذه الزيارة عقد اجتماع مع وزير الخارجية الجزائري آنذاك صبرى بوقادوم، نوقش من خلاله قضايا إقليمية مثل الأوضاع مع ليبيا ومالي وتعزيز التعاون الاقتصادي وزيادة الاستثمارات الأمريكية، وتعزيز الأمن الإقليمي ومكافحة الارهاب في منطقة الساحل [3]، وجاءت هذه الزيارة في ظرف زمني شهد عقد الجزائر صفقات أسلحة مع روسيا الاتحادية مثل شراء طائرات (سوخوى 57 (8457) المتطورة جدا والمندرجة ضمن الجيل الخامس من الأسلحة، والتدريبات المشتركة بين روسيا والجزائر بالقرب من الحدود المغربية، وبالتالي جاءت هذه الزيارة ضمن سياسة الولايات المتحدة لاحتواء نفوذ روسيا، ومحاولة كسر احتكار هذه الأخيرة لسوق السلاح الجزائري عبر تقديم البدائل[4].

كما قام وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر "Matt Esper بزيارة إلى الجزائر في شهر أكتوبر 2020 وتعد ثاني زيارة بعد تلك التي قام بها وزير الدفاع الأمريكي في إدارة جورج بوش "دونالد رامسفيلد" وكانت قبل أكثر من 14 سنة التقى "إسبر" خلال هذه الزيارة، رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزيرا للدفاع وبحضور رئيس الأركان السيد سعيد شنقريحة ومدير الأمن الخارجي، محمد بوزيد[5] وبشأن هذه الزيارة أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية بيانا أكدت فيه أن هذه الزيارة جاءت لتؤكد دعم الولايات المتحدة لتعزيز التعاون بين البلدين، وذلك في مجال تبادل

---

[1] U.S. Embassy Algiers , U.S. Trade and Development Agency (USTDA) & #Sonelgaz https://www.facebook.com/USEmbassyAlgiers 14/08/2025 15:26
U.S. Embassy Algiers , U.S. Trade and Development Agency (USTDA) & #Sonelgaz, https://www.facebook.com/USEmbassyAlgiers

[2] Sabina Henneberg, **ibid**, p7.

[3] الكونغرس الأمريكي يناقش الأوضاع الأمنية ومكافحة الإرهاب مع بوقادوم
https://www.ennaharonline.com/%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%86%D8%BA%D8
بتاريخ 16/07/2015 على الساعة 18:30

[4] Sabina Henneberg, bolstering-us-algeria-relations-amid-africa-leaders-summit
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/ 15-07-2025 / 19:50

[5] وزير الدفاع الأميركي في زيارة نادرة للجزائر لإحياء شراكة إستراتيجية بين البلدين،على الرابط:
https://www.aljazeera.net/politics/2020/10/2/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9- بتاريخ 2025/07/17 على الساعة 11:30

الخبرات والتدريب العسكري وتنسيق الجهود في محاربة التنظيمات الإرهابية في منطقة شمال إفريقيا والساحل، وأشار البيان إلى الدور المهم الذي تقوم به الجزائر في هذا المجال[1].

وسنتحدث على الظروف الإقليمية والدولية التي أتت فيها هذه الزيارة في المبحث الخاص بالتعاون الأمني بين البلدين، وعن أبعاد هذه الزيارة وأهم النتائج المحققة للطرفين، اذ تعتبر حدثاً مهماً بالنسبة للجزائر، خاصة وأن زيارة وزراء دفاع الولايات المتحدة للجزائر تعتبر قليلة مقارنة بدول الخليج ومصر وتونس والمغرب.

وفي السابع عشر من شهر جانفي 2021، وصل فريق حكومي من الولايات المتحدة الأمريكية مكون من وزيرة القوات الجوية Secretary Secretary of the Air Force of the Air Force Barretts السيدة بربارة بالرنت Barbara Barrett و السيد دريفيد شكير Darid sherker مساعد وزير الخارجية الأمريكي والجنرال جيفري هيريجيان Tere Harringian قائد القوات الجوية الأمريكية في أوروبا وافريقيا إذ أشاد مساعد وزير الخارجية شينكير والذي يعتبر أسمى دبلوماسي أمريكي لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب ما وصفته سفارة الولايات المتحدة بالجزائر عبر صفحتها على الفايسبوك بالعلاقة الثنائية بين الجزائر والولايات المتحدة ووصفها بأنهما دولتان صديقتان و شريكتان، وثمن الدور الريادي الإقليمي الذي تقوم به الجزائر وأن البلدين تجمعها مصالح مشتركة، خصوصا تعزيز الإستقرار الإقليمي، وصرح عن سعي الولايات المتحدة الأمريكية للبحث عن فرص تعميق العلاقات التجارية فى الوقت الذي تسعى فيه الجزائر في عهد الرئيس عبد الحميد تبون إلى تنويع الإقتصاد وجعله أكثر إنفتاحا[2].

وصرحت وزيرة الدفاع والقوات الجوية الأمريكية السيدة بربارة باريت أن الزيارة جاءت لتعزيز العلاقات الأمنية بين الطرفين، واصفة أن الجزائر تتمتع بخبرة كبيرة اكتسبتها بمشقة حسب تعبيرها – في مجال مكافحة الأمن ومكافحة التطرف والعنف، والولايات المتحدة تحترم قدرات الجزائر فى هذا المجال، وصرح كذلك القائم بالأعمال الأمريكي بالجزائر السيد "غونام رانا" أن علاقتنا مع الجزائر هي واحدة من أهم العلاقات في المنطقة، واعتبر زيارة هؤلاء المسؤولين رفيعي المستوى أنها تبرهن على مدى الوعي بأهمية الشراكة مع الجزائر لدى صناع القرار الأمريكيين[3].

---

[1] Department of Defense; Esper Discusses Expanding Military Cooperation With Algeria https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/2369125/esper-discusses-expanding-military-cooperation-with-algeria 17/07/2025 12:00

[2] -تصريح صحفي لمساعد وزير الخارجية الأمريكي "دايفيد كشنير أثناء زيارته للجزائر"على الرابط الإلكتروني التالي: https://www.google.com/search?q=%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9+%D8%A7%- تاريخ الإطلاع:17-07-2025 15:00

[3] U.S. Embassy Algiers, 7 janvier 2021 https://www.facebook.com/USEmbassyAlgiers/posts/%D8%A3%D8%B4%D8%A7%D8%AF- 16:00 2025-07-17

-وجاءت زيارة الوفد الأمريكي بعد أسابيع من قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، وهذا ما اعتبرته الجزائر انحيازا غير مسبوق في الموقف الأمريكي، ينتهك الشرعية الدولية، إذ حاول الوفد من خلال هذه الزيارة طمأنة الجزائر وأن موقف ترامب لا يعكس السياسة الأمريكية اتجاه القضية الصحراوية، كما عبرت الجزائر من خلال وزير خارجيتها "صبري بوقاروم " دعوة الولايات المتحدة إلتزام الحياد فى المسألة الصحراوية ، كما أن الموقف الأمريكي قد يعيق التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة ويقوض جهود الأمم المتحدة نحو حل القضية[1].

أكدت هذه الزيارة ثبات الموقف الجزائري اتجاه الإحتلال المغربي للأراضي الصحراوية، بالرغم من المحاولات التي قام بها الوفد الأمريكي لتليين الموقف الجزائري من هذا الاحتلال، وهو ما يعكس ثبات الدبلوماسية الجزائرية فى الدفاع عن حقوق الشعوب المحتلة، والمحافظة على سيادتها الخارجية، في حين أقدم شنكير سفير الولايات المتحدة على إنشاء قاعدة عسكرية بالصحراء الغربية والذي اعتبرته الجزائر تعديا أمنيا غير مسبوق على حدودها مع المغرب، وبالرغم من تطمينات كوشنير حول هذه المسألة إلا أن الجزائر لا زالت تتعامل مع الولايات المتحدة إزاء هذه المسألة بحالة من عدم الثقة.

وفقا للمنظور الواقعي في تحليله للعلاقات الدولية، الذي يرى أن العلاقات بين الوحدات السياسية يسودها عدم الثقة حتى تبقى محافظة على مصالحها ويجعلها في يقظة إستراتيجية للجزائر حفاظا على أمنها[2]، وهذا ما تنتهجه الجزائر تجاه هذه القضية، خاصة بعد مرحلة التطبيع الخطيرة التي يشهدها المغرب مع الكيان الصهيوني، كل هذا يجعل الجزائر غير مطمئنة للموقف الأمريكي الداعم للمغرب.

وفي 28 جويلية 2021 زار مساعد وزير الخارجية بالنيابة لشؤون الشرق الأدنى "جوي هود" للجزائر، وقد تناولت الزيارة حسب بيان وزارة الخارجية الجزائرية آفاق ترقية الحلول السياسية والسلمية للأزمات التي تعوض السلم والأمن في منطقتي شمال إفريقيا والشرق الأوسط، كما شكل لقاء وزير الخارجية رمضان لعمامرة مع السيد "هود" فرصة للتباحث حول سبل تعزيز الحوار الإستراتيجي بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية[3].

---

[1] الوفد الأمريكي حمل رسائل وعاد بأخرى: الجزائر تطالب بالحياد وواشنطن تطمئن
https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%81%D8%AF-%D8%A7%D9%84/
تاريخ الإطلاع:17-07-2025 على الساعة19:08.

[2] مساعد وزير الخارجية بالنيابة لشؤون الشرق الأدنى جوي هود يزور الجزائر
https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://dz.usembassy.gov/ar/%
بتاريخ الإطلاع: 2025/07/17 على الساعة 20:00

[3] مساعد وزير الخارجية الأمريكي يزور الجزائر لـ"تعزيز الحوار الاستراتيجي"
https://arabic.euronews.com/2021/07/26/us-assistant-secretary-of-state-visits-algeria
تاريخ الإطلاع: 2025/07/17، على الساعة 20:30

ومن خلال طبيعة الوفد والمسؤولين الأمريكيين المشكلين له، يتضح لنا أن الولايات المتحدة بدأت تولي اهتماما كبيرا بالجزائر مقارنة بالفترة السابقة من بدايات حكم الرئيس بوتفليقة بعد زيارة رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي عام 2006، إذ شهدت هذه الفترة نوعا من الركود الدبلوماسي، ويفهم من هذه الزيارة أن هناك تغيرات في المدرك الإستراتيجي الأمريكي بالاهتمام الجيوإستراتيجي والاقتصادي للجزائر، وكذلك جاءت هذه الزيارة في ظرف دولي متأزم (الحرب الأوكرانية) وما خلقته من تبعات جيوبوليتيكتة وإقتصادية كأزمة توريد الطاقة لأوروبا، وجاءت أيضا هذه الزيارة كمحاولة لتقويض التمدد الروسي فى شمال إفريقيا، خاصة في ليبيا وفي دول الساحل، ولمزاحمة النفوذ الروسي فى سوق السلاح الجزائرية وفي المجال الدفاعي، بالإضافة كذلك إلى منافسة التمدد والانتشار القوي للسلع والمنتجات وحتى الشركات الصينية بالجزائر، ويمكن القول أن هذه الزيارة جاءت في إطار توازن بين القوى بما فيها دول الاتحاد الأوروبي في إفريقيا عموما وشمالها خصوصا. وهذا ما تؤكده استمرار زيارات المسؤولين الأمريكيين رفيعي المستوى إلى الجزائر.

وفي شهر مارس من عام 2022، تمت زيارة إلى الجزائر قام بها كلا من نائب وزير الدفاع السيد تشيدى بلادين والجنرال "كايس جينيدي"، وذكرت سفارة الولايات المتحدة بالجزائر أن هذه الزيارة لتعزيز العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في مجموعة واسعة من المجالات، إذ ترأست نائبة مساعدة وزير الدفاع الأمريكي للشؤون الإفريقية تشيدي بلادين برفقة الجنرال كايس جنيدي لجنة الحوار العسكري المشترك بين البلدين، والذي أكد من خلاله المسؤولون الأمريكيون على زيادة مستوى التعامل بينهما في المجال الإقليمي[1]، وهذا نتيجة الأوضاع الإقليمية المتوترة التي تشهدها الجزائر، والتي زادت من مستويات التحديات الأمنية في محيطها الجواري ما يستدعي تكثيف تعاونها الدولي لمعالجة هذه التحديات ومجابهة التهديدات الأمنية التي ستنجم عنها، والتي تشكل خطرا على مصالح البلدين.

ثم تلت هذه الزيارة زيارة أخرى لوزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلنكين بتاريخ 30 مارس 2022 بعد انقطاع لفترة معتبرة من زيارات وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية دامت قرابة ثمانية أعوام، وكانت آخر زيارة بتاريخ 2 أفريل 2014 تلك التي قام بها جون كيري وزير خارجية إدارة أوباما للجزائر، وجاءت الزيارة المذكورة في إطار جولة أجراها بلينكن إلى الشرق الأوسط، وجرت عقب زيارة وفد

[1]Embassy Algiers,
https://www.facebook.com/USEmbassyAlgiers/videos/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-
21/07/2021

عسكري روسي للجزائر، برئاسة مدير المصلحة الفيدرالية للتعاون العسكري " دميترى شوجائى في 23 مارس 12023، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تستشعر خطر التقارب العسكري الروسي مع الجزائر.

خاصة وأن تصور الجزائر بأن الولايات المتحدة تدعم المغرب علنا وباستمرار وتفضلها عليها يجعلها تقترب من روسيا والصين اللتان تسعيان إلى كسب الجزائر، وهذا ما ذكره الباحث فالسيكس يترو بولوس في مقال له عن عجز السياسة الخارجية بالجزائر بمعهد واشنطن للسياسات لللشرق الأدنى وأشار في توصياته إلى أنه يتوجب على الجزائر إعادة رسم معالم سياستها الخارجية اتجاه القوى الكبرى.[2]

وجاءت زيارة بلينكن في إطار اهتمام أوروبي مكثف، إذ قام في هذه الفترة وزير الخارجية الإيطالي" توى دى مايو" في فيفري من نفس العام بزيارة للجزائر وزير الخارجية البرتغالي اوچو جوستوسانتوىں، وزيارة أخرى لمسؤولين أوروبيين للجزائر، وذلك بسبب توجه صانع القرار الأوروبي نحو الجزائر وإدراكه للأهمية التي تمتلكها الجزائر في تحقيق الأمن الطاقوي لأوروبا[3].

وحسب قراءة مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة فإن هذه الزيارة، جاءت لتحقيق الأهداف التالية من الطرف الأمريكي: [4]

– دفع الجزائر إلى مراجعة علاقاتها مع روسيا وذلك في إطار العقوبات التي يفرضها الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة على روسيا، وانعكاسات الحرب الأوكرانية الروسية على ملفي الطاقة والأمن الغذائي، وذلك بزيادة الضغط على روسيا لإنهاء الحرب في أوكرانيا والتنازل عن الأراضي التي احتلتها فيها، وكذلك ترى الولايات المتحدة أن يراجع أعضاء المجتمع الدولي وخاصة الدول التي تربطها علاقات متميزة مع روسيا وإعادة تقييمها، ولتقويض نفوذها في سوريا وليبيا.

---

[1]مركز روابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، "الجزائر تعيد تشكيل سياستها الخارجية بتعزيز علاقاتها مع الصين وروسيا"،.على الرابط الإلكتروني: https://rawabetcenter.com/archives/155028 تاريخ الإطلاع:21-07-2025 11:15

[2], Vasilis Petropoulos,Algeria's Foreign Policy: Facing a Crossroads, **The Washington Institute for Near East Policy**, Aug 9, 2022. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/algerias-foreign-policy-facing-crossroads

[3] اهتمام أوروبي بالغاز الجزائري ووعود باستثمارات في مجال الطاقة،على الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/videos/2022/10/13/%D8%A7%D9%87%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%85-تاريخ الإطلاع: 2025/07/21 على الساعة 12:00

[4] مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة إمدادات الغاز :دلالات زيارة وزير الخارجية الأمريكي إلى الجزائر، على الرابط الإلكتروني:
https://futureuae.com/ar%E2%80%94%E2%80%94%E2%80%94%E2%80%94%E2%80%94%E
تاريخ الإطلاع:21-07-2025 على الساعة 14:25

– زيادة إمدادات الغاز الجزائري لإقحام الجزائر بشكل غير مباشر في الصراع الأوكراني، وذلك عن طريق زيادة إمداداتها الطاقوية لأوروبا لخنق الصادرات الروسية اتجاهها، وتقليل اعتمادها عليه وللتقليل من مداخيل الخزينة العمومية الروسية، وبالتالي إنهاك اقتصادنا حتى يخضع لشروط الغرب وفقا للحرب الدائرة على أوكرانيا.

– ضمان الالتزام بالإمدادات الطاقوية والحفاظ على مستوياتها اتجاه أوروبا، خاصة في ظل التوتر الدبلوماسي القائم بين الجزائر والمملكة الإسبانية، على خلفية المتغيرات التي طرأت على الموقف الإسباني الذي جسدته حكومة شنسيز من القضية الصحراوية والذي يتوافق مع الطرح المغربي القاضي بالاستقلال الذاتي عن طريق الاستفتاء، وهذا في حالة ما إذا لم توافق الجزائر على زيادة مستوى صادراتها الغازية نحو أوروبا[1].

وبالتالي كانت هذه الزيارة تهدف إلى كسب الموقف الجزائري لصالح الموقف الغربي اتجاه الحرب الأوكرانية، ومحاولة من الولايات المتحدة عزل روسيا عن شركائها الاستراتيجيين كالجزائر خاصة، باعتبار أن روسيا أول دولة موردة للسلاح إلى الجزائر، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية حسب تصريحات مسؤوليها وعلى حسب ما هو معلن لم تقدم نفسها كبديل لروسيا في إمداداتها العسكرية للجزائر، هذا ما يجعل الجزائر تتمسك بالحياد في القضية الأوكرانية، غير أنها انتهزت فرصة الوضع الطاقوي المتأزم لأوروبا وأبرمت صفقات غاز كبرى مع إيطاليا وصفقات أخرى مع المجر وكرواتيا ودول أوروبية أخرى.[2]

وبالتالي حافظت الجزائر على علاقاتها مع روسيا فى جانب سوق تجارة الأسلحة غير أن البراغماتية السياسية تفرض عليها استغلال الفرص لزيادة مداخيلها من الغاز وكسب أسواق تضمن لها تسويق منتجاتها الطاقوية لمدة زميلة أطول، زيادة لمكاسبها الاقتصادية وحفاظاً على مصالحها، وهذا ما يفرضه واقع العلاقات الدولية، خاصة وأن الإتفاق مع روسيا بعدم زيادة إمدادات الغاز لأوروبا يمس بسيادتها الخارجية إذا ما كان عن طريق الضغط وكذلك الجانب الروسي يتبنى إستراتيجية يراعى فيها مصالحه دون الإكتراث لمصالح الدول الأخرى، حتى لو كانت من ضمن شركائه الإستراتيجيين، وما يؤكد هذا هو عدم تدخله في مجلس الأمن عن طريق الفيتو لمنع ضربة عسكرية لليبيا وإسقاط نظامها ودعمه لقوات حفتر المعادية والمعارضة لتوجهات الجزائر في حلحلة الأزمة الليبية، وكذلك دعمه ووقوفه إلى جانب القوات الإنقلابية التي تجاهر بالعداء للجزائر في كل من مالي والنيجر وبوركينافسو

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] اتفاق الغاز بين الجزائر وإيطاليا: الحسابات والتداعيات، **مركز الإمارات للسياسات،** https://epc.ae/ar/details/brief/aitifaq-alghaz-bayn-aljazayir-wa-italia-alhisabat-waltadaeiat أطلع عليه بتاريخ: 2025/07/21 على الساعة 15:39

من خلال قوات فاغنر ثم قوات الفيلق الروسي[1]، لهذا فالجزائر تنتهج سياسة تعدد الشركاء وتجنب سياسة الإستقطاب والتحالفات، وتحاول أن تحافظ على شبكة علاقاتها مع الدول والمنظمات الدولية خدمة لمصالحها دون الارتماء في سياسة الأحلاف وخلق أعداء في المنظومة الدولية خاصة مع القوى العظمى.

وفي ظل كذلك الزيارات الدبلوماسية بين البلدين في شهر ديسمبر عام 2022 زار وفد أمريكي الجزائر ممثلاً عن مجلس الأمن القومي الأمريكي national security Council مشكلا كل من "بريت ما لعروك Brett Meerut .وجيري بيرتذتyeremy forport ويائبل للمبرت yael "ممثلا عن وزارة الخارجية ، ويشغل السيد ماكغروك منصب منسق شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمجلس الأمن القومي الأمريكي، الذي صرح بأن الشراكة بين الجزائر والولايات المتحدة قوية جدًا، مؤكداً على إرادة الدولتين في العمل من أجل تعزيزها أكثر وقد استقبل رئيس الجمهورية الوفد الأمريكي، وفق ما نقلته الإذاعة الجزائرية.

إن الزيارة تطرقت إلى الأوضاع في شمال إفريقيا وأوروبا، وقد حضر اللقاء من الجانب الجزائري وزير الشؤون الخارجية السيد رمضان لعمامرة والمستشار لدى رئيس الجمهورية المكلف بالشؤون المتصلة بالدفاع والأمن. السيد بومدين بن عتوا والمدير العام للوثائق والأمن الخارجي مهنا جيار[2].

ومن خلال طبيعة ودرجة المسؤولين الذين حضروا الإجتماع مع الوفد الأمريكي، وفي معظمهم شخصيات ذات طابع أمني وعسكري، يتبين لنا أن الاجتماع قد ركز على القضايا الأمنية بالدرجة الأولى، وهذا ما يبرهن على أن سمة التعاون الغالبة بين البلدين تتمثل بدرجة كبيرة فى المجال الأمني..

واستمرت زيارات المسؤولين الأمريكيين إلى الجزائر عام 2023 ، إذ في شهر جوان من عام 2023 قامت مساعدة وزير الخارجية ميشيل سيتون بزيارة إلى الجزائر واستقبلها السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون إذ أكدت خلال هذه الزيارة أنها تسعى من خلالها لتعزيز وتوسيع التعاون متعدد الأطراف مع الجزائر وتكثيف التعاون ضمن الشبكة الأممية ومجلس حقوق الإنسان، باعتبار أن الجزائر والولايات المتحدة يعتبران عضوين منتخبين في هذا المجلس، وركزت كذلك على رغباتها في التعاون مع المجتمع المدني الجزائري كمسعى من الولايات المتحدة لتعزيز الدبلوماسية الناعمة بين البلدين ،

---

[1]أحمد عسكر، "معضلة النفوذ الروسي في إفريقيا بعد الإطاحة بالنظام السوري"،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. 2024/12/29 https://acpss.ahram.org.eg/News/21327.aspx

أطلع عليه بتاريخ: 2025/07/21 على الساعة 16:00.

[2]الإذاعة الجزائرية، "مجلس الأمن الأمريكي " ، على الرابط الإلكتروني التالي:

https://news.radioalgerie.dz/ar/blog/tags/mjls-alamn-alqwmy-alamryky أطلع عليه بتاريخ 2025/07/21 على الساعة 16:15

وفي هذه الزيارة التقت السيدة ميشيل سيون بوزير الخارجية أحمد عطاف ورئيس مجلس حقوق الانسان و مسؤولين بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية وأعضاء من المجتمع المدني وفرق ممثلية الأمم المتحدة بالجزائر [1].

يلاحظ أن هذه الزيارة لم يناقش فيها الطرفان المسائل الأمنية بصورة واضحة، إذ التقت مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية بمسؤولين مدنيين وممثلين عن المجتمع المدني، وهذا يعد انفتاحا أكثر على الجزائر ورغبة من الولايات المتحدة لتجاوز الإطار الأمني في التعاون والتركيز على المجالات الأخرى، غير أن التساؤل الذي يطرح هو لماذا يتم التركيز على المجتمع المدني فى هذه الفترة؟ هل لإعداد تقارير حول وضع حقوق الانسان في الجزائر لتقييم العلاقة بين البلدين؟، أم لمعرفة كيفية التعامل مع الجانب الجزائري بشكل أفضل مما يسمح للولايات المتحدة بتعميق علاقاتها أكثر منه.

وبالرغم من تأكيد المسؤولة الأمريكية على التعاون بين البلدين في ظل مجلس حقوق الإنسان" حول القضايا المرتبطة بتعريز هذه الحقوق على المستوى الدولي، نجد أن الولايات المتحدة قد انسحبت من هذا المجلس بمجرد تسلم الرئيس ترامب" لمهامه الرئاسية في عهدته الثانية، إذ انتقد بشدة هذا المجلس، وجاء هذا الانتقاد من ترامب وإدارته لمجلس حقوق الإنسان وانسحابه منه نتيجة التقارير السلبية التي أعدها المجلس ضد إسرائيل وتنديده بالجرائم التي يقوم بها في الأراضي الفلسطينية المحتلة[2]، وفي قطاع غزة خصوصا وما يمارسه الكيان الصهيوني من جرائم الإبادة وخرقه للقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان، ما يعتبر تواطئا أمريكيا في هذه الجرائم وتأييدا صريحا ومعلنا للسياسات الصهيونية بأرض فلسطين، كل هذا يشكك في مصداقية الولايات المتحدة في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان في العالم، والإزدواجية الواضحة في التعامل مع هذا الملف، فكيف تقيم الولايات المتحدة العلاقة مع الجزائر ونزعتها أحيانا بالدمقرطة وملف حقوق الإنسان وتطالب الجزائر بالانفتاح أكثر في هذا المجال وفي الوقت نفسه تتواطء، مع الكيان الصهيوني في جرائمه ضد الفلسطينيين وهذا ما يعبر عن التناقض في السياسة الخارجية الأمريكية، ويصعب التعامل معها بالنسبة للطرف الجزائري بخصوص ملف حقوق الإنسان.

وتلت زيارة مشيل سيسيون للجزائر وفد حكومي أمريكي آخر برئاسة مساعد وزير الخارجية الأمريكي" كود روبسون في 20 نوفمبر عام 2023، حيث إستقبله فى هذه الزيارة الأمين العام لوزارة

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية ، على الرابط الإلكتروني التالي: https://news.radioalgerie.dz/ar/blog/tags/mjls-alamn-alqwmy-alamryky أطلع عليه بتاريخ 2025/07/21 على الساعة 16:34

[2] للتوسع أكثر يرجى الإطلاع على التقرير كاملا ،من خلال الرابط الإلكتروني التالي:
UNITED NATIONS, **Human Rights Council,** Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and Israel (A/HRC/59/26) , 16 June–11 July 2025. https://www.un.org/unispal/document/report-of-the-independent-international-commission-of-inquiry-on-the-occupied-palestinian-territory-including-east-jerusalem-and-israel-a-hrc-59-26/

الخارجية والجالية الوطنية بالخارج السيد" لوناس مقومان "وشغل السيد" رويتسون" منصب مساعد كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالمكتب الدولي لمكافحة الإتجار بالمخدرات وإنفاذ القانون، ونوقش خلال هذه الزيارة آفاق تمتين التعاون الجزائري الأمريكي في مجال تعزيز قدرات المؤسسات الجزائرية المسؤولة عن مكافحة تهريب المخدرات[1]، وهدفت هذه الزيارة إلى تحقيق مخرجات الدورة السادسة للحوار الإستراتيجي بين البلدين والتي عقدت في 11 أكتوبر 2003 بواشنطن.

وأشار التقرير المعد من طرف دائرة أبحاث الكونغرس CRS الذي يعتبر أحد مراكز التفكير الرسمية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في صياغة سياستها الخارجية، إلى أهمية الحوار الإستراتيجي بين الجزائر والولايات المتحدة، وأشار التقرير في دورته السادسة إلى أن مخرجات الحوار الإستراتيجي بينت أن مستوى العلاقات بين البلدين لازال لم يرق إلى مستويات عالية، وأن الجزائر لا زالت تربطها علاقات قوية مع الصين وروسيا مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية[2].

وبالرغم من أن التقرير يغلب عليه النظرة التشاؤمية، تبقى تصريحات المسؤولين من كلا الطرفين تشير إلى التفاؤل في تطوير العلاقة بين الجزائر وواشنطن، فقد صرح وزير الخارجية الجزائري أثناء الزيارة التي قامت بها إلى واشنطن بتاريخ 10 أوت 2023 أن التعاون مع الجزائر في مجال الطاقة مع الولايات المتحدة أمامه مستقبل واعد بالنظر لما تتمتع به الجزائر من إحتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي وإمكانات هائلة في مجال الطاقات المتجددة، وأشار إلى أنه في المقابل تتوفر الولايات المتحدة على إمكانيات وقوة تكنولوجية وإقتصادية تسعى الجزائر للإستفادة منها خلال تطوير الشراكة، وتطرق وزير الخارجية إلى فتح آفاق جديدة للتعاون الثنائي، خاصة فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية المنجمية كالفولاذ والزنك والفوسفات وغيرها من المواد النادرة[3].

---

[1] بيان وزارة الخارجية الجزائرية ، الأمين العام يستقبل مساعد كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالمكتب الدولي لمكافحة الاتجار بالمخدرات وإنفاذ القانون، على الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.mfa.gov.dz/ar/press-and-information/news-and-press-releases/sg-receives-undersecretary-of-state-in-charge-of-the-international-bureau-for-narcotics-and-law-enforcement
https://www.congress.gov/crs-product/IF11116
أطلع عليه بتاريخ: 21/07/2025, على الساعة:18:31

[2] CONGRESS.GOV, CONGRESSIONAL RESEARCH SERVICE,ALGERIA ?July2,2024. 19:07
2024-07-21 https://www.congress.gov/crs-product/IF11116

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، السيد عطاف يلتقي بواشنطن مع متعاملين اقتصاديين ورجال أعمال أمريكيين
https://www.aps.dz/ar/economie/147796-2023-08-10-19-05-05 أطلع عليه بتاريخ 2025/07/21 على الساعة 19:30.

غير أن هذه التصريحات تندرج ضمن تطلعات الجزائر في تعزيز بناء شراكاتها مع الجزائر، إذ تبقى الاستثمارات الأمريكية ضعيفة بالجزائر وهذا ما سنشير إليه في المطلب الموالي مقارنة مع الصين التي تعتبر أكبر منافس إقتصادي للولايات المتحدة بالجزائر بعد الاتحاد الأوربي.

وبتاريخ 09 ديسمبر 2023 قام السيد" جوشوا هاريش "بزيارة رسمية إلى الجزائر، أكد خلال مقابلة صحفية أجرتها معه صحيفة الجزائر الآن الإلكترونية، والذي ناقشته من خلالها في مسائل متعددة بدء من القضايا المركزية في السياسة الخارجية الجزائرية كالقضية الصحراوية والقضية الفلسطينية، إذ أكد خلال هذا اللقاء على أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لإيجاد حل دائم وسلمي عن طريق دعمها لجهود الأمم المتحدة، وصرح جوشو قائلاً من أن صوت الجزائر في المنطقة هام، وأن الولايات المتحدة تولي اهتماما لرأي الجزائر في القضية، وتعمل معها لإيجاد حلول لها ضمن هيئات الأمم المتحدة.

وبالنسبة للقضية الفلسطينية، أكد كذلك على أن رأي الجزائر وصوتها مهمان، خصوصا بحكم قربها وسهولة الاتصال مع الأطراف الفلسطينية، وصرح أن بلاده تميل إلى معالجة الملف مع الطرف الجزائري، وأن الهدف المشترك من البلدين هو التمكين لقيام دولة فلسطينية، وندد بالعنف الذي يمارسه المستوطنون اليهود المتطرفون ضد سكان الضفة الغربية، غير أنه لم يجب إجابة مقنعة عن سؤال وجه له حول دعم الولايات المتحدة لإسرائيل في حربها على غزة، واكتفى بالإشارة إلى تأثره لما يحصل من جرائهم هناك.

وفي جوابه عن سؤال الصحفي، حول ما إذا كانت تعتبر الجزائر صديقا وشريكا حقيقياً للولايات المتحدة؟، أجاب بأن الجزائر تعتبر شريكا لبلاده، وأن البلدين فتحا حوارا واسعا حول تعزيز الأمن الإقليمي والتنمية وفي مجالات مختلفة، وأشار إلى أهمية الحوار الإستراتيجي الذي تعقد دوراته بصفة دورية وعادية ناقش فيه الطرفان، دعم الشعب الليبي في إقامة دولة ديمقراطية ومعالجة التحديات الأمنية في منطقة الساحل.

فضلا عن إعادة الحكم الدستوري في النيجر، كما أن البلدان يسعيان إلى تكثيف تعاونهما الإقتصادي، وصرح على أنهما اتفقا على إقامة خط جوي مباشر بين الجزائر والولايات المتحدة، وأكد على أن الجانب الأمني هو الذي يطغى على جلسات الحوار وبالخصوص مسألة التعاون في مكافحة الإرهاب. وأشار إلى الحوار العسكري المهم الذي عقدت جلساته في شهر أكتوبر 2024 بين البلدين، والذي اعتبره مظهر من مظاهر الشراكة الحقيقية[1].

[1]نص الحوار الكامل لنائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي جوشوا هاريس لصحيفة " الجزائر الآن ، على الموقع الإلكتروني:

إذن من خلال تحليلنا لهذه المقابلة نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن الجزائر شريكا حقيقيا كونها تسعى إلى الإستمرار في هذه الشراكة، وأن واشنطن تولى أهمية للجزائر من حيث استشارتها والاستماع إلى وجهات نظرها ومقارباتها في حلحلة الأزمات الإقليمية والدولية، غير أن القضيتين الصحراوية والفلسطينية تبقى القضيتان الأهم اللتان تعكران صفو العلاقات بين البلدين، وهذا ما أشرنا إليه سابقا، فبالرغم من التطمينات التي يقدمها المسؤولون الأمريكيون للجزائر بخصوص هاتين المسألتين إلا أن الواقع السياسي يكذب هذه التصريحات، ذلك أن صانع القرار الأمريكي في سياسته الخارجية يميل إلى توجهات الأطراف المعادية للجزائر والتي تعتبر طرفا في هذا الصراع. فاعتراف ترامب بمغربية الصحراء الغربية ودعم إدارتي بايدن " و"ترامب" للسياسة الصهيونية في فلسطين" بل وعرقلة كل قرار لصالح فلسطين تبادر به الجزائر سواء في مجلس الأمن عن طريق حق الفيتو أو عن طريق التعبئة التي تقوم بها بعثة الولايات المتحدة في الجمعية ضد كل قرار يدين الكيان الصهيوني وينصف الفلسطيني، وهذا ما سنتطرق إليه بإسهاب في المبحث الأخير من هذه الدراسة حول السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأمنية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي شهر جوان من عام 2024 قام الجنيرال "مايكل لا تعنى" Michael lanaly ، قائد القيادة الأمريكية في إفريقيا أفريكوم بزيارة إلى الجزائر، واستقبله قائد أركان الجيش الشعبي الوطنى سعيد شنقريحة في 23 جوان 2024 بمقر أركان الجيش الشعبي الوطنى، كما صحب الجنرال " لا نغلي " وفد عسكري هام، وحضر كذلك من الجانب الجزائري قيادات سامية في الجيش الجزائري ممثلين في الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني وقادة القوات ورؤساء الدوائر ومديرين مركزين، كما حضرت اللقاء السفيرة الأمريكية بالجزائر.

وأشارت وزارة الدفاع الوطني في موقعها الرسمي على أن الطرفان تطرقا إلى التحديات الأمنية التي تواجهها القارة الإفريقية وتبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، وكذا الوسائل الكفيلة بتعزيز علاقات التعاون العسكري بين البلدين، واعتبر قائد القيادة الإفريقية الأمريكية بإفريقيا أن هذه الزيارة فرصة للتباحث مع القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي حول مختلف القضايا الأمنية المطروحة على الساحتين الدولية والإقليمية، مؤكدا على إمكانيات الطرفين لتطوير التعاون العسكري الثنائي[1].

https://algeriemaintenant.dz/2023/12/%D8%AD%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-/

- [1]بيان لوزارة الدفاع الوطنى ، الفريق أول السعيد شنڤريحة، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، يستقبل قائد الأفريكوم الفريق أول مايكل لانغلي بـ 23 جويلية 2024. على الموقع الالكترونى التالي: https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2024/juillet/cem23072024ar.php

وحول مخرجات هذه الزيارة فإننا سنتطرق إليها في المبحث الخاص بالتعاون الأمني بين البلدين، إذ غلبت على هذه الزيارات التي قام بها المسؤولون الأمريكيون الطابع الأمني، إذ لم تخل زيارة تقريبا حتى ولو كانت من طرف مسؤولين مدنيين إلا وصحبهم مسؤول أمني وعسكري. كما التقى السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون مع الرئيس بايدن خلال قمة مجموعة السبع في إيطاليا بمدينة بارى في 13-15 جوان 2024 ، غير أنه لم تنشر تفاصيل هذا اللقاء الهامشي على وسائل الإعلام خاصة وأن اللقاء لم يكن في إطار الزيارة الدبلوماسية الرئيسية بين البلدين[1].

ومع بداية العهدة الجديدة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب تم توقيع مذكرة تفاهم في مجال التعاون العسكري بين الجزائر والقيادة الأمريكية لافريقيا أفريكوم AFRICOM ، إذ قام الجنرال "مايكل لا نعلي" بزيارة ثالثة إلى الجزائر في 22 جانفي 2025 حيث وقع كلا من الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني ورئيس أركان الجيش الشعبي الوطني على مذكرة التفاهم للتعاون العسكري[2].

وكان الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون قد هنأ دونالد ترامب بمناسبة انتخابه لعهدة رئاسية ثانية، وذكر فيها الرئيس الجزائري بعمق علاقات الصداقة التاريخية التي تجمع الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية وأشاد بالديناميكية التي تشهدها الشراكة الثنائية في المجالات المختلفة حيث وصفها بالإيجابية، وأكد على عزمه للعمل مع إدارة ترامب الجديدة من أجل ترقيتها إلى آفاق أرحب بما يخدم مصالح البلدين، وأشار إلى الجهود الثنائية المبذولة بين الجزائر والولايات المتحدة في المؤسسات الدولية وحرصهما الدائم على تكثيف التشاور والتنسيق حول القضايا التي تهم البلدين والمرافعة لصالح المبادرات الساعية إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين باعتبار أن الجزائر عضو دائم مجلس الأمن[3].

من خلال الرسالة الموجهة من رئاسة الجمهورية الجزائرية إلى رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب يتضح أن الرئيس عبد الحميد تبون يسعى إلى ترقية وزيادة التعاون مع الولايات المتحدة ومواصلة مساعي الشراكة التي أسسها البلدان، بالرغم من اختلاف وجهات نظرهما إتجاه القضايا التي ذكرناها سابقاً ، وفي ظل ظرف دولي يشهد المزيد من التأزم والتعقيد في منطقة الشرق الأوسط بين إسرائيل والمقاومة مع فلسطين ولبنان وحربها ضد إيران واليمن ودعم الولايات المتحدة الأمريكية لها، وذلك لأن

أطلع عليه بتاريخ 2025 /07/22 / 16:18

[1] الإذاعة الجزائرية الملف رقم 104 بتاريخ 2025/07/22 قمة السبع: رئيس الجمهورية يلقي خطاباً ويلتقي عدّة قادة هذا الجمعة https://news.radioalgerie.dz/ar/node/47155 تاريخ الإطلاع 2025/07/22 على الساعة 18:00

3- U.S. Embassy in Algeria, AFRICOM Commander Signs Memorandum of Understanding with Algerian Ministry of National Defense https://dz.usembassy.gov/africom2025/

[3] **الإذاعة الجزائرية**، رئيس الجمهورية يهنئ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بمناسبة انتخابه، على الراط الإلكتروني: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/54770

الجزائر تحتفظ بعلاقات ودية مع الأطراف التي تعادي الولايات المتحدة بل وحتى تتقاسم معها تقريبا نفس وجهات النظر والمواقف إتجاه قضايا الشرق الأوسط، سواء في لبنان أو اليمن، وبالتالي فالتعامل مع ترامب وإدارته يتطلب عقلانية عميقة ورشادة في اختيار أفضل البدائل في التعامل، خاصة وأنه قد عين ماركور وبيوا الذي طالب يفرض عقوبات على الجزائر قبل توليه هذا المنصب على خلفية الحرب الروسية الأوكرانية، كما أنه معروف بتأييده للنظام المغربي المحتل للأراضي الصحراوية، ودعوته إلى تصنيف منظمة البوليساريو" منظمة إرهابية ودعمه للحكم الذاتي، وهو الطرح الذي تبناه المغرب لحل القضية الصحراوية.[1]

غير أنه بتوليه هذا المنصب والقيام بمهامه الحكومية بصفة رسمية، يكون قد غير وجهة نظره اتجاه الجزائر، خاصة وأنه قد هنأ الجزائر بمناسبة عيد استقلالها في 05 جويليه 2025 وقام بإجراء مكالمة هاتفية مع وزير الخارجية الجزائرية أحمد عطاف، وكان قد تلقى هذا الأخير مكالمة هاتفية بتاريخ 28 جانفي 2025 من طرف روبيو"، وحسب بيان السفارة الجزائرية بواشنطن فإن الوزيرين أثنيا على الحالة الإيجابية التي تشهدها العلاقات الجزائرية الأمريكية، واتفقا على توطيد التعاون الثنائي في المجالات ذات الطابع الأمني على غرار الدفاع والطاقة والفلاحة وكذا العلوم والتكنولوجيا، وحسب البيان بحثا الوزيران تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط وأعربا عن التزامهما بمواصلة التنسيق البيئي داخل مجلس الأمن الأممي، من أجل وقف إطلاق النار في غزة وضمان استمراره، والعمل كذلك سويا بين البلدين في دعم الجهود السياسية في كل من سوريا ولبنان لتحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على سيادتهما ووحدتهما الوطنية.[2]

وحسب بيان لوزارة الخارجية الجزائرية، فإن الرئيس دونالد ترامب هنأ نظيره الرئيس عبد المجيد تبون بمناسبة الذكرى الثالثة والستون لعيد الاستقلال. وأشار ترامب في تهنئته إلى الشراكة الدائمة بين الجزائر والولايات المتحدة، وذكر أن البلدين حققا سويا، إنجازات لصالح الاستقرار الاقليمي ومجهودات في مجال مكافحة الإرهاب وأخرى من أجل تأمين الحدود وذلك تحقيقا لأمن الدولتين وتطوير علاقاتهما الإقتصادية، وأشار في تهنئة إلى طموح بلده أن تواصل في العلاقات بينها وبين الجزائر وعلى وجه الخصوص في المجال التجاري والثقافي[3].

[1] U.S. Embassy & Consulates in Morocco, , Secretary Rubio's Meeting with Moroccan Foreign Minister Bourita. https://ma.usembassy.gov/secretary-rubios-meeting-with-moroccan-foreign-minister-bourita/ 2025-07-22 18:38

[2] سفارة الجزائر بواشنطن،على الرابط الإلكتروني التالي: https://embwashington.mfa.gov.dz/ar/bilateral-relations/the-minister-of-state-minister-of-foreign-affairs-national-community-abroad-and-african-affairs-ahmed_ataf-spoke-today-with-secretary-of-state-marco-rubio بتاريخ 2025/07/22 الساعة 18:52

[3] وزارة الشؤون الخارجية – الجزائر

وبتاريخ 27 جويلية 2025 إستقبل الرئيس عبد المجيد تبون المستشار الرفيع للرئيس الأمريكي لإفريقيا والشؤون العربية والشرق الأوسط السيد مسعد بولوس على رأس وفد هام، حضر اللقاء من الجانب الجزائري السادة، بوعلام بوعلام مدير ديوان رئاسة الجمهورية ووزير الخارجية أحمد عطاف والسفير الجزائري بالولايات المتحدة صبري بوقادوم ومن الجانب الأمريكي السادة ديفيد لينفيلد "رئيس ديوان المستشار الرفيع للرئيس الأمريكي والسيد يولوس جونسو هاريس وسفيرة الولايات المتحدة بالجزائر السيدة " مور اليزابيت مورين، والسيد "مسعد" حيث أن الزيارة جاءت في إطار تعزيز التعاون بين البلدين واستمراره وبحث سبل زيادة التبادل التجاري بين البلدين، وتكثيف التعاون لمواجهة أزمات الساحل.

وعليه، تبقى تصريحات مسؤولي البلدين تعبر عن تطوير سبل التعاون دون الإفصاح عن القضايا الحقيقية المعالجة، لأن كثرة زيارات المسؤولين الأمريكيين لا تدل على معالجة نفس المواضيع السابقة، كذلك عدم الإفصاح على الاتفاقيات المبرمة بين البلدين، إذ كيف أن الزيارات مستمرة بشكل مكثف، دون الإعلان عن وجود اتفاقية بين الطرفين، سوى التي أعلن عنها في بداية عام 2025 المتعلقة بمذكرة التفاهم الأمني المبرمة بينهما.

توضيح رسالة ترامب للرئيس الجزائري ومكالمة وزير خارجيته مع السيد أحمد عطاف وزير الخارجية الجزائري أن مضمون رسالة التهنئة والمكالمة الهاتفية تندرجان ضمن المجاملات الدبلوماسية بين البلدين، إذ يشير رويبو "إلى أن الجزائر تتعاون مع الولايات المتحدة في مجلس الأمن لتسوية النزاعات الدولية.

وصرح خلال هذا اللقاء أن الولايات المتحدة كانت دائما المعارض الأبرز لمشاريع القرارات التي كانت تبادر بها الجزائر لإيجاد حلول لهذه الأزمات، خاصة تلك القرارات التي تدين الكيان الصهيوني حتى يتوقف عن مجازره وأفعاله المخالفة للأعراف والقوانين الدولية، وبخصوص ملف الصحراء الغربية لم يطرأ أي تغيير في موقفها السلبي اتجاه القضية في كل إدارة دونالد ترامب.

ولهذا، يجب على البلدين تجنب وتحييد نقاط الخلاف بينهما في بعض القضايا الدولية حتى يتمكنا حقيقة من تطوير شراكاتها الاقتصادية والأمنية، وهذا لن يتأتى إلا بتقديم مصالح البلدين على أي اعتبارات إيديولوجية أو شخصية خاصة بالنسبة للطرف الأمريكي، وهذا وفقا للمقاربة الليبرالية في تفسيرها لظاهرة التعاون الدولي والتي تنظر نظرة تفاؤلية للعلاقات بين الدول وتقديم المنافع والمصالح الإقتصادية على الخلافات الإيديولوجية، وذلك في ظل إطار مؤسساتي يؤطر مسار التعاون وهذا ما

https://www.facebook.com/MFAAlgeria/posts/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D8%B3%D8%B9%D8%AF-%D8%A8%D9%88%D9%84%D8%B3/1042493761364990/ بتاريخ 22/7/2025 الساعة 19:05

يفتقده البلدين، إلا بعض الإستثناءات مثل الحوار الإستراتيجي ولكنه ليس إطارا مؤسسيا كافيا لتأطير وتنظيم التعاون بين بعض الهيئات كالغرفة التجارية بين البلدين الجزائر والولايات المتحدة.

وحسب الباحثة سلوى بن جديد، فإن أهم القضايا المطروحة بمنطقة شمال إفريقيا والجزائر خصوصا من منظور الولايات المتحدة تتمثل في النقاط التالية: [1]

- قضية الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا: غير أن هذه القضية لا تأخذ حيزا كبيرا من الاهتمام الأمريكي إنما تناقش في ظل القضايا المطروحة على محطة حلف الشمال الأطلسي.
- قصبية تدهور ظروف إنتاج وتسويق البترول والغاز بشمال إفريقيا.
- الأزمة الأمنية والسياسية في ليبيا، وأزمات دول الساحل.
- مسألة اقامة دولة القانون في المنطقة والجزائر خاصة.
- التنافس الأجنبي على التعاون والشراكة والاستثمار في المنطقة.
- قضية رفض الاعتراف بإسرائيل، بالإضافة الى القضية الصحراوية.

وبالتالي تمثل هذه القضايا المذكورة آنفا محور الزيارات المختلفة للمسؤولين الأمريكيين، وجل التصريحات العلنية أثناء هذه الزيارات تصب لمعالجة هذه المسائل التي تعتبر محور اهتمام الولايات المتحدة في المنطقة عموما والجزائر خصوصا.

الفرع الثالث: التعاون العلمي والثقافي:

وفي إطار الدبلوماسية الثقافية بين البلدين يتواجد بالجزائر المركز الثقافي الأمريكي والعلمي ACCA وهو المركز الثقافي والتعليمي الرئيسي للسفارة الأمريكية بالجزائر، ويقدم المركز برامج وفرص تعليمية للجمهور الجزائري، ومن خلال هذا المركز تقام نقاشات علمية وثقافية حول السياسة والمجتمع الأمريكي يشارك فيها جزائريون وأمريكيون، وحسب الموقع الرسمي للمركز فإنه يقدم برامج حضورية وعن بعد في إطار تحسين مستوى اللغة الإنجليزية للجزائريين الراغبين في ذلك، كما يستضيف هذا المركز جلسات معلوماتية منتظمة حول الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويسهل الحصول إلى المعلومات الحديثة والشاملة عن الولايات المتحدة، كما يتوفر على مجموعة من الكتب الإلكترونية والصوتية والأفلام والوثائقيات، وتقديم دروس مجانية لتعلم اللغة الإنجليزية.[2]

[1] سلوى بن جديد، "منطقة الشمال إفريقيا السياسة الامريكية، لإدارة ترامب حدود التوافق والاختلاف مع روسيا"، **مجلة السياسة العالمية**، العدد 02، 2018، ص 76.

[2] American Cultural Center Algiers, Disponible sur le lien suivant :

كما تقوم السفارة الأمريكية بالجزائر بتقديم برامج للتبادل التعليمي والثقافي لكل من الطلاب والمهنيين، وهي تتروح ما بين برامج الزيارات القصيرة التي لا تتجاوز أسبوعاً واحدا إلى الدراسات العليا طويلة الأجل. وتسهر على هذه البرامج السفارة الأمريكية وبعض المنظمات الثقافية الأمريكية، كما تقدم السفارة خدمات إستشارية للطلاب الجزائريين لمساعدتهم على فهم كيفية تواصلهم مع الجامعات والكليات المتواجدة بالولايات المتحدة[1]. فضلا عن ذلك فقد افتتحت الولايات المتحدة فرعًا لمركزها البحثي " المعهد الأمريكي للدراسات المغاربية AIMAS The American Institute for maghrib studies." تحت إسم "مركز الدراسات المغاربية بالجزائر"، CEMA -Le Centre d'Etudes Maghrébines en Algérie"[2] وهو عبارة عن مركز أبحاث، مهمته تسهيل البحث العلمي في جميع التخصصات، ويعمل على تشجيع التبادل العلمي والأكاديمي من الباحثين الأمريكيين ونظرائهم فى الجزائر، وقد أنشئ المركز عام 2004 بموجب اتفاقية موقعة بين المعهد الأمريكي للدراسات المغاربية AIMAS ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية [2].

ويستقبل هذا المركز البحوث والدراسات التي يقوم بها الباحثون الجزائريون في مختلف المجالات والتخصصات خاصة العلوم الإنسانية، كما لديه نشاطات علمية مكثفة بالاشتراك مع مركز البحث فى الأنثروبولوجيا الإجتماعية والثقافية بالجزائر Centre de reclecde or Anthropologie ويناقش فيها معه عن طريق الاشتراك في التظاهرات العلمية[3] حيث يدور النقاش المذكور حول مختلف القضايا الفكرية والمجتمعية والسياسية والأنثروبولوجية في الجزائر باستضافة مفكرين وعلماء وباحثين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي، وهذا ما يعزز التبادل العلمي والثقافي بين البلدين، حيث يعتبر آلية من الآليات العلمية للتعرف على طبيعة المجتمعين الجزائري والأمريكي، حتى يتسنى للبلدين بناء علاقات قائمة على أسس ومعطيات علمية لتحقيق أكبر قدر من المصلحة بينها، غير أنه ما يلاحظ على طبيعة نشاط المركز البحثي الأمريكي أنه هو المستفيد من أبحاث المركز، و أن جل الأبحاث منصبة

https://dz.usembassy.gov/education/american-spaces/american-cultural-center-algiers/ 19:47 2025/07/22

[1] سفارة الولايات المتحدة بالجزائر، برامج التبادل الثقافي والمواعيد النهائية، على الرابط الإلكتروني التالي:/https://dz.usembassy.gov/ar/education-ar/education-programs

أطلع عليه بتاريخ: 2025/07/22 على الساعة 19:50

[2] Centre d’Études Maghrébines en Algérie (CEMA)

https://etudesmaghrebines.cnrs.fr/s/etudesmaghrebines/item/2826 2025/07/23

[3] CRASC, Historique des manifestations scientifiqueshttps://www.crasc.dz/index.php/fr/manifestations-scientifiques/historique-des-manifestations

على الجزائر، أما بالنسبة للباحثين الجزائريين فدراساتهم حول المجتمع الأمريكي في إطار هذا المركز تعد نادرة جدا إن لم نقل منعدمة.

حاولنا في هذا المطلب قدر الإمكان تتبع مسار العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بداية من فترة تأسيس الولايات المتحدة في نهاية القرن الثامن عشر 18 م إلى غاية الفترة الراهنة، ويمكن القول أن العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والجزائر لم تكن مستقرة في مستوى واحد ولم تتميز بالثبات على درجة واحدة فهي بين منحى تصاعدي أحيانًاً وتنازلي أحيانا أخرى ، وكثيراً ما تصاب بالفتور، ويمكن أن يكون هذا نتيجة إختلاف التوجهات الإستراتيجية للإدارات الأمريكية المتعاقبة على البيت الأبيض وطبيعة رؤيتها إلى الجزائر ودرجة أهميتها بالنسبة اليها، وكذلك تأثير أوضاع البيئة الدولية التي كان لها الأثر الواضح في الحركة الدبلوماسية بين البلدين واختلاف وتوافق الرؤى بينهما حول القضايا والأزمات الدولية، فكانت بعض الظواهر محل اتفاق نسبي كالتعامل مع الظاهرة الإرهابية، وهو المتغير الذي يعتبر أساس التقارب بين البلدين ومجال الأمن الطاقوي، أما فيما يخص القضايا الدولية المركزية بالنسبة للجزائر كالصراع الفلسطيني الإسرائيلي والقضية الصحراوية فهما يشكلان أهم نقاط الخلاف بين الدولتين، ويعتبران أحد أهم العوامل المؤثرة على العلاقات الثنائية بينهما، مما يلاحظ ويمكن إستنتاجه أيضا حول طبيعة العلاقة الدبلوماسية بين الجزائر والولايات المتحدة أنه منذ قيام الدولة الوطنية بالجزائر عام 1962 لم يقم أي رئيس أمريكي بزيارة رسمية إلى الجزائر طيلة (63) ثلاثة وستون سنة، وفي المقابل كانت هناك زيارات لرؤساء الجزائر إلى الولايات المتحدة والتي كنا قد أشرنا إليها سابقا.

فمن خلال استخدام الإحصاء الكمي المحدد لعدد الزيارات والاتفاقيات المبرمة ودراسة مؤشرات وطبيعة الشخصيات الأمريكية وعدد الزيارات التي قامت بها إلى الجزائر نستنتج أن الولايات المتحدة لا زالت حتى كتابة هذه السطور لا تولي الأهمية البالغة للجزائر، وهذا عكس ما يصرح به مسؤولوا البلدين، ونظراً للمكانة الدستورية لرئيس الولايات المتحدة والصلاحيات والاختصاصات الممنوحتين إليه في السياسة الخارجية في ظل النظام الرئاسي، فإنه يؤكد أن رؤساء الولايات المتحدة المتعاقبون منذ استقلال الجزائر، يعتبرون الجزائر دولة هامشية في سياستهم الخارجية ضمن الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في التعامل مع البيئة الدولية، وهذا هو الرأي والنتيجة التي يخلص إليها البحث بخصوص إدراكات صانع القرار الأمريكي اتجاه الجزائر.

ومن الشواهد على ذلك، هو أنه إذا ما قارنا علاقات الجزائر بالولايات المتحدة وعلاقتها مع إيطاليا مثلا، وكنموذج لعلاقات إستراتيجية بين البلدين، نلاحظ أن الزيارات الرسمية بين مسؤولي البلدين فقط منذ تولي السيد عبد المجيد تبون لرئاسة الجزائر نجد أن عدد الزيارات الدبلوماسية بين رئيسي البلدين (رئيس الجمهورية ورئيسة الوزراء الإيطاليين) ومن حيث حجم وعدد الاتفاقيات فقد

صرحت رئيسة مجلس الوزراء الإيطالي جورجيا ميلونى، يوم 23 جوبلية 2025 في ندوة صحفية بمناسبة زيارة زيارة الرئيس عبد المجيد تبون لإيطاليا[1] أنه أبرمت 40 أربعون اتفاقية بين البلدين في زيارة واحدة، وإذا ما قارناها مع عدد الإتفاقيات المبرمة بين الجزائر والولايات المتحدة والمصرح بها إعلاميا فإن الفرق كبير بينهما.

وكما تطرقنا إلى طبيعة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والولايات المتحدة فسنتطرق أيضا إلى مواضيع ومضامين الشراكة، والتي تميزت وتمحورت تقريبا حول متغيرين هما، متغير التعاون في المجال الأمني ومتغير الأمن الطاقوي الذي يندرج ضمن التعاون الاقتصادي، وهذا ما سنتناوله في المبحث التالي.

المبحث الثاني: التعاون الإقتصادي بين الجزائري والولايات المتحدة، نحو تحقيق الأمن الطاقوي

سنحاول في هذا المطلب أن تتطرق إلى مظاهر التعاون الإقتصادي بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية منذ بدايات الاستقلال إلى الفترة الراهنة، وإن كنا قد أشرنا في المطلب الذى سبقه إلى بعض مجالات التعاون الاقتصادي بين البلدين خلال عرضنا لمسار العلاقات الدبلوماسية بينهما والاتفاقيات المبرمة في ظل الزيارات الرسمية بين مسؤولي البلدين والقمم التى عقدتها اللجان المشتركة والاتفاقيات المتمخضة عنها في المجالات المختلفة، لذا لن نركز كثيرًا على ما تناولته الدراسات السابقة حول هذا الموضوع منذ بدايات الاستقلال، ولكننا سنركز على العقدين الأخيرين فقط وفقا للمراجع العلمية التي تناولت هذه الفترة بالدراسة.

المطلب الأول: بدايات التعاون الإقتصادي بين البلدين.

الفرع الأول: دوافع الشراكة الإقتصادية بين البلدين

ذكرنا في المبحث السابق أن بدايات التعاون الإقتصادي بين الجزائر والولايات المتحدة كانت عبارة عن مساعدات مالية منحتها الأخيرة للأولى، باعتبار أن الجزائر كانت في بداية بناء اللبنات الأولى لاقتصادها.

ومن بين العوامل والأسباب التي دفعت الجزائر نحو بناء علاقات اقتصادية مع الولايات المتحدة نذكر:[2]

---

[1] رئاسة الجمهورية الجزائرية، خطابيّ رئيسة مجلس الوزراء الإيطالي والسيد رئيس الجمهورية أمام منتدى رجال الأعمال الإيطاليين والجزائريين بروما، https://www.facebook.com/AlgerianPresidency/?locale=ar_AR بتاريخ 2025/07/23 على الساعة: 19:29

[2] حشود نور الدين، العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992 2004 م، **مرجع سابق**، ص 56.

01- باعتبارها أكبر قوة إقتصادية عالمية منتجة للسلع والخدمات، مما يلبي الكثير من الحاجيات الاقتصادية للجزائر وقد قدرت مجموعة البنك الدولي عام 2024 [1] أن إجمالي الناتج الخام الأمريكي بلغ عام 1924 ما يعادل 29.18 تريليون وهو رقم جد ضخم، مكن الولايات بأن تتبوأ المرتبة الأولى عالميا كقوة اقتصادية، وتشكل ربع الناتج العام العالمي، فبالرغم من نسبة النمو الاقتصادي الكبير الذي تشهده الصين، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق الناتج الخام الذي حققته الولايات المتحدة اذ حققت الأولى ناتج ب 18.74 تريليون دولار.

2- المساهمة الكبيرة للولايات المتحدة التي تمنحها للمؤسسات المالية العالمية، كصندوق النقد الدولىFMI ، والبنك العالمي، إذ تعتبر أكبر دولة من ناحية الاشتراكات المالية بهاتين المؤسستين، مما يسهل على الجزائر التعامل معها والحصول على قروض مالية، وبالتالي فتأثير الولايات المتحدة واضح في سياسة البنكين العالميين. حيث أن المساعدات المالية التي تقدمها الولايات المتحدة للدول النامية، بلغت عام 1989 حوالي 9.7 مليار دولار.

هذا ما يعتبر عامل جذب للتعاون اقتصادي مع دولة يمكن أن تستفيد منهما الجزائر في ظل استراتيجية تنويع الشركاء الدوليين، والقدرة على التكيف مع متغيرات البيئة الدولية التي تقرض صراعاً وتنافسا بين وحداتها.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية انتهزت هذه الفرصة لتموقعها إقتصاديا بالجزائر، نظرا للأهمية الجيو إقتصادية التي تتمتع بها، ومحاولة منها لإيجاد أسواق ومناطق جديدة في العالم لتوطين استثمارات شركاتها الاقتصادية في الدول حديثة النشأة، خاصة وأن العالم كان يشهد تنافسا حادا بين الغرب والشرق واحتواء أكبر عدد من بلدان العالم لصالحه، فكانت الجزائر من الدول التي شهدت هذا التنافس.

كما أن الخلافات التجارية بين الجزائر وفرنسا في الفترة التي تلت الاستقلال جعلت الولايات المتحدة تنظر إلى الجزائر كشريك إقتصادي واعد، حيث شهدت صادرات النفط الجزائرية إلى الولايات المتحدة أعلى مستوياتها مع نهاية التسعينيات، إذ شكل البترول ولايزال صلب العلاقات الاقتصادية بين البلدين في إطار فكرة النفط مقابل التكنولوجيا، إذ أن الولايات المتحدة بحاجة إلى المزيد من النفط نتيجة للاحتياجات المتزايدة لاقتصادها القومي من هذه المادة لزيادة معدلات النمو، وفي المقابل رغبة الجزائر للحصول على موارد مالية لتحريك اقتصادها، وبالتالي أعطت المحروقات دفعا قويا للعلاقات الإقتصادية بين الجزائر والولايات المتحدة، كما عقد البلدان صفقة إقتصادية كبيرة فى مجال النفط والتي أشرنا إليها سابقا، وهي إبرام عقد مع الشركة الأمريكية الباس، في أكتوبر 1969 ، وتصدر الجزائر بموجب هذا العقد إلى الولايات المتحدة نحو 10 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا

[1] مجموعة البنك الدولي، على الرابط الالكتروني: http//data.albankadawli.org تاريخ الإطلاع:30-07-2025 على الساعة: 15:37

لمدة عشرين سنة، ليرتفع هذا العدد إلى 15 مليار متر مكعب في عام 1971، وبالتالي أصبحت الجزائر من أهم الدول الموردة للغاز إلى الولايات المتحدة، كما منحت هذه الأخيرة قروضا مالية للجزائر موجهة للاستثمار في قطاع المحروقات ولتمويل مشاريع البنى التحتية وفي المجال الزراعي، وتلت هذه الصفقة، صفقات أخرى أبرمتها شركة سوناطراك مع شركات نفطية أمريكية كشركة «دستري غاز" وتينيكو وباندهاندل Panthandle [1].

غير أنه نشب خلاف بين شركة سوناطراك، و" الباسو" حول إعادة النظر في سعر الغاز الجزائري المتدني، إذ أن سوناطراك واجهت خسائر في إطار هذه الصفقة، لكن الطرف الأمريكي رفض المقترح الجزائري بزيادة الأسعار، في حين نوعت الولايات المتحدة مصادر وارداتها من الغاز خاصة من كندا والمكسيك ما أدى إلى تراجع نسبة الصادرات الجزائرية من المحروقات الى الولايات المتحدة من 5.6% عام 1979 إلى 5.47% عام 1980.[2]

وفي إطار كذلك سياسة الولايات المتحدة في تنويع مصادرها الطاقوية وتقليل اعتمادها على النفط الخليجي وتعويضيه بالنقط الأفريقي لأسعاره التفاضلية وبقربه الجغرافي مقارنة بدول الخليج[3] لهذا لم تستغني الولايات المتحدة عن الموارد الطاقوية الجزائرية خاصة البترول والغاز، ومجمل الصفقات التي عقدها البلدين في أكثرها ذات أهمية من الصفقات المرتبطة بالجانب الطاقوي.

غير أن انتهاج الولايات المتحدة لسياسة تنويع الموردين بالنسبة للطاقة لا يعني بالضرورة الإنقاص من أهمية النفط والغاز السعوديين، إذ أن الولايات المتحدة تضع هذا البلد ضمن إطار مصالحها الوطنية، وبالتالي لا يمكن الاستغناء عن موارد الطاقة السعودية، فإن أي نقص أو توقف للإمدادات الطاقوية لهذا البلد قد يؤدى إلى أزمة عالمية في مجال الطاقة وأكبر المتأثرين بها هو الولايات المتحدة،[4] لهذا نجد أن هذه الأخيرة بالرغم من إبرامها عدة صفقات ضخمة مع دول أخرى في مجال الطاقة إلا أنها أبقت السعودية كأهم مورد طاقوي لها، ما يجعل الجزائر في درجة أقل في مجال التعاون الطاقوي مع الولايات المتحدة مقارنة بالسعودية مثلا، خاصة وأن هذه الأخيرة تتمتع بأكبر الاحتياطات النفطية في العالم.

وبالنظر إلى الموقع والمكانة الجيو اقتصادية التي تتمتع بها الجزائر وما تزخر به من ثروات طبيعية ومنجمية هامة، إذ تتوفر على أغلب المواد الأولية التي تحتاجها الدول الكبرى في تحريك

---

[1] بلخيرة محمد، **مرجع سابق**، ص 110

[2] **المرجع نفسه**، ص 110

[3] Kawther Abbas Abid, us policy toward the African continent dimensions and connotations, journal of journal of international observatory, N15, December 2010, p22.

[4] William B. Rundt, Saudi Arabia in the 1980s: Foreign Policy Security and Oil, (Washington: The Brookings Institution) P139.

اقتصادياتها الضخمة، على غرار البترول والغاز الطبيعي والصخري والحديد والفوسفات واليورانيوم، بالإضافة إلى الأتربة النادرة والثمينة، تلك الثروات التي أشرنا اليها كانت ولا تزال أساس الصراعات والحروب بين دول العالم، كل هذا جعل الولايات المتحدة تنافس الاتحاد الأوربي والصين في هذا البلد، باعتباره فضاء نفوذ قومي تقليدي في مشاريعها الإستراتيجية الموجهة لدول شمال إفريقيا والجزائر خصوصاً كمشاريع الشراكة الأورو متوسطة، وسياسة الجوار الأوروبية (5+5) حيث طرحت الولايات المتحدة مشاريع أخرى منافسة للمشاريع الأوروبية كمشاريع الحوار الإستراتيجي والشراكة الإستراتيجية مع الجزائر ومبادرات موجهة لدول المغرب العربي (الجزائر تونس – المغرب) كمبادرة إبزستات[1] .

وقد تزايد الإعتماد الأمريكي على النفط الجزائري أثناء فترة حكم "جورج دبليو بوش" إذ شهدت هذه الفترة تداخلا فى المصالح بين الإدارة الأمريكية ومجمع اللوبي النفطي، حيث تولى عدد من المرتبطين بالشركات النفطية العملاقة مناصب عليا في عهدتيه الأولى والثانية مثل ديك تشني الذي أصبح نائبا له، وبعض المسؤولين في شركات اكسون، شيفرون، موبيل، تكساسو، غولف، شل[2]، ففي هذه المرحلة دخلت الجزائر في أولويات الولايات المتحدة من باب الأمن القومي الأمريكي المتعلق بالأمن الطاقوي (النفط والغاز).

ووفقا للمعطيات التي نشرتها شركة فوغرو روبيرليميتد البريطانية، أن الجزائر من بين الدول التي تحضى بتقدير 150 مجموعة بترولية دولية، حيث أدرجت في صدارة البلدان العشرة الأكثر تقديراً من طرف الشركات البترولية الدولية حسبما تداولته الجريدة الفرنسية للطاقة "يترواستيجي" مشيرة إلى وجود تقييم أفضل في مجال الخطر السياسي، وأن الجرائر ضمن أهم الدول التي تحظى بالتقدير نظراً لأهمية القدرات النفطية والغازية التي تتمتع بها وكذا نجاح عمليات التنقيب.[3]

كما استفاد النفط الجزائري من عدة عوامل من أهمها: إرتفاع الطلب على النفط الحقيقي نتيجة عجز المصافي النفطية الأمريكية على تلبية احتياجات أسواقها من المواد المشتقة والمواد البترولية، خاصة البنزين ووقود التدفئة، كما لا تتوافر بعض الدول على هذا النوع بالقدر الكافي المطلوب بكثرة في السوق الدولية[4].

---

[1] زكاح عميروش، "الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 5، 2006، ص ص، 24-28.

[2] زيغم جميلة، "التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في افريقيا، دراسة حالة السودان"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية 216-2017)، ص 167

[3] نخى فاطمة الزهراء، "العلاقات الأمريكية الجزائرية بعد أحداث 11 سبتمبر 2011"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3- 2013-2014)، ص .98

[4] **المرجع نفسه**، ص 97.

خاصة إذ ما علمنا أن إحتياطات الجزائر من النفط قاربت 12.4 مليار برميل في بداية الألفينات. بالإضافة إلى الاستكشافات الجديدة كل سنة، هذا ما جعل الولايات المتحدة ترتقي إلى رتبة الزبون الأول للجزائر عام 2004، إذ استوردت ما نسبته 23.15% من مجموع الصادرات الجزائرية، أي ما يساوي 7.34 مليار دولار.

الفرع الثاني: شراكة إقتصادية من أجل تحقيق أمن طاقوي.

يمكن أن نعتبر أن تعاون البلدين اقتصاديا يتمحور أساسا وبشكل أكبر حول الأمن الطاقوي، هذا المفهوم الذي تعددت تعريفاته، وشأنه شأن المفاهيم الأخرى التي تطرقنا إليها في الفصل الأول، لا يوجد إجماع حول تعريف له من قبل المنظمات والوكالات الدولية والدول الصناعية الكبرى، وقد أشارت الباحثة "زيغم جميلة" إلى بعض التعاريف حول هذا المفهوم[1].

1-تعريف **البنك العالمي:** هو ضمان الدول للطاقة واستخدامها في ضوء توافرها بتكلفة معقولة من أجل تحقيق هدفين، أولهما تسهيل النمو الاقتصادي، وثانيهما التحسين المباشر لمستويات معيشة المواطنين للوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة.

2-تعريف **المفوضية الأوروبية لأمن الطاقة:** هو «القدرة على ضمان حاجيات الطاقة الضرورية المستقبلية عن طريق المصادر المحلية، والتي تعمل وفق الشروط المقبولة اقتصاديا وابقائها كاحتياطات استراتيجية، وهذا من خلال كسب مصادر خارجية مستقرة وسهلة الوصول إليها وزيادة المخزونات الاستراتيجية "

وعرفه "بورس صولى " ورفائيل ترتينو":" على أنه يعني توفر عرض كاف من الموارد الطاقوية وبأسعار مقبولة، هذا العرض من شأنه أن يلبي الاحتياجات الإقتصادية، على المدى الطويل والقصير لعملية الإنتاج"[2].

3-المفهوم **الأمريكي لأمن الطاقة:** يحدد مفهوم الأمن الطاقوي من خلال إستراتيجيات الأمن القومي للإدارة الأمريكية المتعاقبة ورؤيتها للآليات التي يمكن من خلالها تحقيقه، فبعض الاستراتيجيات تركز على الشق الداخلي والأخرى تركز على الشق الخارجي[3]:

- **فالشق الداخلي:** لمفهوم أمن الطاقة الأمريكي: يقوم على الأسس التالية:

[1] **المرجع نفسه**، ص ص، 142-143.

[2] Boris solier, Raphael trotigniom, comprendre les enjeux énergétique (L'énergie à quel prise assurer la sécurité énergétique, relever le défi climatique, paris : Pearson éducation, 2010, p.80.

[3] عمرو عبد العاطي، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص ص 91-93

أ) بناء مخزون إستراتيجي من النفط لمواجهة حالة الطوارئ التي قد تصيب الأسواق العالمية والأمريكية، وتستحوذ الولايات المتحدة على نصف الاحتياطي الاستراتيجي العالمي.

ب) الاستثمار في الطاقات البديلة: وهذا ما يروج له المحافظون الجدد للتقليل من الاعتماد على النفط الخليجي.

ج) إستخدام الطاقة بشكل عقلاني ورشيد: أي تبني سياسة ترشيد استهلاك الطاقة، وهذا ما ترجم في برنامج خاص بالطاقة Energy star والذي يهدف كذلك للحفاظ على الأمن البيئي.

د) تشجيع التنقيب على البترول محلياً: لزيادة المخزونات النفعية الأمريكية، وبفضل هذه السياسة وارتفاع المخزون الأمريكي حسب ما نشرته إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى 283.2 تريليون م^3 عام 2010 بعدما كان 255 تريليون عام 2008 وارتفع احتياطي البترول من 20.6 مليار برميل عام 2008 إلى 22.3 برميل في العام الذي تلاه[1].

- **الشق الخارجي:** يشمل محورين:[2]

أ) تنويع مصادر الطاقة وإمداداتها: لأن الاعتماد على مصدر واحد للطاقة قد يعرض الاقتصاد الأمريكي لخطر الصدمة، وقد يعرضها للابتزاز السياسي من البلدان الموردة[3]، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تتجه نحو افريقيا والجزائر باعتبار أن الثانية تشهد استقرارا أمنيا وتتوفر على احتياطات معتبرة، خاصة الاحتياطات الغازية.

ب) التقليل من الإعتماد على النفط الخارجي: وهو مرتبط بسياسة الولايات المتحدة التي تتجه نحو سياسة عدم الاعتماد الكلي على النفط الخارجي خاصة بعد أزمة حظر النفط العربي عام 1973.[4]

بالإضافة إلى ذلك، فإن المفهوم الأمريكي لأمن الطاقة يشمل أيضاً البعد العسكري، وهذا ما ترجم في حربي الولايات المتحدة في الشرق الأوسط والعراق 1991 – 2003 أين أشارت دراسة لمعهد "راند" أن هاتين الحربين كانتا لتأمين منابع النفط في الشرق الأوسط[5] بالإضافة إلى أن إنشاء قيادة الافريكوم كانت لنفس الأسباب ولأجل تأمين مصادر الطاقة في إفريقيا، وهذا ما سنشير إليه في المبحث الثاني من هذا الفصل.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 94-95.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 98-100.

[3] مايكل كيلر، **دم ونفط: أمريكا واستراتيجيات الطاقة، الى إلى أين؟**،تر :أحمد رمو، بيروت :دار الساقي،220،2003.

[4] Marilyn A. Brown [et al IT Assenssing M.S Daedalus, vol 135,000 3 Energy Policy, (84) summer 2006) p05

[5] محمد وعبد العاطي، **مرجع سابق**، ص 12.

وبالعودة إلى فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، فقد قدمت الولايات المتحدة في إطار المساعدات المقدمة إلى الجزائر قروضا مالية معتبرة حيث شهدت ارتفاعا ما بين عامي 1982 –1985 ، وفي عام 1988 تحصلت الجزائر كذلك على قرض أمريكي لاقتناء مواد استهلاكية بقيمة 600 مليون دولار، وفي التسعينات أين عرفت الجزائر ما يسمى بالعشرية السوداء فقد غادرت معظم الشركات النفطية الأوروبية البلاد فاستغلت الفرصة الولايات المتحدة، فقررت عدة شركات بترولية أمريكية الاستثمار فى الحقول النقطية الجزائرية، على غرار شركة أناداركو - Amadahco التي ارتفعت قيمة استثماراتها من 232 مليون دولار خلال الفترة (1989– 1996) إلى 486 مليون دولار عام 1988 و شركة أركو التي ارتفعت استثماراتها إلى 440 مليون دولار عام 1997 بعدما كانت مستقرة في حدود 400 مليون دولار عام 1996. وكذلك شركة أموكو amoco التي استثمرت حوالي مليار دولار في المجال الطاقوي بالجزائر[1].

وبالتالي يمكن القول إن العلاقات التجارية بين البلدين بعد الحرب الباردة بدأت تتعمق أكثر غير أن أغلبها بقي محصورا في الجانب الطاقوي، فارتفعت قيمة التبادل التجاري من 4.47 مليار دولار عام 1999 الى 5.52 مليار دولار، وارتفعت الصادرات الجزائرية اتجاه الولايات المتحدة من 10 إلى 18% لتصبح الزبون الثاني للجزائر في التسعينات، أما الواردات الجزائرية من الولايات المتحدة. فمثلا من عام 1996 إلى غاية 1997 ارتفعت من 16.98% الى 22.87%، حيث أصبحت الجزائر خامس زبون للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا[2] ، وفي مجال المبادلات التجارية، مع بداية عام 2004 بلغت رقما لم تشهده من قبل لتصل إلى حدود 7 مليار دولار ليعبر هذا الرقم عن تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وتصبح الجزائر شريكا اقتصاديا مهما للولايات المتحدة مع المنطقة العربية وشمال إفريقيا، وبقيت الجزائر في هذه الفترة تعتبر أهم أسواق الولايات المتحدة في شمال إفريقيا، إذ وصلت نسبة التبادل التجاري بين البلدين إلى 72% من مجمل المبادلات التجارية الأمريكية مع دول المغرب العربي[3].

وبعد الإنفتاح الإقتصادي الذي شهدته الجزائر في منتصف تسعينيات القرن الماضي، وتشجيع القطاع الخاص والإستثمار الأجنبي، أجرت شركة سونلغاز الجزائرية محادثات مع الشركة الأمريكية للطاقة في إطار التعاون في مجال تطوير المحطات الكهربائية، وفي نفس عام 1994 زار ديك تشينى الجزائر رفقة رئيس مجموعة هاليبورتون لإجراء مباحثات بشأن الاستثمار المنجمي بين البلدين. وفي ماي 1998 قام "تيارسالنج"ر بزيارة للجزائر لتقديم تقرير للإدارة الأمريكية حول فرص الإستثمار في

[1] بلخيرة محمد، **مرجع سابق**، ص 111.

[2] **المرجع نفسه**، ص 112.

[3] حشود نور الدين، **مرجع سابق**، ص 60.

الجزائر، وفي العام الذي يليه قام رئيس شركة إكزيم بنك Extinbank بزيارة إلى الجزائر مع العلم أن هذا البنك يقوم بضمان الاستثمارات الأمريكية بالخارج، وقد قيم درجة مخاطر السوق الجزائرية ضمن الفئة الرابعة في عام 2001 بعدما كانت ضمن الفئة الخامسة، ووصل حجم مبادلات هذا البنك مع الجزائر إلى 1.6 مليار دولار، وبعدما كان قد ألغي الحد الأقصى الذي كان مفروضا سابقا على تمويل المبادلات التجارية بين البلدين والمقدرة بـ 2 مليار دولار، لتصبح الجزائر أكثر بلد ممول من طرفه في شمال إفريقيا.[1]

وفي شهر ماي من عام 2002 تم إدراج الجزائر ضمن برنامج GSM102 من طرف هيئة الفلاحة الأمريكية، ورصد له مبلغ 50 مليون دولار لتدعيم شراء المنتجات الفلاحية الأمريكية، وقبله بعامين كان قد عقد منتدى من طرف المجلس الأمريكي الإفريقي بعنوان الاستثمار في الجزائر للتعريف بالسوق الجزائرية للمستثمرين الأمريكيين[2]، مما فتح آفاقاً للتعاون بين البلدين، وتمخضت اللقاءات الثنائية بين البلدين ذات الطابع الإقتصادي على النتائج التالية:

1- إنشاء غرفة التجارة الأمريكية بالجزائر عام 2002 التي تتشكل من 40 عضوا من كلا البلدين، وتعمل هذه الهيئة على تعزيز التبادل التجاري وتقييمه بين الطرفين.[3]

2- تأسيس مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي U.S-ABS بتاريخ:2002/09/16 وهو عبارة عن منتدى رجال الأعمال بين البلدين يعمل على تشجيع التجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة والجزائر، ويتكون كذلك من مجموعة شركات من الطرفين، وينظم ندوات خاصة ومستمرة حول المشاريع الاقتصادية والتبادل التجاري.

حاولنا في هذه العجالة أن نتطرق إلى بدايات التعاون الاقتصادي بين البلدين وأهم النقاط المرتبطة بالجانب الاقتصادي إلى غاية نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، وسنحاول التعرف على أطر التعاون بين البلدين، إذ أن هناك تعاون اقتصادي بين البلدين ضمن المشاريع والمبادرات الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط وشمال وإفريقيا، والتي كانت الجزائر حتما تشملها أغلبية هذه المشاريع، باعتبار أن الولايات المتحدة تنتهج في سياستها الخارجية التعامل مع الأقاليم وفق رؤية ومقاربة استراتيجية يؤطرها العامل الجيوبوليتيكى، فهى تصنف الجزائر ضمن القضاء الجيوسياسي المتوسط والشرق أوسطي، وباعتبار أن شمال إفريقيا يندرج ضمن خارطة الشرق الأوسط الكبير، لهذا

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 61

[2] **المرجع نفسه**، ص 62.

[3] لمعرفة نشاطات الغرفة يرجى الولوج إلى الموقع الكتروني التالي: -u.s.. Algeria Business counsil: www.gls

1https://manhom.com/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA/%D9%85%/ algerig.org

سنتطرق إلى التعاون الإقتصادي بين البلدين في ظل مستوى متعدد الأطراف والتعاون الثنائي بين الجزائر والولايات المتحدة.

المطلب الثاني: تفعيل الشراكة الاقتصادية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية

الفرع الأول: التعاون على المستوى الجماعي المتعدد الأطراف

1-مبادرة **ايزنستات:** تعتبر مبادرة أو مشروع إيزنستات من أهم المبادرات الأمريكية ذات البعد الاقتصادي التي استهدفت بها منطقة شمال إفريقيا، إذ أن الولايات المتحدة تفصل التعامل مع دول المغرب ككتلة جيوبوليتكية واحدة ليسهل لها تحقيق مشاريعها الاقتصادية وتحقيق أكثر المكاسب، خاصة وأن التعامل مع دول الخليج ككتلة واحدة يجمعها مجلس التعاون الخليجي، ونظراً للقدرات التي تتمتع بها الدول المغاربية مجتمعة، لهذا كانت من بين المقاربات المنتهجة للإدارة الأمريكية فى التعامل في ظل الإطار الجماعي.

ففي جوان عام 1998، أعلن وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الاقتصاد والأعمال الزراعية سيورات إيزنستات في تونس عن مبادرة تبنتها الولايات المتحدة، تهدف إلى إقامة شراكة أمريكية مغاربية، تشمل الدول الثلاثة (الجزائر، تونس، المغرب) من خلال رفع حجم الاستثمارات الأمريكية في هذه الدول باعتبارها تشكل وحدة اقتصادية، وتعهد إيزنستات في ندوته الصحفية بتونس بإقامة مؤتمر استثماري بواشنطن للتعريف بفرص الاستثمار وتشجيع رجال الأعمال الأمريكيين لإقامة مشاريعهم بشمال إفريقيا[1].

وتتمحور مبادرة" ايزستات " حول أربعة مرتكزات، حسب تصريح السفير الأمريكي لدى المغرب إدوارد غايرات وهى:[2]

1-إجراء سلسلة من الحوارات المكثفة بين مسؤولي حكومات الدول الثلاثة.

2-التشجيع على الإصلاحات الاقتصادية والإدارية داخل كل دولة مع الحرص على أن تتحقق بسرعة.

3 -الانفتاح أكثر على القطاع الخاص في هذه البلدان والتشجيع على المزيد من الاستثمارات، خاصة الأجنبية.

4-إزالة العراقيل التي تعيق التجارة البيئية بين الدول المستهدفة من هذه المبادرة، وكذلك بينها وبين الولايات المتحدة.

---

[1] أمين البار، منير ميستري ، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية**، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص 46.

[2] **المرجع نفسه**، ص 47.

من خلال النقاط التي ذكرها السفير الأمريكي بالمغرب والتي ترتكز عليها هذه المبادرة، تستنتج أن الولايات المتحدة طالبت الدول المغاربية بما فيها الجزائر بالتوجه أكثر نحو إقتصاد السوق، ودعوة حكوماتها إلى رفع يدها عن الإقتصاد، وجعل اقتصاداتها أكثر انفتاحا على الخواص وتشجيع الاستثمار الخارجي، من خلال توفير البيئة الملائمة لذلك، وأهمها هو تكييف المنظومة القانونية المؤطرة للحياة الاقتصادية، بما يخدم هذا التوجه، وكل هذا يندرج ضمن السياسة الأمريكية العالمية التي تهدف إلى دفع دول العالم نحو الرأسمالية بما يحقق أهداف المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى، ويعتبر هذا من أبرز تجليات مظاهر العولمة[1] التي يتميز بها النظام العالمي الجديد، الذي تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ والإستمرار في بنائه وفق توجهها الإيديولوجي ونزعتها البراغماتية، وقد استجابت الجزائر إلى هذه الدعوة وفتحت أبواب الاستثمار[2] أكثر مما كانت عليه، وهذا ما تجلى في قانون الإستثمار الجديد، الذي تخلت فيه الجزائر بموجبه على بعض القيود التي كان يراها المستثمر الأجنبي على أنها غير محفزة لانتعاش مناخ الأعمال في الجزائر، فتخلت على سبيل المثال عن قاعدة 51-49% إلا في بعض القطاعات الحساسة كالمحروقات[3].

كما أرسى هذا القانون عدة مبادئ وضمانات لتشجيع الإستثمار وجلب رؤوس الأموال الأجنبية وتحقيق مبدأ الشفافية عن طريق الرقمنة والمساواة بين المستثمرين، ومبدأ حرية الاستثمار، وضمان الثبات التشريعي، وضمان تحويل رؤوس الأموال الأجنبية، وضمان عدم التسعير الإداري او نزع ملكية المشاريع المنجزة إلا وفقاً للقانون، وبالتالي تعزيز دور القضاء في معالجة ملفات الاستثمار الوطني[4]، غير ان مطلب الانفتاح التجاري ورفع القيود التجارية عن السلع والمنتجات بين الدول المغاربية لازال لم يصل إلى المستوى المطلوب، نظراً للخلافات والحواجز السياسية، خاصة بين الجزائر والمغرب، وكان ولازال هذا من الأسباب التي عرقلت مبادرة إنزنستات، وبالتالي فإن هذه المبادرة كانت تسعى إلى محاولة تحقيق نوع التكامل بين الاقتصاديات المغاربية وفق رؤية أمريكية.

بالإضافة إلى الشروط الإقتصادية المذكورة فرضت الولايات المتحدة شروطا أخرى اجتماعية واقتصادية وأمنية،. فالشروط الإجتماعية تمثلت في القضاء على مظاهر التخلف التي تميز مجتمعات

[1] Amina H.Boughrara-souibes,Le partenaria amirecano-maghrèbine et L Instiative de S tuart Ezenstat,the algerian journal of Political Scieences and International Relations,vol4,n01,june2013,p24.

[2] قانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار، **الجريدة الرسمية**، العدد 50، الصادرة بتاريخ 28 يوليو 2022.

[3] لعشاش محمد ، "المبادئ والضمانات في ظل قانون الاستثمار الجديد – رقم 22 – 18 من التكريس إلى التعزيز"، **مجلة دراسات وأبحاث**، المجلد15، العدد 3 ، 2023، ص 175

[4] **المرجع نفسه**، ص175.

البلدان المغاربية حسب الإدعات الأمريكية، ومدى تفاعل الطبقات الاجتماعية مع الإصلاحات السياسية.

ومن الناحية الأمنية يجب على الدول المغاربية تحقيق الأمن والاستقرار في محيطها الاقليمي لضمان الحفاظ على المصالح الأمريكية، وكذا حلحلة الأزمة المغربية الجزائرية وايجاد مخارج للخلافات بين البلدين، وأيضا الإسراع في إيجاد تسوية نهائية للمسألة الصحراوية. وأخيرا تسوية قضية لوكاربي بالنسبة لليبيا ووجوب التزامها بقرارات مجلس الأمن بخصوص هذه القضية[1].

يبدو أن الشروط الأمنية المفروضة ضمن هذه المبادرة والتي امتزج فيها السياسي والأمني تعتبر من الشروط صعبة التحقيق، خاصة القضية الصحراوية والنزاع الجزائري المغربي خاصة، وأن الولايات المتحدة كما أشرنا سابقا، كانت تميل في آخر توجهاتها ومواقفها حول هذه المسألة إلى الطرف المغربي، مما صعب حلحلة هذه الأزمة وتحقيق هذه الشروط، ولتحقيق هذه المبادرة اعتمدت الولايات المتحدة مجموعة من الآليات والوسائل نذكر منها[2]:

– تشجيع المستثمرين الأمريكيين على الاستثمار في الدوال المغاربية والعمل على استقطابهم للعمل في هذه المنطقة من العالم، وتعريف هذه الدول بالمبادرة المطروحة وأهدافها، والتي تمثل دمجها في المنظومة التجارية العالمية وتحقيق منطقة تبادل حر في ظرف لا يتعدى 4 سنوات، ومحاولة دمقرطة كل المنطقة.

– إرساء آليات الحوار بين مسؤولي هذه البلدان والولايات المتحدة، فقد عقد أول اجتماع ضم سفراء الدول الثلاثة في 25 سبتمبر 1998، أشرفت وكالة تنمية التجارة على المساهمة إلى جانب عدد من الهيئات كهيئة دافوس في تنظيم الاجتماعات والقمم الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[3].

3- تضطلع إدارة الولايات المتحدة على القيام بالاجتماعات والمناقشات الثنائية مع كل دولة من دول شمال إفريقيا المعنية بالمبادرة، وبخصوص الآلية يمكن من خلالها تطور العلاقات التجارية فيما بينها.

4–دراسة إمكانية تشجيع المبادلات التجارية بين هذه الدول فيما بينها وبين الولايات المتحدة للولوج إلى الأسواق العالمية.

---

[1] الجيلاني شقرون، " الشراكة الأمريكية – الشمال إفريقية"، **مجلة القرطاس** ،العدد 10، نوفمبر 2018، ص 118.

[2] **المرجع نفسه**، ص 118.

[3] **المرجع نفسه**، ص 119

فمبادرة ايزنستات وضعت الإطار العام للشراكة الإقتصادية وتركت لكل دولة الخيار في سبيل تطوير علاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة [1]مع العلم أن هذه المبادرة جاءت في إطار التنافس الأمريكي الأوروبي على المنطقة ، وجاءت كردة فعل على مشروع برشلونة الأوروبي عام 1995 الذي يهدف إلى دمج المنطقة المغاربية ضمن الفضاء الأورو متوسطي، ففي ظل هذا المشروع تم عقد صفقة هامة بين شركة أمولوا الأمريكية للنفط والغاز وسوناطراك الجزائرية بقيمة 900 مليون دولار.[2]

وفي إطار هذا المشروع تم إشراك بعض المؤسسات المالية والاستثمارية الأمريكية لإنجاح هذه المبادرة، وتسهيل تعاملها مع الغرف التجارية للدول المغاربية الثلاثة نذكر منها[3]:

- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية US- AID

– الوكالة الفيدرالية لتأمين الاستثمارات الأمريكية في الخارج، إذ تضطلع هذه الوكالة بتقديم الخدمات المالية والتقنية لإنجاح المشاريع الاستثمارية المشتركة.

–الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية، إذ تعمل هذه الوكالة على اكتشاف فرص الاستثمار في المنطقة، والتعرف على مجالات الشراكة ذات الجدوى من خلال التنسيق بين رجال الأعمال الأمريكيين لاكتشاف المشاريع الاستثمارية في دول المغرب.

– بنك التصدير والإستيراد، إكزيم بنك Exime Bank ، وقد رأت الدول المغاربية أن مبادرة ايزنستات يمكن ان تكون مشروعا مكملا ومساعدا في تحقيق تجربة التكامل الإقليمي فيما بينها [4].

وفي ظل مشروع الشراكة الأمريكية المغاربية إيزستات، بلغت الصادرات الأمريكية للدول المغاربية الثلاثة 19.1 مليار دولار عام 1999، ويعتبر هذا الرقم مرتفعاً بالمقارنة مع الأعوام السالفة[5]. وبموجب هذه المبادرة، حظيت الشركات الأمريكية بحصة الاسد من عقود الصفقات والتنقيب والاستغلال لموارد الطاقة في الجزائر، على غرار شركات ب Mocat التي أشرنا إليها سابقا.[6]

---

[1]قط سمير، "المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية مند منتصف التسعينات: اتحاد وفرص وقيود، " **مجلة جيل، للدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 9، جوان 2017، ص127.

[2]أمين البار، منير سكري، **مرجع سابق**، ص 52.

[3]محمد الطيب حمدان، "التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)، ص 80.

[4] Amina. H Bougherar, soubes, **op. cit**., p.27.

[5]ركح عميروش، "السياسة الأمنية الأمريكية الأوروبية في البحر المتوسط"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2008–2009)، ص 62

[6] **المرجع نفسه**، ص 63.

كما بلغت قيمة المبادلات التجارية عام 2006 بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية 15.5 مليار دولار غلب على هذه المبادلات المنتجات الطاقوية. [1]

غير أنه لم تتمكن الولايات المتحدة من توقيع معاهدة أو اتفاقية اقتصادية مع دول المغرب الثلاثة مجتمعة[2]، نظراً لعدم تكتلها اقتصادياً وعدم تحقيقها التكامل فيما بينها، ما يشير إلى فشل مبادرة ايزستات في تحقيق جميع أهدافها المسطرة.

وبالرغم من أن مبادرة إيزنستات جاءت كبديل لمشروع مبادرة سوق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هذا المشروع الذي اشترطت فيه الإدارة الأمريكية دخول جنوب المتوسط في علاقات اقتصادية مع الكيان الصهيوني أي فرض التطبيع، وهذا ما رفضته الجزائر وليبيا بعض دول شمال إفريقيا، مما أدى إلى فشله[3]، غير أن هذه المبادرة يمكن القول بأنها فشلت نظراً للسبب الذي ذكرناه آنفا، وهو صعوبة تحقيق مشروع الوحدة المغاربية حتى ولو في شقها التجاري، بالإضافة إلى الشروط الأمريكية المفروضة كشرط الدمقرطة، إذ أن الولايات المتحدة ترى أنه لم تتحقق بالشكل المطلوب وكذا وضعية حقوق الإنسان ومعدلات النمو الاقتصادي المنخفضة مقارنة بدول الضفة الشمالية للمتوسط، غير أن هذا المشروع قد أسس لشراكة جديدة وفتح آفافا للجزائر للتعاون اقتصاديا مع الولايات المتحدة بصيغ جديدة بصفة انفرادية، كمشروع الشراكة الاستراتيجية الجزائرية الأمريكية.

2-مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط.

وتشمل مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الاوسط 14 دولة عربية موزعة على ثلاثة مكاتب إقليمية (المغرب العربي) مقره تونس، (الشرق الأوسط) مقره مصر، (الخليج العربي) مقره أبو ظبي،[4] وأعلن عن المبادرة عام 2002.

وحسب الموقع الرسمي للمبادرة، فإن مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية ميني MEA : تهدف إلى تعزيز الاستقرار والازدهار في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا عن طريق دعم الحكومات المستهدفة من هذه المبادرة ودعم مواطني هذه الحكومات لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتركز هذه المبادرة على بعدين أساسين وهما: دمقرطة المنطقة وتعزيز الديمقراطية التشاركية.

البعد الاقتصادي: - تعزيز الفرص الاقتصادية.

---

[1] مصطفى صايح، **مرجع سابق**، ص 543

[2] **المرجع نفسه**، ص 163.

[3] ناظم عبد الواحد الجاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية - الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2007، ص 188.

[4] محمد الطيب حمدان، **مرجع سابق**، ص 81.

ويتم تحقيق هذين الهدفين عن طريق تقوية العلاقة وبناء الثقة من الأفراد وحكوماتهم (تعزيز مبدأ المواطنة)، وعن طريق تقوية القطاع الخاص، ومنح وتوفير الفرص للمجتمع المدني ليقوم بأدواره.[1]

وإلى غاية 2002. خصص الكونجرس الأمريكي 253 مليون دولار لفائدة برامج مبادرات الشراكة مع الشرق الأوسط، وفي عام 2005 خصص لها 75 مليون دولار، حيث تخصص هذه الأموال لتمويل برامج تستهدف الطلاب ورجال الأعمال والأساتذة والحقوقيين والمسؤولين الحكوميين والصحفيين والقضاة وقادة المجمع المدني في الشرق الأوسط وشمال افريقيا[2]، وكانت تسعى المبادرة إلى إقامة منطقة تجارة حرة شرق أوسطية بحلول عام 2013 غير أنها لم تتمكن من تحقيق ذلك.

كما خصصت فيما بعد الإدارة الامريكية مبلغ 293 مليون دولار موجهة لدول المغرب العربي، على مدى 04 سنوات(تونس، الجزائر، المغرب) لتمويل مشاريع الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الدول.[3]

وبالتالي، لم تستفد الجزائر كثيرا من الجانب الإقتصادي لهذه المبادرة، مقارنة بالمغرب الذي استفاد من اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى أن الجزائر لم تكن متحمسة جدا لهذه المبادرات، نتيجة الخلفيات السياسية من وراء هذا المشروع، خاصة وأن إسرائيل نتدرج ضمن هذا المخطط، ويعتبر البعض أن هذه المبادرة جاءت كألية من آليات دمج الكيان الصهيوني في العالم العربي والتمهيد للتطبيع معه، غير أن الجزائر لم تكن تثق فيه، لهذا لم تنخرط فيه بقوة، خاصة وأنه لا يركز على البعد الاقتصادي لوحده، وإنما على أبعاد سياسية أكثر خطورة ، وقد يعتبر أحد مظاهر الاختراق الأمريكي للدول العربية بما فيها الجزائر بحجة نشر الديمقراطية.[4]

وتلت هذه المبادرة عدة مبادرات تحمل في برامجها شقا اقتصاديا نذكر منها:

– الشراكة من أجل التقدم والمستقبل المشترك في منطقة في الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا Partnership for progress and a comman Futur with of the Region of the Broader Middle East and worth africa. B.M.E.NA~ وشجع هذا البرنامج على الإصلاح الاقتصادي والسياسي، وقدمت الجزائر مقترحات بشأن هذه المبادرة إلى إطار جامعة الدول العربية في المستويات

[1] التنافس الأوروبي . الأمريكي على سوق الطاقة في شمال أفريقيا: دراسة حالة ليبيا والجزائر، **https://mediterraneancss.uk/2023/03/11/algeria-libya**
أطلع عليه بتاريخ: 2025/07/30 على الساعة 18:44

[2] هذه هي قيمة المبادلات التجارية بين الجزائر وأمريكا https://elikhbaria.dz/elikhbariaplus/% أطلع عليه بتاريخ: 2025/07/30 على الساعة 18:44

[3] **المرجع نفسه**، ص 82

[4] Peter F. Murbean, "MEPI" Adding to the diplomatic Tooblox, Foreign service journals January2009, p40.

المختلفة من بينها المستوى الاقتصادي، والذي أكدت فيه بمعية الدول العربية على ضرورة خلق مناصب عمل لتنمية التجارة والاستثمار وتشجيع القطاع في ظل هذه المبادرة[1] .

بالإضافة الى مشروع الشرق الأوسط الكبير Greater Middle East GME وندوات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا Middle East and North Africa MENA MILA.

وركزت هذه المبادرات كغيرها من المبادرات على تشجيع القطاع الخاص وتحرير التجارة والتعاون بين الحكومات ورجال الأعمال.[2]

جاءت هذه المبادرة استكمالا لمبادرة " إيرنستات "وتشمل الدول المغاربية التي كانت مستثناة من هذه الثانية، إذ بتاريخ 1 و2 ديسمبر 2010 عقد بالعاصمة الجزائرية مؤتمر رجال الأعمال الأمريكيين ونظرائهم المغاربة أعلن من خلاله عن المبادرة الجديدة لتنمية شمال إفريقيا، وعبر رئيس الوفد الأمريكي، خوسي فرناندیرا، عن استعداد بلاده لتعميق الشراكة أكثر مع دول شمال إفريقيا بما فيها ليبيا وموريتانيا.[3]

وكان قبل هذا الاجتماع قد عقدت ندوة بالعاصمة الأمريكية واشنطن بتاريخ 07 اكتوبر 2010 بمقر البنك العالمي حضرها مساعد كتابة الدولة الأمريكي للشؤون الاقتصادية والطاقة والفلاحة روبرت هورماس ومحافظ بنك الجزائر محمد الكساني ومحافظي البنوك المركزية ووزراء المالية للدول المغاربية، خصصت هذه الندوة لبحث سبل وآليات تعميق التعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة ودول المنطقة وتعزيز وجودها عن طريق توسيع مجالات الاستثمار أكثر مما كانت عليه سابقا، والتحضير للمؤتمر الذي عقد بالجزائر بتاريخ 01 ديسمبر 2010. ومن خلاله أشار رئيس مجلس الأعمال الجزائري السيد إسماعيل شيخون أنه سيلعن عن المبادرة الجديدة والتي أطلق عليه فيما بعد مبادرة شمال إفريقيا للشراكة من أجل فرص إقتصادية.[4].

وهناك من الباحثين من يرى أن هذه المبادرات الأمريكية تدخل ضمن إطار إعادة هندسة الإستراتيجية للمنطقة بما يخدم المصالح الأمريكية والصهيونية معا، وهي جزء من تنسيق أمريكي يهودي مشترك، يكون فيه الكيان الصهيوني المركز الإقليمي لهذا الفضاء الاقتصادي الشرق أوسطى، ويتم صياغة هذا الفضاء من خلال:[5]

- وضح التعاون الإقليمي تحت الإشراف الأمريكي لصياغته وفقا للمصالح الأمريكية.

---

[1] إسماعيل بوالروايح، **مرجع سابق**، ص 163

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 145-150.

[3] الطيب حمدان، **مرجع سابق**، ص 82

[4] **المرجع نفسه**، ص 83.

[5] بن حمادي عبد القادر، العيد محمد، "الشراكة الاقتصادية الأمريكية المغاربية بين إعادة تفعيل الاتحاد المغاربي في تحقيق المكاسب الاستثمارية النفعية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 7، جويلية 2014، ص 93

▪إدماج الكيان الصهيوني في المنطقة العربية تدريجيا عن طريق إقحام الشركات الاقتصادية له للاستثمار ضمن مشاريع هذه المبادرات.

▪فصل إقتصاد دول المغرب العربي عن دول المشرق العربي وإقحام الأولى فى الفضاء المتوسطي[1] لتفكيك ما تبقى من تأثيرات القومية العربية باعتبارها إيديولوجية مهددة لأمن واستقرار إسرائيل، وبالتالي خلق كيانات إقليمية اقتصادية مبنية على أسس جغرافية وإن كانت هذه المبادرات تخاطب جل الدول العربية غير أنها في حقيقتها آلية من آليات تفكيك أي تقارب عربى يحمل في طياتة عداءا لإسرائيل.

ما يلاحظ على جميع المبادرات التي ذكرناها والتي لم نشر إلى كلها، بل أشرنا إلى أهمها، أنها كانت مبادرات أمريكية، وانطلقت من الجانب الأمريكي، إذ لم تبادر أي دولة مغاربية أو شرق أوسطية بأي مشروع شراكة سواء في إطار جماعي او ثنائي في تأطير تعاونها الاقتصادي بينها وبين الولايات المتحدة.

وبالتالي فالولايات المتحدة هي التي لديها دائما سبق المبادرة سعيا منها للتموقع اكثر وبقوة في شمال إفريقيا في تنفيذ الاستراتيجية التي تسعى من خلالها إلى الهيمنة العالمية في ظل التنافس الأوروبي والأمريكي والصيني على إفريقيا، وفي ظل هذا التنافس تسعى الدول المغاربية ومن بينها الجزائر إلى إيجاد تموضع لها في ظل هذه الممارسة الشرسة التي فرضت على أراضيها واستغلالها بما يخدم مصالحها و تحقيق شراكات قائمة على مبدأ : رابح – رابح، لا على علاقات وشراكات قائمة على تحقيق مكاسب طرف على حساب طرف آخر، هذا ما واجهته الجزائر في شراكاتها مع الاتحاد الأوروبي وتحاول تجنبه في علاقاتها الإقتصادية مع الولايات المتحدة وتحقيق أكبر قدر من المنافع الاقتصادية معها سواء في ظل الشركات ذات الطابع الجماعي أو الثنائي.

وفى ظل هذه المبادرات إنطلقت مشاريع استثمارية كبيرة بين الجزائر والولايات المتحدة تجاوزت 3 ملايير دولار سنويا من خلال شركة بيكتل" الأمريكية المتخصصة في صناعة أنابيب نقل الغاز نحو أوروبا والمغرب[2] بخط المغرب العربي – أوروبا للغاز، حيث يمر غربا باتجاه الأراضي المغربية نحو إسبانيا وشرقا بالأراضي التونسية نحو ايطاليا، فالجزائر تمثل حلقة مهمة للتحكم في مصادر الطاقة بالنسبة لأوروبا وهذا ما أكسبها أهمية اقتصادية على المستوى الإقليمي. وللاشارة فإنه في الفترة الراهنة أنبوب الغاز المغرب العربي – متوقف، نظرا للأزمة الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب.

[1] **المرجع نفسه**، ص 94.

[2] **المرجع نفسه**، ص 95.

الفرع الثاني: التعاون على المستوى الثنائي

بعد أن تطرقنا إلى التعاون الاقتصادي الجزائري الأمريكي في ظل المبادرات الجماعية التي باشرت بها الولايات المتحدة اتجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سنحاول في هذا العنصر التعرف على أهم محطات الشراكة والتعاون في المجالات الإقتصادية المختلفة بين البلدين، وفي الحقيقة يصعب التمييز بين تلك التي تمت في ظل تلك المبادرات الجماعية أو التي تمت في إطار الشراكة الثنائية، غير أن جل المشاريع والاتفاقيات التي سنشير إليها يمكن القول أنها تمت بصفة ثنائية وبنسبة كبيرة، خاصة في ظل الحركة الدبلوماسية النشطة التي ذكرناها في المطلب السالف التي ميزت البلدين والتي لا زالت تشهد نشاطا مستمرا، وما تسفر عنه من مخرجات من بينها عقد اتفاقيات الشراكة والتعاون في المجال الإقتصادي.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الطابع التعاوني الاقتصادي طغى عليه الجانب الطاقوي فى ظل الأهمية التي توليها الولايات المتحدة لأمنها الطاقوي، إذ أن جل الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة فى بداية القرن الواحد والعشرون في المناطق المختلفة من العالم وتحركات جيوشها وإنشاء القيادات العسكرية المنتشرة في أقاليم العالم كانت لأجل هذه الغاية، وإن جعلت الحرب على الإرهاب غطاء وذريعة لهذه التدخلات العسكرية.

ترى الولايات المتحدة أن موارد الطاقة الهامة التي تزخر بها الجزائر تجعل منها بلداً محورياً[1] وهذا ما ترجم في استحواذ الشركات النفطية الأمريكية على الاستثمارات في مجال المحروقات بالجزائر إذ تحتل كل من أناداركو، "أركوا" أموكو "المراتب الاولى في سوق الطاقة الجزائري. وبالرغم من اعتبار أن هذه الشركات الثلاثة تصنف ضمن الشركات النفطية غير الحكومية، إلا أن تأثير في سوق الطاقة الأمريكي كبير، وأن أغلب رؤوس أموالها موطنة في البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية، وتتجسد قوة

[1] **الدولة المحورية:** مفهوم أطلقه الأمريكيون بوصف بعض الدول في العالم كنقاط ارتكاز إقليمية للاستراتيجية الأمريكية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، يقصد بالدولة المحورية تلك الدولة التي يشكل نشاطها نقطة إشعاعيه لا يؤثر مصيرها خاصة عدم استقرارها عليها أو فى منطقتها فحسب، بل حتى على الاستقرار العالمي وعلى المصالح الأمريكية، أى أن الدولة المحورية يكون لوضعها واستقرارها والمخاطر المحيطة بها والتهديدات والتحريات التي تواجهها. أثار إقليمية ودولية تهدد وتؤثر فى المصالح الأمريكية ونظراً لما تتوفر عليه الجزائر من احتياطات معتبرة من الطاقات الأحفورية والهيدروجيبه كزود به أوروبا الغربية، بالإضافة إلى محيطها الجيوبوليتي غير مستقر تعتقد الولايات المتحدة أن أي عدم إستقرار يحدث فى الجزائر يمكن أن يحدث تأثيرات سلبيته على جوارها الإقليمي المغاربي وفي الساحل وفي أروبا وبالتالي يؤثر سلبا على المصالح الأمريكية بالمنطقة ككل .أنظر بشرى صالح الزويعي " السياسة الأمريكية اتجاه منطقة المغرب العربي خلال إدارة الرئيس بينكلينتون 1992-20000" مجلة تاريخ المغرب العربي، المجلد8، العدد1، جوان 2022، ص94.

رأس المال النفطي الأمريكي بالجزائر في هذه الشركات الثلاثة، انادارکو AND ARCO في مجال الاستكشاف والإنتاج، اركو ARCO في مجال الاسترجاع، وأوموكو AMOCO في مجال استغلال الغاز الطبيعي[1]

تحتل المحروقات صدارة المبادلات التجارية بين البلدين بنسبة 95% من قيمة الصادرات الجزائرية نحو الولايات المتحدة، ويعتبر الغاز الطبيعي المميع GPL أساس هذه الصادرات، ويتوقع أن تشهد الصادرات الجزائرية من الغاز نحو الولايات المتحدة ارتفاعا، خلال العقدين القادمين، إذ تشير التقديرات أن احتياجات الولايات المتحدة من هذه الأخيرة من هذه المادة الطاقوية سترتفع بنسبة 50%، وتعتبر الجزائر من أهم ممولي الولايات المتحدة من النفط في إفريقيا إذ تحتل المرتبة الثانية بنسبة 14.8% بعد نيجيريا.[2]

كما شهدت الاستثمارات الأمريكية بالجزائر ارتفاعا ملحوظاً والمقدرة بـ 5,3 تريليون دولار وأغلبها في قطاع النفط، ووصل حجم الاستثمارات الأمريكية مجال المحروقات عامة بـ3 مليار سنويا، كما تسعى الولايات المتحدة للدخول في مشاريع جديدة مع الجزائر بخصوص الطاقات البديلة والنفطية باعتبارها إحدى الآليات المتبعة للحفاظ على أمنها الطاقوي، مما قد يعتبر تحديًا أمنيا للاتحاد الأوروبي مستقبلا في مجال الطاقة.[3]

وحسب بعض الإحصائيات في عام 2023، أن هناك حوالي 100 شركة أمريكية تنشط بالجزائر معظمها في مجال الطاقة، ووفق إحصائيات عام 2021 احتلت الولايات المتحدة المرتبة السادسة في ترتيب الشركاء الاقتصاديين الجزائر، وسابع زبون للصادرات الجزائرية والمورد الحادي عشر لهذه الأخيرة، فيما بلغ حجم التبادل التجاري بين الجزائر والولايات المتحدة ما يزيد عن 3 مليار دولار عام 2021 مقابل 1,82 مليار دولار عام 2020 و3,61 مليار دولار عام 2019، غير أن هذه الارقام تعكس تراجع قيمة المبادلات التجارية بين البلدين مقارنة بعام 2009 الذي بلغت فيه قيمة التجارة البينية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر إلى ما يقارب 22 مليار دولار[4] ، وهذا راجع إلى

---

[1] مركز المتوسط للدراسات الإستراتيجية، التنافس الأوروبي الأمريكي على سوق الطاقة في شمال افريقيا: دراسة حالة ليبيا والجزائر 11 مارس 2023.
https://elikhbaria.dz/elikhbariaplus/%D9%87%D8%B0%D9%87-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%AD%D8%AC%D9%85-

[2] **نفس المرجع** .

[3] **نفس المرجع** .

[4] الشراكة الجزائرية– الأمريكية... آفاق واسعة لشراكة رابحة،
https://almostathmir.dz/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9
أطلع عليه بتاريخ: 2025/08/03 على الساعة16:25.

انخفاض أسعار البترول وتحول الولايات المتحدة إلى الإنتاج النفطي بالاعتماد على المجموعات المحلية، وأصبحت تنافس الجزائر في أسواقها التقليدية، كإسبانيا في مجال الطاقة.

وحسب تصريح الوزير الأول الجزائري، أيمن عبد الرحمن، على هامش القمة الإفريقية الأمريكية فى العاصمة الأمريكية واشنطن بعد لقائه برجال أعمال أمريكيين أن حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والولايات المتحدة بلغ 3.1 مليار دولار خلال الأشهر الأولى من عام 2022، كما أشاد بتطور الشراكة بين البلدين في قطاع الصناعة، وأكد على أن الجزائر تسعى إلى إقامة شراكة اقتصادية قوية تقوم على مبدأ رابح – رابح، وكذا تنويع المبادلات التجارية وزيادة قيمتها، معتبراً أن القرارات التي خرجت بها الدورة السابعة للمجلس الحكومي الجزائري الأمريكي للتجارة والاستثمار مهمة، وأن الدولتين تسعيان إلى تجسيدها عبر مراحل متتالية.[1]

وأشار إلى الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر حيث من شأنها تحفيز المستثمرين الأمريكيين الذين كانت لديهم رؤية غير واضحة حول مناخ الأعمال بالجزائر، وأن هذه الأخيرة بعد قانون الاستثمار الجديد أصبحت وجهة إستثمارية واعدة، لما تتوفر عليه من خصائص عدة كانخفاض تكلفة عومل الإنتاج والطاقة، وتوفر اليد العاملة المؤهلة، كما أنها تتوفر كذلك على بنية تحتية قوية في مجال المواصلات[2].

تصريحات المسؤولين الجزائريين حول مناخ الاستثمار بالجزائر الذي يشهد إصلاحات مهمة تعكس رغبة الجزائر في التوجه أكثر نحو اقتصاد السوق واستجابة للمطالب الغربية ومؤسسات النظام الدولي الجديد لتكيف اقتصادها مع المنظومة العالمية، وهذا بحد ذاته يؤكد رغبتها في دعوة الولايات المتحدة لزيادة استثماراتها الخارجية بالجزائر، وتجاوز القطاع الطاقوي إلى قطاعات حيوية ليست أقل أهمية من هذا الأخير، خاصة مجال التصنيع والتطوير الفلاحي الذي أبدت فيه الولايات المتحدة رغبتها في التعاون مع الجزائر لتحقيق اكتفائها الذاتي في أكثر من مناسبة جمعت مسؤولي البلدين.

جدول رقم 05: يوضح أهم مشاريع الطاقة الأمريكية بالجزائر

القطاع	اسم المشروع	الشركات الأمريكية	مدة المشروع	قيمة الإنتاج

[1] هذه قيمة حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وأمريكا، على الرابط:
https://elikhbaria.dz/elikhbariaplus/%D9%87%D8%B0%D9%87-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%AD%D8%AC%D9%85
أطلع عليه بتاريخ:- 2025/08/03 على الساعة 15:17

[2] **المرجع نفسه.**

الهيدروكربونات التقليدية	تطوير حقل غاز حاسي الرمل	بيكرهيوز Baker Hughes	قيد الإنجاز ينتهي عام2027	188 مليون م^3 غاز يوميا
الهيدروكربونات التقليدية	تطوير حوض برلين	اوكسيدنتال بتروليوم Occidental Petroleum	انتاج اولي 2025	مليار برميل نفط مكافئ
الهيدروكربونات التقليدية	استكشاف احواض جدبدة	اكسون موبيل شيفرون Exon Mobil Chevron	2025 مرحلة المفاوضات	66% من الأراضي الجزائرية لم تستكشف او غير مستغلة (المجال مفتوح)
الطاقة المتجددة والنظيفة	محطات هجينة (شمسية غازية)	مجموعة من الشركات الأمريكية غير محددة الأسماء	في طور التخطيط	40% من الطاقة الوطنية بحلول 2030
الطاقات الهيدروجينية	الربط الكهربائي البحري مع أوروبا	مجموعة من الشركات الامريكية والأوروبية والجزائرية	مفاوضات متقدمة	25 الف ميغاواط
الهيدروجين الأخضر	ممروساوت اتشن 2	شركات تكنولوجية أمريكية (دعم فني)	تخطيط طويل الأمد	4 ملايين سنويا بحلول سنة 2040
التعاون التقني في تحلية المياه	تحلية المياه بالطاقة المتجددة	شركات أمريكية متعددة	مباحثات مبدئية	غير محددة بعد
التعاون التقني في مجال الطاقة	خفض الانبعاثات الكربونية	دعم تكنولوجي من شركات أمنية	تنفيذ جزئي	تخفيض البصمة الالكترونية

المصدر: من اعداد الباحث

وذكرت السفارة الجزائرية بواشنطن أن لقاء جمع بين وزير الطاقة الجزائري محمد عرقاب والرئيس والمستشار الرفيع لرئيس الولايات المتحدة لإفريقيا والشؤون العربية والشرق الأوسط السيد مسعد بولوس، وتم خلال هذا اللقاء تثمين التعاون النموذجي بين شركة سونلغاز الجزائرية وجينرال الكتريك" الأمريكية

للتصنيع المحلى بمصنع "جيات "بباتنة، وتم خلال هذا اللقاء عرض إستراتيجية الجزائر لتطوير القطاع الطاقوي ورفع الإنتاج وتقليص الانبعاثات وتطوير الهيدروجين والطاقات النظيفة، وأشاد الطرفان بالشراكة القائمة بين مجمع سوناطراك وشركة شيفرون" وإكس مورسل الأمريكيتين[1] لاستغلال فرص الاستثمار في المعادن النادرة والثمينة، والتي تشهد تنافسا لاستغلالها والاستثمار فيها من طرف الدول المصنعة، إذ حسب بعض التقارير أن الجزائر تملك 20% من الاحتياطات العالمية للأتربة النادرة، وتقدر التقارير الرسمية الجزائرية عدد المواد المعدنية المستغلة ب 31 مادة تستثمر فيها 1400 شركة على المستوى الوطني، وفي عام 2024 دعت الجزائر الولايات المتحدة عبر سفيرها صبري يوقادوم للاستثمار في المعادن النادرة ، حيث تقدر المداخيل المتوقعة حوالي 150 مليار دولار[2].

وفي مجال المحافظة على البيئة والتقليل من الانبعاثات الغازية في الصناعة الطاقوية، كانت قد وقعت الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية مذكرة تفاهم للتعاون في العمل المناخي والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، خاصة انبعاثات غاز الميثان، ووقع المذكرة كل من وزير الطاقة والمناجم محمد عرقاب وسفيرة الولايات المتحدة الأمريكية إليزابيت مور أويس على هامش افتتاح الطبعة 12 لمعرض ومؤتمر إفريقيا وحوض البحر الابيض المتوسط للطاقة والهيدروجين تاباك2024، وبموجب مذكرة التفاهم تقوم الدولتان بتنظيم ورشات عمل وعقد المؤتمرات وتبادل المعرفة والخبرات وتنظيم البرامج التدريسية وتنفيذ المشاريع الرائدة فى مجال التقنيات المتقدمة، وتطوير المشاريع المشتركة بخفض انبعاثات غاز الميثان والعمل بشكل ثنائي بين الوكالات والهيئات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والمراكز العلمية البحثية، وممثلي القطاع العام والشركات الوطنية في البلدين بخصوص هذا الموضوع.[3]

وصرحت سفيرة الولايات المتحدة أن هذه الاتفاقية تندرج ضمن سياسة دولتها للحفاظ على الأمن البيئي العالمي والتقليل من ظاهرة الاحتباس الحراري [4].

وفي المجال الطاقوي، في شهر أفريل 2025 كذلك وقعت شركة سوناطراك الجزائرية وشركة "أوكسيدنتال يتروليوم corporation Atos Occidental Petroleum Corporation مذكرتي تفاهم على

---

[1] سفارة الجزائر بواشنطن، تعزيز التعاون الجزائري–الأمريكي في مجالات الطاقة والمناجم
https://embwashington.mfa.gov.dz/ar/news-and-press-releases/strengthening-usalgerian-cooperation-in-energy-and-mining
أطلع عليه بتاريخ: 2025/03/08 على الساعة 15:51

[2]محمد قوامي، قالتلويح بالمعادن النادرة. كيف تطور الجزاء علاقاتها مع واشطن، مركز تقدم للسياسات 15 مارس 2025،

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، التوقيع على اتفاقية تعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مجال العمل المناخي:
https://www.aps.dz/ar/economie/169572-2024-10-14-15-42-13
تاريخ الإطلاع: 2025/08/03 على الساعة 16:00

[4] **المرجع نفسه.**

هامش المنتدى الجزائري الأمريكي للطاقة 2025، لتعزيز التعاون بين الشركتين في مجال استكشاف وإنتاج المحروقات بالجزائر. ووفق بيان شركة سوناطراك SONATRAC ، فإن المذكرة الأولى مرتبطة بدراسة إمكانية التعاون في تطوير المكامن البترولية، والمذكرة الثانية تنص على تطبيق تقنيات الاستخراج المعزز للنفط، بهدف زيادة الإنتاج وتعزيز عوامل الاسترجاع النهائي[1].

وفي الفترة من 10 – 14 ماي 2025، شارك وفد جزائري برئاسة كمال مولى رئيس مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري CREA في قمة الاستثمار الأمريكية 2025 المنعقدة بولاية ميريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية، وتتكون من 35 رجل أعمال جزائري يمثلون (29) شركة اقتصادية، ويعتبر الوفد الجزائري من الوفودة العشرة "10" الأوائل من ناحية عدد الحضور، إذ شارك في هذه القمة ما يزيد عن 4500 رجل أعمال من أنحاء العالم[2]. وتمثل هذه الشركات قطاعات مختلفة من بينها الطاقة والصحة وشركات تنشط في صناعة الأدوية، وأخرى في الأغذية والمشروبات والزراعة والبناء والتصنيع والسيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التكنولوجية الرقمية والسياحة والالكترونيات والاستشارات والشركات الناشئة.[3]

هذا ما يدل على اهتمام الجزائر بالشراكة مع الولايات المتحدة، وعلى هامش المنتدى عقدت جلسات ولقاءات بين مؤسسات اقتصادية جزائرية وشركات أمريكية، بالإضافة إلى انعقاد مجلس الأعمال الأمريكي الجزائري USA - BBC بواشنطن [4].

وتعتبر قمة الاستثمار الأمريكية التي تأسست عام 2014 فضاءً يسعى إلى تعزيز الفرص الإقتصادية بين الشركات الأمريكية والشركات العالمية من مختلف دول العالم، وانتهزت الجزائر الفرصة من خلال هذا اللقاء الاقتصادي العالمي للبحث عن فرص شراكة أوسع مع الولايات المتحدة.

كما أكد الحضور المتنوع للشركات الجزائرية وهذا الحجم العددي على رغبة الجزائر في تنويع شركاتها مع الولايات المتحدة لتجاوز البعد الطاقوي وتتوسع أكثر، باعتبار أنها أول دولة رائدة في

---

[1] Sonatrach signe deux protocoles d'accord avec Occidental Petroleum Corporation Publication de SONATRACH,https://www.facebook.com/SONATRACH/posts/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86_%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%B3%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%B7%D8%B1%D8%

تاريخ الإطلاع :2025/08/03 على الساعة 17:30

[2] مشاركة أكثر من 35 مؤسسة جزائرية في قمة الاستثمار بالولايات المتحدة الأمريكية 123–وكالة الأنباء الجزائرية، https://www.aps.dz/ar/economie/179917-35

تاريخ الإطلاع: 2025/08/03، على الساعة 18:28

[3] .U.S. Embassy in Algeria, Algerian Business Leaders Participate in 2025 SelectUSA Investment Summit investment -summit https://dz.usembassy.gov/algerian-business-leaders-participate-in-2025-selectusa

11:30 2025/08/04

[4] **المرجع نفسه.**

مجال الأعمال والتكنولوجيات وأكثر الدول تقدما فى جميع المجالات الإقتصادية، مما يجعل من هذه الشراكة دافعا قويا للتنمية بالجزائر والنهوض باقتصادها.

وفي المجال الفلاحي، وقعت الجزائر والولايات المتحدة أواخر شهر ماي 2015 على خمسة اتفاقيات في المجال الزراعي وتبادل الخبرات، وفي مجال تربية الابقار والعتاد الفلاحي، وقع الاتفاق من الجانب الجزائري وزير الفلاحة عبد القادر قاضي والسفيرة الأمريكية بالجزائر جوان بوشيك، وتم الاتفاق كذالك بين متعاملين جزائريين ومتعاملين أمريكيين متخصصين في إنتاج بدور البطاطا وتربية الأبقار الحلوب وإنتاج الأعلاف والآلات الفلاحية،[1] وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر عن طريق الوصول إلى الاكتفاء الذاتي وإنتاج محاصيل زراعية ذات جودة ونوعية.

ووقعت مذكرة التفاهم الأولى بين شركة تسيير مساهمات الدولة للتنمية الفلاحية والشركة الأمريكية المتخصصة فى البذور "يوسيد" واللجنة الفلاحية الجزائرية الأمريكية لإنشاء شركة متخصصة في مجال بنور البطاطا وتلك الموجهة للاستهلاك والتحويل، وتشمل هذه الشراكة كذلك استغلال وتسيير مزرعة نموذجية بهدف تحسين قدرات إنتاج مادة البطاطا من خلال استخدام تكنولوجيات جديدة. وهذ ما جسد بالفعل بولاية ادرار، بمقيدن، غير أن هذه الشراكة لم تستمر يسبب مشاكل قانونية وأجهتها الشركة الجزائرية.

وتنص مذكرة التقاهم الثانية على إنتاج شركة متخصصة في إنتاج الحليب والتي وقعت بين شركة تسيير مساهمات الدولة للتنمية الفلاحية وشركة أمريكية للتلقيح الحيواني، وكذا اللجنة الفلاحية الجزائرية الأمريكية التي تتشكل من شركات أمريكية متخصصة في المجال الزراعي.

ويهدف هذا المشروع إلى تحسين قدرات الجزائر في إنتاج مادة الحليب من خلال تطوير تربية الماشية وزراعة الأعلاف وتقديم الخدمات، وبالنسبة لمذكرة التفاهم الثالثة فتتعلق بالشراكة بين مؤسستين من القطاع الخاص والمبرمة بين مجمع الصناعات الغذائية "صحراوي" والشركة الأمريكية –فيرتيكال فارمز بروديوس LEA لإنتاج بذور البطاطا وتربية الماشية، بالإضافة إلى مشروع شركة أخرى لزراعة الأعلاف وتربية الأبقار بين الشركة الأمريكية المذكورة آنفا والمجمع الجزائري بن شقور المتخصص فى تربية المواشي.

[1] الجزائر وأمريكا توقعان على خمس اتفاقات شراكة وتعاون في المجال الفلاحي، في:
https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20150531/42385.html
تاريخ الإطلاع: /08/2025 12:00

وتنص مذكرة التفاهم الرابعة على القيام بشراكة جزائرية أمريكية تهتم بالتلقيح الحيواني. أما المذكرة الخامسة فتتعلق بتطوير كذالك بذور البطاطا وزراعة الأعلاف ووقعت بين الغرفة الفلاحية لواد سوف وجمعية المنتجين الأمريكيين.[1]

بالنظر إلى العدد المعتبر من مذكرات التفاهم الموقعة بين البلدين والمجال الزراعي نستنتج أن البلدين يؤسسان شراكة حقيقية في مجال التعاون الفلاحي ويعكس رغبة الجزائر في تحقيق أمنها الغذائي بالاعتماد أكثر على الخبرات والتكنولوجيا الأمريكية المتطورة في هذا المجال، خاصة وأن الولايات المتحدة تعتبر من الدول الرائدة للإنتاج الفلاحي وأكبر المصدرين للمنتجات الزراعية، إذ أن متوسط الناتج المحلي من الزراعة في الربع الأول من عام 2025 يبلغ 249.50 مليار دولار.[2]

وبتاريخ 16 جوان 2022 أبرمت الجزائر والولايات المتحدة عدة اتفاقيات شراكة، وقعها كل من وزير التجارة الجزائري كمال رزيق والسفيرة الأمريكية، "إليزابيت مور"، وشملت هذه الاتفاقية عدة قطاعات أهمها القطاع الفلاحي[3]. إذ تم التوقيع على إنشاء المشروع الجزائري المشترك لإنتاج الأعلاف الحيوانية بين شركة أغرويلوس – الجزائر والشركة الأمريكية أل. أل سى LLC لإنتاج الأعلاف على مساحة 3300 هكتار بولاية المنيعة باستخدام التكنولوجيا الأمريكية، وتقنيات متقدمة في زراعة وتسميد وحصاد وتخزين الحبوب.

– إن هدف المشروع هو تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر وتحقيق الاكتفاء الذاتي في شعبة إنتاج الأعلاف الحيوانية. بالإضافة إلى توقيع اتفاقية شراكة بين شركة إيرش الجزائرية والشركة الأمريكية ام سي هال في مجال الطاقة الشمسية وحلول الطاقة الهجينة، واستخدامها في إطار التنمية الفلاحية، وهذا ما تجسد بالفعل في مشروع تيميمون لإنتاج الحبوب باستخدام الطاقات المتجددة بمساهمة أمريكية.

-وفي مجال التعاون الفلاحي أيضا، وقعت الشركة الأمريكية E.S.C. Intec والشركة الجزائرية Aqua Continental لتربية الأحياء المائية اتفاقية بتاريخ 28 ماي 2024 لتعريز قطاع تربية الأحياء المائية في الجزائر، وشملت هذه الاتفاقية توريد المعدات لبناء وتشغيل مصنع لإنتاج أعلاف تربية

---

[1] **المرجع نفسه** .

[2] TRADING ECONOMIC, United States Gross Agriculture, Forestry, Hunting, and Fishing Product. https://ar.tradingeconomics.com/united-states/gdp-from-agriculture

11:48 2025/08/05

[3] التعاون الجزائري–الأمريكي: التوقيع على العديد من اتفاقيات الشراكة–124–وكالة الأنباء الجزائرية، في: https://www.aps.dz/ar/economie/127534-2022-06-16-08-16-07

تاريخ الإطلاع: 025/08/03 على الساعة18:49

الأحياء المائية. وكذا التعاون في مجال هندسة وتصميم هذه المنشأة، وتبلغ قيمة المشروع المبدئية 08 ملايين دولار[1].

وصرحت السفيرة الأمريكية بالجزائر اليزابيت أوين خلال توقيع هذا العقد، أن هذه الإتفاقية تندرج ضمن تعزيز التعاون بين البلدين وتعزيز النمو الاقتصادي للجزائر وتحقيق اكتفاءها الذاتي، وحسب سفارة الولايات المتحدة أيضا بالجزائر فإن مشروع Aqua Continental الجزائري هو عبارة عن شركة ناشئة – سيجعل الجزائر منتجا ومصدرا ومحققا للاكتفاء الذاتي في الجمبري واليرقات ومنتجات الاعلاف المائية، كما يسعى إلى تخفيض الواردات وتعزيز الصادرات وجعل الجزائر دولة رائدة في صناعة وتربية الأحياء المائية بإفريقيا [2].

كما وقعت وزارة الزراعة الأمريكية U-S – Depertement of Agriculture ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية اتفاقية للسماح باستيراد الأبقار الحلوب الأمريكية.[3]

وتندرج هذه الاتفاقية في إطار دعم الولايات المتحدة للمشروع الجزائري القطري [بلدي] لتربية الأبقار بتيميمون، والذي يعتبر من أضخم المشاريع الاستثمارية الفلاحية بالجزائر .

جدول رقم 06: يوضح أهم مشاريع التعاون الفلاحي بين الجزائر والولايات المتحدة

المشروع	الأهداف	الآليات
مشروع بلدنا	انتاج الحليب بالشراكة مع قطر بدء من سنة 2026	استيراد أبقار حلوب (أنظمة ري ذكية)
مذكرة تفاهم حول انتاج بذور البطاطا	تحسين الإنتاجية وجودة المحاصيل	انشاء مزارع نموذجية – تكنولوجيات جديدة –
الشركة في مجال تحسين الجينات الوراثية	زيادة انتاج الماشية	تبادل الجينات الوراثية للأبقار
مشروع زراعة الاعلاف الحيوانية	تحقيق الاكتفاء الذاتي من الاعلاف الحيوانية	استخدام التكنولوجيات والخبرات الأمريكية

المصدر: من اعداد الباحث

[1] U.S. Embassy in Algeria. U.S. and Algerian Private Sector Partner to Develop Aquaculture Industry.https://dz.usembassy.gov/u-s-and-algerian-private-sector-partner-to-develop-aquaculture-industry/

[2] U.S. Embassy in Algeria. U.S. and Algerian Private Sector Partner to Develop Aquaculture Industry. https://dz.usembassy.gov/u-s-and-algerian-private-sector-partner-to-develop-aquaculture-industry/

[3]. Publication de U.S. Embassy Algiers.https://www.facebook.com/USEmbassyAlgiers/posts/%D9%88%D9%82%D9%91%D8%B9%D8%AA-

فمن خلال حجم الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المبرمة بين البلدين بخصوص التعاون الفلاحي، يتبين لنا رغبة الطرفين في توسيع مجالات التعاون وبناء شراكة إستراتيجية فعلية، وسعيهما إلى تحقيق تعاون أكثر عمقا مما كان عليه سابقا، ونلاحظ أن الجزائر تعول كثيراً على الشريك الأمريكي في تنميتها الإقتصادية والفلاحية منها بالخصوص، نظرا للقدرات التكنولوجية الهائلة وخبراتها المتطورة في المجال الزراعي، كما أن جل الاستثمارات الفلاحية الأمريكية بالجزائر تتموقع بالصحراء نظراً لما توليه الجزائر من أهمية بالغة في تنمية الصحراء، والاستثمار في الموارد الطبيعية المهمة التي تتمتع بها لخصوبة الأراضي وشساعتها وعذوبة المياه وتوفرها، كل هذا يجعلها منطقة جذب إستثماري واعدة في إطار الشراكة الأجنبية، وفي هذا الإطار تواجه الولايات المتحدة منافسة في هذا المجال، خاصة من طرف دول الإتحاد الأوروبي وعلى رأسها إيطاليا، التي دخلت في مشاريع شراكة معتبرة مع الجزائر في القطاع الفلاحي، إذ تم عقد اتفاقية مهمة بين الجزائر وإيطاليا بخصوص إنتاج البقوليات بولاية تيميمون الجزائرية، مما يجعل المنافسة الأجنبية للاستثمار في هذا المجال تزداد حدة، ويجب على الجزائر كما أشرنا سابقا أن تنتهز هذه الفرصة وتعقد شركات مع دول رائدة في هذا المجال يمكن من خلالها تحقيق مخططات التنمية الفلاحية والرفع من قدراتها الاقتصادية.

وفي شهر جوان 2025 قررت إدارة الرئيس ترامب فرض زيادة الرسوم الجمركية على الواردات من الجزائر بقيمة 30% في إطار سياسته الجديدة، والتي فرض بموجبها زيادة جمركية على الكثير من سلح ومنتجات الدول المتجهة إلى الولايات المتحدة، ذلك لأنها تسببت في عجز كبير في ميزان المدفوعات وصل إلى 59% عام 2024، بالإضافة إلى ارتفاع الدين الأمريكي، إذ تصنف الولايات المتحدة من أكثر الدول استدانة، ومن بين الآليات التي اعتمدها الرئيس ترامب لاحتواء العجز هو زيادة الضرائب والرسوم على الواردات الخارجية مست جل دول العالم، بالإضافة إلى الحد من سياسة المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة للكثير من الدول والمنظمات [1].

كما أن حجم التبادل التجاري بين البلدين هو لصالح الجزائر، إذ أن قيمة التجارة البينية بين البلدين عام 2024 بلغت 4 مليارات دولار ، منها 3 مليارات صادرات جزائرية إلى الولايات المتحدة ممثلة في النفط والغاز والحديد والاسمنت والتمور، تقابلها واحد مليار دولار واردات أمريكية تتمثل في الطائرات والمروحيات ومنتجات الفضاء والمنتجات الكيميائية والعلاجية ومعدات خاصة بالمحروقات، علما أن الصادرات الجزائرية باتجاه الولايات المتحدة لا تتجاوز 5% من إجمالي صادراتها، ما يجعل

[1] بوشيخي بحوص،"العلاقات الجزائرية الأمريكية"، على الرابط الإلكتروني: https://jsmcenter.org/economic-articles/algerian-american-economic-relations/ تاريخ الإطلاع 2025/08/08 على الساعة 12:49

تأثير هذه الرسوم محدود نسبيا، كارتفاع أسعار السلع الجزائرية بالولايات المتحدة[1]، ولكن ارتفاع الاسعار سيمس كل السلع المستوردة من خارج الولايات المتحدة، مما سيؤدي إلى ارتفاع نسبة التضخم في الإقتصاد الأمريكي، وقد يخلق ضغوطات إجتماعية وسياسية داخلية على إدارة ترامب وقد يتراجع عنها.

[1] "لهذه الأسباب بلغت نسبة الرسوم الأمريكية على السلع الجزائرية 30 بالمائة"، على الرابط الإلكتروني: https://www.echoroukonline.com/%D9%84%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8- أطلع بتاريخ: 2025/08/06 على الساعة 12:55

خلاصة الفصل الرابع

يظهر تحليل العلاقات الجزائرية–الأمريكية عبر مختلف مراحلها التاريخية أنها علاقات اتسمت بالتدرج والتكيّف مع التحولات الدولية والإقليمية، حيث تعود جذورها إلى البدايات الأولى لتأسيس الولايات المتحدة، غير أنها عرفت تطورا نوعيا إذ تعززت بشكل أوضح خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، في ظل إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية.

ويتضح أن العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين البلدين تميزت بطابع براغماتي قائم على المصالح المشتركة، رغم ما شابها أحيانا من تباينات في المواقف، خاصة بشأن بعض القضايا الدولية والإقليمية. ومع ذلك، إستطاع الطرفان الحفاظ على قنوات الحوار والتشاور السياسي، مما يعكس إدراكًا متبادلًا لأهمية التعاون في مجالات الأمن والإستقرار، لا سيما في منطقة الساحل وشمال إفريقيا، وما يمكن ملاحظته في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، أنه منذ إستقلال الجزائر لم تشهد هذه الأخيرة أي زيارة رسمية لرئيس أمريكي، ما يدل أن الجزائر وفق المنظور الأمريكي ليست لها مكانة إستراتيجية فعلية وواقعية عكس ما يصرح به مسؤولو الإدارة الأمريكية حول الجزائر .

ومما خلص إليه هذا الفصل أيضا، أنه برز التعاون الاقتصادي كأحد الركائز الأساسية في العلاقات الثنائية، حيث شكل قطاع الطاقة محورا استراتيجيا لهذا التعاون، وتبين أن الجزائر تعد شريكا مهمًا في تحقيق الأمن الطاقوي، سواء على المستوى الإقليمي أو بالنسبة للولايات المتحدة وشركائها، بالنظر إلى مواردها من النفط والغاز، كما ساهمت الإستثمارات الأمريكية في دعم قطاع المحروقات وتطويره، في حين سعت الجزائر إلى تنويع شراكاتها الإقتصادية وتعزيز قدراتها الإنتاجية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن العلاقات الجزائرية–الأمريكية تتسم بازدواجية تجمع بين التعاون والحذر، حيث تحكمها اعتبارات المصلحة الوطنية لكلا الطرفين، في إطار بيئة دولية تتسم بالتعقيد والتغير المستمر، ومن المرجح أن يستمر هذا النمط من العلاقات مستقبلا، مع تزايد أهمية قضايا الطاقة والأمن في رسم ملامح الشراكة بين البلدين.

الفصل الخامس: التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب

يعتبر هذا الفصل من أهم فصول الدراسة لارتباطه المباشر بالموضوع المدروس والإشكالية التي يطرحها، وهي تحديد طبيعة التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للتعاون الدولي والأمني والدراسات النظرية لمفهومي التعاون الأمني والأمن كمدخل لفهم الظاهرة التعاونية الأمنية بين الدول، حتى يتسنى لنا فهم موضوع التعاون الأمني بين البلدين وبغية تحديد المفاهيم الإجرائية للدراسة.

أما في الفصل الثاني والثالث فقد تطرقنا من خلالهما إلى أهم التهديدات الأمنية التي تواجه البلدين والإستراتيجية المنتهجة من طرفهما لمعالجة هذه التحديات والتهديدات .

وفي الفصل الرابع تطرقنا إلى الإطار العام للعلاقة بين البلدين في شقيها الدبلوماسي والإقتصادي، وسعي الولايات المتحدة لتحقيق أمنها الطاقوي، من خلال تعميق الشراكة مع الجزائر في مجال الطاقات الأحفورية، حتى يتسنى كذلك من خلال هذا الفصل معرفة طبيعة ومستوى التعاون بين البلدين في المجالات الأمنية غير التقليدية، كما أن الحديث عن طبيعة العلاقة الدبلوماسية يرشدنا إلى معرفة أهم الإتفاقيات المبرمة في الجانب الأمني، وتطرقنا إلى التعاون الاقتصادي لمحاولة الكشف عن سعي الجزائر لتحقيق أمنها الاقتصادي من خلال تكثيف تعاونها مع الولايات المتحدة في هذا المجال، وبالأخص أمنها الطاقوي.

يركز هذا الفصل على دراسة التعاون الأمني القائم بين البلدين مع إبراز آليات تعزيز جهودهما المشتركة في مواجهة ظاهرة الإرهاب، والتي تمثل التهديد الأمني الأبرز والأشد خطورة لهما، كما يعتبر العامل الأساس الذي أسهم في إرساء هذا التعاون، ويتناول هذا الفصل بالتحليل الأبعاد المختلفة لهذا التعاون وصيغه وأشكاله ومستوياته المتعددة.

وذلك من خلال التطرق إلى مظاهر التعاون في شكله الثنائي من خلال الإتفاقيات المبرمة خاصة مذكرات التفاهم، والتعرف أيضا على صيغ التعاون بين البلدين في ظل الإطار الجماعي، وذلك عبر "منظمة حلف الشمال الأطلسي" و" قيادة الأفرويكوم" التي تسعى الولايات المتحدة من خلالها تنفيذ أجندتها الأمنية اتجاه أفريقيا وبالأخص مواجهة الإرهاب على مستوى القارة الأفريقية، وبالتالي يتناول هذا الفصل أبعاد التعاون الإستراتيجي بين الولايات المتحدة والجزائر في مجال الأمن، مع التركيز على مظاهره العملية التي تتراوح بين التعاون العسكري (نقل المعدات، التدريب، المناورات العسكرية المشتركة، المساعدات المالية) إلى التنسيق الإستخباراتي في مكافحة الإرهاب، وذلك في إطار تحليل مسار هذا التعاون الأمني ودوافعه المشتركة.

المبحث الأول: التعاون العسكري وشبه العسكري في مواجهة الظاهرة الإرهابية

يتناول هذا المبحث بالدراسة والتحليل التطور التاريخي والمحتوى الإستراتيجي للتعاون الثنائي بين الجزائر والولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، ينطلق التحليل من حقيقة مفادها أن التعاون في المجال العسكري والأمني يشكل الحجر الأساس والنواة الأولى للشراكة الأمنية بين البلدين، ليتطور لاحقا نحو مجالات تعاون أخرى استندت إلى هذه الركيزة الأمنية الأولى.

المطلب الأول: التعاون الأمني الثنائي

الفرع الأول: واقع التعاون بين البلدين: نحو تطوير شراكة أمنية.

يعكس هذا المطلب الترجمة العملية لهذا التعاون على أرض الواقع التى تجلت في صورتين رئيسيتين:

01- تبادل الزيارات على أعلى المستويات، سواء العسكرية أو السياسية، والتي مثلت إطارا مؤسساتيا لتعميق الحوار وتنسيق المواقف.

02-التنسيق الإستراتيجي الثنائي من أجل صياغة سياسة أمنية مشتركة، خاصة في كيفية القضاء على الجماعات الإرهابية لمحاولة خلق إستقرار في المنطقة ككل، والتي أصبحت تحتل أولوية متصاعدة في الحسابات الجيواستراتيجية الأمريكية.

يظهر الإهتمام الأمريكي بالجزائر من خلال وثيقة مجلس الأمن القومي الأمريكي رقم NSC12 التي أشارت إلى أهمية شمال إفريقيا في السياسة الأمنية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، كما أشارت هذه الوثيقة إلى الأهمية الجيوسياسية للمنطقة، حيث إعتبرتها إمتدادا لأوروبا الأطلسية وإفريقيا المتوسطية، واستنادا لذلك حذرت الوثيقة من سقوط هذه المناطق تحت هيمنة أي قوة معادية أو خضوعها لها بطريقة غير مباشرة، مؤكدة أن استقرارها يمثل مصلحة أمريكية مباشرة. [1]

وذكرت وزارة الحرب الأمريكية (وزارة الدفاع سابقا) على موقعها الإلكتروني[2]: بشأن الجزائر أنها:

01- شريك إستراتيجي يتمتع بموقع قوي، وتربطه بالولايات المتحدة علاقات تعاون دبلوماسية وإقتصادية وطيدة.

02- تتعاون الولايات المتحدة والجزائر لتحقيق أهداف الأمن الإقليمي المشتركة من خلال تبادل الخبرات والتدريبات المشتركة والتعليم والتدريب العسكري المحترف.

[1] Jean Francois Daguzar, les Etats Unis et la méditerranée. Paris : publisud, 2002 p p, 141-146.

[2] U.S Départent of war(.gov),https://www.waw.gov 06/11/2025 21:31

3 – تمتلك الجزائر إحدى أقوى الجيوش في إفريقيا، وتتمتع بخبرة واسعة في مكافحة الإرهاب، ويتمتع جيشها بقوات بحرية وبرية وجوية متطورة.

4– تلعب الجزائر دورا بناء في تعزيز الإستقرار الإقليمي.

5– تعد الولايات المتحدة من أهم الشركاء التجاريين للجزائر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

من خلال النقاط الخمسة التي عددتها وزارة الحرب الأمريكية في علاقة الولايات المتحدة مع الجرائر، يتضح أنها تنظر إلى الجزائر كقوة إقليمية تكتسب خبرة تاريخية في مواجهة الجماعات الإرهابية، واعتبرت جيشها من أقوى الجيوش الإفريقية وأن علاقات البلدين تتجاوز البعد الأمني لتتعدى إلى الأبعاد الإقتصادية تحقيقا للأمن الطاقوي بواشنطن، فالجزائر من منظور وزارة الحرب الأمريكية شريك إستراتيجيي مهم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويمكن الإعتماد عليه في تحقيق الإستراتيجية الأمنية الأمريكية لمواجهة التهديد الإرهابي في المنطقة.

وباعتبار أن الجزائر جزء من شمال إفريقيا أولت الولايات المتحدة إهتماما بالغا بها، وذلك عن طريق إنشاء علاقات تعاونية أمنية حجرها الأساس مكافحة الإرهاب نظرا لموقعها الجيوبوليتيكي المهم جدا وخبرتها المميزة في مكافحة الظاهرة الإرهابية.

ويمكن القول أن جذور التعاون الأمني والعسكري كانت قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، غير أن هذا الحدث التاريخي المهم في تاريخ العلاقات الدولية، كان منعرجا رئيسيا في ترسيخ العلاقات الأمنية بين الجزائر والولايات المتحدة الامريكية.

إذ أن الولايات المتحدة قبل هذا التاريخ زودت الجيش الجزائري بمعدات عسكرية ما قيمتها تقريباً 24 مليون دولار ما بين 1975 و1987 من بينها طائرات C130 ، كما قدمت لها مساعدات عسكرية بلغت قيمتها 52 ألف دولار عام 1986 لتصل إلى 100 ألف دولار ما بين عامي 1987 و1988، غير أن الولايات المتحدة رفضت تزويد الجزائر بطائرات F16 المتطورة وذلك في إطار سياستها التي تروم إلى الحفاظ على التوزان العسكري بالمنطقة، فضلا عن ميل الجزائر للمعسكر الإشتراكي أكثر من ميلها إلى دول المعسكر الغربي[1]، بالإضافة إلى مجاهرتها العداء لإسرائيل.

وفي السياق ذاته، أشار الأستاذ "يحي زوبير" إلى أن الجزائر تمكنت من ربط علاقات أمنية بينها وبين الولايات المتحدة قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، إذ نجحت أجهزة الأمن الجزائرية في إقامة تعاون إستخباراتي وأمنى مع الوكالات الإستخباراتية الأمريكية مثل مكتب التحقيقات الفيدرالى (FBI) ووكالة

[1] عليلي منى، **مرجع سابق**، ص 193.

الاستخبارات المركزية (CIN) ووكالة الأمن القومى NSA ، وقد أدرك الجانب الأمريكي ضرورة التعاون مع الجزائر لاكتساب الخبرة الواسعة التي تمتلكها في هذا المجال.[1]

وبالرغم من أن الكثير من الدراسات الأكاديمية تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل الإعتماد على الأطر المتعددة الأطراف في التعاطي مع التصعيد الإرهابي في منطقة شمال إفريقيا والساحل على حساب النهج الأحادي والثنائي، ويعود هذا التوجه إلى إدراك واشنطن عدم قدرة دول المنطقة - في معظمها - على مواجهة هذا التهديد بشكل منفرد، وذلك بسبب محدودية الإمكانات المادية واللوجيستية الناتجة عن ضعف الموارد الاقتصادية، إضافة إلى عدم الإستقرار الداخلي الذي تشهده دول الساحل خاصة، كما هو الحال في مالي والنيجر وبوركينافاسو.

ذكرت تقارير إعلامية عن مدير مركز "جي أس أم" للأبحاث والدراسات في موسكو السيد "آصف ملحم" أنه ما بين عامي 2020 –2023 حدث 20 إنقلابا ومحاولة إنقلاب، كما سجل في الفترة الممتدة ما بين 2010 و2019 حوالي 36 إنقلابا عسكريا ومحاولة إنقلابية، إذ أصبحت هذه المنطقة تعرف باسم حزام الانقلابات[2].

وعليه، فمع تفشي ظاهرة الإنقلابات العسكرية في هذه البلدان، هذا ما جعل الولايات المتحدة تتأرجح بين المقاربة المتعددة الأطراف المبنية على أساس إقليمي[3]، خاصة بعد تنامي نشاط التنظيمات الإرهابية وبين المقاربة التعاونية الثنائية مع بعض الدول، وهذا ما انتهجته في سياستها مع الجزائر، باعتبار أن الحالة الجزائرية تختلف عن بقية بلدان الساحل والدول المغاربية، إذ أن هذه البلدان لم تعان من الضربات الإرهابية مثلما شهدته الجزائر، وأن الجزائر كانت سباقة فى محاربة الإرهاب، بالإضافة إلى القدرات المختلفة التي تتميز بها الجزائر على بقية البلدان المجاورة، لهذا نجد أن الإطار التعاوني الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة تغلب عليه الصيغة الثنائية أكثر من الصيغة المتعددة الأطراف، غير أن هناك أطر تعاونية في المجال الأمني بين البلدين (المقاربات الإقليمية) والتعاون في ظل كل من منظمة حلف الشمال الأطلسي ومنظمة الأفريكوم، ولكن تبقى الإتفاقيات المبرمة في الإطار الثنائي هي الغالبة على سمة التعاون بين البلدين.

[1] Yahia H. Zoubir, les Etats-Unis et l'Algeria Antagonisme, pragratisme et coopération – Maghad- Machrek, N: 200, PARIS,2009, p82.

[2] أندبنت عربية،"زيارات متزامنة لمسؤولين عسكرين روس وامريكيين"، على الرابط الالكتروني:
http:// nabdapp.com/t/16 :315830 24/09/2025 h 15 :00

[3] بلخيرة محمد، **مرجع سابق**، ص 326.

يمكن تفسير الدوافع الأساسية للاهتمام الأمريكي بالجزائر من خلال محورين إستراتيجيين متلازمين[1]:

المحور الأمني الاقتصادي: ينبع هذا الإهتمام من التصور الأمني السائد في واشنطن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والذي لم يعد يميز ويفصل بين مكافحة التطرف العنيف والإرهاب من ناحية، وأمن الطاقة من ناحية أخرى، فاستقرار إمدادات النفط وتأمين طرق نقله، يشكلان ركيزة أساسية في الرؤية الأمريكية للأمن القومي، وتأتي الجزائر كفاعل رئيسي في هذه المعادلة .

– **المحور العملياتي والخبرة الجزائرية:** ويتحدد حجم الإهتمام الأمريكي أيضا بالخبرة الأمنية الفريدة التي اكتسبتها الجزائر من خلال مواجهتها الطويلة للظاهرة الإرهابية، هذا الرصيد العملي المتراكم والذي تنفرد به إلى حد كبير مقارنة بنظيراتها في المنطقة، يجعل منها شريكا عملياتيا ذا أولوية highit prosity partner في الإستراتيجية الأمريكية وقادرا على تقديم رؤى مستمدة من الخبرة الميدانية، وبالتالي لا تتردد واشنطن في السعي لاستثمار هذه الخبرة والاستفادة منها في إطار أجندتها الأمنية في المنطقة.

وكما أشرنا في الفصل من الثاني من الدراسة، أن التهديد الارهابي يعد أحد أبرز التهديدات الأمنية التي تواجه كلا من الجزائر والولايات المتحدة، وقد سبق وأن تطرقت الدراسة إلى كيفية إدراك كل دولة لظاهرة الإرهاب وتحديدها لمفهومه، إنطلاقا من مدركاتها الإستراتيجية الخاصة ومنظومتها القيمية والحضارية.

وقد أوضحنا أن هناك نقاط تقاطع واتفاق بين البلدين في ضبط المفهوم العام للإرهاب والدلالات السياسية له، خاصة فيما يتعلق بخطورته على الأمن والسلم الدوليين، إلا أن هناك أيضا نقاط خلاف وعدم توافق جوهري في تحديد ماهية التنظيم الإرهابي، إذ أن الولايات المتحدة أكثر توسعا في تعريفها للجماعات الإرهابية، فالإتجاه الأمريكي يميل إلى تصنيف العديد من الحركات والتنظيمات ذات التوجه التحرري وخاصة الإسلامية منها، والتي ذكرناها بالتفصيل في المبحث الثاني من الفصل الثالث على أنها تنظيمات إرهابية، غير أنها في الحقيقة تدافع عن حقوق مشروعة دوليا، هذا التوسع في التعريف والذي ترفضه الجزائر، يعد أحد نقاط الخلاف بين البلديين، فالجزائر تفرق بوضوح بين حق الشعوب في تقرير مصيرها وبين الأعمال الإرهابية.

وعلى الرغم من هذا الإختلاف في تحديد المفهوم، فإن التعاون الأمني بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب يحظي بأولوية كبيرة، وهذا التعاون قائم على أرضية مشتركة تتمثل في مكافحة نوع محدد من التنظيمات التي يتفق الطرفان على توصيفها بأنها إرهابية، فهي تلك الجماعات التي تتبنى فكرا متطرفا وإقصائيا قائما على إيديولوجية الكراهية، مستخدمة العنف كمنهج وحيد لتحقيق أهدافها ومصالحها معتمدة على تخريب وتدمير الأوطان وإقتصاداتها وتماسكها المجتمعي، هذا النموذج من

[1] جلال حدادي، **مرجع سابق**، ص 125

الإرهاب الذي تنظر إليه الجزائر كتهديد وجودي خطير لأمنها القومي وأمن المنطقة، ويعتبر أيضا تهديدا محتملاً للمصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة، مما يخلق مصلحة مشتركة في مواجهته والتصدي له.

الفرع الثاني: دوافع التعاون الأمني بين البلدين، تهديد إرهابي مستمر.

يمكن إرجاع أسباب التعاون بين البلدين في المجال الأمني إلى النقاط التالية:

أ- الإرهاب الموجه ضد المصالح الأمريكية:

يعتبر التهديد الإرهابي المحرك الرئيس للتعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة، إذ شكل التصاعد الإرهابي وتهديده للمصالح الغربية في إفريقيا محورًا أساسيا في تحول الإستراتيجيات الأمنية الدولية، فقد مثل تفجير سفارتي الولايات المتحدة في "دار السلام" و"نيروبي" الحدثين اللذين ذكرناهما سابقا وتلته أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 منعطفا حاسما في تصور التهديد الإرهابي، حيث أدركت الإدارات الأمريكية المتعاقبة أن القارة لم تعد بمنأى عن استهداف المنظمات المتطرفة العابرة للحدود وتعمق هذا الإدراك أيضا[1]، مع تصاعد هجمات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي وجه ضربة استعراضية للمصالح الاقتصادية عبر الهجوم على جمع ماليمرتون" التغطي في أواخر عام 2006 .[2]

ويعد إنتشار المناطق الرمادية غير الخاضعة للسيطرة الفعلية للحكومات أحد العوامل البنيوية المغذية لهذا التمدد الإرهابي، باتساع الرقعة الجغرافية التي تضعف فيها السلطة الرقابية للدولة، كتلك الممتدة من تشاد إلى الكونغو الديمقراطية، إذ يمثل هذا النطاق ملاذا آمنا للتنظيمات الإرهابية يمكنها من إنشاء قواعد للتدريب، ومراكز للتخطيط.

ويؤدي تراخى السلطة الإقليمية الحكومية على هذه الأقاليم إلى تفشي الأنشطة غير المشروعة[3]، ما يغذي من معضلة التدهور الأمني التي تعاني منها دول الساحل ودول غرب إفريقيا التي تربطها بالولايات المتحدة علاقات إقتصادية، باعتبارها من المناطق الموردة للطاقة التي تعتمد عليها هذه الأخيرة.

إذ تمكنت التنظيمات الإرهابية من إنشاء قواعد للتدريب على الأراضي الليبية عام 2007 وحاولت إنشاء قاعدة مماثلة في نيجيريا، هذا ما جعل الولايات المتحدة تعتقد أن إنتقال بؤرة التهديد الإرهابي من

---

[1] ليندة بوعنان، "التعاون الأمريكي الجزائري فى مكافحة الإرهاب،" **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد 01، 2019، ،ص 53

[2] Zeyn, Jacob." Boko Haram and Al-Qaeda in the Islamic Maghreb Wexus "The Journal of the Middle East and Africa- Vol. 9, No. 21, 2018 p 184.

[3] ليندة بوعنان، **مرجع سابق**، ص 54.

أفغانستان باتجاه القرن الإفريقي ليمتد بعد ذلك عبر حزام الصحراء والساحل الإفريقي، وبالتالي وجود ترابط عضوي بين الجماعات الإرهابية المتواجدة في شمال إفريقيا ونظيراتها القادمة من القرن الإفريقي، ويعتبر تنظيم القاعدة والجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر كحلقة وصل مركزية بينها وبين تنظيم القاعدة في الشرق الأوسط.[1]

فعقب التصعيد العسكري الأمريكي في أفغانستان، شهدت المنطقة تدفقاً ملحوظا للعناصر الإرهابية، حيث تشير التقديرات إلى لجوء ما يقارب 600 عنصر من تنظيم القاعدة إلى عمق الصحراء الإفريقية، وقد أسفر هذا التدفق عن تشكيل خلايا نشطة [2]، ذكرنا أغلبها في الفصل الثاني من الدراسة، وقد انعكس هذا النمو الكمي والنوعي في إرتفاع حاد لمعدل الهجمات الإرهابية، والتي تبنى معظمها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، مع العلم أنها طالت دولا مثل الجزائر وتشاد وليبيا ومالي وموريتانيا والمغرب وتونس، وكذلك مست مصالح الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية

ب - الموقع الجيواستراتيجي للجزائر في شمال إفريقيا:

تبرز الجزائر كفاعل محوري في معادلة الأمن الإقليمي، بالنظر إلى موقعها الإستراتيجي وثقلها السياسي والعسكري في كل من نطاقي شمال إفريقيا وإفريقيا عموما.

تستند الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب بالقارة إلى مفهوم الدولة المحورية [3] التي تتميز بقدرات أمنية وعسكرية فاعلة، ومن هذا المنظور تحظى الجزائر إلى جانب نيجيريا وجنوب افريقيا باهتمام أمريكي مكثف، بالإضافة إلى ذلك تعتبر الجزائر دولة متوسطية، إذ تعتبر الولايات المتحدة أن منطقة

[1] **مركز الجزيرة للدراسات**، تنظيم القاعدة بلاد المغرب، على الرابط إلا الكترونى التالي: https://studies.aljazeera.net/ar/files/2010/201172233734125344.html أطلع عليه بتاريخ: 2025/10/19 على الساعة: 15:29

[2] تنظيم القاعدة في آسيا يقوي فرعه في الساحل الإفريقي، على الرابط الالكتروني التالي: https://middle-east-online.com/%D8%B6%D8%B9%D9%81-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85- أطلع عليه بتاريخ 2025/10/19 15:45

[3] جلال حدادي، **مرجع سابق**، ص 125.

المتوسط جزء من الفضاء الإستراتيجي لها، فالمنطقة تؤمن الطريق المؤدية إلى دول الشرق الأوسط، وهي مدخل لمناطق ذات مصلحة عليا وإستراتيجية[1].

ج- الإستفادة من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب:

حظيت الجزائر باهتمام أمريكي متزايد بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 باعتبار النموذج الجزائري في مكافحة الإرهاب من أقدم التجارب وأكثرها فعالية في الحد من أخطار الظاهرة الإرهابية، وقد تبلور هذا الإهتمام في توجه الإستراتيجية الأمريكية نحو تعزيز التعاون الأمني والإستخباراتي مع الجزائر، سعيا للإستفادة من رصيدها العملي والمعلوماتي الثري في تفكيك الشبكات الإرهابية العابرة للحدود، خاصة تلك التي تتقاسم مع تنظيم القاعدة المرجعيات العقائدية والمناهج التكتيكية.[2]

وكما تطرقنا سابقا في المبحث الذي عالج الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الإرهابية، فإن الجزائر اعتمدت في مقاربتها الأمنية على إستراتيجية مزدوجة تجمع بين ما يعرف بالقوة الصلبة المتمثلة في المواجهة الأمنية والعسكرية المباشرة، والقوة الناعمة التي تشمل الأدوات السياسية والقانونية والإعلامية والاقتصادية، وقد تجسّد التطبيق العملي لهذه الإستراتيجية في إضعاف التنظيمات الإرهابية عبر إستهداف قياداتها، وتفكيك بنيتها التنظيمية ومحاربة خطابها الإيديولوجي إلى جانب تجفيف منابع تمويلها وتجنيدها، هذا ما جعل الخبرة الجزائرية مطلوبة لدى العواصم الغربية من أبرزها واشنطن للتمكن من مكافحة الظاهرة. [3]

ومن خلال التقرير الذي يسرد إستراتيجية البعثة الدبلوماسية الأمريكية الدائمة بالجزائر، والذي حظى بموافقة الكونغرس الأمريكي بتاريخ 25 مارس 2022 أن الهدف الأول للبعثة الدبلوماسية الأمريكية الدائمة بالجزائر، هو تعزيز التعاون الأمني الإقليمي، لدعم الإستقرار وإيجاد حلول للأزمات الإقليمية ومكافحة الإيديولوجيات المتطرفة، وتحدي النفوذ الروسي و الصيني المزعزع للاستقرار في الجزائر على المستوى الإقليمي[4] وفق ما جاء في هذا التقرير.

---

[1] جميلة علاق،"البعد المتوسطي للأمن الجزائري، من رد الإعتبار للماضي المتوسطي إلى المشاركة في المبادرات الأمنية"،مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية،المجلد19،العدد02، 2022، ص ص،104-105

[2] ليندة يوعنان، **مرجع سابق**، ص 27

[3] Hakim Gherieb, **US-Algeria Cooperation in Transnational Counterterrorism,the** Washington institute https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/us-algeria-cooperation-transnational-counterterrorism17:58 2025/05/19

[4] DEPARTMENT OF STATE, Integrated Country Strategy,ALGERIA, Reviewed and Updated: March 6, 2023; January 17, 2024
https://2021-2025.state.gov/wp-content/uploads/2024/02/ICS_NEA_Algeria_Public.pdf
18:00 2025/09/25

وبقراءة متأنية لهذه الفقرة التي وردت في هذا التقرير، يظهر أن جانب التعاون الأمني بين البلدين يحظى بأهمية بالغة بالنسبة لصناع القرار في الولايات المتحدة، وباعتبار أن التقرير دون في عام 2022 فيظهر أن مسألة التعاون في القضايا الأمنية لازالت تأخذ حيزا منها في السياسية الأمريكية اتجاه الجزائر، خاصة قضايا مكافحة الإرهاب والتطرف، ولكن الشيء الملفت للنظر في هذه الوثيقة الرئيسية هو أنها أدرجت مقاومة النفوذ الروسي والصيني بالجزائر ضمن الأولويات الأمنية للولايات المتحدة بالمنطقة، واعتبرت أن وجودها مهدد لاستقرار الجزائر والمحيط الإقليمي المحيط بها، وهنا يظهر اختلاف المدركات الإستراتيجية بين الجزائر والولايات المتحدة، إذ تنظر الجزائر إلى الصين وروسيا كشريكين مهمين، وتحافظ على العلاقات معها في إطار توازن العلاقات بينها وبين الغرب ودول الشرق، فقد أشار الباحث الأمريكي "فاسيليس بتروبوليس" أن الجزائر لم تكن موالية للولايات المتحدة صراحة أو في صف الغرب رسميا إذ وصفت سياستها بالحيادية.[1]

أما بخصوص روسيا، فبالرغم من أنها أكبر ممون للسلاح للجزائر، غير أن سياستها في منطقة الساحل، كما أشرنا في الفصل السابق، بدأت تشكل تحديا أمنيا للجزائر، وهذا ما قد يدفع البلدين (الجزائر والولايات المتحدة) للتقارب أكثر لمواجهة هذا التحدي.

في تقريرها الصادر في شهر أوت 2025، والذى يقيم درجة الأمان للمواطنين الأمريكيين حول العالم، أشارت وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن الجماعات الإرهابية لا تزال نشطة في بعض أنحاء الجزائر معترفا للجزائر أن عملياتها العسكرية قد حققت نجاحات كبيرة في مكافحة هذا النشاط الإرهابي، وكمثال على إستمرار التهديد، سجل التقرير وقوع هجوم إرهابي في ضواحي تلمسان في سبتمبر 2024 أدى إلى مقتل مدنيين جزائريين، وتبعته عملية تفخيخ مكان الجريمة بالمتفجرات، مما أدى إلى إصابة ثلاثة جنود بالمتفجرات أثناء محاولة تأمين المنطقة، وأوضح التقرير أن هذه الجماعات، رغم تركيز هجماتها المباشرة على أهداف محلية مثل أجهزة الأمن والمرافق الحكومية، فإن طموحها لاستهداف المصالح الغربية لازال قائماً، كما حدد التقرير أهم الجماعات التي لازالت تنشط بالجزائر، منها " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وتحالفاته وعناصر من داعش المعروفة، والتي تطلق على نفسها ما يعرف بـ "جند الخلافة،" مؤكدا على أن جميع هذه التنظيمات لا تزال تنشط بالجزائر ولكن بقدرات محدودة.[2]

[1] Vasilis Petropoulos, Algeria's Foreign Policy: Facing a Crossroads
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/algerias-foreign-policy-facing-crossroads
18:19 2025/09/25

[2] COUNTRY SECURITY ROPORT,OSAC Country Security Report Algeria
https://www.osac.gov/Content/Browse/Report?subContentTypes=Country%20Security%20Report
18:08 2025/09/25

ويؤكد تحليل مضمون هذا التقرير أن مبررات التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة لا تزال قائمة وبقوة مما يدفع بالبلدين إلى السعي لمواصلته وتعميقه، وهذا التوجه يتوافق مع التصريحات الرسمية الأمريكية الحديثة التي تشيد بالدور الجزائري في مكافحة الإرهاب، وتعتبر التعاون العسكري بين البلدين حجر الزاوية لتعزيز الأمن الإقليمي والدولي[1].

كما أن هذا التعاون ليس وليد اللحظة، فهو امتداد لشراكة إستراتيجية في مكافحة الإرهاب، تعززت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وهذا ما سيحيلنا للإشارة إلى هذا الحدث التاريخي العالمي المهم الذي كان نقطة تحول في العلاقات الأمنية الجزائرية الأمريكية.

الفرع الثالث: أحداث 11 سبتمبر 2001 وتعميق التعاون الأمني بين البلدين: نقطة التحول

شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 منعطفا حاسما أعاد تشكيل الحسابات الجيوسياسية الأمريكية ليصبح البعد الأمني العسكري المحور الرئيسي لانطلاق شراكة أمنية وصفت بالإستراتيجية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الإطار مثلت الخبرة العملياتية والأمنية التي راكمتها الجزائر والتي تطرقنا إليها بإسهاب في المبحث الأول من الفصل الثاني من الدراسة – في مجال مكافحة الإرهاب عاملا جاذبا للإهتمام الأمريكي، أدى إلى إعادة تصنيفها من قبل الإدارات المختصة كمحور إستراتيجي" Key stratic partner" [2]

وقد اتسم تطور هذا التعاون بطابع تراكمي وتصاعدي، تجلى واقعيا عبر سلسلة مكثفة ومنتظمة من الزيارات الثنائية رفيعة المستوى والتي تطرقنا إليها في الفصل السابق، ضمت قادة عسكريين ومسؤولين سياسيين وشكلت الإطار الرسمي والحكومي للتنسيق الأمني بين البلدين، وقد أسفرت هذه الديناميكية عن صبغ علاقة ثنائية هيمن عليها المنحى الأمني العسكري بشكل كبير[3].

ويمكن إدراك هذه الشراكة الأمنية على النطاق الإقليمي، لاسيما في منطقة الساحل والمغرب من خلال إشراك الجزائر في المشاريع الأمنية التي بادرت بها الولايات المتحدة في منطقة الساحل، حيث تمكن الطرفان من بلورة تعاون عملياتي ملموس، عززته آليات منهجية لتبادل المعلومات الإستخباراتية والبيانات العملياتية بشكل منتظم وفعال[4].

---

[1] U.S. Embassy in Algeria, U.S. Commander of Special Operations Command Africa Maj. Gen. Claude K. Tudor Jr. Visits Algeria
https://dz.usembassy.gov/u-s-commander-of-special-operations-command-africa-maj-gen-claude-k-tudor-jr-visits-algeria/09/10/2025−

[2] بن عزيز، "سبل التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013)، ص 80.

[3] Pierre Martins ,"securitization of USA- Algeria Relations,The journal of African study, Vol, 22.n.4, 2007.p 520.

[4] United States Department of state, Country "Reports on Terrorism: Chapter 2 North Africa. (washington. DC GPO, 2015,)

تأتى الإهتمامات الأمريكية إتجاه الجزائر متماهية مع التصور الجيواستراتيجي الأمني لواشنطن، الذي أضحى أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 يربط بشكل مباشر بين حملات مكافحة الإرهاب وضمان الأمن الطاقوي عن طريق تأمين مصادر الطاقة وطرق إمداداتها، ويمكن إرجاع هذا الإهتمام كما ذكرنا سابقا إلى العامل الجوهري وهو الخبرة الجزائرية في التعامل مع الظاهرة الإرهابية، مما جعلها شريكا أكثر قابلية للإنخراط في المبادرات الإستراتيجية الأمريكية بالمنطقة[1]، وعليه تحاول الولايات المتحدة تعظيم المنفعة في هذا الوضع، مستغلة في ذلك الرصيد العملي الجزائري في مجال مقاومة التطرف، بالنظر إلى كونها من أكثر الدول تضررا من هذه الآفة في محيطها الإقليمي [2].

وأشار الباحث في معهد واشنطن فاسيلس بترو بولوس - hasilo Petropoulos إلى وجود شراكة أمنية واستراتيجية بين البلدين بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تجسدت في قيام الجزائر، بوصفها شريكا إقليميا فاعلا، من خلال تقديم هذه الأخيرة بيانات مهمة لواشنطن حول شبكة أنشطة تنظيمي "القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامي" و"تنظيم الدولة الإسلامية داعش" ، وقد حظي هذا الدور بتقدير الولايات المتحدة مقابل هذه المساهمات، حصلت الجزائر بموجبه على دعم مالي أمريكي، إلى جانب حزمة من برامج التعاون العسكرية التي شملت تدريب الكوادر الأمنية والعسكرية وتطوير القدرات الدفاعية.[3]

كما شكلت الهجمات الإرهابية التي استهدفت الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر منعطفا حاسما في السياسية الخارجية الأمريكية، كما ذكرنا ذلك سابقا في الفصل الثالث، وفى هذا السياق نجح الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة في توظيف هذه التحولات الإستراتيجية لإعادة رسم موقع الجزائر دوليا، حيث عمل على تأكيد دورها كشريك فاعل وموثوق في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[4].

وكرد على هذا التوجه، بادرت إدارة الرئيس "جورج ديليو بوش" إلى رفع الحظر عن التبادل العسكري مع الجزائر، حيث وافقت على تصدير تقنيات وتجهيزات عسكرية متطورة لدعم قدراتها في

[1] جلال حداده، معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي، **مرجع سابق** ، ص 125.

[2] التقرير السنوي الإرهاب العالمي، قرارة الخارجية الأمريكية على الرابط التالى
https://www.state.gov/reports/country_reports-on- terrorism -2022 13/10/2025 9 :33

[3] Vasilis Petropoulos, Algeria's Foreign Policy: Facing a Crossroads
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/algerias-foreign-policy-facing-crossroads

[4] FARDJAOUI Boualem," **Les relations des Etats-Unis d'Amérique avec l'Algérie, primauté de la sécurité"**
https://www.academia.edu/43204742/Les_relations_des_Etats_Unis_dAm%C3%A9rique_avec_lAlg%C3%A9rie_primaut%C3%A9_de_la_s%C3%A9curit%C3%A9?email_work_card=view-paper
26/12/2025 15:29

مواجهة التنظيمات الإرهابية، شملت منها نظارات الرؤية الليلية[1]، وطائرات عمودية هجومية موجهة لخوض حرب العصابات[2].

ولعل حادثة إختطاف السياح الأوروبيين في جنوب الجزائر مطلع عام 2003 قد مثلت المحفز العملي الذي أقنع صناع القرار بواشنطن، بالإمكانات الإستراتيجية الكامنة للجزائر كشريك إقليمي جديد، وقد تجسد هذا التحول الإستراتيجي بشكل ملموس من خلال مشاركة وحدات من الجيش الجزائري في سلسلة من المناورات والتمارين العسكرية المشتركة، التي أشرف عليها الجيش الأمريكي وحلف شمال الأطلسي، مما أسس لمرحلة جديدة من التعاون العسكري والأمني بين البلدين.[3]

وبالتالي تجاوزت الجزائر مرحلة العزلة الدولية التي شهدتها خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، كما ساهمت هذه الشراكة بشكل فعال في تغيير الصورة النمطية التي طالما حكمت العلاقات الثنائية بين البلدين لتحولها نحو آفاق أكثر إيجابية وتعقيدا، وبفضل هذا التحول برزت الجزائر كفاعل إقليمي مهم وعنصر أساسي لاستقرار المنطقة، وإبعادها من تصنيف الولايات المتحدة عن محور الشر[4].

ويشمل التعاون الأمني الجزائري الأمريكي عدة جوانب مختلفة نذكر منها[5]:

- المجال العسكري والأمني : حيث يرتكز على بناء و تطوير القدرات العسكرية والتقنية للجزائر وتنفيذ برامج تدريبية وإجراء مناورات عسكرية مشتركة لتعزيز التعاون العملياتي.

– المجال القضائي والقانوني: حيث تدعم هذا الإطار بتوقيع عدة إتفاقيات أهمها توقيع إتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة في عام 2010 لتعزيز التعاون في المجالات القضائية.

– مكافحة الإرهاب: تم إنشاء مجموعة الإتصال الثنائية في عام 2011 كآلية تنسيقية مخصصة لمكافحة الإرهاب ومناقشة القضايا الأمنية ذات الإهتمام المشترك.

– الإطار متعدد الأطراف: إضافة إلى ذلك توسع هذا التعاون ليشمل التنسيق ضمن المنظمات والمبادرات الدولية متعددة الأطراف، مما يعمق من روابط الشراكة بين البلدين على المستولى الدولي.

---

[1] عاشور يوسف، "البعد الأمني في العلاقات الأمنية المغاربية في ظل التهديدات الأمنية الجديدة دراسة حالة الجزائر 2009-2010"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2019-2020)، ص 211

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 78.

[3] **المرجع نفسه**، ص 212

[4] **المرجع نفسه**، ص 212

[5] على بلعربي، "التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، **مجلة القانون الدولي والتنمية**، المجلد 5، العدد 2، 2017، ص 103.

بالإضافة إلى التعاون الاستخباراتي بين وزارتي الدفاع الجزائرية والأمريكية حول نشاطات الجماعات الإرهابية وتحركات أفرادها، وتقديم المساعدات العسكرية للجزائر، إذ ارتفعت قيمتها من 121,000 دولار أمريكي عام 2001 إلى 800,000 دولار عام 2008 [1]

الفرع الرابع: التعاون العسكري بين البلدين، أحد أهم وأبرز مظاهر التعاون.

على الرغم من التحسين الملحوظ الذي شهدته العلاقات الأمريكية الجزائرية في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، فإن التعاون الثنائي بين البلدين ظل في مراحله الأولى محصوراً فى نطاق ضيق، تمثل أساسا في تبادل المعلومات الإستخباراتية، وتزويد الجزائر ببعض المعدات العسكرية، التي ذكرناها في الفقرات السابقة.

فقد تمسكت الإدارة الأمريكية بموقف متحفظ إزاء تلبية الطلبات الجزائرية للحصول على مساعدات عسكرية نوعية، مبررة ذلك بأن نقل مثل هذه الأسلحة من شأنه الإخلال بالتوازن الإستراتيجي الإقليمي القائم. وفي هذا السياق، أعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية "ريتشارد باوتشر" Richard Bracher -عام 2002، أن حزمة المساعدات العسكرية الموجهة للجزائر، اقتصرت على محطات رادار أرضية وأجهزة اتصال تكتيكية، وقطع غيار طائرات النقل C130- بالإضافة إلى مركبات عسكرية متعددة الأغراض من نوع هيملي Htmlee ويعكس هذا التوجه بوضوح حجم المبيعات العسكرية، حيث تشير البيانات إلى أن قيمة المبيعات العسكرية الأمريكية إلى الجزائر لم تتجاوز 19.3 مليون دولار خلال العقد الممتد من 1990 إلى 1999، بينما بلغت القيمة 37.4 مليون دولار عام 2002 فقط[2].

وفي السابع من شهر ماي عام 2001 ، استقبلت العاصمة الجزائرية وفدا عسكريا رفيع المستوى من طلبة الكلية الحربية (ويست بوينت) برئاسة العقيد "جاك ليونارد" ، وقد حظي الوفد باستقبال رسمي بمطار هواري بومدين من قبل كبار ضباط مديرية العلاقات الخارجية والتعاون التابعة لوزارة الدفاع الوطني، مما يعكس الأهمية الدبلوماسية التي أولتها الجزائر لهذه الزيارة، وانتقل الوفد إلى المدرسة العسكرية متعددة التقنيات ببرج البحري، حيث شهد برنامج الزيارة عقد سلسلة من المحاضرات وندوات الحوار تناولت محاور بالغة الأهمية، تمحورت هذه المحاور حول[3]:

– التحول السياسي في الجزائر: حيث تم استعراض المراحل التاريخية لانتقال البلاد نحو التعددية السياسية والنظام الديمقراطي.

– سياسة الدفاع والأمن: حيث تم التطرق إلى إستراتيجية الدفاع الوطني والدور الجوهري للجزائر في مكافحة الإرهاب محليا ودوليا.

---

[1] ليندة بوعناني، **مرجع سابق**، ص 56.

[2] محمد بلخيرة، السياسية الأمريكية تجاه دول المغرب العربي ومطلع الحادي والعشرين، **مرجع سابق**، ص 245

[3] مجلة الجيش، العدد 451، فيفري 2001، ص 6.

– قدم الوفد الأمريكي عرضا تعريفيا تناول تاريخ الكلية الحربية الأمريكية والمناهج التربوية المعتمدة فيها والبرامج التي تقدمها .[1]

غير أن ديناميكية هذا التعاون شهدت تسارعا ملحوظا مع حلول عام 2004، حيث تجلى ذلك من خلال زيارة بعثة أمريكية لحراس السواحل، جاءت بهدف تقييم الوضع الأمني في الموانئ والسواحل الجزائرية، والوقوف على وسائل الوقاية من المخاطر وأساليب إدارة الأزمات البحرية، كما امتد نطاق الشراكة ليشمل مجال التكوين وتبادل الخبرات، حيث استضافت الأكاديمية العسكرية بشرشال في العام نفسه ما يقارب 30 مدربًا من الجيش الأمريكي، تولوا مهمة تدريب وحدات النخبة من الجيش الجزائري على أحدث التقنيات المتعلقة بتأمين المنشآت الحيوية والحراسة المتقدمة، واستمرارا لهذا التعاون زار وفد عسكري أمريكي رفيع المستوى المدرسة التطبيقية للصيانة ببسكرة عام 2006، في خطوة هدفت إلى تعميق أواصر التعاون في المجالات اللوجستية والفنية،[2] كما ذكرت بعض التقارير الصحفية إلى وجود هيئة سرية بالجزائر منذ بداية عام 2002 تحت اسم "قاعدة التحالف alianae Basee تضم عناصر مكونة من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، ومصالح الأمن الجزائرية، تختص بمراقبة التحركات الإرهابية عبر الدول لإلقاء القبض عليهم والحصول على المعطيات عن طريق استجوابهم. [3]

كما عقد اجتماع بتاريخ 9 و10 نوفمبر 2010 بين كل من الجنرال الجزائري "أحمد صنهاجي" الأمين العام لوزارة الدفاع الوطنى، والسيد "جوزف مكميلان " نائب مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الأمن الدولي" في إطار الحوار العسكري الجزائري الأمريكي، وقد أسفر هذا اللقاء عن التوقيع على حزمة من التوصيات والمبادرات الهادفة إلى تعزيز التعاون العسكري الثنائي وتطوير مجالات التبادل التكنولوجي في مجال الدفاع[4]، واختتم السيد مكميلان Moseph Merlilan برنامج زيارته إلى الجزائر بلقاء مع وزير الشؤون الخارجية السيد "مراد مدلسي" وقد تطرق النقاش خلال هذا اللقاء إلى قضية مكافحة الإرهاب، وتحديدا مسألة خطر دفع الفديات للجماعات الإرهابية، حيث أكد "مكميلان" على وضوح الموقف الأمريكي من هذه القضية مشددا على ضرورة تجريم هذه الممارسة، مؤكدا على أهمية تظافر جهود المجتمع الدولي لدعم المقترحات التي تقدم بها الجانب الجزائري في هذا الصدد. [5]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 6

[2] **المرجع نفسه**، ص 245.

[3] Yahia H Zoubri, lovesa Drip-Art-Hamadouche,The United State and The Maghrebe: Islamism democratization and statigic interests, Maghrebe Revieu,Volum 31 –Ussue 3-4, 2006, PP. 259-292.

[4] مريم ابراهيمي، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وأثره على المنطقة المكانة"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير بسكرة، كليه الحقوق والعلوم السياسية 2011–2012)، ص 165

[5] **المرجع** نفسه، ص 165

وفي عام 2009 قدمت الولايات المتحدة جملة من المساعدات قدرت بـ : 500 ألف دولار أمريكي في إطار برنامج مكافحة انتشار الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ,NADRNonproliferation Antiterrorism, Demening and related Programs. و898 ألف دولار في إطار برنامج المساعدات التنموية International Military Education and Prainan Develoment Assistance, its ele عام 2010، كما قدمت للجزائر 950 ألف دولار في إطار برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي IMET".

وفي مواجهتها للإنتشار الإرهابي فى الساحل الشرقي أشركت الولايات المتحدة الجزائر فى مبادرة الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب " التي تطرقنا إليها في الفصل الثالث من الدراسة، وتعتبر مبادرة "الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب" Trans-sahara Conter Tirorism Initiative " والتي تعتبر إمتدادا لمبادرة عموم الساحل الأمريكية(Pan Sahel Initiative) التي أطلقت عام 2002، ويمكن إيجاز أهدافها على النحو التالي:[1]

– تعزيز الأمن الحدودي: من خلال تطوير آليات التنسيق بين الدول المشاركة لكشف العناصر الإرهابية وردعها.

–تطوير القدرات الإستخباراتية، وتحسين نظم القيادة والسيطرة وتدعيم الجوانب اللوجستية.

–بناء قدرات الوحدات الحدودية لمواجهة تهريب الأسلحة والأنشطة الإرهابية مع رفع كفاءاتها القتالية.

وقد تميزت هذه المبادرة الجديدة عن سابقاتها بالتحول نحو النهج الإستباقي بهدف إجهاض المحاولات الارهابية واحتواء بؤر عدم الإستقرار في مهدها.

تهدف هذه المبادرة أيضا إلى تعزيز القدرات الأقلمية والدولية لمكافحة الإرهاب[2]، وهذا ما تجلى بشكل واضح في التعاون الجزائري الأمريكي في هذا المجال.

أطلقت هذه المبادرة رسميا في جوان 2005 من خلال تمرين" فليتلوك" العسكري والذي شاركت فيه الجزائر بإشراف القوات الخاصة الأمريكية[3]، وتعمل هذه الشراكة بالتنسيق مع عدة وكالات أمريكية مثل "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية"، من خلال برنامج تنمية المجتمع المدني، والبنتاغون وبالإشتراك مع قيادة الأفريكوم ووزارة الخزانة الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالي، وترتكز جهودها على توفير التدريب والدعم اللازمين لمواجهة المخططات الإرهابية[4]

---

[1] آسيا قبلى، "التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 06، العدد 02، 2019، ص 10

[2] **المرجع نفسه**، ص 10

[3] Africom, transahara counter-terrorism_partenership http:www .gkicom .mail NEWSROOM Document 7432 06 20/2025, 10/33

[4] **Ibid**

وفي عام 2011 أعلن البلدان على إنشاء مجموعة إتصال ثنائية" حيث تعمل هذه الهيئة كآلية لتطوير التعاون الأمني الثنائي وإعطاء زخم جديد للشراكة الإستراتيجية، بالإضافة إلى هيكلة وتوجيه نطاق التعاون ليشمل الأبعاد التالية:[1]

- الأبعاد السياسية والدبلوماسية والأمنية.
- الأبعاد القانونية والمالية والعملياتية.
- تقديم المساعدة التقنية المتخصصة.

وفى مجال تطوير الصناعة العسكرية وتعزيز التعاون الأمني، شهدت الفترة من 08 إلى 13 مارس في الجزائر سلسلة من الفعاليات الهامة:[2]

- لقاء التعاون الصناعي العسكري في 8 مارس 2018: جمع هذا اللقاء خبراء من وزارة الدفاع الوطني الجزائرية مع وفد من الدائرة الأمريكية للتجارة، ترأسه نائب وزير التجارة الأمريكي المكلف بالصناعة والتحليل – السيد" ماركوس دواس" تخلل اللقاء عرض قدمه الوفد الأمريكي لشركات ومؤسسات متخصصة في مجالات الأمن والدفاع، كما تم تنظيم ورشات عمل مشتركة لتبادل الخبرات بين الجانبين الجزائري والأمريكي.

- الإجتماع التخطيطي النهائي للتمرين العسكري (10-13 مارس 2015) تزامنا مع ذلك، جرى عقد الإجتماع التخطيطي النهائي للتمرين العسكري خلال الفترة من 14 إلى 25 ماي في منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط، بهدف تعزيز الشراكة ودعم القدرات فى مجال الأمن البحري، إذ سبق هذا الاجتماع زيارة [3] وفد عسكري جزائري مكون من (05) ضباط للإطلاع والتعرف على أكبر حاملات الطائرات الأمريكية النووية (يوأس أس إيزنهاور) من خلال تمكين الضباط الجزائريين من الإطلاع على عملية الهبوط والإقلاع على مدرج السفينة وشرح مهام الطائرات والتشاور حول المخاطر التي تواجه منطقة البحر المتوسط باعتبار إشتراكهما في نفس التهديد الإرهابي [4].

وتم كذلك التوصل إلى اتفاق يهدف إلى تطوير برنامج أمريكي مخصص لتعزيز قدرات الجيش الشعبي الوطني الجزائري، وقد اضطلعت القيادة الأمنية الإفريقية بتقديم الدعم اللوجيستي والفني لوحدات الجيش الجزائري المتخصصة في مكافحة الإرهاب، وفى إطار التنفيذ أوكلت مهام التأطير الميداني والتكوين النوعي، إلى هيئات متخصصة في المجال الدفاعي للاتصالات L3 Communication والتي

---

[1] بلعربي علي عباسة الطاهر، **مرجع سابق**، ص 115

[2] عاشور يوسف، **مرجع سابق**، ص 222

[3] **المرجع نفسه**، ص12.

[4] بن عزيز نبيل، "التعاون الجزائري الأمريكي فى مكافحة الإرهاب"، (مذكرة ماجستير جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2013)، ص 84.

تعد إحدى المجموعات المنبثقة عن مجمع لوكهيد مارتن "leckheed Martin إذ ركزت هذه الدورات التدريبية المتخصصة على تطوير قدرات الأفراد في تحليل البيانات الإستخباراتية والوقائية والعمليات الإرهابية، وكذلك التعرف على تقنيات التعامل مع المتفجرات والعبوات الناسفة التقليدية.[1]

وذكر الباحث، "يوسف عاشور" في أطروحته للدكتوراه المعتمدة من قبلنا أن برنامج إيسيتاب – ICITAP الجزائر، يعتبر من النماذج المهمة التي تجسد التعاون الأمني بين البلدين، ويشرف على تمويل هذا البرنامج، مكتب مكافحة الإرهاب (CT) التابع لوزارة الخارجية الأمريكية بالتنسيق مع هيئات أخرى تابعة لوزارة الخارجية، كبرنامج المساعدة في مكافحة الإرهاب (ATA)، ومكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) وإدارة قمع المخدرات (DEA) ووزارة الأمن الداخلي (DHS) ومكتب دعم وتدريب وتنمية المحامين في الخارج OPDAT [2].

التدريبات العسكرية البحرية المشتركة:

في شهر أوت عام 2001، قامت البحرية الجزائرية والأسطول السادس الأمريكي (العامل في البحر المتوسط) ممثلا بالمدمرة (USS Mitschu) بمناورات بحرية مشتركة قبالة سواحل الجزائر العاصمة ، وقد ركزت هذه المناورات التي استمرت ليومين، على كيفية مواجهة الغواصات Anti-submarine warfare ASW) وتطوير التقنيات العسكرية المرتبطة بها وشملت القوات المشاركة من الجانب الأمريكي، المدمرة (يواس أس، منتشال) .وحدات العوض مجسدة في غواصة نورية ، بالإضافة إلى الدعم الجوي من خلال طائرات استطلاع ورصد متخصصة في التصدي للغواصات، بينما شاركت القوات الجزائرية بوحدات سطحية (خافرة) وغواصة تقليدية ومروحية إستكشاف[3].

تهدف هذه التدريبات التكتيكية، إلى تدريب البحرية الجزائرية على تقنيات التخفي والإفلات من أنظمة رصد السفن الحربية والطائرات المخصصة للإستكشاف، وتهدف أيضا إلى تطوير القدرات الدفاعية بخصوص هجمات الغواصات، بالإضافة إلى تبادل الخبرات التقنية من خلال التدريب المشترك على استخدام تقنية "السونار" المتقدمة للكشف والتحسس الصوتي للأجسام تحت سطح البحر بالإضافة إلى أجهزة الرصد والإستطلاع [4].

---

[1] مكاوي نور الدين، "الثابت والمتغير فى العلاقات الجزائرية الأمريكية. بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020 – 2021)، ص 179.

[2] عاشور يوسف، **مرجع سابق**، ص 228

[3] :البحرية الجزائرية والأمريكية تنهيان مناورات بحرية مشتركة،على الموقع الإلكتروني التالي:

https://www.google.com/search?client=firefox-b-e&q=%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9+%D

أطلع عليه بتاريخ:16:22/11/09على الساعة:2025

[4] **المرجع نفسه.**

تمثل هذه المناورات المهمة الرابعة للقوات البحرية الأمريكية مع نظيرتها الجزائرية، وهي المشاركة الثانية المدمرة في المياه الإقليمية الجزائرية بعد مشاركتها في تدريبات إنقاذ عام ، ويأتي هذا التمرين في إطار التطور الذي شهده التعاون العسكري بين البلدين قبل أحداث سبتمبر 2001 والذي تعزز منذ عام 1988، إثر تبادل الزيارات بين كبار قادة القوات الأمريكية في أوروبا وقيادة الأسطول السادس في حوض المتوسط[1].

كما رست المدمرة الأمريكية (USS FORREST DA Sherman DDG-98) بميناء الجزائر لمدة ثلاثة أيام إبتداء من تاريخ 18 ماي 2025 لتنفيذ التمرين مشترك من نوع PASSEX مع القوات البحرية الجزائرية والذي يسمح وفق ما صرحت به وزارة الدفاع الجزائرية في صحيفتها على الفايسبوك UGN تبادل الخبرات وتعزيز التعاون بين بحري البلدين .[2]

وفي إطار تنفيذ برنامج التعاون العسكري الثنائي أيضا، رست بتاريخ 12 أكتوبر 2025 بميناء الجزائر المدمرة الأمريكية (USS RORSVELT DDOG 80) دامت مدة رسوها خمسة أيام، خلال هذا التوقف وبمقر القاعدة البحرية الجزائرية بالناحية العسكرية الأولى، قام قائد المهمة والوفد العسكري الأمريكي المرافق له بزيارة إلى قائد الواجهة البحرية الوسطى من نفس الناحية العسكرية، حيث تم التطرق خلال هذه الزيارة إلى سبل تعزيز التعاون الثنائي وتبادل الخبرات بين البحريتين الجزائرية الأمريكية.[3]

الجدول رقم 07: يوضح التدريب العسكري المشترك بين الجزائر والولايات المتحدة

السنة	نوع التدريب	عدد المشاركين تقريبي	الوحدات الجزائرية المشاركة	المجال / الهدف
2015	مكافحة الإرهاب	50	قوات الجيش الوطني الشعبي وحدة مكافحة الإرهاب	تبادل خبرات مكافحة الإرهاب
2017	تدريبات بحرية	30	البحرية الجزائرية	التدريب على العمليات البحرية المشتركة
2019	تدريبات جوية	20	القوات الجوية الجزائرية	تحسينن الفترات الجوية
2021	تدريبات على قيادة الوحدات	40	وحدات القيادة والسيطرة	تعزيز قدرات التخطيط والقيادة العسكرية

[1] **المرجع نفسه.**

[2] وزارة الفاع الوطني، على الرابط الإلكتروني:

https://www.facebook.com/mdn.gov.dz/posts/-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86

/09/11/2025 -11:35

[3] وزارة الفاع الوطني ،"التعاون العسكري الجزائري–الأمريكي "توقف المدمرة الأمريكية-USS ROOSEVELT (DDG "(80بميناء الجزائر" على الرابط الإلكتروني:

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/octobre/usa12102025ar.php

09/11/2025 -11:25

المصدر:

AFRICOM (2023). AFRICOM Commander signs Memorandum of Understanding with Algerian Ministry of National Defense. Retrieved from https://www.africom.mil/article/35698/africom-commander-signs-memorandum-of-understanding-with-algerian-ministry-of-national-def

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن التدريبات العسكرية المشتركة بين البلدين، شملت القيام بدورات تدريبية لتطوير القدرات الجوية والبحرية لوحدات الجيش الوطني الشعبي في إطار مكافحة الإرهاب، وكذلك شمل التعاون تدريبات بخصوص تطوير قدرات القيادة والتخطيط لعينة من ضباط الجيش الجزائري، وبالرغم من قلة عدد المستهدفين من عملية التدريب، غير أننا نلمس تجسيدا فعليا لاتفاقيات الشراكة الأمنية بين الجزائر والولايات المتحدة، إلا أن واقع التعاون في هذا المجال يبقى ضعيفا مقارنة بالتدريبات التي تقوم بها هذه الأخيرة مع شركائها الأمنيين الإقليمين كمصر وتركيا وبعض دول الخليج.

الزيارات والتدريبات العسكرية المشتركة

تعتبر زيارة قادة وضباط البلدين من أهم مظاهر توطيد أواصر التعاون الأمني، إذ تسمح هذه الزيارات بفتح آفاق الحوار وتبادل وجهات النظر وتقريبها في كيفية معالجة القضايا الأمنية المشتركة، التي تؤرق البلدين وسبل مجابهة التهديدات الأمنية، وتعتبر الإطار الذي يتم فيه عقد الإتفاقيات وتوقيع مذكرات التفاهم التي تؤسس للتعاون، غير أننا لن نسرد كل الزيارات التي قام بها المسؤولون العسكريون للبلدين بل سنتطرق إلى أكثرها أهمية، والتي حدثت في الآونة الأخيرة.

من أهم الزيارات التي قام بها المسؤولون العسكريون الأمريكيون، نذكر الزيارة التي قام بها قائد "القيادة العسكرية في إفريقيا" "الأفريكوم"، "مايكل لانجلي" بتاريخ 08 فيفري 2023 مرفوقا بسفيرة الولايات المتحدة بالجزائر "إليزابيت مور أوبين"، وحضر اللقاء من الجانب الجزائري رئيس أركان الجيش الشعبي الوطني، الفريق سعيد شنقريحة ومدير الرئاسة آنذاك "عبد العزيز خلف" والمستشار لدى رئيس الجمهورية المكلف بالشؤون المتصلة بالدفاع والأمن السيد "بومدين بن عنو"، فقد صرح الجنرال مايكل أثناء هذه الزيارة أنها تندرج ضمن سبل تعزيز العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة في جانبها الأمني، وخصوصا الاهتمام بتبادل الخبرات بين البلدين في مكافحة الظاهرة الإرهابية.[1]

وبتاريخ 22 جانفي 2025 تم التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون العسكري بين الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني ورئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق "سعيد شنقريحة"، وبين الجنرال"مايكل لا نغلي" قائد القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا الأفريكوم، وقعت هذه الاتفاقية أثناء قيام هذا الأخير بالزيارة الثالثة للجزائر، وأوضحت سفارة الولايات المتحدة بالجزائر أن هذه الزيارة وما صحبها من توقيع

[1] رئيس الجمهورية يستقبل قائد القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا، على الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية: mouradia.dz 2025/11/09El– 23:25

مذكرة التفاهم بين البلدين، تعبر عن الرؤية المشتركة لهما، لتعزيز السلام والإستقرار الإقليميين والدوليين من خلال الحوار الإستراتيجي القائم بين الطرفين[1]

وتلتها زيارة أخرى بتاريخ 17 سبتمبر 2025 لقائد العمليات الخاصة الأمريكية في إفريقيا اللواء كلود تيودور الإبن Tellorst. tudoon إلتقى أثنائها الفريق "مصطفى اسماعيلي"، قائد القوات البرية الجزائرية، ويعتبر أول وفد عسكري أمريكي رفيع المستوى يزور الجزائر منذ زيارة الجنرال "مايكل لا تغلى"، وذكرت السفارة الأمريكية بالجزائر تعليقا على هذه الزيارة في موقعها الرسمي أن الجزائر تعتبر دولة رائدة إقليميا ولها سجل حافل بالنجاح في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتتعاون مع الولايات المتحدة لتطوير قدراتها الأمنية، وذكرت أن استمرار هذا التعاون، يؤكد على الرؤية المشتركة بين الجزائر والولايات المتحدة لتعزيز السلام والإستقرار الإقليمين والدوليين، وذلك دائما عبر آلية الحوار الإستراتيجي القائم بين البلدين.[2]

الجدول رقم 08 : يوضح بعض العمليات العسكرية المشتركة

السنة	نوع التدريب	الموقع	الهدف	نتائج ملحوظة
2015	**تبادل معلومات استخبارتية**	**الجزائر الولايات المتحدة**	**مكافحة الإرهاب**	**توقيف خلايا إرهابية**
2018	**تدريب على مكافحة القرصنة البحرية**	**البحر الأبيض المتوسط**	**حماية الممرات البحرية**	**تحسين التنسيق البحري**
2020	**تمرين مشترك بمكافحة الإرهاب**	**الصحراء الجزائري**	**الاستجابة السريعة**	**تطوير الاستراتيجية الميدانية المشتركة**

المصدر:

U.S. Embassy in Algeria, **U.S. Commander of Special Operations Command Africa Maj. Gen. Claude K. Tudor Jr. Visits Algeria,** 15 September, 2025. https://dz.usembassy.gov/u-s-commander-of-special-operations-command-africa-maj-gen-claude-k-tudor-jr-visits-algeria/09/11/2025 - 11 :08

[1] -U.S. Embassy in Algeria, AFRICOM Commander Signs Memorandum of Understanding with Algerian Ministry of National Defense, 7 May, 2025
https://dz.usembassy.gov/africom2025/
09/11/2025 -10 :50

[2] U.S. Embassy in Algeria, **U.S. Commander of Special Operations Command Africa Maj. Gen. Claude K. Tudor Jr. Visits Algeria**, 15 September, 2025
https://dz.usembassy.gov/u-s-commander-of-special-operations-command-africa-maj-gen-claude-k-tudor-jr-visits-algeria/
09/11/2025 - 11 :08

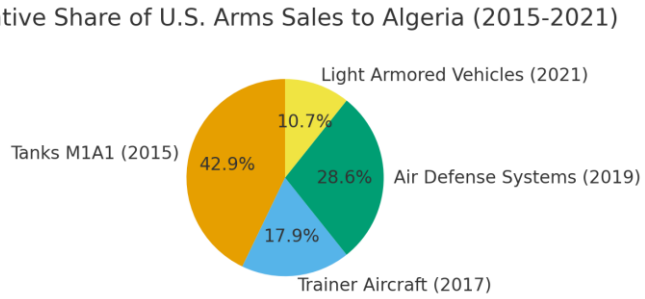
الجدول رقم 09: يوضح أهم العمليات المشتركة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في إطار التعاون الأمني عام 2025.

نوع التدريب	البرنامج والنشاط	الجهة المنفذة	الأهداف الرئيسية	السنة
عسكري طبي	التبادل الجوي الطبي	وزارة الدفاع الجزائرية	تبادل الخبرات في الاخلاء الجوي والرعاية اثناء النقل	2025
تكوين القيادات	برنامج التدريب والتعليم الدولي العسكري	وزارة الخارجية الامريكية وزارة الدفاع الجزائري	تكوين الضباط وتطوير مهارات الانضباط والقيادة	مستمر
مكافحة الإرهاب	شراكة بمكافحة الإرهاب في الساحل	وزارة الخارجية الامريكية الجزائر	تدريب استخبرات ومكافحة التهديدات العابرة للحدود	مستمر

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على ماهو منشور في المواقع الحكومة الأمريكية وقيادة الأفريكوم.

نلاحظ من خلال المعطيات المذكورة في الجدولين السابقين، أن عمليات التعاون الأمني لازالت مستمرة إلى غاية الفترة الراهنة 2025 وشملت مجالات متعددة ومتنوعة، إذ شملت تبادل المعلومات الإستخباراتية وتدريبات عسكرية مشتركة لمكافحة القرصنة البحرية ومكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى التعاون في مجال الطب العسكري والإجلاء الجوي، بهدف تطوير قدرات الجيش الجزائري في هذا المجال، بالإضافة كذلك إلى إستمرار تدريب وتكوين القيادات الميدانية العسكرية الجزائرية وتطوير قدراتها القيادية والعملياتية، كل هذا يعبر عن جدية تصريحات مسؤولي البلدين لتطوير آفاق التعاون الأمني والعسكري بينهما.

الشكل 1: يوضح دائرة نسبية لمبيعات الأسلحة الأمريكية 2015-2021.

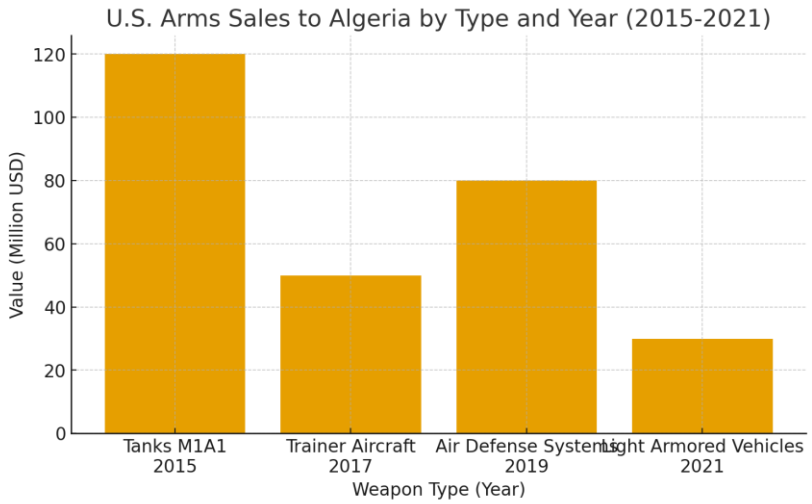


Source: Congressional Research Service (CRS). (2020). Algeria: Conventional Arms Transfers. https://www.congress.gov/crs_external_products/R/PDF/R44984/R44984.7.pdf
SIPRI. (2020). Trends in International Arms Transfers, 2015–2019. https://www.sipri.org/sites/default/files/2020-03/fs_2003_at_2019.pdf

Source: Congressional Research Service (CRS). (2020). Algeria: Conventional Arms Transfers. https://www.congress.gov/crs_external_products/R/PDF/R44984/R44984.7.pdf

SIPRI. (2020). Trends in International Arms Transfers, 2015–2019. https://www.sipri.org/sites/default/files/2020-03/fs_2003_at_2019.pdf

الشكل رقم:02 أعمدة بيانية توضح مبيعات الأسلحة الأمريكية



Source: Congressional Research Service (CRS). (2020). Algeria: Conventional Arms Transfers. https://www.congress.gov/crs_external_products/R/PDF/R44984/R44984.7.pdf
SIPRI. (2020). Trends in International Arms Transfers, 2015–2019. https://www.sipri.org/sites/default/files/2020-03/fs_2003_at_2019.pdf

Source: Congressional Research Service (CRS). (2020). Algeria: Conventional Arms Transfers. https://www.congress.gov/crs_external_products/R/PDF/R44984/R44984.7.pdf
SIPRI. (2020). Trends in International Arms Transfers, 2015–2019. https://www.sipri.org/sites/default/files/2020-03/fs_2003_at_2019.pdf

وفي إطار رفع الجزائر من مستوى إنفاقها العسكري، إذ أنه وفق تقرير صحيفة"بلومبرغ" أن الجزائر ستنفق عام 2025 ما يعادل 3.35 ترليون دينار جزائري، أي ما يعادل 25.1 مليار دولار أمريكى وهو أحد أعلى المستويات في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وحسب التقرير فإن الجزائر إحتلت المركز 19 عالميا في الإنفاق العسكري وهو الأعلى إفريقيا وفق تقديرات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام[1]، وهذا نتيجة زيادة مستويات التوتر وعدم الإستقرار الإقليمي في الجوار الجزائري.

كما أعلن السفير الجزائري بالولايات المتحدة "صبري بوقادوم" عن مباحثات بين الجزائر والولايات المتحدة لتعزيز التعاون الدفاعي بينهما وتوقيع إتفاقيات لتوريد أسلحة أمريكية للجزائر، وذكر بوقادوم أن الحوار العسكري بين البلدين قائم ومستمر وأن مذكرة التفاهم الموقعة في شهر جانفي 2025 توفر إطارا

[1] موقع قناة روسا اليوم،"الجزائر ترفع إنفاقها الدفاعي إلى مستوى قياسي يبلغ 25 مليار دولار" على الراط الإلتكروني : https://arabic.rt.com/middle_east/1620341 /%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1 2025/11/09/ 11:47-

قانونيا للتعاون العسكري بين البلدين، مما يفتح المجال لفرص مستقبلية لزيادة التعاون الإستخباراتي في المجال البحري، وعقد صفقات أسلحة جديدة والاستمرار كذلك في التعاون لمواجهة التهديدات الارهابية بالساحل.[1]

الجدول رقم 10: المعدات المزودة من الولايات المتحدة للجزائر

السنة	نوع المعدات	الكمية	الاستخدام	الأهداف
2016	طائرة مسيرة	4	الاستطلاع والمراقبة	دعم مهام مكافحة الإرهاب
2017	منظومات ردار	3	الرصيد الجوي	تعزيز الدفاع الجوي
2019	أجهزة اتصال عسكرية	50	الاتصالات التكتيكية	تحديث البنية التحتية للاتصالات
2021	مركبات مدرعة	15	النقل البري	تعزيز قدرات الحركة الميدانية

المصدر:

Congressional Research Service (CRS) (2020). Algeria: Conventional Arms Transfers. Retrieved from https://www.congress.gov/crs_external_products/R/PDF/R44984/R44984.7.pdf

2. SIPRI (2020). Trends in International Arms Transfers, 2015–2019. Retrieved from https://www.sipri.org/sites/default/files/2020-03/fs_2003_at_2019.pdf

توضح معطيات الجدول أعلاه أن طبيعة المعدات المقدمة للجزائر تتناسب مع أولويات الدفاع الوطني ومكانة التهديدات غير التقليدية:

01- الطائرات المسلمة 2016: تمثل مؤشر أعلى من التطور النوعي في التعاون التقني العسكري، إذ تعتبر الطائرات بدون طيار من أهم وسائل المراقبة الحديثة في مكافحة الإرهاب وحماية الحدود الطويلة جدا للجزائر مع جيرانها خاصة دول الساحل الإفريقي.

2 -منظومات الردار: إذ سلمت الولايات المتحدة عام 2017 للجزائر هذه المنظومة لتعزيز القدرات الجزائرية فى المراقبة الجوية والرصد المبكر، وهو مجال إستراتيجي في ظل التوترات الإقليمية وتهريب الأسلحة في الجنوب.

3-تسليم أجهزة الإتصالات العسكرية في عام 2019: تدل على التركيز في تطوير القيادات الميدانية والسيطرة التكتيكية، مما يسهم في تحسين التنسيق العملياتي بين الوحدات الميدانية، كما تمثل خطوة نحو تحديث بنية الإتصالات العسكرية وربطها بالأنظمة الحديثة للتحكم والمعلومات.

4- تسليم المدرعات من الولايات المتحدة للجزائر عام 2021: تبرز أهمية تعزيز القدرات البرية والتنقل الميداني، خصوصا في البيئة الصحراوية مثل الحدود مع مالي والنيجر وليبيا.

[1] مباحثات جزائرية أمريكية مرتقبة لتوقيع صفقات عسكرية وتبادل المعلومات الاستخباراتية، على الرابط الإلكتروني: https://arabic.rt.com/middle_east/1653463 /2025/11/09 -12:00

تظهر هذه التجهيزات نقلة نوعية فى طبيعة الدعم الأمريكي، إذ لم تقتصر فقط على التدريب والمساعدات المالية، بل أصبحت تشمل نقل التكنولوجيا العسكرية في مجالات الرصد والمراقبة والإتصالات، كما تعكس هذه المبادلات ثقة متبادلة ونطاقا في المصالح الأمنية بين البلدين، خصوصا في محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

الجدول رقم 11 :المساعدات المالية الأمريكية للجزائر في إطار الشراكة الأمنية

	نوع الدعم	المبلغ مليون دولار	الأهداف
2015	مساعدات مالية تدريبية	05	برنامج دعم مكافحة الارهاب
2018	مساعدات لوجستية	08	دعم صيانة المعدات العسكرية
2020	منح لتطوير البنى التحتية العسكرية	10	تطوير مراكز التدريب العسكرية والمطارات

المصدر:

USA Facts (2023). U.S. Foreign Aid to Algeria. Retrieved from https://usafacts.org/answers/how-much-foreign-aid-does-the-us-provide/countries/algeria/

يتضح من خلال هذا الجدول أن طبيعة المعدات المقدمة إلى الجزائر تتناسب مع أولويات الدفاع الوطني ومكافحة التهديدات غير التقليدية، حيث تظهر البيانات الموجودة في الجدول أعلاه، تطور لمساعدات أمريكية المقدمة للجزائر في الجوانب العسكرية خلال الفترة ما بين 2015–2020، حيث تركزت هذه المساعدات في ثلاثة محاور أساسية:

1– برامج التدريب ومكافحة الإرهاب (2015) : وذلك بتخصيص مبلغ خمسة (5) ملايين دولار لدعم برامج التدريب، وهذا ما يعكس إهتمام الولايات المتحدة، بتطوير القدرات البشرية للجيش الوطني الشعبي فى مواجهة التحديات الأمنية خاصة في ظل تصاعد تهديدات التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء بعد عام 2011، هذه الخطوة تتماشى مع إستراتيجية القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا aficom التي تركز على دعم قدرات الجيوش الإفريقية في مكافحة الإرهاب بدلا من التدخل المباشر.

2 المساعدات اللوجيسية (2018) – والمقدرة بثمانية ملايين دولار، موجهة لصيانة المعدات العسكرية، تدل على تحول التعاون من الجانب البشري إلى الجانب التقني والعملياتي في مكافحة الإرهاب.

3 – منح لتطوير البنية التحتية العسكرية 2020: إذ خصصت الولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته 10 عشرة ملايين دولار لتطوير مراكز التدريب والمطارات العسكرية، مما يبرز إتجاه التعاون نحو تطوير القدرات التقنية والمؤسساتية للجزائر، فالولايات المتحدة تسعى من خلال الدعم إلى تعزيز القدرات اللوجستية للجزائر بما يخدم الأمن الإقليمي المشترك، لا سيما في إطار الجهود الدولية لمحاربة االإرهاب العابر للحدود.

بناء على ذلك، يمكن القول أن المساعدات الأمريكية تطورت من دعم تدريبي محدود إلى شراكة بنيوية تهدف إلى تطور القدرات الدفاعية الجزائرية، وهو ما يعكس تغيرا إيجابيا في نظرة الأمريكيين إلى الجزائر كشريك أمني إستراتيجي أكثر من مجرد مستفيد من المساعدات.

جدول رقم 12: يوضح قيمة مبيعات الأسلحة الأمريكية للجزائر: 2013-2019

السنة	القيمة المصرح بها بالدولار الأمريكي
2013	463,340,296
2014	890.136.044
2015	33.492.883
2016	211.727.608
2017	7,803,604
2018	1007.432295
2019	23.763.538

المصدر:
https://www.scribd.com/document/812684179/USForeignMilitarySalesandDirectCommercialSalestoAlgeriaLibyaMauritaniaMoroccoandTunisia-astatisticaloverview19502021TashfinT-Essaguiar?utm_source=chatgpt.com 11-11-2025/09:50

سبب ذكرنا للفترة الممتدة ما بين 2013 – 2019. في الجدول أعلاه هو عدم وجود إحصائيات دقيقة ومثبتة بعد عام 2019، والذي توفر لنا هو مجرد تصريحات صحفية ونسب منشورة على بعض المواقع الإلكترونية بعد هذا التاريخ ليست مؤكدة، لهذا اضطررنا إلى ذكر هذه الفترة، نظرا للمعطيات المؤكدة من مصادر بحثية أكاديمية.

ومن خلال المعطيات الواردة في هذا الجدول خلال الفترة الممتدة من 2013 – 2017 – نلاحظ أنها تميزت بانخفاض حاد (أدنى مستوى عام 2017 بـ 7.8 مليون دولار) فقط، ما يعكس تشددا فى تراخيص التصدير الأمريكية وتوجه الجزائر نحو تنويع مصادر تسليحها، خاصة نحو روسيا الاتحادية أولا ثم الصين لتليها ألمانيا.

كما أن الإرتفاع الحاد في عام (2018) والذي تجاوز أكثر من مليار دولار، قد يعكس عقود من التحديث الكبيرة في البنية التقنية للجيش، كأجهزة الإتصالات والإستخبارات الإلكترونية التي أشرنا إليها سابقا وليس بالضرورة أسلحة قتالية مباشرة، وفي عام 2019 يظهر تراجعا جديدافي قيمة المبيعات.

ومما يمكن قوله حول التعاون العســكري بين الجزائر والولايات المتحدة، يلاحظ أن هذا التعاون توسعت مستوياته وتطور بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في إطار الشراكة الأمنية الجزائرية الأمريكية

في مكافحة الإرهاب الدولي وأن التعاون تجاوز بعض الأحيان هذا الإطار، كالتعاون في مجال الأمن البحري ومكافحة القرصنة البحرية، والتعاون الطبي العسكري.

– فالتعاون في مجال التسلح ظل مرتبطا بمسار التعاون الإستخباراتي والأمني أكثر من كونه شراكة عسكرية شاملة حقيقية إذا ما قارناها مع شركاء الولايات المتحدة التقليدين في الشرق الأوسط، ودول الجوار خاصـــة المغرب، إذ ذكرت تقارير إعلامية في عام 2021 – أن الولايات المتحدة الأمريكية وافقت على تزويد هذه الأخيرة بـ 25 مقاتلة F16 – الأكثر تطورا، بالإضافة إلى تطوير 23 طائرة F16 يملكها الجيش المغربي. وبلغت هذه القيمة حوالي (خمسـة ملايير دولار) ووفقا للبيانات المقدمة من طرف موقع إيرفورس تكنولوجي Airforce technology – تعد هذه الطائرات أحدث نسخة من الجيل الرابع من الطائرات القتالية المتعددة الوظائف والمصنعة من قبل شركة lorchheed Martin[1]

وأفاد موقع الدفاع العربي أن الولايات المتحدة الأمريكية أطلقت بالمغرب مشروع تصنيع هياكل مقاتلات F16 بالدار البيضاء المغربية، بالإضافة إلى ذلك يشهد المغرب تعاونا عسكريا بينه وبين الولايات المتحدة بحيث يتسم بالانضباط في المناورات العسكرية مثل تمرين الأسد الإفريقي الذي يعد من أضخم المناورات العسكرية متعددة الجنسيات في إفريقيا، بقيادة الأفريكوم الأمريكية، وينظم سنويا على الأراضي المغربية[2].

وبالمقارنة مع الجزائر، لا يوجد أي بيانات أو معطيات تبين وجود صفقة أسلحة من هذا النوع مع الولايات المتحدة الأمريكية، مما يدل على أن الشراكة الأمنية بين الجزائر والولايات المتحدة لا ترق إلى مستوى الشراكة بين هذه الأخيرة والمغرب. في المقابل إذا ما قارنا مبيعات الأسلحة الروسية للجزائر نجد أن هناك فرقا شاسعا بينها وبين الولايات المتحدة، إذ أن روسيا الإتحادية تعتبر أول شريك عسكري للجزائر في مجال التسليح، وتكاد تستحوذ على سوق السلاح في الجزائر، كما أنها تزود هذه الأخيرة بأحدث الأسلحة والمقاتلات الحربية الأكثر تطورا، التي حرمتها منها الولايات المتحدة.

إذ وقعت كل روسيا والجزائر مثلا في عام 2006 على صفقة سلاح بقيمة 7.5 مليار دولار مقابل شطب الديون الجزائرية إتجاه روسيا وتضمنت الصفقة حصول الجزائر على 36 مقاتلة حربية من

[1] المغرب يستعد تقنيا لاستقبال 25مقاتلة ف 136 من أحدث إطراز بحلول عام 2024
https://defensehere.com/ar/morocco-to-receive-25-f-16-fighter-jets-by-2025/
11-11-2025 10:30

[2] واشنطن تطلق مشروع تصنيع هياكل مقاتلات إف-16 بالدار البيضاء
https://www.defense-arabic.com/2025/05/02/%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A

طراز (ميغ 29) س م ت و 28 مقاتلة من طراز (سوخوي 30)، وكذلك 14 طائرة تدريب قتالي، من طراز (بال 130) إلى جانب 8 بطاريات دفاع جوي إس 300 ومضادات الدبابات " ميشن وكورنيت" و300 دبابة من طراز (تي 90) تلتها شراء 300 دبابة من طراز (90, أم بى تي أس) التي تتفوق في قدراتها القتالية على الدبابة الإسرائيلية (الميركافا) تسلمتها الجزائر في عام 2011، كما تسعى الجزائر وروسيا إلى تطوير تعاونها العسكري في مجال تكنولوجيا الأسلحة.[1]

كما أعلنت الجزائر في بداية عام 2025 عن صفقة تسليح شراء مقاتلات سو57 الحربية الروسية لتكون بذلك أول دولة أجنبية تحصل على هذا النوع من الطائرات المتطورة، والتي وصفها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنها أفضل طائرة في العالم" والمصنفة ضمن الجيل الخامس، والذي يعتبر الأحدث والأكثر تطورا في مجال المقاتلات الحربية، وبمناسبة هذه الصفقة إعتبر الخبير الإستراتيجي الروسي "رولاند بيجامون" : أن الجزائر شريك تقليدي لروسيا في المجال العسكري والتقني، وهي الدولة الوحيدة من بين شركاء روسيا التي تعتبر الأكثر إلتزاما في مجال شراء السلاح، خلافا للهند و مصر اللتين قامتا بإلغاء صفقة مشابهة لشراء طائرات سو- 35 هذه الصفقة التي تتيح حسب الخبير الرفع من الوزن الإقليمي بالنسبة للجزائر2 لا سيما بعد إعلان المغرب شراء 25 طائرة – إف 16 من الولايات المتحدة والتي ذكرناها في الفقرات السابقة.

جدول رقم 13: مقارنة واردات الأسلحة الجزائرية من الولايات المتحدة وروسيا (2001 – 2020)

الفترة الزمنية	واردات الجزائر من الولايات المتحدة الامريكية	واردات الجزائر من روسيا	الملاحظات الأساسية
2001-2005	منخفضة جدا	مرتفعة جدا	بداية تحديث الترسانة لروسية
2006-2010	منخفضة	مرتفعة جدا	صفقات كبرى مع روسيا دبابات t90 su 30 دفاع جوي
2011-2015	متوسط ومعدات امنية وتقنية	مرتفعة	معدات مراقبة مرتبطة بمكافحة الإرهاب
2016-2020	منخفضة	مرتفعة	استمرار التفوق الروسي وتراجع بسيط في الدعم الأمريكي
2020-2025	منخفضة	مرتفعة	عودة تركيز الجزائر على السلاح الروسي وتراجع التجارة الأسلحة الامريكية مع الجزائر

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على : معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام – قاعدة بيانات نقل الأسلحة الدولية **(SIPRI Arms Transfers Database)** ، رابط مباشر للبحث في واردات الجزائر:
https://armstrade.sipri.org/armstrade/page/trade_register.php

[1] كلاع شريفة، "العلاقات الروسية الجزائرية: بين البعد الطاقوي والتعاون العسكري"، **مدارات سياسة**، المجلد 1، العدد1، جوان 2017، ص ص 121- 122.

[2] الجزيرة نت، أهمية صفقة المقاتلة الروسية سو57 للجزائر وموسكو " على الرابط التالي الرابط التالي :
https://www.aljazeera.net/politics/2025/2/19/%D8%B3%D9%88-57 11:30/ 2025-11-18

من خلال هذا الجدول يتبين أن روسيا هي المزود الأول للسلاح إلى الجزائر وبفارق كبير بينها وبين الولايات المتحدة، وبالتالي تعتبر الولايات المتحدة مورد ثانوي للأسلحة بالنسبة للجزائر وتقتصر مشترياتها حسب بيانات " معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام " على معدات إتصال وأجهزة مراقبة وبعض الطائرات بدون طيار غير المسلحة وقطع غيار وطائرات نقل، إذن فالتعاون العسكري الأمريكي الجزائري موجود، لكنه لم يرق إلى مستوى مشتريات السلاح من روسيا الإتحادية.

فبالرغم من وجود مذكرات تفاهم في المجال الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة، إلا أنهما لم يوقعا صفقات كبرى في مجال التسلح، ويبقى إعتماد الجزائر على روسيا في مجال التسليح مرتفعا، فالتعاون مع واشنطن في الفترة الأخيرة ركز على الأمن السيبراني ومكافحة الإرهاب والتدريب وليس صفقات الأسلحة الكبيرة.

الفرع الخامس: التعاون في المجال القضائي والقانوني:

– يقصد بالتعاون القضائي والقانوني: "مجموعة الآليات التي تعتمدها الدول لتبادل المعلومات، والمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المظلومين، وتنسيق الإجراءات القضائية، بهدف ملاحظة المجرمين والإرهابيين عبر الحدود ويشمل هذا التعاون": [1]

- ❖ تبادل الأدلة والمعلومات الجنائية.
- ❖ التحقيقات المشتركة.
- ❖ تبادل الخبرات.
- ❖ تسليم المطلوبين الهاربين.
- ❖ التدريب القانوني والقضائي.
- ❖ توحيد المعايير بين الأجهزة العدلية.

يعد التعاون القضائي والقانوني بين الجزائر والولايات المتحدة ركيزة أساسية للتصدي لمخاطر الإرهاب العابر للحدود، خاصة في ظل التهديدات التي تواجه منطقة الساحل وشمال إفريقيا، من خلال هذا التعاون، تسعى الجزائر إلى الإستفادة من الخبرات الأمريكية في جمع الأدلة الرقمية، وتتبع الشبكات المالية، كما يسعى البلدين إلى بناء أرضية قانونية لتوسيع نطاق التحقيقات عبر عقد إتفاقيات قضائية لمكافحة الظاهرة الإرهابية.

[1] ايمان بن عثمان، ليلى بن بغلبة، "التعاون القضائي الدولي: ركيزة أساسية لتحقيق العدالة الجنائية الدولية"، **مجلة الشهاب**، المجلد 11، العدد 01، 2025، ص 479–510

ويتعاون البلدان فى هذا المجال ضمن مستويين، مستوى دولي جماعي ومستوى ثنائي: فعلى المستوى الجماعي، يؤطر التعاون القضائي بين الجزائر والولايات المتحدة إتفاقيات دولية عدة نذكر منها[1]:

1. الإتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب 1999
2. الإتفاقية الدولية لقمع التفجيرات الإرهابية 1997 .
3. إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة 2000

أما في المجال الثنائي: فقد وقع البلدان بتاريخ: 07 أفريل 2010 على اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية MLTAT وتهدف هذه الإتفاقية إلى تعاون البلدين في مجال تقديم الوثائق، الأبحاث البنكية والتجارية.تبادل الشهادات، وتنفيذ أوامر الحجز والتنفيذ[2]

ويعتبر بعض الباحثين أن عقد هذه الإتفاقية تمثل الإنطلاقة الرسمية للتعاون القضائي بين الجانبين الجزائري والأمريكي، كما أدرجت هذه المعاهدة في جدول المعاهدات الجنائية الدولية التي تعتمدها الولايات المتحدة ضمن شبكة التعاون الدولي لمكافحة الجريمة العابرة للقارات، ووفق تقرير لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي الموقع على هذه المعاهدة، تهدف هذه الأخيرة إلى تعزيز قدرات إنفاذ القانون بين الولايات المتحدة والجزائر على حسب تعبيرها، وتروم إلى تسهيل إجراءات التحقيق والمقاضاة في قضايا الجرائم العابرة للقارات بما في ذلك الجرائم المتعلقة بالإرهاب. وبالتالي تعتبر هذه المعاهدة الإطار القانوني الذي ينظم التعاون القضائي بين الدولتين. [3]

وبفضل هذه الاتفاقية MLAT أصبح من الممكن للسلطات القضائية في الجزائر والولايات المتحدة أن تتبادل الأدلة الرقمية الالكترونية والملفات البنكية، سجلات الإتصالات، إفادات الشهود، وغيرها من المستندات والإجراءات اللازمة للتحقيق أو المقاضاة في قضايا الإرهاب، كما يساعد هذا التنسيق في تجاوز الحواجز الإقليمية والقانونية التقليدية، مما ينعكس بالإيجاب على فعالية التحقيقات الدولية ضد الإرهابيين أو المجموعات المتطرفة التي تنشط في الكثير من دول العالم [4].

[1] الأمم المتحدة الصكوك القانونية الدولية، مكتب مكافحة الإرهاب – على الموقع الي الإلكتروني: https://www.un.org

[2] **congress.gov, Treaty with Algeria on Mutual Legal Assistance in Criminal Matters** https://www.congress.gov/treaty-document/114th-congress/3?utm_source=chatgpt.com

03-12-2025 14:28

[3] **Ibid.**

[4] **Ibid**.

وفي عام 2011، تم تأسيس "مجموعة الإتصال الثنائية" كإطار مؤسساتي يهدف إلى تعزيز العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب مع تركيزها على التعاون القضائي، من خلال تبادل المعرفة والخبرات القانونية المتخصصة، كما تهدف مجموعة الإتصال إلى تعزيز الشراكة الإستراتيجية عبر تنظيم حوارات متعددة الأبعاد، تشمل الجوانب السياسية والدبلوماسية كما تعمل على تطوير آليات تعاون قضائي فعالة تضمن تبادل المعلومات حول القضايا القانونية ذات الإهتمام المشترك وتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة[1]، دخلت هذه الإتفاقية حيز التنفيذ في 20 أفريل 2017، وبالتالي تتضمن هذه الآلية تقديم الدعم الفني والتدريب للكوادر القانونية والقضائية، مما يسهم في تعزيز القدرات المؤسسية ويزيد من فعالية الأنظمة القضائية في كلا البلدين، من خلال هذه الجهود، تسعى الجزائر والولايات المتحدة إلى بناء شراكة قانونية تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي.

وذكرت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر، على موقعها الإلكتروني أن الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر عقدتا ورشة عمل حول مكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال، استمرت أشغال هذه الورشة خمسة أيام من11 الى 15 فبراير بمشاركة أكثر من خمسة وعشرون مسؤولاً من وزارة العدل الجزائرية، إلى جانب (5) خمسة مسؤولين من وزارة العدل الأمريكية. وتم تنظيم هذه الورشة في إقامة القضاة بالجزائر العاصمة، إذ ركزت هذه الورشة على تحليل اتجاهات الجرائم المالية وأساليب التحقيق المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال، وذلك في إطار التعاون الثنائي من وزارتي العدل في البلدين.[2]

هدفت هذه الورشة إلى تعزيز الشراكة الأمنية بين الجزائر والولايات المتحدة، من خلال تعزيز الحوار وتبادل الخبرات الفنية، وقد ناقش المشاركون آليات مكافحة تمويل الإرهاب، وقام الطرفان بتبادل تقنيات الكشف عن تبييض الأموال، وأكدت السفيرة الأمريكية بالجزائر"إليزابيث مور اوبين" على التزام البلدين بمكافحة الأنشطة الإجرامية والتمويل غير المشروع.

وأشارت إلى أن البلدين قد حققا تقدما في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، وأكدت على أن المساعدة القانونية المتبادلة أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى[3].

[1] مكاوى نورالدين **مرجع سابق**، ص 178. ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 20 أفريل 2017

[2] - Ul. S. Embassy in Algeria, the United States and Algeria Hold collaborative workshop on • countering Terrorism fingencing and antimony letin laundering 13 February 2027. https://dz. i usembassy.gov. 12/11/2025/ 22 :15

[3] **Ibid**.

وبتاريخ 07 جويلية إلى 10 جويلية 2025 أقيمت ورشة عمل تدريبية وتكوينية حول الإستعلام في مصادر الوسط المفتوح (Osint: open source Intelligence ، في إطار برنامج التعاون بين وزارة العدل الجزائرية وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر، تضمنت الورشة مجموعة من المحققين السابقين في وكالة الاستخبارات الأمريكية وبالأخص من مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI وخبراء دوليون متخصصون، حيث إستفاد منها 18 مشاركا يمثلون القضاة وإطارات وزارة العدل بالإضافة إلى ممثلين عن بنك الجزائر وقيادة الدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني، وخلية معالجة الإستعلام المالي[1]

هدفت هذه الورشة إلى تعزيز القدرات المؤسسية للسلطات القضائية وأجهزة إنفاذ القانون، فضلا عن تطوير مهارات محللي خلية الاستعلام المالي، وهيئات الرقابة على المؤسسات المالية والبنكية، كما ركزت الورشة على تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة تبييض الأموال من خلال تطبيق تقنيات التحري المتقدمة في مجال المصادر المفتوحة، مما يسهم في تحسين فعالية الإجراءات القانونية والتشريعات ذات الصلة[2]

كما عقدت ورشة أخرى بين السفارة الأمريكية بالجزائر ووزارة العدل الجزائرية دامت خمسة أيام، وذلك من 16 نوفمبر إلى غاية 20 نوفمبر 2025، أطرها خبراء من البرنامج الأمريكي الدولي للمساعدة في القضايا الجنائية، وركزت الورشة على كيفية التعامل مع الورشات المشفرة، وحسب الأمين العام لوزارة العدل الجزائرية أن هذه الدراسة تعكس الإرادة المشتركة للبلدين في مواكبة التحديات الحديثة، ومن أبرزها الجرائم المالية العابرة للحدود التي تشكل تهديدا للأمن الاقتصادي ولسيادة الدول[3].

وأشادت سفيرة الولايات المتحدة بالجزائر "مور أوبين" بالخبرة الواسعة التي اكتسبتها الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، وأكدت أن العملات المشفرة تمثل تحديا عالميا في الوقت الراهن حيث أصبحت أداة رئيسية في عمليات غسيل الأموال المرتبطة بشبكات تمويل الإرهاب " وأشارت إلى أن التعاون بين البلدين، سيلعب دورا مهما في تعزيز الأمن المشترك، كما اعتبرت أن جرائم تبييض الأموال لم تعد مجرد خرق قانوني، بل أصبحت تهديدا حقيقيا لأمتنا واستقرارنا الجماعي[4].

---

[1] إذاعة الجزائر الدولية، في إطار برنامج التعاون بين وزارة العدل وسفارة. الولايات المتحدة خليلية على الرابط الإلكتروني التالي/Facebook.com/radioalgerieinternationale/posts 14/4/2020. 17130-

[2] **المرجع نفسه.**

[3]جريدة النصر الجزائر تعزز تعاونها مع الولايات المتحدة في مكافحة الجرائم العابرة للحدود: تدعيم قدرات القضاة في تعقيب غسل الأموال، بتاريخ 17 نوفمبر 2025 على الرابط الالكترونيammasroline.com بتاريخ 2025/11/30 على الساعة 20:30

[4]**المرجع نفسه.**

تبرز تصريحات السفيرة الأمريكية تقديرا واضحا للخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، مع الإشارة إلى التحول العالمي في أساليب تمويله عبر العملات المشفرة، التي باتت تشتغل في غسل الأموال خارج الأطر الرقابية التقليدية، ويعكس توصيفها لتبييض الأموال كتهديد أصلي جماعي إدراكا لطبيعة الجريمة المالية المعاصرة، كعامل من عوامل زعزعة الإستقرار ما يجعل تعزيز التعاون الجزائري الأمريكي، ضرورة لمواجهة التهديدات الرقمية والمالية والمتنامية، مما تتطلب أيضا تعزيز كفاءة وقدرات القضاة المختصين في مثل هذه القضايا.

جدول قم 14: يوضح مجالات التعاون القضائي بين الجزائر والولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب

المجال	مضمون التعاون القضائي	الهدف القضائي	مظاهر التطبيق
تبادل المعلومات القانونية والقضائية	تبادل وثائق التحقيق، ملفات المشتبه فيهم، المعلومات المتعلقة بالجرائم الارهابية	تحسين فعالية المتابعات القضائية وتعزيز أدلة الإدانة	الاجتماعات الثنائية للتعاون من وزارتي العدل الجزائرية والأمريكية
المساعدة القانونية المتبادلة MLA	تقديم طلبات رسمية للحصول على الأدلة والبيانات الرقمية او المالية المتعلقة بالمتهمين	دعم المحاكمات الوطنية عبر الحصول على الأدلة العابرة للحدود	تفعيل أطر التعاون ضمن الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف. طبقت الاتفاقية في 2017
تتبع الأموال وتمويل الإرهاب	تنسيق التحقيقات المالية وملاحقة التحويلات المشبوهة	تخفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية	التعاون بين وحدتي التحري ووكالات USTREASURY
الاسترداد وتسليم المطلوبين	آليات تسليم متهمين فارين مرتبطين بالجرائم الإرهابية وفقا للقوانين السارية	الحد من الملاذات الآمنة للمطلوبين دوليا	يتم في إطار الطلبات الثنائية أو التعاون عبر الانتربول
التكوين والدعم التقني القضائي	تدريب القضاة ووكلاء الثنائية على قضايا الإرهاب والجرائم السيبرانية	رفع قدرات القضاة في التعامل مع الجرائم السيبرانية	برامج التدريب القضائي التي توفرها الولايات المتحدة عبر سفارتها بالجزائر
التعاون في الجرائم السيبرانية المرتبطة بالإرهاب	المساعدة في استرجاع الأدة الرقمية وتعقب الاتصالات	مواجهة لجوء الجماعات الإرهابية للبيئة الرقمية المشفرة	تطوير التعاون بين فرق مكافحة الجريمة الالكترونية بين البلدين
مراقبة الحركة عبر الحدود من منظور قانوني	تبادل المعلومات حول سفر المشتبه بهم وطرق التجنيد	الوقاية من تحركات العناصر الإرهابية	اعتماد أنظمة معلومات مشتركة
التنسيق عبر الاليات القانونية والدولية في المحافل الدولية	دعم المواقف المشتركة داخل الأمم المتحدة والمنظمات القضائية الدولية	تعزيز الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب	المشاركة في ورشات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر الجدول أن التعاون القضائي بين الجزائر والولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب يقوم على مجموعة آليات قانونية متعددة تكمل بعضها بعضا، أهمها تبادل المعلومات القضائية، وتفعيل المساعدة

القانونية المتبادلة، وملاحقة تمويل الإرهاب، تعكس هذه الآليات توجها مشتركا في مكافحة الإرهاب، باعتباره جريمة عابرة للحدود تتطلب تنسيقا قانونيا ومؤسساتيا وليس فقط تعاونا أمنيا أو استخباراتيا.

كما يبرز الجدول إعتماد البلدين على أدوات عملية، مثل إسترداد وتسليم المطلوبين وتتبع الأموال والتعاون فى الجرائم السيبرانية وهي مجالات أصبحت ضرورية في ظل لجوء الجماعات الإرهابية إلى تقنيات رقمية وشبكات مالية غير تقليدية، ومن خلال التدريب القضائي والتنسيق داخل المحافل الدولية، يتضح أن التعاون لا يقتصر على الجانب الإجرائي بل يشمل أيضا تطوير القدرات القانونية لضمان فعالية أكبر في مواجهة التهديدات الإرهابية.

وتعتبر إتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية MLAT الإطار القانوني والمؤسسي، لتأطير التعاون في المجال القانوني والقضائي لمحاربة الإرهاب وأنواع الجريمة المنظمة إذ أكدت هذه الاتفاقية على أهمية بناء القدرات القضائية المشتركة من خلال التدريب وتبادل الخبرات، وهو ما ورد في بنود الاتفاقية التي تشجع على تطوير الكفاءات القانونية وتبادل الممارسات الجيدة بين أجهزة العدالة في البلدين[1]، مما يعزز فعالية التحقيقات والملاحقات القضائية ضد الإرهاب.

المطلب الثاني: التعاون الأمني الجزائري الأمريكي في ظل منظمة حلف الشمال الأطلسي

-بعد أن تطرقنا في المطلب السابق إلى التعاون الأمني الثنائي بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، والذي رسخت أسسه الأساسية منذ مطلع الألفية الثالثة عقب أحداث سيمير 2001، وما تبعها من تحول الجزائر إلى شريك إستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة في إطار مكافحة الإرهاب ومواجهة التهديدات الأمنية المشتركة بين البلدين، سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى التعاون الأمني بينهما في ظل حلف الناتو NATO ، باعتباره أحد مظاهر التعاون بين الطرفين في ظل الأطر المتعددة الأطراف.

الفرع الأول: مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في حلف الشمال الأطلسي

تعريف منظمة حلف الشمال الأطلسي

يعد حلف شمال الأطلسي منظمة عسكرية تأسست خلال الحرب الباردة بموجب معاهدة عام 1949، باعتباره حلفا دفاعيا موجها لمواجهة المعسكر الشيوعي وقد ارتكز في ذلك على المادة 05 من معاهدة واشنطن، التي تمثل أساس بنائه الإستراتيجي، القائم آنذاك على مفهومي الردع والمواجهة ضد التهديد السوفياتي، غير أن التحولات العميقة التي شهدها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، فرضت

[1] Treaty bettween the elnited States of Amirica and the people's Democratic Republic of Algeris on Mutual legal Assistance in Criminal Matters, Article 15 1-5, M.S Department of state, 2010-

على الحلف إعادة تعريف طبيعته وأدواره وتطوير مهامه واستراتيجيته بما يتلائم مع البيئة الأمنية الجديدة[1].

أهداف منظمة حلف الشمال الأطلسي

كان الهدف الرئيس والأساس من إنشاء حلف الناتو هو مواجهة التمدد الشيوعي ومجابهة خطر المعسكر الشرقي وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي، ولكن بعد انهيار وزوال هذا الخطر، عدل الحلف في أهدافه، وهذا ما تجسد من خلال قرارات قمة لندن –1990، وقمة روما 1991، أهمها الحفاظ على وحدة أمن الأعضاء وكونه وحدة لا تتجزأ واستمرار الحلف في أداء دوره في الدفاع الجماعي[2].

وفي قمة واشنطن عام 1999 تبنى الحلف إستراتيجية جديدة وهى:[3]

01–الحفاظ على الرابطة الأطلسية: بالتأكيد على تقوية الشراكة الأمريكية الأوروبية.

02–الحفاظ على قدرات عسكرية فعالة.

03–الوقاية من النزاعات وتسيير الأزمات

04–تطوير الهوية الأوروبية للأمن والدفاع داخل الخلف.

05 الوقاية من النزاعات وتسيير الأزمات.

06–ترقية الشراكة الأوروأطلسية.

07–حماية الحرية والأمن لكل دول أعضائه[4].

وباعتبار الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية مؤثرة في الناتو تحاول دمج الجزائر بوصفها دولة محورية متوسطة، ضمن آليات الحوار الأمني التي يعتمدها الحلف مع شركائه غير الأعضاء لا سيما من خلال الحوار المتوسطي، الذي يمثل منصة للتشاور وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الإرهاب

[1] ليلى طورشي، المفاهيم الإستراتيجية للحلف الأطلسي ما بعد الحرب الباردة "مجله الفكر القانوني والسياسي المجلد 2، العدد 3 ، جوان 2018، ص367.

[2] **المرجع نفسه** من 375.

[3] **المرجع نفسه**، ص 376–377.

[4] باسماعيل عبد الكريم، التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في الوطن العربي، **دفاتر السياسية والقانون**، العدد 12، جانفي، 2015، ص 219.

ويسعى لتحقيق: الحوكمة الأمنية، أمن الحدود، مواجهة التهديدات العابرة للحدود وتطوير القدرات الدفاعية[1]

يمثل هذا الإنخراط في التعاون المتعدد الأطراف امتدادا طبيعيا للعلاقات الثنائية الجزائرية – الأمريكية، إذ يمكن الطرفين من توسيع نطاق التفاعل الأمني ليشمل برامج وتدريب مشتركة –تبادل المعلومات، محاربة التطرف العنيف، الأمن البحري والأمن السيبراني بالإضافة إلى الإستفادة من القدرات التقنية والعملياتية، التي يوفرها حلف الشمال الأطلسي، كما يسمح هذا الإطار للجزائر بالحفاظ على مبدأ الإستقلالية الذي يوجه عقيدتها الدفاعية، مع تحقيق توازن في شراكاتها الدولية وبين ثوابتها السياسية والقانونية.

فالتعاون الأمني الأمريكي الجزائري لم يعد مقتصرا على الطابع الثنائي بل أصبح يتحرك ضمن بنية أوسع تتفاعل فيها الجزائر مع هيئات وأجهزة تشرف عليها الولايات المتحدة داخل حلف (الناتو)، ما يعزز قدرتها على التعامل مع التهديدات الإقليمية ويمنحها هامشا أكبر فى صياغة مقاربات أمنية متوازنة تتلاءم مع أولوياتها الوطنية.

وباعتبار الولايات المتحدة أكبر قوة مهيمنة في حلف الناتو أصبح هذا الحلف، ضرورة إستراتيجية لحماية وتوسيع مصالحها، وآلية من آليات حماية أمنها القومي، فبعد تفكك الإتحاد السوفياتي وحل حلف وارسو – لم يقتصر دور الحلف على أوروبا، بل أخذ في توسيع شراكاته مع دول ومناطق كثيرة من العالم، من بينها الدول المتوسطية، ما عكس سعي الولايات المتحدة لترسيخ مكانتها كقوة عالمية رائدة لطالما كانت واشنطن تتحمل الجزء الأكبر من إلتزامات الناتو المالية وتصر على تولى قيادته، وهو ما يمثل عنصرا حيويا في إستراتيجيتها لتأمين نفوذها العسكري والسياسي على المستوى الدولي[2] .

كما ذكرنا سابقا، تعد الولايات المتحدة القوة الأكثر تأثيرا داخل حلف الشمال الأطلسي منذ تأسسيه عام 1949، إذ تستند بنية الأمن الجماعي للحلف على القدرات العسكرية والنووية والإقتصادية الأمريكية، فقد لعبت واشنطن الدور الأساسي في صياغة معاهدة الحلف وتوجيه إستراتيجياته خلال الحرب الباردة وما بعدها، كما تحتفظ بالقيادة العسكرية العليا وتقدم أكبر مساهمة مالية وتقنية بما في ذلك البنية التحتية للقيادة والسيطرة والإنذار المبكر، وتعد الولايات المتحدة الضامن الفعلي لتفعيل المادة الخامسة المتعلقة

[1] بوازدية جمال، "الاستراتيجيات المغاربية لمكافحة الإرهاب"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية – قسم الدراسات الدولية 2012 – 2013)، ص 180

[2] انور جليل إسماعيل خليل النعيمى، "توظيف حلف الناتو في إستراتيجية الهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 68، بغداد، سبتمبر 2024، ص 144.

بالدفاع الجماعي، بالإضافة إلى قيادتها معظم عمليات الناتو في العقود الأخيرة، ورغم بروز انتقادات أوروبية حول حول اتساع النفوذ الأمريكي داخل الحلف، تبقى علاقة الولايات علاقة تأسيس وسيطرة متبادلة، تجعل الحلف أداة مركزية في تعزيز الدور الجيواستراتيجي الأمريكي[1]

فتوظيف حلف الناتو من طرف الولايات المتحدة الأمريكية يندرج، ضمن الإستراتيجية الأمريكية فى الهيمنة العالمية مستغلة في ذلك حاجة الدول الأوروبية فى الوقوف تحت مظة القيادة الأمريكية لمواجهة أي تحدي مستقبلي يهدد مصالحها جميعا أو إحدى دول الحلف[2].

وبالتالي، التطرق إلى التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في ظل منظمة حلف الناتو يجد مبرره من خلال ما تطرقنا إليه في الفقرات السابقة، خاصة وأن المتتبع لسياسة الحلف يجد أن الولايات المتحدة هي التي توجه هذه السياسات، وأنه أداة تسعى من خلالها الولايات المتحدة إبقاء هيمنتها على الدول الأوروبية مقابل الدفاع عنها من أي أخطار تهددها، سواء كانت تقليدية كروسيا أو تهديدات لاتماثلية كالجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية.

بالرغم من وجود نقاش أكاديمي في حقل الدراسات الدولية، حول استمرارية هذا الحلف أو تفككه وتوسعه أيضا، فقد رأى "**مير شايمر**" برفقة زميله "**كينيت ولتز**" ضمن رؤية استشرافية، أن حلف الناتو سيزول، لأن مبررات وجوده قد انتهت وهو سقوط الإتحاد السوفياتي، ويطلق على هذا التيار **(**النيوواقعي**)** "بتيار الأزمة"، إذ قامت تنبؤاتهم حول الحلف على ثلاثة إفتراضات وفق ما لخصة الباحث مكالا[3]:

01-تخفيض نفقات الحلف من طرف الدول الأعضاء بشكل كبير.

02-ستظهر إختلافات في رؤى الدول الأعضاء حول نظرتهم إلى الحلف، هل ستتجه الدول نحو الإعتماد على نفسها في مواجهة التهديدات، أم تبقى معتمدة على الأمن الجماعي في ظل هذا الحلف؟

3-إنضمام بعض الدول الأعضاء إلى أحلاف أخرى أقل تكلفة.

غير أن النيو واقعية أخطأت في افتراضاتها، فالحلف لازال متماسكا بالرغم من وجود بعض الخلافات بين أعضائه، وتهديد الولايات المتحدة من الإنسحاب منه كما عبر عن ذلك الرئيس الأمريكي

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 159-160.

[2] **المرجع نفسه**، ص 169.

[3] جلة اسماعين، محمد غزلي " حلف الناتو وجدل البقاء بعد الحرب الباردة"، **الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 20، جوان 2018، ص ص 184-185.

"دونالد ترامب"[1]، إلا أن برغماتية الولايات المتحدة الأمريكية تجعلها متمسكة بهذا الحلف، خاصة مع تعاظم الخطر الروسي في شرق أوروبا، والحرب التي تخوضها روسيا ضد أوكرانيا، يجعل من الحلف ضرورة أمنية أوروبية خاصة في ظل التفوق النووي الروسي على أوروبا، وبالتالي مبررات قيام الحلف لازالت قائمة، فالتهديد الروسي عاد من جديد بعدما كان يجسده "الإتحاد السوفياتي" أثناء الحرب الباردة، كما أن التهديدات الإرهابية لازالت مستمرة بالإضافة إلى ازدياد الهجمات السيبرانية على دول الحلف. وبهذا تسقط افتراضات المتشائمين حول مصير الحلف القائلة بالزوال أو الضعف. وعليه، يمكن إجمال أهداف منظمة حلف الشمال الأطلسي في النقاط التالية: [2]

- يهدف حلف الناتو الى حماية حرية وأمن الدول الأعضاء بالوسائل السياسية والعسكرية، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، من خلال آلية الدفاع الجماعي والردع ضد أي تهديد أو عدوان يطال أي دولة عضو.

- يسعى الحلف الأطلسي إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين عبر دعم المؤسسات الديمقراطية، وتقوية قدرات الدول الأعضاء لمواجهة أي هجوم مسلح.

- يعمل حلف الشمال الأطلسي على ترسيخ القيم المشتركة بين أعضائه والمتمثلة في الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

- يساهم الحلف في إرساء الأمن والإستقرار الأوروأطلسي من خلال التعاون مع المؤسسات الأوروبية ذات الصلة.

- يضطلع الحلف بتعزيز الإستقرار العام والرفاهية داخل الدول الأعضاء دعما للأمن الجماعي[3]

وعليه، يمكن القول إن حلف الشمال الأطلسي استطاع الإستمرار، ولم يزل بزوال الأسباب الأولى التي أدى إلى ظهوره، واستطاع التكيف مع المستجدات الإقليمية والمتغيرات التي طرأت على البيئة العالمية بتغيير أهدافه الإستراتيجية التي يحقق بها هذه الأهداف.

وذلك بالإنتقال من الحلول العسكرية باعتبارها نهجا أساسيا في مواجهة التهديدات الأمنية التي تشكل خطرا على أعضائه إلى المقاربات التي تولي أهمية إلى الأليات السلمية، كتعزيز الحوار، وتعميق الشراكة مع الدول التي تشكل فضاء جيوبوليتكيا لدول الناتو وإشراك الدول غير الأعضاء في مشاريعه

---

[1] France 24 ترامب يهدد يسحب الولايات المتحدة من حلف الناتو : على الرابط الإلكتروني التالي : https://www.frenery, on

[2] لخميسي شيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف الشمال الأطلسية والدول العربية في فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، جامعة الدول العربية، 2009، ص 61.

[3] **المرجع نفسه**، ص 61

الأمنية، التي لم تعد تستند فقط كما ذكرنا إلى الحلول والإجراءات العسكرية لوحدها، بل تعدت ذلك لتشمل الدبلوماسية الناعمة والتركيز على نشر القيم الغربية والرأسمالية والليبرالية، أهمها قضيتي تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في الضفة الجنوبية للمتوسط، التي تكتسي أهمية بالغة في السياسة الأطلسية ومن هنا انخرطت الجزائر في هذه المشاريع.

وعليه، سنتطرق فى العنصر الموالي إلى السياسة المنتهجة من طرف حلف الشمال الأطلسي اتجاه دول جنوب المتوسط، والتي تعتبر الجزائر من أبرز وأهم دوله وأحد الفاعلين الأساسيين في هذا الفضاء الجيوبوليتيكى المهم بالنسبة للمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثاني: المبادرات الأمنية الأطلسية اتجاه المتوسط

باعتبار الجزائر دولة متوسطية، بل وتعتبر من أهم الدول المؤثرة في جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط وذلك من خلال مكانتها الطاقوية، كما أنها تندرج ضمن الدول التي تسعى دول أوروبا الغربية تحقيق أمنها الطاقوي من خلالها، بالإضافة إلى موقعها الجيوبوليتيكي المهم وخبرتها الميدانية في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية، وبالتالي فإن أي مبادرة أمنية يتبانها حلف الشمال الأطلسي، ستشمل حتما الجزائر وتكون مخاطبة بها.

وكما أشرنا سابقا، أن الجزائر جزء مهم ضمن الفضاء الجيوبوليتكي في الكتلة المتوسطية، وأحد أهم دوله سواء من جهة شساعة رقعتها الجغرافية أو باعتبارها مصدر طاقة أساسي ومهم لدول شمال المتوسط المنخرطة في حلف شمال الأطلسي، وأحد أهم المناطق التي تؤثر وتتأثر بأزمات دول الساحل وما يتولد عنها من مشاكل وتهديدات أمنية تلقي بتأثيراتها على الجزائر وعلى دول حلف الشمال الأطلسي.

كل هذا يحتم علينا، التطرق إلى السياسة الأطلسية في المتوسط، باعتبار أن المنطقة" المتوسطية، تندرج ضمن الأجندات الأمنية لحلف الناتو وهذا ما سنتعرف عليه من خلال مبادرات الحوار المتوسطي" و"مبادرة اسطنبول" و"قمة براغ".

1-الحوار الأطلسي المتوسطي

تعتبر مبادرة " الحوار الأطلسي أول آلية اعتمدها حلف الشمال الأطلسي لإشراك دول جنوب المتوسط في سياسته الأمنية.

جاءت مبادرة حلف الشمال الأطلسي اتجاه الفضاء المتوسطي في سياق التحولات البنيوية التي عرفها النظام الدولي عقب نهاية الحرب الباردة، حيث ناقش مجلس الحلف، خلال الإجتماع المنعقد بإسطنبول في شهر جوان 1994 سبل إسهام الدول غير الأعضاء في تعزيز الإستقرار والأمن بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، باعتبارها كما أسلفنا الذكر مجالا حيويا للأمن الأوروبي – الأطلسي، وفي هذا

الإطار كلفت كل من إسبانيا وإيطاليا، بإعداد تصور أولي لمشروع حوار منظم مع دول الصفة الجنوبية للمتوسط، إلى جانب إجراء الإتصالات الدبلوماسية اللازمة مع هذه الدول، تمهيدا لإطلاق آلية عمل تعاون مؤسساتية جديدة،[1] تهدف إلى تبديد الأفكار الخاطئة حول أهداف الحلف وتعزيز الثقة بين دول حوض المتوسط.

وعلى أساس هذه المبادرة أطلق حلف الشمال الأطلسي سنة 1994 ما عرف بـ :" الحوار المتوسطي" بوصفه إطارا سياسيا وأمنيا يهدف إلى بناء الثقة وتعزيز التفاهم المتبادل، ومعالجة التحديات والتهديدات الأمنية المشتركة في المنطقة، وقد ضم هذا الحوار في مرحلته الأولى، كلا من مصر وإسرائيل والمغرب وتونس وموريتانيا، قبل أن تنظم إليه المملكة الأردنية الهاشمية، ثم الجزائر في عام 2000.[2]

-غير أن مسألة اختيار الدول المنخرطة في الحوار المتوسطي لم تكن محل توافق كامل داخل الحلف، إذ عكست تباينا واضحا في الرؤى والمصالح بين الدول الأعضاء، فقد دافعت إسبانيا بقوة عن إشراك موريتانيا، انطلاقا من اعتبارات جيوسياسية مرتبطة بأمن غرب المتوسط، في حين مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطا متواصلة، من أجل إدماج إسرائيل وهذا السبب هو الذي جعل الجزائر تتأخر في الإنخراط إلى هذه المبادرة بالإضافة إلى تحفظ الولايات المتحدة على الجزائر بسبب الأوضاع الأمنية التي كانت قد شهدتها في تسعينيات القرن الماضي، إذ تأخر انضمامها إلى عام 2000 وذلك بعد انضمام المملكة الأردنية، ويأتي إنضمام الجزائر إلى الحوار المتوسطي في ظل التطور التدريجي في طبيعة علاقاتها مع الحلف[3]، وبالأخص مع الولايات المتحدة الأمريكية.

في المقابل، اتجهت المقاربة الأمنية لحلف الشمال الأطلسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إلى إقصاء بعض الفاعلين الإقليميين، حيث توافقت دول الحلف على استبعاد كل من سوريا باعتبارها دولة منخرطة في السياسة الروسية في المنطقة وليبيا بسبب العداء الشديد بينها وبين الولايات المتحدة من هذا الحوار، وكذلك بدعوى دعمهما للإرهاب وتهديدها للإستقرار الإقليمي، كما برزت أيضا أصوات من دول الحلف تنادي باستبعاد الجزائر في المرحلة الأولى من انطلاق الحوار، باستثناء كل من إيطاليا وإسبانيا اللتين تبنتا موقفا أكبر مرونة اتجاه اشراكها. [4]

---

[1] وهيبة تبالي، "المقاربة الأمنية لحلف الشمال الأطلسي في منطقة المتوسط بعد الحرب الباردة"، **مجلة السياسية العالمية**، المجلد (6) ،العدد 1، 2022، ص ص 783-784.

[2] Nato, **the Mediterranean Dialogue**, Wato Public Diplomacy Division, Brussels, 2001, pp. 214-

[3] Ronald D. Asmus, **Opening NATO Doo How the Alliance Remade Itself for a New Era**, Columbia university New york, 2002.p 214.

[4] عبد النور بن عبير، "الحوار الأمني الأطلسي المتوسطي، الشراكة الامريكية الجزائرية"، **شؤون الأوسط**، العدد 83، 1999، ص ص 51-55.

ونعيد ونشير إلى أن هذا الإقصاء المؤقت للجزائر يعود إلى الأزمة الأمنية التي أثرت على صورتها الخارجية وحدت من هامش انخراطها في المبادرات الإقليمية، غير أن التحسن التدريجي في الوضع الداخلي إلى جانب تنامي التقارب بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب، أفضى إلى انضمام الجزائر رسميا إلى الحوار المتوسطي في شهر مارس 2000 بما عكس إدراكا متناميا داخل الحلف لأهمية الدور الجزائري فى أمن واستقرار الفضاء المتوسطي.[1]

إذ قام الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بزيارة مقر الحلف مرتين ببروكسل، وذلك عامي 2001-2002 وشاركت الجزائر فى إجتماعات رؤساء أركان حلف الناتو وفي الإجتماعات الوزارية[2].

-منذ تأسيس الحوار المتوسطي لحلف الشمال الأطلسي ، تبلور إطار عملي من التعاون بين الحلف وشركائه المتوسطيين، عبر إعتماد برنامج عمل سنوي يضم مجموعة واسعة من الأنشطة المشتركة، تشمل المشاركة في تمارين وأنشطة تدريب في أغلبها ذات طابع عسكري، والتعاون في مجالات مثل الأمن البحري والتخطيط المدني للطوارئ والمناورات العسكرية، إضافة إلى قضايا تتعلق بالعلوم والبيئة ومكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة وغيرها من أوجه التعاون العملية.[3]

ويتيح هذا البرنامج أيضا لممثلي دول الحوار حضور دورات في المدارس العسكرية للحلف والمشاركة في أنشطته التدريبية، بهدف تعزيز القدرة على العمل المشترك وتبادل الخبرات[4].

ومع أن الحوار يعد آلة هامة لبناء الثقة والتفاهم مع دول جنوب المتوسط، إلا أن فعاليته ظلت محدودة في بعض الأحيان يسبب تباين مواقف أعضاء الحلف وصعوبة التوصل إلى إجماع سياسي شامل بشأن أهدافه، لا سيما في ظل تباين الرؤى والمواقف اتجاه القضايا الإقليمية على رأسها القضية الفلسطينية والتي تعد عائقا رئيسيا، خاصة الدول الرافضة للتطبيع مع الكيان الصهيوني وعلى رأسها الجزائر[5].

وقد أسهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى إعادة توجيه إستراتيجية الحلف نحو مكافحة الإرهاب، مما دفع إلى تعزيز التعاون الأمني ضمن إطار الحوار المتوسطي وتوسيع نطاقه لمواجهة التحديات الأمنية الجديدة.

---

[1] Yahia Zoubir, the itnited States and Algeria "A New Stratigne Partnership, **journal of Middle Eastern and Eslamic studies (in Asia)**,' shanghai internal studies University, 2011.p17

[2] Idid, p. 16

[3] -NATO, *Me*diterranean Dialogue Work Programme 2002 (Brussels: NATO, 2002), PDF, https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/pdf_2002/20091120_mdwp-2002.pdf على الساعة 16:50

[4] NATO, *A More Ambitious and Expanded Framework for the Mediterranean Dialogue*, 28 June 2004)accessed Dec. 23, 2025) 16:52

[5] *NATO's Mediterranean Dialogue: Progress, Challenges, and Future*, policy document, https ://policycommons.net/artifacts/3348159/documenti-iai-speaking notes /4147071 /?utm_ source = chatgpt.com (accessed Dec. 23, 2025)16:55

لذلك حاول الشركاء الأطلسيون في قمة براغ 2002 تعزيز الحوار مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

2-القمة الأطلسية في براغ والتحول الاستراتيجي (تفعيل الحوار المتوسطي في سياق ما بعد 11 سبتمبر 2001)

شكلت القمة الأطلسية التي عقدها حلف الشمال الأطلسي في براغ بالتشيك " في نوفمبر 2002- محطة محورية في مسيرة الحلف وذلك عقب التحول الجيوسياسي العميق الذي أحدثته هجمات 11 سبتمبر 2001، إذ عقدت في لحظة حرجة، تميزت بمساءلة الحلف عن مبرر وجوده بعد زوال التهديد السوفياتي التقليدي وسط بيئة دولية متشابكة، تعرض منها لانتقادات حول قدرته على التكيف مع طبيعة التهديدات اللاتماثلية والأدوار الأمنية الجديدة، بينما رأى محللون آخرون أن قمة براغ" أعادت تعريف مسار الحلف واعتبره آخرون فرصة تاريخية لإصلاح هياكله وتعزيز شرعيته السياسية والعسكرية في القرن الحادي والعشرين[1].

تمحور جدول أعمال القمة حول رؤية تحولية ثلاثية الأبعاد تهدف إلى تجديد الحلف من خلال التوسع شرقا، عبر برنامج خطة العمل العضوية (MAP) "والذي دعيت بموجبه سبع دول من أوروبا الشرقية والبلطيق للانضمام للحلف مما وسع النطاق الجيوسياتي للناتو" بشكل غير مسبوق[2].

- **التحديث العسكري والتحول الإستراتيجي:** من خلال تطويره لقدراته الدفاعية "قدرات دفاعية جديدة (NCF) " ترتكز على الإستثمار في التقنيات العالية والتكيف مع مستويات التهديد مثل الدفاع ضد أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب[3].

-**تعميق الشركات الإقليمية:** بإرساء آليات تعاون جديدة مع فاعلين خارج النطاق التقليدي وتحديدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

في هذا الإطار شهد الحوار المتوسطي نقلة نوعية، حيث إتفق الحلفاء على تعزيز أبعاده السياسية والعملية بشكل ملموس، وذلك بتحويل الحوار من إطار تشاوري إلى شراكة عملية فعالة، مع إعطاء أولوية قصوى في مجالات الإهتمام المشترك وعلى رأسها مكافحة الإرهاب[4]، وأمن الحدود والأمن البحري،

[1] جلال حدادي، معضلة الأمن الجزائري في القضاء المتوسطي، **مرجع سابق**، ص 201.

[2] **المرجع نفسه**، ص 202.

[3] NATO. (2002), Prague Summit Declaration. pragrapht https://www.nato.int/docu/pr/2002/p02-127te.htmy

[4] NATO. (2002). Partenership Action Plaw against errorism. tips: //www.nato. int/ doe / comm /2002/0211 prague / 2 htmo /

وبناء القدرات، وتبادل المعلومات بما يعكس إدراك الحلف للأهمية الإستراتيجية للمنطقة المتوسطية في معادلات الأمن الأطلسي بعد 11 سبتمبر 2001[1].

وعليه يمكن إعتبار قمة براغ محطة مفصلية، في إعادة صياغة علاقة الناتو بجواره الجنوبي في إضفاء بعد أمني وسياسي أعمق على الحوار المتوسطي.

وفي هذا السياق برزت الجزائر كشريك ذو أهمية متزايدة داخل الحوار المتوسطي بعد قمة براغ، حيث تلاقت أولوياتها الأمنية الوطنية، القائمة على مكافحة الإرهاب وحماية الإستقرار الإقليمي مع التوجهات الجديدة لحلف الشمال الأطلسي[2].

وقد ترجم ذلك في توسع مجالات التعاون بين الطرفين، كالمشاركة في الندوات الأمنية، وبرامج التكوين والحوار حول التهديدات العابرة للحدود، دون أن يرقى إلى مستوى الإلتزامات العسكرية أو الأمنية، بما ينسجم مع ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية القائمة على عدم التكتل في الأحلاف العسكرية[3]، بالرغم أن المشاركة في المناورات العسكرية مع الحلف لا يعني بالضرورة أنها ارتمت في سياسة الأحلاف.

وعليه، يمكن القول أن قمة براغ مثلث نقطة تحول غير مباشرة في مسار إنخراط الجزائر في الحوار المتوسطي، إذ أسهمت في إعادة تعريف طبيعة هذا الإطار التعاوني، كما أن الجزائر حرصت على توظيف الحوار المتوسطي كآلية للتشاور وبناء الثقة كمدخل للإندماج في ترتيبات أمنية تقلص من سيادتها.

-القمة الأطلسية في إسطنبول وترقية الحوار إلى شراكة:

سعت الدول الأطلسية في هذه القمة إلى تطوير العلاقة بين دول حلف الشمال الأطلسي ودول جنوب المتوسط، وترقية الحوار المتوسطي من مجرد مشاورات أمنية من الدول المعنية بالحوار إلى تفعيل الشراكة معها، وخرجت قمة إسطنبول بوثيقة عنوانها أجندة أكثر طموحا وتوسيعا للحوار المتوسطي، وقرر من خلالها حلف الناتو ترقية الحوار إلى شراكة حقيقية وذلك بإطلاق مبادرة إسطنبول للتعاون.[4] إذ تمخض عن هذه المبادرة إجراءات عملية من شأنها تفعيل الشراكة الأطلسية المتوسطية نذكر منها[5]:

- الإنضمام إلى عملية المسعى النشط.

---

[1] جلال حدادي، **مرجع سابق**، ص 202

[2] Yahia, Zoubir, **op. cit**. pp. 248. 258.

[3] Louis Martings**, la politique étrangère de l'Algérie**. A Paris: Karthala, mid 2005, pp 189-193.

[4] جلال حدادي، **مرجع سابق**، ص 203

[5] تباتي وهيبة، المقاربة الأمنية لحلف الشمال الأطلسي في منطقة المتوسط بعد الحرب الباردة، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 6، العدد1، 2022، ص 785

- تبادل المعلومات الإستخبارية.
- نقل الخبرات حول كيفية تحقيق التعاون الأمني بين دول حلف الناتو ودول الضفة الجنوبية للمتوسط.
- إشراك الشرق الأوسط في عمليات السلام التي يقودها في حلف الشمال الأطلسي.

وذكر الباحث "حمياز سمير" أن:" وثيقة قمة إسطنبول تضمنت تقريبا نفس النقاط التي عالجتها وثيقة قمة براغ، غير أن وثيقة إسطنبول ركزت على الأطر القانونية التي يجب أن ترتكز عليها الشراكة الأطلسية المتوسطية، وإلى وجوب توسيع الإتفاقيات الأمنية مع دول جنوب المتوسط بصفة ثنائية"، وذلك وفق ما ذكره الباحث بسبب التمايز الذاتي بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ أن لكل بلد معني بالحوار إمكانياته وأولوياته الأمنية وحاجاته، كل هذا يحدد مستوى التعاون الأطلسي مع كل دولة على حدة، وحتما قدرة التأثير في سياستها الأمنية[1].

وبالتالي أعطت قمة إسطنبول قوة دفع للحوار المتوسطي حيث عقد أول اجتماع على المستوى الوزاري بين دول الحوار المتوسطي ببروكسل، ثم عقد إجتماعين متتاليين على مستوى وزراء دفاع دول الحوار المتوسطي في نورمينا عام 2006، وفي إشبيلية عام 2007، كما عقد أول إجتماع على هذا المستوى بالعاصمة المغربية الرباط في شهر أفريل 2006، واعتبر البعض أن هذا الإجتماع وضع الحجر الأساس للتعاون الفعلي في إطار هذا الحوار الأطلسي المتوسطي، ثم تلى هذا الإجتماع، لقاء آخر بإيطاليا، عام 2009، سمي بالمجموعة الاستشارية للحوار الأطلسي المتوسطي[2].

كما أشرنا سابقا، فإن الدول الأطلسية انتهجت سياسة الحوار الثنائي مع دول جنوب المتوسط (1+16) ثم (1+26)، وذلك وفق ما صرح به تقرير "راند" الذي دعا إلى تجنب الحوار في الإطار الجماعي نظرا للمعطيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية الخاصة بكل دولة، خاصة وأن دولا مثل الجزائر ترفض الجلوس في طاولة واحدة مع إسرائيل باعتبار أن هذه الأخيرة مستهدفة من هذا الحوار.

وما يلاحظ على طابع العلاقة في البداية بين الناتو والجزائر كان طابع الحوار وليس الشراكة، إذ إن الحوار يبقى دون مستوى الشراكة، فدول الأطلسي لم تعر الإهتمام البالغ للدول المتوسطية، مثلما اهتمت بدول أوروبا الشرقية نتيجة للأهمية الجيوسياسية التي تتمتع بها هذه الأخيرة، واشتراك حدودها مع روسيا الإتحادية، التي لا يزال ينظر إليها الاتحاد الأوروبي كأكبر مهدد إقليمي لأمنها القومي.

---

[1] سمير حمياز، "دور الحلف الأطلسي في هندسة الأمن الإقليمي في المتوسط، دراسة حالة مسار الحوار المتوسطي"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 7، العدد 1، ص ص 1076-1097.

[2] قطوش عز الدين، **الناتو والجزائر، من العداء إلى الشراكة**، ص، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2015، ص 201.

كما أن انتهاج الناتو صيغة الحوار يمكن الحلف من احتواء دول شمال المتوسط المنضوية تحت مظلته للحيلولة دون انفرادها بالمنطقة المتوسطية.[1]

بالإضافة الى أن حلف الناتو لم يركز في علاقاته على الشراكة العسكرية لوحدها لإبعاد تخوف البلدان التي كانت محتلة من بعض دوله، وبالتالي بناء جو من الثقة بين الطرفين[2].

غير أن هذا الحوار تطور إلى شراكة أمنية، وذلك ضمن البرنامج الذي سطره الحلف، إذ برمج 1400 نشاطا تعاونيا يستهدف به دول الشرق الأوسط وبعض الدول المتوسطية، تحت مسمى: (partnership cooperation) وسعى هذا البرنامج إلى تطوير السياسات العامة، "التكوين والتدريب المدني والعسكري للتعامل مع الأزمات والمخططات الأمنية المستعجلة، وكذا التعاون في مجال القضايا البيئية والعلوم[3].

كما قام الحلف بتشجيع الشراكات الفردية التي تهدف إلى مراعاة خصوصية كل دولة متوسطية وبناء شراكة معها وفقا للخصوصيات التي تتميز بها[4]، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر.

السياسة الأمنية لحلف الشمال الأطلسي:

تزامن الحوار الأطلسي المتوسطي مع التحول الإستراتيجي في طبيعة حلف الشمال الأطلسي، حيث انتقل من تحالف ذي طابع دفاعي ضد تهديدات المعسكر الشيوعي إلى فاعل دولي منخرط في إدارة الأزمات الدولية خارج نطاقه الجغرافي التقليدي، متبنيا عقيدة هجومية متناسقة مع الإستراتيجية الأمنية الأمريكية المنتهجة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، إذ شكل الحوار المتوسطي الأطلسي إطارا للتعريف بالخيارات والقرارات الأطلسية التي تتخذ داخل الحلف، أو من قبل بعض دوله الأعضاء[5]، وأبرز ما شكل محور إهتمام الحلف هو مواجهة الظاهرة الإرهابية، خاصة بعد تدخله في أفغانستان، واعتبار أن قضية الدمقرطة أحد آليات تأمين الفضاء الجيوسياسي للحلف، وهذا ما ترجم في ضرباته ضد العراق وليبيا.

---

[1] يحميسي شيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية ، فترة ما بعد الحرب الباردة (1991-2008): رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، 2009، ص 288.

[2] **المرجع نفسه**، ص 239.

[3] فني كنزة ، "الامن التعاوني لحلف الشمال الأطلسي في الشرق الأوسط ، مقاربة للواقع ورسم الافاق"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية** ، المجلد 3 ، العدد 2، 2018، ص 512

[4] **المرجع نفسه**، ص 512

[5] قطوش على الدين، **مرجع سابق**، ص 204.

وباعتبار أن الإرهاب أحد أهم المهددات الأمنية لدول حلف الشمال الأطلسي، أطلق عام 2017 مبادرة تسمى «القيمة المضافة للأمن» والتي تهدف إلى:

1. زيادة الوعي بشأن التهديدات.
2. زيادة تطوير قدرات مكافحة الإرهاب.
3. تعزيز إنخراط الشركاء.

وفيما يخص هذا الإجراء الأخير فإنه يؤكد على ليونة الحلف في الإنفتاح على الشركاء الأمنيين، وتمنح له مرونة واسعة في استخدام القواعد والتسهيلات في مواجهة أي حالة طارئة يمكن أن تواجه الحلف[1].

وفي هذا الإطار افتتح الحلف مركزا له في ظل مبادرة إسطنبول للتعاون في جانفي 2017 بالكويت، وذلك للقيام بمهام التدريب والإستشارات داخل المركز وجميع المجالات الفنية المقدمة لدول الخليج، بالإضافة إلى التعاون الأمني الإلكتروني، إدارة الأزمات وأمن الطاقة والتخطيط لحالة الطوارئ المدنية، وهذا يندرج ضمن الأمن الناعم، كما عزز الحلف تواجده بالأراضي العراقية من خلال القيام ببرامج تدريبية لتدريب القوات العراقية على تعطيل العبوات الناسفة التي تستخدمها الجماعات الإرهابية[2].

وللتضييق على تحركات الجماعات الإرهابية، اعتمد الحلف على قواته الجوية من خلال تعزيز التغطية المستمرة للإستخبارات والمراقبة والإستطلاع ودقة الضربات الجوية، وفي عام 2018 تم اتخاذ قرار تفعيل المشروع الأمريكي الذي أطلق عليه (4×30) والذي يحمل عنوان «مبادرة جاهزية الناتو»، والتي تقضي بنشر 30 كتيبة من القوات البرية و30 سرب طائرات و30 سفينة مقاتلة خلال مدة شهر في حالة وجود تهديدات إرهابية وشيكة، وتهدف هذه المبادرة أيضا إلى مواجهة الحرب الهجينة الروسية، مثل رفع عدد قوات المواجهة إلى 40 ألف مقاتل ووضع قوة عالية الجاهزية متكونة من 5 آلاف جندي في المناطق التي تستدعي ذلك، وتعزيز قوات الناتو في منطقة البلطيق وبولونيا[3].

وفي مواجهته للخطر الصيني انتهج الحلف سياسة استراتيجية «الدوران»، والتي تهدف بحلول 2020، إلى نشر القوات الأمريكية بشكل كبير في المحيط الهادئ والمحيط الأطلسي بقيادة حلف الناتو، وذلك من أجل تطويق التمدد الصيني[4].

---

[1] طورشي ليلى، مكافحة الإرهاب في استراتيجية حلف الشمال الأطلسي بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019، ص 295.

[2] **المرجع نفسه**، ص .298

1- **المرجع نفسه**، ص 300 .

2- **المرجع نفسه**، ص 298

وكذلك في إطار دراسة أجرتها مؤسسة راند تحت عنوان «إعادة صياغة المفهوم الاستراتيجي للحلف الأطلسي»، حيث أشارت إلى مجموعة من التهديدات التي يواجهها الحلف، وهي:

-التركيز على التهديدات التي قد تصدر من الدول الفاشلة.

- الإهتمام بالشرق الأوسط ومواجهة تنظيم القاعدة.

-مقاومة المشروع النووي الإيراني[1].

كما أكد الحلف في قمته المنعقدة ببروكسل في 14 جوان 2021 على التركيز في مواجهة التهديدات الأمنية في المتوسط، وتعزيز شراكة الأطلسي مع دول جنوب المتوسط، وفي قمة مدريد جوان 2022 والتي أكدت على المهام الرئيسية للحلف والمتمثلة في: تعميق الأمن الجماعي وتعزيزه، وإدارة الأزمات، وتفعيل الأمن التعاوني، والإهتمام بالترتيبات المرتبطة بالتعاون الأمني المتوسطي[2] .

وبالتالي، يمكن أن نستنتج أن الأمن في المتوسط يندرج ضمن أولويات حلف الناتو، نظرا للأهمية الجيوبوليتيكية التي يحظى بها هذا القضاء.

وباعتبار أن الولايات المتحدة تستخدم حلف الناتو ضمن إستراتيجية الهيمنة والتوسع التي تنتهجها، فإن الجزائر لا تخرج عن هذا الإطار، باعتبارها داخلة حتما ضمن الإهتمام الإستراتيجي الأمريكي لتوسيع مناطق النفوذ والهيمنة في العالم، وفق آليات مختلفة أهمها مكافحة الإرهاب، والتغلغل عن طريق الشراكات الأمنية وعبر الأطر المؤسساتية كحلف الناتو، فحلف شمال الأطلسي يعتبر أحد أدوات الولايات المتحدة لتنفيذ إستراتيجيتها العالمية، كما يلعب هذا الحلف دورا أساسيا في تسهيل فرض الهيمنة الأمريكية على المناطق الغنية بالنفط، بما فيها ليبيا والجزائر[3].

التعاون الأمني الجزائري الأطلسي:

كما أشرنا في مقدمة هذا المبحث، فإنه باعتبار الولايات المتحدة القوة الأكبر والمهيمنة والأكثر تأثيرا في حلف الناتو، فإن دراسة طبيعة العلاقة بين هذا الحلف والجزائر والتطرق إليها يعتبر رافدا مهما لفهم العلاقة الأمنية بين الجزائر والولايات المتحدة في إطار المؤسسات الدولية، على اعتبار أن الناتو من أبرز المؤسسات العسكرية الدولية الأكثر بروزا وتوجيها لمسار المنظومة الأمنية العالمية، لهذا فإن دراسة العلاقات الجزائرية الأطلسية هو إمتداد لدراسة التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1]-حمياز سمير، مرجع **سابق**، ص 1086

[2]**المرجع نفسه**، ص 1087.

[3]مصطفى دحو، "حلف الشمال الأطلسي ودوره في تعزيز القيادة الأمريكية للعالم"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد11، العدد02، سبتمبر 2020، ص 671.

ذكر الباحث جلال حدادي في كتابه «معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي» أن مجالات التعاون بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي تنحصر في قضيتين[1]:

1-المواجهة المشتركة للتهديدات الأمنية العابرة للقارات.

2-إصلاح المنظومة العسكرية الدفاعية للجزائر، والرفع من مستوى تكوين ضباط الجيش.

بدأت مظاهر التعاون بين الجزائر والحلف الأطلسي عمليا بمشاركة الجزائر في إجتماع أعضاء حلف الناتو الذي خصص لمواجهة التحديات البحرية في شهر سبتمبر من عام 1998، وكانت قد سبقتها أول زيارة للقائد العام للقوات البحرية الأمريكية في أوروبا، والذي كان يشغل في ذلك الوقت منصب رئيس أركان حلف الشمال الأطلسي بالجنوب، تلتها بعد شهر مشاركة الجزائر عن طريق قواتها البحرية في مناورات مشتركة مع بعض وحدات الحلف التابعة للأسطول السادس الأمريكي[2].

وفي تاريخ 24 أفريل 2000، قام الأميرال «تشارلز ستيفشون أبوت»، القائد الأعلى للقيادة الأمريكية بأوروبا المنظوية تحت حلف الناتو بزيارة إلى الجزائر، كما أجريت مناورات بحرية عسكرية أخرى مع بوارج حربية تابعة لحلف الشمال الأطلسي شاركت فيها القوات البحرية الأمريكية إلى جانب البحرية الجزائرية[3].

كما أن التعاون قد شمل أيضا، وذلك في إطار محاربة الجريمة المنظمة والتهديدات اللاتماثلية، تبادل المعلومات الأمنية والإستخباراتية، والإستفادة من الأسلحة المتطورة وذات الجودة العالمية لتحسين الأداء العملياتي للقوات المسلحة، والعمل على خلق الإنسجام والتوافق خلال القيام بعمليات مشتركة بين الجانبين عن طريق تبادل الخبرات والمعارف، بالإضافة إلى إجراء التدريبات المشتركة[4] .

كما تجاوز التعاون بين الجزائر والحلف المجالات العسكرية واللوجستية، ليمتد إلى التعاون في مجال البحث العلمي والبيئة والأمن السيبراني والمعلوماتي والحماية المدنية، إذ صادقت الجزائر على بروتوكول خاص بحماية المعلومات والبيانات من خلال استخدام نظام «prime» لتيسير بيانات التعاون، كما قامت الجزائر بإجراء محادثات متعلقة ببرنامج الإستعجالات المدنية في حالات النزاع والحرب وأثناء الكوارث الطبيعية[5].

---

[1] جلال حدادي، **مرجع سابق**، ص 209-211

[2] بلخيرة محمد، السياسة الأمريكية تجاه دول المغرب العربي مع مطلع القرن الحادي والعشرين: الأبعاد الاستراتيجية العليا، **مرجع سابق**، ص 109.

[3] **المرجع نفسه**، ص 109

[4] جلال حدادي، **مرجع سابق**، ص .210

3-**المرجع نفسه**، ص211.

وفي إطار التعاون العلمي بين الطرفين، عقدت ندوة علمية بالجزائر في جوان 2008 تحت عنوان: "الأمن عن طريق الحوار: دور المؤسسات البرلمانية المتوسطية، في تعميق الحوار المتوسطي" ركزت هذه الندوة على الوضع الأمني بالجزائر، والمقاربات الأمنية التي انتهجتها الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية المحيطة بها، شارك في هذه الندوة قسم الدبلوماسية العامة لمنظمة حلف الشمال الأطلسي ومجلس الأمة بالجزائر العاصمة[1].

كما أشركت الجزائر في مشروع بحثي أطلسي أطلق بتاريخ 28 أكتوبر 2017، يسمى" ببرنامج الناتو للسلام(SPS) «، والذي يعنى بمكافحة الإرهاب، ويهدف هذا المشروع إلى تطوير نظام استشعار وتصوير الأسلحة الخطيرة مثل المتفجرات في المناطق الحيوية والحساسة كالمطارات والسكك الحديدية والبنى التحتية، تشارك الجزائر في هذا المشروع من خلال المدرسة المتعددة التقنيات مع باحثين فرنسيين وآخرين سويديين من المعهد الملكي للتكنولوجيا – مملكة السويد[2].

وشاركت الجزائر مع حلف الناتو في تمرين «بوسيدون» عام 2026 للتقليل من مخاطر الحوادث البحرية، إذ وصل عدد التمارين التي قام بها الحلف مع الدول المندرجة ضمن الحوار المتوسطي إلى 781 تمرينا، وختمت هذه التمرينات بتمرين «Prident Meta» عام 2020، الذي شاركت فيه أكثر من 30 دولة متوسطية وأطلسية[3].

هدفت هذه التمرينات المشتركة إلى تحقيق التقارب بين الدول المتوسطية، بما فيها الجزائر، ودول حلف الشمال الأطلسي من خلال محاولة إزالة الحواجز الثقافية والإيديولوجية، وتقريب جيوش الدول المشاركة ببعضها البعض، بالإضافة إلى مواجهة التهديدات الأمنية الخاصة بالجانب الطاقوي وطرق إمدادات الطاقة، ولمواجهة أيضا للكوارث البيئية المرتبطة بالبحار[4].

كما أعطى إنضمام الجزائر إلى الحوار الاطلسي دفعا قويا لتعزيز التعاون الأمني بينها وبين الولايات المتحدة، إذ أجرى لقاء في شهر نوفمبر 2001 بين الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ورؤساء المركب العسكري الصناعي الأمريكي، بالإضافة إلى قيام قطع عسكرية من بحرية البلدين بمناورات عسكرية في البحر المتوسط.

[1] Séminaire OTAN sur la sécurité en Algérie», publié 16 Jun. 2008 - 17 Jun. 2008,mis à jour le: 12 Feb. 2009 14:44, disponible en ligne [En ligne] : https://www.nato.int/cps/fr/natohq/news_7976.htm consulté en mois de février2026.

[2] مصطفى عريعير، "الشراكة الأمنية للجزائر مع منظمة حلف الشمال الأطلسي – بين الماضي والحاضر والمستقبل"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد6 ، العدد (02)، ديسمبر 2021، ص 448.

[3] **المرجع نفسه**، ص 448.

[4] **المرجع نفسه**، ص 849.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الولايات المتحدة بتكوين لمئات الضباط الجزائريين وتدريبهم في معهد «سانسور إلكترونيك» في بالتيمور التابع لمجموعة «نوتروب جرومان الأمريكية"، والتي تعد من أكبر الشركات الصناعية المهتمة بإنتاج المعدات العسكرية بالولايات المتحدة الأمريكية[1].

لعبت الولايات المتحدة دور المسهل لانضمام الجزائر إلى الحوار الأطلسي المتوسطي، بالرغم من امتناع الأخيرة عن القبول بأن تصبح مقرا لقيادة الأفريكوم، نظرا لموقعها الاستراتيجي، وبفضل الولايات المتحدة انضمت الجزائر الى الشراكة المتوسطية الأطلسية ضمن صيغة (1+19)، و(7+19) وساهمت في تغيير رؤية الناتو للجزائر من مصدر للتوترات الأمنية وبؤرة عدم استقرار، إلى شريك موثوق يتمتع بخبرة ميدانية في مواجهة التنظيمات الإرهابية، وبالتالي دخولها في دائرة اهتمام الحلف[2].

ذكرت السفارة الجزائرية ببروكسل أنه منذ انضمام الجزائر إلى الحوار المتوسطي، شهدت العلاقات بينها وبين حلف الشمال الأطلسي تطورً تدريجيا، تجسد في تبادل زيارات رسمية رفيعة المستوى، أهمها زيارة الأمين العام للحلف إلى الجزائر سنة 2004، والتي تعتبر أول زيارة من نوعها إلى دولة من دول الحوار المتوسطي[3]، وذكرت أن التعاون بين الجانبين يتسم بطابع عملي ومؤسساتي من خلال مشاركة الجزائر في الإجتماعات والندوات التدريبية المرتبطة بحالات التعاون المحددة في برامج الحوار، فضلا عن انخراطها في أعمال الجمعية البرلمانية للحلف بصفتها شريكا إقليميا، كما عززت الجزائر علاقاتها مع حلف الشمال الأطلسي من خلال تجديد برنامج الشراكة والتعاون الفردي (IPCP) أعوام 2014 و2018 و 2021 مما يعكس استمرارية التعاون وتكيفه مع التحولات الإقليمية[4].

كما قام رئيس اللجنة العسكرية لمنظمة حلف الشمال الأطلسي الأميرال "روب باور" بزيارة للجزائر بتاريخ 19 أفريل 2024، ناقش فيها المسؤول الأطلسي مع نظرائه الجزائريين القضايا المهمة التي يشترك فيها الطرفان، أبرزها التحديات التي يواجهها حوض البحر الأبيض المتوسط، والأوضاع الأمنية في منطقة الساحل، بالإضافة إلى الأوضاع التي يشهدها قطاع غزة في ظل الحرب الإسرائيلية الأخيرة[5].

---

[1] عز الدين قطوش، **مرجع سابق**، ص ص 264–265.

[2] **المرجع نفسه**، ص 262.

[3] سفارة الجزائر ببروكسل ،علاقات الجزائر –الناتو
https://embbrussels.mfa.gov.dz/ar/embassy/relations-algeria-nato
اطلع عليه بتاريخ:2025/02/24 17:38

[4] **المرجع نفسه**

[5] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية
https://www.facebook.com/MFAAlgeria/posts/742976294650073?ref=embed_post
اطلع عليه بتاريخ:2025/02/24 17:56

وبتاريخ 28 جانفي 2025 استقبل الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الجزائري الأمين العام المساعد المفوض للشؤون السياسية والسياسة الأمنية "خافيير كولومينا"لمنظمة حلف الشمال الأطلسي ووفد مرافق له ، وتخلل هذه الزيارة مناقشة وبحث آليات تطوير الشراكة. بين الناتو والجزائر من خلال اعتماد وتعميق برنامج الشراكة الفردي الذي بادر به الحلف، وأكد رئيس الأركان الجزائري على أن الملف الأمني هو الذي يستحوذ على النقاش بين الجانبين من خلال البحث حول آليات فعالة لتعزيز الأمن الإقليمي بالمنطقة، وذلك عن طريق تكثيف التشاور والتنسيق وتبادل الخبرات، وأشار مسؤولو البلدين إلى متانة العلاقة التي تطبع الجزائر مع الناتو، واعتبر الأمين العام المساعد للحلف أن للجزائر دورًا في استقرار المنطقة[1].

وفي إطار التعاون البرلماني، شارك البرلمان الجزائري مجسدا في مجلس الأمة بالجزائر في لقاء عمل مشترك بتاريخ 04 نوفمبر 2024 مع وفد من الجمعية البرلمانية للناتو المشكلة من مجموعة خاصة بالمتوسط والشرق الأوسط، ولجنة الديمقراطية والأمن، واللجنة الفرعية للمرونة والأمن المدني، بالإضافة إلى باحثين وأساتذة جامعيين وممثلين عن المجتمع المدني الجزائري[2] نوقش خلال هذا النشاط البرلماني قضايا مهمة، أهمها المتغير الطاقوي بين الأمن والتنمية المستدامة، وقضايا مكافحة الإرهاب وتصفية الإستعمار، كما تم النقاش حول إيجاد مقاربة مشتركة لمواجهة معضلة الهجرة غير الشرعية، وكذا تشخيص أهم التهديدات التي يواجهها المتوسط والساحل الإفريقي، والعمل على صياغة استراتيجية شاملة لمواجهتها[3].

وفي شهر أكتوبر 2005 شارك وفد من البرلمان الجزائري يتكون من رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة ونائبين في المجلس الشعبي الوطني في أشغال الدورة 71 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف الشمال الأطلسي المنعقدة بالعاصمة السلوفينية ليوبليانا، والتي تطرقت إلى القضايا المرتبطة بالأمن

[1] وزارة الدفاع الوطني الجزائرية
https://www.facebook.com/mdn.gov.dz/posts/924957106473729?ref=embed_post
اطلع عليه بتاريخ:2025/02/25 14:51

[2] مجلس الأمة،لقاء عمل البرلمان الجزائري وأعضاء من الجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي
https://www.majliselouma.dz/ara/articles/%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-
15:16 2025/02/25

[3] سفارة الجزائر ببروكسل ،لقاء عمل بين ممثلي البرلمان الجزائري وأعضاء من الجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي.
https://embbrussels.mfa.gov.dz/ar/news-and-press-releases/working-meeting-between-representatives-of-the-algerian-parliament-and-members-of-the-nato-parliamentary-assembly
اطلع عليه بتاريخ:2025/02/25 15:20

والدفاع، ومسائل مثل: الديمقراطية في ظل التهديد الرقمي وتعزيز الأمن السيبراني للانتخابات، وقضايا المرأة والسلام[1].

تندرج هذه النشاطات البرلمانية بين الجانبين ضمن الدبلوماسية البرلمانية الأمنية، فالتعاون البرلماني يسمح بتقليل الحواجز التاريخية المرتبطة بصورة الحلف أثناء الثورة التحريرية في الوعي السياسي والتاريخي للجزائريين، كما يوفر فضاءا للتحاور والمناقشة، التي من شأنها أن تعزز بناء الثقة بين الطرفين.

كما تعكس زيارة المسؤولين رفيعي المستوى في الحلف الأطلسي، إعتراف هذا الأخير بدور الجزائر كفاعل إقليمي في الحوض المتوسطي ومنطقة الساحل، بالإضافة إلى تعزيز الدبلوماسية الأمنية متعددة المستويات التي ترمي إلى إدارة التحديات الإقليمية ومواجهة التهديدات الإقليمية، دون أن ترقى هذه الشراكة إلى مستويات عليا نتيجة التقارب الروسي الجزائري، الذي يجعل حلف الناتو يتعامل بحذر مع الجزائر، خصوصا في الفترة الأخيرة مع تزايد صفقات السلاح بينهما ونوعية هذه الصفقات، كما أن الجزائر في علاقاتها مع الناتو، تسعى إلى تعديد وتنويع الشركاء الأمنيين وتجنب سياسة الإرتماء في الأحلاف التي تقيد من هامش فاعليتها على مستوى البيئة الدولية، ويقيد حدود تفاعلها مع بقية الفواعل الدولية المؤثرة.

المناورات العسكرية والتمارين المشتركة:

تعتبر المناورات العسكرية والتدريبات البحرية المشتركة أحد أهم مظاهر التعاون بين الجزائر والناتو، إذ قام الطرفان بإجراء مناورات بحرية عسكرية مشتركة مصحوبة بتمارين تدريبية لتعزيز كفاءة القوات البحرية الجزائرية في مواجهة التهديدات والتحديات الأمنية المشتركة في عرض البحر الأبيض المتوسط.

وتستمر هذه المناورات والتمارين التدريبية المشتركة منذ بداية إنضمام الجزائر إلى مبادرة الحوار المتوسطي الأطلسي، كما كانت هذه المناورات فرصة لالتقاء وحدات من القوات البحرية الجزائرية واحتكاكها بقطع من البحرية الأمريكية، سواء في القيادة المركزية الأمريكية في أوروبا، أو مع قطع من وحدات الأسطول السادس الأمريكي.

[1] وكتة الأنباء الجزائرية، انطلاق أشغال الدورة الـ 71 للجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي بمشاركة وفد من البرلمان الجزائري
https://www.aps.dz/algerie/actualite-nationale/mgmm2ewg-
اطلع عليه بتاريخ:2025/02/25 15:35

ففي شهر أكتوبر 2018 قامت القوات البحرية الجزائرية بالتنسيق مع القطع البحرية التابعة للناتو بتنفيذ تمارين تكتيكية من نوع .PASSEX وتتكون القطع البحرية –للمجموعة البحرية الثانية للناتو SNMG2التي شاركت في هذا التمرين–من أربع سفن تحت قيادة هولندية، وهي[1]:

المدمرة قاذفة الصواريخ الهولندية.HLMS DE RUYTER

قاذفة الصواريخ الإسبانية.ESPS CRISTOBAL COLON

الفرقاطة قاذفة الصواريخ الكندية.HMCS VILLE DE QUEBEC

ناقلة النفط والإمداد الإسبانية.ESPS CANTABRIA

وذكرت وزارة الدفاع الوطني الجزائرية أن هذا التمرين يهدف إلى تعزيز التعاون العسكري بين القوات البحرية الجزائرية ومنظمة حلف الشمال الأطلسي، من خلال تبادل الخبرات وتدعيم التنسيق العملياتي في مجالات المراقبة والأمن البحريين، ولتعزيز الأمن البحري الجزائري من أي خطر أو تهديد محتمل[2].

وتلتها مناورات عسكرية أخرى بتاريخ 13سبتمبر 2020 مع فرقاطة من المجموعة الثانية التابعة للناتو، لمواصلة تمارين باسكس، وأجري هذا التمرين مع وحدة عائمة من قوات البحرية الجزائرية بالتنسيق مع السفينة الإسبانية، دام هذا التمرين مدة ثلاثة 3 أيام[3].

---

[1] عبد الرزاق بو القمح، تمارين بحرية بين الجزائر وحلف الناتو، الشروق اليومي،العدد19،1426نوفمبر2018 . على الرابط التالي:

https://www.echoroukonline.com/%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%

اطلع عليه بتاريخ: 2025/02/25 17:27

[2] - وزارة الدفاع الجزائرية.

https://www.facebook.com/mdn16000/posts/987055034812625?__xts__%5B0%5D=68.ARAJ3s-r78UCQ3Hzb5

2025/02/25 17:20

[3] مناورات عسكرية مشتركة بين الناتو والقوات الجزائرية، على الرابط الإلكتروني : https://alarab.co.uk/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%

اطلع عليه بتاريخ: 2025/02/25 17:38

وفي شهر نوفمبر 2025 رست الفرقاطة الرومانية REGINA MARIA التابعة لمنظمة حلف الشمال الأطلسي بميناء الجزائر لتنفيذ كذلك تمرين من نوعPASSEX ، مما سمح بتبادل الخبرات وتعزيز التعاون بين الناتو والجزائر[1].

ما يمكن قوله من خلال ما عرضناه آنفا أن التعاون العسكري بين الجزائر وحلف الناتو يتسم بالمحدودية، فمن خلال المناورات التي أجريت بينهما نلاحظ أنها لا ترقى إلى مستوى المناورات الكبرى، إذ يمكن وصفها بأنها محدودة، ويتجلى ذلك من خلال السفن والقطع البحرية التابعة للناتو المشاركة في التمرينات مع الوحدات البحرية الجزائرية، فهي عبارة عن تدريبات بحرية عابرة، في المقابل نجد أن جل هذه التمرينات تقوم بها الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ما نلاحظه هو أن انفتاح الجزائر المتزايد على الولايات المتحدة الأمريكية (العضو في الناتو) من خلال الإتفاقيات التي تطرقنا إليها في المطلب الأول من هذا المبحث، كما أن الزيارة التي قام بها المسؤولون الأطلسيون للجزائر تعبر عن رغبة الجزائر في تقوية علاقاتها مع الناتو، ويعزز تعاونها الأمني مع الولايات المتحدة في ظل هذه المؤسسة الدولية، فانخراط الجزائر في سياسات الناتو يسهل على القوة الأكبر في الحلف احتواء الجزائر في سياستها العالمية، وذلك بمحاولة إبعادها عن الدول الشرقية العظمى(روسيا والصين) في ظل صراع الهيمنة والنفوذ بين القوى الكبرى.

التوسع الجنوبي لحلف الشمال الأطلسي من خلال المبادرات التي قام بها اتجاه دول جنوب المتوسط يشكل مسارا إستراتيجيا لإعادة ضبط موازين النظام الدولي، من خلال تعزيز الدور القيادي للولايات المتحدة، وتوسيع اهتمامات الحلف لتشمل إدارة الأزمات والتدخل خارج الإطار الجغرافي التقليدي للناتو[2].

كما كان لتدخل الناتو في ليبيا تداعيات عميقة على منطقة شمال إفريقيا وعلى الجزائر بالخصوص، تمثل في تصاعد وتيرة الإختراق الخارجي لمنظومة الأمن الإقليمي المغاربي، في ظل هيمنة التصورات الأمريكية لإعادة هيكلة النظام الأمني في الفضاء المغاربي وامتداداته في الساحل

[1] وزارة الفاع الوطني الجزائرية، على الرابط الإلكتروني:
https://x.com/mdnGovDz/status/1972685741495877663?ref_src=twsrc%5Etfw%7Ctwcamp%5Etweetembed%7Ctwterm%5E1972685741495877663%7Ctwgr%5E%7Ctwcon%5Es1_&ref_url=
طلع عليه بتاريخ: 2025/02/25 17:51

[2] عبد العزيز لزهر، الجزائر والمقاربة الاستراتيجية في المتوسط: حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012، ص 319

والصحراء، كل هذا أسهم في إعادة تشكيل إدراك صانع القرار الجزائري اتجاه علاقته مع حلف الشمال الأطلسي والولايات المتحدة[1].

لهذا اتجهت الجزائر نحو تليين علاقاتها مع الناتو، في محاولة لكسر الحواجز التاريخية والإيديولوجية بينها وبين الحلف لإحداث تقارب قد يجنبها مخططاته التدميرية، مثلما تعامل مع نظام معمر القذافي، وبالتالي فالبرغماتية السياسية للنخبة الحاكمة في الجزائر تحتم عليها إعادة مراجعة علاقتها مع الحلف والولايات المتحدة، ودفعها نحو المزيد من الإنفتاح وعدم التصلب في المواقف وإبداء مرونة من سياستها الخارجية، كل هذا قد يحقق مصلحة أكبر للجزائر مقارنة بحالة الجفاء السياسي والدبلوماسي الذي كان يطبع العلاقات بينها وبين الحلف قبل القرن الواحد والعشرين.

وبالنسبة للحلف الذي تتزعمه الولايات المتحدة، فقد نجح في إعادة التمركز في حوض المتوسط بحجة محاربة الإرهاب والتطرف، وتمكن أيضا من القضاء على أي نظام يعارضه[2] مثلما حدث مع نظام معمر القذافي، والذي رأى فيه الحلف أنه لا يخدم مصالحه، وبالتالي إحداث هندسة سياسية إقليمية تتوافق مع توجهات الولايات المتحدة والحلف.

فَالجزائر بانضمامها إلى المبادرات الأطلسية جعلها توطد علاقاتها الأمنية أكثر مع الشريك الأمريكي، كما استفادت من الخبرات التقنية من الدول الأعضاء في الحلف في مواجهة التهديدات البحرية وجعل الولايات المتحدة تكسب ثقتها أكثر مما كانت عليه قبل انهيار الاتحاد السوفياتي.

بالرغم من وجود تقارب نسبي بين الجزائر والحلف الأطلسي، غير أنها تبقى تنظر وفق إدراكها الإستراتيجي، على أنه أداة هيمنة أمريكية تسعى من خلاله تحقيق مصالحها ونفوذها، والجزائر لا تريد أن تكون أداة من أدوات الحلف الناتو والولايات المتحدة في تحقيق مشاريعه المبنية على بسط النفوذ والهيمنة[3].

وللإشارة، فإن تحفظ الجزائر من انخراطها التام في سياسات الناتو يرجع إلى عاملين:

– السياسية المنتهجة من طرف الحلف، باعتماده على القوة الصلبة والعسكرية في معالجة بعض القضايا المرتبطة بدول شمال إفريقيا، كقيامه بتوجيه ضربات عسكرية مدمرة لليبيا وبعض بلدان العالم الإسلامي، وبالتالي تدخلاته العسكرية المباشرة، يجعل الجزائر تتحفظ من رفع مستوى

[1] **المرجع نفسه** ، ص 320

[2] مصطفى عريعر ، **مرجع سابق** ، ص 454

[3] مكاوي نور الدين، الثابت والمتغير في العلاقات الجزائرية الأمريكية، **المرجع السابق**، ص175.

الشراكة بينها وبين الناتو إلى مستويات تجعلها تصطف إيديولوجيا مع كتلة عسكرية كانت تصنف قبل مرحلة تاريخية قريبة ضمن أعداء التقليديين للجزائر.

– بالإضافة إلى أن المشاريع التي يتقدم بها الحلف اتجاه الكتلة المتوسطية، تهدف إلى دمج الكيان الصهيوني في المنطقة[1]، وتسهيل عملية التطبيع بينه وبين دول شمال إفريقيا، أسهمت هذه المشاريع في تقريب بعض الدول المغاربية مع الكيان الصهيوني والدخول معه في علاقات التطبيع، وهذا ما ترفضه الجزائر وتعارضه..

مما يمكن قوله حول طبيعة التعاون بين حلف الناتو والجزائر أنه ينحصر في مجالات محددة مثل مكافحة الإرهاب، تبادل المعلومات الإستخباراتية، التدريب العسكري، وأمن الحدود البحرية، ويتم هذا التعاون ضمن برامج تقنية كبرنامج الشراكة والتعاون الفردي، ما يعكس طابعًا عمليًا ووظيفيًا للعلاقة، بعيدا عن أي التزام دفاعي مشترك أو إندماج مؤسساتي عميق.

رغم هذا التقارب العملي، تحكم العلاقة مجموعة من المحددات التي تجعلها محدودة نسبيا، فمن جهة، يمثل الموقع الجيوسياسي للجزائر وخبرتها في مكافحة الإرهاب عامل جذب مهم للحلف، لكن من جهة أخرى تتمسك الجزائر بمبدأ عدم الإنحياز وترفض الإنخراط في أي ترتيبات عسكرية قد تمس سيادتها، كما أن اختلاف الرؤى السياسية، إلى جانب علاقات الجزائر مع قوى دولية أخرى، يفرض نوعا من التوازن الحذر في التعامل مع الحلف.

في هذا السياق، تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا محوريا بحكم كونها القوة المهيمنة داخل الناتو، وصاحبة التأثير الأكبر في توجهاته الإستراتيجية، لذلك فإن العلاقة بين الجزائر والناتو لا يمكن فصلها عن الرؤية الأمريكية، التي تنظر إلى الجزائر كشريك إقليمي مهم في استقرار شمال إفريقيا ومكافحة التهديدات الأمنية، مع مراعاة خصوصية موقفها السياسي وإحترام سيادتها.

[1] **المرجع نفسه**، ص 175

المبحث الثاني: سيناريوهات العلاقات الأمنية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية

تقوم عملية صياغة السيناريوهات على توفر قاعدة معطيات ومعلومات كافية حول الظاهرة قيد الدراسة، حيث تعد هذه المعلومات الركيزة الأساسية لتحديد التداعيات المحتملة والمترتبة على كل سيناريو وكيفية بنائه[1].

لهذا سنحاول في هذا المبحث إستشراف وتنبؤ مصير التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة، في ظل صعوبة بناء سيناريوهات محتملة الوقوع، وترجيح تحقق ووقوع أحدها على حساب الآخر، وبالتالي لا يمكننا الجزم بمصير العلاقة الأمنية بين البلدين.

فطبيعة العلاقات الدولية تتميز بالديناميكية وعدم الجمود، لما يحدث فيها من متغيرات وأحداث مستجدة، باعتبار أن السياسة الدولية تحكمها المصالح والقوة والأمن، وفق مسلمات المدرسة الواقعية، كما أن هذه المحددات الثلاثة ليست ثابتة، بل ميزتها التغير وعدم الثبات، فقد تتغير المصالح الدولية بتغير أولويات الوحدات السياسية، حيث تسعى كل دولة إلى الحفاظ على قوتها أو العمل على زيادتها ومع ذلك، قد تتعرض هذه القوة في بعض الأحيان للإنهيار نتيجة تطورات مفاجئة أو تغيرات في البيئة السياسية والإقتصادية الدولية، علاوة على ذلك، تظهر تحديات وتهديدات أمنية جديدة غالبا ما تكون مرتبطة بالواقع الجيوسياسي المتغير، مما يعزز من ديناميكية العلاقات الدولية ويجعلها عرضة للتحولات المستمرة، هذا سيؤدي حتما إلى تغير نمط العلاقات بين الدول، إما نحو التطور والرفع من مستوياتها وجنوحها نحو التعاون، أو قد تتحول العلاقة من التعاون إلى القطيعة أو الفتور، أو قد تصل إلى درجة الصراع.

لذا، سيتم طرح سيناريوهين محتملين، نحاول ترجيح أحدهما على الآخر، وفق طبيعة الأحداث الدولية التي يشهدها العالم اليوم، وما تصاحبه من متغيرات قد يكون لها تأثيرا ملموسا على مسار التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة، أو أنها قد تزيد من رفع مستويات هذا التعاون وتتطور العلاقة أكثر نحو مزيد من التفاهم لتحقيق أكبر قدر من المصلحة وأبرزها القضاء على التهديدات التي تشكل خطرا على أمن واستقرار البلدين ومصالحهما المختلفة.

[1] فيروز مزياني، "الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية: السيناريو أداه الوحدة المنهجية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد 9، جوان 2016، ص 481

يمكن التنبؤ بمصير التعاون الأمني بين الجانبين الجزائري والأمريكي من خلال عدة سيناريوهات، يمكن إجمالها في سيناريوهين إثنين، تتفرع عنهما بقية السيناريوهات.

السيناريو الأول: سيناريو إستمرار الشراكة والذي يتضمن إستشراف العلاقة نحو مستويين: إما بقاء التعاون على مستوياته الحالية والحفاظ على الحد الأدنى من الشراكة.

أو سيناريو الحد الأقصى للتعاون، أي رفع مستوى التعاون من خلال تعميق الشراكة الإستراتيجية وإمكانية الوصول إلى التحالف، وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الأول.

السيناريو الثاني: سيناريو تغير الشراكة الأمنية: وهو السيناريو التشاؤمي في استشراف العلاقة، ويكون ذلك إما عن توقع سيناريو الحد الأدنى، أي خفض الشراكة وانحصار مجالاتها.

والسيناريو الأكثر تشاؤما، والذي يمكن أن نتوقع من خلاله فك الشراكة وانهيار التعاون، وذلك إما بوجود قطيعة دبلوماسية أو دخول البلدين في حالة صراع ونزاع، وهذا ما سيتم توضيحه في المطلب الثاني.

المطلب الأول: سيناريو إستمرار التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية

الفرع الأول: بقاء التعاون على مستوياته الحالية والحفاظ على الحد الأدنى من الشراكة

يفترض في هذا السيناريو إستمرار الأسباب والدوافع التي أدت إلى وجود التقارب بين الجزائر والولايات المتحدة، أي استمرار التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل وشمال إفريقيا.

ويسمى أيضا بالسيناريو الخطي، وهو سيناريو يرجح إستمرار الوضع الحالي وبقائه على حاله، ويفترض ديمومة نفس المتغيرات التي تتحكم في الظاهرة، أي إستمرار نوعية المتغيرات المسيطرة على الوضع الحالي، ويقوم بإسقاط الوضع الحالي على المستقبل (projection leneaire).[1]

أي إستمرار الوضع الراهن في العلاقة بين الدولتين فلا يشهد هذا السيناريو قطيعة أو تراجعا، ولا يشهد أيضا تغييرا نوعيا في مستوى التعاون، ولا يتجه في المقابل إلى أي تعميق أو توسيع للشراكة الأمنية.

[1] تاجر أمال نارجي، "السيناريوهات كأداة منهجية لتحقيق التنمية في العلوم السياسية"، **مجلة آفاق للعلوم**، العدد 6، جامعة زيان عاشور، 2019، ص. 288.

محددات إستمرار الوضع الراهن:

1إستمرار التهديد الإرهابي:

كما تطرقنا سابقا، أنه من أهم أسباب بعث الشراكة الأمنية بين البلدين هو تزايد خطر التهديدات اللاتماثلية في العالم ومنطقة شمال إفريقيا، وهو ما جعل الولايات المتحدة تبني استراتيجيتها العالمية في بداية الألفية الثانية على إعلان حرب عالمية شاملة على الإرهاب، وسعت إلى إشراك دول تتقاسم معها نفس التهديدات، وكانت الجزائر من الدول السباقة في إنضمامها إلى هذه الحرب المعلنة من طرف إدارة بوش الثاني.

فقد أشارت تقارير إستخباراتية على أن تنظيم القاعدة في العالم وفي شمال إفريقيا والمغرب الإسلامي، قد تراجع ولكنه لم ينته ولم يهزم كلية ولم تحسم عملية القضاء عليه وعلى فروعه المختلفة مطلقا[1].

كما أن ظهور جماعات إرهابية أخرى بعد سقوط النظام الليبي والنظام السوري، والتي أشرنا إليها في الفصل الثاني من الدراسة، لا زالت تبرر أسباب هذا التعاون فتنظيم داعش لم يعد محصورا في الشرق الأوسط، بل تمدد ليصل إلى شمال إفريقيا والصحراء الكبرى، وما يرفعه من شعارات عدائية للحكومات الوطنية في المنطقة وللولايات المتحدة الأمريكية، يجعل البلدين يشعران بضرورة مواصلة التعاون بينهما في المجال الأمني.

وفق دراسة أجراها المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات(ECCI) ، " أن تنظيم داعش تمدد بنسبة 90% منذ 2001 في بلدان الساحل، وذلك بسبب تراجع فعالية التحالف الدولي ضد داعش في هذه المنطقة، وعدم تركيزه على منطقة الشرق الأوسط (سوريا والعراق)، وأشار إلى أن هذا التنظيم الإرهابي ينجح في استقطاب عدد كبير من الشباب والأطفال كمجندين لتقوية قواعده البشرية، وذلك عن طريق إستخدام الدعاية الرقمية في عملية التجنيد، بالإضافة إلى تأمين مصادر تمويله كتعدين الذهب (حوالي 1,3 مليار دولار سنويا) فديات الإختطاف والمخدرات والعملات المشفرة [2]

[1]مريم إبراهيمي، **مرجع سابق**، ص 223

[2]عمر مختار الأنصاري، الإرهاب في إفريقيا نموذجا، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات.على الرابط التالي: https://www.europarabct.com/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A

أطلع عليه بتاريخ:2025/03/01 18:04

وذكرت الدراسة في قراءة إستشرافية لها أنه في عام 2026 قد تصبح إفريقيا وبلدان الساحل من أكثر مناطق العالم لانتعاش الجماعات الإرهابية، إذ أن منطقة الساحل لوحدها تمثل 60% من ضحايا (وفيات) الأعمال الإرهابية والإجرامية في إفريقيا، وفق مؤشر الإرهاب العالمي GTI2025. [1]

إستطاعت التنظيمات الإرهابية التمدد والإنتشار أكثر من بلدان شمال الساحل إلى جنوب غرب إفريقيا، وهي من أكثر المناطق الغنية باحتياطات النفط، هذا الأخير الذي كان أحد أهم مبررات إنشاء منظمة منظمة الأفريكوم لحماية المصالح الأمريكية بإفريقيا.

إذ تزايدت الهجمات الإرهابية في هذه المناطق على المدنيين والعسكريين، خاصة في الحدود الشمالية القريبة جغرافيا من الصحراء الجزائرية، وتنتمي هذه الجماعات الإجرامية إلى تنظيم القاعدة وداعش، إذ تستغل هذه التنظيمات سهولة اختراق الحدود، بالإضافة على قدرتها في توظيف جماعات الجريمة المنظمة الأخرى العابرة للحدود للحصول على الموارد المادية والمالية.

تمكنت هذه الجماعات من زعزعة إستقرار المنطقة التي كانت تشهد أوضاعا آمنة مستقرة من قبل، إذ أسهمت هذه الجماعات في ضرب الأنشطة الإقتصادية لهذه البلدان من خلال تعطيل طرق التجارة والإستثمار في الصراعات الإثنية والطائفية[2].

فعدم إستقرار هذه المناطق، يحدث إرتدادات سلبية على الأمن القومي الجزائري والمصالح الأمريكية بهذه المناطق، لما لديه من تداعيات خطيرة من الناحية الإجتماعية والإقتصادية، وكذلك إزدياد حملات الهجرة الجماعية غير الشرعية نحو الشمال، وما ينجر عنها من مشاكل إقتصادية وإجتماعية لدول شمال الساحل، من أهمها الجزائر، كانتشار أنواع مختلفة من الجريمة، بالإضافة إلى أن هذه الجماعات قد يتسلل من خلالها أشخاصا يمكن تجنيدهم كعملاء أو جواسيس لصالح الجماعات الإرهابية، وحتى من طرف دولية معادية، تستهدف الأمن القومي الجزائري، بالإضافة إلى إنتشار ظواهر إجتماعية وثقتها وسائل الإعلام، مثل التجارة غير المشروعة وكذلك الإعتداءات على المواطنين في المناطق التي يهاجرون إليها، مما يتسبب في ضرب الأمن المجتمعي للجزائر بالإضافة إلى انتشار

[1] **المرجع نفسه**

[2] حكيم ألاجي نجم الدين،تصاعد الهجمات الإرهابية الفتاكة في بنين وتوغو: مؤشراتها وتداعياتها"، **مركز الجزيرة للدراسات**،23 جويلية 2025.على الرابط الإلكتروني https://studies.aljazeera.net/ar/article/6245 :
أطلع عليه بتاريخ:2025/03/02 10:04

ظواهر مثل التسول والفضاءات والبنايات الفوضوية الخاصة بالمهاجرين، فهجرة الأفارقة غير الشرعية قد تمثل تهديدا للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية وقيم وأخلاق المجتمع الجزائري [1]

تحاول هذه الجماعات إستهداف المنشآت الحيوية لضرب إقتصاديات دول المنطقة وهو ما حدث فعلا، إذ تمكنت الجماعات الإرهابية من ضرب المنشآت الغازية بالجزائر بمنطقة تيقنتورين عام 2013 والتي ألحقت أضرارا بالغة في قطاع المحروقات بالجزائر وتسبب في نقص مداخيل الدولة من العملة الصعبة لفترة زمنية طويلة[2]

بالإضافة إلى أن هناك إستثمارات أمريكية معتبرة في الصناعة النفطية بالجزائر تستحوذ عليها شركات أمريكية مختلفة، وقد تطرقنا إليها في الفصل الرابع من الدراسة، وذلك في إطار التعاون الإقتصادي بين البلدين لضمان الأمن الطاقوي لكلا الجانبين.

فحماية الشركات الإستثمارية الامريكية العاملة بالجزائر والأطقم البشرية المسيرة لها يتطلب تكثيف الجهود لحماية المصالح المشتركة مما يتطلب إستمرار التعاون الأمني بين الجانب الجزائري والأمريكي.

1-محدد السيادة :

تمسك الجزائر الصلب بسيادتها يُعتبر أحد الأسس الرئيسية في سياستها الخارجية، حيث يعكس حرصها على الإستقلال الكامل في اتخاذ قراراتها السياسية والعسكرية، حتى أنها لم تتنازل عنه في فترة التسعينيات التي شهدت أكبر أزمة أمنية بعد الإستقلال، إذ طلبت بعض الأطراف الدولية التدخل لاحتواء الوضع الأمني عن طريق إجراء الوساطة بين الجماعات الإرهابية المسلحة وبين السلطات الحكومية، غير أنها رفضت واعتبرته تدخلا في شؤونها الداخلية، متمسكة بسيادتها الوطنية رغم الضغوط الدولية[3].

فالعقيدة الأمنية التي تتبناها الجزائر في إطار الشراكات والتعاون، تبنى على أساس إستقلال القرار السياسي والأمني، وتجنب الضغوط ورفض الإملاءات والتوجهات من مختلف الفواعل المؤثرة

---

[1] برناوي أسماء، طيبي محمد الآمين ، "تداعيات الهجرة غير الشرعية على الامن المجتمع الجزائري ، دراسة حالة المهاجرين الافارقة"، **مجلة القانون والمجتمع والسلطة** ، المجلد 10 ، العدد 01ن 2021، ص 90

[2] عيشوش ام الخير ، "تاثير التهديدات الاتماثلية على مستقبل الامن الطاقوي الجزائري"، **مجلة اكاديميا للدراسات السياسة** ، المجلد 7، العدد 1، جوان 2024، ص 150

[3] شريف عبد الرحمان، ""الأزمة الجزائرية: متابعة لتطور مواقف الأطراف المختلفة في حلقة العنف المفرغة"، **مركز الحضارة للدراسات والبحوث**،11سبتمبر 2016 ،على الرابط التالي:
https://hadaracenter.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A9-

أطلع عليه بتاريخ:2025/03/02 16:30

في البيئة الدولية، كما ترفض أي ترتيبات أمنية تمس مبدأ الســـيادة، وهذا ما يظهر جليا من خلال رفض الجزائر الإرتماء في سياسات الأحلاف العسكرية، نظرا لما يفرضه هذا النمط من التعاون من قيود في عملية اتخاذ القرار في القضايا الأمنية المتعاون حولها.

إذ رفضت الجزائر كل الطلبات المقدمة إليها سواء من الولايات المتحدة الأمريكية أو من روسيا الإتحادية، القاضية بإنشاء قواعد عسكرية على الأراضي الجزائرية، و أظهرت الجزائر تشددا في هذه القضية[1]، على عكس بعض الدول التي دخلت في شراكات عسكرية مع الولايات المتحدة، إذ قبلت بذلك مثل دول الخليج العربي: الكويت، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، قطر، فقد وافقت على إنشاء قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها، الشيء الذي ترى فيه الجزائر مظهرا من مظاهر إنتقاص سيادة الدول، كما أن سياسة الدخول في حلف عسكري، يجعلها مجبرة على إنشاء قواعد عسكرية أجنبية، لهذا تتجنب الجزائر توسيع شراكتها الأمنية إلى مستوى التحالف.

كما رفضت الجزائر كذلك إستضافة مقر القيادة العسكرية الأمريكية الموحدة لأفريقيا (أفريكوم) على أراضيها، بالرغم من قبولها الإنخراط في التعاون بينها وبين القيادة الأمريكية لمواجهة التهديدات الإرهابية والتصدي لها.[2]

وتتمثل العناصر العملية للثوابت السيادية التي تحكم السياسة الخارجية الجزائرية، حسب الباحثة "عائشة بوزيد" في: [3].

-عدم المساس بالحدود الموروثة عن الإستقلال.

-حق الشعوب في تقرير مصيرها.

-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

-حل النزاعات بالطرق السلمية.

---

[1] الناتو، يبارك رفض الجزائر قواعد عسكرية أمريكية، الشروق أونلاين 09/03/2007 على الرابط التالي: https://www.echoroukonline.com/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D9%8 أطلع عليه بتاريخ:2025/03/02 17:59

[2] الجزائر ترفض إقامة قاعدة" أفريكوم" العسكرية على أراضيها،على الرابط الإلكتروني التالي: https://28novembre.net/node/9233 أطلع عليه بتاريخ:2025/03/02 16:13.

[3] عائشة بوزيد، هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية: قضية الصحراء الغربية نموذجًا، أطروحة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2016-2017، ص ص، 129-138.

بالإضافة إلى رفض أي تدخل خارجي أو ضغوط أجنبية. في صناعة القرار وبالتالي، أي سياسة تتعارض مع هذه المبادئ السيادية ترفضها الجزائر في إطار سياستها التعاونية، سواء مع الولايات المتحدة أو مع أي دولة عظمى أخرى.

إذا، لا يمكن للجزائر في تعاونها الأمني أن تصل إلى مستوى عقد اتفاقيات الدفاع المشترك، والتي تعد من أهم مؤشرات التعاون الأمني على المستويات العليا.

وحسب تقرير الأمن القومي الأمريكي لعام 2025[1]، والذي أشار فيه إلى تعويل الولايات المتحدة على الشركاء القادرين على القيام بأدوار وسيطة في الأزمات الإقليمية، وذلك لتقليل تدخلاتها المباشرة والإنخراط الميداني طويل الأمد، تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك القدرة على ذلك، لما تتمتع به من إستقلالية في سياستها الخارجية وتجربتها في الوساطة للكثير من الأزمات الإقليمية وحضورها المؤثر داخل الاتحاد الإفريقي[2].

كما أن الولايات المتحدة بحاجة إلى عقد شراكات مع دول مستقرة لحماية مصالحها في البحر الأبيض المتوسط، فهي ترى فى الجزائر شريكا يمكن التعويل عليه والتعاون معه لضمان أمن خطوط الطاقة والإمدادات التجارية، فبحكم موقعها الجيوبوليتكي كدولة متوسطية تمتد حدودها الشاسعة إلى دول الساحل، يجعل منها شريكا مهما للولايات المتحدة في بناء التوازنات الإقليمية، فهي لا تنظر إليها على أنها دولة هامشية، كما يصرح بذلك الدبلوماسيون والسياسيون الأمريكيون أثناء زيارتهم للجزائر، تطلب الحماية وليست بدولة عدائية لديها مشاريع توسعية عدوانية في المنطقة، وبالتالي يمكن أن تكون فاعلا إقليميا تعول عليه الولايات المتحدة في تنفيذ إستراتيجيتها العالمية في مكافحة الإرهاب، والحفاظ على مصالحها في شمال إفريقيا والساحل ،بمعنى آخر تثبيت الجزائر كركيزة أمنية للولايات المتحدة في المنطقة [3]

---

[1] National Security Strategy of the United States of America, November 2025. https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2025/12/2025-National-Security-Strategy.pdf . (accessed march. 03, 2026) 17:30

[2] أكرم مسعود، ماذا تقول استراتيجية الأمن القومي الأمريكية 2025 عن الجزائر؟،تادامسا نيوز ،06ديسمبر 2025.

على الرابط التالي:

https://tadamsanews.dz/%d9%85%d8%a7%d8%b0%d8%a7-%d8%aa%d9%82%d9%88%d9%84-

أطلع عليه بتاريخ:2025/03/03 17:34

[3] **نفس المرجع.**

غير أن طبيعة هذا التعاون تبقى محكومة بالمبادئ السيادية المذكورة آنفا، وبالتالي فالتعاون الأمني لديه سقف لا يمكن تجاوزه باعتبار أن مبدأ السيادة الذي تتشبث به الجزائر يجعل هذا التعاون يبقى في مستوياته الراهنة، ولا يمكن تعميقه أكثر، وفقا لهذا السيناريو.

فخبرة الجزائر في مكافحة الإرهاب وأساليب عملها، مكنتها من محاصرتها وشل قدراتها العدائية كان دافعا أساسيا للدخول في شراكة أمنية مع الولايات المتحدة، وإبرام إتفاقيات تعاون أمني في مكافحة الإرهاب[1].

هذه الخبرة عززت موقف الجزائر التفاوضي في علاقاتها الأمنية مع الولايات المتحدة، حيث أهلها إلى فرض نمط تعاون قائم على الندية النسبية بدل التبعية الأمنية.

إستثمرت الجزائر في هذه التجربة، فتمكنت من نسج علاقات عسكرية وإقتصادية مهمة مع الولايات المتحدة، كما أن الولايات المتحدة اعتمدت على التجربة الجزائرية في مقاومة الفوضى الأمنية التي أحدثها تدخلها مع العراق وسوريا، فقامت بمحاكاة التجربة الجزائرية بالإعتماد على السكان المحليين لمحاربة التنظيمات الإرهابية بتسليحهم وتدريبهم، وهو ما قامت به الجزائر في تسعينات القرن الماضي عن طريق إنشاء قوات الدفاع الذاتي والحرس البلدي[2].

وما دامت الولايات المتحدة مستمرة في إستراتيجيتها الأمنية في مكافحة الإرهاب، وتدخلها في الكثير من بؤر التوتر في العالم، سواء في منطقة الشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا، وإفريقيا، ومنطقة الساحل، فلا يمكنها الإستغناء عن الجزائر في مواصلة مهمتها الدولية، وذلك من خلال تعزيز التشاور مع الجزائريين في كيفية مواجهة هذه التهديدات، ففي ظل إستمرار التهديد الإرهابي بالجزائر، وبالرغم من انخفاض مستويات هجماته وقلة نشاطاته وضعف قواعده البشرية، فإن التعامل مع بقايا الخلايا الإرهابية يمكن الجزائر من زيادة خبرتها وتطويرها في مجال مكافحة الإرهاب، وهذا ما يجعل الجزائر شريكا لا يمكن التخلي عنه في هذا المجال.

---

[1] حكيم غريب، التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب العابر للأوطان، **معهد واشنطن**،27 مارس2017.على الرابط التالي:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/altawn-aljzayry-alamryky-fy-mjal-mkafht-alarhab-alabr-llawtan أطلع عليه بتاريخ:2025/03/03 17:59

[2] نور الدين مكاوي، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وأثرها على العلاقات الجزائرية الأمريكية، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد 59، العدد 01، 2022، ص ص، 714-715.

3- النظرة الأمريكية الواقعية إتجاه الجزائر:

من الجانب الأمريكي، يفسر إستمرار الوضع الراهن في التعاون مع الجزائر بانتهاج الولايات المتحدة لمقاربة واقعية تأخذ بعين الإعتبار خصوصية النظام السياسي الجزائري، فالدراسات الأمريكية التي أشرنا إليها سابقا، غالبا ما تصنف الجزائر ضمن الشركاء الذين لا يمكن دمجهم بالكامل في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، نتيجة مواقفها اتجاه القضايا التحررية وميلها أكثر إلى روسيا، غير أن تلك الدراسات لا يمكنها أيضا تجاهل الدور الإقليمي الذي تلعبه الجزائر في المنطقة.

إذ أشار التقرير الذي أعدته رئيسة البعثة الدبلوماسية الأمريكية بالجزائر "إليزابيث موريث" على أن الجزائر تعد شريكا موثوقا به في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتسعى السفارة الأمريكية بالجزائر، حسب ما جاء في الإستراتيجية التي تتبناها اتجاه الجزائر المقدمة إلى البيت الأبيض، إلى تعزيز القدرة الأمنية المحلية، ودعم التعاون الإقليمي لتحقيق الأمن والاستقرار، وتحدي نفوذ روسيا والصين[1].

وأشار التقرير الذي نشره الكونغرس الأمريكي في 25 مارس 2022، ونُشر آخر تحديث له في شهر جانفي 2024، أن الجزائر تمثل نموذجا للدولة المستقرة والمسالمة، وتضطلع بدور محوري على الصعيد الإقليمي في مكافحة الإرهاب، ويعكس هذا الوضع إلتزام الجزائر بالحفاظ على أمن مواطنيها وتعزيز حماية مصالح الولايات المتحدة، كما يسهم في ترسيخ آليات التعاون الثنائي في مجال الأمن الإقليمي، ويدعم إستمرار الجهود المشتركة للقضاء على التنظيمات الإرهابية واستئصال خطرها.

كما أشار التقرير على سعي البعثة الدبلوماسية في جعل الولايات المتحدة الشريك المفضل للجزائر بدل الصين وروسيا، وذلك عن طريق وضع تسهيلات تجارية بين البلدين، ومساهمة الولايات المتحدة في تعزيز الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان وإضفاء الشفافية[2].

وبالتالي تنظر الإدارة الأمريكية للجزائر مستقبلا كشريك أمني بالدرجة الأولى وشريك إقتصادي بالدرجة الثانية[3]، وتسعى إلى تحفيز الإصلاح السياسي وتعزيز الممارسة الديمقراطية وإضفاء الشفافية في ممارسة السلطة لإزالة كل التحفظات الأمريكية التي بين الولايات المتحدة والجزائر، والدفع بالعلاقات بينهما إلى المزيد من التطور والتعميق.

---

[1] U.S.DEPARTMENT OF STATE(GOV) Integrated Country Strategy(ics)ALGERIA , Reviewed and Updated: March 6, 2023; January 17, 2024. https://2021-2025.state.gov/wp-content/uploads/2024/02/ICS_NEA_Algeria_Public.pdf (accessed march5, 2026) 16:55

[2] **Ibid**.

[3] تمرور فتيحة قاسم تاج، "صورة الجزائر في البنية الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 7، العدد 1، افريل 2016

وحسب المختص في العلاقات الجزائرية الأمريكية، الأستاذ "يحيى زوبير"، أن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل إبقاء التعاون الأمني بينها وبين الجزائر في شكله المحدود، وذلك من خلال مواصلة التنسيق الإستخباراتي وتبادل المعلومات الظرفي، بدل الإرتقاء بهذا التعاون إلى شراكة عسكرية شاملة[1]، حتى وإن كانت هذه الدراسة تعود لعام 2010، غير أن القراءة الإستشرافية للأستاذ أكدت ذلك حتى غاية 2025 ، إذ استمرت العلاقات الأمنية بين البلدين في نفس المستوى، بالرغم من الفتور الذي ميزها في بعض الفترات كالعهدة الرئاسية الأولى للرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، وباستمرار نفس المؤشرات يمكن القول أن التعاون يبقى في مستوياته الحالية حسب هذا السيناريو .

بالإضافة إلى أن الجزائر تشهد جوارا إقليميا هشا، فالدول المحيطة إقليميا يمكن تصنيفها ضمن الدول الفاشلة: مالي، النيجر، التشاد، ليبيا[2]، إذ تتميز بعدم الإستقرار وتشهد خللا بنيويا في أنظمتها السياسية، نتيجة كثرة الإنقلابات العسكرية وعدم إستقرار الحكم، وهذا ما شجع على إنتعاش الكثير من أشكال التهديدات اللاتماثلية (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات والأسلحة).

كل هذا جعل هذه الدول تعاني هشاشة مؤسساتية لا يمكن التعويل عليها في بناء شراكات أمنية، فعدم الإستقرار السلطوي نتيجة لكثرة الإنقلابات واستمرارها لدى بلدان الساحل، أدى إلى توتر العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر –في الكثير من الفترات– و(مالي، النيجر، بوركينا فاسو)[3]، بالإضافة إلى أن ليبيا التي تشهد إنقساما في السلطة بين حكومتين: حكومة طرابلس وحكومة بنغازي، الأمر الذي قد يهدد الوحدة الترابية لليبيا، والذي سيشكل مستقبلا تحديا أمنيا جديدا للجزائر، أما من الناحية الغربية، فتعتبر المملكة المغربية دولة مجاورة غير موثوقة، نتيجة أطماعها التوسعية في إحتلال الصحراء الغربية، وإرتمائها في السياسة الصهيونية بالمنطقة، أما تونس وموريتانيا فهما دولتان ضعيفتان، لا يمكن للجزائر أن تعول عليهما كشريكين قويين في إستراتيجيتها الأمنية في مواجهة التهديدات الإرهابية التي تهدد أمنها.

وبالتالي، تبقى الدول الكبرى وبالأخص الولايات المتحدة الشريك القوي الذي يمكن من خلاله القضاء على الإرهاب وبقية الأشكال الأخرى من التهديدات الأمنية، فالعقيدة الأمنية الأمريكية القائمة

[1] yahia Zoubir, The United States and Algeria: The Cautions Road to Partnership, The Maghreb Center Journal, Issue 6, Spring/Summer 2010, pp. 16–18

[2] عائشة بوكليخة، "الدولة الفاشلة وتداعياتها على الأمن في المتوسط: الحالة الليبية نموذجًا"، **مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية**، العدد 2، ديسمبر 2017، ص 181–182

[3] فاروق حسين الوصيف، تداعيات التوترات بين الجزائر ودول الساحل على حالة الأمن، قراءات إفريقية، 13 أفريل 2020، على الرابط التالي، رقم الملف.

على مكافحة الإرهاب، ولما تتمتع به من قدرات عسكرية وتقنية وفنية واستخباراتية، تساعد الجزائر في تحقيق الأمن.

نتيجة لما حققه هذا التعاون من نتائج إيجابية في التضييق على الإرهاب كجماعات وأفراد، وزيادة إنفتاح البلدين على بعضهما أكثر، فقد أحدث هذا التعاون تقاربا أكثر مما كان عليه سابقا، قبل إنخراط الجزائر في السياسة الأمريكية في مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى أنه شجع زيادة التعاون في المجالات غير الأمنية، خاصة الجانب الاقتصادي وبالأخص التعاون الطاقوي والتعاون الزراعي والتجاري والتعاون الثقافي، كلها نتائج إيجابية تعتبر مؤشرات تدل على إمكانية إستمرار التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة.

الفرع الثاني: سيناريو الحد الأقصى (التعاون العميق)

وفقا للمحددات التي ذكرناها في الفرع السابق، والتي تعتبر بمثابة مؤشرات إستندنا عليها في إمكانية إستمرار الوضع وبقاء التعاون على مستوياته الحالية، يمكن اعتبارها أيضا كمؤشرات تشير إلى إمكانية تطور العلاقة أكثر مما هي عليه.

في هذا السيناريو، يتوقع أن يتجاوز التعاون المستويات الحالية ليشمل مشاركة المعلومات االإستخباراتية المتقدمة، وتوسيع التدريبات العسكرية المشتركة، تزويد الجزائر بأسلحة متطورة، ومعتمدا على تنويع الجزائر لمصادرها العسكرية بعيدا عن روسيا.

وبالتالي، فإن إستمرار وتزايد حدة النشاطات الإرهابية في منطقة الساحل قد يزيد من رفع مستوى الشراكة الأمنية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن أهم المؤشرات التي يمكن الإعتماد عليها لإستشراف تطور ونمو التعاون الأمني بين البلدين، نذكر:

1-إزدياد مستويات الإجرام الإرهابي في دول الساحل،

فبظهور تنظيمات إرهابية جديدة لا تقل خطورة عن بقية التنظيمات الإرهابية، بل قد تكون أكثر تخريبا ووحشية مقارنة بالجماعات الإجرامية الأخرى، ألا وهو تنظيم "ولاية غرب إفريقيا" الذي أعلن ولائه لتنظيم داعش، فقد تمكن هذا التنظيم من بسط سيطرته في منطقة بحيرة التشاد، والتتمدد أكثر ليصل إلى شمال الكاميرون وجنوب الجزائر. إذ قام هذا التنظيم بالهجوم على مواقع عسكرية بتاريخ 08 مارس و26 أفريل 2025 بشمال الكاميرون.

بالإضافة إلى ظهور تنظيمات داعشية جديدة في الساحل، مثل جماعة "محمودة" وجماعة "لاكواراو" هذا ما يؤشر على زيادة أعدد الجماعات الإرهابية بمنطقة الساحل وغرب إفريقيا، إذ ارتفعت

عام 2024 إلى ثلاثة عشر (13) تنظيما إرهابيا، وقامت في نفس السنة المذكورة ب 449 هجوما في أربع دول إفريقية، وبهذا حلت منطقة الساحل وغرب إفريقيا في المرتبة الثانية عالميا في قائمة الأقاليم[1] المتضررة بالإرهاب، وتزايدت مستويات الأعمال العدائية للمنظمات الإرهابية في الساحل وغرب إفريقيا بنسبة 124٪ في عام 2024.[2]

نلاحظ من خلال ما ذكر في التقارير المذكورة آنفا، أن الظاهرة الإرهابية تستفحل بشكل كبير في منطقة الساحل، وبالتالي إرتفاع مستويات التهديد الإرهابي، وهذا ما يجعل البلدين يميلان إلى توسيع التعاون الأمني فيما بينهما، خاصة أن أهم دوافع التقارب الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة هو مواجهة الظاهرة الإرهابية، وبالتالي يعتبر إرتفاع مستويات التهديدات بمنطقة الساحل مؤشرا على احتمالية تعميق التعاون بين الدولتين وتحسين مستوياته.

2-التغيرات الإقليمية والدولية الراهنة

يشهد العالم تغيرات جيوسياسية جديدة وظهور توازنات دولية لم تكن من قبل ومستجدات إقليمية، كلها قد تؤثر على مسار العلاقات الجزائرية الأمريكية نحو التحسن والتطور، فهناك دول تشهد المزيد من القوة والتطور وارتقائها في سلم النظام العالمي، ودول أخرى تنحدر نحو التدهور، وعليه توجد مجموعة من المتغيرات الإقليمية والدولية يمكنها أن تسهم في تعميق التعاون الأمني الجزائري الأمريكي، وبالتالي سنتطرق إلى أهم المتغيرات التي قد تسهم في تعميق التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة:

-تقلص النفوذ الفرنسي في الساحل وعجز المبادرات الأمنية الفرنسية بالمنطقة:

كان لظهور حكومات إنقلابية معادية ومناهضة للتواجد الفرنسي في الساحل (مالي، النيجر وبوركينا فاسو) أثره الواضح في انحسار نفوذها الإقليمي، بالرغم من أنها كانت تدعم سابقا الإنقلابات التي تضمن إستمرار مصالحها، غير أنه مع الإنقلابات الأخيرة التي شهدتها الدول الثلاثة المذكورة آنفا، والتي أظهرت الحكومات المنبثقة عن هذه الانقلابات معارضتها الشديدة للسياسة الفرنسية في بلدانهم ومطالبتها بعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ففي شهر أوت 2022، سحبت فرنسا قوتها العسكرية من

[1] **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، تفاقم خطر ولاية غرب إفريقيا في حوض بحيرة التشاد: المحفزات والإرتدادات،على الموقع الإلكتروني التالي:: https://www.ecssr.ae/ar/research-products/reports/2/202036 طلع عليه بتاريخ:2025/03/02 15:07.

[2] **المرجع نفسه.**

مالي وأصبحت ثلاثة أرباع من مساحة مالي تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية والمسلحة، والربع المتبقي تحت سيطرة حكومةأسمي غويت المناهض للتدخل الفرنسي بمالي[1]

كما سحبت فرنسا جنودها من النيجر بعد عام من انسحابها من مالي، بعد مطالبة "محمد بازوم" رئيس المجلس العسكري الحاكم بذلك، ونفس الشيء قامت به بوركينافسو وأنهت وجودها العسكري في الدول الثلاثة[2]

وتبرز مظاهر تراجع النفوذ الفرنسي في الساحل من خلال استمرار التنافس الأمريكي على المنطقة من أجل بسط نفوذها السياسي وفتح الأسواق أمام شركاتها الإستثمارية، وتأمين إحتياجاتها النفطية، بالإضافة إلى التنافس الصيني والروسي والإيراني والتركي، إذ تتبع الصين سياسة الدبلوماسية النفطية، كما تعمل على إعفاء عدد من الدول الإفريقية من سداد ديونها وزيادة إستثماراتها في بلدان الساحل، وبالنسبة لإيران تسعى إلى تلبية حاجياتها من مادة اليورانيوم ومن القطن والذهب، وتكثيف إستثماراتها في قطاعات الزراعة والطاقة والكهرباء،[3]

كما قامت تركيا برفع مستوى تبادلها التجاري مع إفريقيا إلى 46 مليار دولار عام 2019، وقامت بتوقيع إتفاقيات عديدة متعلقة بالتعاون التجاري والإقتصادي مع بعض دول الساحل، كما تستعين دول الساحل بالقوات الروسية لتدريب قواتها المسلحة[4] ومساعدتها في مكافحة الإرهاب من خلال قوات فاغنر سابقً ثم الفيلق الروسي حاليا.

في ظل اشتداد التنافس الدولي على المنطقة، تسعى الدول الكبرى والإقليمية لملء الفراغ الفرنسي، وأهم هذه الدول هي الولايات المتحدة نتيجة إهتمامها البالغ بإفريقيا، إذ أنشأت قيادة عسكرية خاصة بها لوحدها، بالإضافة إلى فشل المبادرات الأمنية الفرنسية، إذ لم تحقق العمليات العسكرية الفرنسية في الساحل أهدافها في القضاء على الجماعات الإرهابية، سواء عملية "سيرفال" أو عملية "برخان" في عام 2014[5]، كما أن السياسة الفرنسية في التعامل مع الظاهرة الإرهابية في بلدان الساحل كانت تميل إلى

---

[1] – لحظة تاريخية لفرنسا "انسحاب نهائي للقوات الفرنسية من منطقة الساحل في أفريقيا"،**مجلة جي فوكس الدولية**. على الرابط الإلكتروني التالي: https://gfocusmagazine.com/?p=6201 تاريخ الإطلاع:2026/03/15 على الساعة 18:15

[2] **المرجع نفسه**

[3] حورية دباك ، "الانقلابات العسكرية في الساحل الافريقي ودورها في انحسار النفوذ الفرنسي" ، **مجلة الفكر القانوني والسياسي** ، المجلد 9، العدد 1، 2025، ص 847.

[4] **المرجع نفسه**، ص ص 848–849

[5] – سمية صحراوي، "دراسة للتدخل الفرنسي في مالي بعد 2000: عملية برخان العسكرية انموذجا"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 08، العدد2، ص 741

إستعمال القوة العسكرية لوحدها، والتي أثبتت عدم جدواها، وهو ما يتعارض مع المقاربة الجزائرية، التي تتفق أكثر مع المقاربة الأمريكية في القضاء على الإرهاب.

وبالتالي ففشل المبادرات الأمنية الفرنسية، والتي لم تكن تتوافق مع السياسة الجزائرية في المنطقة وعدم موافقتها على الإنخراط فيها، سيجعل الجزائر تميل أكثر إلى الشريك الأمريكي الذي يظهر مرونة مع المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، نتيجة الثقة التي توليها الولايات المتحدة للخبرة الجزائرية في هذا المجال.

التنافس الروسي الأمريكي في الساحل

في إطار سياسة ملء الفراغ، يحتدم التنافس الروسي الأمريكي في احتواء النفوذ الفرنسي بشكل متزايد، إذ تعتبر روسيا من أبرز الدول العظمى التي تسعى لاحتواء المنطقة، فقد يدفع هذا التنافس إلى توسيع الولايات المتحدة شراكتها مع الجزائر.

فقد أظهرت روسيا تقاربا مع الحكومات الإنقلابية الثلاثة في الصحراء الكبرى (مالي، النيجر، بوركينا فاسو)[1]، وهذه الحكومات التي جاهرت في بداية وصولها إلى السلطة بالعداء للجزائر متهمة إياها بمساندة الإرهاب في المنطقة، هذا التحول يشير إلى إرتفاع مستوى التوتر الإقليمي، خاصة بعد الإجراءات التصعيدية المتبادلة، كاستدعاء السفراء، الذي يعبر عن دلالات سياسية خطيرة، وحادثة إسقاط الطائرة المسيرة، كلها مؤشرات توضح توتر العلاقة بين الجزائر وبعض دول الساحل، ونسف مشاريعها في المنطقة الهادفة إلى تأمين جوارها الإفريقي، خاصة بعد إعلان مالي إنسحابها من إتفاق السلام الذي رعته الجزائر والمحقق بواسطتها[2].

التقارب الروسي مع دول الساحل من خلال تقديم الدعم الفني والتدريب للقوات المحلية لمكافحة الجماعات المتطرفة، كما وقعت روسيا عام 2017 إتفاقيات أمنية عديدة مع مالي والنيجر، تشمل هذه الإتفاقيات تبادل المعلومات الإستخباراتية والإشراف الروسي على القيام بتدريبات عسكرية، كما قدمت روسيا أسلحة ومعدات عسكرية لهذه الدول في إطار مكافحتها للجماعات الإرهابية[3].

---

[1] شادي إبراهيم، "الدبلوماسية الروسية في الساحل: إستراتيجية جديدة في مواجهة مع التحديات الميدانية"، **مركز الجزيرة للدراسات**،7جويلية2025، على الرابط التالي: https://studies.aljazeera.net/ar/article/6260
تاريخ الإطلاع:2026/03/16 على الساعة 16:21

[2] فاروق حسن أبو صيف، "تداعيات التوترات بين الجزائر ودول الساحل على حالة الإقليم"، **قراءات إفريقية**،13أفريل2025،على الرابط التالي:
https://qiraatafrican.com/28362/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-
تاريخ الإطلاع:2026/03/16 على الساعة 16:24

[3] اسمهان محمدي، "تاريخ السياسة الأمنية الروسية في منطقة الساحل الافريقي"، **مجلة البحوث التاريخية**، المجلد8، العدد3، ديسمبر 2024، ص ص 391-392.

غير أن هناك تحديات تواجه هذا التعاون وقد تعمل على عرقلته، أهمها إنعدام الثقة في الشريك الروسي، خوفا من أن تسعى روسيا لتوسيع نفوذها على حساب سيادة دول الساحل من خلال التحكم في قراراتها، كما قد ينظر إلى الدعم الروسي على أنه وسيلة لتوسيع النفوذ العسكري لروسيا.

لهذا من الصعب تحقيق تعاون مثمر بينها وبين دول الساحل، خاصة في ظل وجود التنافس الأمريكي القوي من خلال الأفريكوم والقواعده العسكرية المنتشرة في أنحاء القارة الإفريقية.

إذ يقدر عدد الجنود الأمريكيين المتواجدين في منطقة الساحل ما يزيد عن 5000 (خمسة آلاف) جندي، بالإضافة إلى استخدام الطائرات بدون طيار لضرب معاقل الإرهابيين[1] .

بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة أبرمت اتفاقيات عسكرية مع دول الساحل، وإنشائها لقاعدة عسكرية بأغاديس في النيجر، كما عقدت قمة إفريقية–أمريكية في ديسمبر 2022، والتي أوضحت فيها الولايات المتحدة عن سياستها الجديدة اتجاه إفريقيا، التي تسعى من خلالها إلى تحقيق الأهداف التالية[2]:

- ✓ تقديم المكاسب الديمقراطية والأمنية.
- ✓ دعم إفريقيا في مواجهة الجوائح الصحية، وتعزيز الفرص الإقتصادية.
- ✓ الحفاظ على المناخ والتكيف مع التغيرات المناخية، والإنتقال العادل للطاقة.

فبعد الحرب الروسية الأوكرانية ظهرت الأهمية الجيوسياسية لدول الساحل والجزائر باعتبارها مصدرا للطاقة، وكمعوض للنفط والغاز الروسيين، باعتبارها منطقة غنية جدا من ناحية الثروات المعدنية والنفطية والغازية تستفيد منها أوروبا.

وحتى تبقي الولايات المتحدة تبعية أوروبا لها، يتحتم عليها مزاحمتها في منطقة كهذه، وتحتاج إلى شركاء اقتصاديين وأمنيين كزيادة مصالحها وحمايتها في المنطقة، وتعتبر الجزائر من أهم هذه الدول.

فالموقف الروسي اتجاه الحكومة المالية الداعم والمؤيد لسياساتها اتجاه الجزائر، ودعم روسيا للحكومات التي أظهرت معاداتها للجزائر، قد يؤدي إلى تغير بوصلة التعاون الأمني والعسكري لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أصبح التمدد الروسي في الساحل مصدر قلق أمني بالنسبة للجزائر، مما يوضح ازدواجية في السياسة الروسية اتجاه هذه الأخيرة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر روسيا أول مصدر للأسلحة النوعية والإستراتيجية للجزائر وتعتبرها من أهم زبائنها المفضلين، ومن جهة ثالثة

[1] عباس علي جهاد، "النفوذ الفرنسي في الساحل الإفريقي"، **المجلة السياسية الدولية**، العدد 3، جوان 2025، ص ص 450-454.

[2] محمد سفيان بوخبزة ، "تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الخصائص الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 9 ، العدد 1، 2025، ص 535.

تسعى إلى هدم مساعي الجزائر الأمنية في المنطقة، هذا التناقض في السياسة الخارجية الروسية اتجاه الجزائر سيجعل الجزائر تنظر إليها كشريك غير موثوق، مما يعزز عدم الثقة بين الطرفين، الشيء الذي يجعل الولايات المتحدة تستغل الفرص في هذا الشأن، بالتقرب إلى الجزائر أكثر.

لهذا، ومن خلال هذا السيناريو، يمكن أن يشكل الخلاف الروسي الجزائري حول ملف منطقة الساحل واختلاف السياسات حولها عامل تقارب بين الجزائر والولايات المتحدة، إذ أن الولايات المتحدة تسعى في استراتيجيتها المبنية على هيمنة التقليص من نفوذ روسيا العالمي، ولهذا يمكن أن تعمق شراكتها الأمنية مع الجزائر سواء في منطقة الساحل لمواجهة التوسع العسكري الروسي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى جذبها أكثر لتنافس روسيا في سوق السلاح بعقدها مع الجزائر صفقات عسكرية أكثر أهمية من الصفقات السابقة.

إذن، توسيع مجال التعاون الأمني والعسكري بين الجزائر والولايات المتحدة من شأنه أن يقلل من النفوذ الروسي والصيني في إفريقيا والساحل.

غير أن هذا السيناريو يواجه تحديات والتي سنتطرق إليها في المطلب التالي التي يمكن إعتبارها في نفس الوقت كمؤشرات لانحسار مستوى التعاون الأمني، كالخلاف حول القضايا الإقليمية كالقضية الفلسطينية والقضية الصحراوية، بالإضافة إلى المنافسة الصينية والروسية، خاصة باعتبار هاتين الدولتين شريكين تاريخيين للجزائر لا يمكن التحول عنها بسهولة لصالح الولايات المتحدة.

المطلب الثاني: السيناريو التشاؤمي [تضاؤل التعاون الأمني الجزائري الأمريكي]

في هذا السيناريو، يمكن التنبؤ بفقدان العلاقة الأمنية الجزائرية الأمريكية زخمها الذي هي عليه في الوقت الراهن، بمعنى أنه يأتي كنقيض لاستمرار التعاون الأمني وتطوره بين الطرفين، وتتراجع فيه مستويات التعاون إلى مستوى أدنى مما هي عليه، وتتجه العلاقة نحو التسقيف المحدود، وتنحدر إلى الحد الأدنى من التشاور دون ترجمتها إلى شراكة ميدانية حقيقية، وهذا ما يصطلح عليه بمفهوم السيناريو التشاؤمي[1].

وبالتالي، يمكن إستمرار العلاقة في هذا السيناريو غير أنها لا ترقى إلى المستويات المرجوة بين البلدين، ويمكن أيضا أن تصل إلى مستوى فض هذا العلاقة، ووقف التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة.

[1] فيروز مزياني، **مرجع سابق**، ص 487

فبالرغم من أن التعاون الأمني بين البلدين شهد تطورا نوعيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وإبرام البلدين إتفاقيات عديدة في المجال الأمني، إلا أن هناك بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها التنبؤ بأن هذه العلاقة قد تتدهور، إن لم يتمكن الطرفان من تقريب وجهات النظر بينهما حول بعض القضايا التي تشهد خلافا في وجهات النظر والرؤى بخصوصها، أو أنها لم يحسنا إدارة الخلاف بشأنها، وقد تسوء العلاقات الأمنية بين الجزائر والولايات المتحدة.

وأهم هذه القضايا هي موقف البلدين اتجاه القضيتين الصحراوية والفلسطينية، بالإضافة إلى مسائل أخرى كاحتدام التنافس بين الدول العظمى في استقطاب الجزائر إلى صفها، وبالأخص روسيا الإتحادية والصين، بالإضافة إلى مسألة التنافس على سوق الطاقة [خصوصاً الغاز] في أوروبا بين الجزائر والولايات المتحدة، الذي بدأت تظهر ملامحه بعد الحرب الأوكرانية الروسية، وعدم الإستقرار في بلدان الشرق الأوسط، كما يلعب تمسك الجزائر بسيادتها في تفويض هذا التعاون، مما يحول دون توقيع إتفاقيات شراكة أمريكية ذات عمق أكبر ويحد من تنفيذ بعض الإتفاقيات، ويبقى عائق آخر وهو قضية حقوق الإنسان الذي تثيرها التقارير الأمريكية بشأن الجزائر.

وبالتالي، إعتبار هذه القضايا مؤشرات قد تنبئ بتدهور العلاقة الأمنية بين الجزائر والولايات المتحدة، كما أنها تسهم في تضاؤل التعاون بينهما وتقوضه وتؤدي إلى انحساره وتضييقه، وهذا ما سنتطرق إليه في الفرع الأول، وإما أن توصل بالبلدين إلى مرحلة القطيعة الأمنية ووقف التعاون بينهما، خاصة في حال انحسار الجماعات الإرهابية وتضاؤل تهديداتها للمصالح الولايات المتحدة، أو في حال اتجاه الولايات المتحدة إلى أطراف إقليمية أخرى للتعاون معها في مواجهة الظاهرة الإرهابية في المنطقة.

الفرع الأول: تضاؤل التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة.

في هذا السيناريو، سنحاول التطرق إلى بعض القضايا الدولية والإقليمية التي هي محل خلاف بين الجزائر والولايات المتحدة والتي تعتبر كمؤشرات يمكن من خلالها إستشراف السيناريو التشاؤمي في مصير التعاون الأمني بينهما.

القضية الفلسطينية: من أبرز القضايا التي يظهر فيها الخلاف بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية هو الإحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية، والتي تعتبر من أهم المؤشرات المهددة لاستقرار العلاقات الجزائرية الأمريكية، وبالتالي التأثير السلبي على مستوى التعاون الأمني بينهما.

ويعود هذا الخلاف في الرؤى والمواقف حول هذه القضية إلى العقيدة التي تتبناها الجزائر حول قضية تحرر الشعوب، بحكم أنها عانت من الإحتلال الفرنسي لأكثر من قرن وربع القرن، لهذا رسخت

لديها مبدأ ثابت في سياستها الخارجية، وهو دعم القضايا التحررية العادلة ومناوئة ومناهضة كل أشكال الإستعمار وتسعي إلى تصفيته من خلال الوقوف إلى جانب الشعوب المستعمرة ودعمها بالوسائل السياسية والإقتصادية على المستوى الدولي.

لهذا تقف الجزائر مساندة لكل الفصائل الفلسطينية المقاومة للإحتلال الصهيوني، سواء الفصائل المناضلة سياسيا كمنظمة التحرير الفلسطينية، أو ذات التوجه الراديكالي التي تتبنى العمل المسلح في مقارعة الكيان الصهيوني، فمساندة الجزائر للفلسطينيين بدأت منذ بداية الإحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية، وذلك من خلال مساندة أقطاب الحركة الوطنية الجزائرية في تلك الفترة ووقوفهم إلى جانب الشعب الفلسطيني ومشاركتهم في مقاومة الإحتلال منذ بداياته[1] .

أما الولايات المتحدة، فمن خلال سياستها المتماهية مع السياسات الصهيونية، وذلك عن طريق دعمها بالأسلحة، في قمع المقاومة الفلسطينية، وإقرار أو تغاضيها عن سياسة الإستيطان اليهودي في الضفة الغربية، والوقوف إلى جانبها في المحافل الدولية، وبالخصوص في مجلس الأمن، ومشاركتها في عرقلة كل قرار أممي يخدم القضية الفلسطينية وينتقد الممارسات الصهيونية، وتجلى الإنحياز الأمريكي للكيان الصهيوني بصورة أكبر خلال فترة الرئيس الأمريكي الحالي "دونالد ترامب"، الذي يعد من أكثر الرؤساء الأمريكيين المؤيدين للسياسات الإسرائيلية، خاصة بعد اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.[2]

وترجع أسباب دعم الولايات المتحدة للكيان الصهيوني إلى العوامل التالية[3]:

1) تأثير اللوبي الصهيوني في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال أبرز جماعة ضغط إسرائيلية متمثلة في "لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية"(AAPC) ، إذ أبرز خطورة هذا اللوبي كل من العالِمين السياسيين "جون ميرشايمر" و"ستيفن وولت" في كتابهما الموسوم "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية"، الذي أبرزا فيه درجة تغلغل اليهود الصهاينة في دواليب

[1] أحمد شوقي، "الجزائر والقضية الفلسطينية: صفحات من نضال مشترك"، **مجلة دراسات وأبحاث**، المجلد7، العدد19، جوان 2015، ص ص 14-15.

[2] المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، قراءة في دراسة جديدة تاريخ دعم الولايات المتحدة لأمن إسرائيل وسياستها الشرق أوسطية على الرابط التالي: ملف 188 المركز الفلسطيني

[3] رضا كشّان، "دوافع دعم الولايات المتحدة الأمريكية للكيان الإسرائيلي خلال حروبه على فلسطين: رؤية تحليلية لأبعاد وتداعيات هذا الدعم"، **المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد9، العدد02، ديسمبر 2005، ص ص 531-535.

الحكم بالولايات المتحدة الأمريكية، وعبر في كتابهما أن هذه الحالة ليس لها نظير في التاريخ السياسي الأمريكي[1].

1-إعتبار الولايات المتحدة أن إسرائيل أكبر قاعدة حامية لمصالحها.

2-تنظر الولايات المتحدة للكيان الصهيوني على أنه أكبر حليف في محاربة الإرهاب.

3-تأييد التيار البروتستانتي المسيحي للصهيونية العالمية، وهو ما يصطلح عليه في الأدبيات السياسية ب "المسيحيين المتصهينين".

4-قوة الدعاية اليهودية من خلال وسائل التأثير في الرأي العام الأمريكي، وجعل الولايات المتحدة أكبر حام للكيان الصهيوني من التهديدات الأمنية.

5-مساندة إسرائيل للمصالح الأمريكية الاستراتيجية، وتجلى ذلك خلال الحرب الباردة، إذ دعمت إسرائيل الأيديولوجية الغربية الرأسمالية وعارضت الشيوعية العالمية، وكذلك تعتبر إسرائيل من أكبر زبائن الأسلحة في سوق السلاح الأمريكي[2] .

وتُعتبر الأسباب المذكورة آنفاً من أهم مبررات الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني، غير أنه يبقى عامل تأثير اللوبي الصهيوني من أهم دوافع هذا الدعم.

وبالتالي فتعارض المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط مع مواقف الجزائر، يشكل أكبر مهدد لتطور التعاون الأمني بين البلدين.

وذكر الباحث "مكاوي نور الدين" في أطروحته للدكتوراه[3] أن بعض التقارير السرية المسربة من موقع ويكيليكس المعنية بالدبلوماسية الأمريكية، أن السفارة الأمريكية أعلمت الإدارة الأمريكية بعداوة وكره الرأي العام الجزائري للكيان الصهيوني، وهو نفس الموقف الرسمي الحكومي المعارض لأي شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل، كما أشار التقرير بقناعة الجزائر بعدم فاعلية جامعة الدول العربية في حل القضية الفلسطينية، وأن حل القضية يعتمد على تنسيق العمل مع سوريا في عهد الأسد، وحركة المقاومة

[1] جايمس بيتراس، **سطوة إسرائيل في الولايات المتحدة**، تر حسن البستاني، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007، ص 72.

[2] رضا كشان، **مرجع سابق**، ص 335.

[3] نور الدين مكاوي، الثابت والمتغير في العلاقات الجزائرية الامريكية بعد 11 سبتمبر، مرجع سابق، ص 250

الإسلامية في فلسطين ولبنان، واعتبرت تقارير عسكرية عبرية عام 2009 أن تطور القدرات العسكرية الجزائرية تمثل خطورة وتحديا أمنيا للكيان الصهيوني[1] .

وبتصنيف إسرائيل الجيش الجزائري على أنه خطر على الأمن القومي الإسرائيلي، يمكن أن تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجزائر على أنها شريك غير موثوق، مما يحول دون توسيع هذه الشراكة.

ومن أهم نقاط الخلاف في قضايا الشرق الأوسط بين الجزائر والولايات المتحدة، وإن كنا قد ذكرناها في فصول الدراسة سابقاً، لكن يتعين علينا التطرق إليها في هذا الفرع، وهو تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية حركات المقاومة المشروعة ك"حركة الجهاد الإسلامي"، و"حركة حماس" الفلسطينية، و"سرايا القدس"، و"حزب الله" اللبناني، وغيرها من الحركات التي تتبنى العمل المسلح لمقاومة الإحتلال، على أنها جماعات إرهابية[2].

وبالتالي، فالمعايير التي تعتمدها الجزائر في تصنيف الجماعات الإرهابية تختلف في بعض الجزئيات عن تلك التي تعتمدها الولايات المتحدة[3].

فالجزائر لا ترى في الجماعات التي تدافع عن حق مشروع وقضية عادلة وفق القوانين الدولية على أنها جماعات إرهابية، بل تعتبرها حركات سياسية وعسكرية مشروعة تناظل في إطار الشرعية الدولية.

وبالتالي، فكل جماعة تتبنى إتجاها معاديا للمصالح الإسرائيلية وتناضل عسكريا لمقاومة السياسة الصهيونية تصنفها الولايات المتحدة على أنها جماعة إرهابية وتعرضها إلى عقوبات، وهذا ما لا يتوافق مع السياسة الجزائرية ومواقفها اتجاه هذه الجماعات المصنفة إرهابيا من طرف الولايات المتحدة الامريكية، وهذ مما يمكن إدراجه ضمن معوقات التعاون الأمني بين البلدين.

كما اتسعت دائرة الخلافات بين الجزائر والولايات المتحدة بشأن هذه القضية، أثناء حرب غزة الأخيرة التي بدأت في أكتوبر 2023–2025، والتي مارست فيها إسرائيل كل الوسائل المحرمة دوليا في الحروب بموجب القانون الدولي الإنساني، حيث تبنت الولايات المتحدة الموقف الإسرائيلي وبررت مواقفه وشككت في الإتهامات الموجهة إليها، ووفرت الغطاء للعدوان الإسرائيلي على غزة، وقامت بإفشال

[1] **المرجع نفسه** ، ص 250

[2] علي كوشي، "الإرهاب الإسلامي كبديل عن الإرهاب الشيوعي من منظور الولايات المتحدة الأمريكية"، **مجلة معارف**، العدد، ديسمبر 2010، ص 47–49.

[3] U.S. Department of State, Global Public Affairs, Terrorism Designation FAQs, February 21, 2018.

صدور قرارات عن مجلس الأمن تدين إسرائيل[1]، من بينها مشاريع قرارات بادرت بها الجزائر بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن.

بالإضافة إلى معارضة الجزائر لعملية التطبيع مع الكيان الصهيوني، إذ سارعت دول عربية عديدة إلى بناء علاقات ودية وإقتصادية وسياسية مع إسرائيل، آخرها كان التطبيع العلني مع المملكة المغربية، علما أن الولايات المتحدة الأمريكية منخرطة في إقناع الدول العربية والإسلامية في الدخول في علاقات طبيعية مع الكيان الصهيوني، في ظل "مشروع البيت الابراهيمي" أو ما يسمى ب"الديانة الابراهيمية" ومن أهم مخاطر هذا التطبيع هو إعاقة وعرقلة خطط التكامل الاقتصادي العربي وتفكيك الموقف العربي الشامل من قضيتي التسوية والسلام القائم على المبادرة العربية للسلام لعام 2002[2].

غير أن الجزائر من الدول العربية والإسلامية القليلة التي ترفض التطبيع مع إسرائيل والإعتراف بها إلا إذا اعترفت بإقامة دولة فلسطينية على حدود 1967، وفق مخرجات قمة بيروت 2002[3].

ومن أهم قراراتها:

- ✓ الإنسحاب من الأراضي المحتلة بعد 1967 (الجولان، جنوب لبنان، والانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بعد هذا العام).
- ✓ الإعتراف الاسرائيلي بقيام دولة فلسطين ذات سيادة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.
- ✓ التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.
- ✓ وفي حال تطبيق إسرائيل لهذه الخطوات، تدخل الدول العربية في حالة تطبيع مع إسرائيل وينتهي الصراع العربي الإسرائيلي. وبناء علاقات سلام معها[4].

---

[1] هديل أحمد إبراهيم، العلاقات الأمريكية الإسرائيلية: رؤية تحليلية للقضايا والمحددات في ضوء الحرب الإسرائيلية على غزة، اكتوبر 2023–2024 ، العدد 24، أكتوبر، ص 92.

[2] عبد العليم محمد، "اتفاقيات أبراهام" والنموذج الجديد للتطبيع: قراءة تحليلية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد140، خريف 2024، على الرابط التالي : https://www.palestine-studies.org/ar/node/1656260
تاريخ الإطلاع:2026/03/31 على الساعة 10:47

[3] مؤسسة الدراسات الفسطينية،"مبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربي ببيروت 2002"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد13،العدد2002،51،ص187. على الربط التالي: https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/7690.pdf تاريخ الإطلاع:2026/03/31 على الساعة 11:29

[4] **المرجع نفسه.**

صادقت الجزائر على قرارات القمة ولم تعارضها، علما منها أن الكيان الصهيوني لم يقبل بهذه المبادرة، وأن الإدارة الإسرائيلية لا تعترف بشيء إسمه دولة فلسطين، فالصراع بالنسبة إليها مع فلسطين هو صراع صفري لا ينتهي إلا بزوال أحد أطراف الصراع.

وبالرغم من التنازلات التي قدمتها الدول العربية في هذه القمة، إلا إن الكيان الصهيوني لم يقبل هذه المبادرة، التي من شأنها أن تسهم مستقبلا في بناء دولة فلسطينية قوية يمكنها مواجهة إسرائيل وتحقيق أهدافها التحررية..

فرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لا يؤمن مطلقا بقيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة عاصمتها القدس الشرقية[1]، وفي ظل استمرار سيطرة اليمين المتطرف، يستحيل قبول هذه المبادرة، مما يجعل إسرائيل تواصل سياستها التوسعية وقمع الشعب الفلسطيني وسلب حقوقه المشروعة.

فالموقف الأمريكي المتباين اتجاه القضية الفلسطينية؛ فأحيانا تصرح بعض الإدارات الأمريكية بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ولكن بشرط الإعتراف بإسرائيل، مثل إدارات كلينتون وريغان[2]، وأحيانا أخرى لا تؤمن بهذا الحق مثل إدارة دونالد ترامب، غير أن الواضح في السياسة الأمريكية أنها تنحاز لصالح إسرائيل، رغم ادعائها في خطاباتها السياسية أنها تسعى لإيجاد حل عادل لهذا الصراع.

بناءا على ما تطرقنا إليه، نستنتج أن الخلاف بين الطرفين الجزائري والأمريكي في القضية الفلسطينية لا يزال مستمرا، بل يتجه نحو التعقيد والتأزم، خاصة بعد وصول الرئيس دونالد ترامب إلى السلطة الذي أظهر ميلا كبيرا للطرح الإسرائيلي.

وبالتالي يمكن إعتبار مؤشر القضية الفلسطينية من أهم المؤشرات التي قد تؤثر سلبا على مسار التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة، إما أنه سيتجه نحو التقهقر والتراجع أو إمكانية الوصول إلى درجة إنهاء هذا التعاون.

2-**القضية الصحراوية**: تُعد من الملفات الخطيرة التي تعتبر مظهرا من مظاهر عدم التوافق في السياسة الخارجية الجزائرية مع الولايات المتحدة، وهي من المؤشرات الدالة على التنبؤ بضعف العلاقة بين الجزائر والولايات المتحدة، إذ تعتبر هذه القضية من أبرز قضايا الخلاف بين الدولتين في الشأن الدولي.

---

[1] يورونيوز، نتنياهو لماكرون: "ترفض إقامة دولة فلسطينية لأنها ستكون معقلاً للإرهاب الإيراني"، 2023/10/15 على الرابط التالي : رقم الملف 192.

[2] زياد أبو عمر،" المقاربة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد8، خريف 1991، على الرابط التالي: https://www.palestine-studies.org/ar/node/35260 تاريخ الإطلاع:2026/03/31 12:20

فالجزائر معروفة بتأييدها للقضية الصحراوية، إعتقادا منها بأحقية الشعب الصحراوي في الحصول على إستقلاله الكامل وغير المشروط من الإحتلال المغربي، وذلك إنطلاقا من المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية التي ذكرناها في العنصر السابق.

تتعامل الولايات المتحدة مع القضية الصحراوية بطريقة تشبه تعاملها مع القضية الفلسطينية، لكنها لا تظهر نفس الإنحياز الواضح للطرف الإسرائيلي.

فقد طرحت الولايات المتحدة مبادرات لتسوية النزاع تجسد في تقديم مسودة في شهر أفريل 2013، تهدف إلى توسيع صلاحيات بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام بمراقبة وضع حقوق الإنسان في الأراضي الصحراوية غير أنها تراجعت عن هذا المشروع بسبب الرفض المغربي واعتبرته تدخلا في الشؤون الداخلية وتجاوزا لمهام البعثة الدبلوماسية[1].

وبالتالي فموقف الولايات المتحدة يتحدد وفقا لمصالحها، فهي ترى في المغرب دولة صديقة تربطها بها علاقات تاريخية ودية، وتعتبر الجزائر كذلك شريكا إستراتيجيا لا يمكن الإستغناء عنه نظرا لما تتمتع به من ثروات طبيعية، وتحاول الإستثمار في هذا المؤهل الإقتصادي وتحقيق توازن في علاقاتها بين الجزائر والمغرب.

فبالإضافة إلى المبادرات السابقة، رعت الولايات المتحدة مفاوضات بين طرفي الصراع المغرب – جبهة البوليساريو للوصول إلى حل توافقي للمسألة، وكان ذلك في "منهاست" بنيويورك [2] .

لكن الإنحياز الأمريكي للطرح المغربي بدأ يظهر جليا مع إدارة دونالد ترامب، خاصة بعد دخول المملكة المغربية في تطبيع معلن ورسمي مع الكيان الصهيوني.

فقد ساومت المملكة المغربية بتطبيعها مع الكيان الصهيوني مقابل كسب إعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على الأراضي الصحراوية المحتلة[3].

وبالتالي، فتأييد هذا المقترح من طرف الولايات المتحدة يبعد إنتصارا للمغرب وشرعنة سلطته على هذه الأراضي، وهذا الطرح يتعارض تماما مع الطرح الجزائري القاضي بإجراء إستفتاء حول الإستقلال التام والسيادة الكاملة للشعب الصحراوي على أراضيه.

---

[1] يونس عاشور، **مرجع سابق**، ص 175.

[2] **المرجع نفسه**، ص 176

[3] بوعلام ناصر، "التطبيع المغربي الإسرائيلي وتداعياته على قضية الصحراء المغربية والتوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية"، **مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية**، المجلد 9، العدد 1، 2022، ص 37.

إذ رعت الولايات المتحدة إتفاقية التطبيع بين الكيان الصهيوني والمغرب، حيث إتفق كل من "جاريد كوشن"ر والمبعوث الخاص "آري بيركوفيتش" و"إسبير هاريل" مع وزير خارجية المغرب على التطبيع الرسمي بين الكيان الصهيوني والنظام المخزني وتتمثل أهم النقاط المتفق عليها بين الطرفينفي:[1]

-الإعتراف الأمريكي بالصحراء الغربية كجزء من المغرب، مقابل تطبيع المغرب مع الكيان الصهيوني.

-فتح المجال الجوي بين الطرفين والقيام برحلات جوية بينهما.

-تبادل البعثات الدبلوماسية بين الطرفين.

-تعزيز التعاون التكنولوجي والاقتصادي، وحتى العسكري الذي لم يُعلن عنه رسميا.

-بالإضافة إلى تعزيز التطبيع الثقافي والسياحي.

وتعد الصفقة التي قامت بها المغرب مع الولايات المتحدة بمثابة "ابتزاز سياسي" أو مقايضة سياسية على حساب القضية الصحراوية[2].

وازداد الإنحراف الأمريكي لصالح الطرح المغربي حول القضية الصحراوية بعد مشروع القرار الذي بادرت به الولايات المتحدة في مجلس الأمن، والذي أشار في ديباجته إلى أن "الحكم الذاتي الحقيقي يمكن أن يشكل أحد المخرجات الأكثر قابلية للتطبيق"[3]، بالرغم أن هذا القرار قد أكد على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، ولكن عن طريق إستفتاء حول قبول الحكم الذاتي المغربي، كما أكد القرار على الحل السياسي النهائي الواقعي والمقبول للطرفين دون شروط، والذي يكفل تقرير المصير[4]

وقد إعتمد مجلس الأمن هذا القرار في جلسته المنعقدة في 31 أكتوبر 2025، تحت رقم 2797، حيث وافقت عليه 11 دولة من أصل 15، بينما امتنعت كل من باكستان وروسيا والصين عن التصويت، ولم تشارك الجزائر في عملية التصويت لعدة أسباب، من أهمها[5]:

---

[1] إلهام جبر الشمالي، مسار التطبيع بين المملكة وإسرائيل"مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، على الرابط التالي: https://www.alzaytouna.net/2020/12/17/%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9-%

تاريخ الإطلاع:2026/03/31 16:04

[2] **المرجع نفسه.**

[3] وحدة الدراسات السياسية، قرار مجلس الأمن وتداعياته على مستقبل الصحراء الغربية، **المركز العربي للأبحاث، دراسات السياسات**، قطر، الضغاين ، نوفمبر 2025، ص 6. على الرابط الالكتروني:
https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/security-council-resolution-2797-background-and-implications-for-western-sahara.pdf

تاريخ الإطلاع: 2026/03/31 16:35

[4] **المرجع نفسه.**

[5] وحدة الدراسات السياسية، **مرجع سابق**، ص ص 87.

•أن تصويتها قد يفسر على أنه تغير في موقفها لصالح الطرح المغربي، لذلك سعت إلى إظهار تمسكها بموقفها التقليدي.

•في حالة ما صوتت الجزائر ضد القرار، يعني أنها تعارض على بعثة "المينورسو"، لأن القرار يؤكد على تمديد مدة هذه البعثة التي من مهمتها التحضير لاستفتاء يقرر بموجبه الصحراويون مصيرهم .

•كما أنه لو صوتت الجزائر ضد القرار، فستدخل في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة التي بادرت بتقديم مشروع القرار، خاصة في ظل إدارة دونالد ترامب المعروفة باندفاعها في اتخاذ قرارات السلبية ضد كل من يناوء سياسته .

وبالتالي، تعاملت الجزائر مع هذا المشروع بحنكة دبلوماسية جنبتها التصادم المباشر مع الولايات المتحدة، خاصة وأن هذه الأخيرة كانت تعارض مشاريع القرارات التي تقدمت بها الجزائر في مجلس الأمن بشأن وقف العدوان الصهيوني على قطاع غزة، وبالتالي قد تعتبره الولايات المتحدة إستفزازا من طرف الجزائر، وهو ما قد يؤثر سلبا على العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة.

وبناءا على ما سبق، يمكن إعتبار إنحياز إدارة دونالد ترامب للتوجهات المغربية في القضية الصحراوية مؤشرا خطيرا على مستقبل العلاقات الأمنية بين البلدين، إذ قد ترى الجزائر أن القرار الأممي الذي جاء بمبادرة أمريكية يمثل استفزازا سياسيا لها من طرف الولايات المتحدة، نتيجة عدم إعترافها بإسرائيل ومعارضتها لسياساتها العدوانية المخالفة للأعراف الدولية والمنتهكة لقواعد القانون الدولي الإنساني.

إذا استخدمت الولايات المتحدة هذا القرار كورقة ضغط على الجزائر لتعديل موقفها حول تسوية النزاع في الصحراء الغربية، والمتتبع للسياسة الخارجية للجزائر يصل إلى نتيجة مفادها أن الجزائر لا تغير مواقفها عن طريق الضغوطات والإستفزازات السياسية مما يؤثر سلبا على التعاون الأمني بين البلدين ويصل به إلى مستويات أدني مما هي عليه في الوقت الراهن.

مما قد يؤثر سلبا على التعاون في المجال الأمني بين البلدين، ويؤدي إلى تراجعه إلى مستويات أدنى مما هو عليه في الوقت الراهن.

3-تنافس القوى العظمى:

كما ذكرنا في المطلب السابق، فإن التنافس الدولي بين القوى العظمى لاستقطاب الجزائر إلى صفها وخدمة لمصالحها، قد يعتبر مؤشرا من مؤشرات إرتفاع مستوى التعاون الأمني بين البلدين، خاصة

إذا ما أحسنت الولايات المتحدة توظيف هذا التنافس لصالحها واستمالتها للجزائر من خلال منحها إمتيازات تفضيلية مقارنة بالدول الأخرى.

غير أنه يمكن أن ينعكس هذا التنافس بين القوى العظمى سلبا على طبيعة العلاقات التعاونية الأمنية بين الجزائر والولايات المتحدة، إذا ما قدمت أطراف أخرى، خاصة الصين وروسيا، ضمانات وامتيازات اقتصادية وعسكرية للجزائر أكثر مما تقدمه الولايات المتحدة، فقد أشرنا في الصفحات السابقة إلى أنه من بين الأهداف المعلنة للبعثة الدبلوماسية الأمريكية في الجزائر هو مواجهة التمدد الصيني والروسي بهذا البلد، بالإضافة إلى هذين القوتين يظهر الإتحاد الأوروبي ودوله الكبرى كمنافسين للولايات المتحدة في الجزائر.

الصين:

في الفصل الثالث من الدراسة، ذكرنا أن الصين تعتبر من أكبر الدول المهددة للمصالح الأمريكية، وفق ما ذكرته تقارير الأمن القومي الصادرة عن الإدارات الأمريكية المتعاقبة على البيت الأبيض.

وتعتبر الصين من أكبر المنافسين مع روسيا للولايات المتحدة في الجزائر، وتحاول الصين جذب الجزائر وجعلها سوقا لسلعها ومنتجاتها الإقتصادية والعسكرية.

ففي عام 2013، أصبحت الصين المورد الأول للجزائر لمختلف السلع، كما أصبحت الدولة المهيمنة على السوق الجزائرية، وأزاحت الإتحاد الأوروبي من الصدارة، إذ ساهمت الصين في إنجاز مشاريع كبرى على الجزائر مثل الطريق السيار شرق–غرب، إضافة إلى نشاطها في مجال المقاولات المرتبطة بالمشاريع العمومية ذات الأبعاد الإستراتيجية، حيث استطاعت الشركات الصينية الظفر بجزء كبير من هذه المشاريع[1]، نظرا لما تقدمه من عروض تنافسية.

كما تسعى الصين إلى دمج الجزائر في مشروعها الكبير "الحزام والطريق" وإشراكها في مشاريعها الإقتصادية الكبرى ضمن هذا المشروع الإستراتيجي الذي يهدف إلى تطوير البنى التحتية في أكثر من مائة (100) دولة مستهدفة، مع العمل على تعزيز الإستثمارات وتوسيع آفاق التجارة، وترسيخ الشراكات الإقتصادية والتنموية مع هذه الدول [2].

[1] زياني صالح يوسف بوعندل، "العلاقات الجزائرية الصينية: مشروع شراكة إستراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد12، العدد 1، جانفي 2023، ص 64

[2] زياني صالح يوسف بوعندل، المرجع **السابق**، ص 65

وقد ساهم توقيع البلدين على إعلان الشراكة الإستراتيجية الشاملة في ماي 2014 في إعطاء دفعا قويا للعلاقات بين البلدين، وقد إنظمت الجزائر رسميا إلى مبادرة الحزام والطريق عام 2019. وبموجب هذا الإنضمام قدر عدد الشركات الصينية النشطة بالجزائر حوالي 100 شركة صينية، لتبلغ قيمة الإستثمارات المسجلة بالجزائر قرابة 10 مليارات دولار[1].

وفي شهر جويلية 2023، قام الرئيس الجزائري بزيارة رسمية إلى جمهورية الصين، ووقع خلالها البلدان على (19) تسعة عشر إتفاقية ومذكرة تفاهم، تشمل تحويل التكنولوجيا والتعاون الثقافي والتعاون العسكري، والتعاون في مجال القضاء[2]، كما أطلقت قمرا صناعيا من الصين، ويعتبر القمر الصناعي الرابع الذي تطلقه الجزائر من الصين، وبإطلاق هذا القمر الصناعي الذي سممي "Asat-3A" يمكن الجزائر أن تعزز قدراتها في مجال الإستعلام الجيو فضائي[3] .

وتمكنت الصين من إيجاد موقع لها في سوق السلاح الجزائري بتزويد الجزائر بأنواع من الأسلحة[4]، فالتعاون العسكري الجزائري الصيني يشهد تطورا ملحوظا، إذ أبرم البلدان صفقات مرتبطة بمبيعات أسلحة متطورة مثل الطائرات المسيرة ومنظومات الحرب الإلكترونية، والإنتاج العسكري المشترك ونقل التكنولوجيا العسكرية، كما وزودت الصين الجزائر بمنظومة الصواريخSH400 ، بالإضافة إلى تعاونها في بناء طرادات من طراز 056، وزودتها أيضا بمنظومات الدفاع الجوي المتطورة H99 وتقنيات الرادار JY-IIB [5] ، وبالتالي ضمنت الصين مكانها في سوق السلاح الجزائري، ووفرت لهذه الأخيرة أسلحة حرمتها منها الولايات المتحدة، خاصة الطائرات المسيرة المتطورة، والدفاعات الجوية الحديثة من منظومة الجيل الرابع.

---

[1] إلهام يورونية، زكريا وهي، "العلاقات الجزائرية الصينية في ضوء مبادرة الحزام والطريق: موازنة بين الجهود المبذولة والتحديات المطروحة"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد9، العدد 01، 2025، ص 212.

[2] - الجزيرة، زيارة الرئيس الجزائري للصين.. توقيع 19 اتفاقية وتأكيد التعاون في مجالات الدفاع ونقل التكنولوجيا. على الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/news/2023/7/19/ تاريخ الإطلاع:2026/03/31 18:19

[3] القدس العربي، لـ"تعزيز قدراتها الجيوفضائية".. الجزائر تطلق قمرا صناعيا بالتعاون مع الصين،على الرابط التالي: https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8% تاريخ الإطلاع:2026/03/31 18:26

[4] – يوسف عاشور، **المرجع السابق**، ص 245

[5] مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، الصين في المغرب العربي: نحوعصر جديد من النفوذ الجيوسياسي، أكتوبر 2025، على الرابط الإلكتروني التالي

https://mecouncil.org/ar/publication/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86 : /–

تاريخ الإطلاع:2026/03/31 18:45

وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن نقل الصين للأسلحة وتوريدها للدول الإفريقية، من بينها الجزائر، على أنه جزء من إستراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز نفوذها الجيوسياسي من خلال الدبلوماسية العسكرية[1]، كما حصلت الجزائر من الصين على عدة أنظمة حرب إلكترونية متطورة جدا من صنف "CHL-"906

يعتبر التمدد الصيني في الجزائر تهديدا للمصالح الأمريكية بالجزائر، وتعتبر المنافس الأكبر للولايات المتحدة، نتيجة لما تقدمه من مزايا عسكرية للجزائر في المجال الأمني، لذا قد تغير الجزائر بوجهتها إلى الصين على التعاون الأمني بدل الولايات المتحدة، خاصة وأن الصين تتبنى مواقف أخرى معارضة للجزائر في القضيتين الإقليميتين (القضية الفلسطينية والقضية الصحراوية)، كما أن السياسة الخارجية للصين في إتجاه الشرق الأوسط تكاد تتوافق تقريبا مع توجهات الجزائر اتجاه هذه المنطقة.

لذا يمكن تصنيف الصين كبديل في الشراكة الأمنية للجزائر بدل الولايات المتحدة، ويمكنها إزاحة الولايات المتحدة باعتبارها شريكا أمنيا قويا للجزائر في مكافحة الإرهاب، فكثير من التقارير الإستخباراتية التي أشرنا إليها في الفصل الثالث تشير إلى تورط بعض الإدارات الأمريكية في إنشاء وتكوين بعض الجماعات الإرهابية، كما أشارت إلى ذلك وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، مما يضرب مصداقية هذه الدولة بالنسبة للجزائر في جديتها في محاربة الظاهرة الإرهابية.

كما أن الصين وروسيا لا يصنفان الحركات المقاومة في فلسطين ولبنان على أنها حركات إرهابية، مما يجعل المقاربة الجزائرية في تصنيف الجماعات الإرهابية تتفق مع ما هاتين الدولتين، ما قد يسهم في تقاربها أمنيًا بدرجة كبيرة في مجال مكافحة الإرهاب. وانطلاقا من مؤشر التنافس الصيني، يمكن للتعاون الأمني الأمريكي الجزائري أن يتدحرج إلى مستويات أدنى، بناءا على هذا المؤشر.

روسيا

لا تختلف روسيا عن الصين، باعتبارها أيضا شريكا منافسا للولايات المتحدة بالجزائر، إذ تعتبر روسيا أكبر شريك عسكري للجزائر من ناحية مبيعات الأسلحة، إذ تستحوذ على الحصة الأكبر من مبيعات الأسلحة في السوق الجزائرية، كما ذكرت التقارير الدولية إذ تمكنت روسيا عام 2020 ساهمت في 60% من واردات السلاح بالجزائر، مقابل 15% للصين و12% لألمانيا[2].

ومن بين مظاهر التعاون العسكري بين البلدين قيامهما بمناورات عسكرية في المياه الإقليمية الجزائرية في نوفمبر 2019، كما صرح وزير الدفاع الروسي " شويغو" أن الجزائر من بين البلدان التي

[1] المرجع نفسه.

[2] مروك لزهر، "العلاقات الجزائرية الروسية، الأبعاد والتطورات الراهنة"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 6، العدد 1، جانفي 2021، ص 1257.

تحظى بالأولوية بالنسبة لروسيا في مجال التعاون العسكري التقني، فروسيا مستعدة لتلبية كل طلبات الجزائر من السلاح باستثناء السلاح النووي[1].

وفي شهر جوان 2023، قام الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بزيارة إلى روسيا في ظل ظرف دولي متأزم، وبالرغم من العقوبات المفروضة من الغرب على روسيا، إلا أن الجزائر واصلت علاقاتها الودية والتشاركية معها، مما يعطي رسالة واضحة أن روسيا بالنسبة للجزائر شريك إقتصادي وعسكري إستراتيجي بالنسبة لها.

وقع البلدان اتفاقيات عديدة أثناء هذه الزيارة في المجال الزراعي والتعاون الفضائي والعسكري، وصرح الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" خلال هذه الزيارة أن الجزائر أكبر شريك عسكري لروسيا الإتحادية في قارة إفريقيا، وأشار إلى أن التبادل التجاري بين البلدين عام 2021، رغم الكساد الإقتصادي الذي أحدثته جائحة كورونا، بلغ أكثر من 3 مليار دولار[2].

بالإضافة إلى ذلك، يشهد البلدان زيارات عسكرية متبادلة بين المسؤولين والقيادات في الجيشين، و للوحدات العسكرية للطرفين ومناورات مشتركة، وفي الزيارة المشار إليها وقعت الجزائر وروسيا صفقة سلاح بقيمة 7.5 مليار دولار، تضمنت حصول الجزائر على 36 مقاتلة حربية من طراز ميغ 29(س م ت)، وكذلك 28 مقاتلة حربية من طراز سوخوي 30، ومضادات دبابات ميتس ، وحوالي 300 دبابة من نوع T-90، بالإضافة إلى تزويدها بغواصات متطورة تشتغل بالطاقة النووية[3].

وتبقى الصفقة العسكرية الأهم بين البلدين، وفق ما صرحت به تقارير إعلامية تزويد روسيا الجزائر بطائرات شبحية من الجيل الخامس "Su-57"، وبذلك تعتبر هذه الأخيرة أول دولة عربية وإفريقية تمتلك هذا النوع المتطور جدا من الطائرات[4] التي تتمتع بقدرات هجومية عالية وتتفوق على طائرات F-35الأمريكية.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 1256

[2] وحدة الدراسات الروسية،"كيف إستقبلت الصحافة الروسية زيارة الرئيس الجزائري لموسكو" ، **مركز الدراسات العربية الأوراسية**، 14 جوان 2023،على الرابط التالي: https://eurasiaar.org/how-did-the-russian-press-receive-the-algerian-presidents-visit-to-moscow/ تاريخ الإطلاع:2026/04/01 10:56

[3] بلال قريب، "التعاون العسكري الجزائري الروسي في مجال السلاح والطاقة: الواقع والآفاق"، **مجلة المفكر**، المجلد 16، العدد1، 2021، ص 178

[4] –نور الدين ...، الجزائر تؤكد شراءها للطائرات المقاتلة الروسية الشبحية سو 57 ، موقع الدفاع العربي، 12 أفريل 2025، على الرابط التالي:
https://www.defensearabic.com/2025/02/12/%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b2%d8%a7%d8%a6%d8%b1-
تاريخ الاطلاع: 2026/04/01 11:16

نظرا لما منحته روسيا من مزايا في صفقات الأسلحة، خاصة بتزويدها الجزائر أسلحة متطورة جدا من الجيل الخامس، كطائرات سوخوي 57، ومنظومات الدفاع الجوي S-300 و S-400، والتي حرمتها منها الولايات المتحدة، إذ بقيت الأسلحة الأمريكية الموردة إلى الجزائر مرتبطة بتقنيات إستخباراتية في مجال مكافحة الإرهاب وبعض الأسلحة التي تقل أهميتها الإستراتيجية مقارنة بتلك المزودة من طرف روسيا.

يمكن القول إن مستوى التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة قد يشهد تراجعا مقارنة بما هو عليه في المرحلة الراهنة، في مقابل إستمرار روسيا كشريك عسكري أول للجزائر في مجال التسليح، بل قد تتجه العلاقات الأمنية الجزائرية–الروسية، ولا سيما في جانبها العسكري، نحو مزيد من التعمق والتوسع بما يفوق مستوياتها الحالية، وهو ما قد ينعكس سلبا على وتيرة التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة.

التنافس الأوروبي (الإتحاد الأوروبي):

بالرغم من تناولنا في المبحث الأول من هذا الفصل لمساعي الجزائر والولايات المتحدة الرامية إلى تعزيز تعاونهما الأمني ضمن فضاء حلف شمال الأطلسي، الذي تشكل دول الاتحاد الأوروبي أغلبية أعضائه، إلا أن هذا التعاون يبقى مرتبطا بجملة من التوازنات والتحولات الجيوسياسية المؤثرة في طبيعة العلاقات بين الطرفين، كما أن هناك تنافسا خفيا بين هاتين القوتين (دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية) حول الجزائر، ويتجلى ذلك من خلال المشاريع والمبادرات الأمنية المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي.(حواري 5+5)[1] ، أو من خلال المشاريع الطاقوية التي تندرج ضمن سياسة الإتحاد الأوروبي في ضمان أمنها الطاقوي.

[1] فايزة غنام، "استراتيجية حوار (5+5) دراسة في التأثير السياسي الإقليمي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد 3، ص 436.

الجدول رقم15:يوضح التبادلات التجارية بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي عام2021

ÉCHANGES COMMERCIAUX GLOBAUX ALGÉRIE UNION EUROPÉENNE ANNÉE 2021

Etats Membres	Exportations EU MS (EURO) 2021	Importations EU MS (EURO) 2021	Balance Commerciale 2021
France	3.760.019.493	4.248.593.490	488.573.997-
Espagne	1.882.119.472	4.761.563.972	2.879.444.500-
Allemagne	1.839.767.708	622.240.205	1.217.527.503
Italie	1.763.328.986	5.578.840.226	3.815.511.240-
Belgique	746.242.487	927.575.593	181.333.106-
Pologne	605.670.366	48.256.395	557.413.971
Pays-Bas	503.146.569	1.428.382.423	925.235.854-
Suède	243.139.617	11.294.750	231.844.867
Danemark	204.608.034	284.990	204.323.044
Portugal	204.156.703	272.183.732	68.027.029-
Autriche	140.902.837	98.674.490	42.228.347
Finlande	125.025.443	5.312.963	119.712.480
Slovénie	111.736.943	2.657.429	109.079.514
Bulgarie	79.956.463	42.902.277	37.054.186
Irlande	74.987.922	20.865.604	54.122.318
Grèce	70.800.098	602.020.963	531.220.865-
Lituanie	58.966.541	3.529	58.963.012
République tchèque	57.474.120	5.326.385	52.147.735
Roumanie	48.214.851	38.154.393	10.060.458
Hongrie	41.206.812	169.562	41.037.250
Lettonie	29.556.043	961	29.555.082
Slovaquie	21.989.962	29.264	21.960.698
Estonie	12.493.458	1.278	12.492.180
Luxembourg	10.490.182	417.623	10.072.559
Croatie	6.006.548	20.436.884	14.430.336-
Chypre	3.637.202	3.056.679	580.523
Malte	2.161.752	7.607.016	5.445.264-
EU27	12.647.806.612	18.746.853.076	6.099.046.464-

المصدر: سفارة الجزائر ببروكسل،على الرابط الإلكتروني:

https://embbrussels.mfa.gov.dz/ar/embassy/relations-algeria-european-union/commercial-exchanges.2026/03/28 18:31

خلال عام 2021، بلغت القيمة الإجمالية للتجارة في جميع المنتجات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي مبلغ 31.395 مليار يورو، وبلغت صادرات الجزائر إلى الدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد 18.747مليار أورو، وبلغت وارداتها من هذه الدول نحو 12.648 مليار يورو، وتظهر هذه التبادلات ، التي تشمل مبيعات الجزائر من المحروقات إلى الاتحاد الأوروبي، فائضا في الميزان التجاري لصالح الجزائر بلغ 6.099 مليار يورو.

مقارنة بعام 2020، ارتفعت القيمة الإجمالية للتجارة بين الطرفين بمقدار 6.535 مليار يورو، بزيادة قدرها 26٪، وزادت صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 65٪ ، بينما تراجعت وارداتها من هذه المنطقة بنسبة 6٪، بلغت تجارة الجزائر مع مملكة بلجيكا 1.674 مليار يورو ، مع ما يزيد قليلاً عن 746 مليون يورو في الواردات ونحو 928 مليون يورو في الصادرات، مع دوقية لوكسمبورغ ، وصلوا إلى ما يقرب من 11 مليون يورو ، بما في ذلك ما يقرب من 418000 يورو في الصادرات وحوالي 10.5 مليون يورو في الواردات.

وحسب تقرير اللجنة الأوروبية للتجارة والأمن والإقتصاد (EUROPIAN COMMISION: TRADE AND ECONMIC SECURITY) لسنة 202، أن الإتحاد الأوروبي يعتبر أكبر شريك للجزائر، ويمثل غالبية التجارة الدولية للجزائر بنسبة 49.65% عام 2025، إذبلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين نحو 43.4 مليار أورو[1].

ومن أبرز دول الاتحاد الأوروبي المنافسة للوجود الأمريكي بالجزائر (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا)، خاصة بحكم القرب الجغرافي بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي، فالبعد الجيوبوليتكي يلعب دورا مهما في إحداث تقارب بين دول جنوب أوروبا المتوسطية والجزائر.

إستهدف الحوار الأوروبي المغاربي (5+5) الجزائر، واعتبرتها شريكا أمنيا مهما في جنوب المتوسط، فقد كانت الانطلاقة الرسمية لمسار 5+5 بالجزائر في أكتوبر 1999، واختيار الجزائر لبعث المشروع رسميا نظرا للأهمية التي توليها أوروبا للجزائر لتعزيز التعاون الأمني والإستراتيجي، وتتمحور أهم مواضيع المبادرة الأمنية الأوروبية حول[2].

- ✓ دعم حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية

[1] EUROPIAN COMMISION : TRADE AND ECONMIC SECURITY:in webe site: https://policy-trade-ec-europa-eu.translate.goog/eu-trade-relationships-country-and- 19:08 2026/03/16

[2] ليلى عصماني، "مكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط،" **حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية**.المجلد9، العدد1، ديسمبر 2017، ص 96.

- ✓ تمتين علاقات حسن الجوار.
- ✓ تحسين الظروف الأمنية وتحقيق الاستقرار بين دول المتوسط.

وفي ظل هذه المبادرة أجريت تمارين عسكرية وأنشطة مشتركة بين الجانبين، كالتمرين البحري المنظم عام 2008 تحت عنوان "آل ماد" بإشراف البحرية الجزائرية، وتمارين الأمن الجوي "سيركاينت 2010"، وانجاز شبكة لمراقبة السفن من خلال منظومة متطورة للمراقبة البحرية[1].

بالإضافة الى الحوار الأمني بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في إطار مسار الشراكة "برشلونة" لعام 1995، والذي يقوم على سياسة "الإعتماد المتبادل" عن طريق خلق سياسات أمنية منسجمة مع المشاريع الاقتصادية بين الطرفين، بالإضافة إلى توقيع إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في 22 أبريل2022، والذي أدرج فيه بند مكافحة الإرهاب كأولوية أمنية في هذه الشراكة، إضافة إلى تعزيز التعاون في مجال تسليم المجرمين[2].

وبالنسبة لفرنسا، تحاول هذه الأخيرة إرساء قواعد شراكة في مجال الدفاع والتشاور حول تجسيد التعاون العسكري، وهذا ما أكدته وزيرة الدفاع الفرنسية" ميشال أليو ماري "خلال زيارتها للجزائر عام 2004.

بالإضافة إلى الزيارات المتكررة للمسؤولين الفرنسيين إلى الجزائر، والتي صرح من خلالها هؤلاء المسؤولون أنهم يسعون إلى تقرير الصداقة الجزائرية الفرنسية بهدف بناء الإتحاد المتوسطي على نهج الصداقة الفرنسية الألمانية التي كانت محركا لبناء الإتحاد الأوروبي، وفق ما صرح به الرئيس الفرنسي السابق" نيكولا ساركوزي" أثناء زيارته للجزائر عام 2007[3].

ونظرا لاحتياجات الدول الأوروبية من الغاز، تنظر هذه الأخيرة إلى الجزائر كشريك طاقوي ضمن تحقيق الأمن الطاقوي، خاصة بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية التي أثرت سلبا على أمن الطاقة في أوروبا بعد تقليص الإمدادات الروسية من الغاز إلى أوروبا، واستغلال الولايات المتحدة لاغتنام الفرصة لبيع الغاز بأسعار مرتفعة مقارنة بالغاز الجزائري والروسي[4].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 98.

[2] **المرجع نفسه**، ص 100-102

[3] عثمان أحمد بسادات، نصير الدين، "التنافس الطاقوي الأمريكي الأوروبي على السوق الجزائرية"، **مجلة الفكر القانوني** والسياسي، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص 329-330

[4] ماهر الشميطلي، أمريكا تتصدر توريد الغاز إلى أوروبا،16 **مجلة المجلة** ، جانفي2025، على الرابط التالي: https://www.majalla.com/node/323947/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF- تاريخ الاطلاع: 2026/04/01 14:00

واعتبرت الجزائر كبديل محتمل للتخلي عن الغاز الروسي، بحكم قربها الجغرافي ونظرا للإحتياطات الهائلة التي تتوفر عليها من مادة الغاز[1] خاصة الغاز الصخري، إذ تصنف الجزائر من ضمن الدول التي تحوز على إمكانيات كبرى من هذه المادة الطاقوية المهمة.

كما أبرمت إيطاليا والجزائر إتفاقيات عديدة في مجال الطاقة والتعاون الاقتصادي، إذ ترى إيطاليا أن طموحها في التحول إلى مركز طاقة في أوروبا لا يمكن تحقيقه إلا بالتعاون والشراكة الإستراتيجية مع الجزائر[2].

كما شهد التعاون العسكري بين إيطاليا والجزائر تقدما خلال الأعوام الأخيرة، من خلال زيادة عدد التدريبات العسكرية المشتركة، و وقع البلدان عدة إتفاقيات لشراء معدات عسكرية إيطالية مثل الطائرات والسفن الحربية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون في المجال الأمني لمواجهة قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية ومحاربة مصادرها، حيث قام البلدان بالتوقيع على إتفاقية أمنية جديدة تسمح بمراجعة شاملة للاتفاقية الأمنية الموقعة عام 1999، لتمتين العلاقات الأمنية بينهما أكثر مما كانت عليه سابقا ولمعالجة القضايا الأمنية المستجدة مثل الإتجار بالبشر[3].

بالإضافة إلى ذلك أبرمت الجزائر إتفاقيات عديدة في مجالات مختلفة من الاتحاد الأوروبي، والتي كان أغلبها حول الجانب الاقتصادي والأمني.

بناءا على ما تطرقنا إليه باختصار شديد، يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر الفواعل الدولية المنافسة للمصالح الأمريكية في الجزائر، وقد يؤدي التقارب الأوروبي الجزائري إلى إضعاف المكانة الأمنية الأمريكية بالنسبة للجزائر، نظرا للعوامل الجيوسياسية التي تجمع بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، خاصة في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي حول قضايا مهمة، كمحاولة الولايات المتحدة الإستيلاء على جزيرة "غرينلاند" التابعة للدنمارك، والذي قد يؤدي إلى منافسة شرسة بين الطرفين، والجزائر تعتبر من أهم مناطق التنافس بين القوتين.

فالإتحاد الأوروبي يولي أهمية بالغة للتنسيق الأمني مع الجزائر باعتبارها سدا منيعا يمنع تدفق الجماعات الإرهابية إلى أوروبا من جنوبها، بالإضافة إلى قضايا الهجرة والجريمة المنظمة التي تعتبر إفريقيا أرضا خصبة لانتعاش هذه المهددات، وبالتالي فإن عوامل وأسباب التقارب الأمني الجزائري ودول

---

[1] عبد الحميد رولامي، "تحولات الغاز الأوروبي بعد حرب روسيا –أوكرانيا ومكانة الغاز الجزائري اتجاه المنافسين"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلد19، العدد31، 2023، ص 26.

[2] لزهر مروك، "العلاقات الجزائرية الإيطالية من التعاون التقليدي الى الشراكة الاستراتيجية المتعددة الابعاد"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد11، العدد 1، 2025، ص 40.

[3] لزهر مروك، **المرجع السابق**، ص 795–796.

الإتحاد تجعل الطرفين يميلان أكثر نحو تعزيز التعاون الأمني بينهما، مما قد يزعزع مستوى التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة.

بناء على ما تطرقنا إليه من مؤشرات في هذا الفرع، والتي قد تسهم في تراجع التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة، يمكن القول إن السيناريو التشاؤمي يمكن وقوعه إذا لم تنتهج الولايات المتحدة إستراتيجية براغماتية تجاه الجزائر للحفاظ عليها كشريك أمني موثوق، يمكنها من خلال ذلك من مواجهة التهديدات الإرهابية المهددة لمصالحها وضمان أمنها الطاقوي.

الفرع الثاني: سيناريو فك الشراكة الأمنية (حالة النزاع)

يعتبر هذا السيناريو من أكثر السيناريوهات تشاؤما في استشراف مصير التعاون الأمني بين البلدين، ويعتمد هذا السيناريو على المؤشرات السابقة إذا ما واصلت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها المتعارضة تماما مع الجزائر اتجاه القضيتين الفلسطينية والصحراوية، وإذا ما واصل اليمين المتطرف الأمريكي سياسته الإقصائية والتمييزية اتجاه خصوم الولايات المتحدة، والتي ترى أن الجزائر شريك مهم مثل إيران وروسيا.

ويفترض هذا السيناريو، وقف التعاون الإستخباراتي، وإنهاء برامج التدريب، مع غياب التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب.

وبناء على بعض المؤشرات يمكن التنبؤ بحدوث قطيعة أمنية بين الجزائر والولايات المتحدة:

1-العقوبات الأمريكية المحتملة على الجزائر:

بعد وصول "دونالد ترامب" إلى السلطة في الولايات المتحدة، والذي تزامن مع اشتداد الحرب الروسية الأوكرانية، وفي إطار ردع روسيا عن مواصلة حربها ضد أوكرانيا وإرغامها على إيقاف مطامعها التوسيعية في الأراضي الأوكرانية، إتخذت إدارة ترامب جملة من التدابير، من أهمها فرض عقوبات على روسيا وعلى الدول المتعاونة معها، وذلك من أجل حرمان روسيا من موارد تمويل حربها وإضعافها إقتصاديا[1].

والجزائر تعتبر روسيا من أكبر الشركاء التجاريين والعسكريين لها، ولا يمكن لها أن تتخلى عن الشريك الروسي، خاصة في مجال التسليح، وقد ذكرنا أن روسيا الإتحادية من أهم موردي السلاح إلى الجزائر، بالإضافة إلى العلاقات التجارية التي تربطها معها.

وهناك دراسات تشير إلى احتمالية توقيع عقوبات على الجزائر بموجب قانون كاتسا CAATSA الذي أقرته الولايات المتحدة عام 2017.

[1] "مشروع قانون أمريكي لمعاقبة الدول المتعاملة تجاريا مع روسيا"، **قناة الجزيرة**، على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/11/17/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-
تاريخ الإطلاع:01 /2026/04 14:59

هذا القانون الأمريكي يسمح للرئيس الأمريكي بفرض عقوبات على الأفراد الذين يتعاونون عسكريا مع روسيا، وفوض الرئيس الأمريكي صلاحية فرض هذه العقوبات إلى وزير خارجيته[1].

ويمكن إرجاع أسباب احتمال فرض عقوبات CAATSA على الجزائر إلى[2]:

1-دور الجزائر في تحقيق أمن الطاقة الأوروبي، إذ أن الولايات المتحدة استفادت من الحرب الأوكرانية الروسية وأصبحت من أهم موردي الطاقة للقارة الأوروبية، ومزاحمة الجزائر للولايات المتحدة ومنافستها في سوق الطاقة الأوروبي قد يؤدي إلى فرض عقوبات عليها..

2-ترى الولايات المتحدة الأمريكية على أن الجزائر تصطف إلى جانب روسيا في حربها ضد أوكرانيا، وبالتالي دخولها ضمن معسكر معاد للمصالح الأمريكية.

3-معارضة الجزائر للتطبيع مع إسرائيل على المستوى العربي والإفريقي، فتحركات اللوبي الصهيوني حول تجنيد بعض النواب الأمريكيين لفرض عقوبات على الجزائر نتيجة سياستها المعادية للكيان الصهيوني، وإقناعهم وزارة الخارجية الأمريكية بفرض قانون كاتسا CAATSA على الجزائر باعتبارها من الدول المهددة للمصالح الإسرائيلية في الشرق الأوسط وإفريقيا.

فقد انتقدت النائبة الأمريكية في الكونغرس "لينا ماكلين"، عدم قيام وزارة الخارجية الأمريكية بمعاقبة الجزائر بسبب صفقات السلاح العسكرية الكبيرة التي أبرمتها مع روسيا، وقد تكون القوة المتزايدة للوبي المغربي في الولايات المتحدة من الدوافع التي أدت إلى المطالبة بفرض عقوبات على الجزائر، باعتبار أن السيناتور" روبيو" وزميله "تيد كروز" تربطهما صلات بشركات وجماعات ضغط مغربية، إذ يعتبران من المحرضين لفرض عقوبات على الجزائر[3].

فإذا ما أقدمت الإدارة الأمريكية على فرض عقوبات على الجزائر بموجب قانون "كاتسا"، فإنه حتما ستكون نتائجه سلبية جدا على العلاقة بين البلدين، وبذلك سيتأثر التعاون الأمني بينهما نتيجة سوء العلاقة، وبموجب هذا القانون سيتضرر التعاون الأمني، ليصل إلى مرحلة تؤدي به إلى الإنهيار والتوقف تماما.

---

[1] عبد الرزاق غراف، "التعاون الروسي العسكري مع الجزائر في ظل تهديدات قانون كاتسا الأمريكي: الأبعاد والحدود التأثير "، **مركز الخليج للأبحاث**، https://www.grc.net/documents/638f24376adbfRsoiaAlgeriaNew.pdf تاريخ الإطلاع:2026/04/01 15:28

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 8-9

[3] يحي زوبير، هنا الشهابي، "لما التلويح بعصا العقوبات على الجزائر قد يرتدّ سلباً على الولايات المتحدة"، **مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية**،20 أكتوبر 2022،على الرابط التالي: https://mecouncil.org/ar/blog_posts/%d9%84%d9%85%d8%a7 تاريخ الإطلاع:2026/04/01 15:39

2-تأثير اليمين المتطرف على الإدارة الأمريكية: من أبرز تمثلات اليمين المتطرف في الولايات المتحدة الأمريكية "التيار المسيحي الصهيوني"، الذي يكن عداء لكل ما هو إسلامي وشيوعي في العالم خصوصا الحركات الإسلامية التي تتبنى المقاومة المسلحة كخيار في مواجهة السياسة الصهيونية في الشرق الأوسط، وكل من يعارض هذه السياسة وإدراجه في خانة معاداة السامية.

وبوصول دونالد ترامب للسلطة من خلال عهدة ثانية، أسند بعض الوزارات لشخصيات سياسية أمريكية متطرفة تحسب على التيار المتطرف، كوزير الحرب "هيغيست" المعروف بتطرفه الديني، ووزير الخارجية الأمريكي "روبيو" والذي ذكرنا سابقا، على أنه من أبرز الشخصيات في إدارة ترامب المعادية للقضية الصحراوية، إذ يعتبر حركة البوليزاريو الصحراوية على أنها حركة إرهابية[1].

2-**حقوق الإنسان والديمقراطية:** تربط الولايات المتحدة بين ماتعتبره إنتهاكا لحقوق الإنسان ومعارضة الديمقراطية بمصالحها في المنطقة، وتعتبره تهديدا لها، فوفق المنظور الأمريكي أن تدهور الحريات والإضطهاد السياسي وتهميش المرأة والتضييق على الحريات الدينية، تعد عواملا مولدة للإرهاب وإرتفاع نسبة التطرف والجريمة والهجرة غير الشرعية، لذا نجدها تنادي بما تسميه بضرورة الإصلاح السياسي في الجزائر ودفعه نحو الدمقرطة أكثر[2].

تشير أغلب التقارير الأمريكية عن الجزائر حول وضع حقوق الإنسان والديمقراطية، إلى أن الجزائر لازالت تمارس إنتهاكات حول بعض قضايا حقوق الإنسان، خاصة تلك المرتبطة بالحريات الدينية.

إذ دأبت التقارير الدورية للخارجية الأمريكية ترقب وضع الحرية الدينية بالجزائر، إذ إنتقدت هذه التقارير بعض الممارسات الحكومية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والإعتقالات، كما وقع في أحداث غرداية والتضييق على الطائفة الأحمدية وعدم تسجيل الحكومة الجزائرية في بطاقة الهوية للمواطنين إنتماءاتهم الدينية،[3] ووصفت التقارير أن محاكمات بعض المنتسبين للطائفة الأحمدية (البهائية)، لازالت

---

[1]حسن أبو طالب،"الصحراء الغربية بين شغف ترامب ومنة البوليزاريو"، **مركز الأهرام للدراسات السياسية** ،29-01-2025 ،على الرابط التالي:https://acpss.ahram.org.eg/News/21546.aspx

تاريخ الإطلاع:2026/04/05 18:48

[2] - مكاوي نو الدين ،الثابت والمتغير في العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 ، **مرجع سابق** ، ص 245.

[3]-حكيمي بية ، خميس محمد ،"مؤشرات الحرية الدينية في الجزائر بين مطلبي الأمن والإنفتاح"، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 17، العدد 1،ص270.

مستمرة ، و أوضحت أن هناك متابعات قضائية ضد أتباع هذا المذهب، مما يعبر حسب رأيهم عن وجود مضايقات حول الممارسات الدينية[1].

وفي تقريرها حول وضع حقوق الإنسان لعام 2023، أكدت وزارة الخارجية الأمريكية أن هناك تقارير موثوقة حسب إداعائها حول "التعذيب أو المعاملة والعقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة من أفراد قوة الأمن، الإعتقال والإحتجاز التعسفي لسجناء سياسيين"[2].

كما وصف تقرير حقوق الإنسان حول الجزائر عام 2024 الصادر عن البيت الأبيض الأمريكي، أن وضع حقوق الإنسان والديمقراطية في الجزائ، على أنه وضع مزري، وأن هذه الأخيرة تمارس أنواعا من إنتهاكات حقوق الإنسان، إذ ذكر التقرير حسب إدعاءاته :أن السطات الجزائرية فرضت قيودا صارمة على الصحافة وعن المدافعين عن حقوق الإنسان والتضييق على حرية الرأي وعلى المعارضة والتعسف في تطبيق القوة، وإستدل التقرير بإعتقال السلطات الجزائرية لبوعلام صنصال ،وسيطرة الحكومة الجزائرية على معظم دور النشر من خلال "الوكالة الوطنية للنشر والإعلام" ANEP"[3].

وإنتقد التقرير أيضا القيود المفروضة على النقابات العمالية من خلال التعرض بالنقد لقانون الجمعيات والنقابات، الذي قيد وفق إدعائهم من حق وحرية الإضرابات، بالإضافة إلى إنتقادة للإحتجاز المطول دون توجيه تهم وشيوع ظاهرتي الإختفاء والإختطاف، بالإضافة إلى إتهام الولايات المتحدة بموجب هذا التقارير الجزائر، بمعاداة السامية وإضطهاد اليهود الموجودين بالجزائر والمقدر عددهم حسب ما أورده التقرير بـ: 200يهودي موجود بالجزائر ووصفت بأنهم يعانون تمييزا دينيا.[4]

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص270.

[2] –شعاع لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للخارجية الأمريكية عن ملف حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 2022 ،24 مارس 2023،على الرابط التالي:

https://shoaa.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1

تاريخ الإطلاع:2026/04/07 14:09

[3] U.S DEPARTMENT OF STATE , Americans in the Middle East, **2024 Country Reports on Human Rights Practices: Algeria ,P 6. in the web site:** https://www.state.gov/reports/2024-country-reports-on-human-rights-practices/algeria 07/04/2025 15:04

[3] **Ibid**, pp 7-13.

وبالتالي فالتقرير الصادر عن وضع حقوق الإنسان بالجزائر لعام 2024 من طرف وزارة الخارجية الأمريكية حول وضع الحريات وحقوق الإنسان، هو تقرير سوداوي يعطي صورة مظلمة حول الجزائر في قضايا الديمقراطية والحريات، ويحمل في طياته عداوة مضمرة للجزائر، ومبالغات تفتقد إلى الإنصاف ويحمل نظرة تشاؤمية حول واقع الإنسان والحريات بهذا البلد، كما صور هذا التقرير النظام السياسي في الجزائر على أنه نظام بوليسي قمعي ينتهك حقوق الإنسان وتتعارض ممارساته السلطوية مع الديمقراطية.

فقد إستخدم التقرير لغة التهويل والكثير من المزايدات والمعلومات المغلوطة وتضخيم بعض الأحداث والممارسات، التي لاتكاد تخلو منها أي دولة تسعى للحفاظ على النظام وأمنها، مهما إدعت محافظتها على المبادئ الديمقراطية ورعاية الحريات وحقوق الإنسان.

فحتى الولايات المتحدة تشهد قمعا للحريات بصورة يمكن وصفها بأنها وحشية وبعنف أكثر من بعض الدول التي يصنفها الغرب على أنها غير ديمقراطية، إذ قامت السلطات الأمريكية بإعتقال تعسفي وبعنف مفرط للمتظاهرين المحتجين ضد السياسة الأمريكية المتواطئة مع الكيان الصهيوني في إبادة الشعب الفلسطيني بغزة، وقامت كذلك بفصل بعض الطلاب والأساتذة لتعاطفهم مع الفلسطنيين وانتقادهم للصهيونية الإمبريالية.[1]

وبالتالي يتضح لنا، أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم ورقة الديمقراطية وحقوق الإنسان للضغط على الجزائر لتعديل مواقفها المناهضة للسياسة الإسرائيلية في الشرق الأوسط وقبولها التطبيع اللامشروط مع إسرائيل.

يمكن إعتبار هذه التقارير السوداوية الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية، أحد المؤشرات التي يمكن أن نتنبأ من خلالها سيناريو قطع التعاون الأمني بين البلدين، نتيجة الإفتزازات الأمريكية للجزائر من خلال هذه التقارير السلبية والمجحفة والتي قد تدفع بعض المشرعين الأمريكيين المتواطئين مع إسرائيل لفرض عقوبات على الجزائر، أو دفع هذه الأخيرة للوصول إلى مرحلة القطيعة مع الإدارة الأمريكية حول قضايا التعاون في الشؤون الأمنية.

[1] إعتقالات جماعية في جامعات أمريكية بسبب مظاهرات مناهضة لحرب غزة،23 أفريل 2024 ،على الربط التالي:
BBC https://www.bbc.com/arabic/articles/cgrjzvm71meo تاريخ الإطلاع:2026/04/07 17:31

ترجيح السيناريوهات:

من خلال عرضنا في هذا المبحث للسيناريوهات المحتملة حول مصير التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، يمكن تغليب السيناريو التفاؤلي، في شقه المرتبط بإستمرار الوضع الراهن، لأن الميزة التي تتميز بها العلاقات الجزائرية الأمريكية، هي طغيان البراغماتية على هذه العلاقات، فالبلدان يعانيان من المعوقات التي ذكرناها سابقا منذ فترة تاريخية معتبرة، غير أنها لم تؤثر سلبا وبشكل كبير على هذا التعاون منذ إنطلاقه بصفة ملحوظة بعد أحداث 11 سبتمر 2001.

في حالة ما إذا حاول البلدان تجنيب خلافاتهما حول بعض القضايا الدولية والإقليمية وغلبت المصلحة بينهما، يمكن القول أن هذا التعاون سيستمر في مستوياته الحالية، لكن دون تطوره نحو الأفضل إذا ما إستمرت هذه القضايا الخلافية، كما يمكن إستبعاد السيناريو التشاؤمي لأن التقارير الأمريكية السلبية حول الجزائر لم تؤد من قبل إلى وجود قطيعة دبلوماسية بين البلدين، ولم ترهن قط التعاون الأمني بينهما، وهذا بفضل البراغماتية والعقلانية التي ينتهجها الطرفان في سياستهما الخارجية مع بعضهما.

خلاصة الفصل الخامس:

تناولنا هذا الفصل بالدراسة والتحليل موضوع التعاون الأمني الجزائري–الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب، بوصفه أحد محاور التفاعل الإستراتيجي بين الدولتين في سياق دولي يتسم بتنامي التهديدات الأمنية غير التقليدية، وعلى رأسها ظاهرة الإرهاب العابر للحدود، كما هدف هذا الفصل إلى إبراز طبيعة هذا التعاون، وتحديد محدداته وأبعاده، فضلا عن استشراف آفاقه المستقبلية في ظل التحولات الإقليمية والدولية.

وقد تم تقسيم الفصل إلى مبحثين رئيسيين، عني المبحث الأول بدراسة التعاون في مكافحة الإرهاب في إطاره الثنائي، حيث تم تحليل مختلف آليات التنسيق الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة، لاسيما في مجالات تبادل المعلومات الإستخباراتية، والتكوين والتدريب، والدعم التقني واللوجستي، كما تم إبراز الخلفيات التي تحكم هذا التعاون، والتي تتراوح بين تقاطع المصالح الأمنية، خاصة في منطقة الساحل والصحراء التي تشهد نشاطا متزايدا للجماعات الإرهابية.

وفي السياق ذاته، تم التطرق إلى أبعاد التعاون في إطاره متعدد الأطراف، من خلال دراسة موقع الجزائر ضمن ترتيبات التعاون مع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، خاصة في إطار الحوار المتوسطي، وقد أظهر التحليل أن هذا الإطار يوفر فرصا لتعزيز تبادل الخبرات وتنسيق الجهود في مواجهة التهديدات المشتركة، غير أنه يظل محكوما بجملة من القيود المرتبطة بالتحفظ الجزائري التقليدي اتجاه الإنخراط في ترتيبات أمنية ذات طابع تحالفي، وهو ما يعكس خصوصية العقيدة الدبلوماسية والأمنية الجزائرية.

أما المبحث الثاني، فقد خصص لاستشراف مستقبل التعاون الأمني الجزائري–الأمريكي من خلال مقاربة سيناريوهات، تمثلت في سيناريوهين رئيسيين، يقوم السيناريو الأول وهو السيناريو التفاؤلي، على فرضية تعميق التعاون وتوسيعه ليشمل مجالات أكثر تقدما، مدفوعا بتزايد التهديدات الإرهابية، واستمرار الحاجة إلى التنسيق الدولي لمواجهتها، فضلا عن إمكانية تطوير الشراكة لتشمل أبعادا تكنولوجية واستخباراتية أكثر تطورا.

في المقابل، يعكس السيناريو التشاؤمي احتمال تراجع هذا التعاون أو محدوديته، نتيجة مجموعة من العوامل، من بينها تباين الرؤى الإستراتيجية بين الطرفين، أو تغير أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، أو تمسك الجزائر بشكل أكبر بمبدأ عدم الإنخراط في تحالفات أمنية قد تفسر على أنها مساس بسيادتها أو اصطفاف ضمن محاور دولية.

وبناءا على تحليل المعطيات الراهنة وموازين القوى والمصالح، خلص الفصل إلى ترجيح سيناريو الإستمرارية، حيث يتوقع أن يستمر التعاون الأمني الجزائري–الأمريكي في مستواه الحالي دون انتقال نوعي كبير، مع الحفاظ على طابعه البراغماتي القائم على تحقيق المصالح المشتركة في مكافحة الإرهاب، مقابل إستمرار حرص الجزائر على صون إستقلالية قرارها الأمني وتفادي الانخراط العميق في ترتيبات أمنية ملزمة.

وعليه، فإن هذا التعاون يظل نموذجا للتفاعل الدولي الذي تحكمه البراغماتية وإعتبارات الواقعية السياسية، حيث تتقاطع المصالح دون أن تصل إلى مستوى التحالف الكامل.

خاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى فهم وتحليل طبيعة التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية خلال ربع قرن (2001–2025). حيث انطلقت الدراسة من معالجة الإشكالية التالية: **هل استطاع التعاون الأمني الجزائري الأمريكي خلال الفترة الممتدة من (2001–2025)، من تحقيق التوازن بين المصلحة الأمنية المشتركة وقيود الإختلاف في رسم المقاربة الأمنية لكل منهما.**

وقدمت الدراسة إجابة مؤقتة عن هذه الإشكالية في صورة فرضية تمت صياغتها على النحو التالي: **تفترض الدراسة أن التعاون الأمني الجزائري الأمريكي خلال الفترة الممتدة من (2001–2025)، لم يبلغ مستوى التوازن المأمول بين المصلحة الأمنية المشتركة وقيود الاختلاف في رسم المقاربة الأمنية لكل منهما.**

ولأجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسة واختبار صحة أو خطأ الفرضية الرئيسة المذكورتين آنفا، تم طرح عدد من التساؤلات الفرعية متبوعة بما يقابلها من فرضيات فرعية تم ذكرها مفصلة في مقدمة الدراسة، والتزاما بمنهجية بناء الخاتمة، سوف نتدرج من الجزء إلى الكل، بالإجابة عن التساؤلات الفرعية ثم اختبار صحة أو خطأ الفرضيات الفرعية لنصل في الأخير إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسة ثم اختبار صحة أو خطأ الفرضية الرئيسة.

نبدأ بالتساؤل الفرعي الأول الذي تم صياغته كما يلي: **هل تمكنت التفسيرات النظرية من ضبط مفهومي الأمن والتعاون الأمني؟**، أما الفرضية المرتبطة بهذا التساؤل فكانت على النحو التالي: **ليس هناك إجماع أكاديمي حول تحديد مفهومي الأمن وآليات تحقيق التعاون الأمني.**

توصلت الدراسة في إجابتها عن **هذا التساؤل** أن التفسيرات النظرية لمفهومي الأمن والتعاون الأمني وآاليات هذا الأخير لم تتمكن من تحقيق توافق حول مضامين كل منها، ومؤشر ذلك هو التباين بين المدارس والاتجاهات في سياق صياغتها للافتراضات ذات الصلة بهذين المفهومين، وقد توسعت الدراسة في عرضها في الفصل الأول منها. **وتأسيسا على ذلك**، أثبتت الدراسة صحة الفرضية الفرعية المتصلة بهذا التساؤل.

أما التساؤل الفرعي الثاني فكان على النحو التالي: **فيما تتمثل التهديدات الأمنية التي تواجهها كلا من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية؟ وماهي الإستراتيجية التي رسمتها كلا منهما لمواجهتها؟**، والفرضية الفرعية المتصلة به هي: **بالرغم من وجود اختلافات في مدركات صناع القرار لدى البلدين**

حول التهديدات الأمنية ومعايير تحديدها واستراتيجيات مواجهتها، تبقى الظاهرة الإرهابية أهم محاور التعاون الأمني المشترك بين البلدين.

خلصت الدراسة في إجابتها عن هذا التساؤل إلى أن التهديدات الأمنية التي واجهتها الجزائر لا يمكن اختزالها في التهديدات العسكرية التقليدية، بل تشمل تهديدات داخلية كالجماعات الارهابية، و الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها متمثلة في جرائم التهريب وتجارة المخدرات وتجارة الأسلحة غير المشروعة وكذلك الهجرة غير الشرعية، وعلى الصعيد الإقليمي، الأزمات المتلاحقة في ليبيا ومالي ومنطقة الساحل، خاصة في ظل انتشار الجماعات الإرهابية وتنامي الشبكات الإجرامية العابرة للحدود، التي شكلت ولا تزال، تهديدا مباشرا لاستقرار الجنوب الجزائري.

في حين أن التهديدات الأمنية التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية فتتمثل في الإرهاب الدولي العابر للحدود، خاصة شبكات التنظيمات الإرهابية ة، التي تشكل تهديدا مركزيا دفع بصانع القرار الأمريكي إلى تبني سياسات أمنية صلبة وشراكات دولية موسعة، كما تتمثل في الدول المصنفة أمريكيا على أنها دول مارقة (إيران وكوريا الشمالية) حيث تسعى الأولى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل بينما تمتلك الثانية هذه الأسلحة مع تبني كل منهما خطابا عدائيا اتجاه الولايات المتحدة، فضلا عن تنامي قدرات الخصوم الإستراتيجيين، الصين وروسيا، مع التنبيه إلى أن الصين تعد أكبر مهدد للمصالح الأمريكية ومنافس لها في الهيمنة على العالم، وإلى جانب ذلك، سجلت الدراسة وجود عدد من التهديدات غير التقليدية التي تزايدت أهميتها في الفترات الأخيرة، على رأسها إختراقات الأمن السيبراني، وجرائم الفضاء الرقمي، وتهديدات تعاطي المخدرات التي استفحلت وسط المجتمع الأمريكي وهددت بناه الحيوية، وكل هذا يكشف عن رؤية أمريكية يمكن وصفها بالديناميكية والتوسع المستمر في مفهوم الأمن.

ومن الخلاصات المهمة المتصلة بهذا التساؤل، أن أبرز التهديدات الأمنية المشتركة، بين الجزائر والولايات المتحدة تتمثل في الإرهاب والجماعات المتطرفة العابرة للحدود، مثل تنظيم القاعدة وتنظيم داعش والجماعات المسلحة الناشطة في منطقة الساحل، وهذا ما يفسر التنسيق الأمني بينهما في مكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق بالاستراتيجية الأمنية التي تبناها الطرفان، توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تبنت استراتيجية أمنية شاملة لمواجهة التهديدات الأمنية، خاصة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، حيث اعتمدت على تعزيز قدرات الجيش وأجهزة الأمن وتشديد مراقبة الحدود، إلى جانب تجفيف مصادر تمويل الجماعات المسلحة ومحاربة شبكات التهريب، كما اعتمدت سياسة المصالحة الوطنية والمعالجة

الفكرية للحد من التطرف، فضلا عن دعم التعاون الإقليمي والتنسيق الأمني مع دول الجوار، وكذا الاهتمام بالتنمية في المناطق الحدودية باعتبارها عاملا أساسيا في تعزيز الاستقرار والأمن القوم..

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد انتهجت استراتيجية أمنية شاملة قائمة على مبدأ الحرب الوقائية والضربات الاستباقية لمواجهة التهديدات الأمنية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث اعتمدت مقاربة هجومية تقوم على ملاحقة الجماعات الإرهابية خارج حدودها، ومنع تشكل التهديدات قبل وصولها إلى أراضيها، مع توظيف القوة العسكرية والتفوق التكنولوجي وبناء التحالفات الدولية، كما اعتمدت على سياسة الشراكات والتعاون الأمني مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، من خلال تبادل المعلومات الإستخباراتية، والتنسيق العسكري، ودعم قدرات الدول الحليفة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

وتأسيسا على ما سبق، تستنتج الدراسة أن هذه المقاربة تتقاطع مع إستراتيجية الجزائر في اعتبار الإرهاب والجماعات المتطرفة، مثل تنظيم القاعدة وتنظيم داعش، تعد تهديدا رئيسيا للأمن القومي لكلا الطرفين، وهذا ما دفعهما إلى الاعتماد على العمل الإستخباراتي والمواجهة الميدانية لمواجهة هذه التهديدات.

وفي السياق ذاته، أكدت الدراسة أن الإختلاف بين الطرفين يظهر في طبيعة التدخل وأسسه؛ فالولايات المتحدة تعتمد التدخل العسكري الخارجي والحرب الوقائية لحماية مصالحها الاستراتيجية، بينما تفضل الجزائر مقاربة دفاعية ترتكز على حماية الحدود، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومعالجة التهديدات عبر التعاون الإقليمي والحلول السياسية والتنموية. كما يختلف البلدان في تصنيف بعض الجماعات المسلحة، خاصة حركات المقاومة في الشرق الأوسط، إضافة إلى تباين رؤيتهما للتهديدات الدولية، إذ تعتبر الولايات المتحدة الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية تحديات استراتيجية لأمنها القومي، في حين لا تنظر الجزائر إلى هذه الدول باعتبارها مصادر تهديد مباشر لأمنها القومي، بل تحافظ معها على علاقات تقوم على التعاون والتوازن في إطار سياستها الخارجية.

ومنه، نستنتج أن الفرضية المطروحة بخصوص هذا التساؤل أثبتت الدراسة صحتها، من حيث التأكيد على وجود اختلافات حقيقية بين صناع القرار لدى البلدين حول ادراكهما للتهديدات الأمنية ومعايير تحديدها واستراتيجيات مواجهتها، مع التأكيد على أن الظاهرة الإرهابية تشكل أهم محاور التعاون الأمني المشترك بين البلدين.

وفيما يتعلق بالتساؤل الفرعي الثالث والذي تم طرحه كالتالي: **ما طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين؟ وهل شكل الأمن الطاقوي محور تعاون بينهما؟** وكانت الإجابة عليه بالفرضية التالية: **تتميز العلاقات السياسية الجزائرية الأمريكية بالثبات، بالرغم من اختلاف الرؤى حول الكثير من القضايا الدولية، كما يشكل التعاون في مجال الأمن الطاقوي أحد مظاهر العلاقات الإقتصادية بين البلدين.**

توصلت الدراسة في إجابتها عن هذا التساؤل، إلى أن العلاقات الجزائرية–الأمريكية عبر مختلف مراحلها التاريخية اتسمت بالتدرج والتكيف مع التحولات الدولية والإقليمية، إذ تعود جذورها إلى المراحل الأولى لتأسيس الولايات المتحدة، غير أنها شهدت تطورا ملحوظا بعد استقلال الجزائر، وتعززت بصورة أوضح عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، في ظل إعادة صياغة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بقضايا الأمن ومكافحة الإرهاب، وقد اتسمت العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين بطابع براغماتي تحكمه اعتبارات المصلحة المشتركة، رغم ما عرفته أحيانا من تباين في المواقف اتجاه بعض القضايا الدولية والإقليمية. ومع ذلك، حافظ الطرفان على قنوات الحوار والتشاور السياسي، بما يعكس إدراكا متبادلا لأهمية التعاون في مجالات الأمن، لاسيما في منطقة الساحل وشمال إفريقيا. وفي المقابل، يمكن ملاحظة أن الجزائر، رغم أهميتها الإقليمية، لم تحظ منذ استقلالها بزيارة رسمية لرئيس أمريكي، وهو ما يعكس محدودية المكانة الاستراتيجية التي تمنحها لها الولايات المتحدة على المستوى العملي، بما يتناقض مع ما تؤكده التصريحات الرسمية الأمريكية بشأن أهمية الجزائر كشريك إقليمي.

وعلى الصعيد الإقتصادي، برز التعاون في مجال الطاقة باعتباره الرابط الأقوى وأحد أهم مرتكزات العلاقات الثنائية، حيث يمثل الأمن الطاقوي عنصرًا استراتيجيا مشتركا بين البلدين. فالجزائر تعد من أبرز موردي النفط والغاز، ما يمنحها أهمية متزايدة في تأمين إحتياجات الأسواق الدولية وتنويع مصادر الطاقة، خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية والأزمات الطاقوية العالمية. ومن هذا المنطلق، تنظر الولايات المتحدة وشركائها إلى الجزائر باعتبارها فاعلا مهما في معادلة الأمن الطاقوي الإقليمي والدولي، بينما تسعى الجزائر من جهتها إلى توظيف مواردها الطاقوية لتعزيز مكانتها الاستراتيجية وتنويع شراكاتها الإقتصادية. كما ساهمت الإستثمارات الأمريكية في دعم وتطوير قطاع المحروقات الجزائري، من خلال نقل التكنولوجيا والخبرة، بما يخدم المصالح الاقتصادية للطرفين، بما يضمن بقاء قنوات الحوار مفتوحة حتى لو كانت هناك خلافات سياسية. وننبه إلى أنه بالرغم من هذا الحجم من التعاون في مجال الطاقة، فإن العلاقات الاقتصادية في مجالات أخرى (التكنولوجيا، الصناعة، الزراعة) ما تزال ضعيفة، مما

يجعل الإطار العام للعلاقة يبدو وكأنه "صفقة" (أمن مقابل طاقة) أكثر من كونه شراكة استراتيجية شاملة.

وبناء على ذلك، يمكن القول أن العلاقات الجزائرية–الأمريكية تتسم بازدواجية تجمع بين التعاون والحذر، حيث تتحكم فيها إعتبارات المصلحة الوطنية والتوازنات الدولية لكلا الطرفين، ضمن بيئة دولية تتسم بالتعقيد والتغير المستمر، ومن المرجح أن يستمر هذا النمط من العلاقات مستقبلا، في ظل تزايد أهمية قضايا الأمن والطاقة في رسم ملامح الشراكة بين البلدين.

وفيما يخص الفرضية الفرعية ذات الصلة بهذا التساؤل، فإن الدراسة تؤكد على أن العلاقات السياسية الجزائرية الأمريكية تميزت بالثبات، وهذا بالرغم من وجود اختلافات واضحة في رؤية كل طرف للعديد من القضايا الدولية، كما أكدت في السياق ذاته على أن التعاون في مجال الأمن الطاقوي شكل أحد مظاهر العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وهذا ما يثبت صحة الفرضية المطروحة.

أما فيما يخص التساؤل الرابع والذي صيغ كالتالي: **فيما تتمثل أسباب ومظاهر التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب؟** والذي كانت الإجابة عنه من خلال الفرض التالي: **يعتبر التهديد الإرهابي العامل المشترك بين البلدين والدافع الرئيس في تعاونهما أمنيا، حيث تظهر ملامح هذا التعاون من خلال القيام بالتدريبات المشتركة والتعاون الإستخباراتي وبيع المعدات العسكرية.**

فقد أجابت الدراسة كالتالي: أن التعاون الأمني الجزائري – الأمريكي يرتبط بجملة من المحددات الإستراتيجية والأمنية التي فرضتها التحولات الإقليمية والدولية، خاصة في منطقة الساحل والصحراء الكبرى التي أصبحت إحدى أكثر المناطق هشاشة من الناحية الأمنية، ويعد الإرهاب العامل الرئيس والمحوري في نشأة وتطور هذا التعاون، لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي دفعت الولايات المتحدة إلى إعادة صياغة أولوياتها الأمنية ضمن إطار "الحرب العالمية على الإرهاب". وفي هذا السياق، برزت الجزائر كشريك أمني مهم بفضل خبرتها الواسعة في مواجهة الجماعات المسلحة خلال تسعينيات القرن الماضي، وقدرتها على تطوير مقاربة أمنية تجمع بين العمل العسكري والإستخباراتي والمعالجة السياسية والأمنية.

كما ساهم الموقع الجيوسياسي للجزائر، واتساع حدودها مع دول تعاني من عدم الإستقرار مثل مالي وليبيا والنيجر، في تعزيز أهميتها ضمن الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى احتواء التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود. وإلى جانب الإرهاب، ساهمت عوامل أخرى في توسيع

مجالات التعاون الأمني بين البلدين، من بينها مكافحة تهريب الأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية، فضلًا عن الرغبة المشتركة في الحفاظ على استقرار منطقة شمال إفريقيا والساحل باعتبارها منطقة ذات أهمية استراتيجية متزايدة في التوازنات الدولية.

أما مظاهر التعاون الأمني بين البلدين، فتتجسد في عدة مستويات، عسكرية وإستخباراتية وتقنية، حيث يشمل التعاون تنظيم التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة الرامية إلى رفع مستوى الجاهزية وتطوير القدرات العملياتية في مجال مكافحة الإرهاب وحماية الحدود. كما يتعاون الطرفان في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية والخبرات التقنية المتعلقة برصد تحركات الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة، إضافة إلى برامج التكوين والتدريب التي استفادت منها الكفاءات الأمنية والعسكرية الجزائرية في مجالات التكنولوجيا الأمنية والمراقبة والاستطلاع. ويمتد هذا التعاون كذلك إلى صفقات بيع الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية، بما يساهم في تحديث بعض القدرات الدفاعية الجزائرية، خاصة في مجالات الاتصالات والمراقبة الجوية والأمن الحدودي.

ومن جهة أخرى، عززت الجزائر تعاونها مع حلف شمال الأطلسي في إطار الحوار المتوسطي، حيث شاركت في برامج للتعاون الأمني وتبادل الخبرات في مجالات مكافحة الإرهاب والأمن البحري وإدارة الأزمات. ومع ذلك، حافظت الجزائر على خصوصية عقيدتها الأمنية القائمة على عدم الانخراط في الأحلاف العسكرية ورفض التدخل الخارجي، الأمر الذي جعل تعاونها الأمني مع الولايات المتحدة والناتو محكوما بمبدأ حماية سيادتها الوطنية والحفاظ على إستقلالية قرارها الأمني والعسكري.

وتأسيسا على ما سبق طرحه، فإن الدراسة أثبتت صحة الفرضية الفرعية من حيث أن التهديد الإرهابي يعد العامل المشترك بين البلدين والدافع الرئيس في تعاونهما أمنيا، ومن الملامح الدالة على هذا التعاون هو قيام البلدين بالتدريبات المشتركة والتعاون الإستخباراتي وبيع المعدات العسكرية.

أما بخصوص التساؤل الفرعي الخامس والأخير، والذي جاء كالتالي: **ماهي السيناريوهات المتوقعة لمستقبل هذا التعاون؟** والذي أجيب عليه بالفرض التالي: **مستقبل التعاون الأمني بين البلدين سيبقى في مستوياته الحالية، نتيجة إستمرار نفس الأسباب والعوامل التي أوجدته.**

توصلت الدراسة، إلى أن مستقبل التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة يمكن قراءته في ضوء سيناريوهين رئيسيين يعكسان طبيعة البيئة الدولية والإقليمية المتغيرة، يتمثل السيناريو الأول، في السيناريو التفاؤلي الذي يتجه نحو استمرار التعاون الأمني بين البلدين في مستوياته الحالية مع إمكانية تطويره نحو شراكة أكثر عمقا وفاعلية، خاصة في مجالات تبادل المعلومات الاستخباراتية، ومكافحة

الإرهاب، وتأمين الحدود، والتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود، ويستند هذا السيناريو إلى استمرار التهديدات الأمنية المشتركة، لاسيما في منطقة الساحل والصحراء الكبرى، وإلى الحاجة المتبادلة لتعزيز التنسيق الأمني في ظل تزايد تعقيد الظاهرة الإرهابية وتداخلها مع شبكات التهريب والهجرة غير الشرعية، فضلا عن أهمية الجزائر كشريك إقليمي يتمتع بقدرات ميدانية وخبرة تراكمية في مكافحة الإرهاب.

أما السيناريو الثاني، وهو السيناريو التشاؤمي، فيفترض احتمال تراجع مستوى التعاون الأمني تدريجيًا، أو دخوله في حالة من الجمود، وصولًا في أقصى الحالات إلى تقليص قنوات التنسيق أو إحداث القطيعة، وذلك في حال حدوث تغيرات جوهرية في أولويات السياسة الخارجية لأي من الطرفين، أو بروز تباينات حادة في الرؤى الإستراتيجية، سواء على مستوى القضايا الإقليمية أو الدولية، كما يمكن أن يتأثر هذا السيناريو بتراجع التهديدات المشتركة أو إعادة توجيه الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة نحو أطراف أخرى.

وفي النهاية، رجحت الدراسة السيناريو الأول باعتباره الأكثر واقعية وقابلية للتحقق، حيث أن طبيعة التهديدات الأمنية المعاصرة، وخاصة الإرهاب والجريمة المنظمة، تفرض استمرار الحد الأدنى من التعاون والتنسيق بين البلدين، حتى في ظل وجود تباينات سياسية أو اختلاف في مقاربات إدارة الأزمات لكل منهما. وبناءا على ذلك، يُتوقع أن يحافظ التعاون الأمني الجزائري–الأمريكي على استمراريته، مع إمكانية تطوره بشكل تدريجي في إطار براغماتي تحكمه إعتبارات الأمن والاستقرار والمصالح المتبادلة.

وعليه، تثبت الدراسة صحة الفرض الفرعي المرتبط بهذا التساؤل، حيث أن التعاون الأمني بين البلدين سيبقى في مستوياته الحالية، نتيجة استمرار نفس الأسباب والعوامل التي أوجدته.

بعد إجابتنا على التساؤلات الفرعية واختبارنا للفرضيات المرتبطة بها، نصل إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة واختبار الفرضية العامة المتصلة بها.

توصلت الدراسة بعد البحث والتحليل والإستشراف إلى أن التعاون الأمني الجزائري الأمريكي خلال الفترة الممتدة من (2001–2025)، لم يتمكن من تحقيق التوازن المطلوب بين المصلحة الأمنية المشتركة وقيود الاختلاف في رسم المقاربة الأمنية لكل منهما، وذلك بسبب الاختلاف المسجل بين مدركات صانع القرار لدى البلدين في تحديد تهديدات أمنية مشتركة وحصرها فقط في التهديد الإرهابي والجريمة المنظمة، مع تأكيد الدراسة على فشل البلدين في تحديد الخصوم الدوليين الرسميين، فضلا عن تمسك الجزائر الصلب بمبدأ السيادة، ومقارنة بشركاء أمنيين للولايات المتحدة الأمريكية والتي يظهر التعاون الأمني

معها بمستويات أعلى من مستوى التعاون مع الجزائر، والمؤشر الأكثر دلالة على ذلك إقدامها على بيع أسلحة استراتيجية ومتطورة جدا لشركاء أمنيين آخرين.

وبذلك أثبتت الدراسة صحة الفرضية الرئيسية، من حيث أن التعاون الأمني الجزائري الأمريكي خلال الفترة الممتدة من (2001–2025)، لم يبلغ مستوى التوازن المأمول بين المصلحة الأمنية المشتركة وقيود الاختلاف في رسم المقاربة الأمنية لكل منهما. على اعتبار أن الجزائر تنظر إلى أزمات المنطقة (مثل ليبيا ومالي) على أنها تحتاج قبل كل شيء إلى حلول سياسية ودبلوماسية تقودها دول الجوار والاتحاد الإفريقي وتركيزها على "مقاربة الأمن من خلال الدبلوماسية"

في حين أن الولايات المتحدة تميل أكثر نحو مقاربات أمنية وعسكرية، وغالبا ما تتعاون في هذا المجال مع دول تربطها معها شراكة أكثر عمقا(مثل المغرب ودول الخليج) أو متحالفة معها مثل دول حلف الشمال الأطلسي، بالإضافة إلى عدم التوافق حول قضايا مركزية وأساسية خاصة القضايا الإقليمية كالقضية الفلسطينية والقضية الصحراوية، التي تختلف الرؤى حولهما، وكذا الاختلاف في تحديد معايير تصنيف التنظيمات والجماعات الإرهابية، فالجزائر لا توافق تماما على إدراج الحركات التحررية كالمقاومة الفلسطينية والمقاومة في جنوب لبنان كحركات إرهابية، بالإضافة إلى سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إدراج حركة البوليزاريو الصحراوية ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية وحتى جماعة الإخوان المسلمين، كما أن الجزائر تربطها علاقات دبلوماسية وسياسية جيدة مع بعض الدول التي تصنفها الولايات المتحدة على أنها دول مارقة (كالجمهورية الإسلامية الإيرانية) ودول أخرى تصنفها على أنها دول معادية أو تصنفها تقارير الأمن القومي الأمريكي السنوية على أنها من مهددات الأمن القومي الأمريكي (كالصين وروسيا).

كل هذا يجعل العلاقة بين الجزائر والولايات المتحدة تتسم بالحذر وانعدام الثقة اللازمة والمطلوبة لتقوية التعاون الأمني بينهما والاستمرار نحو تقويته ميدانيا، لا على مستوى الخطاب السياسي والدبلوماسي.

توصيات الدراسة:

بناءا على ما تقدم من النتائج، تقدم الأطروحة التوصيات التالية:

1 –إستغلال الموقع لتعزيز الاستقلالية: التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية يحبذ أن يسير جنبا إلى جنب مع تعزيز العلاقات مع روسيا، والصين، والاتحاد الأوروبي، هذا التنويع يعطي الجزائر قوة تفاوضية أكبر.

2- التركيز على نقل المعرفة والتكنولوجيا: في أي مفاوضات مستقبلية مع الولايات المتحدة، نوصي أن يكون الهدف هو الحصول على التكنولوجيا والتدريب الذي يبني قدرات جزائرية دائمة، وليس فقط الحصول على مساعدات أو معدات جاهزة. هذا مهم جداً في مجالات مثل الأمن السيبراني والاستخبارات الإلكترونية.

3- تقديم الجزائر نفسها كوسيط إقليمي لا غنى عنه : يمكن للجزائر أن تطور أدوارها الدبلوماسية وعلاقاتها مع جميع الأطراف في النزاعات الإقليمية لتقديم نفسها كـ "وسيط نزيه". هذا سيرفع من قيمتها الاستراتيجية لواشنطن.

4 -إحترام خصوصية الشريك الجزائري: لكي ينجح التعاون، على صانعي السياسة الأمريكيين فهم أن الجزائر شريك متمسك بسيادته ومستقل. وأن الضغط من أجل وجود عسكري أمريكي أو محاولة دفع الجزائر نحو لتبني سياسات معينة سينتج عنه نتائج عكسية.

5 .دعم الحلول السياسية بقيادة محلية: في أزمات المنطقة، يجب أن تدعم واشنطن المبادرات التي تقودها دول الجوار مثل الجزائر، لأن هذه الحلول أكثر استدامة من الحلول العسكرية الخارجية. على اعتبار أن الاستقرار الطويل الأمد يصب في مصلحة الولايات المتحدة.

6 .تسهيل التعاون الدفاعي: يجب العمل على تخفيف القيود البيروقراطية والقانونية التي تعيق بيع معدات دفاعية غير قتالية ولكن متطورة للجزائر مثل معدات مراقبة الحدود، أنظمة اتصالات. وهذا من شأنه أن يعطي إشارة قوية على جدية الشراكة.

7 .دراسة مجال الأمن السيبراني: هذا المجال جديد وحيوي، وأقل حساسية من الناحية السياسية. يجب التركيز عليه، لكونه يمكن البلدين من التعاون في حماية البنى التحتية الرقمية ومكافحة الجرائم الإلكترونية.

8 .توسيع مفهوم "الأمن": الأبحاث المستقبلية يجب أن تدرس كيف يمكن ربط التعاون الأمني بالتعاون في مجالات أخرى مثل تنمية المناطق الحدودية، ومكافحة الفقر، وتأمين موارد المياه. باعتبارها "الجذور" الحقيقية للكثير من التهديدات الأمنية.

وفي الأخير يمكن القول إن التعاون الأمني الجزائري-الأمريكي اليوم، يجمع بين طرفين مختلفين، يجتمعان حيث تتقاطع مصالحهما، ويتوقفان حيث تبدأ اختلافاتهما الأساسية، هذه العلاقة ليست تحالفا تقليديا، بل هي "شراكة عملية" أو "تعاون إنتقائي."

قـــــــائمـة المـــــراجـــــــع

قـــــــائمة المـــــراجـــــــع

قـــــــائمة المـــــراجـــــــع

أوّلًا: المـــــراجع باللـــــغة العـــــربيّـــــة

أ- الـــــكـــــتـــــــــــــــب:

1) أبو الفضل بن منظور، **لسان العرب**، المجلد الأول، ط3، مادة(رهب)، لبنان: بيروت، ب ت.

2) ماتلار أرمان، أصل **النظام الامني المراقبة الشاملة**، لبنان: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2013.

3) كاسترو أليهاندرو أسبين، **إمبراطورية الإرهاب: السياسة الأمريكية العابره للقارات في الأمن والإقتصاد ومكافحة الإرهاب**، ترجمة: وفيقة إبراهيم، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012.

4) أوتكين أنا تولي، **الاستراتحية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين**، تر: أنور محمد إبراهيم ومحمد ناصر الدين الجبالي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003.

5) شابيرو ايان، **نظرية الاحتواء ما وراء الحرب على الإرهاب**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2012.

6) عبد السلام بلعيد، **الغاز الجزائري بن الحكمة أو الضلال**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعة 1990.

7) روبنسن بول، **قاموس الامن الدولي**، ت: مركز الامارات للدراسات والبحوث، الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009.

8) بوستي توفيق، **مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية**، (إسطنبول: معهد المصري للدراسات، 2019).

9) خليل حمد ثائر، **الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.

10) خليل محمد ثائر، **الأمن القومي الأمريكي والتغيير المنطقة العربية**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016.

11) جانيس.ج.تيري، **السياسة الخارجية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة:** ترجمة: حسن البستاني، بيروت: الدار العربية للعلوم، ناشرون، 2006.

12) بيتراس جايمس، **سطوة إسرائيل في الولايات المتحدة**، تر حسن البستاني، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007.

13) حدادي جلال، **معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي**، الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017.

14) عودة جهاد، **المقارنة بين النظرية الواقعية والواقعية الجديدة ونظرية تحليل النظم**، مصر: دار الهدى للشكر والتوزيع، بدون سنة.

15) بليس جون، ستيف سميث، الأمن الدولي حقبه ما بعد الحرب الباردة، **عولمة السياسات العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

16) بيليس جون، "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، في: جون بيليس وآخرون، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث والشرطة، 2004).

17) عبد العظيم خالد، **سياسة فرنسا في افريقيا: المصالح العليا والتحركات العسكرية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016.

18) حسين خليل، **العلاقات الدولية النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا**، بيروت، منشورات دار الحلبي، 2011.

19) حسين خليل، **النظام الدولي، المفاهيم والأسس. الثوابت والمتغيرات**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2013.

20) المنياوي رمزي، **الفوضى الخلاقة، السيناريو الأمريكي لفتيت الشرق الأوسط**، القاهرة: دار الكتاب العربي، 2012.

21) ماكنمارا روبرت، **جوهر الأمن**، تر: يونس شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1990.

22) سليم بوسكين، **العقيدة الامنية الجزائرية والتهديدات الإقليمية الجديدة**، الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2020.

23) قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: –دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية:** الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بدون سنة نشر.

24) قلاع الضروس سمير، **مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية،** الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع.

25) العساف سوسن، **إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمنية الجديدة والاستقرار الدولي،** بيروت الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.

26) سيثجونر، جيمس دوبينز وآخرون، **دحر تنظيم الدولة الإسلامية، كاليفورنيا،** منشورات مؤسسة راند،2017.

27) قوجيلي سيد أحمد، **الدراسات الأمنية النقدية، مقاربة جديدة لإعادة تعريف الأمن،** الامارات العربية المتحدة، السياسية، المركز العلمي للدراسات، 2013.

28) مصباح عامر، **نظرية التحليل الاستراتيجي للامن والعلاقات الدولية،** القاهرة: دار الكتاب العربي، 2001.

29) مصباح عامر، **علم السياسة: الفواعل والقضايا في ظل تطورات العولمة،** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017.

30) نصر عبد الحميد، محمد كمال العتر، **التعاون: معالم رئيسية في قواعد وتنظيمات الإتجاه التعاوني،** مصر: دار المطبوعات الجديدة 1973.

31) بلخيري عبد الكريم، **العلاقات الأمريكية الجزائرية 1954–1980،** تر: سمير حساني، الجزائر، دار الكرامة للطباعة والنشر، 2007.

32) جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية،** الجزائر، دار الخلدونية، 2007.

33) بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي،** الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

34) الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية،** ج 2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

35) تابليت علي، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776–1830،** الجزائر منشورات ثالة، 2013، ص 106

36) حميد علي حسين، علي زياد العلي، **ثيواستراتيجية الصراع في الشرق الأوسط نحو بعد جديد لدراسة العلاقات الدولية،** مصر: المكتب العربي للمعارف، 2020.

37) فارس علي محمود، **التعاون نشأته وفلسفته وأنواعه**، ليبيا: منشورات جامعة عمر المختار، 2022.

38) عمرو عمر واحد، عبد الرؤوف أحمد عمرو، **أحمد بن بلة، ابن شمالي إفريقيا**، مصر: الدار القومية للطباعة والنشر، (د. س. ن).

39) عبد العاطي عمرو، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

40) عناصر أحمد، **العلاقات الجزائرية الأمريكية، من الثورة إلى الحرب الباردة**، الجزائر: دار القصية للنشر، 2010.

41) عياد عبد العزيز، **تبييض الأموال والإجراءات المتعلقة بالوقاية منها ومكافحتها في الجزائر**، الجزائر: دارالخلدونية،2007.

42) جرجس فواز، **الأمريكيون والإسلام السياسي، تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية**، بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية، 2004.

43) جرجس فواز، **أوباما والشرق الأوسط، نهاية العصر الأمريكي**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

44) قطوش عز الدين، **الناتو والجزائر، من العداء إلى الشراكة**، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2015.

45) والتمز كنيث، **الإنسان والدولة والحرب: تحليل نظري**، ترجمة: عمر سليم التل، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، كلمة، 2013.

46) جريفيتش مارتن، **50 مفكرا في العلاقات الدولية**، ترجمة الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

47) كيلر مايكل، **دم ونفط: أمريكا واستراتيجيات الطاقة، الى إلى أين؟**،تر: أحمد رمو، بيروت: دار الساقي،220،2003.

48) الطيبي محمد، **من اجل نظري، معرفي، للارهاب**، الجزائر: دار ابن القديم للنشر والتوزيع،2008.

49) الموسى محمد خليل، **الاخر والحرب على الارهاب نحو نموذج تفسيري لنظام القانون الدولي المعاصر**، دمشق: دار الفكر، 2010.

50) فرج محمد، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية 2007.

51) فتحي عيد محمد، **الأساليب والوسائل التقنية التي يستخدمها الإرهابيون وطرق التصدي لها ومكافحتها**، السعودية: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية،2001.

52) أبو المعالي محمد محمود، **التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة في الساحل**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2017.

53) السراج محمد يعقوب، **القاموس المحيط**، ج 3، ط 1، لبنان: المكتبة العصرية، 2009.

54) محمد محمود علي، **الإستراتيجية الأمريكية لتفتيت وتقسيم العالم**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2018.

55) مرابط رابح، **المأزق الأمني متعدد الأبعاد**، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والخدمات التعليمية، ع، 8، 2009.

56) مصباح عامر، **علم السياسة، الفواعل والقضايا في ظل تطورات العولمة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017.

57) صايج مصطفى، **السياسة الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية**، الجزائر، دار قرطبة، 2010.

58) الأخضاري منصور، **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، التحديات**، قطر: المركز العربي للابحاث ودراسات سياسية ،2015.

59) نايت بلقاسم مولود قاسم، **ردود الفعل الأولية داخلاً وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح**، الجزائر: دار الامة 2007.

60) نايت بلقاسم مولود قاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيمنتها العالمية قبل سنة** 1880، الجزائر، دار البحث للنشر 1 نايت بلقاسم 985.

61) الجاسور ناظم عبد الواحد، **تأثير الخلافات الأمريكية –الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2007.

62) تشومسكي نعوم واخرون، **العولمة والارهاب: حرب امريكا على العالم**، ترجمة: حمزة المذيلي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003.

63) تشومسكي نعوم، **الدول المارقة إستخدام القوة في الشؤون العالمية**، ترجمة: أسامة، السعودية: مكتبة العبيكان، 2004.

64) كلينتون هيلاري، **خيارات صعبة**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015.

65) ياسر عبد الحسين، **الحرب العالمية الثالثه داعش والعراق واداره التوحش**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2015.

66) بيقون أحمد وآخرون، **العرب والعالم بعد أحداث 11 سبتمبر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

ب- المـــــقـــــــــــــــالات:

1) إبرير حمود، "العلاقات الجزائرية وموقع القطبية الفلسطينية فيها 1962/ 1989"، **مجلة العلم القانونية والاجتماعية**، المجل د6، العدد3، سبتمبر 2021.

2) ابو الفضل محمد حمزة حامد، "استراتيجية الردع النووي لكوريا الشمالية في الولايات المتحدة الأمريكية (2006 2010"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، المجلد9، العدد 18 جوان 2024.

3) ادريس عطية، "مكانة الأمن السيبراني في منظومة الأمن الوطني الجزائري"، **مجلة مصداقية**، المجلد 1، العدد1، 2019.

4) باسط سميرة، "اشكالية تطبيق استراتيجية الأمم المتحدة"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد: 3، 2018.

5) باسماعيل عبد الكريم، التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في الوطن العربي، **دفاتر السياسية والقانون**، العدد 12، جانفي، 2015.

6) برابح حمزة، "الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية والإستراتيجية**، العدد 6، 2017.

7) برد رتيبة، "الظاهرة التعاونية في العلاقات الدولية: نظرة على أبعادها الاقليمية والغير الاقليمية" ، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد السادس ، العدد الأول، 2022.

8) برد رتيبة، "السياسة الأمنية الأمريكية في المتوسط" ، **دفاتر السياسية والقانون**، العدد 15، 2016.

9) بركات عبد الله عزت، "ظاهرة غسيل الأموال واثارها الاقتصادية والإجتماعية على المستوى العالمي"، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد:4، بدون ت.

10) بركاني سليم، "البعد العسكري في الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين: "جدلية التعاون والتنافس منذ نهاية الحرب الباردة"، **المجلة الجزائرية للآمن والتنمية**، المجلد 12 ، العدد 01، جانفي 2023 .

11) برناوي أسماء، طيبي محمد الآمين، "تداعيات الهجرة غير الشرعية على الامن المجتمع الجزائري، دراسة حالة المهاجرين الافارقة"، **مجلة القانون والمجتمع والسلطة**، المجلد 10 ، العدد 01ن 2021.

12) بسادات نصر الدين، عثمان أحمد، "التنافس الطاقوي الأمريكي الأوروبي على السوق الجزائرية"، **مجلة الفكر القانوني** والسياسي، المجلد6، العدد 1، 2022.

13) بلخيرة محمد، "حالة اللاسلم واللاّحرب في الصحراء الغربية إلى أين"، **مجلة أكاديمية**، العدد 5، جوان 2016.

14) بلعربي علي، "التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، **مجلة القانون الدولي والتنمية**، المجلد 5، العدد2، 2017.

15) بلعربي علي، عباسة الطاهر، "التعاون الأمني الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، **مجلة القانون الدولي والتنمية**، المجلد5، العدد2، 2017.

16) بلكوشة أمير بوشناقة شمسية، "الصراع الأمريكي الروسي في ظل الأزمة الأوكرانية"، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 13، العدد 03، 2021.

17) بمراح محمد جواد، "الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية**، المجلد 2، العدد 2.

18) بن جديد سلوى، "منطقة الشمال إفريقيا السياسة الامريكية، لإدارة ترامب حدود التوافق والاختلاف مع روسيا"، **مجلة السياسة العالمية**، العدد 02، 2018.

19) بن حمادي عبد القادر، العيد محمد، "الشراكة الإقتصادية الأمريكية المغاربية بين إعادة تفعيل الاتحاد المغاربي في تحقيق المكاسب الاستثمارية النفعية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 7، جويلية 2014.

20) بن خليف عبد الوهاب، "دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد 12، العدد17، 2021.

21) بن صالح محمد الحاج عيسى، محمد سي ناصر، "مكافحة الجريمة المنظمة في التشريع الجزائري"، **المجلة الأكاديمة للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد 6، العدد 2، 2022.

22) بن عاشور عائشة، "دولة الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة بدولة مالي"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية**، المجلد 2، العدد 1، 2023.

23) بن عثمان إيمان، ليلى بن بغلبة، "التعاون القضائي الدولي: ركيزة أساسية لتحقيق العدالة الجنائية الدولية"، **مجلة الشهاب**، المجلد 11، العدد 01، 2025.

24) بن يحيى عتيقة، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة دونالد ترامب"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 4، العدد 01، 2018.

25) بهلول تقي الدين، "التهديدات الامنية اللاتماثلية من الفواعل المسلحه من غير الدول الى حالة الدول الفاشلة"، **المجلة الجزائريه للامن الانساني**، المجلد :9، العدد:1، 2024 .

26) بور زيكي عبد النبي، «هل التعاون الدولي حقيقه ام مجرد بوتوبيا"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 28، 2010.

27) بوروينة إلهام، زكريا وهي، "العلاقات الجزائرية الصينية في ضوء مبادرة الحزام والطريق: موازنة بين الجهود المبذولة والتحديات المطروحة"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد9، العدد 01، 2025.

28) بوزيان عبد الرحمان، "التحولات المعرفية لمفهوم الأمن وفق المنظور النقدي"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 06، الجزائر، 2021.

29) بوعلام ناصر، "التطبيع المغربي الإسرائيلي وتداعياته على قضية الصحراء المغربية والتوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية"، **مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية**، المجلد 9، العدد 1، 2022.

30) بوعنان لندة، "التعاون الأمريكي الجزائري فى مكافحة الإرهاب،" **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد 01، 2019.

31) بوكليخة عائشة، "الدولة الفاشلة وتداعياتها على الأمن في المتوسط: الحالة الليبية نموذجًا"، **مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية**، العدد 2، ديسمبر 2017، ص 181–182

32) تابليت على، "معاهدة الصداقة والسلام، بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية"، **حوليات جامعة الجزائر**، المجلد4، العدد 1، 1989.

33) تاجر أمال نارجي، "السيناريوهات كأداة منهجية لتحقيق التنمية في العلوم السياسية"، **مجلة آفاق للعلوم**، العدد 6، جامعة زيان عاشور، 2019.

34) تازيرت أمينة، "واقع المتاجرة بالأسلحة في الجزائر"، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، المجلد 5،العدد:1، 2020.

35) تامر محمد سامي عبد اللطيف " الاستراتيجية الأمريكية اتجاه طموحات الصعود الصيني"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، المجلد9، العدد18، 2024.

36) تباتي وهيبة، المقاربة الأمنية لحلف الشمال الأطلسي في منطقة المتوسط بعد الحرب الباردة، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 6، العدد1، 2022، .

37) تباني وهيبة، "المقاربة الأمنية لحلف الشمال الأطلسي في منطقة المتوسط بعد الحرب الباردة"، **مجلة السياسية العالمية**، المجلد (6)، العدد 1، 2022.

38) تمزور فتيحة، قاسم حجاج، "صورة الجزائر في الوثائق الاستراتيجية الأمريكية وفرنسا في حقبة الحرب الباردة إلى اليوم"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 7، العدد 2016.

39) التميمي محمد رضا، "الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية"، **دفاتر السياسة والقانون** (المغرب) ، العدد 04، جانفي 2001.

40) التميمي محمد سفيان بوخبزة، "تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الخصائص الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 9 ، العدد 1، 2025.

41) جلابي عبد القادر، قاسم حاج أمحمد" تجريم دفع الفدية كآلية آليات لمكافحة الإرهاب"، المجلد 13، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد1، 2020.

42) جلة اسماعين، محمد غربي " حلف الناتو وجدل البقاء بعد الحرب الباردة"، **الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 20، جوان 2018.

43) جهاد عباس علي، "النفوذ الفرنسي في الساحل الإفريقي"، **المجلة السياسية الدولية**، العدد 3، جوان 2025.

44) الحربي سليمان عبد الله، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19(صيف 2008).

45) حسن عبد الله، "جوهر تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية"، مجله **السياسة الدولية**، العدد 124، 2013.

46) حسين حيدر علي، "مسار العلاقات الأمريكية الصينية في ضوء إستراتيجيات التحدي والاحتواء والشراكة"، **مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 6، العد 01، 2022.

47) حمد النور، "الشراكة الإستراتيجية العربية الأمريكية والتوازن الامني المتغير في الخليج"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 17 ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، 2015 .

48) حمشى محمد، "مدخل الى المدارس الأوروبية في حقل الدراسات الأمنية النقدية "، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد:6، جويلية 2018.

49) حمشي محمد، "مدرسة باريس للدراسات الأمنية واشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد:212، أفريل 2018.

50) حمياز سمير، "تداعيات التدخلات الإنفراديةالأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب "، **السياسة العالمية**، المجلد 4، العدد 3، 2021.

51) حمياز سمير، "دور الحلف الأطلسي في هندسة الأمن الإقليمي في المتوسط، دراسة حالة مسار الحوار المتوسطي"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 7، العدد 1.

52) حواوسية جمال، "الاتجاهات الكلاسيكية والمعاصرة في تفسير مفهوم الأمن الدولي، عرض وتقييم"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد16، ديسمبر 2018.

53) الخادمي نور الدين مختار، "القواعد الفقهيه المتعلقه بالامن الشامل"، **المجلة العربية للدراسات الامنية**، العدد ،42 2009 .

54) خرمارة عبد الرحمان، منصر جمال، العلاقات الأمريكية الجزائرية 1354 -1962 بين سياقات الثورة ومتطلبات الاستقلال"، **مجلة الفكر المتوسط**، المجلد11، العدد2.

55) خروج رضا، سعاد حكوط، "المقاربة الجزائرية لمواجهة التهديدات الإرهابية دراسة في المعايير التشريعية والمضامين الأمنية"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، 2024.

56) خلف رانا علي، «البنيوية في العلاقات الدولية"، أوراق **دولية**، العدد 186، 2010.

57) خيري عبد الرزاق جاسم، "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا، فرصة أمريكية ومضة إفريقية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 25، 2009.

58) دباك حورية، "الانقلابات العسكرية في الساحل الافريقي ودورها في انحسار النفوذ الفرنسي"، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، المجلد 9، العدد 1، 2025.

59) دحو مصطفى، "حلف الشمال الأطلسي ودوره في تعزيز القيادة الأمريكية للعالم"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد11، العدد02، سبتمبر 2020.

60) دحية عبد اللطيف، "التجربة الجزائرية في مواجهة الجريمة الإرهابية"، **حوليات جامعة الجزائر 1**، العدد 31.

61) دراجي هشام، "المدارس النقدية للأمن في العلاقات الدولية: المفاهيم والمقاربات"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد الخامس، العدد:2، 2022.

62) رباحي امينة، "قانون النمو والعرض، أغوا الأمريكي الإفريقي"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسة والعلاقات الدولية**، العدد 15، 2020.

63) ركاح عميروش، "الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 5، 2006.

64) رولامي عبد الحميد، "تحولات الغاز الأوروبي بعد حرب روسيا -أوكرانيا ومكانة الغاز الجزائري اتجاه المنافسين"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلد19، العدد31، 2023.

65) ز تيغرة هرة، الضربات الوقائية والإستراتيجية الأمنية الأمريكية، **مجلة دراسات استراتيجية** العدد 17 ،2012.

66) زقاع عادل، "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة او صناعة السياسة العامة"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، (العدد01)، 2011.

67) زيوش حسام الدين، "استراتيجيات الدول المغاربيهة في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد6، العدد 2. 2021.

68) زيوش حسام الدين، عثامنه رشيد، "التعاون الامني المغاربي في مواجهه تهديدات الآزمة الليبية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد21، العدد:2، 2021.

69) سالم حمزة، بو عمارة سمير، "ملامح السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران في ظل إدارة الرئيس جو بايدن": قراءة في الثوابت والمتغيرات"، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 14، العدد 01، 2022.

70) سعد الله أبو القاسم، "نظرة الأمريكيين للتاريخ الجزائري"، **مجلة الدراسات التاريخية** المجلد 3، العدد 2، 1988. سعد الله

71) سليم موالد، "التعاون المالي والنقدي الاقليمي كآلية لمنع الازمات وتجنب تكرارها"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، المجلد الأول، العدد 12، 2015.

72) سمير حمياز، "التعاون الروسي الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية" منظمة شنغهاي أنموذجا"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 9، العدد 2، 2020.

73) سهايلية حنان، حتان ادريسي، "الدول المارقة من منظور الاستراتيجية الأمنية الأمريكية"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 11، 2016.

74) سهايلية سماح، إدريسي حنان ، "الدوّل المارقة من منظور الإستراتيجية الأمنية الأمريكية: دراسة تحليلية"، **المجلّة الجزائرية للسياسات العامّة**، العدد11، أكتوبر 2016.

75) شرقي محمود، "المقاربة الأمنية الأمريكية في الحرب على الإرهاب"، **مجلة المفكر**، العدد 9، جامعة محمد خيضر، 2013.

76) شريف عبد الرحمن، "الأزمة الجزائرية: متابعة لتطور مواقف الأطراف المختلفة في حلقة العنف المفرغة"، **الحضارة للدراسات والبحوث**، 11 سبتمبر 2016 .

77) شعاشعية لخضر، "دور الدبلوماسية الجزائرية في أزمة الرهائن الأمريكيين فى إيران"، **مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، العدد 2 جوان 2017.

78) شقرون الجيلاني، " الشراكة الأمريكية – الشمال إفريقية"، **مجلة القرطاس**، العدد 10، نوفمبر، 2018.

79) شنين مصعب، "التعاون الامني الدولي والسيادة الوطنية في العراق بين المتطلبات الأمنية وتكريس الوصاية الأجنبية"، **مجلة الباحث الأكاديمية في العلوم القانونية والسياسية**، العدد:7.

80) شوقي أحمد، "الجزائر والقضية الفلسطينية: صفحات من نضال مشترك"، **مجلة دراسات وأبحاث**، المجلد7، العدد19، جوان 2015.

81) صالح زياني، بوعندل يوسف ، "العلاقات الجزائرية الصينية: مشروع شراكة إستراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد12، العدد 1، جانفي 2023.

82) صايش عيد المالك، "مكافحة الهجرة غير الشرعية، نظرة على القانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات"، **المجلة الأكاديمية للأبحاث القانونية**، المجلد 2 ، العدد 1، 2007 .

83) صحراوي سمية، "دراسة للتدخل الفرنسي في مالي بعد 2000: عملية برخان العسكرية انموذجا"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 08، العدد2.

84) صفراوي فاطمة، "السياسة الخارجية الامريكية اتجاه الجزائر بعد أحداث سبتمبر 2001"، **المعيار**، العدد 16 2016.

85) طورشي ليلى، المفاهيم الاستراتيجية للحلف الأطلسي ما بعد الحرب الباردة "، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، المجلد 2، العدد 3، جوان 2018.

86) بن عبير عبد النور، "الحوار الأمني الأطلسي المتوسطي، الشراكة الامريكية الجزائرية"، **شؤون الأوسط**، العدد 83، 1999.

87) العايب معمر، "علاقة الأمير عبد القادر بالأمريكان 1836-1837. الأسباب والخلفيات"، **مجلة القرطاس**، العدد4، جانفي 2017.

88) بوروبي عبد اللطيف، "نحو صياغة نموذج معريفي جديد لمفهوم الأمن في علم العلاقات الدولية: مقاربة ما بعد بنائية"، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد 47، الجزائر :2007.

89) عريعير مصطفى، "الشراكة الأمنية للجزائر مع منظمة حلف الشمال الأطلسي – بين الماضي والحاضر والمستقبل"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد6 ، العدد (02)، ديسمبر 2021.

90) عصماني ليلى، "مكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط،" **حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية**.المجلد9، العدد1، ديسمبر 2017.

91) علاق جميلة، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، من رد الاعتبار للماضي المتوسطي إلى المشاركة مع المبادرات الأمنية " **مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية**، المجلد 19 العدد 02.

92) علي عادل عنتر، " نظريات الأمننة في مجال العلاقات الدولية: من مدرسة كوبنهاغن نحو نظير اتصالية مقترحة لدراسة الأمننة"، **مجلة الكلية والاقتصاد**، العدد: 14، أفريل 2022.

93) عمار حميد ياسين، "مكانة القوة في المدرك الإستراتيجي الأمريكي، دراسة في التأصيل النظري والتوظيف الإستراتيجي"، **المجلة السياسية والدولية** ، العدد 35 .36، 2017 .

94) عميروش عبد الوهاب، "نشاة القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وعلاقته المركبة بشبكات الجريمة المنظمة2007–2011 "، **مجلة السياسة العالمية**، العدد2، 2021.

95) عيشوش ام الخير، "تاثير التهديدات الاتماثلية على مستقبل الامن الطاقوي الجزائري"، **مجلة اكاديميا للدراسات السياسة**، المجلد 7، العدد 1، جوان 2024.

96) غزالي اسحاق، "المقاربة الامنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي والتحديات التي تواجهها"، **مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، العدد:5، 2018، ص2019.

97) غزالي اسحاق، "المقاربة الامنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي والتحديات التي تواجهها"، **مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، العدد: 5، 2018.

98) غنام، فايزة، "استراتيجية حوار (5+5) دراسة في التأثير السياسي الإقليمي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد 3.

99) فراحي محمد، "برنامج كاب ديل كآلية لإرسال التعاون الدولي من أجل التسديد الديمقراطية التشاركية"، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية** العدد الأول، 2019.

100) فني كنزة، "الامن التعاوني لحلف الشمال الأطلسي في الشرق الأوسط ، مقاربة للواقع ورسم الافاق"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية** ، المجلد 3 ، العدد 2، 2018.

101) قاسمي سعاد، "المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية وإشكالية التدخل الأجنبي"، **مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية**، المجلد 6، العدد 3، 2021.

102) قاسي فوزية، "الحرب على الإرهاب ومنطق الأمننة: قراءة في السياسة الأمريكية العالمية الجديدة من منظور مدرسة كوبنهاغن"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 03، 2011.

103) قبلى آسيا، "التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 06، العدد 02، 2019.

104) قريب بلال، "التعاون العسكري الجزائري الروسي في مجال السلاح والطاقة: الواقع والآفاق"، **مجلة المفكر**، المجلد 16، العدد1، 2021.

105) قط سمير، "المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية مند منتصف التسعينات: اتحاد وفرص وقيود، " **مجلة جيل، للدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 9، جوان 2017.

106) قوادري أحمد الحوار الاستراتيجي في العلاقات الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية، الجزائر أنموذجا، المجلة الجزائرية للدراسات لسياسية، العدد 08، 2017، ص 108

107) قيشاح نبيلة، "آلية مكافحة جريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 2، العدد2، 2015.

108) كبابي صليحة، " الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد.38، ديسمبر، 2012.

109) كركب عبد الحق، "جون كينيدي ومواقفه اتجاه القضية الجزائرية 1954-1962"، **مجلة العصور الجديدة**، المجلد11، العدد3، نوفمبر 2021.

110) كريوش أحمد، "الهجرة غير الشرعية في الجزائر :دراسة في تداعيات الظاهرة وآليات المكافحة "، **مجلة المفكر** ، المجلد 18، العدد1، 2023.

111) كريوش اسامة سليخ، "التعاون العسكري في شمال افريقيا في مواجهه الظاهرة الإرهابية دراسة حالة التعاون العسكري الجزائري، التونسي، العدد:02، 2019.

112) كشّان رضا ، "دوافع دعم الولايات المتحدة الأمريكية للكيان الإسرائيلي خلال حروبه على فلسطين: رؤية تحليلية لأبعاد وتداعيات هذا الدعم"، **المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد9، العدد02، ديسمبر 2005.

113) الكعود إسراء شريف، "التأثير السيبراني في الأمن القومي للدول الفاعلة الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا،" **مجلة العلوم السياسية**، العدد (64) بغداد، 2022.

114) كلاع شريفة، "التخالف الاستراتيجي الروسي كقوى موزانة في مواجهة نظام أحادي القطبية وتوطين نظام عالمي متعدد الأقطاب"، **مجلة افاق**، العدد 3، 2021.

115) كلاع شريفة، "العلاقات الروسية الجزائرية: بين البعد الطاقوي والتعاون العسكري"، **مدارات سياسة**، المجلد 1، العدد1، جوان 2017.

116) كوشي علي، "الإرهاب الإسلامي كبديل عن الإرهاب الشيوعي من منظور الولايات المتحدة الأمريكية"، **مجلة معارف**، العدد، ديسمبر 2010، .

117) كبدانى فؤاد،" براغماتية العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الاستقلال"، **مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، المجلد 14، العدد 1، جوان 2023.

118) لزهر عبد العزيز، الجزائر والمقاربة الاستراتيجية في المتوسط: حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012.

119) لزهر مروك، "العلاقات الجزائرية الروسية، الأبعاد والتطورات الراهنة"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد 6، العدد 1، جانفي 2021.

120) لعشاش محمد، "المبادئ والضمانات في ظل قانون الاستثمار الجديد – رقم 22 – 18 من التكريس إلى التعزيز"، **مجلة دراسات وأبحاث**، المجلد 15، العدد 3، 2023.

121) لونيس رابح، "العلاقات الجزائرية الأمريكية عبر التاريخ،" **مجلة عصور**، المجلد 9، العدد، 2010.

122) ماموش مراد، بن ساحة يعقوب، "المقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 14، العدد 1.

123) مباركية منير، "مساهمة التعاون الدولي في ترقية مشاركة المواطن في التنمية المحلية في الجزائر برنامج كابدال نموذجا"، مجلة **الأبحاث**، المجلد السادس العدد:2، 2021.

124) محمدي اسمهان، "تاريخ السياسة الأمنية الروسية في منطقة الساحل الافريقي"، **مجلة البحوث التاريخية**، المجلد8، العدد023، ديسمبر 2024.

125) مخلوف ساحل، "المقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب: الأسس والآليات"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، العدد 3، 2013.

126) مروك لزهر، "العلاقات الجزائرية الإيطالية من التعاون التقليدي الى الشراكة الاستراتيجية المتعددة الابعاد"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد11، العدد 1، 2025.

127) مزياني فيروز، "الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية: السيناريو أداه الوحدة المنهجية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد 9، جوان 2016.

128) مكاوي نور الدين، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وأثرها على العلاقات الجزائرية الأمريكية، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد 59، العدد 01، 2022.

129) موسى مصطفى، محمد علي، "اثر بناء الدولة على التهديدات الامنيه اللا تماثلية في منطقه الساحل والصحراء"، **دفاتر السياسه والقانون**، المجلد 12 العدد:1، 2020.

130) النعيمى انور جليل، إسماعيل خليل ، "توظيف حلف الناتو في استراتيجية الهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 68، بغداد، سبتمبر 2024.

131) مطلك همام خضير، "المكانة الاستراتيجية لدول الساحل الافريقي في المدرك الاستراتيجي الأمريكي"، **مجلة المعهد**، العدد 12، 2023.

132) هواتف بهية، تودي هريرة، "الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها "، **مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية**، العدد 6، 2021.

133) ياخويةادريس، "جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي، تونس والجزائر والمغرب أنموذجا"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد:11، 2014 .

ت- الملتقـــــيات العلـــــمية:

1) بوبية نبادل ، "مسألة التوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية، دراسة في طرق التوظيف": مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول **اشكالية الأمنية في المغرب العربي**، المحور الثاني:

المخاطر والتهديدات والأزمات التي يواجهه المغرب العربي، جامعة جيجل ، كلية العلوم السياسية، على الرابط: www.fostwar.602.com 2021/07/11 .

2) حمدوش رياض، " تطور الأمن والدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية"، قسنطينة: مداخلة ضمن الملتقى الدولي،" **الجزائر والأمن في المتوسط مواقع وآفاق**، جامعة منتوري، قسم العلوم السياسية، قسنطينة، 2008.

ث- المـــواد القانـــونية:

1) **الجريدة الرسمية**، 1975، الأمر رقم 75٠9 ،

2) المرسوم التنفيذي رقم 02.127 المؤرخ في 7 أفريل2002، المتضمن إنشاء خلية معالجة الإستعلام المالي، وتنظيمها وعملها.

3) قانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار، **الجريدة الرسمية**، العدد 50، الصادرة بتاريخ 28 يوليو 2022.

4) مرسوم تنفيذي رقم 212.97 مؤرخ في 04 صفر 1418 الموافق ل 09 جوان يونيو سنة 1997، يتضمن إنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإيمانهم.

5) القانون01/05 المعدلة بمقتضى المادة :4 من الأمر02/12 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال، وتمويل الإرهاب ومكافحتها.

ج- الدراسات غير المنشورة:

49)بن قطة مراد، إشكالية المكاسب النسبية في العلاقات الدولية عند الواقعية الجديدة، السياسة العالمية، العدد 2،2018.

50)لخداري جلول، محمد غربي، التعاون في السياسة الدولية من المنظور الواقعي، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، المجلد 8، العدد 2، جوان.

1) بحميسي شيبي، "الامن الدولي والعلاقة بين منظمه حلف الشمال الاطلسي والدول العربية فتره ما بعد الحرب الباردة 1991 2008»، (مذكرة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية 2009).

2) بلخيرة محمد، "السياسة الأمريكية تجاه دول المغرب العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين: الأبعاد الإستراتيجية الغائية"، (أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015).

3) بلعمري سليمة، "البعد الأمني للسياسة الخارجية الأمريكية، اتجاه الساحل"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزاء 3-2012-2013).

4) بن حواء امينة،"التعاون الامني بين المنظمات الدولية"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، 2016- 2017.

5) بن سعود اليامين، "الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5»،(مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة ا لحاج لخضر باتنة، 2011، 2012) .

6) بن سعيد خديجة، "رهانات وتداعيات أزمة الساحل الافريقي على الأمن القومي الجزائري"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2023، 2024).

7) بن صايم بو نوار، المشكلة الأمنية في المغرب العربي، (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2015-2016).

8) بن عزيز، "سبل التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013).

9) بن عمر نبيل، "التعاون الجزائري الأمريكي فى مكافحة الإرهاب"، (رسالة ماجستير جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2013).

10) بوازدية جمال، "الاستراتيجيات المغاربية لمكافحة الارهاب"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2012، 2013).

11) بوازدية جمال، "الاستراتيجيات المغاربية لمكافحة الإرهاب"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية -قسم الدراسات الدولية 2012 - 2013).

12) بوزرب رياض، "النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008).

13) بوضياف اسمهان، "دور الدول والمنظمات العالمية والإقليمية في مكافحه الارهاب الدولي"، (مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، كلية الحقوق 2009) .

14) تباني وهيبة، "الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة: ظاهرة الارهاب"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، بتيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015).

15) تباني وهيبة، "الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2014).

16) تخي فاطمة الزهراء، "العلاقات الأمريكية الجزائرية بعد احداث 11 سبتمبر 2001"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 ، 2013-2014)، ص 115.

17) جلال جدادي، "الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة فالمتوسط، بعد أحداث 11ديسمبر"2001، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015) .

18) حشود نورالدين، "العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-2004"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينة 2005).

19) حمدان محمد الطيب، "التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014).

20) حميدي سامي، "اسباب ظاهره الارهاب في الجزائر"، (مذكرة غير منشورة ماجستير، جامعه بسكرة، 2004).

21) دلة مصطفى أمينة، "الدراسات الأمنية النقدية"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2013).

22) زيغم جميلة، "التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في افريقيا، دراسة حالة السودان"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية 216-2017).

23) سعيدي ياسين، "التحديات الأمنية الجديدة في المغرب"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران (2)، 2016).

24) شيبي لخميسي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية ، فترة ما بعد الحرب الباردة (1991-2008): مذكرة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، 2009.

25) الشيخ الشيوخ زهرة، "العقيدة الاستراتيجية لحلف الشمال الاطلسي بعد الحرب الباردة 2008/1991"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر دالي ابراهيم 2011، 2012).

26) طورشي ليلى، مكافحة الإرهاب في استراتيجية حلف الشمال الأطلسي بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019.

27) بلعربي علي، "دور الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي بعد سنة 2001"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران، 2018،2017).

28) مشري عبد الحميد، "التعاون الدولي من منظور الحوار العقلاني – البنائي" ، (أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة باتنة 1 ، 2016 ، 2017).

29) العابد أحسين، "الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى1945، 2006"، (رسالة دكتوراة غير منشورة في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، جانفي 2008).

30) عادل محمد طاهر، "تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، الدراسة في المنطلقات والاسس"، (أطروحة دكتوارة غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 2015).

31) عاشور يوسف، "البعد الأمني في العلاقات الأمنية المغاربية في ظل التهديدات الأمنية الجديدة دراسة حالة الجزائر 2009–2010"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2019–2020).

32) العايب محمد، "العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية، –1942–1962–"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد – 2008 – 2009) .

33) عباس مؤيد حمزة، "الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، بعد 11 أيلول 2001"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، العراق: جامعة النهرين 2012).

34) علي تابليت، "العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776–180"، (أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006 – 2007)، ص 381

35) عليلى مولى، "السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة"، (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2002).

36) عمراني رباب، "مستقبل الاستراتيجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الافريقي: دراسة في الخيارات المستقبلية"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2022، 2023).

37) عمراني رباب، "مستقبل الاستراتيجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الخيارات المستقبلية"، (أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2022–2023).

38) عميروش ركح، "السياسة الأمنية الأمريكية الأوروبية في البحر المتوسط"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2008–2009).

39) غربي عبد الوهاب، "التهديد الارهابي في منطقه الساحل الافريقي وانعكاساته الامنيه على الجزائر في فتره 2011 2020»، (اطروحة دكتوارة غير منشورة، جامعة الجزائر3، كلية الحقوق، 2021) .

40) قاسي فوزية، "الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب: منطق الأمنية في الساحل الافريقي"، (أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة، 2014).

41) قريب بلال، "السياسة الأمنية للاتجاه الأوروبية من منظور أقطابه: التحديات والرهانات"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، 2011.

42) لخميس شيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف الشمال الأطلسية والدول العربية في فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008، مذكرة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، جامعة الدول العربية، 2009.

43) محبوب محمد، "تأثير المتغير الغياب فى السياسة الخارجية، صياغة عبد العزيز بوتفليقة السياسة الجزائر الخارجية خلال الفترة 1999-2009"، (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام 2001).

44) محمد مسعود، "البعد الأمني في السياسة الخارجية اتجاه المغرب العربي"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014).

45) مريم ابراهيمي، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وأثره على المنطقة المكانة"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير بسكرة، كليه الحقوق والعلوم السياسية 2011-2012).

46) معمري خالد، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي"، (مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2007-2008).

47) مكاوي نور الدين، "الثابت والمتغير فى العلاقات الجزائرية الأمريكية. بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائرية كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020 - 2021).

48) الموش سفيان، "الأمن القومي الأمريكي، بعد أحداث 11 سبتمبر"، (أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر كلية الحقوق، 2019-2020).

ح- الملتقـــــيات العلـــــمية:

3) حمدوش رياض، " تطور الأمن والدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية"، قسنطينة: مداخلة ضمن الملتقى الدولي،" **الجزائر والأمن في المتوسط مواقع وآفاق**، جامعة منتوري، قسم العلوم السياسية، قسنطينة، 2008.

4) بوبية نبادل ، "مسألة التوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية، دراسة في طرق التوظيف": مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول **اشكالية الأمنية في المغرب العربي**، المحور الثاني: المخاطر والتهديدات والأزمات التي يواجهه المغرب العربي، جامعة جيجل ، كلية العلوم السياسية، على الرابط: www.fostwar.602.com 2021/07/11 .

خ- المـــواد القانـــونية:

6) **الجريدة الرسمية**، 1975، الأمر رقم 75٠9 ،

7) القانون01/05 المعدلة بمقتضى المادة :4 من الأمر02/12 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال، وتمويل الإرهاب ومكافحتها.

8) المرسوم التنفيذي رقم 02.127 المؤرخ في 7 أفريل2002، المتضمن إنشاء خلية معالجة الإستعلام المالي، وتنظيمها وعملها.

9) مرسوم تنفيذي رقم 212.97 مؤرخ في 04 صفر 1418 الموافق ل 09 جوان يونيو سنة 1997، يتضمن إنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإيمانهم.

10) قانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار، **الجريدة الرسمية**، العدد 50، الصادرة بتاريخ 28 يوليو 2022.

د- الدراسات غير المنشورة:

49) بوضياف اسمهان، "دور الدول والمنظمات العالمية والإقليمية في مكافحه الارهاب الدولي"، (مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، كلية الحقوق 2009) .

50) بحميسي شيبي، "الامن الدولي والعلاقة بين منظمه حلف الشمال الاطلسي والدول العربية فتره ما بعد الحرب الباردة 1991 2008"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية 2009).

51) بلخيرة محمد، "السياسة الأمريكية تجاه دول المغرب العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين: الأبعاد الإستراتيجية الغائية"، (أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015).

52) بلعمري سليمة، "البعد الأمني للسياسة الخارجية الأمريكية، اتجاه الساحل"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزاء 3-2012-2013).

53) بن حواء امينة،"التعاون الامني بين المنظمات الدولية"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، 2016- 2017.

54) بن صايم بو نوار، المشكلة الأمنية في المغرب العربي، (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2015-2016).

55) بن عزيز، "سبل التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013).

56) بن عمر نبيل، "التعاون الجزائري الأمريكي فى مكافحة الإرهاب"، (رسالة ماجستير جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2013).

57) بوازدية جمال، "الاستراتيجيات المغاربية لمكافحة الإرهاب"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية -قسم الدراسات الدولية 2012 - 2013).

58) تباني وهيبة، "الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة: ظاهرة الارهاب"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، بتيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015).

59) تباني وهيبة، "الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2014).

60) جلال جدادي، "الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة فالمتوسط، بعد أحداث 11ديسمبر"2001، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015) .

61) بوازدية جمال، "الاستراتيجيات المغاربية لمكافحة الارهاب"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2012، 2013).

62) معمري خالد، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي"، (مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2007-2008).

63) بن سعيد خديجة، "رهانات وتداعيات أزمة الساحل الافريقي على الأمن القومي الجزائري"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2023، 2024).

64) عمراني رباب، "مستقبل الاستراتيجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الافريقي: دراسة في الخيارات المستقبلية"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2022، 2023).

65) عميروش ركح، "السياسة الأمنية الأمريكية الأوروبية في البحر المتوسط"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2008–2009).

66) بوزرب رياض، "النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963–1988"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008).

67) الشيخ الشيوخ زهرة، "العقيدة الاستراتيجية لحلف الشمال الاطلسي بعد الحرب الباردة 2008/1991"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر دالي ابراهيم 2011، 2012).

68) زيغم جميلة، "التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في افريقيا، دراسة حالة السودان"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية 216–2017).

69) حميدي سامي، "اسباب ظاهره الارهاب في الجزائر"، (مذكرة غير منشورة ماجستير، جامعه بسكرة، 2004).

70) سعيدي ياسين، "التحديات الأمنية الجديدة في المغرب"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران (2)، 2016).

71) طورشي ليلى، مكافحة الإرهاب في استراتيجية حلف الشمال الأطلسي بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019.

72) العابد أحسين، "الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى1945، 2006"، (رسالة دكتوراة غير منشورة في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، جانفي 2008).

73) عاشور يوسف، "البعد الأمني في العلاقات الأمنية المغاربية في ظل التهديدات الأمنية الجديدة دراسة حالة الجزائر 2009–2010"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2019–2020).

74) مشري عبد الحميد، "التعاون الدولي من منظور الحوار العقلاني – البنائي" ، (أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة باتنة 1 ، 2016 ، 2017).

75) غربي عبد الوهاب، "التهديد الارهابي في منطقه الساحل الافريقي وانعكاساته الامنيه على الجزائر في فتره 2011 2020"، (اطروحة دكتوارة غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية الحقوق، 2021) .

76) بلعربي علي، "دور الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي بعد سنة 2001"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران، 2017،2018).

77) علي تابليت، "العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776–180"، (أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006 – 2007)، ص 381

78) عليلى مولى، "السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة"، (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2002).

79) قاسي فوزية، "الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب: منطق الأمنية في الساحل الافريقي"، (أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة، 2014).

80) قريب بلال، "السياسة الأمنية للاتجاه الأوروبية من منظور أقطابه: التحديات والرهانات"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، 2011.

81) لخميس شيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف الشمال الأطلسية والدول العربية في فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008، مذكرة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، جامعة الدول العربية، 2009.

82) حمدان محمد الطيب، "التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014).

83) العايب محمد، "العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية، -1942-1962-"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد - 2008 - 2009) .

84) عادل محمد طاهر، "تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، الدراسة في المنطلقات والاسس"، (أطروحة دكتوارة غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 2015).

85) محبوب محمد، "تأثير المتغير الغياب فى السياسة الخارجية، صياغة عبد العزيز بوتفليقة السياسة الجزائر الخارجية خلال الفترة 1999-2009"، (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام 2001).

86) محمد مسعود، "البعد الأمني في السياسة الخارجية اتجاه المغرب العربي"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014).

87) مريم ابراهيمي، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وأثره على المنطقة المكانة"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير بسكرة، كليه الحقوق والعلوم السياسية 2011-2012).

88) دلة مصطفى أمينة، "الدراسات الأمنية النقدية"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2013).

89) مكاوي نور الدين، "الثابت والمتغير فى العلاقات الجزائرية الأمريكية. بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائرية كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020 – 2021).

90) الموش سفيان، "الأمن القومي الأمريكي، بعد أحداث 11 سبتمبر"، (أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر كلية الحقوق، 2019–2020).

91) عباس مؤيد حمزة، "الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، بعد 11 أيلول 2001"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، العراق: جامعة النهرين 2012).

92) تخي فاطمة الزهراء، "العلاقات الأمريكية الجزائرية بعد احداث 11 سبتمبر 2001"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013–2014)، ص 115.

93) حشود نورالدين، "العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992–2004"، (مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينة 2005).

94) بن سعود اليامين، "الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5»، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ا لحاج لخضر باتنة، 2011، 2012).

95) شيبي لخميسي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية، فترة ما بعد الحرب الباردة (1991–2008): مذكرة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، 2009.

ذ– المصـــــــــادر الإلكتـــــــــرونية:

1) "فلسطين. مواقف الجزائر الثابتة إتجاه القضيية الفلسطينية"، على الموقع الإلكتروني .https://embrussels.mfa.gov. dz

2) " قراء في موقف إدارة بايدن من الهجوم الإسرائيلي المحتمل على إيران"، **المركز الحربي للأبحاث ودراسة السياسات**، على الرابط الإلكترونيbi <https://www.dohainstitute.org .

3) "لهذه الأسباب بلغت نسبة الرسوم الأمريكية على السلع الجزائرية 30 بالمائة"، على الرابط الإلكتروني : https://www.echoroukonline.com/%D9%84%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-

4) "مشروع قانون أمريكي لمعاقبة الدول المتعاملة تجاريا مع روسيا"، **قناة الجزيرة**، على الرابط التالي:

5) "الدراسات النقدية حول الامن في المنطقة العربية، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية"، على الموقع الإلكتروني: Theacss.org/pages/ergp :css

6) "السياسة الامريكية الجامعة تجاه الصين وروسيا والحذرة اتجاه إيران"، على الرابط الالكتروني: https://arabaffairsonline.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A, 2025/04/27، 14:34

7) "قوائم الإرهاب ...معايير منطقية أم حسابات سياسية؟»، على الموقع الإلكتروني: https://www.independentatabia.com 02/10/2023

8) "كيف يفكر مرشحا سياسيا الرئاسة الامريكية فى التهديد الصيني"، **مركز المستقبل للأمل والدراسات المتقدمة**، على الرابط الإلكترونى.https://futurevac.com/ar - AE/Main/sage

9) "واشنطن تقرر الدبلوماسية السيبرانية"، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، على الرابط الإلكتروني: https://www.state.gov/u-s-department-of-state-takes-actions-to-counter-russian-influence-and-interference-in-u-s-elections

10) ساعات لدراسة 4 ملفات في زيادة كلينتون للجزائر، الشروق اونلاين ، العدد 4 18366، 24/02/2012، على الرابط الإلكتروني : https://www.echoroukonline.com/4-%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA

11) Centre d'Études Maghrébines en Algérie (CEMA) https://etudesmaghrebines.cnrs.fr/s/etudesmaghrebines/item/2826 2025/07/23

12) CRASC, Historique des manifestations scientifiqueshttps://www.crasc.dz/index.php/fr/manifestations-scientifiques/historique-des-manifestations

13) France 24[1] ترامب يهدد يسحب الولايات المتحدة من حلف الناتو : على الرابط الإلكتروني التالي : https://www.frenery, on

14) الجزائر ترفض إقامة قاعدة" أفريكوم" العسكرية على أراضيها، على الرابط الإلكتروني:https://28novembre.net/node/9233

15) إبتسام بولقواس، "جهود المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في مكافحة ظاهرة المخدرات في الجزائر"، على الموقع الإلكتروني: https://dspace.uni.guelma.dz

16) اتفاق الغاز بين الجزائر وإيطاليا: الحسابات والتداعيات، **مركز الإمارات للسياسات**، https://epc.ae/ar/details/brief/aitifaq-alghaz-bayn-aljazayir-wa-italia-alhisabat-waltadaeiat

17) الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال، وتمويل الارهاب،2010على الموقع الالكتروني لصندوق النقد العربي: hTtps://www.amf.org.ae

18) أحمد الهاشمي، "كيف تفكر الولايات المتحدة في مهددات أمنها القومي"، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، على الموقع الإلكتروني: Futureuae.com/ar_AE/Mainpage/Item/9099.

19) أحمد عسكر ،"معضلة النفوذ الروسي في إفريقيا بعد الإطاحة بالنظام السوري"،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. 2024/12/29
https://acpss.ahram.org.eg/News/21327.aspx

20) أحمد قنديل، "الترامبية الجديدة ومستقبل العلاقات الأمريكية الصينية""، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الرابط الإلكتروني
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/9959/%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D8%B4

21) إذاعة الجزائر الدولية، في إطار برنامج التعاون بين وزارة العدل وسفارة. الولايات المتحدة خليلية على الرابط الإلكتروني التالي Facebook.com/radioalgerieinternationale/posts/14/4/2020 . 17130-

22) الإذاعة الجزائرية ،"مجلس الأمن الأمريكي " ، على الرابط الإلكتروني التالي:
https://news.radioalgerie.dz/ar/blog/tags/mjls-alamn-alqwmy-alamryky

23) الإذاعة الجزائرية الملف رقم 104 بتاريخ 2025/07/22 قمة السبع: رئيس الجمهورية يلقي خطاباً ويلتقي عدّة قادة هذا الجمعة https://news.radioalgerie.dz/ar/node/47155

24) **الإذاعة الجزائرية**، رئيس الجمهورية يهنئ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بمناسبة انتخابه،على الراط الإلكتروني:https://news.radioalgerie.dz/ar/node/54770

25) أسامة كنعان، "العلاقات الجزائرية الأمريكية على قرنين ونصف القرن"، على الربط الإلكتروني:
http://www.odabasham.net/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A9/112474-

26) إكرام زياد، "سيناريوهات إستخدام روسيا والناتو للأسلحة النووية"، **المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والإستخبارات**،على الرابط الإلكتروني:
https://www.europarabct.com/%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8

27) أكرم مسعود،ماذا تقول استراتيجية الأمن القومي الأمريكية 2025 عن الجزائر؟،تادامسا نيوز ،06ديسمبر 2025.على الرابط التالي:
https://tadamsanews.dz/%d9%85%d8%a7%d8%b0%d8%a7-%d8%aa%d9%82%d9%88%d9%84-

28) إلهام جبر الشمالي، مسار التطبيع بين المملكة وإسرائيل"مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات،على الرابط التالي:
https://www.alzaytouna.net/2020/12/17/%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9-%

29) إلهام ناصر، "الدولة المارقة"، **الموسوعة السياسية**، على الرابط الإلكتروني التالي:
https://political.encyclopedia.org/dictionary/

30) الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية تشجع الشراكات الجزائرية الأمريكية في مجال التنمية الاقتصادية، https://www.aps.dz/ar/algerie/73639

31) أمجد إسماعيل الآغا، " داعش ورقة إستراتيجية أمريكية قد تظهر مجددا " ، **مركز دراسات كاتيخون** ، على الرابط الإلكتروني : https://katehon.com/ar/article/dsh.urq.sstrtyjy.mryky.qd.tzhr.mujddan .20-09-2020.

32) الأمم المتحدة: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، لعام 2023، ، على الموقع الإلكتروني: https://Unis.unvienna.org 2023

33) الأمم المتحدة الصكوك القانونية الدولية، مكتب مكافحة الإرهاب –على الموقع الي الإلكتروني:https://www.un.org

34) أميرة محمد عبد الحليم، "زيارة كليتون للجزائر واحتمالات التدخل العسكري في مالى مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية" ، على الرابط الالكتروني: https://acpss.ahram.org.eg/News/5327.aspx

35) اهتمام أوروبي بالغاز الجزائري ووعود باستثمارات في مجال الطاقة، على الرابط الإلكتروني:
https://www.aljazeera.net/videos/2022/10/13/%D8%A7%D9%87%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%85-

36) أوباما يؤجل زيارة كبرى إلى الجزائر بسبب النووي الإيراني الشروق أونلاين، 2013/11/18 على الرابط الالكتروني:
https://www.echoroukonline.com/%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7-

37) بوتفليقة في واشطن لتعزيز العلاقات الامريكية الجزائرية، على الرابط الإلكتروني:
https://www.lawfaremedia.org/article/algeria-and-america-complicated-past-uncertain-future

38) بوشيخي بحوص، "العلاقات الجزائرية الأمريكية"، على الرابط الإلكتروني:
https://jsmcenter.org/economic-articles/algerian-american-economic-relations/

39) بيان لوزارة الدفاع الوطني ، الفريق أول السعيد شنڤريحة، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، يستقبل قائد الأفريكوم الفريق أول مايكل لانغلي بـ 23 جويلية 2024. على الموقع الالكترونى التالي:
https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2024/juillet/cem23072024ar.php

40) بيان وزارة الخارجية الجزائرية، الأمين العام يستقبل مساعد كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالمكتب الدولي لمكافحة الاتجار بالمخدرات وإنفاذ القانون، على الرابط الإلكتروني التالي:-https://www.mfa.gov.dz/ar/press-and-information/news-and-press-releases/sg-receives-undersecretary-of-state-in-charge-of-the-international-bureau-for-narcotics-and-law-enforcement

41) ترامب يرفع الرسوم جمركية على الصين الى 145 إلى % على الرابط الإلكتروني. أنظر إلى موقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net. https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/4/10/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A

42) تصريح صحفي لمساعد وزير الخارجية الأمريكي "دايفيد كشنير أثناء زيارته للجزائر "على الرابط الإلكتروني التالي : https://www.google.com/search?q=%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9+%D8%A7%-

43) التعاون الجزائري–الأمريكي: التوقيع على العديد من اتفاقيات الشراكة–124–وكالة الأنباء الجزائرية، في: https://www.aps.dz/ar/economie/127534-2022-06-16-08-16-07

44) تعاون بين الجزائر وبريطانيا لمكافحة الإرهاب، على الموقع الإلكتروني: https://www.france.24 -02Aoute2017

45) تعريف ومعنى التعاون في قاموس اللغة العربية المعاصر www.almaany.com

46) تقديرات المستقبل، " التهديدات العشر: التحديات الأمنية التي ينظرها الداخلي الأمريكي خلال عام 2024 "، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، على الرابط الإلكتروني: Futureuae.com/ar.AE/Mainpage/Item/9099 .

47) التقرير السنوي الإرهاب العالمي، قرارة الخارجية الأمريكية على الرابط التالى https://www.state.gov/reports/country reports-on- terrorism-2022 13/10/2025 9 :33

48) التقرير العالمي 2019 ، ميانمار، Human rights watch ، على الرابط الإلكتروني: https://www.hrw.org>mayanmar

49) تقرير منظمة أمنيستي انترناشيونال amnesty international ، حقوق الإنسان في ميامار . على الموقع الإلكتروني: https://www.amnesty.org 21/02/2021.

50) تقرير، " ما إحتمالية المواجهة النووية بين روسيا والناتو 8 "، **المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات**، على الرابط الإلكتروني: https://www.europarabct.com/?p=94800 25/06/2024

51) تقي عثمان مصطفى كامل، "التهديدات السيبرانية والعلاقات الأمريكية الروسية"، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية**، على الرابط الالكتروني :https://democraticac.de/?p=99583

52) التنافس الأوروبي . الأمريكي على سوق الطاقة في شمال أفريقيا: دراسة حالة ليبيا والجزائر، https://mediterraneancss.uk/2023/03/11/algeria-libya

53) جريدة النصر الجزائر تعزز تعاونها مع الولايات المتحدة في مكافحة الجرائم العابرة للحدود: تدعيم قدرات القضاة في تعقيب غسل الأموال، بتاريخ 17 نوفمبر 2025 على الرابط الالكتروني:ammasroline.com

54) الجزائر وإسبانيا تنشئان مجموعة إتصال في مجال مكافحة الإرهاب، على الموقع الإلكتروني: https://www.ennahar.com23 mai 2011,12:53.

55) الجزائر وأمريكا توقعان على خمسة اتفاقات شراكة وتعاون في المجال الفلاحي، في: https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20150531/42385.html

56) الجزيرة نت، أهمية صفقة المقاتلة الروسية سو 57 للجزائر وموسكو " على الرابط التالي الرابط التالي:https://www.aljazeera.net/politics/2025/2/19/%D8%B3%D9%88-57

57) الجزيرة، زيارة الرئيس الجزائري للصين.. توقيع 19 اتفاقية وتأكيد التعاون في مجالات الدفاع ونقل التكنولوجيا. على الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/news/2023/7/19/

58) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزاره العدل الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها، تقرير نشاطات مكافحة المخدرات والادمان عليها، الحصيلة الاقتصادية للسداسي الاول من سنه 2023، https://onlcdt.mjustice.dz

59) جون كيري الجزائر عن حملة الرئاسية، الشروق أونلاين 26/03/2014 على الرابط الالكتروني:-https://www.echoroukonline.com/%D8%AC%D9%88%D9%86

60) حسين معلوم، "حدود فاعلية نهج الدبلوماسية والعقوبات الأمريكية على إيران، "**المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة** "على الرابط الالكتروني:-https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9978/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D9%81%D8%A7%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%A9-

61) حكيم ألاجي نجم الدين، تصاعد الهجمات الإرهابية الفتاكة في بنين وتوغو: مؤشراتها وتداعياتها"، **مركز الجزيرة للدراسات**،23 جويلية 2025.على الرابط الإلكتروني : https://studies.aljazeera.net/ar/article/6245

62) حكيم غريب، التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب العابر للأوطان، حكيم غريب، التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب العابر للأوطان، **معهد واشنطن**،27 مارس2017.على الرابط التالي-https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/altawn-aljzayry-alamryky-fy-mjal-mkafht-alarhab-alabr-llawtan :

63) ديك تشيني يتوجه إلى الجزائي أيار المقبل على الرابط الإلكتروني: https://www.addustour.com/articles/363162-%D8%AF%D9%8A%D9%83-

64) الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها على الموقع الإلكتروني: https://onlcdt.mjustice.dz.onlcdt.ar09/09/2024

65) الديوان الوطني لمكافحه المخدرات وادمانها على الموقع: http://onlcdt.mjustiee.dz

66) را مستقبلد أول وزير دفاع أمريكي يزور الجزائر، القدس العربي، على الرابط الإلكتروني : https://www.aloud

67) رئاسة الجمهورية الجزائرية، خطابيّ رئيسة مجلس الوزراء الإيطالي والسيد رئيس الجمهورية أمام منتدى رجال الأعمال الإيطاليين والجزائريين بروما، https://www.facebook.com/AlgerianPresidency/?locale=ar_AR

68) الرئيس الجزائري يستقبل مبعوث وزارة الخارجية الأمريكي إلى الشرق الاوسط، على الرابط الالكتروني: https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1212954&language=ar بتاريخ 2025/06/04 على الساعة 16:30

69) زياد أبو عمر،" المقاربة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد8، خريف 1991، على الرابط التالي: https://www.palestine-studies.org/ar/node/35260

70) زيارات متزامنة لمسؤولين عسكرين روس وامريكيين على الرابط الالكتروني: http:// nabdapp.com/t/16 :315830 24/09/2025 h 15 :00

71) زيارة وزير القوات المسلحة البريطانية للجزائر ، على الموقع الإلكتروني: https://www.mdn.dz 26 fevrier2023.

72) ساندي إدوارد، "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه البرنامج النووي لكوريا الشمالية من 1993 – 2016"، **المركز الديمقراطي العربي**، على الموقع الإلكتروني: https://ecssr.ae/ar/topics/technology-and-advanced-science/1/196883

73) سفارة الجزائر ببروكسل، علاقات الجزائر – الناتو https://embbrussels.mfa.gov.dz/ar/embassy/relations-algeria-nato اطلع عليه بتاريخ:2025/02/24 17:38

74) سفارة الجزائر ببروكسل ،لقاء عمل بين ممثلي البرلمان الجزائري وأعضاء من الجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي. https://embbrussels.mfa.gov.dz/ar/news-and-press-releases/working-meeting-between-representatives-of-the-algerian-parliament-and-members-of-the-nato-parliamentary-assembly

75) سفارة الجزائر بواشنطن، تعزيز التعاون الجزائري–الأمريكي في مجالات الطاقة والمناجم-https://embwashington.mfa.gov.dz/ar/news-and-press-releases/strengthening-usalgerian-cooperation-in-energy-and-mining

76) سفارة الجزائر بواشنطن، على الرابط الإلكتروني التالي:-https://embwashington.mfa.gov.dz/ar/bilateral-relations/the-minister-of-state-minister-of-foreign-affairs-national-community-abroad-and-african-affairs-ahmed_ataf-spoke-today-with-secretary-of-state-marco-rubio

77) سفارة الولايات المتحدة بالجزائر، برامج التبادل الثقافي والمواعيد النهائية،على الرابط الإلكتروني التالي:/https://dz.usembassy.gov/ar/education-ar/education-programs

78) شادي إبراهيم، "الدبلوماسية الروسية في الساحل: إستراتيجية جديدة في مواجهة مع التحديات الميدانية"، **مركز الجزيرة للدراسات**،7جويلية2025، على الرابط التالي : https://studies.aljazeera.net/ar/article/6260

79) الشراكة الجزائرية– الأمريكية... آفاق واسعة لشراكة رابحة، https://almostathmir.dz/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9

80) الشروق أونلان ، "الأمريكيون استفادو من الجيا واستهدفوا المصالح الروسية"، 16/04/2016 . على الرابط الإلكترونىhttps://www.echouroutonline.com :

81) شريف عبد الرحمان، ""الأزمة الجزائرية :متابعة لتطور مواقف الأطراف المختلفة في حلقة العنف المفرغة"، **مركز الحضارة للدراسات والبحوث**،11سبتمبر 2016 ،على الرابط التالي-https://hadaracenter.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8: %D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A9-

82) صنف تهديدا قوميا ...ما مخدر الزومبي " الذي يجتاح الولايات المتحدة ؟ على الموقع الإلكتروني : https://www.trtrabi.com

83) عائشة بوزيد، هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية: قضية الصحراء الغربية نموذجًا، أطروحة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2016–2017.

84) عبد الحليم غزالي، "الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الصحراوي"، على الرابط الالكتروني: file:///C:/Users/PC/Downloads/46815621.pdf

85) عبد الررزاق بو القمح، تمارين بحرية بين الجزائر وحلف الناتو،الشروق اليومي،العدد19،1426نوفمبر 2018 . على الرابط التالي:https://www.echoroukonline.com/%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%8A %D9%86-%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%

86) عبد العزيز سارة، "نهج الثقة المعدومة، كيف تتعامل إدارة بايدن مع تهديدات الأمن السيراني؟ "،**المستقبل الأبحاث والدراسات المتقدمة**.على الرابط الإلكتروني: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9104/%D9%86%D9%87%D8%AC

87) عبد العليم محمد، "اتفاقيات أبراهام" والنموذج الجديد للتطبيع: قراءة تحليلية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد140، خريف 2024، على الرابط التالي: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1656260

88) عبدالرزاق غراف، "التعاون الروسي العسكري مع الجزائر في ظل تهديدات قانون كاتسا الأمريكي: الأبعاد والحدود التأثير "، **مركز الخليج للأبحاث**، https://www.grc.net/documents/638f24376adbfRsoiaAlgeriaNew.pdf

89) العلاقات الأمريكية العملة، "تصعيد أم منافسة أم تكيف المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، على الموقع الالكتروني ttps://futureuae.com/arAE/Mainpage/Item/9682/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A%D8%AA%D9%83%D9%8A%D9%81

90) عمر مختار الأنصاري،الإرهاب في إفريقيا نموذجا، **المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات**.على الرابط التالي: https://www.europarabct.com/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A

91) العمليات التكوينية المبرمجة للفائدة القضاة والموظفين، على الموقع الإلكتروني: https://www.mjustice.dz. Novembre2024.

92) فاروق حسن أبو صيف، "تداعيات التوترات بين الجزائر ودول الساحل على حالة الإقليم"، **قراءات إفريقية**،13أفريل2025،على الرابط التالي:https://qiraatafrican.com/28362/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D8%AA

93) القدس العربي، لـ"تعزيز قدراتها الجيوفضائية".. الجزائر تطلق قمرا صناعيا بالتعاون مع الصين،على الرابط التالي: https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%

94) [1]قوي بوحنية، "الاستراتيجية الامنية اتجاهها التطورات الامنية في الساحل الافريقي"، **مركز الجزائر للدراسات**، صاد 8 على الموقع الالكتروني: https://studies.aljazeera.net

95) الكونغرس الأمريكي يناقش الأوضاع الأمنية ومكافحة الإرهاب مع بوقادوم https://www.ennaharonline.com/%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%86%D8%BA%D8

96) كيف يعزز الفيلق الإفريقي نفوذ روسيا في القارة السمراء ، الرابط الالكتروني :https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9307/%D8%AF%D8%B1%D8%B3-،

97) لجنة بازل للرقابة المصرفية ديسمبر1988، المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة، حول الاتجار غير المشروع بالبشر والمؤثرات العقلية، على موقع صندوق النقد العربي: https://www.amf.org.ae

98) لحظة تاريخية لفرنسا "انسحاب نهائي للقوات الفرنسية من منطقة الساحل في أفريقيا"،**مجلة جي فوكس الدولية**. على الرابط الإلكتروني التالي: https://gfocusmagazine.com/?p=6201

99) ماذا يعني فوز آخر لتبون بالنسبة للعلاقات الأمريكية الجزائرية؟-https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/madha-yny-fwz-akhr-ltbwn-balnsbt-lllaqat-alamrykyt-aljzayryt

100) ماهر الشميطلي، أمريكا تتصدر توريد الغاز إلى أوروبا،16 **مجلة المجلة** ، جانفي2025، على الرابط التالي: https://www.majalla.com/node/323947/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-

101) مباحثات جزائرية أمريكية مرتقبة لتوقيع صفقات عسكرية وتبادل المعلومات الاستخباراتية على الراط الإلتكروني :https://arabic.rt.com/middle_east/1653463

102) مجلس الأمة ،لقاء عمل البرلمان الجزائري وأعضاء من الجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي-https://www.majliselouma.dz/ara/articles/%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1

103) مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، الصين في المغرب العربي: نحوعصر جديد من النفوذ الجيوسياسي، أكتوبر 2025، على الرابط الإلكتروني التالي : https://mecouncil.org/ar/publication/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-/

104) مجمع الاستخبارات الأمريكية، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع الإلكتروني: https://www.aljazeera.net 14 /04/2024.

105) محمد المنشاوي، "كيف فشلت استراتيجية " الدفاع للأمام في حماية أمريكا من الهجمات السيبرائية؟"، **الجزيرة نت**، على الرابط الالكتروني: https://www.aljazeera.net/politics/2020/12/19/%D9%83%D9%8A%D9%81-

106) محمد فوزي، "هل استعادت الولايات المتحدة الردع المفقود تجاه الحوثيين"، **مركز الأهرام للدراسات السياسية** والاستراتيجية. على الموقع الإلكتروني: https://acpss.ahram.org.eg

107) مدلسي يبدأ اليوم زيارة إلى الولايات المتحدة، على الرابط الإلكتروني:- https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2214095&Language=ar

108) مراد حجاج، مداخلة بعنوان "مستقبل الأمن الإقليمي العربي في بيئة دولية مضطربة: التحديات والفرص، الملتقى الوطني المرسوم بـ" **بروز التهديدات الجديدة والتحوّل في مفهوم الأمن** "، ب.ت. على الموقع الإلكتروني: https://dspace.univ.dzjspuis bitstream.doc

109) **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، تفاقم خطر ولاية غرب إفريقيا في حوض بحيرة التشاد:المحفزات والإرتدادات،على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.ecssr.ae/ar/research-products/reports/2/202036:

110) مركز المتوسط للدراسات الإستراتيجية، التنافس الأوروبي الأمريكي على سوق الطاقة في شمال افريقيا: دراسة حالة ليبيا والجزائر 11 مارس 2023. https://elikhbaria.dz/elikhbariaplus/%D9%87%D8%B0%D9%87-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%AD%D8%AC%D9%85-

111) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، " التحديات الأمنية التي ينتظرها الداخل الأمريكي خلال عام 2024 ، على الموقع الإلكتروني : Future.com/ar/Mainpage/Item/8625. 25/09/2023

112) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة إمدادات الغاز :دلالات زيارة وزير الخارجية الأمريكي إلى الجزائر،على الرابط الإلكتروني: https://futureuae.com/ar%E2%80%94%E2%80%94%E2%80%94%E2%80%94%E2%80%94%E

113) مركز المستقبل للدراسات، "ماذا تحمل المناورات العسكرية بين واشنطن وسول؟ "، على الرابط الإلكتروني : إرجع إلى رقم 33 في الملف الإلكتروني: https://Futureuae.com/ar/Mainpage/Item/9107 . 21/03/2024.

114) مركز مينا للأبحاثMena Research center أشهر المنظمات على قائمة الولايات المتحدة للإرهاب، على الموقع الإلكتروني : 35: 27/06/2018.05 .Mena.researcheenter.org

115) مركز روابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، "الجزائر تعيد تشكيل سياستها الخارجية بتعزيز علاقاتها مع الصين وروسيا"،.على الرابط الإلكتروني: https://rawabetcenter.com/archives/155028

116) مريم السبلاني، إنقسام حول خطر المخدرات في الولايات المتحدة : 90 حالة وفاة بالجرعات الزائدة .على الموقع الإلكتروني: Alkhanadeq.org.lb

117) مساعد وزير الخارجية الأمريكي يزور الجزائر لـ" تعزيز الحوار الاستراتيجي" https://arabic.euronews.com/2021/07/26/us-assistant-secretary-of-state-visits-algeria Embassy Algiers, https://www.facebook.com/USEmbassyAlgiers/videos/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-21/07/2021

118) مساعد وزير الخارجية بالنيابة لشؤون الشرق الأدنى جوي هود يزور الجزائر https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://dz.usembassy.gov/ar/%

119) مسائل بحث الأزمة الليبية خلال زيارته الى واشطن، على الرابط الالكتروني: https://www.alquds.co.uk/%EF%BB%BF%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%84-/ ، تاريخ الاطلاع: 05/07/2020.

120) المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، " معوقات توصل روسيا والصين لإتفاق نهائي بشأن مشروع قوة سيبريا2 " ، على الموقع الإلكتروني: https://Futureuae.com/ar

121) مشاركة أكثر من 35 مؤسسة جزائرية في قمة الاستثمار بالولايات المتحدة الأمريكية 123–وكالة الأنباء الجزائرية،https://www.aps.dz/ar/economie/179917-35

122) مصطفى صلاح، أجندة ترامب: نحو سياسة جديدة اتجاه روسية **المركز العربي للبحوث والدراسات** على الرابط الإلكتروني: http://www.acrseg.com/44402

123) منال محمود، "الولايات المتحدة واليابان تطوير استراتيجيات الأمن السيبراني في ظل التهديدات"، **مركز نور للدراسات.** على الرابط الإلكتروني:https://truestudies.org/1134

124) مناورات عسكرية مشتركة بين الناتو والقوات الجزائرية، على الرابط الإلكتروني: https://alarab.co.uk/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%

125) مؤسسة الدراسات الفسطينية،"مبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربي ببيروت 2002"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد13، العدد51، 2002،ص 187. على الربط التالي: https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/7690.pdf

126) **موقع الجزيرة** :https://www.aljazeera.net/encyclopedia. 2016/2/2

127) موقع قناة روسا اليوم،"الجزائر ترفع إنفاقها الدفاعي إلى مستوى قياسي يبلغ 25 مليار دولار" على الراط الإلتكروني: https://arabic.rt.com/middle_east/1620341

128) الناتو، يبارك رفض الجزائر قواعد عسكرية أمريكية، الشروق أونلاين 09/03/2007 على الرابط التالي: ttps://www.echoroukonline.com/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D9%

129) نادية بن ورقلة، "قراءة في ظاهرة الارهاب والتطرف"، على الموقع الالكتروني: www.elsiyassa.oline.com

130) ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009، https://www.neelwafurat.com

131) نص الحوار الكامل لنائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي جوشوا هاريس لصحيفة " الجزائر الآن ، على الموقع الإلكتروني: https://algeriemaintenant.dz/2023/12/%D8%AD%D8%B5%D8%B1%D9%8A-/%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-

132) نور الدين ...، الجزائر تؤكد شراءها للطائرات المقاتلة الروسية الشبحية سو 57 ، موقع الدفاع العربي، 12 أفريل 2025، على الرابط التالي: https://www.defense-arabic.com/2025/02/12/%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b2%d8%a7%d8%a6%d8%b1-/

133) نيويورك تامر تقارب ترامب مع بوتين يعكس أجيالاً من السياسية الأمريكية وينهى عزلة روسيا، على الرابط الإلكتروني: https://www.youm7.com/story/2025/2/19/%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%8A%D9%88%D8

134) هازارد جيه شاتز (Howard.j-shatz) وايرين إليزابيث جونسون Erin Elizabeth jonshon الدولة الإسلامية التي عرفتها، كاليفورنيا: مؤسسة راند،2006، ص ص،9،8، على الموقع الالكتروني:Wwww.rand .org

135) هذه قيمة حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وأمريكا، https://elikhbaria.dz/elikhbariaplus/%D9%87%D8%B0%D9%87-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%AD%D8%AC%D9%85

136) هنرى كيسنجر، أمريكا والصين على أعتاب، باردة، على الموقع:
https://aawsat.com/home/article/2002826/%D9%83%D9%8A%D8%B3%D9%86%D8%AC%D8%B1-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D8%A7-

137) وحدة الدراسات الروسية،"كيف إستقبلت الصحافة الروسية زيارة الرئيس الجزائري لموسكو" ، **مركز الدراسات العربية الأوراسية**، 14 جوان 2023،على الرابط التالي :
https://eurasiaar.org/how-did-the-russian-press-receive-the-algerian-presidents-visit-to-moscow/

138) وحدة الدراسات السياسية، قرار مجلس الأمن وتداعياته على مستقبل الصحراء الغربية، **المركز العربي للأبحاث، دراسات السياسات**، قطر، الضغاين ، نوفمبر 2025،. على الرابط الالكتروني:-https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/security-council-resolution-2797-background-and-implications-for-western-sahara.pdf

139) وزارة الدفاع الجزائرية.
https://www.facebook.com/mdn16000/posts/987055034812625?__xts__%5B0%5D=68.A2 RAJ3s-r78UCQ3Hzb5

140) وزارة الدفاع الوطني الجزائرية
https://www.facebook.com/mdn.gov.dz/posts/924957106473729?ref=embed_post اطلع عليه بتاريخ:2025/02/25 14:51

141) وزارة الشؤون الخارجية – الجزائر
https://www.facebook.com/MFAAlgeria/posts/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3/1042493761364990/

142) وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية
https://www.facebook.com/MFAAlgeria/posts/742976294650073?ref=embed_post

143) وزارة الفاع الوطني ،"التعاون العسكري الجزائري–الأمريكي "توقف المدمرة الأمريكية "USS ROOSEVELT (DDG-80)"بميناء الجزائر" على الراط الإلتكروني:
https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2025/octobre/usa12102025ar.php

144) وزارة الفاع الوطني الجزائرية، على الرابط الإلكتروني:
https://x.com/mdnGovDz/status/1972685741495877663?ref_src=twsrc%5Etfw%7Ctwcamp%5Etweetembed%7Ctwterm%5E1972685741495877663%7Ctwgr%5E%7Ctwcon%5Es1_&ref_url=

145) وزارة الفاع الوطني، على الراط الإلتكروني
https://www.facebook.com/mdn.gov.dz/posts/-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86

146) وزير الخارجية الأمريكي يصل إلى الجزائر، على الرابط الإلكتروني:
https://elaph.com/Web/Archive/1070472010530075100.htm#google_vignette

147) وزير الدفاع الأميركي في زيارة نادرة للجزائر لإحياء شراكة إستراتيجية بين البلدين،على الرابط:

148) وزير خارجية الجزائري يبدأ زيارة رسمية إلى واشطن، على الرابط الإلكتروني : https://www.alquds.co.uk/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-

149) الوفد الأمريكي حمل رسائل وعاد بأخرى: الجزائر تطالب بالحياد وواشنطن تطمئن https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%81%D8%AF-%D8%A7%D9%84/.

150) وكالة الأنباء الجزائرية ، على الرابط الإلكتروني التالي: https://news.radioalgerie.dz/ar/blog/tags/mjls-alamn-alqwmy-alamryky

151) وكالة الأنباء الجزائرية، التوقيع على اتفاقية تعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مجال العمل المناخي،: https://www.aps.dz/ar/economie/169572-2024-10-14-15-42-13

152) وكالة الأنباء الجزائرية، على الموقع الإلكتروني :https://www.aps.dz

153) وكتة الأنباء الجزائرية، انطلاق أشغال الدورة الـ 71 للجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي بمشاركة وفد من البرلمان الجزائري https://www.aps.dz/algerie/actualite-nationale/mgmm2ewg-

154) الولايات المتحدة تفرج عن أنور هدام، على الرابط الإلكتروني: https:// www www.algarcera.net

155) يحي زوبير،هنا الشهابي، "لما التلويح بعصا العقوبات على الجزائر قد يرتدّ سلباً على الولايات المتحدة"، **مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية**،20 أكتوبر 2022،على الرابط التالي : https://mecouncil.org/ar/blog_posts/%d9%84%d9%85%d8%a7

156) يورونيوز، نتنياهو لماكرون: "نرفض إقامة دولة فلسطينية لأنها ستكون معقلا للإرهاب الإيراني"، 2023/10/15 على الرابط التالي : https://www.google.com/search?client=firefox-b-e&q=157%29%09%D9%8A%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D9

- **ثـــانـــيًا: المراجـــــع باللـــــغة الأجنبيـــــــــة**

A- LIVERS:

1) Abomed Mahion, **l'Algérie et les Etats-itmas**, Alger, ENAL, 1985.
2) Amitav Achraya, **constructing à sécurité Community in South astasiatique**, UK : ROUTEDGE, 2009.
3) Barbara delcourt, **théorie de la sécurité, orientation relation internationales** ,2007.

4) Barry Buzan and ole weaver, **regions and power: the stricture of international relations**, UK: Cambridge university press, 2003.

5) Chales philippe david et jean – jacques roche, **théories de la sécurité**, paris : montchrestien, 2002.

6) Charle Philipe David et jean Jacque roche, **théories de la sécurité : définitions, approches et concepts de la sécurité internationale** 5eme éd, paris : Edition Montchrestien, 2004.

7) D- Mahfoud Kaddache, I Emir Khaled (décréments et témoignages pour servir à l'étude du : Nationalisme Algérien, ed. O.P.U: Alger, 1987).

8) Daria Battistella**, les relations internationales pour science humaines « courant et disciplines**, publie dans sciences humaines, 183,2007.

9) David ABaldwin néo libéralisme and Politics in David A. Baldwin (ed). **neorealism and néo-libéralisme: the contemporary Debate** (New York: Colombia University press,1993).

10) Deutsch K, **the analysis of international relations**, new Jersey, prentice hall collège,1986.

11) Didier bigo , éwhentwo one: internal and externalsecuritisation in Europe « .in M.kelstrup and M.williams (eds), international relation theory and the politicseuropeanintedration , london : routledge,2000.

12) Didier bigo ,''globalized (in) security'', in Didier bigo and Anastassia tssukala **(eds), terrir ,** in **security and liberty**, New York, koutledge,2008.

13) Hal Brands, **the lessons of Containment to Asia**, Institute of European Harvad university Press, Massachusetts, 2020.

14) Jean. Yves Haine. **L'Eurocorps : processus de socialisation St construction d'une identité transnationale**, paris : centre d'étude sur les conflits,2001.

15) -Jennifer sterling-folker ;theories of international cooperation and the primacy of anarchy :explaining .s international policy –making after Bretton woods, (new York :state university of New York-2002).

16) Jervis Robert, « realism neoliberalism and cooperation understanding the debate « .in Colin elman and Miriam fendiuselman(eds). **progress in international relations theory** (Cambridge: MIT press2003).

17) Jill speaks and others, **an introduction to international relations theory perspectives and themes**.3 rd.ed .(UK: Longman.2010).

18) John Mearsheimer, »anarchy and struggle for power », in Robert Jervis and Robert d.art (eds), **international politics enduring concepts and contemporary** issues,8th, ed (New York: Pearson Longman,2007).

19) Kane Gallissot, **Marxisme et Algerie**, Alger, E. N.A G. 1991, 85,

20) Kegley, Charles w. and Eugene. with Kopf, **world politics: trend and transformation**. New York : Wadsworth pub co, 1999.

21) Ken booth, **theory world security** (UK: Cambridge university press,2007) .

22) Louis Martings**, la politique étrangère de l'Algérie**. A Paris : Karthala, mid 2005.

23) Mahfoud Bennoune, **the Making of Contemporary Algeria, 1880-1987**, Cambridge: Cambridge university Press, 1988.

24) Marc hessine, **les nouvelles menaces : relations nord-Sud des Années 1980 à nos jours**. Paris: éd karthala ,2001.

25) Michard. A. Kemmerer, **Cyber security**, University of California Santa Barbaro. Département of Computer E Kience, 2003.

26) Nato, **the Mediterranean Dialogue**, Wato Public Diplomacy Division, Brussels, 2001.

27) Ney, Joseph, **Cyber power**, USA: Harvard Aley Kemomedy Kennedy school, 2010.

28) Nicole grimant, **La politique extérieure de I Algérie 1962-1978**, Alger : Edition Kahma, 1994.

29) Nicole Grimaud, **la politique étrangère Algérienne 1962-1978**, Paris : Edition Karthala, 1984.

30) Paul. D. Williams, « security studies: an introduction, « In Paul D. Williams (ED) **security studies: An introduction**, (London: Routledge, 2008).

31) Pierre berthelet, **chaos international et sécurité globale :la sécurité en débats**, paris : Édition publibook,2014.

32) Pierre Saliger, **Otages, Les Négociation secrètes de Téhéran**, paris. Buchet/Chastel 1981.

33) Pinar Bilgin, 'critical theory 'in Paul D. Williams (ed), **security studies: An introduction**, New York: Routledge, 2008, p,98.

34) Renate Kenter**, the Art of possible the scenario method and the third debate International Relations theory**, H Master Thesis in IR. University of Amsterdam, November ,1998.

35) Richard Shapcott, justice, community and dialogue in international relations (Cambridge : Cambridge university press, 2001).

36) Richard Wyn Jones, security, strategy and critical theory, (boulder, co: Lynne Reiner ;1999).

37) Robert Keohane and Joseph Ney, power **and interdependence 3rd·ed**(New York: Longman press,2001).

38) Robert Keohane, **after hegemony: cooperation and discord in the world politic a economy** (New York: Princeton University press,1984.

39) Robert Keohean, after **hegemony: cooperation and disorder in the world political economy**. New jerscy: Princeton university press,1984.

40) Ronald D. Asmus, **Opening NATO Doo How the Alliance Remade Itself for a New Era**, Columbia university New York, 2002.

41) Scott Burchill et al, (eds); **theories of international relations** 3 rd. ed, (New York: Palgrave Macmillan ,2005).

42) -Sinthia weber, **international relations theory :a critical introduction** 3rd ed .(New York: routtledge,2010).

43) Smmouto .M.V‹**Dictionnaire des relations international** paris : Dalloz ,2003, p9.

44) Stephanie Winkler, **the MS- Chinese strategic Competition and the Ukraine War: Implications for Asian Pacific security**: University of Stockholm Press, Sweden, fine kill fall 2022.

45) Stephen, Walt, **international relations**: fronties of knowledge,1998.

46) Th machat Sanya, **las états Unis et la guerre Algérie, de la méconnaissance à la reconnaissance**, (1954-1962), paris ; e Harmattan 1996.

47) Vivek Mishra and Sameer Patil, **Decoding the bi Biden Administrations Cyber security Policy**, ORF issue Brief. Af626 Observer Research.

48) What is Cooperation, **business dictionary**, retrived12.10.2023 Edited

49) William B. Quandt, **Revolution and political leadership = Algeria, 1954-1968**, Mit press, 1906.

50) William Zartman and Saadia touval, (eds), **international cooperation: the extent sand limits of multilateralism**, (New York: Cambridge university press,2010).

51) Yahia Zoubir, the United States and Algeria "A New Strating Partnership, **journal of Middle Eastern and Islamic studies (in Asia)**,' shanghai internal studies University, 2011.

B- ***ARTICLES :***

1) Amitavachayer, 'security and security studies, after september11'paper presented to the 4th southeast Asian conflict studies network, (Singapore: institute of defense, 2002).

2) Barry buzan, « thewar on terrorism as the new macrose- curitization ? » Paper presentedfor Olsoworshop .february2-4 , 2006.p.12.

3) Dvid A. BALDWIN, « secturity studies and the end of the cold war », "**world politics**, vol ,48, N°1(October,1995).

4) Emily Corner and Paul Gill, « is There a Nexus Between Terrorist Involvement and Mental Health in the Age of the Islamic state « CTC sentinel, Vol .10. No.1, January 2017.

5) Hans M, Kristensen and korda, North Korean nuclear weapons. USA, Bulletin of the Atomic scientists, 07 sep 2022, vol 18, NOS, September 2022.

6) Jeff Pugh, democratic peace theory: Are view and evaluation; CEMPROC Occasional paper series: center for mediation of conflict international, April 2005.

7) La canne Nicolete .(décember 2012), international relations théories andsécurité, thepublic administration and sociale policiespoliciesrevieu TV، NO.2(9).

8) Niluferkaracasulu and Elifuzgozem , « explaining social constructivist contributions to security studies '', PERCEPTIONS, (summer , autumn2007) .

9) Noam Raydan, « Houthi ship attacks pose a longer-term challenge to regional security and trad plans, **the Washington Institute**, for near east policy, in the website: https:// Washingtoninstitute.org

10) Paul Gill and Emily Corner, « There and Back Again: the study of mental disorder and terrorist involvement》 , American psychologist, vol .72. No.3,2017.

11) Stephen M.walt, " therenaisanceof security studies ", **international studies quarterly**, vol, 35, N°2(june,1991).

12) Stephen M.walth , « international relation one world, Many theories, **foreign policy**, spring1998.

13) Stephen M.walth ,''intrnational relations one world, many theories, « **foreign policy**, spring 1998.

14) Thomas weighed, 'les System essieux a l'épreuve du crime organisé' revue internationales de droits Pinder,(toulouse :n^0 3et 4 vol 67,1996).

C- ***E-SOURCES:***

1) .U.S. Embassy in Algeria, Algerian Business Leaders Participate in 2025 SelectUSA Investment Summit investment -summit https://dz.usembassy.gov/algerian-business-leaders-participate-in-2025-selectusa 11:30 2025/08/04

2) Africom, transahara counter-terrorism_partenership http:www .gkicom .mail NEWSROOM Document 7432 06 20/2025, 10/33

3) Antony, j. Blinken, secretary of state, Revocation of the terrorist designation of Ansarullah. https://www.state.gov february12,2021

4) Bruce Riedel, Algeria and America = # complica ted past, an uncertain future, April 28, 2019, in websit

5) Christian geiser, approches théoriques sur les conflits ethniques et les rifugies, rétrieved on: (www.paixabalkans.org)(htts://FR.scribd.com/document/76966811) 13/05/2020.

6) congress.gov, Treaty with Algeria on Mutual Legal Assistance in Criminal Mattershttps://www.congress.gov/treaty-document/114th-congress/3?utm_source=chatgpt.com03-12-2025 14:28

7) Cooperation in sociology definition , meeting and types with examples, www.studylecturenotes.com, retrieved 10.10.2023.edited.

8) COUNTRY SECURITY ROPORT,OSAC Country Security Report Algeria https://www.osac.gov/Content/Browse/Report?subContentTypes=Country%20Security%20Report17:17 على الساعة 2025/10/09 بتاريخ 135 رقم الملف

9) Department of Defense; Esper Discusses Expanding Military Cooperation With Algeria

10) DEPARTMENT OF STATE, Integrated Country Strategy,ALGERIA, Reviewed and Updated: March 6, 2023; January 17, 2024 18:00 على الساعة 2025/09/25 بتاريخ https://2021-2025.state.gov/wp-content/uploads/2024/02/ICS_NEA_Algeria_Public.pdf

11) Explore thé journal of the Intelligence community on the website: https://www.dni.gov

12) Fact Sheet, office of the spokes person, « terrorism divination FAQS, Washington, DC, on the website: mr.usembasy.gov. 27/02/2018

13) https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/2369125/esper-discusses-expanding-military-cooperation-with-algeria 17/07/2025 12:00

14) William Zertman, Is enjeux de la relation avec les Etats Unis, dans : le Maghreb dans les relation internationales, sous la direction Khadija mohsen_ finan, institut francais des relations internationales (IFRI), paris, 2011,p, 227. Lobe Prince, US - Algeria counterterrorism = partnership A mariage of convenience, April,2011. in the website.https://fpif.org/us-_algeria_counterterrorism_partnership_a_marriage_of_convenience/2021/05/29 16/00

15) Human Rights watch, us : Disastrous folle of criminalising drug u s e , Enfoncement destroyes farwilies,undermines Health. On the website : https:/www.hrw.org 12 october2016

16) Kevin Rudd, "The Avoidable war The Dangers of a Catasrophic Conflit between between the US and Xi jiping's China. Australia= publicaffairs, 2022.

17) Les États-Unis et l'Algérie organisent atelier sur la lutte contre le financement du terrorisme et le blanchiment d'argent, s.u.s.Embassy in Algeria. (gov). sur le site:https://dz.usembassy.gov. 12/04/2024.

18) Messahel a Washington, la 4 eme session du dialogue algero-américains Sur le lien électronique Suivant :https://lexpressiondz.com/index.php/info-en-continu/messahel-a-washington-la-4e-session-du-dialogue-algero-americain-30857515/07/2025 / 17 :07

19) Michael R Pompeo, « confronting Iran : the Trump administration's strategy, us, department of state, global public affairs, on the website : https:// 2017.2018-translations.states.gov> october15 ,2018

20) Micheal Eisenstadt, » denial or punishment? The us Israel debates about how best to determine Iran. **The Washington institute**, for near east policy. https://www.washingtoninstitute.org>/ar/policy

21) NATO, *A More Ambitious and Expanded Framework for the Mediterranean Dialogue*, 28 June 2004) accessed Dec. 23, 2025) 16:52

22) NATO, *Me*diterranean Dialogue Work Programme 2002 (Brussels: NATO, 2002), PDF, https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/pdf_2002/20091120_mdwp-2002.pdf على الساعة 16:50

23) Nato. (2002), Prague Summit Declaration. pragrapht https://www.nato.int/docu/pr/2002/p02-127te.htmy

24) Nato. (2002). Partenership Action Plaw against errorism. tips: //www.nato. int/ doe / comm /2002/0211 prague / 2 htmo /

25) *NATO's Mediterranean Dialogue: Progress, Challenges, and Future*, policy document, https ://policycommons.net/artifacts/3348159/documenti-iai-speaking notes /4147071 /?utm_source_= chatgpt.com

26) Office of the spokesperson, us department of state Takes actions to counter Russian influence and interference in U.S elections, us département of stat. On the website :https://www.state.gov/ U.S departemen-of state-takes-actions-to-

27) Office the spooks person, Revocation of five foreign terrorist organization designations and the delisting of six deceased individuals as specially designated global terrorism ». On the site web : https://www.state.govmay20.2022

28) Publication de U.S. Embassy Algiers.https://www.facebook.com/USEmbassyAlgiers/posts/%D9%88%D9%82%D9%91%D8%B9%D8%AA-

29) Sabiing Hanneberg, Souhire Medini, what would Another Tebboune Victory Mean for M.S. Algeria Relations Sept, the Washington. Inshtu for Wear East policy, do 2025/07/15 17 :51

30) Sabina Henneberg, bolstering-us-algeria-relations-amid-africa-leaders-summit https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/ 15-07-2025 / 19:50

31) Sabina Henneberg, Strategic U.S. Engagement with Algeria: A Pathway amid Shifting Global Dynamics , Jul 14, 2025?P5https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/strategic-us-engagement-algeria-pathway-amid-shifting-global-dynamics

32) securitization of rails Algerie. rtin journal of African study, Joh, 22.n.4 yol 2007.p 520Relations, the journal

33) Séminaire OTAN sur la sécurité en Algérie», publié 16 Jun. 2008 - 17 Jun. 2008, mis à jour le: 12 Feb. 2009 14:44, disponible en ligne [En ligne] : https://www.nato.int/cps/fr/natohq/news_7976.htm consulté en mois de février2026.

34) Sonatrach signe deux protocoles d'accord avec Occidental Petroleum Corporation Publication de SONATRACH,https://www.facebook.com/SONATRACH/posts/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86_%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%B3%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%B7%D8%B1%D8%

35) The new York times, "Iranian agents plotted to Kill Trump, us , says in unsealed charges », in the website : https://www.nytimes.com>nyregion .9nov2024

36) TRADING ECONOMIC, United States Gross Agriculture, Forestry, Hunting, and Fishing Product. https://ar.tradingeconomics.com/united-states/gdp-from-agriculture 11:48 2025/08/05

37) U.S. Department of defense, (gov), 2024 annual estimate of the strategic security environment, p 18 on the website: https://media.defense.gov 2024

38) U.S. Embassy Algiers , U.S. Trade and Development Agency (USTDA) & #Sonelgaz https://www.facebook.com/USEmbassyAlgiers 14/08/2025 15:26

39) U.S. Embassy Algiers , U.S. Trade and Development Agency (USTDA) & #Sonelgaz, https://www.facebook.com/USEmbassyAlgiers

40) -U.S. Embassy Algiers, 7 janvier 2021 ·https://www.facebook.com/USEmbassyAlgiers/posts/%D8%A3%D8%B4%D8%A7%D8%AF- 16:00 2025-07-17

41) U.S. Embassy in Algeria, AFRICOM Commander Signs Memorandum of Understanding with Algerian Ministry of National Defense https://dz.usembassy.gov/africom2025/

42) U.S. Embassy in Algeria. U.S. and Algerian Private Sector Partner to Develop Aquaculture Industry.https://dz.usembassy.gov/u-s-and-algerian-private-sector-partner-to-develop-aquaculture-industry/

43) U.S. Embassy in Algeria. U.S. and Algerian Private Sector Partner to Develop Aquaculture Industry.

44) U.S.DEPARTMENT OF STATE(GOV) Integrated Country Strategy(ics)ALGERIA , Reviewed and Updated: March 6, 2023; January 17, 2024. https://2021-2025.state.gov/wp-content/uploads/2024/02/ICS_NEA_Algeria_Public.pdf (accessed march5, 2026) 16:55

45) Ul. S. Embassy in Algeria, the United States and Algeria Hold collaborative workshop on • countering Terrorism fingencing and antimony letin laundering 13 February 2027. https://dz. i usembassy.gov. 12/11/2025/ 22 :15

46) United Nation:Algeria.Measures to eliminate international terrorism. On the website. https://www.UN.org.

47) UNITED NATIONS, **Human Rights Council, Report** of the Independent International Commission of Inquiry on the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and Israel (A/HRC/59/26) , 16 June–11 July 2025. https://www.un.org/unispal/document/report-of-the-independent-international-commission-of-inquiry-on-the-occupied-palestinian-territory-including-east-jerusalem-and-israel-a-hrc-59-26/

48) Us , DEPARTMENT of STATE, « secreatary Antony J.Blinkin introductory remarks for president Biden at the summit of global coalition to address synthetic drug threats ». on the website : https://www.state.gov/secreatary_Antony j. linken.14septeber2024

49) US. Department of state (.gov), Foreign Relations of the United States, 1981 1980 - Volume XXIV, worth of Africa, 122 Telegram from the department of state to the Embassy in Algeria. in the webset: https://www.archives.gov

50) Vasilis Petropoulos,Algeria's Foreign Policy: Facing a Crossroads, **The Washington Institute for Near East Policy**, Aug 9, 2022. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/algerias-foreign-policy-facing-crossroads

51) What is Cooperation, ici, global,11/10/2023.https://www.igi_global.com

52) Wills Départent of wart.gov, https://www.waw.goe

الـــــفـــــهـــــــرس

(فهرس الجدول)

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
رقم(01)	الجدول رقم:01:يوضح الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية	146-147
رقم (02)	الجدول رقم 02: المساعدات الغذائية الامريكية للجزائر	322
رقم (03)	الجدول رقم 03: قيمة المبادلات التجارية بين الجزائر والولايات المتحدة.	222
رقم (04)	الجدول رقم 4تطور المبادلات التجارية بالمليون دولا 1970 – 1979	226
رقم (05)	جدول رقم 5 يوضح أهم مشاريع الطاقة الأمريكية بالجزائر	280
رقم (06)	جدول رقم 06 يوضح أهم مشاريع التعاون الفلاحي بين الجزائر والولايات المتحدة	284
رقم (07)	الجدول رقم 07 يوضح التدريب العسكري المشترك بين الجزائر والولايات المتحدة	307
رقم (08)	الجدول رقم 08 : يوضح بعض العمليات العسكرية المشتركة	308
رقم (09)	جدول رقم 09 يوضح أهم العمليات المشتركة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في إطار التعاون الأمني عام 2025.	308-309
رقم (10)	الجدول رقم 10 المعدات المزودة من الولايات المتحدة للجزائر	311
رقم (11)	جدول قم 11: المساعدات المالية الأمريكية للجزائر في إطار الشراكة الأمنية	312
رقم(12)	جدول رقم 12 يوضح قيمة مبيعات الأسلحة الأمريكية للجزائر: 2013-2019	313
رقم(13)	جدول رقم 13 مقارنة واردات الأسلحة الجزائرية من الولايات المتحدة وروسيا (2001 – 2020)	315
رقم(14)	جدول رقم 14: يوضح مجالات التعاون القضائي بين لجزائر والولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب	321
رقم(15)	جدول رقم 15: يوضح حجم المبادلات اتلتجارية بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي	320

(فهرس الأشكال)

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
رقم (01)	الشكل 1:يوضح دائرة نسبية لمبيعات الأسلحة الأمريكية2015-2021.	309
رقم'(02)	الشكل رقم:02 أعمدة بيانية توضح مبيعات الأسحلة الأمريكية	310

الصفحة	الـــمحتـــــويـــــات
أ	**مقـــــــــــــدمة**
14	**الفصل الأول: التـــأصيل المفاهيـــمي للـــدراســـة**
15	**المبحث الأول: أبعاد ومجالات التعاون الدولي**
15	**المطلب الأول:** مفهوم التعاون الدولي
15	الفرع الأول: تعريف التعاون
19	الفرع الثاني: مجالات وأبعاد التعاون الدولي
26	الفرع الثالث: آليات ووسائل التعاون الأمني
28	الفرع الرابع: أهداف التعاون الدولي
30	**المطلب الثاني:** التفسيرات النظرية للتعاون الدولي
30	الفرع الأول :التفسير الواقعي للتعاون الدولي
35	الفرع الثاني: التفسير الليبرالي للتعاون الدولي
40	الفرع الثالث: التفسير البنائي للتعاون الدولي.
43	**المبحث الثاني: دراسة مفـــاهيمية حول مفهوم الأمـــن**
43	**المطلب الأول: مفهوم الأمن من المنظور التقليدي: (الدراسات الأمنية التقليدية)**
44	الفرع الأوّل: التعريف الإصطلاحي للأمن
45	الفرع الثاني : مفهوم الأمن عند الواقعيين
52	الفرع الثالث: الأمن من المنظور الليبيرالي
56	الفرع الرابع: المقاربة المعيارية في تفسير الأمن
58	**المطلب الثاني: الإتجاهات المعاصرة المفسرة للأمن**
58	الفرع الأول :مدرسة كوبنهاغن والمفهوم الواسع للأمن
67	الفرع الثالث: المدرسة النقدية
71	الفرع الرابع: مدرسة باريس
74	الفرع الخامس: مدرسة بيروت.
76	خلاصة الفصل الأول
78	**الفصـــل الثاني: المقاربة الأمنية للجزائر: قراءة تحليلية في التهديدات والاستراتيجيات**

المبحث الأول: تهديدات وتحديات الأمن القومي الجزائري	**78**
المطلب الأول: التهديدات الإرهابية.	**78**
الفرع الأول: الفضاء الجيوسياسي للجزائر	**78**
الفرع الثاني: تحديد مفهومي التهديد الأمني والتحدي الأمني.	**80**
الفرع الثالث: التهديدات الإرهابية	**83**
المطلب الثاني: التهديدات غير الإرهابية (الجريمة المنظمة–تهديدات الحدود)	**100**
الفرع الأول : الجريمة المنظمة	**100**
الفرع الثاني: تهديدات الحدود	**109**
المبحث الثاني: الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية	**113**
المطلب الأول: الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الإرهابية:	**113**
الفرع الأول :الإستراتيجية الأمنية في مواحهة التهديد الإرهابي	**113**
الفرع الثاني: الآليات القانونية في مكافحة الظاهرة الإرهابية:	**117**
الفرع الثالث: التنسيق والتعاون الأمني في مكافحة الظاهرة االإرهابية.	**118**
الفرع الرابع: تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية:	**121**
المطلب الثاني: الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة (الجريمة المنظمة–تهديدات الحدود)	**123**
الفرع الأول: الإستراتيجية الجزائرية في مجال مكافحة جريمة تبييض الأموال	**123**
الفرع الثاني:الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية	**127**
الفرع الثالث :الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة المخدرات	**132**
الفرع الرابع: الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل	**135**
خلاصة الفصل الثاني	**139**
الفصـــل الثالث: نحو فهم الأمن القومي الأمريكي والمقـاربة الأمنـية الأمريكـية	**141**
المبحث الأول: مهددات الأمن القومي الأمريكي	**142**
المطلب الأول: التهديدات الإرهابية	**143**
الفرع الأول:أحداث 11 سبتمبر 2001 وتحولات الظاهرة الإرهابية	**143**
الفرع الثاني :الجماعات والأفراد المصنفون إرهابيا ومعايير تصنيفهم.	**148**
الفرع الثالث: جدلية إستمرار التهديد الإرهابي للأمن القومي الأمريكي	**156**
المطلب الثاني :الدول المارقة كتهديد قومي	**164**
الفرع الأول :مفهوم الدول المارقة	**164**

الفرع الثاني: إيران كدولة مارقة	**167**
الفرع الثالث: كوريا الشمالية.	**171**
الفرع الرابع: روسيا (إستمرارية للعداء الشرقي)	**173**
الفرع الخامس: الصين (القوة الأكثر تهديدا)	**177**
المطلب الثالث: (التهديدات السيبرانية –المخدرات) تهديدات مستمرة	**182**
الفرع الأول: التهديد السيبيراني	**180**
الفرع الثاني: المخدرات كتهديد متنامي.	**183**
المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمنية الأمريكية	**188**
المطلب الأول: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في مواجهة التهديد الإرهابي	**189**
الفرع الأول: المحافظون الجدد والحرب على الإرهاب	**189**
الفرع الثاني: الحرب الوقائية والضربات الاستباقية	**191**
الفرع الثالث: الإستراتيجية الأمنية الامريكية في مواجهة الإرهاب بالساحل الافريقي	**194**
المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة تهديدات الدول الكبرى والدول المارقة	**198**
الفرع الأول: الإستراتيجية الأمريكية اتجاه الصين.	**199**
الفرع الثاني: الإستراتيجية الأمريكية إتجاه روسيا	**202**
الفرع الثالث: الإستراتيجية الأمريكية اتجاه الدول المارقة من المنظور الأمريكي	**204**
الفرع الرابع: الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة التهديدات السيبرانية	**209**
خلاصة الفصل الثالث	**212**
الفصل الرابع: أطر ومجالات التعاون الأمريكي الجزائري	**214**
المبحث الأول: التعاون السياسي بين الجزائر والولايات المتحدة	**214**
المطلب الأول: العلاقات التاريخية بين الجزائر والولايات المتحدة	**214**
الفرع الأول: العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل الاستقلال الجزائر 1962	**214**
الفرع الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الاستقلال	**221**
المطلب الثاني: العلاقات الدبلوماسية منذ 1999 إلى 2025	**232**
الفرع الأول: العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ:1999إلى غاية 2019	**232**
الفرع الثاني: العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والولايات في عهد الرئيس عبد المجيد تبون –2020 2025.	**241**
الفرع الثالث: التعاون العلمي والثقافي.	**257**

المبحث الثاني: التعاون الإقتصادي بين الجزائري والولايات المتحدة، نحو تحقيق الأمن الطاقوي	**261**
المطلب الأول: بدايات التعاون الاقتصادي بين البلدين.	**261**
الفرع الأول: دوافع الشراكة الاقتصادية بين البلدين	**261**
الفرع الثاني: شراكة إقتصادية من أجل تحقيق أمن طاقوي.	**265**
المطلب الثاني: تفعيل الشراكة الاقتصادية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية	**269**
الفرع الأول :التعاون على المستوى الجماعي المتعدد الأطراف	**269**
الفرع الثاني: التعاون على المستوى الثنائي	**276**
خلاصة الفصل الرابع	**287**
الفصل الخامس: التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب	**288**
المبحث الأول: التعاون العسكري وشبه العسكري في مواجهة الظاهرة الإرهابية	**289**
المطلب الأول: التعاون الأمني الثنائي	**289**
الفرع الأول: واقع التعاون البلدين: نحو تطوير شراكة أمنية.	**289**
الفرع الثاني: دوافع التعاون الأمني بين البلدين: تهديد إرهابي مستمر.	**293**
الفرع الثالث: أحداث 11 سبتمبر 2001 وتعميق التعاون الأمني بين البلدين: نقطة التحول	**297**
الفرع الرابع: التعاون العسكري بين البلدين: أحد أهم وأبرز مظاهر التعاون.	**300**
الفرع الخامس: التعاون في المجال القضائي والقانوني:	**317**
المطلب الثاني: التعاون الأمني الجزائري الأمريكي في ظل منظمة حلف الشمال الأطلسي	**322**
الفرع الأول: مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في حلف الشمال الأطلسي	**232**
الفرع الثاني: المبادرات الأمنية الأطلسية اتجاه المتوسط	**327**
المبحث الثاني: سيناريوهات العلاقة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية	**345**
المطلب الأول: سيناريو استمرار التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية	**346**
الفرع الأول: بقاء التعاون على مستوياته الحالية والحفاظ على الحد الأدنى من الشراكة	**346**
الفرع الثاني: سيناريو الحد الأقصى (التعاون العميق)	**355**
المطلب الثاني: السيناريو التشاؤمي [تضاؤل التعاون الأمني الجزائري الأمريكي]	**360**
الفرع الأول: تضاؤل التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة.	**136**
الفرع الثاني: سيناريو فك الشراكة الأمنية (حالة النزاع).	**379**
خلاصة الفصل الخامس	**385**
الخاتمة:	**387**

قائمة المراجع	**395**
الفهرس	**498**
ملخص الدراسة	**403**

الملخص:

يحتلّ التعاون الأمني موقعًا مركزيًا في العلاقات الدولية المعاصرة، خاصة في ظل تصاعد التهديدات الأمنية غير التقليدية، وعلى رأسها الإرهاب العابر للحدود وإنتشار الجماعات المسلحة في المناطق الهشة أمنيًا. لقد شهدت العلاقات الجزائرية–الأمريكية تطورًا ملحوظًا منذ أحداث 11 سبتمبر 2011، حيث أعادت الولايات المتحدة رسم أولوياتها الأمنية مع الدول المغاربية وبالأخص الجزائر، إذ برزت هذه الأخيرة كشريك أمني مهم بالنظر إلى خبرتها في مكافحة الإرهاب وقدراتها العسكرية وسعي الجزائر الأستفادة من التفوق التكنولوجي في مجال الدفاع الذي تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية.

لذا سعت هذه الدراسة إبراز العلاقة الأمنية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية كنموذج خاص للتعاون القائم على تحقيق المصلحة المشتركة دون أن يرقى إلى مستوى التحالف الاستراتيجي ،وقد ترجم هذا التعاون من خلال إبرام الإتفاقيات الأمنية ومذكرات التفاهم بين البلدين والتعاون الإستخباراتي والتدريبات العسكرية المشتركة ، غير أن هذا التقارب لم يؤدِّ إلى تحول جذري في طبيعة التعاون الأمني، بل استقر في إطار ما أصطلح عليه بـ :الشراكة الإستراتيجية ،وهذا راجع إلى عوامل عديدة حالت دون رقي هذا التعاون الأمني إلى مستوى التحالف .

الكلمات المفتاحية: التعاون الأمني، التهديدات الأمنية ، الإرهاب الدولي ، مكافحة الإرهاب ، التنسيق الأمني ، الشراكة الإستراتيجية.

Abstract:

Security cooperation occupies a central position in contemporary international relations, particularly in light of the rise of non-traditional security threats, foremost among them transnational terrorism and the spread of armed groups in fragile and insecure regions. Algerian–American relations have witnessed a notable development since the events of September 11, 2001, as the United States redefined its security priorities with Maghreb countries—especially Algeria, which has emerged as an important security partner given its experience in counterterrorism, its military capabilities, and Algeria's pursuit of benefiting from the technological superiority of the United States in the field of defense.

This study therefore seeks to highlight the security relationship between Algeria and the United States as a specific model of cooperation based on the achievement of mutual interests, without reaching the level of a strategic alliance. This cooperation has been reflected through the conclusion of security agreements and memoranda of understanding between the two countries, as well as intelligence cooperation and joint military exercises. However, this rapprochement has not led to a fundamental transformation in the nature of security cooperation; rather, it has stabilized within the framework of what is termed a "strategic partnership." This is due to several factors that have prevented this security cooperation from evolving into a full-fledged alliance.

***Keywords**: Security cooperation, security threats, international terrorism, counterterrorism, security coordination, strategic partnership.*